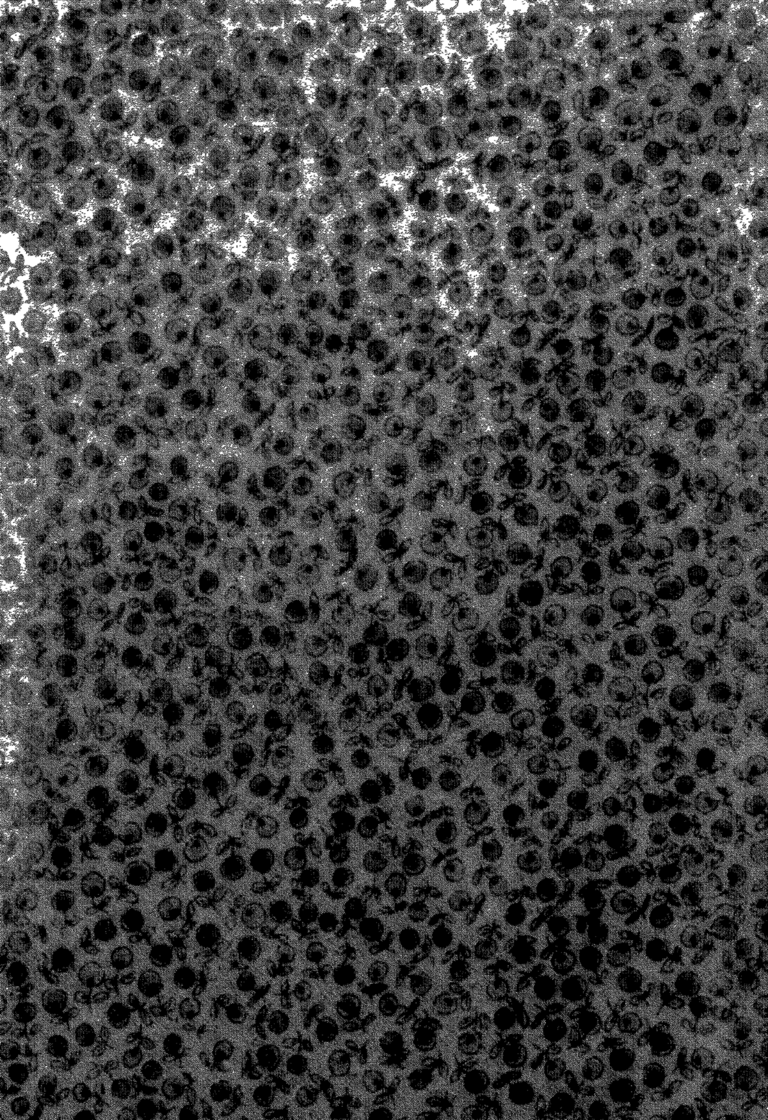
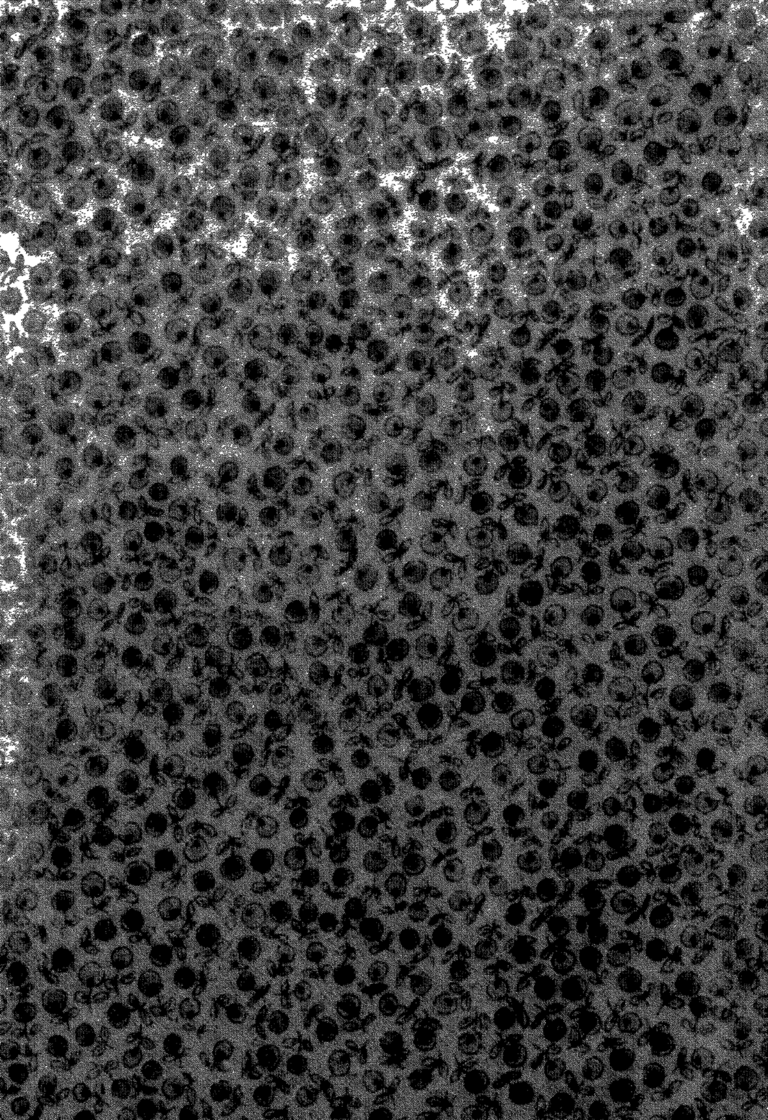






دور التصدير فى التنمية الاقتصادية

مع دراسة خاصة بجمهورية مصر العربية

وجدى محمود حسين

رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

لجنة الحكم :

الأستاذ الدكتور	محمد حامد دويدار
الأستاذ الدكتور	محمد حلمى مراد
الأستاذ الدكتور	محمد عبد العزيز عجمية

١٩٧٣

دور التصدير في التنمية الاقتصادية

مع دراسة خاصة بجمهورية مصر العربية

وجدي محمود حسين

رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

لجنة الحكم :

الاستاذ الدكتور محمد حامد دويدار

الاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد

الاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية

١٩٧٣

الناشر

دار الجامعات المصرية

تليفون ٢٤٦٩ ٢٢ بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

« فاتحـــــة »

يرزح نشاط التجارة الخارجية بالبلدان الناميـــه وراء خضم من المشكلات ، تحول بينه وبين الاسهام الفعال فى كفاحها من أجل تطوير كيانها الاقتصادى .

وبرغم ما توليه مؤلفات الاقتصاديين الغربيين ـ فضلا عن المنظمات الاقتصاديـة الدولية ــ من اهتمام بهذا الموضوع ، فان احساساً عميقا بأهمية بحثه من وجهة نظر البلدان النامية ــ وبدافـع من وجدان ابنائها الذين يعايشون واقعهـــا ، ويشاركون الـكفاح من أجل تقدمها الاقتصادى ، فى استقصاء خاص لحقائق وجذور هذا الواقع ــ قد دفعنى لخوض هذا المجال بما يحفه من صعوبة .

ولا أخفى أن بادرة إهتمامى بالموضوع قد نشأت مع بداية عملى الجمركى ـ لفترة ما ـ بقسم حركة الصـادرات بالاسكندرية منذ اواخر الخمسينات ، فـكان لنشاط التصدير دائما موقع خاص من تفكيرى كلما لمعت فى الخاطر امنيات مزهرة فى انطلاق صادراتنا الى آفاق النجاح باسواق العالم ، فى حركة متدفقة ينطلق من ورائها تيار النمو الصناعى لبلادنا .

وكان اغتباطى عميقا عندما تفضل استاذى الدكتور محمد ابراهيم غزلان بالموافقة على اختيارى وخطة بحثى لموضوع « دور التصدير فى التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصرى » ، كرسالة لنيل درجة الدكتوراه. وكانت تلك هى بداية عملى الدائب ببحث وتقصى الموضوع منذ عام ١٩٦٦ تحت اشراف وتوجيه سيادته وكان لتوجيهاته القيمة فضل ظهور بحثى الى حيز الوجود ، حيث تعهده بأناته وعمقه المعهودين ، كما تعهد عندى بالبناء والصقل ، روح واسلوب البحث العلمى ، وحيانى بمختلف صور التشجيع لتيسير مهمتى تلك .

ثم اتيح لبحثى فرصة النضج والمزيد من الاحكام ، بفضل ما أسعدنى به الحظ من استكمال الاشراف على رسالتى بمعرفة استاذى الدكتور محمد حامد دويدار ، بما عرف عنه من اصالة فى الفكر ودقة فى البحث ، فكان خير عون لى فى ادق مرحلة من مراحل بحثى ، حيث حظيت بترشيده لمنهاج البحث واتجاهاته ، ومعايشته اليقظة لأجزائه المختلفه ، على وجه فتح امامى آفاقا خصبة ، ويسر لى إعادة تحرير وصقل الجانب الأغلب منه .

اما فى مجال جمعى لمادة البحث ، سواء منها ما اتصل بالجانب النظرى او ما يمت للقسم التطبيقى من معلومات وبيانات ، فان أيد كريمة كان لها فضل من عون طيب ، اجدنى أيضا مدينا لها فى هذا المقام بتوجيه الشكر ، وكان اخصها فى مجال المكتبات ، هيئة العاملين بمكتبات كليات الحقوق والتجارة بجامعة الإسكندرية ، والاقتصاد والعلوم السياسيه بجامعة القاهرة ، وكذا مكتبتى معهد التخطيط القومى والجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع . وفى اجهزه الدولة المتصلة بموضوع بحثى ، عديد من المسئولين فى وزارات التخطيط والخزانة والاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسة المصرية العامة للتجارة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وشركة النصر للتصدير والاستيراد ومصلحة الجمارك .

كما اقدم شكراً خالصا للسيد الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة لتفضله بالموافقة على منحى اجازة للتفرغ الدراسى ، وما لقيته فى هذا الصدد من تشجيع من الرئاسات المسئولة بمصلحة الجمارك وعلى رأسها الاساتذة محمد سعيد الحفناوى وكيل الوزارة ومحمد امين نوارة واحمد رشدى الصحن ، وغيرهم من الرؤساء والزملاء .

هؤلاء وغيرهم كثير ، ممن وددت ـ لولا ضيق المقام هنا ـ ان اقدم اسماءهم فرداً فرداً ، لمعاونات على اختلافها ، كان لها الفضل فى ميلاد هذا العمل بالصورة التى اقدمها .

كذلك اشكر الاستاذين الكبيرين الدكتور محمد حلمى مراد والدكتور محمد عبد العزيز عجمية على تفضلهما بالموافقة على المشاركة فى لجنة الحكم برغم ما يغص به الوقت لديهما من شواغل .

وشكراً لزوجتى التى وقفت بجانبى تؤازر جهودى وتشجعنى ، حتى فى اقسى ظروفنا .

وحمداً لله من قبل ومن بعد ، فهو ولى كل توفيق .

وجدى محمود

الاسكندرية فى أول فبراير سنة ١٩٧٣

مقدمة

إن أهمية استظهار الدور الانمائى الذى يمكن أن يدلى به نشاط التصدير في تطور إقتصاديات البلدان النامية في الوقت الحاضر ، لا ترجع فحسب لعظم الوزن النسبى الذى يحتله قطاع التجارة الخارجية فى محيط النشاط الإقتصادى لتلك البلاد . بل تستند كذلك الى إعتبارات لها خطورتها فى سياق تقييم الدول المشار إليها لإمكانياتها الحاضرة — فى صراعها من أجل تعبئة طاقاتها الذاتية لدفع قوى التطور الإقتصادى بها — نهوضا بمستويات المعيشة لشعوبهما فى اسرع خطى ممكنة .

وأهم تلك الاعتبارات المؤكدة لأهمية الموضوع ، ضرورة التعرف على حقيقة موقع اقتصاديات الدول المذكورة — وبالاخص نشاط مبادلاتها التجارية — من الكيان الاقتصادى العالمى ، وتكشف الطريق نحو انفكاك من قيود التخلف الاقتصادى بعد الإلمام بأسبابه الحقيقية والعمل على اقتلاع جذوره العميقة . هذا بالإضافة الى لزوم الرؤية الواضحة للفوارق الشاسعة بين تجارب الماضى والواقع الحاضر ، فى صدد تمثل الدور الانمائى لنشاط التجارة الخارجية لدى الدول الساعية للتطور الاقتصادى ، منذ بداية خطاها الهادفة على طريق النمو .

وحيث ولدت نظريات التنمية الاقتصادية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فى اطار بيئة فكرية تدين للاستعمار والامبريالية واسلوب التجميع الرأسمالى ، مما جعلها لا تكشف عن الوجه الحقيقى لمشكلة التخلف الاقتصادى بالبلدان النامية ، فان ظهور النظرة التحررية الحديثة لعملية الإنماء الاقتصادى بتلك البلاد ، والقائمة على الاعتقاد اليقينى بوجود طاقات وموارد إقتصادية كبيرة كامنة لدى البلاد المشار اليها ، يتوقف وضعها فى خدمة الإنماء الاقتصادى ، على تعبئة وترشيد إستخدام ما يمكن استخلاصه

من الفائض الاقتصادى وتوجيهه لإستثمارات التنمية ، أمر يتطلب ـ بالضرورة ـ البحث عن أهم مصادر توليد ذلك الفائض ، ومن بينها قطاع الصادرات .

وحيث لا تشذ جمهورية مصر العربية فى ذلك عن غيرها من البلدان النامية التى تتشابه معها من حيث جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى واستراتيجية الإنماء اللائمة لعلاجها ، فقد رأينا أن نسبق دراستنا التطبيقية للحالة فى ج . م . ع ، بدراسة شاملة لدور الصادرات فى الانماء الاقتصادى بالبلدان النامية .

وبذلك نقسم دراستنا الى قسمين رئيسيين :

نتناول فى أولهما دراسة دور النشاط التصديرى بين جهود الإنماء الاقتصادى بالبلدان النامية ، بادئين ببيان نمط التنمية الاقتصادية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادى بتلك البلاد ، ثم عرض اهمية الدور الإنمائى للصادرات من خلال تطور التاريخ الاقتصادى وعبر مراحل الفكر الاقتصادى .

ثم نلقى الضوء على اوجه اسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى كما ينبغى لهذا النشاط ان يضطلع به ، مع دراسه واقعيه للمركز الراهن لصادرات البلاد المشار اليها وما يقف فى سبيل نشاط التصدير بها من معوقات تحول دون تأثيره الانمائى . وما ينبغى عمله لوضع ذلك النشاط فى موقعه الصحيح من جهود الأنماء الاقتصادى ، وأسس تدعيم أركان سياسة الصادرات وأهم وسائل انعاشها .

ثم نتناول بالقسم الثانى دراسه مركز نشاط التصدير فى عملية الانماء الاقتصادى بجمهورية مصر العربية بادئين ذلك بعرض صورة لمشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر وبيان نمط الانماء الملائم لعلاجها ، ثم نستعرض انجازات التصدير بين ادوات الانماء الاقتصادى فى مصر مع تحليل فاحص لاوضاع تنظيم وتخطيط نشاط التصدير فى ظل جهود التنمية الاقتصادية ، لنتبين الى أى حد تتلاءم تلك الأوضاع مع مقتضيات

العمل الإنمائى . ونتبع ذلك اخيرا ببيان لأهم تدابير ووسائل انعاش الصادرات التى يمكن أن يساعد تطويرها وترشيدها لتنمية الطاقة التصديرية وتعبئة تلك الطاقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر .

وأخيرا نعرض جهود تنمية الصادرات المصرية فى اطار العمل الدولى .

*

إن الاهداف الرئيسية للدراسة تتركز فى الاجابة على تساؤلات هامة ثلاثة :

أولاها — هل يتطابق دور النشاط التصديرى فى ظل الظروف الحاضرة لمصر ومثيلاتها من الدول النامية ، مع ما سبق ان حققه من انجازات فى مجال النمو الاقتصادى لبعض الدول فى الماضى ؟ وما هو الدور الإنمائى الذى يمكن أن يقوم به نشاط التصدير بالبلدان النامية اليوم ؟

وثانيها — إن كان ثمة معوقات تحول دون قيام النشاط المذكور بدور انمائى ملحوظ لدى مصر ومثيلاتها من البلدان النامية ، فما هى ابرز تلك المعوقات . وما السبيل للتغلب عليها ؟ وما هو المركز الذى يمكن ان يحتله نشاط التصدير بين جهود الإنماء الاقتصادى ؟

وثالثها — ما الصورة التى ينبغى أن يكون عليها ذلك النشاط ؟ وما هى اهم وسائل انعاش الطاقة التصديرية وتدعيم القدرة التنافسية لصادراتنا ، سواء فى اطار السياسة الاقتصادية المحلية أم فى مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الأخرى ؟

القسم الأول

التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية

تقسيم :

باب تمهيدى — نمط التنمية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادى بالبلدان النامية

الباب الاول — أهمية الدور الانمائى للصادرات فى التاريخ والفكر الاقتصاديين

الباب الثانى — أوجه إسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى بالبلدان النامية

الباب الثالث — المركز الراهن لصادرات الدول النامية ومعوقات تأثيرها الانمائى

الباب الرابع — سياسة انعاش الطاقة التصديرية وتعبئتها لدفع التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية

باب تمهيدى

نمط التنمية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادى بالبلدان النامية

من أجل إيضاح الدور الذى يمكن أن يسهم به نشاط التصدير - على وجه بارز ومحدد ، فى عملية التنمية الاقتصادية التى تمارسها الدول النامية فى ظل ظروفها الحاضرة ، يلزمنا التمهيد لبيان أوجه الإسهام المشار إليها فى تدعيم طاقات التنمية ودفع عجلتها ، بتحديد موجز لنمط التنمية الاقتصادية الملائم للدول النامية محل دراستنا ، وما تنشده الدول المذكورة من وراء جهودها الانمائية ، من أهداف رئيسية ، وما يناسبها لبلوغه من أساليب تستخدمها ، واتجاهات تسلكها . وبذا يلزمنا التعرف بوجه عام على تلك الأركان الأساسية فى عملية التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الدول المشار إليها ، والتى تستطيع كل منها على ضوء تحديدها ، تشكيل استراتيجيتها لبلوغ أهدافها من تلك العملية ، بما يلائم ظروفها الاقتصادية ، فضلا عن مظاهر الضعف والتخلف الاقتصاديين ، التى تعانى منها تلك الدول ، والتى يمكن لنشاطها التصديرى أن يتصدى لعلاجها ، فيكون لسياسة إنعاش الصادرات لديها ، مكانها ودورها الواضح فى إطار استراتيجيتها الخاصة للتنمية الاقتصادية .

وحتى نستطيع التعرف على نمط وأسلوب واتجاهات التنمية الملائمين للبلدان النامية ، نبدأ بعرض سريع لمقتضيات الاقتناع بحتمية الجهود الانمائية العاجلة بتلك الدول ، والتعريف بأركان العملية الانمائية بوجه عام ، تمهيداً للتعرف على

ما يتوافق من نماذجها مع أوضاع الدول النامية ، وما يلائم استخدامه بصددها من وسائل تتصل بالنشاط التصديرى ، وتعتمد على سياسة انماش الصادرات كأداة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية .

ويؤكد ضرورة تناول مفهوم العملية الانمائية بالإيضاح فى مثل موضوعنا، ما قد لوحظ من تطور ذلك المفهوم على مر الزمن ، سواء فى إطار تاريخ الفكر الاقتصادى ، أو فى نطاق تجارب الدول المختلفة، وما اتخذته كل منها من انماط للتنمية يقوم بعضها ، على فكرة النمو التلقائى الذى يتحقق ضمنياً فى مجرى سعيها للتوازن الاقتصادى ، حيث تتوافر لديها من الموارد والقدرات الانتاجية ، بحكم ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ما يطمئنها إلى استمرار نموها الذاتى دون تخصيص جهد منفصل لبحث أركان العملية الانمائية وتدبير متطلباتها فى حين اتجه البعض الآخر من الدول للاعتماد على التخطيط للعمل الانمائى سعياً للارتفاع بالقدرات الانتاجية لديها ، من أجل الاسراع بمعدلات التنمية ، فى ظل توجيه محكم وتدبير رشيد .

كما يقتضى التعرف على مفهوم واضح للتنمية الاقتصادية ، ما برز حديثا فى ميدان مناقشة أسباب وجذور التخلف الاقتصادى ، من سجال حول تحديد المصادر الأساسية للتخلف ، وهل تستند إلى خصائص كامنة فى الكيان الاقتصادى بالبلاد النامية (١)ـ كما حاولت بعض النظريات المتأثرة بمصالح الدول الاستعمارية

(١) نشارك الاتجاه الذى درج على استخدام اصطلاح الدول النامية Developing Country ، من بين التسميات التى شاع استعمالها فى هذا الصدد — كالبلاد المتخلفة والفقيرة والمتأخرة . الخ للتعبير عن الدول ذات الاقتصاديات التى تلحق بها نسبيا من مظاهر الفقر والتخلف ، لاتساق ذلك مع مبادىء الاحترام والتعاطف بين الدول على اختلاف أحجامها ودرجات تقدمها، وما يوحى به من سعى تلك الدول إيجابيا نحو تحقيق انمائها الاقتصادى.

أن تصوره - إلى حد ذهبت معه إلى صياغة أشكال ارتباط مسببات التأخر الاقتصادى ، ذات اتصال حلزونى تراكمى ، يحصر الدول المتخلفة فى إطار دائرة خبيثة من الفقر ، على وجه يعكس من اليأس أكثر مما يعكس من الأمل لديها ، فى تغيير واقعها الاقتصادى ، الذى تشكله عوامل ذاتية كامنة فى بنائها الداخلى ؟. أم أن فى مقدمة أسباب التخلف الاقتصادى لدى البلدان النامية ، ما يرجع لعوامل خارجية أساسها تسلط القوى الاستعمارية معتمدة على طبيعة النظام الرأسمالى ، التى تقوم على أسلوب لتركيم رأس المال ، يعبأ من خلاله الفائض الاقتصادى من الدول التابعة ، لصالح الدول الاستعمارية ، دون ما اعتبار لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد التابعة أو الخاضعة للتغلغل الامبريالى .

وأخيراً وفى نفس المستوى من الأهمية ، فإن من ضرورات تحديد مفهوم عملية التنمية الاقتصادية للبلاد النامية فى الوقت الحاضر ، وبالأخص فى موضوع بحثنا - عن إسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى - ما يلزم من توخى الدقة فى تقييم انجازات النشاط التصديرى وما عكسته فى الماضى وما يمكن أن تعكسه فى المستقبل ، على اقتصاديات تلك البلاد من آثار انمائية . وتلزم تلك الدقة على وجه الخصوص فى تقدير مدى نفاذ وتوفيق الدراسات العديدة التى سبق أن تناولت بالإيضاح دور التجارة الخارجية فى النمو أو التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة ، فى بلوغ جوهر الموضوع ، حيث اتخذت الغالبية من تلك الدراسات من معيار نمو الدخل القومى والناتج المحلى الاجمالى معيارا نهائياً للحكم على دور التجارة الانمائى . فلم ينفذ إلا القليل منها إلى تفحص الآثار الجوهرية للتجارة الخارجية على تنمية القدرات الانتاجية وما تستلزمه من تغيرات هيكلية فى البناء الانتاجى بالبلاد النامية .

وإذا كان لعملية التنمية جوانبها المتشعبة وأدواتها المتعددة ، فإن سياسة

إنعاش الصادرات ـ وهي واحدة من تلك الأدوات ـ ستنال من اهتمامنا تركيزا نراه ضروريا بحكم ما يهدف إليه بحثنا من إبراز الدور الانمائي الذي يمكن لتلك السياسة أن تضطلع به ، كأحد الوسائل الهامة للاسراع بخطا التنمية في البلدان النامية .

ولما كان مضمون العمل الانمائي يختلف — كما سنرى — من بلد لآخر ، حسب ظروف كل بلد وما يسود اقتصاده من مظاهر وخصائص التخلف ، وما تستند إليه تلك المظاهر من أسباب حقيقية — بعضها تاريخي والبعض الآخر بيئي يرجع إلى عوامل كامنة في التكوين الهيكلي للجهاز الانتاجي — أو مدى توافر الموارد الطبيعية أو غيرها من عناصر الانتاج ، أو مدى استعداد السكان لحمل مسئولية التنمية الاقتصادية ، بما تتطلبه من قدرات ومهارات بشرية أو مستوى معين من التقدم الفني في أساليب الانتاج ، فإننا نحدد على دراستنا بحالة اقتصاديات تلك الدول النامية التي يشكل عدم التناسق بين تعداد السكان ومعدل تزايدهم وبين حجم ومعدل نمو الموارد والطاقات الانتاجية الأخرى الكائنة بها ، جوهر مشكلتها الاقتصادية الراهنة ، وذلك في صورة زيادة نسبية كبيرة في حجم القوة العاملة مع ضآلة نسبية في حجم المتاح من العوامل الأخرى وخاصة من الأرض ورأس المال . وهي غالبا من البلاد الزراعية المكتظة بالسكان.

ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى ما يلي :

فصل أول : جوهر مشكلة التخلف الاقتصادي وأسبابها .

فصل ثان : مفهوم عملية الانماء الاقتصادي .

وسائلها وعقباتها والامكانيات الحاضرة لها بالبلدان النامية .

فصل ثالث : نمط واستراتيجية التنمية الاقتصادية الملائمين للبلدان النامية .

الفصل الأول

جوهر مشكلة التخلف الاقتصادى وأسبابها

فى غمار ما حفلت به الدراسات الوفيرة فى موضوع التنمية الاقتصادية من البيان المسهب لخصائص التخلف الاقتصادى - الرئيسى منها والثانوى - تباينت الاتجاهات فى التعبير عن طبيعة المشكلة ، مما انعكس على تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية ، فشاب العرض فى بعضها خلطا وتداخلا بين كل من مظاهر التخلف الاقتصادى وبين أسبابه الجوهرية ، كما قصر البعض عن بلوغ جوهر المشكلة أو التركيز على الحلول الأساسية لها .

ولا حاجة بنا هنا لإسهاب ما ثار من خلاف حول تحديد معايير التخلف الاقتصادى الأساسية ، أو شرح مظاهره وترتيبها بحسب أهمية كل منها (١) ، وحسبنا هنا الاشارة إلى أن أقل معايير التخلف الاقتصادى قصوراً وأكثرها شيوعا هو معيار مستوى الدخل الفردى الحقيقى أو مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الصافى ، وهو ما تتوافر البيانات اللازمة لاستخدامه ، كما تسهل عن طريقه المقارنة بين مستوى معيشة الفرد فى مختلف البلدان أو فى البلد الواحد بين الفترات الزمنية المختلفة (٢) .

---

(١) راجع فى ذلك J. Freyssinet, Le Concept de Sous - Dev. 1966 , p. 15

(٢) يراجع H. Leibenstein Economic Bachwardness and Economic Growth. 1957 , p. 7.

ومن بين الدراسات التى تناولت تفصيلا معايير التخلف الاقتصادى أيضاً :

على أن تفضيل هذا المعيار الشائع ، لا ينبغى أن يغفل معـــه ما يثار حول استخدامه من صعوبات وتحفظات ، أهمها عدم تعبيره عن التطور فى مظاهر التغير الهيكلى الأساسى فى البناء الاقتصادى ، واقتصار استخدامه على توضيـح تطور المستوى المادى لمعيشة السكان ، دون ما اعتداد بالمستوى العام للرفاهية الاقتصادية للانسان ، من حيث استمتاعه بالفراغ من وقته ، وحسبان مدى الجهد الإنسانى المبذول فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ممـــا لا يعكسه مجرد استعراض ما يتاح الفرد من السلع والخدمات القابلة للتداول (١) . وكذا ما تغفله أرقام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى والناتج المحلى الاجمالى من التعبير عن مدى تحقق العدالة فى توزيع الدخل وتوافر الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع ، مما تتوقف عليه التنمية الاقتصادية الحقيقية (٢) . يضاف إلى كل ذلك ما يغفله الاعتداد بالأرقام المجردة لمعدلات نمو الدخل أو الناتج من أمر الاختيار المشترك للجماعة بين الاستهلاك والادخار . وكذا ما يواجه مهمة جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالناتج المحلى بالدول النامية من صعوبات ، كثيرا ما تحول دون الاستخدام الدقيق لها كمؤشر لقياس درجة النمو الاقتصادى .

أما عن **خصائص ومظاهر التخلف الاقتصادى** ، فبالنظر لتعددها وتنوعها ما بين خصائص اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، ومع ما اتجـه البعض

= N. Buchana and Ellis . Aspects to Econ. Growth . 1955 . p. 3 - 22 ; G. Balandier . Les Payés Sous Développées . 1958 . p. 20 - 28.

(١) قارن A. Maizels. Exports and Econ. Growth of Developing Countries . 1968 . p. 40

(٢) قارن : د. محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، ١٩٦٦ ، ص ٦٤ ، ٨٨ .

لتقسيمها إلى مجموعات رئيسية (١) ، فإن استخدام أى منها للتعريف بخصائص التخلف الاقتصادى ببلد ما ، لا يمكن أن يعول عليه دون تحليل واف يقوم على نظرية متماسكة ، ترتب من خلالها تلك الخصائص بحسب الأهمية النسبية لكل منها ، وتراعى فى عناصرها ظروف الدولة النامية محل الدراسة (٢) .

وعلى أى الأحوال فإن السمات المميزة المشتركة والجوهرية للتخلف الاقتصادى بالبلاد النامية محل دراستنا ، يمكن تركيزها فى ثلاث : أولاها عدم التناسق بين عرض عناصر الانتاج حيث يبدو ذلك بوجه خاص فى إختلال التوازن بين القوة العاملة والموارد الانتاجية الأخرى أو أدوات الانتاج . والثانية تأخر فنون وأساليب الإنتاج وتخلف النظم الإنتاجية . والثالثة علاقة التبعية الاقتصادية التى اصطبغ بها مركز الدول النامية فى إتصالها بالدول الرأسمالية المسيطرة على جو الاقتصاد العالمى .

وتنطوى السمة المشتركة الأولى على خصائص فرعية ثلاث تفضى فى جملتها إلى قصور إمكانيات تشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة بالبلد ، مما ينعكس على القدرة الإنتاجية للاقتصاد فى مجموعه بالضعف ، نتيجة إرتباط البناء الاقتصادى بالتركيب القائم . تلك الخصائص الفرعية للتخلف الاقتصادى هى ضغط الكثافة السكانية المتزايدة بما تخلفه من مشكلة البطالة ، وضآلة نصيب الفرد من رأس المال ، واختلال البنيان الإنتاجى فى صورة إنتاج أولى غالب وخاصة فى النشاط الزراعى .

ونظراً لضيق المقام أمام فرصة مناقشة كل الخصائص المشار إليها ، فإننا

---

(١) B. Higgens , Economic Develpment, Principles, Problems, and Policies , 1959 , p. 7.

(٢) J. Freyssinet , op. cit , p. 16

نكتفى هنا بإيجاز بيان أهم ما يتصل منها بمفتاح العمل الانمائى للنهوض باقتصاديات البلاد المذكورة ، ألا وهى ظاهرة إختلال البنيان الانتاجى التى تبدو بوصفها أبرز مظاهر عدم التناسق بين القوة العاملة وعناصر الانتاج الأخرى فالصورة الغالبة التى يبدو عليها تركيب البنيان الإنتاجى للدول المشار إليها ، هى تركز غالبية السكان — نتيجة نقص رأس المال اللازم للتوسع فى الانتاج الصناعى وتأخر أساليب الإنتاج وفنونه — فى مجال إنتاج المواد الأولية وبالأخص فى القطاع الزراعى ، حيث تحتل الزراعة مكان الصدارة بين الأنشطة الإنتاجية ، وينخفض نصيب الإنتاج الصناعى من حيث الإسهام فى توليد الناتج المحلى الإجمالى (١). كما تقل نسبة المشتغلين فى القطاع الأخير وفى أوجه النشاط الأخرى غير الزراعية من إجمالى القوة العاملة (٢).

وتؤدى مظاهر الاختلال الهيكلى المشار إليها فى توزيع الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الرئيسية ، إلى الهبوط بالمستوى العام للانتاجية ، فضلا عن

(١) بلغت نسبة الناتج الزراعى من إجمالى الناتج المحلى بالدول النامية فى الفترة ٦٠/١٩٦٤ ٣٠٫٥ ٪ فى حين لم تتجاوز نسبة انتاج الصناعات التحويلية ١٧٫٩ ٪ هذا بينما كانت نسبة الناتج الزراعى لدى الدول المتقدمة فى الفترة المذكورة فى حدود ٧٫٢ ٪

U. N. Industrial Development Survey , 1969. Vol. I . Tab. 10

ومن أمثلة إرتفاع نسبة الناتج الزراعى فى بعض الدول النامية ، السودان ٣٦ ٪ عام ١٩٦٨ مالى ٥٥ ٪ عام ١٩٦٧ ، النيجر ٥٩ ٪ عام ١٩٦٦ ورواندا ٦٩ ٪ عام ١٩٦٦ ، وأوغندا ٦٦ ٪ عام ١٩٦٨ .

(U. N. Handbook of I. T. and Dev. Stat. 1972 , Tab. 6.4)

(٢) على سبيل المثال ، لم تكن نسبة المشتغلين بغير النشاط الزراعى من إجمالى القوة العاملة فى كل من سوريا وباكستان حتى عام ١٩٧٠ تتجاوز الثلث . كما كانت عام ١٩٦٠ فى كل من ساحل العاج وليبريا وسيراليون والهند ١٣٫٦ ، ١٩٫١ ، ٢٥٫٢ ، ٢٧٫١ على التوالى

(U. N. Handbook, Ibid, Tab. 6. 8)

معدلات النمو الاجمالية للناتج القومى . ويحدث ذلك نتيجة لما يسود القطاع الزراعى بصفة خاصة من تأخر فى أساليب الانتاج وفنونه ووسائله مما يساهم فى هبوط مستوى معدلات نمو الناتج المتولد عنه بشكل واضح إذا ماقيس بمعدلات نمو الناتج فى الصناعات التحويلية ، وهو ما أكدته تجارب الدول على اختلاف درجات نموها، بل لقد تفوقت معدلات نمو الناتج الصناعى بالدول النامية فى الآونة الأخيرة على مثيلتها بالدول المتقدمة (١) . كما أفادت الدراسات المقارنة التى أجريت على حالات مجموعة كبيرة من الدول النامية فى الفترة ٥٣ / ١٩٥٥ ، ٦٠ / ١٩٦٢ ، ان البلاد التى تسنى لها تحقيق معدلات أعلى فى النمو الاقتصادى مثل ايرلندا وجنوب أفريقيا ، هى التى تتفوق لديها بشكل ملحوظ الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية ـ فبلغت من الناتج القومى الاجمالى ، ما يتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ ٪ فى حين كانت الأهمية النسبية للقطاع المذكور فى الدول النامية الأقل تقدما منخفضة تتراوح بين ٥ ، ٦ ٪ كحالة سيلان وأوغندا . ولم تتجاوز تلك النسبة فى الهند ١٨ ٪ (٢) .

يضاف إلى ذلك ما تعكسه تلك الصورة من الاختلال البنيانى فى الجهاز الانتاجى ـ والناتجة عن تغلب النشاط الزراعى على تكوينه ـ

---

(١) كان المعدل المتوسط لنمو الناتج الاجمالى من الصناعات التحويلية بالدول النامية خلال الفترة ٥٠ ـ ١٩٥٤ : ٦٠ ـ ١٩٦٤ ٧ر٦ ٪ وبالدول المتقدمة ٤ر٤ ٪ فى حين كان معدل نمو الناتج الاجمالى من قطاع الانتاج الأولى ٣ر٣ فى الدول النامية ، ٤ر٢ فى الدول المتقدمة .

(U. N. Industrial Dev. Survey . op. cit . p. 14)

(٢) وفى غالبية الدول النامية التى أجريت عليها الدراسة المذكورة ، ظهر تزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية وكذا قطاع الخدمات ، من الناتج المحلى الاجمالى فى حين ظهر تناقص فى نصيب الزراعة .

(A. Maizels . op. cit , p. 41,

من تركز الانتاج فى الكثير من الدول النامية فى عدد محدود من المحاصيل الزراعية التقليدية ، بما يسببه ذلك من حلول التقلبات العنيفة فى مستوى النشاط الاقتصادى بها ، نتيجة تعرض تلك الحاصلات لتقلبات العرض والطلب . فضلا عن ضعف مستوى الاستثمار فى ظل هذا البنيان الانتاجى نتيجة اقتصار تكوين المدخرات على الملاك الزراعيين الذين يحجمون عن الاستثمار فى أية ميادين أخرى .

وتتمثل السمة العامة المتعلقة بعلاقة التبعية الاقتصادية التى اصطبغت بها اقتصاديات البلاد النامية نتيجة دخولها فى علاقات مع الدول الرأسمالية ذات النفوذ الاستعمارى ، فى إرساء ذلك النمط من التخصص الدولى الذى اتخذت فيه الدول النامية دور المنتج والمصدر للمنتجات الأوليه كحلقة فى عملية التراكم الرأسمالى التى تخدم مصالح القوى الاستعمارية على حساب مصالح الدول النامية ، فكان أن اعتمدت الأخيرة فى الجانب الأكبر من وارداتها من السلع المصنوعة على الدول الرأسمالية الصناعية، كما اعتمدت فى تمويل استثماراتها على تدفق رؤوس الأموال من الدول المتقدمة فى شكل استثمار أجنبى، وتبع ذلك سيطرة المؤسسات الأجنبية على عمليات التجارة الخارجية والبنوك والتأمين والملاحة . . . الخ . وتجلت آثار علاقة التبعية المذكورة فى خضوع الاقتصاديات التابعة لانعكاسات حالة الطلب فى أسواق الدول المسيطرة ، على صادراتها ، وهو مايفسر تراخى نمو صادرات البلاد النامية فى الآونة الأخيرة ، حيث يعلل نيركسه ذلك بتأثير الشكل المعوج الذى اتخذته العلاقات التجاريه بين بلاد تتفاوت فى مستوى النمو ويتكون أطرافها من اقتصاديات مسيطرة واقتصاديات تابعة ، على وجه يتزايد معه اتساع الفجوة بين كل منهما فى مستوى الدخل . وخاصة مع ماصـــاحب تراخى صادرات غالبية الدول النامية من ضعف الحافز على استثمار رؤوس الأموال

الأجنبية الخاصة ، وفتور حركة تدفقها من الدول المتقدمة إلى البلاد النامية(١)، مما ينعكس على حجم تمويل الاستثمار القومى وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية فضلا عن ايقاع الاختلال بموازين مدفوعات الدول المشار اليها (٢) .

فإذا كانت تلك السمات العامة بما تتضمنه من خصائص التخلف الاقتصادى تتداخل كظلال للصورة القاتمة المعبرة عن ضعف القدرات الانتاجية للبلاد النامية ، على وجه ينخفض معه نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ومن الدخل القومى ، فإن جوهر المشكلة يصبح هو ضعف القدرة الانتاجية الذى يلازمه انخفاض فى إنتاجية العمل بتلك البلاد .

ولا يمكن لدراسة خصائص التخلف الاقتصادى والتعرف على جوهر مشكلة التخلف أن تؤدى النفع المنشود مالم نتعرف على **الاسباب الجوهرية لظاهرة التخلف الاقتصادى** وجذورها الحقيقية ، فمهما يكن من تعقد تلك الظاهرة المركبة التى يساهم فى تكوينها عوامل متنوعة اقتصادية وغير اقتصاديه ، فإن الخوض فى أعماق المشكلة للكشف عن بواعثها الأساسية ليتوقف عليه إلى حد بعيد تحديد استراتيجية الإنماء الاقتصادى ، وترتيب أولويات العلاج لمشكلة التخلف الاقتصادى .

ويقرر الدكتور محمد زكى شافعى أن خصائص البلاد المتخلفة مجتمعة ، وهى تعكس عقبات التنمية الاقتصادية فى تلك البلاد ، « تشكل فى الوقت نفسه سببا ونتيجة لبعضها البعض » ، فيما تعبر به جملتها عن ظاهرة اختلال التوازن فى البنيان

---

(١) راجنار نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ ترجمة د. جلال أمين ١٩٦٩ ص ٣٨ .

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٤٠

الاقتصادى ، وتفكك دعائمه ، فى تلك البلاد . وهو مايصعب معه فصل المسببات عن النتائج فى ذلك الخليط المتداخل من خصائص التخلف (١) .

رغم ذلك نود أن نتعرض فى ايجاز لفكرة حلقات الفقر المفرغة ، وكذا فكرة التفسير التاريخى لمنشأ التخلف الاقتصادى ، والتى تعزوه أساسا لطبيعة النظام الرأسمالى الذى سيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

فقوام فكرة الحلقة المفرغة (٢) ، إن مجموعة خصائص التخلف وعقبات التنمية المحلية كانخفاض مستوى الادخار ، وتأخر فنون الانتاج وأساليبه تتدافع مع بعضها البعض فى شكل دائرى يتخذ كل منها فى اطاره دور سبب ونتيجة فى ذات الوقت ، فيكون فى تفاعلها مايتمخض عن بقاء مجتمع البلد الفقير على حاله من الفقر . والذى يهمنا هنا من تناول فكرة الحلقات المفرغة هو ماتتضمنه العلاقات الدائرية من التعبير عن وجود عملية تراكمية تتبادل التأثير من خلالها العقبات الداخلية المختلفة فى اتجاه صعودى أو هبوطى حيث تفضى تلك العملية فى نظر البعض إلى حالة من التوازن تبقى الاقتصاد المتخلف — بفعل القوى التلقائية — حيث هو من مستوى التخلف (٣) ، وتفضى فى رأى آخر إلى احداث بعض التغيرات الاجتماعية التى تتخذ اتجاها معينـاً ، لتغييرات أخرى مساعدة تدفع بالنظام — دون ميل للاستقرار المتوازن — فى نفس الاتجاه وبسرعة أعلى (٤) .

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٧ وكذلك شنوده سمعان ، خصائص البلاد الأقل تطورا ١٩٦٥ ، ص ٢ .

(٢) وتتنوع الحلقات المفرغة للتخلف الاقتصادى فى نظر أصحاب الفكرة إلى حلقات عديدة كحلقة انخفاض الدخل وحلقـة انخفاض الطلب وأخرى لانخفـاض الادخار وبطء التكوين الرأسمالى أو لانخفاض الانتاجية أو لظواهر اجتماعيـة كالمرض وزيادة معدلات المواليد وسوء التغذية الخ .

(٣) R. Nurkse. Problems of capital Formation op. cit. p. 10

(٤) G. Myrdal Economic Theory and Underdev. Regions 1963 p. 20

فمن هذه الزاوية الأخيرة ينبغى أن تكون استفادة الدول النامية من فكرة الحلقة المفرغة ، حيث يمكن استخدام عملية التراكم الدائرية على ضوء التأمل فى مدى تأثير كل عامل للتعرف على الاقوى تأثيراً من بينها فتتجـــة السياسة الاقتصادية إلى تحريكه فى اتجاه التنمية الاقتصادية فيكون اتجاه العملية التراكمية إلى أعلى بدلا من أن تتجه إلى أسفل (١) . وإذ يعتبر نيركسه أهم الحلقـات المفرغة تلك المتعلقة بحركة تكوين رأس المال(٢) . فإن التصدى لها بالنهوض بمستوى الادخار وانعاش الاستثمار يمكن أن يؤدى إلى كسر الحلقة والاندفاع بفعل العلاقة الدائرية التراكمية إلى مدارك النمو(٣) فاذا لم تمارس الدول النامية نظرتهـا إلى فكرة الحلقة المفرغة من تلك الزاوية وهى بصدد بحث مدى تأثير العوامل المختلفة للتعرف على المصادر الجوهرية لتخلفها الاقتصادى ، فإن تصورها للترابط الدائرى التراكمى المفضى إلى ركود دائم يمكن أن يرديها فى حالة من اليأس تؤخرها عن اللحاق بركب التقدم مما تنزع لإشـاعته قوى الرجعية الاستعمارية التى يتعارض مع مصالحها أن تكشف تلك الدول عن الأسباب الجوهرية الاستراتيجية لتخلفها ومحاولة تحريكها بجهد واع وثقة متفائلة .

لذلك فإن هدفنا من التنويه لفـكرة الحلقات المفرغة للتخلف الاقتصادى ونحن بصدد موازنة الأهمية النسبية لأسباب التخلف وجذوره ، لايعدو التنبيه إلى ضرورة تحرى الأسباب الجوهرية في كل حالة على حدة للتعرف على أثقلها وزنا وأعمقها أثراً ، حيث تختلف تلك الأسباب من بلد لآخر ومن مرحلة

(١) قارن د. محمد زكى شافعى المرجع السابق ص ٥٧ .

(٢) Nurkse, op. : cit p. 4.

(٣) Ibid. p. 11.

لأخرى من مراحل النمو . وهنا نصل إلى أحد مواطن الخلاف الهامة فى النظر إلى عقبات التنمية الاقتصادية كأسباب لظاهرة التخلف الاقتصادى ، ما بين رأى يردها بصفة شاملة إلى عوامل خارجية منشؤها أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة والدول النامية والتابعة من جهة أخرى فى إطار تحكمه وتسيطر عليه طريقـــة الاقتصاد الرأسمالى فى تعبئة الفائض الاقتصادى على الصعيد الدولى لصالح القوى الاستعمارية بالدول الرأسمالية وآخر يركز على عوامل التخلف وعقبات التنمية المحليـة كمصدر رئيسى للتخلف الاقتصادى .

وقبل أن نعرج على بيان دور العلاقات الاقتصادية الدولية كمصدر للتخلف الاقتصادى ، نود أن نبدى تحفظا مقتضاه أن التسليم بأهمية العقبات الخارجيـة للتنمية الاقتصادية واعتبارها تفسير جوهرى لإعاقـة التقدم الاقتصادى بالدول المتخلفة (١) ـ بل والاقتناع بالعلاقات الاستعمارية فى ظل طبيعة النظام الرأسمالى كمصدر لتخلف الدول المذكورة ـ لاينبغى أن يصرفنا إلى الإلقاء بالتبعة والعبء كله على تلك الأسباب، دون تنقيب عن بقية جذور التخلف فى الاطار المحلى بالدول النامية، لاستئصال مايشكل منها أسبابا جوهرية للتخلف الاقتصادى ، بالتركيز الكافى

دور الاستعمار وطبيعة الاقتصاد الراسمالى فى خلق اوضاع التخلف :

يرد كثير من الاقتصاديين فشل استخدام المعايير الوصفية العامة فى القيـام بدور الأداة التوضيحية المفسرة لظاهرة التخلف الاقتصادى ، إلى عـدم انتهاج أسلوب البحث المناسب الذى يقوم على تفسير آلية سير التطور والعلاقات التى تربط العناصر الأساسية فى هـذا التطور ، ويرون أن أسلوب البحث المناسب

---

(١) قارن : دكتور محمد زكى شافعى : العـلاقات الاقتصادية الدولية للبـلاد المتخلفة اقتصاديا ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٢ ص ٢٥ .

هو النظر إلى ظاهرة التخلف الاقتصادى كوليدة لعملية التطور التاريخى التى تم بمقتضاها ذلك الاتصال بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات الرأسمالية ، حيث اتخذت تلك العملية التاريخية طابعاً متشابهاً فى مختلف البلدان النامية . فإذا روعيت إلى جانب ذلك الأوضاع الخاصة والظروف التى كانت سائدة بكل بلد قبل دخوله فى تلك العلاقة مع الاقتصاديات الرأسمالية،أمكن الحصول على منهاج تحليلى مركب لظاهرة التخلف يشتمل على مراعاة الظروف الأصلية السائدة إلى جانب الآثار التى أسفر عنها الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى (١) .

ويوضح P. Baran أن المنشأ التاريخى للتخلف الاقتصادى بالبلاد النامية يرجع لمركز المرحلة التاريخية التى امتدت فيها سيطرة النظام الرأسمالى والامبريالية على تلك البلاد ، حيث اتخذت حركة رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة فى ظاهرها شكل السعى نحو اغتنام الأرباح ، فى حين كان باطنها صراعا دائما من أجل الأسواق ومجالات الاستثمار ومصادر المواد الأولية ، وفى حين تستر ذلك التسلل الغربى إلى البلاد المستعمرة فى رداء نشر الحضارة والمدنية فى تلك البلاد ، كان فى حقيقته قهراً قاسيا واستغلالا بشعاً للمناطق المذكورة (٢) .

وكان من أهم مايميز تلك الحركة منذ فترة الانتقال من عهود الاقطاع إلى العهد الرأسمالى هو انتشار سيطرة طريقة الانتاج الرأسمالى التى يتم بمقتضاها تراكم رأس المال وتركزه فى أيدى طبقة التجار الصاعدة وأثرياء الريف ، وتتمثل العوامل الرئيسية التى دفعت بتلك الطريقة - من الوجهة التاريخية - لتنتشر فى مختلف أنحاء العالم - فى تلك الأحداث التى صاحبت الكشوف الجغرافية العظمى

---

(١) قارن Jacques Freyssinet , Le Concept de Sous-devel oppement . 1966 . p. 17 . 18 .

(٢) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ١٩٦٧ ص ٦٤ .

منذ نهاية القرن الخامس عشر ، حيث تسلطت طبقة الرأسمالية بدول أوربا الاستعمارية على ثروات البلاد المختلفة فتملكتها تحت ضغط الاستغلال والاسترقاق وصارت تجنى لحسابها النصيب الأعظم من ثمار ناتجها السنوى وتحوله فى تيار متدفق مستمر إلى الدول الاستعمارية (١) .

وبرغم أن طريقة التراكم الرأسمالى (٢) فى دول أوربا الغربية فيما مضى كانت عاملا كبيراً فى نموها ساعد عليه تقدم الملاحة والمكتشفات العلمية والتقدم التكنولوجى فاتجهت رؤوس الأموال للاستثمار فى الميدان الصناعى بهدف الحصول على الأرباح الثابتة المضمونة . إلا أن هذا الطريق من التطور لم تستطع السير فيه فى الوقت الحاضر الدول المتخلفة التى تسعى للتنمية الاقتصادية ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو التغلغل الرأسمالى الذى مارسته دول الغرب المتقدمة على العالم الخارجى وما تعرضت له فى ظل هذا التغلغل قدرات البلاد المتخلفة على النمو فى اطار اتصالاتها الخارجية بالعالم الرأسمالى .

وقد تطور أسلوب الاقتصاد الرأسمالى فى السيطرة على المصالح الاقتصادية

---

(١) Karl Marx , Capital , Vol. I. (Progress Publishers. Moscow) , 1965 , p. 751 - 52

(٢) تلك الطريقة التى قامت على أساسها قوانين النظام الرأسمالى وقوامها الاعتماد على معيار الربح المتولد من رأس المال كمحرك للتنمية الاقتصادية والتى تأثرت بنظرة الفكر التقليدى لعملية التجميع الرأسمالى باعتبارها جوهر التقدم الاقتصادى وبأن قوى السوق الآلية كفيلة بتحقيق مستوى واحد لعملية التراكم الرأسمالى بين المناطق ذوات المستويات المتباينة من حيث درجة التطور الصناعى وبالتالى التغلب على عدم المساواة من خلال ميل رأس المال للانتقال إلى المناطق التى يظهر فيها العجز فى رأس المال بالنسبة للقوة العاملة . وهى فروض تناقض معها الواقع التاريخى لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى على ما سنتناوله بالبيان فى الصفحات القادمة .

الدول المتخلفة من طريقة النهب المباشر التى بدأت بها الدول الاستعمارية فى استنزاف ثروات المستعمرات وأشباه المستعمرات إلى ممارسة التجارة الاحتكارية معها ، وفى مرحلة لاحقة اعتمدت عملية التركيم الرأسمالى بالدول الرأسمالية على الاستثمارات الخارجية لرؤوس الأموال بالمستعمرات وأشبـــاه المستعمرات وساهمت الحكومات المحلية فى عملية التركيم المشار إليها سواء بصفة مباشرة أو عن طريق التسهيلات التى قدمتها فى شكل استثمارات بمرافق الخدمات العـــامة والسكك الحديدية وغيرها من المرافق الأساسية لتدعيم النشاط الإنتاجى على الوجه الذى يخدم فى المقام الأول هدف استغلال الموارد الطبيعية بالمستعمرات للحصول على ما يلزم الدول الرأسمالية من المواد الخام والسلع الغذائية ، مما أدى إلى تركيز الاستثمار فى قطاعات إنتاج المنتجات الأولية بغرض تصديرها ، كما كانت الأرباح المتولدة عن ذلك النشاط ، إما أن يعـــاد تصديرها إلى الدول صاحبة رأس المال أو يعاد استثمار بعضها فى نفس الميادين الانتاجية ، دون نظر إلى متطلبات التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة (١) .

ولما كانت السمة المميزة التى اتسمت بها طريقة الانتاج الرأسمالى هى نمو الاحتكارات التى تقوم على تركز رأس المال والطاقات الإنتاجية فى المشروعات الكبيرة (٢)، فقد إقتضى اتباع أسلوب التجميع الاحتكارى من أجل تحقيق أقصى

(١) Oskar Lange, Economic Development . Planning and International Cooperation Lecture, Central Bank of Egypt p. 4,6.

(٢) أنظر Anna Rochester , The Natur of Capitalism . 1946 p. 66 - 67.

وفى بيان أثر التركز الانتاجى فى ظل طريقة الانتاج الرأسمالى ، على تكوين الاحتكارات الصناعية الكبرى يرجع إلى

H. Levy , Monopole Gartelle. anp Frusts 1909 J. Hobson , Imperialism . 1902.

ربح ، تكوين اتحادات كبرى ذات قوة احتكارية ضخمة تسعى باستمرار لاقتسام العالم اقتصاديا على وجه يسانده ويصاحب الصراع الاستعمارى فى تقاسمه لبقاع الارض سياسيا . وبذلك اعتمد اتساع السوق العالمية — تاريخيا — على طبيعة سلوك النظام الرأسمالى ، ويقرر لينين فى هذا الصدد أن توسع النظام الرأسمالى فى شكل زيادة تصدير رأس المال واتساع العلاقات التجارية للدول الرأسمالية بالخارج وبالمستعمرات من خلال انتشار مناطق نفوذ الاتحادات الاحتكارية الضخمة، كان من شأنه تطور الأمور بصورة طبيعية فى اتجاه الاتفاق العالمى بين الكارتلات العالمية على تقاسم أسواق العالم (١) .

وقد سبق أن نبه آدم سميث إلى أثر الطابع الاحتكارى فى تجارة المستعمرات ومدى اضراره بالمصالح الاقتصادية للمستعمرات — وخاصة بنمو النشاط الصناعى بها — وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الربح الاحتكارى لصالح طبقة معينة على حساب مصالح باقى الطبقات ، وأكد سميث أن التوجيه الاستعمارى لتجارة المستعمرات يحرص دائما على تركيز الاستثمارات فى فروع النشاط التجارى التى تتمتع فيها الدولة الأم بمركز احتكارى ، والتى تحقق من ورائها أعلى معدلات للأرباح (٢) .

ولاتزال تلك الصور الجشعة للنشاط الاستعمارى على اقتصاديات الأقاليم المستعمرة ، تستخدم حتى يومنا هذا ، فى طابع احتكارى يتحول عن طريقه الفائض الاقتصادى لتلك الأقاليم لصالح الدول الاستعمارية ، ومن ذلك ما تصفه

---

(١) ف. لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ١٩١٧ ، الترجمة العربية ، موسكو ١٩٧٠ ص ٩٥ : ١٠٦ .

(٢) Adam Smith , Wealth of Nations , 1862 p. 571 , 72

بعض التقارير الحديثة لجان تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة (١) عن مظاهر التسلط الاقتصادى فى روديسيا الجنوبية وأنجولا وموزامبيق والأقاليم الواقعة بمنطقة الباسفيكى والكاريبى وغيرها من الأقاليم المستعمرة ، حيث تحظى الاحتكارات الأجنبيه المسيطرة على صناعة التعدين وغيرها من الأنشطة الرئيسية بالإضافة إلى الأرباح الضخمة التى تحققها — بامتيازات متنوعة تهيؤها لها الحكومات الاستعمارية بصفة استثنائية تشجيعاً لها على ارتياد تلك الأقاليم (٢).

وفى ظل هذه المظاهر لطبيعة النظام الرأسمالى الذى سيطر على الاقتصادالعالمى نشأ تقسيم العمل الدولى الراهن ، وخاصة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، ذلك التقسيم الذى استهدف فى المقام الأول خلق نوع من « التكامل حول المراكز الرأسمالية المسيطرة فى خدمة مصالح تلك المراكز » . وكان الموجه الرائد فى خلق ذلك الإطار هو بريطانيا خلال النصف الثانى من القرن التاسع

---

(١) أنظر : هيئة الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الاجنبية والاستعمار ، مكتب الاعلام ١٩٧٠ ص ٩ ، ١٠ ، ١٧ .

(٢) قصر منح امتيازات التعدين وتملك حقوق استغلال جميع المعادن الرئيسية فى الاقاليم المذكورة على الشركات الاوروبية التابعة للاحتكارات الدولية ، مما يمكن لرؤوس الأموال الاجنبية من السيطرة على صناعة التعدين والهيمنة بالتالى على كافةالقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالنشاط المصرفى والصناعات التحويلية الكبرى . كما ادى تشابك المصالح المشتركة للاستثمارات الاجنبية الى اتباعها لسياسة تضامنية تمارسها الشركات الكبرى وتتبناها الدول الاستعمارية ومن ذلك ماتقدم به فى انحاء أفريقيا الوسطى والجنوبية الشركات الأوربية الكبرى التابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية التى تتزايد قوتها ونفوذها فى السيطرة على النشاط الاقتصادى لتلك الاقاليم (أنظر تقرير الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه ص ١١ ، ١٢).

عشر والربع الأول من القرن العشرين (١) . فلم يكن منشأ هذا التقسيم الدولى للعمل اعتبارات « الدولية الاقتصادية » كما زعمته الحجج المساندة للقوى الرأسمالية الصناعية لتبرير استمرار سيطرتها على الاقتصاديات النامية بدعوى إعادة الاقتصاد العالمى إلى جو حرية التجارة (٢) .

وقد أفضت التطورات السابقة جميعها إلى اختلال توازن الهياكل الانتاجية لاقتصاديات الدول النامية تمثل فى استئثار الانتاج الأولى بالجانب الأعظم من نشاطها الاقتصادى واشتغال الغالبية من السكان بهذا النشاط ، وخلق ظاهرة ازدواج النشاط الاقتصادى الذى يتميز فيه قطاع تصديرى متقدم تقوم عليه الاستثمارات الأجنبية وقطاع وطنى متأخر يستخدم أساليب انتاجية بدائية فى الزراعة أو التعدين (٣) . فكان ذلك سببا مباشراً لتأخر نمو النشاط الصناعى وتضاؤله نتيجة سيطرة اتجاهات الدول الاستعمارية التى يتعارض تصنيع الدول النامية مع مصالحها الاقتصادية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، بل إن سعيها لتعميق تخصص تلك المناطق التابعة فى إنتاج المواد الأولية والاحتفاظ بها كسوق مفتوحة لترويج إنتاجها الصناعى قد استتبع القضاء على الصناعات الحرفية التى كانت قائمة بتلك المناطق بفعل منافسة المنتجات الصناعية الرخيصة من إنتاج الدول المتقدمة هذا غير ما اتخذته من إجراءات تعوق قيام الصناعات الآلية الحديثة بالدول المتخلفة (٤) .

---

(١) Thorbecke E. The Tendency Jowards Regionalization of International Trade 1928,56, The Hawge 1960

(٢) I. Sachs , Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped. Countries, 1965 p. 35.

(٣) سنتناول تلك الظاهرة ببيان أوفى بالفصل الثالث من الباب الثانى .

(٤) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٥٩

ومن ذلك يبدو ما أدى إليه تطور الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعاصرة من خلق حالة من عدم التكافؤ في فرص النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المنتجة للمواد الأولية . حتى نهض الشعور القومي لدى الدول الحديثة الاستقلال عن المعسكر الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية لكشف أسباب تلك الظاهرة المتمثلة في عدم المساواة في التطور الاقتصادي بين الدول المختلفة من حيث بنائها الاقتصادي — والتي نتجت عن اندماج الدول المتخلفة في الاقتصاد العالمي، الذي يوجهه نفوذ المراكز الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي، في شكل جهاز يعبأ من خلاله الفائض الاقتصادي من الدول المتخلفة، في اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة — على وجه تولدت معه الشكوك في إمكان قيام النظرية الاقتصادية التقليدية بملاءمة عناصرها الفكرية مع حقائق ذلك الواقع .

الفصل الثالث

مفهوم عملية الانماء الاقتصادى بالبلاد النامية

« وسائلها والامكانيات الحاضرة لها »

وإذ ننتقل هنا لإبراز معالم عملية الانماء الاقتصادى فى إيجاز ، يهمنا التمييز بين الأهداف الإجمالية للتنمية — موضحين الفرق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية — وبين وسائل التنمية الاقتصادية بوجه عام . ثم التعرف فى إيجاز على العقبات التى تقف فى طريق العمل الانمائى ، على أن يتبع ذلك اشارة إلى امكانيات تحقيق التنمية بالبلدان النامية محل الدراسة مع إيجاز عرض الحلول المتاحة لمشكلة التنمية الاقتصادية بتلك البلاد .

فمن حيث **مفهوم التنمية الاقتصادية**، فإن الدراسات المتخصصة والتعريفات المحددة لها لم تتبلور إلا بعد الحرب العالمية الثانية حينما تزايد الاحساس بوجود فوارق كبيرة فى مستويات المعيشة بين الشعوب المختلفة مع تزايد تلك الفوارق بمرور الزمن، فانتشرت الدعوة للانماء الاقتصادى السريع بهدف النهوض بمستوى معيشة الفرد وتحقيق رفاهيته بزيادة نصيبه من الدخل القومى .

ويعرف Kindelberger عملية التنمية الاقتصادية بأنها الجهود الهادفة لبعث زيادة فى الناتج عن طريق احداث التغييرات الهيكلية الشاملة فى الكيان الانتاجى وفى الأساليب الفنية للانتاج وأوضاعه التنظيمية ، فضلا عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الانتاج (١) .

ويعبر P. Baran عن الانماء الاقتصادى بأنه « الزيادة على مر الزمن فى

---

(١) C. Kindelberger . Economic Development, 1965 p 3.

انتاج السلع المادية بالنسبة للفرد وذلك من خلال التوسع فى استخدام الموارد العاطلة من الأرض والعمل أو رفع مستوى الانتاجية بتطوير الاجراءات التنظيمية المشتملة على ترشيد استخدام الموارد وأساليب الانتاج أو تطوير التكنولوجيا (١) .

كما يعرف N. Kaldor التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق زيادة فى الدخل الفردى الحقيقى بمعدلات سريعة وبصفة تراكمية تستمر فترة زمنية غير قصيرة(٢) ويعبر الدكتور محمد زكى شافعى عن التنمية الاقتصادية بأنها رفع مستوى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة زمنية ممتدة من خلال احداث تغيير جوهرى فى العلاقات البنيانية للاقتصاد القومى (٣) .

وتتضمن التعريفات المذكورة بيان الهدف النهائى والبعيد من التنمية الاقتصادية كما تشتمل على بيان الأهداف المباشرة من العملية الانمائية . فالهدف النهائى البعيد هو رفع مستوى معيشة الفرد متمثلا فى زيادة دخله الحقيقى حيث يتأتى ذلك من زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات . لذلك فإن الأهداف المباشرة من العملية الانمائية تتمثل ـ فى واقع الأمر ـ فى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد عن طريق إزالة ما يعترى البنيان الانتاجى من اختلال وصولا إلى رفع إنتاجية العمل .

فزيادة الانتاج فى الزمن الطويل ترتبط بزيادة القدرة الانتاجية للبلد ، التى تتوقف بدورها على اجراء التغيرات الهيكلية العميقة فى مكونات البناء الاقتصادى وفى سير العملية الانتاجية ، من أجل تهيئة الجهاز الانتاجى فى

(١) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ١٩٥٦ ترجمة احمد فؤاد بلبع ١٩٦٧ .

(٢) Nicolas Kaldor . Essays on Economic Stability and Growth . 1960 . p. 233.

(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٨٤ .

المجتمع ليكون أكثر فعالية فى الارتفاع بمستوى الدخل القومى بمعدلات تلاحق أو تزيد عن معدلات نمو السكان .

وبذلك ينطوى الهدف المباشر لعملية التنمية الاقتصادية على إجراء التغييرات العميقة فى مجالين : أولها تعديل التركيب البنيانى للاقتصاد بأحداث تغيير كمى فى نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد ، وكذا فى نسب تكوين البناء الانتاجى من حيث توزيع الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى توليد الناتج الاجمالى المحلى وفى استيعاب القوة العاملة من السكان . وينطوى هذا الجانب من التغييـــيرات الهيكلية على تعزيز الطاقة الانتاجية بزيادة حجم عوامل الانتاج المختلفة من رؤوس أموال عينية وثروات طبيعية أوقوى بشرية منتجة . ويشير نيركسه إلى أهمية تعبئة الموارد الاقتصادية فى هذا المعنى فى صورة تجميع للكميات الاضافية من عناصر الانتاج ـ كزيادة رأس المال المادى بالنسبة لعدد السكان ـ بوصفها أحد المحددات الأساسية فى التحليل الحركى لعوامل النمو الاقتصادى ، مما ينبغى معه إدخال التغيرات التى تحدث فى حجم الموارد المتاحة ـ متمثلة فى عناصر الانتاج سواء بصفتها متغيرا مستقلا أو تابعاً أو ضمن المتغيرات التى تستخدمها السياسة الاقتصادية للتأثير على معدل النمو الاقتصادى (١) .

على أن أهم صور التغير الهيكلى فى البناء الانتاجى فى حالة الدول النامية محل دراستنا ، هى تعديل الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج الرئيسية بالعمل على زيادة حجم وأهمية القطاع الصناعى (٢) ليحتل حيزاً متزايدا فى الاتساع ـ مع

(١) راجنار نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) فالمجتمع المتطور اقتصاديا هو الذى يغلب عليه الوزن النسبى للقطاع الصناعى بما يعكسه من قوى الانتاج المستخدمة كما وكيفا ، الامر الذى يترتب عليه الارتفاع بانتاجية العمل =

التقليل من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي - في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي استيعاب الأيدي العاملة والفائضة عن حاجة النشاط الزراعي . وكذا العمل على زيادة عنصر رأس المال بالنسبة لعدد السكان من أجل النهوض بمستوى انتاجية العمل - وحتي يمكن تدبير الموارد اللازمة كحد أدنى من الجرعات الاستثمارية الضرورية لانطلاق الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الذاتي عن طريق خلق رؤوس الأموال العينية الكافية لامتصاص الموارد والطاقات المتاحة في البلد لتشغيلها من أجل الارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي إلى أعلى مستوى ممكن .

ويتضمن التغيير الهيكلي ثانياً وإلى جانب التغيير الكمي المشار إليه ، تغييرا وظيفياً في أداء النشاط الاقتصادي يتم عن طريق ترشيد تخصيص الموارد والارتفاع بمستوى الكفاءة النوعية لعوامل الانتاج قدر الامكان ، هذا بالاضافة إلى تحقيق التناسق الممكن بين عوامل الانتاج المختلفة حتى لا تتبدد الطاقات الكامنة في بعض العناصر المتوافرة بسبب ندرة بعض العناصر الأخرى ، كما هو الشأن في حالة وجود وفرة نسبية في عنصر العمل غير الماهر مع ندرة العناصر الأخرى كالأرض ورأس المال ، كما يتضمن التغيير الهيكلي في الأداء ، والعمل على تحقيق المرونة الكافية في عرض عوامل الانتاج بما يكفل الارتفاع بمستوى تشغيلها (١) .

= والاسراع بتطور الناتج الاجتماعي . فالتغيير الهيكلي الذي يؤدي لتطور الاقتصادي هو ذلك الذي ينتج عنه زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية بمعدل أسرع من توسع نفس الطاقة في القطاع الزراعي .

(راجع د. محمد دويدار ، مقدمة في الاقتصاد السياسي ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦٦-٦٨)

(١) د. محمد عجمية ، د. صبحي قريصه ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة المرجع السابق ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

ويعبر البعض فى إيجاز عن ذلك الجانب من عملية التنمية الاقتصادية فيما يعرف به التقدم الاقتصادى من أنه رفع الكفاءة الانتاجية للجماعة فى استخدامها لمواردها المحدودة (١) .

والطريق لرفع الكفاءة الانتاجية كما هو مجمع عليه من الاقتصاديين فى الوقت الحاضر — وما عبرت عنه بعض الدراسات العامة للأمم المتحدة (٢) ، هو أن التصنيع يعتبر الطريق الرئيسى للتنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة اليوم (٣) . فالهدف الأول الذى ينبغى أن يكون واضحا أمام الدول النامية ، هو العمل على خلق اقتصاد صناعى متنوع بالقدر الكافى كما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة (٤)

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى :

وفى مقدار وإيجابية وسرعة التغيير الهيكلى فى الكيان الانتاجى - تعزيزاً لطاقة الانتاج ورفع قدراته — يكمن معيار التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية - حيث يتمثل الأول فى مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى (٥) نتيجة حلول تغيرات عضوية ضئيلة فى مكونات المجتمع الاقتصادى تعكس بصفة تلقائية — ومن خلال تحقق التوازن الاقتصادى — زياده فى طاقة البلد الانتاجية

---

(١) د. محمد ابراهيم غزلان ، دراسات فى اقتصاديات المجتمع العربى ١٩٦٧ ص ١٥

(٢) Leage of Nations, Industrialization and Foreign Trade, 1945 ,p.120. N. U. Etude Sur l' Economie Mondiale. 1961 .

(٣) سنتناول الحديث عن أهمية التصنيع للتنمية الاقتصادية بتفصيل أوفى فى البابين الثالث والخامس .

(٤) Lacharriere . Commerse Exterieure et Sous-Developpement, 1963 , p. 17.

(٥) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٧٨ .

يتسع بها حجم الانتاج الحقيقى من السلع والخـــدمات أو تزداد بها عوامل الانتاج وترتفع انتاجيتها ، مع احتفاظ تعداد السكان بمعـدل تزايد طبيعى فى حين تتمثل التنمية الاقتصادية فى عملية دفع ايجابية للمتغيرات الاقتصادية تتولاها السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادى بمعـدل يفوق فى سرعتـه بشكل ملحوظ معدل النمو الطبيعى أو يحفظ فى القليـل — قدرات البلد الانتاجية فى مستواها الراهن (١) .

ومن ذلك يبرز O.Lange الفارق الجوهرى بين أنماط التنمية الاقتصادية الحديثة التى تعتمد عليها كل من الدول الاشتراكية والدول النامية المتحررة حديثا وبين نمط النمو التقليدى الذى ساد اقتصاديات الدول الغربية حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى الأولى على عملية التغيير الهيكلى العميق فى البناء الاقتصادى عن طريق التخطيط كأداة رئيسية فعالة لبلوغ معدلات سريعة فى التنمية ، فى حين يتحقق النمو الإقتصادى فى الثانية بصورة تلقائية من خلال تحقق التوازن الإقتصادى ، حيث كان ذلك التوازن هو محور الاهتمام — وليست التنمية الإقتصادية — فى نمط النمو الرأسمالى (٢) . وبينما تنشغل السياسة الإقتصادية فى البلاد الصناعية اليوم بتشغيل الجهاز الإنتاجى المتقدم لديها لاستيعاب طاقته المعطلة عن طريق بعث الطلب الفعال وخاصة فى فترات الإنكماش نجد هدف البلاد النامية هو الإسراع بتكوين الجهاز الإنتاجى القادر لتشغيل

---

(١) ومن العوامل التى تساهم فى النمو الطبيعى للاقتصاد القومى ، تزايد المرونة الانسانية على مر الزمن واضطراد تراكم رأس المال وكذا زيادة السكان التى ينتج عنها زيادة فى القدرة الكاملة وفى الطلب الحل على عوامل الانتاج . (أنظر فى ذلك : دكتور صلاح الدين الصيرفى بعض مشاكل التنمية الاقتصادية ، المحاضرات العامة لجامعة الاسكندرية ١٩٦٠ ص ٤ .

(٢) Oskar Lange Econ. Development Planning and I.C. op. cit. p. 8, 9.

الموارد المعطلة وذلك من خلال تعديل كيان الهيكل الإنتاجي بتنويعه وتحويله من الطابع الزراعي السائد إلى الطابع الصناعي المتقدم (١) . فالتغيرات التي يتحقق بها التطور الاقتصادي ، ليست فقط التغيرات الكمية ، بل تلك التي تتعلق بالكيف فتسفر عن زيادة ما يملكه المجتمع من سلع إنتاجية ، تمكنه من الارتفاع بمعدل تحسين الدخل ومستوى المعيشة . فإذا حدثت تلك التغيرات الكيفية نتيجة جهود هادفة مخططة كنا بصدد تطوير إقتصادي (٢) .

وسائل التنمية الاقتصادية : إن الصورة التي تبدو بها زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد على الوجه الذي يكفل زيادة الإنتاج في الزمن الطويل ، هي زيادة حجم الموارد الإنتاجية والارتفــــاع بمستوى جودتها وتحسين طرق الإنتاج (٣) ، والوسيلة الرئيسية لذلك كما أوضحت مختلف نظريات النمو الإقتصادي هي توفير قدر كاف من الاستثمارات المنتجة (٤) يكفل تحقيق

(١) د. رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنميـة الاقتصادية ، رسائل في التخطيط القومي رقم ٣٨ ، ١٩٥٩ ص ٨ .

(٢) د. محمد دويدار ، مقدمة في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ص ٢٦٩ .

(٣) ويمكن إدراج هذه العوامل تحت عنوان زيادة رأس المال ، وتعني زيادة رأس المال هنا زيادة الأراضي المنزرعة والثروات المعدنية وزيادة الأصول التي يمتلكها المجتمع من مصانع ومنشآت ووسائل المواصلات ، كما يعتبر من قبيل الزيادة في رأس مال البـلد ارتفاع مستوى الدراية الفنية والقدرة الانتاجية للقوة العاملة وكذا التقدم في أساليب التنظيم الانتاجي ، ويدخل كل ذلك في عملية تراكم رأس المال .

(أنظر في ذلك : د. صلاح الدين الصيرفي ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٥) .

(٤) وقد عبرت عن ذلك أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما أبرزته من أهمية تركيم رأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي ، وما أوضحـه آدم سميث بوجـه خاص عن أهمية الاستثمار كعامل رئيسي لزيادة الناتج القومي من خلال عملية تكوين رؤوس الأموال . كما أكد ريكاردو أن رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية وأن مبدأ =

أسرع معدلات ممكنة للطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومى. فالعامل الإستراتيجى لعملية التنمية الإقتصادية هو الإستثمار وبتعبير أدق، الاستثمار المنتج، ولذلك فان المهمة الرئيسية على عاتق المخطط للانماء الاقتصادى هى - توفير الاستثمارات المنتجة بقدر كاف أولا مع توجيه تلك الاستثمارات إلى فروع الإنتاج التى تكفل تحقيق أسرع نمو ممكن للطاقة الإنتاجية ثانيا . ويتضمن الشق الأول تحريك الموارد المتاحة - لتعبئتها فى أغراض الاستثمارات المنتجة، كما يتضمن الشق الثانى توجيه تلك الاستثمارات إلى القنوات السليمة من وجهة نظر التنمية الإقتصادية (١) ومن ثم فإن معدل نمو الإقتصاد القومى يتوقف أولا على ذلك القدر من الدخل القومى المخصص للاستثمار، كما يتوقف وبدرجة أهم - عند معدل معين للاستثمار - على تلك النسبة من الإستثمار التى توجه لزيادة القدرة الإنتاجية فى الصناعات المنتجة لسلع إنتاجية ، وهى نسبة يحددها نمط توزيع الموارد الإستثمارية بين فروع إنتاج كل من السلع الإنتاجية والسلع الإستهلاكية (٢) .

ووقود توليد الإستثمار هو الفائض الاقتصادى . وتتطور فكرة الفائض الإقتصادى فى الفكر الإقتصادى المعاصر - بسرعة - لتأخذ مكاناً رئيسياً بارزاً فى الدراسات الحديثة للتنمية الإقتصادية، ليستعيد الاهتمام بتأثير الفائض الإقتصادى على النمو مكانته بعد أن تحول الاهتمام إلى تأثير الاستثمار على النمو الإقتصادى حيث كان قد حل مفهوم الإدخار والاستثمار جزئيــاً - فى كتابات الإقتصاديين غير الماركسيين - محل مفهوم الفائض الإقتصادى . وذلك نتيجة

= التراكم الرأسمالى ضرورة أساسية للتنمية وبأن معدل التراكم يتحدد بمستوى الادخار. كما أوضحت نماذج النمو الحديثة كنموذج دومار وهارود أهمية تجميع رأس المال —من خلال التراكم الرأسمالى — فى زيادة القدرة الانتاجية وتوليد الدخل .

(١) Oskar Lange, op. cit, p. 9.

(٢) دكتور محمد دويدار ، فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، دراسة للمشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادى فى مصر ١٩٦٧ ص ٢٦٩ ، د. محمد غزلان ، المرجع السابق ص ١٧ .

انشغال هؤلاء الإقتصاديين أساساً بمشكلات الأثمان والتوازن الاقتصادى والتقلبات الدورية (١) .

فلم يعد يغنى عن فكرة الفائض الإقتصادى، الاعتماد على تأثير كل من الاستثمار والإدخار ، فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى ، إذ أبرزت الدراسات الحديثة لقياس هذا التأثير ، أن الموارد المخصصة للاستثمار ، وأهمها تلك المتولدة عن الإدخار لا تعدو أن تكون أحد العوامل المؤثرة على سرعة نمو الناتج المحلى الإجمالى(٢) . ويفسر ذلك أن جزءاً فقط من الإستثمار الإجمالى، هو الذى يوجه

---

(١) ظهر مفهوم الفائض الاقتصادى منذ بدء الفكر الاقتصادى المنظم، فقد بدأ بشكل أو بآخر فى أفكار التجاريين عن الميزان التجارى الايجابى ، والفزيوقراط عن انتاجية العمل الزراعى وفائضه، وفى أفكار الكلاسيك الكبار مثل سميث وريكاردو ثم عند ماركس، فى اهتمامه بشكل الفائض الاقتصادى وحجمه وطريقة استخدامه فى المراحل المختلفة لتطور العمل ، ولكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل تطور الرأسمالية وزوال مقتضيات التحدى النظام الاقطاعى، صرفت الاقتصاديين غير الماركسيين بعد ذلك عن الاهتمام بدراسة فكرة الفائض.

[أنظر فى ذلك : شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله ١٩٦٦ ، ص ١٠٢ و ١٠٤]

(٢) يتبين ذلك من الفارق اليسير فى متوسط نسبة كل من المدخرات والاستثمار إلى الناتج الاجمالى بين الدول التى تفاوتت فيها معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٦٠/٥٠ ، كما يبدو مما يلى :

متوسط معدل النمو السنوى	متوسط نسبة الادخار للناتج الاجمالى ١٩٦٠/٥٠	نسبة الاستثمار للناتج الاجمالى ١٩٦٠/٥٠
٢ر٤ فأقل	١٥ر٧	١٤ر٥
من ٢ر٥ = ٤ر٩	١٥ر-	١٥ر٣
من ٥ = ٧ر٤	١٧ر٨	١٦ر٦

[CNUCED, Mesure de l'Effort de Developpement, 1970, p.18]

إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ، كما أن نمو إنتاج بعض السلع والخدمات ، يتوقف فى المقام الأول على انتعـــاش الطلب عليها ، وليس على عامل زيادة المدخرات ، وذلك كما هو الحال فى إنتاج السلع التى يصدر جانب كبير منها ، حيث تستمد الاستثمارات اللازمة للتوسع فى إنتاجها ، من الأرباح المتولدة عن انتعاش صادراتها .

وإذ يرى P. Baran — الذى قدم أعظم إسهام فى تطوير فكرة مفهوم الفائض الإقتصادى حديثاً (١) — أن أول متطلبات التنمية الاقتصادية ، هو تعبئة الفائض الإقتصادى للجماعة ، لخدمة أهداف التنمية ، يفرق بين ما أسماه الفائض الفعلى ، والفائض الإحتمالى والفائض المخطط (٢) . على أن الفائض الإقتصادى ذو الأهمية الخاصة عنده فى مجال الإنماء الإقتصادى، هو الفائض الإقتصادى الإحتمالى الذى يمثل الفرق بين الناتج الذى يمكن إنتاجه فى ظروف طبيعية وتكنولوجية

(١) يقرر شارل بتلهيم أن تحليلات بول باران فى هذا الصدد تقدم مساهمة أساسية للفكر الاقتصادى عامة مما يوصى معه بضرورة التمسك بها والعمل على تطبيقها .

(شارل بتلهيم ، المرجع السابق ص ١٠٨)

(٢) الفائض الاقتصادى الفعلى عند باران يمثل الفرق بين الانتاج الفعلى الجارى للمجتمع واستهلاكه الفعلى الجارى وهو بذلك يتطابق مع الادخار والتراكم الجاريين . أما الفائض الاقتصادى الأمثل فيمثل الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع وبين حجم أمثل للاستهلاك يختاره ذلك المجتمع ، ويعتمد تقدير هذا الفائض فى ظل التخطيط المشار اليه عند باران ، على دراسة أجهزة يوجهها العلم والعقل الموضوعى بما يتضمن الترشيد العميق للجهاز الانتاجى فى المجتمع ، بالاعتماد على أسس موضوعية ، لا على قوى السوق ومعيار الربح . وبهذه الطريقة أيضا تتحدد أوجه ضياع الفائض الاقتصادى الاحتمالى كالاستهلاك غير الضرورى والقوى غير المنتجة فى عنصر العمل والطاقات المادية المعطلة [بول باران : الاقتصاد السياسى والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ١٩٦٧ ص ٩٠ : ١٠٧]

معينة - بالإعتماد على الموارد الإنتاجية التى يمكن إستخدامها - وبين ما يعتبر إستهلاك ضرورى . ويفترض تحقيق هذا الفائض سلفاً إعادة تنظيم الإنتاج وتوزيع الناتج من خلال إحداث تغيرات هيكلية فى البناء الإجتماعى . كما يستلزم ذلك وضع معيار للكفاءة والترشيد فى توجيه إستخدام الموارد بين الإستهلاك الضرورى وغير الضرورى وبين العمل المنتج وغير المنتج - ومن أجل التعرف على حجم الفائض الإقتصادى يركز باران على ضرورة الإهتمام بدرجة نمو موارد المجتمع الإنتاجية وعلى الهيكل الإجتماعى والإقتصادى الذى تتطور العملية الإنتاجية من خلاله .

ومن ذلك يبدو كيف أن استخدام فكرة الفائض الإقتصادى الإحتمالى يمكن أن يكون وسيلة ذات فعالية كبيرة فى تحقيق التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية ، حيث يتوقف على مقدار الفائض الإقتصادى المخصص لتوسيع الجهاز الإنتاجى وعلى الكيفية التى يتم بها استخدامه ، معدل الإرتفاع بمستوى الدخل القومى (١). ومن ثم فإن كل سياسة للتطوير الاقتصادى يجب أن تنطوى على التأثير على حجم الفائض الإقتصادى وترشيد استخدامه . كما أن تحقيق المعدل الأمثل للاستثمار يحكمه معدل تكوين الفائض الإقتصادى (٢) . ويوضح باران أوجه الضياع التى يتجه إليها جانب كبير من الفائض الإحتمالى - والتى ينبغى التأثير عليها لتعبئة الفائض فى خدمة التنمية الإقتصادية - فى الإستهلاك الكمالى أو غير الضرورى وفى الإنتاج الضائع لوجود طوائف من الأفراد غير المنتجين كالمرابين والمضاربين والسماسرة وكذا فى الطاقات المادية المعطلة التى تمتص جانباً من الاستثمار الجارى دون زيادة فى الإنتاج مما يرجع لوجود تنظيم غير رشيد للجهاز الإنتاجى، بسبب الممارسة الإحتكارية وشبه الاحتكارية ، وكذا فى التبديد الناتج عن وجود بطالة

(١) د. محمد دويدار : المرجع السابق ص ٢٦١ .
(٢) شارل بتلهيم : المرجع السابق، ص ٩٨ .

ظاهرة أو مقنعة(١) . كما يوضح أوسكار لانج مجالات تعبئة الفائض الإقتصادى فى الدول النامية المتحررة حديثاً التى تمارس ما أسماه « النمط القومى الثورى » ، وأهم تلك المجالات ما ينتج عن إضطلاع الدولة فى تلك البلاد بالجانب الأكبر من النشاط الإستثمارى حيث يقوم الإستثمار الحكومى العام بالدور الديناميكى القائد فى التنمية ، كما تعتمد تلك البلاد فى تحريك الموارد نحو الاستثمارات المنتجة على إسهام القطاع الزراعى عن طريق تطبيق الإصلاح الزراعى وإخضاع الدخل المتولد من النشاط الزراعى للضرائب العامة ، وكذا استخدام القروض العامة وسياسة التمويل بالعجز . هذا بالإضافة إلى بعث الحوافز أمام المدخرات الخاصة للإستثمار فى المجالات الإنتاجية وإخضاع دخول منتجى القطاع الخاص وملاك الأراضى والممولين للضرائب على الإستخدامات غير الإنتاجية للثروة وإتخاذ تدابير الإدخار الإجبـــارى وفرض القيود على توزيعات الأرباح فى مجالات الإستخدام غير المنتج . الخ . (٢)

ولا يكتمل نفع زيادة الفائض الإقتصادى وتعبئته، ما لم يوجه فى إطار سياسة رشيدة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ولذلك يفرق بتلهيم بين الفائض الجارى المتاح للتنمية والفائض المستخدم فى التنمية بالفعل، حيث تقتضى التنمية الإقتصادية أن يكون للاستثمارات الإنتاجية أولوية ، إذ أن وجود عملية التنمية رهن بزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع خلال فترة معينة (٣) . ويتوقف على التوجيه الرشيد لاستخدام الفائض الإقتصادى فى هذا الصدد مواجهة مشكلات ثلاث، أولها وأهمها توجيه الاستثمارات على أفضل وجه يحقق أسرع معدل لنمو الناتج وزيادة الطاقة الإنتاجية ـ والثانية كفالة النمو المتوازن للاقتصاد بتحقيق التوازن بين مختلف

---

(١) بول باران : المرجع السابق ص ٩٥ : ١٠٤

(٢) أوسكار لانج : المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٣) شارل بتلهيم : المرجع السابق ، ص ١١٣

القطاعات الاقتصادية، وأخيراً ضمان كفاية استخدام تلك الموارد لتجنب أى فقد أو ضياع لبعضها (١) .

وإلى جانب التأثير على الفائض الإقتصادى وترشيد استخدامه ـ كوسيلة للتنمية تدعم الاستثمارات المنتجة ـ فإن رفع مستوى الفنون المستخدمة وإدخال الأساليب الجديدة فى الانتاج وتطوير نظمه ، لتمثل ضرورة ذات أهمية قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

أما فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية فإن الطريق إلى تعبئة الضائع من الفائض الاقتصادى هو أولا وقبل كل شىء ، التحرر من أوضاع التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الإستعمارية، بكافة صورها، وما فرضته طريقة الإنتاج الرأسمالى من سيطرة تمارسها القوى الاستعمارية وتوجه بها الفائض الاقتصادى المتولد بالبلاد النامية ، فى قنوات تصب بالدول الاستعمارية الأم (٢) ، والتصدى لتغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى فى سبيل الحصول على مركز مناسب فى ظل تقسيم جديد للعمل الدولى يمكن الدول النامية المشار اليها من احداث ما تتطلبه التنمية الاقتصادية لديها من تغيرات هيكلية فى القوى الانتاجية والنمط السلعى لإنتاجها (٣) . وخاصة فى سبيل توسيع القاعدة الصناعية لأبنيتها الانتاجية ، حيث يتمثل فى التخطيط الطويل المدى للتصنيع، والنظر للأساس الصناعى كمحرك للتقدم الاقتصادى بتلك البلاد ، المخرج الذى يضمن لها الاستقلال من سيطرة الرأسمالية الاحتكارية التى تحرص كل الحرص على استغلال الدول النامية كمصدر للمواد الأولية وكسوق لمنتجاتها .

فهلا إذا استخدمت الوسائل السالف بيانها بالبلاد النامية لتعبئة الفائض وترشيد استخداماته فى رفع مستوى الطاقة الانتاجية للاقتصاد . هلا أتيحت

---

(١) Oskar Lange, op. cit., p. 11.

(٢) بول باران : المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٣) I. Sashs, op. cit, p. 3

لمساعيها فرص النجاح ، بالاعتماد على ما يتوافر لديها من فائض اقتصادى احتمالى ؟

يجيب على ذلك P. Baran ، حيث يؤكد فى ثقة أن ما يمكن إتاحتـــه للاستثمار فى مجال التسهيلات الانتاجية بالدول النامية من فائض اقتصادى احتمالى ـ كبير المقدار فيها جميعاً (١)، وتبلغ نسبته إلى دخولها القومية حداً كافياً لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى (٢) .

وبذلك يتمثل مفتاح المشكلة ، فى تنمية الفائض الاقتصادى الفعلى وحسن استخدامه وليس فى مجرد توفير المزيد من المدخرات. ومن هنا كان الخط الفاصل بين محور اهتمام نماذج النمو التقليدية للاقتصاد الرأسمالى وبين ما ينبغى أن يكون حجر الزاوية فى سياسة الإنماء بالدول النامية فى الوقت الحاضر . إذ بينما تركز النظرية التقليدية ـ التى قامت على أساسها نماذج النمو فى الاقتصـــاد الرأسمالى ـ

(١) حيث بلغ ذلك الفائض ـ بحسب الدراسة المشار اليها ـ فى الملايو عام ١٩٤٧ ٣٣ ٪ من اجمالى الناتج المحلى ، وفى سيلان عام ١٩٥١ ٣ ٪ وفى كل من الفلبين والهند عام ١٩٤٨ ٢٥ ٪ ، هذا فى حين لم يتعد مقدار اجمالى الاستثمار فى تلك الدول على التوالى ١٠ ٪ ، ١٠ ٪ و ٩ ٪ و ٥ ٪ على التوالى .

(٢) باران : المرجع السابق ص ٣٤٧ . ويعزز باران ذلك ببحث لم ينشر للدكتور هارى أوشيما عن تقديرات الفائض الاقتصادى الاحتمالى ببعض الدول النامية فى العقد الخامس من القرن الحالى ، ولهذا يعلن باران أن سوء استخدام الفائض الاقتصادى الاحتمالى بتلك البلاد هو فقط العقبة الرئيسية أمام الانماء الاقتصادى السريع بها ، حيث يرجع ذلك بصفة خاصة لامتصاص جانب كبير من الفائض بوساطة الاستهلاك المفرط لبعض الطبقات واضافته إلى المكتنزات وكذا انفاق جانب كبير منه على المؤسسات العسكرية والأجهزة البيروقراطية غير المنتجة . كما أن نصيبا هاما من ذلك الفائض يتسرب للخارج من خلال نشاط الاستثمار الأجنبى فى شكل أرباح تحققها المصالح الأجنبية فى البلاد المذكورة .

ويشير باران إلى أرقام بالغة الضخامة للارباح التى حققتها على سبيل المثال الشركات البريطانية فى البلاد المتخلفة - بلغت لفترات طويلة ٥٠٪ سنويا ـ أو أكثر من القيمة الأسمية لأسهمها - تضمنتها دراسه هامة لـ : ج ، رينى " تاريخ النقطة الرابعة ، عينات لاستثمارات بريطانية مربحة فى البلاد المتخلفة ، نشرت فى :

Journal of Business of the Univers. of Chicago, Apr. 1953.

اهتمامها على عملية تراكم رأس المال كأساس لنمو الاقتصاد القومى، على وجه يبدو معه النمو الاقتصادى فى صورة دالة لتراكم رأس المال، يبدو جليا للفكر الاقتصادى الحديث ، قصور تلك النظرية عن إمكان الوفاء باحتياجات الدول النامية – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – عن تحقيق المعدلات السريعة فى التنمية من خلال تطوير أبنيتها الانتاجية وهياكلها الاجتماعية، إلى جانب النهوض سريعاً بمستوى الانتاجية والمعارف والدرايات الفنية ، فلم يعد يكفى لدى تلك الدول الاعتماد على نمط النمو الذى يقوم على التراكم الرأسمالى، خاصة مع مغايرة ظروفها الحاضرة مع ظروف الدول الرأسمالية التى اعتمدت فى استخدامها لذلك النمط إبان نموها ، على التوسع الاستعمارى والاحتكارات الرأسمالية، فى اغتنام الاسواق الخارجيــــة لتصريف منتجاتها ، فضلا عن تدبير الموارد السهلة للمواد الخام الرخيصة ، وما استتبعه ذلك من بعث الحوافز الخاصة للاستثمار لدى طبقات الرأسماليين والمنظمين (١) .

لذلك اتجهت سياسات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية المتحررة حديثاً إلى اتباع أسلوب يشكل نمطاً سائداً فى تلك الدول ، ويعتمد بصفة أساسية على الاستثمار العام الذى تقوم به الدولة كعامل ديناميكى فعال فى تحقيق التنمية الاقتصادية مع تكريس الموارد المتاحة لخدمة أهداف التنمية السريعة ، فلجأت تلك الدول إلى أسلوب تأميم رأس المال الأجنبى فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، كخطوة أساسية لتحقيق التحرر الوطنى والاستقلال ، مع استخلاص المزيد من الفائض الاقتصادى المتاح فى كافة المجـالات لتحريك ما يمكن تحريكه نحو الاستثمارات المنتجة التى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وخاصة فى المجـال الصنـاعى . كما يعتمد هذا النمط على الاصلاح الزراعى وتوجيه الفائض المتولد من الزراعة نحو الاستثمار فى النشاط الصناعى (٢) .

(١) دكتور على لطفى، النمو الاقتصادى بين المذاهب الكبرى، ١٩٦٦ ص ٣٤ و ٣٥ .
(٢) قارن : Oskar Lange, op. cit., p. 6-8.

الفصل الثالث

نمط استراتيجية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية

وحيث أن وعاء تكوين الفائض الاقتصادى الفعلى - والذى يمثل الفرق بين إجمالى الناتج النهائى والاستهلاك الكلى - يتكون من شقين، تصب فى أحدهما قناة المدخرات المحلية، وفى الآخر قناة المدخرات الأجنبية، متمثلة فى فائض قطاع العالم الخارجى، فان سياسة التنمية الاقتصادية فى اعتمادها على الفائض الاقتصادى الاحتمالى - أى الفرق بين الناتج الممكن تحقيقه باستخدام الامكانيات الحاضرة، والاستهلاك الضرورى - قد تبنى استراتيجيتها بالتركيز على أى من الشقين السالف ذكرهما: المصادر الداخلية، أو الموارد المتولدة من القطاع الخارجى.

وفى ذلك كان التباين فى وجهات النظر بين دراسات التنمية الاقتصادية التى حاولت استقصاء أى العاملين أقوى تأثيراً فى معدلات النمو الاقتصادى بالبلدان النامية، زيادة المدخرات من الموارد المحلية، أم زيادة مصادر التمويل الخارجى لاستثمارات التنمية مما يتولد غالبيته من قطاع التجارة الخارجية.

وكان عند نقطة الاختلاف - المشار اليها - فى وجهات النظر، مفترق الطرق بين اتجاه يذهب إلى تأسيس استراتيجية التنمية - والتوسع الانتاجى القائم على استغلال الكميات المتزايدة من الموارد الانتاجية بالدول النامية - على مؤشرات الطلب الوطنى، ومرونات الطلب الدخلية المحلية واستهداف التصنيع للسوق الوطنية، وبين اتجاه لتأسيس استراتيجية التنمية على التوسع فى الصادرات باعتبارها المصدر الأهم لتمويل التنمية والمحدد الفعال لمعدل الاستثمار، سواء من جهة تأثيرها على مستوى الدخل القومى وتكوين المدخرات أو تأثيرها على حصيلة النقد الأجنبى

اللازم لاستيراد السلع الانتاجية الضرورية لبرامج التنمية الاقتصادية .

فتقوم استراتيجية التنمية المعتمدة على السوق الوطنية عند Nurkse على اتخاذ تغيرات الدخل ومرونة الطلب الدخلية كمؤشر أوثق علاقة بالنمو الاقتصادى من تغيرات الأسعار النسبية التى يقتصر دورها الحقيقى على توجيه نمو الانتاج فى اقتصاد يعتمد على قوى السوق لتحقيق التوازن بين طلب المستهلكين وبين درجة توافر العناصر الانتاجية – فى حين أن اتباع التحليل الديناميكى للنمو – عند ما يتوافر للبلد فائض متزايد من الموارد الاقتصادية – يقتضى اتخاذ سبيل الاستراتيجية المعتمدة على السوق الوطنية خاصة فى الحالات التى لا تجد الدولة أمامها أية ميزة نسبية حدية يعتد بها فى أى سلعة من سلع التصدير [١].

ولذا يشكك البعض فى إمكان استخدام النشاط التصديرى فى الدول النامية بدور إنمائى ملحوظ فى الوقت الحاضر ، خاصة مع تزايد عوائق التجارة التى تفرضها الدول المختلفة – وخاصة الدول المتقدمة – فى وجه صادرات الدول النامية ، ويذهب هذا الرأى إلى التشكك فى إمكان الانتفاع من تطبيق نظرية النفقات المقارنة لصالح تلك الدول فى الوقت الحاضر ، مما يعزز الدعوة للاعتماد على الانتاج للاستهلاك المحلى وقيام النمو الصناعى على التسويق الداخلى .

على أن هذا الرأى كما هو ظاهر ، إنما يجانبه الصواب ، فما من دولة تسير فى طريق التنمية الاقتصادية – باستثناء الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى – تستطيع أن تستغنى فى توسعها الصناعى عن علاقات التبادل التجارى مع الخارج لتستورد ما يلزمها من سلع إنتاجية ، وتصدر بعض ما

---

(١) ويوصى ايركس فى هذا الصدد بتوزيع الاستثمارات الجديدة على جبهة عريضة من الصناعات على وجه يكفل انعاش الطلب المتبادل نتيجة توليد الدخول والانفاق فى مختلف القطاعات ، وذلك لتحقيق النمو المتوازن الذى يتأتى من توفير الحركة والنشاط الذاتى داخل كل قطاع ، كوسيلة لرفع معدل نمو الانتاج بصفة شاملة .

(أنظر : ايركس : المرجع السابق ص ٦١ : ٦٦ ص ٨٤)

تتجه للاسواق الخارجية . ولهذا فان استراتيجية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية لابد من أن تقوم على اتباع سياسة التوسع فى الانتاج لكل من السوق المحلى والتصدير فى آن واحد [1] .

وهذا هو ما يدعو نيركسه إلى التحفظ فى دعوته لاستراتيجية التنمية المعتمدة على السوق المحلى، بضرورة الاسترشاد بظروف الطلب الخارجى من أجل ترشيد الاستفادة من كميات عناصر الانتاج الاضافية ، خاصة إذا ما صاحب تمتع البلد بميزة نسبية فى إنتاج بعض السلع ، تزايد وانتعاش فى الطلب الخارجى على تلك السلع ، وهو ما تستطيع معه تعزيز جهودها الإنمائية بالواردات اللازمة لها من السلع الانتاجية [2] .

يضاف إلى ذلك ما تتضمنه استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على النظرة الخارجية ، من توجيه الاهتمام الكافى لانعكاسات كل من إنجازات التصنيع وإنجازات التجارة الخارجية ، والحرص على تكريس الجهود القوية فى إطار السياسة الاقتصادية ، للتوفيق بين حركة التصنيع والتجارة الخارجيه ، على وجه تستوعب به قوى الانتاج المحلى أولا بأول ، أحدث فنون الانتاج فى الخارج ، واللحاق بركب التقدم الانتاجى فى الدول الصناعية المتقدمة والتنافس معها فى هذا المجال [3] .

ومن ناحية الإطار التنظيمى والبناء الاجتماعى الذى تتم من خلاله عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، فان استراتيجية محددة المعالم يجب أن توضح

---

(١) قارن I.Haring. External Trade as an Engine of Growth, Economica Internazionalie, Feb. 1961, Vol. XIV, N. 1. p. 118.

(٢) نيركسه : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٩١.

(٣) قارن D. B. Keesing. Outward-Looking Policies and Economic Development [Econ. Dev. Challenge and Promise, Edit. S. Spiegelglasse & C. Welsh, 1970, p. 277.]

خطوطها العريضة على أسس من علم التخطيط الاقتصادى حيث تسعى تلك البلاد للاسراع بمعدلات نموها عن طريق التغييرات الهيكلية فى صراعها من أجل الارتفاع بمستويات المعيشة إلى ما يليق بالكرامة الانسانية ، لذا فان التخطيط الشامل للحياة الاقتصادية والمقترن بتنظيم اجتماعى يقوم على المبادىء الاشتراكية — من ملكية الدولة لأدوات الانتاج الرئيسية وخاصة الصناعات الاساسية ومرافق الخدمات الهيكلية ونمط التوزيع العادل للدخول وتقليل الفوارق بين الأفراد فى الثروات والدخول، وكفالة الفرص المتكافئة لهم — يجب أن تشكل القاعدة التى يبنى عليها العمل الإنمائى والمنهاج الذى يتم به (١) .

ومن خلال التخطيط الطويل الأمد يمكن أن يوزع عبء التنمية الاقتصادية على زمن — يبلغ خمس عشرة أو عشرون عاما — فلا يضحى برفاهية الجيل الحاضر إلى الدرجة التى يصل بها ضغط الاستهلاك إلى حد المعاناة أو الارهاق . كما ينبغى ألا يؤخذ طفرة بنظام التخطيط المركزى الشامل على وجه يؤدى إلى تعقد وتشابك مهام ارادة التنمية . كذلك يجب الاهتمام بمشاكل التخطيط التى ثارت نتيجة تعدد ميادين الانتاج وتشعب الهيكل الصناعى وتطبيق نظم الحوافز المادية وتحليل اتجاهات الطلب المحلى والخارجى، واستثارة مصلحة المشروعات فى التنمية القصوى مع رعاية مصالح المستهلكين فى نفس الوقت ، والعمل الدائب على خفض نفقات الانتاج مع زيادة الكفاية الإنتاجية (٢) .

(١) اذ لم يعد يناسب تلك الدول أتباع ذلك النمط التلقائى الذى ساد فى الدول الصناعية المتقدمة إبان مراحل نموها ، والذى يعتمد على التركيم الرأسمالى الذى يقوم به الرأسماليين ، ويأخذ فيه المنظم الفرد المبتكر — على النحو الذى دعا اليه شومبيتر الدور الرئيسى فى توجيه التنمية، كما يحدد فيه جهاز الأثمان وأهداف الانتاج وتوزيع الموارد وتوزيع قيمة الناتج على عوامل الانتاج، وتتحكم فيه دوافع الربح وعوامل المنافسة الحرة الكاملة . بما شاب كل ذلك من نمو الاحتكارات الرأسمالية على الوجه السالف بيانه .

(٢) قارن ، وديع شرايحه ، مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو =

وعلى أى الأحوال فإن المدى الذى تتدخل به الدولة فى الحياة الاقتصادية والأهداف العريضة التى ترسمها استراتيجية التنمية الاقتصادية فى بلد ما ، يجب أن تكون مستوحاة من الظروف السائدة فى ذلك البــــلد وما تفرضه أولويات الأهداف الإنمائية الأساسية التى تنشدها الجماهير وتتطلبها المصالح القومية ، وكذا ما يناسب المرحلة التى يمر بها البلد من التطور الاقتصادى (١) .

نماذج النمو الاقتصادى ونمط التنمية الاقتصادية الملائم للبلاد النامية

تناولنا حتى الآن فيما يتعلق باختيار نمط التنميــــة الاقتصادية واتجاهاتها الرئيسية الإشارة أولا للنمط الملائم للدول النامية عل دراستنا بصدد أسلوب التكوين الرأسمالى وتعبئة الفائض الاقتصــادى لخدمة أهداف التنميــة . وثانيــاً للاستراتيجية الملائمة من حيث اتجاه التوسع الانتاجى للسوق المحلية أو للسوق الخارجية . وثالثاً للأسس العامة لاستراتيجية التنمية ومدى تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الحياة الاقتصادية بما يرتبط بالإطار التنظيمى والبناء الاجتماعى . وحيث أن دراسات النمو الاقتصادى ، يعنى بعضها بوضع نمط لتوزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية ، بينما يعنى البعض الآخر بدراسة تأثير المحددات الأساسية لمعدلات النمو . لذلك فإننا ـ بالرغم مما انتهينا اليه من وجوب استيحاء ظروف كل دولة على حدة ورسم استراتيجية التنمية الاقتصادية فيها على هدى أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تنشده من أهداف أساسية وترتيب لأولويات تلك الأهداف ، تضعه أجهزة التخطيط الاقتصادى بها ضمن خططها الطويلة والقصيرة المدى . يفيدنا أن نستعرض سريعاً أهم نماذج النمو الاقتصادى المشار اليها لنتبين ما قد يصلح منها لظروف الدول النامية .

معهد الدراسات والبحوث العربية ، ١٩٦٩ ص ٢٦٢ وما بعدها ويشير الكاتب فى هذا الصدد الى آراء بيرمان السوفيتى وشيك التشيكى كما يشير الى مرجع :

Drago Fisher, Theoreticke Dtasky Uncholmych Plonovacich Organo Prange 1966, P. 111, 145, 168.

(١) قارن د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق جزء أول ص ٨٣

وإذ لا يتسع المقام هنا لعرض تفصيلى لتلك النماذج ، أو تناولها جميعاً ، فإننا نرجىء عرض النماذج الخاصة بالمحددات الرئيسية للنمو الاقتصادى بالبلدان النامية إلى حين دراستنا لإسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى بالدول المشار اليها . ونتناول هنا أهم النماذج التى تعنى باتجاهات نمط توزيع استثمارات التنمية الاقتصادية، مع تقييم موجز لمدى صلاحيتها للتطبيق فى شأن الدول النامية.

ونتناول من تلك النماذج هنا أنماط ثلاث : A. Lewis , R. Nurkse , A. Hirshman .

فنموذج A. Lewis (1) يهتم بتوجيه الدفعة القوية من الاستثمارات اللازمة للانطلاق فى النمو للقطاعين الزراعى والصناعى فى آن واحد ، وهو يبدأ بتتبع التغيرات التى تحدث فى القطاع الزراعى على أثر زيادة الانتاجية ، حيث ينمو الانتاج الكلى ويرتفع الفائض المتولد عن القطاع إلى مستوى معين يتلاقى عنده منحنى عرض الفائض المتوسط مع منحنى الانتاجية الحدية ، ويفترض النموذج توزيع الاستثمارات على كل من القطاعين الصناعى والزراعى على وجه يكفل فى نفس الوقت ، نمو الانتاجية فى القطاع الأول مع تنمية الصناعة . وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القطاعين فى إطار عملية التنمية . ويسفر نمط التنمية الاقتصادية المشار اليه عند لويس عن إحداث تغيير بنيانى يعكس زيادة الانتاجية فى القطاعين الرئيسيين، وزيادة الأهمية النسبية للنشاط الصناعى فى الاقتصاد القومى. وتستهدف الدفعة القوية وفقا للنموذج ، زيادة الانتاجية فى كل من القطاعين إلى حد تحقيق التساوى بين كل من الفائض الزراعى المتوسط والانتاجية الحدية من جهة ، وبين الانتاجية الحدية للصناعة ومنحنى عرض العمل للصناعة من جهة أخرى .

والذى يلاحظ على نموذج لويس هو اعتماده على أسلوب التحليل الحدى الذى يعتبر بطبيعته تحليل سكون - يفترض ثبات الهيكل مع حدوث تغير على الحد - دون مراعاة للمشكلات المتحركة (الديناميكية) فى مراحل التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، ومثال ذلك تجاهله لأمر ما يحدث للاستهلاك من زيادة على أثر

---

(1) A. Lewis, The Theory of Economic Progresse.

تحول العمال من الزراعة إلى الصناعة وارتفاع أجور العمال فى القطاع الأخير[1].

أما Nurkse [2] فيرى أن العقبة الرئيسية أمام التصنيع بالدول المتخلفة - والتى يعتبر التصنيع بالنسبة لها جميعاً هو الطريق الأساسى للتنمية الاقتصادية - تكمن فى ضيق نطاق السوق فى وجه الانتاج الصناعى ، وهو لهذا يجد الحل فى توزيع الاستثمارات الجديدة على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية فى ضوء مرونة الطلب الدخلية ، وعلى وجه يكفل إنعاش الطلب المتبادل ، نتيجة توليد الدخول والانفاق فى مختلف القطاعات ، حيث يشكل ذلك نمواً متزايداً يتضمن حركة مستمرة فيما بين القطاعات ، يكون نتيجتها رفع المعدل الاجمالى لنمو الانتاج الكلى.

وبذلك يركز نيركس - كما نرى - اهتمامه فى نطاق مشكلة إنعاش الطلب[3]. كما يركز الحلول فى تنشيط الصناعات الاستهلاكية لسوق المحلية ، وبذلك يهمل نيركس فى استراتيجيته المقترحة أمر التوازن الرأسى اللازم بين الاستثمار فى صناعات السلع الانتاجية وقطاع الخدمات الأساسية كالنقل والقوى الكهربائية من ناحيه - وبين الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية .

كما يصعب الأخذ بمبدأ النمو المتوازن لنيركس بالدول النامية ، بالنظر لما يشير اليه سنجر من تعذر تدبير الموارد والامكانيات اللازمة لإقامة كتلة الصناعات الواسعة المتكاملة المقترحة ، هذا فضلا عن تعارض التوسع الانتاجى فى الصناعات الاستهلاكية مع هدف سرعة تركيم رأس المال ، إذ يترتب على ذلك الاتجاه زيادة الإنفاق الاستهلاكى وبالتالى هبوط الميل الحدى للادخار مما

---

(١) دكتور حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ، مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧ ص ١٢ — ١٥

(٢) R.Nurkse, Problems of Capital Formation,op.cit.,p.271,
أنماط من التجارة الدولية والتنمية المرجع السابق ص ٦١ : ٦٦ ، ٢٨٤ .

(٣) من المعروف أن مشكلة الدول النامية هى فى كيفية الارتفاع بالقدرة الانتاجية وليست فى تشغيل الطاقات الانتاجية الكائنة بالفعل عن طريق إنعاش الطلب الفعال .

يؤثر على الموارد المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية (١) .

ويدعو A.Hirshman (٢) إلى ما يسميه باستراتيجية النمو غير المتوازن فيوضح أن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومى على التأثير الإنمائى تختلف من قطاع لآخر ، إذ أنه من الناحية الواقعية تنطلق بعض قطاعات الاقتصاد القومى فى طريق النمو كقطاعات قائدة تحض القطاعات الأخرى على السير وراءها فى هذا الطريق ، وهى بهذا تعوض الدول النامية تلقائيا عما تعانيه من العجز فى الكفاءات التنظيمية اللازمة لقيادة النمو واتخاذ قرارات الاستثمار .

وتسير التنمية الاقتصادية وفقاً لهذا النمط ، من خلال الضغوط التى يسببها عدم التناسب والاختلال فى التوازن بين القطاعات المختلفة ، فكل خطوة يدفع اليها اختلال فى التوازن سابق عليها . ويتعين تركيز الجهود الإنمائية على القطاعات الاستراتيجية التى تتميز بالتفوق على غيرها فى الحض على الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويفضل هيرشمان أن يأخذ اختلال التوازن صورة تركيز استثمارى فى الأنشطة التى تقوم بالانتاج المباشر على وجه يتجاوز المتاح من خدمات قطاعات التنمية الأساسية اللازمة لتدعيم المقدرة الإنتاجية كالنقل وتوليد القوى المحركة .. الخ . مما يطلق عليه رأس المال الاجتماعى . حيث يؤدى هذا الاختلال إلى استشعار القصور فى المقدرة الإنتاجية لمرافق الخدمات الأساسية المشار اليها ، مما يتولد عنه ضغط اجتماعى يدفع السلطات لزيادة الاستثمارات فى المرافق المذكوره تدعيما للطاقات الانتاجية (٣) كما يدعو هيرشمان للتركيز الاستثمارى فى نطاق الانتاج الصناعى بوجه عام على تلك الصناعات التى تتوافر لديها القدرة على الدفع إلى الخلف ، أى الحض على الاستثمار فى المراحل السابقة عليها - أى

---

(١) انظر فى تحليل استراتيجية النمو الاقتصادى د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ١٧٣ وما بعدها .

(٢) A. Hirshman, The Strategy of Economic Development, 1958, p. 66-67.

(٣) Hirshman, Ibid p. 93

التى تمدها بالمستخدمات (١) .

ومن ذلك يبدو ما تتضمنه استراتيجية النمو غير المتوازن من اعتماد على عنصر المبادأة الفردية كأساس للتنمية الاقتصادية ، والنظر إلى اختلال التوازن كمحرك للنمو ، مما لا يلائم ظروف الدول النامية التى تتوقف التنمية الاقتصادية لديها على استخدام التخطيط الشامل (٢) لتدعيم الهيكل الانتاجى بها والارتفاع السريع بقدراته من خلال التوزيع المدروس للاستثمارات بين مختلف القطاعات على الوجه الذى يخدم تحقيق أهداف التنمية بأسرع معدلات ممكنة .

وفى ضوء ما سبق بيانه من ظروف الدول النامية ، بما تعانيه من مظاهر التخلف الاقتصادى، وما يتطلبه الانماء الاقتصادى بها من وسائل أساسية ، يمكن أن نوجز بيان النمط الذى نراه مناسباً للتنمية الاقتصادية بالدول السالفة الذكر.

على أن بيان النمط الملائم يتطلب - بادىء ذى بدء - التقديم لذلك بإيضاح اعتبارات ثلاثة لها أهمية خاصة فى سير التنمية الاقتصادية للبلدان محل دراستنا :

أولا - ضرورة إخضاع عملية التنمية الاقتصادية لتخطيط مترابط طويل المدى - يتراوح بين خمس عشرة وعشرين سنة - يتم من خلاله تنسيق محكم بين أهداف المدى الطويل - وفى مقدمتها الارتفاع بالقدرة الانتاجية لاقتصاد البلد - وبين أهداف الزمن القصير ، ويحتل فيها علاج مشكلة البطالة مكاناً بارزاً - إلى جانب أهداف الزمن الطويل .

ويقتضى ذلك ، النظر إلى جهود التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة تهدف فى مداها البعيد إلى تحقيق رفاهية الفرد - وعدم التضحية بها وقتياً إلا بالقدر الضرورى - فاذا كان رفع مستوى الطاقة الانتاجية للبلد هو محور العمل الإنمائى، فهو وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان فى النهاية .

وحين تتضارب أهداف التخطيط المدى الطويل، مع أهداف المدى القصير، فان توفيقاً وتنسيقاً يجب أن يجرى بين هذه وتلك، حتى نضمن استمرار التقدم

(١) Hirshman, Ibid, p. 111

(٢) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ١٤٣ .

المنتظم نحو هدف الارتفاع بمستوى الرفاهية . وهنا تبرز بعض الاعتبارات الهامة المتعلقة بالأهداف الاجتماعية والسياسية ، بالاضافة إلى حالة ما لدى البلد من وفرة أو ندرة فى الموارد الاقتصادية المحدودة ومدى تناسبها .

وحين يكون الضغط السكانى على الموارد المحدودة هو أحد المظاهر الصارخة لعدم التناسق بين القوة العاملة وعناصر الانتاج الأخرى ، يكون لحل مشكلة البطالة أهميته الملحة بين جهود التنمية من أجل تحقيق رفاهية الانسان . فاذا كان هدف الأرتفاع بالطاقة الانتاجية وزيادة معدل الاستثمار ، يحتل مكان الاولوية فى التخطيط الطويل المدى لعملية التنمية فان علاج مشكلة البطالة — فى صورها المختلفة يجب أن يأخذ مكانه بنسبة خاصة ، فيعطى له الاعتبار فى حدود معينة فى المدى القصير . ويتضمن علاج مشكلة البطالة — من خلال توزيع الاستثمارات ، إعطاء بعض الاهتمام للصناعات الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل — بما يساعد فى القضاء على اختلال التناسق بين عنصر العمل وغيره من العناصر الانتاجية ، كما يتضمن تعبئة الفائض الاقتصادى الاحتمالى المتمثل فى قوة العمل المبعثرة فى أعمال غير منتجة على ألا يقتضى ذلك — إلا فى أضيق الحدود — مع هدف النهوض بالقدرة الانتاجية فى الزمن الطويل . ثانياً — مراعاة الواقع الاقتصادى للبلد، وظروف المرحلة التى يمر بها العمل الإنمائى ، وما يتوافر فى الوقت الحاضر من إمكانيات ، — وعلى وجه الخصوص من رأس المال وعنصر الخبرة الفنية — فضلا عن إمكانيات تصريف الإنتاج الصناعى الجديد فى السوق المحلية وفى الأسواق الخارجية .

ويستتبع ذلك النظر — عند إنشاء صناعات جديدة — إلى اعتبار تحقيق أكفأ تخصيص للموارد المتاحة فى ضوء التجارب السابقة للبلد وما هو متاح لديه من موارد. ثالثاً — النظر إلى عملية التنمية فى إطار متكامل يجمع بين تعبئة الطاقات الكامنة غير المستغلة فى شكل فائض إقتصادى فعلى متاح للاستثمار، وبين الوسائل المختلفة لتحقيق التنمية . وتبرز من ذلك أهمية وأولوية العمل على تحرير الموارد العاطلة أو غير المستغلة ، سواء منها ما هو راكد محلياً فى أعمال غير منتجة أو استهلاك

ترفى ، أو ما يتم تسربه للخارج من خلال عملية الإمتصاص التى يمارسها الإقتصاد الامبريالى المسيطر على العلاقات الاقتصادية العالمية .

فاذا ما انتقلنا إلى بيان الخطوط العريضة لنمط التنمية الإقتصادية المقترح للبلدان محل الدراسة . فاننا نوضح الآتى فى إيجاز شديد :

١ ـ أن تتخذ عملية التطوير الهيكلى للبناء الإنتاجى بصفة أساسية ، اتجاه التصنيع بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ، ورفع إنتاجية العمل . إلى جانب التغيير الوظيفى فى أداء النشاط الإقتصادى ـ بما يتضمن ترشيد استخدام الموارد وتطوير الفنون الإنتاجية واستحداث الأساليب والنظم المتقدمة فى الإنتاج .

فتتضمن عملية التطوير الهيكلى المنشودة العمل على زيادة الأهمية النسبية للانتاج الصناعى ، فى التكوين القطاعى للنشاط الاقتصادى ، فترتفع نسبة إسهام الصناعة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى ، كما تتزايد نسبة المشتغلين بها من إجمالى القوة العاملة فى البلاد .

٢ ـ وفى إطار هذا التطوير الهيكلى تتخذ التنمية الزراعية أداة لرفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية ، فلا يكون الاهتمام بالتصنيع وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعى ، سببا فى إهمال أمر القطاع الزراعى ، الذى يمكن أن يساند تطويره ـ إلى أبعد مدى ـ جهود التنمية الصناعية على ما سنوضحه فيما بعد .

٣ ـ وفى داخل الهيكل الصناعى ، يجرى التخطيط للزمن الطويل فى اتجاه العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق زيادة الأهمية النسبية لقطاع السلع الإنتاجية ـ على أن يراعى التمييز فى إطار تلك السلع بين الصناعات الثقيلة ـ التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة وخبرات فنية عريقة ـ من ناحية ، وبين صناعات السلع الإنتاجية المتوسطة كمعدات النقل البسيطة والآلات الزراعية بأنواعها وعدد وآلات الورش ، وكذا السلع الوسيطة ، من ناحية أخرى ـ فتتضمن خطوات التصنيع المصاحبة للمراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ، البدء ـ باعتدال ـ فى إقامة الصناعات الثقيلة ، مع التركيز على صناعات السلع الإنتاجية المتوسطة والخفيفة والسلع الاستهلاكية . على أن يسير التدرج فى إقامة الأساس الصناعى

الشامل من الصناعات الثقيلة جنباً إلى جنب – عبر الخطة الطويلة المدى – مع تلك الصناعات المتوسطة والخفيفة .

٤ – أن يخصص من خلال الخطط القصيرة الأمد – بالمراحل الأولى للتنمية – نسبة معلومة للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمل ، من أجل علاج مشكلة البطالة ، واستغلال الميزة النسبية المتمثلة فى عنصر العمل الوفير .

٥ – الإنتاج للسوق المحلية والسوق الخارجية فى آن واحد ، حيث يساعد ذلك على الاستفادة من وفورات الإنتاج المتسع نتيجة امتداد السوق ، وعلى التطوير التكنولوجى للانتاج لمجاراة المستويات الخارجية فى الانتاج العالمى ، كما يساعد على حسن تخصيص استخدامات الموارد .

وينبثق عن ذلك ضرورة منح الاهتمام الخاص للصناعات التى يجد إنتاجها أسواقاً للتصدير .

٦ – العمل على تنمية الصادرات كماً وكيفاً ، بتنويع تركيبها السلعى لضمان إستقرار حصيلتها . والتخطيط فى المدى الطويل للتوسع فى تصدير السلع المصنوعة والنصف مصنعة كوسيلة لدفع عملية التصنيع من جهة ، واتخاذ حصيلة الصادرات مصدر إدخار عينى ، أى كأداة لتدعيم القدرة الإستيرادية من أجل الحصول على الواردات الضرورية للتنمية – مما يعتبر إسهاما فعالا – خاصةً فى المراحل الأولى من التنمية – فى عملية التكوين الرأسمالى . والعمل كذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية الصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسى لصادرات البلد فى الأسواق الخارجية .

٧ – وفى مجال التوزيع الجغرافى للصادرات ، ينبغى أن يتضمن التخطيط الطويل الأمد العمل على تنويع أسواقها ، وإعطاء اهتمام خاص بتطوير علاقات التبادل التجارى مع أسواق الدول ذات الإقتصاديات الإشتراكية المخططة وأسواق الدول النامية الأخرى . مما يتضمن تحرير علاقات التبادل التجارى بوجه عام من ربقة سيطرة الإقتصاديات الرأسمالية للدول الإستعمارية .

الباب الأول

أهمية الدور الإنمائي للصادرات في التاريخ والفكر الاقتصاديين

إن خير استهلال لبحث موضوعنا ، هو البدء باستطلاع ما أسفرت عنه التجارب الإنسانية من خبرات ، وما توصل اليه الفكر البشرى من آراء واستنتاجات ، لكي نستوحي من هذا وذاك ، ما يمكن أن يضطلع به النشاط التصديرى في الوقت الحاضر من إسهام في العمل الإنمائي باقتصاديات الدول النامية.

ولدور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادى عبر مراحل التاريخ الاقتصادى ، صور تعددت ملامح كل منها ، فكانت التجارة هي القوة المحركة للنمو في بعضها ، كما أسهمت في كثير من إنجازات النمو في البعض الآخر .

كذلك ففي رحاب نظريات الفكر الإقتصادى ، ولمحات المفكرين الإقتصاديين - منذ عهد بعيد - ، آراء ونماذج أولت لإنجازات النشاط التصديرى عناية خاصة ، من بين مقومات النمو الإقتصادى ومحدداته الرئيسية .

ونقسم دراستنا في هذا الباب إلى مبحثين :

الأول — الإنجازات الإنمائية للتصدير في التاريخ الإقتصادى .

الثاني — الدور الإنمائي للتصدير في الفكر الإقتصادى .

الفصل الأول

الإنجازات الانمائية للتصدير فى التاريخ الاقتصادى

لم يعد هناك من بين الدول من يستطيع الإستغناء عن نشاط التجارة الخارجية ، إما لاستيراد ما لا يتوافر محلياً من احتياجات البلد أو لتصدير ما يفيض من إنتاجه عن حاجته، ولا نحتاج هنا للتدليل على ذلك بإبراز أهمية نشاط التجارة الخارجية لمختلف الدول - على تنوع أحجامها ودرجات تقدمها الإقتصادى - وما تمثله ، فى بعضها من ضرورة حيوية - قد يتوقف عليها تدبير الغذاء لسكانها أو المواد الأولية والمهمات اللازمة لاستمرار الانتاج بها ، أو يتوقف عليها تصريف الغالبية من إنتاجها الرئيسى - (١) فتلك جميعاً من الحقائق البارزة لواقع عالمنا المعاصر - ولكن ما يهمنا هنا هو إيضاح دور التجارة الخارجية فى دفع قوى التقدم الاقتصادى ، ودور النشـــاط التصديرى - بوجه خاص - فى الإنماء الاقتصادى من واقع تجارب الدول .

وقد نهضت التجارة الدولية لتحتل مكانها المؤثر والحيوى فى دائرة النشاط الاقتصادى لمختلف الدول ، منذ قيام الاقتصاد الرأسمالى - وبعد زوال الركود الذى ساد عهود الاقطاع بالقرون الوسطى؛ فكان للرأسمالية التجارية، ومن بعدها الرأسمالية الصناعية المرتبطة بنشاط التجارة الدولية ، تأثيرهما المهيمن والموجه لسائر قطاعات النشاط الاقتصادى فى نموها وتطورها .

ففى مرحلة الرأسمالية التجارية التى بدأت من القرن الخامس عشر واستمرت

---

(١) يراجع فى بيان الأمثلة : L. Towle, International Trade and Commercial Policy 1956, p. 16

وكذلك دكتور صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية، ١٩٦٤ ، ص ٩

حتى القرن الثامن عشر ، مارس رأس المال التجارى سيطرته على التبادل فى حركة تراكمية مدفوعاً بباعث الربح ، وكان التوسع فى التجارة الخارجية ـ والنشاط التجارى بوجه عام ـ من أهم عوامل الاستقطاب لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة فى طريق التحول إلى خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين ، تسيطر على عملية الانتاج ، فكانت قطاعات الانتاج الرئيسية فى تلك المرحلة ـ الزراعة والصناعة ـ تحت سيطرة وتأثير التجارة وخاصة التجارة الخارجية . وفى ظل الرأسمالية التجارية نشأت الدول المركزية التى تسعى كل منها لاكتساب المستعمرات والسيطرة على أعالى البحار لتوسيع أسواقها الخارجية ، ودأبت الشركات الكبرى ـ التى تشكل مركز النفوذ الاحتكارى ـ منذ تلك الآونة على اقتسام الأسواق الدولية .

وساعد على تعاظم ذلك التأثير الذى مارسته التجارة الخارجية ، ما حققه التبادل التجارى بين الدول خلال القرن السادس عشر من انتعاش كبير بفضل تقدم فنون الملاحة البحرية والتوسع الاستعمارى والمكتشفات الجغرافية كالأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح.. الخ. وكان لازدهار تجارة المستعمرات ـ بصفة خاصة ـ فى تلك الآونة، ما أتاح للدول الاستعمارية تحقيق النمو الاقتصادى فى صورة تراكم رأسمالى نقدى اعتمد على اتساع الأسواق التى تصدر اليها منتجاتها وموارد المنتجات الأولية التى تحصل منها على المواد الخام والسلع الغذائية . وساعدها على ذلك ما تولد لها من أرباح كبيرة سواء عن طريق تجارة الرقيق ، أو نشاط النقل البحرى (١) .

كما شهدت بعد ذلك مرحلة الرأسمالية الصناعية ، نمواً هائلا فى الانتاج الصناعى ـ منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ارتبطت خلاله إنجازات الثورة الصناعية فى انجلترا بانتعاش التجارة الخارجية حيث أدى تقدم الأبحاث العلمية والفنون الهندسية وتطوير وسائل النقل وأساليبه إلى انخفاض نفقة الانتاج ،

---

(١) راجع فى هذا التطور دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ' ١٩٧٢ ص ١٤١ ، ١٥١

فاتسعت التجارة وتنوع هيكلها ، وخاصة مع انتشار مذهب حرية التجارة خلال القرن التاسع عشر (١).

على أن دراسة الدور الإنمائى لنشاط التصدير من خلال التجارب التاريخية ، بهدف التعرف على مدى صلاحية ذلك النشـــاط لدفع عجلة التقدم الاقتصادى بالبلدان النامية فى الوقت الحاضر ، لتتطلب باديء ذى بدء ، التحرر من قيدين كان لها تأثيرهما المسيطر على غالبية الدراسات الهامة التى سبق أن تناولت ذلك الموضوع وهما : أولا : الخلط بين تأثير التجارة الخارجية كعامل خارجى مبعثه اتساع الأسواق الخارجية كنتيجة لنمو الطلب العالمى على صادرات دولة ما ، وبين تأثيرها كمتغير محلى يخضع لقوى الدفع الوطنية القائمة على تدعيم المركز التنافسى لصادرات الدولة ثم تعبئة الفائض الاقتصادى المتولد منها وترشيد استخدامه فى أغراض التنمية الاقتصادية . وثانى القيدين ، هو الخلط بين حالة النمو الاقتصادى القائم على إنعاش التجارة الخارجية فى تجارب القرن التاسع عشر بما لابسها من ظروف ، وبين أحوال الدول النامية التى تخوض اليوم معركة التنمية الاقتصادية فى ظل ظروف تاريخية إقتصادية وسياسية واجتماعية تختلف تماماً عما ساد تجارب القرن الماضى .

وفى ضوء هذين التحفظين فإن استعراضنا لتجارب الدول المختلفة فى النمو الاقتصادى القائم على إنجازات التصدير والتجارة الخارجية بصفة عامة ، ينبغى أن يكون فى إطار التطور التاريخى الذى اتسعت خلاله التجارة الدولية فى ظل نمو الاقتصاد الرأسمالى ، حيث ارتبط هذا التوسع بطريقة الإنتاج الرأسمالى ، حتى احتوى هذا الإقتصاد المسيطر ، الإقتصاد العالمى وتشكلت فى إطاره الصيغة السائدة لتقسيم العمل الدولى .

ولهذا فإننا نتناول فى إيجاز ما يلى :

أولا : أنواع التجارب المختلفة للتأثير الإنمائى لنشاط التجارة الخارجيـــة

---

(١) يراجع فى هذا التطور L. Towle, op. cit. p. 17

وكذلك : دكتور محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ١٩٦٤ ص ١٠٢-١٠٥

و بالأخص نشاط التصدير .

ثانياً : تأثير الإطار الراهن للعلاقات الدولية فى ظل طريقة الإنتاج الرأسمالى على الدور الإنمائى لنشاط التصدير فى إطار تقسيم العمل الدولى الحاضر .

وفى صدد استعراض التجارب المختلفة للنمو الاقتصادى المعتمد على انتعاش الصادرات ، نلاحظ أول ما نلاحظ أن انتعاش التجارة الدولية فى القرن التاسع عشر كان تأثيره الإنمائى ذا وجهين : فنى اتجاه كان اقتصاد «المركز الرأسمالى» المسيطر بالدول الغربية المتقدمة ينمو معتمداً على التغلغل الاستعمارى بأسواق المستعمرات وأشباه المستعمرات ، وفى اتجاه آخر كانت اقتصاديات «التخوم» بالدول المنتجة للمواد الأولية تنمو بالاعتماد على ازدياد الطلب الخارجى للدول الرأسمالية المتقدمة على المنتجات الأولية من المواد الخام والسلع الغذائية .

فإذا أخذنا مثالا لتجارب النمو الاقتصادى بالدول الرأسمالية التى اعتمدت على اتساع التجارة العالمية فى ظل سيطرة الاقتصاد الرأسمالى ، إذا أخذنا تجربة بريطانيا بحكم ما كان لها من نفوذ على الاقتصاد العالمى ، خاصة فى القرن التاسع عشر ، فاننا نجد أن نجاح النمو الصناعى الكبير فى بريطانيا قد اعتمد بصفة رئيسية على اتساع أسواق تصدير السلع المصنوعة بحكم الظروف التاريخية التى سادت تلك الآونة ، حيث ساعدت علاقات التبعية التى ربطت بتلك الدولة مناطق الدومنيون الشاسعة على توسيع التبادل التجارى بينها وبين تلك المستعمرات فتخصصت الأخيرة فى انتاج المواد الاولية وتصديرها إلى بريطانيا مقابل اتخاذ بريطانيا من تلك المستعمرات سوقاً واسعة الآفاق لتصريف إنتاجها الصناعى ، الذى اعتمد نموه فى تلك الفترة على نمو حجم التجارة البريطانية (١) .

(١) اذ بلغت صادرات بريطانيا من السلع المصنوعة الى الدول الأعضاء فى الدمنيون فى الفترة ٢٦/١٩٢٩ ما يزيد عن ٥٪ من صادراتها الى الصين والهند برغم أن تعداد سكان الدولتين الأخيرتين يزيد عن سكان الدمنيون ثلاثين ضعفاً .

[أنظر : Leage of Nations, Industrialization and Foreign Trade, 1945, p.76]

وبذلك كان دور الإنجاز التصديري في بريطانيا تجربة رائدة ، ففي الفترة ١٨٧٠ إلى ١٩١٢ كان قطاع التصدير في النشاط الاقتصادي لديها يحتل مكاناً أكثر فعالية من الاستثمار ، إذ كانت قيمة الصادرات تمثل خمس الدخل القومي وثلث قيمة الإنتاج الصناعي ، وكان انتعاش الصناعة المحلية معتمداً في المقام الأول على التصدير للخارج (١) ولم يكن للتصدير فحسب ، أثره المباشر في تصريف فائض الإنتاج، بل ظهرت آثاره غير المباشرة كذلك في زيادة الطلب على الاستهلاك المحلي مما انعكس على الإنتاج بالإنتعاش وسبب انخفاض نفقات الإنتاج . ومما يؤكد ارتباط النمو الاقتصادي في بريطانيا بانتعاش صادراتها في الفترة المذكوره ، ما طرأ على حجم النمو الصناعي فيها من تناقص نسبي في الفترات التي حل الانكماش بصادراتها .

ومن جهة أخرى فقد كانت بريطانيا تعتمد على حصيلة صادراتها من السلع المصنوعة كمورد أساسي لتمويل وارداتها من الغذاء والمواد الخام ، وهي تحتاج إلى استيراد ما يتراوح بين ثلث ونصف استهلاكها من المواد الغذائية من الخارج، فضلا عما تحتاجه من المواد الخام التي تعتمد عليها صناعاتها الضخمة (٢) ، وهو ما يؤكد كذلك أهمية التجارة الخارجية للنمو الإقتصادي بتلك الدولة .

ولم يكن النمو الإقتصادي القائم على التوسع في التصدير ، قاصراً على تجربة بريطانيا وحدها ، فقد تأثرت السياسات الاقتصادية بالدول الرأسمالية الكبرى

---

(١) ففي قطاع النسيج مثلا كانت نسبة الكمية المصدرة إلى حجم الانتاج الكلي في الفترة ١٨٧٠/٧١ تبلغ ٧٤ ٪ وفي قطاع انتاج الحديد والصلب كانت تلك النسبة عن نفس الفترة تبلغ ٤٥ ٪ ، وقد كان لصناعة النسيج التي بلغت صادراتها ٨٠ ٪ من اجمالي الصادرات عام ١٨٥٠ في بريطانيا دور كبير في التنمية لديها ، حيث تمكنت الصناعة المذكورة من استيعاب فائض القوة العاملة الزائدة عن حاجة الانتاج الزراعي .

[Meier & Baldwin, Econ. Development, 1957, p. 227]

(٢) وهو ما نتج عنه حدوث اختناقات اقتصادية لديها، عند ما طوق الحصار الألماني تجارتها مع الخارج خلال الحرب العالمية الثانية .

(أنظر : د. صلاح الدين نامق – المرجع السابق، ص ٩)

عامة منذ منتصف القرن السادس عشر بفكر التجاريين الذى يدعو لزيادة ثروة الدولة وقوتها عن طريق نشاط التصدير وتحقيق فائض من المعادن النفيسة ، ومثال ذلك ما انتهجته فرنسا من تدعيم صناعاتها بغرض زيادة صادراتها فنحت المزايا الضريبية والإعانات وتدخلت فى تحديد الأثمان ومراقبة جودة الإنتاج وتذليل وسائل المواصلات إلى غير ذلك من وسائل إنعاش الصادرات بهدف تنمية اقتصاد الدولة (١) .

والنوع الثانى من تجارب النمو الاقتصادى المدعم بانتعاش الصادرات هو حالة تلك الدول التى تسنى لها خلال القرن التاسع عشر أن تنطلق فى طريق النمو الاقتصادى السريع كالولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا والأرجنتين ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا ، فكان من العوامل الأساسية لتحريك النمو الاقتصادى بتلك الدول ، الزيادة الهائلة فى حجم صادراتها من المنتجات الأولية إلى البلاد الصناعية المتقدمة بأوروبا . فقامت التجارة الخارجية فى شأن تلك المجموعة من الدول بدور تصدير النمو الاقتصادى اليها قادما من الدول الصناعية المتقدمة ، فهدت لها طريق التقدم الاقتصادى(٢) . وقد أطلق على ذلك النوع من الدول الحديثة النمو ، المناطق الحديثة الاستيطان ، recent settlement regions .

وقبل أن ننتقل إلى استعراض تجارب النمو الحديثة للدول النامية وغيرها ـ فيما يستند منها على نشاط التصدير . فاننا نبدى أن ما سلف بيانه من تجارب النمو القائم على نشاط التجارة الخارجية ، لم يعد ليتسنى تكرارها فى الوقت الحاضر ، نظراً لتغير الظروف التى سادت إبان تلك التجارب عن الظروف التى تخوضها اليوم الدول النامية وخاصة تلك التى لا تزال المنتجات الأولية تشكل الغالبية من صادراتها .

(١) دكتور محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٧

(٢) دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ص ٢١٣ ،
R. Nurske, International Trade Theory and Econ. Policy "Econ. Dev. of Latin America, 1962, p. 236.

فمن ناحية نمط النمو الصناعى المعتمد على انتعاش الصادرات كتجربة بريطانيا السالفة الذكر ، نجد أن الأحوال قد تبدلت ، إذ أدت الاضطرابات التى سببتها الحرب العالمية الأولى فى جو التبادل التجارى الدولى ، وما نتج عنها من اضمحلال العلاقات الدولية التجارية والمالية والنقدية ، إلى القضاء على ذلك التوافق الذى كان موجوداً بين النمو الاقتصادى وبين نشاط التجارة الخارجية . فضلا عما تبع ذلك من حلول الكساد العظيم عام ١٩٣٠ وما سببه من تأثير سىء على العلاقات التجارية الدولية ، حيث بدأت تضمحل العلاقات التكاملية المتعددة الأطراف وتسود نظم الحد من الواردات لأهداف تخفيف مشاكل موازين المدفوعات وحماية الانتاج المحلى وعلاج حالة البطالة . ومن ذلك يبدو مدى اختلاف الجو الذى تشق من خلاله محاولات النمو الاقتصادى طريقها فى الوقت الحاضر عن ذلك الجو الذى تحقق فى ظله النمو المنتظم بمعدلات فائقة بالاعتماد على انتعاش التبادل التجارى الدولى (١) .

أما عن تجارب نمو الدول الحديثة الاستيطان خلال القرن التاسع عشر كاستراليا والأرجنتين وكندا ، فقد اعتمد انتعاش صادراتها على تصدير المنتجات الأولية فى وقت كان الطلب العالمى على تلك المنتجات يتزايد بمعدلات كبيرة ، فى حين تشكل تقلبات الطلب على المنتجات المذكورة فى الوقت الحاضر عقبة رئيسية أمام نمو صادراتها فضلا عن تراخى الطلب عليها من جانب الدول المتقدمة فى الزمن الطويل (٢) . يضاف إلى ذلك أن البعض من تلك الدول لم يكن النمو الاقتصادى به يقوم على انتعاش التجارة والطلب الخارجى بقدر قيامه على عوامل داخلية (٣) . ولذلك فان تجربة النمو التى خاضتها الدول المشار اليها بالاستناد

(١) Leage of Nations, op. cit. p. 77

(٢) سنتناول ذلك تفصيلا بالباب الثالث ، فصل ثان .

(٣) ففى الولايات المتحدة الأمريكية التى تدخل فى عداد تلك الفئة من الدول ، ظل نصيب الصادرات من الدخل القومى الاجمالى ضئيلا (فى حدود ٧٪) كما أن التغيرات فى حجم الصادرات كانت هى التى تتوقف على تغيرات الدخل القومى وليس العكس . أنظر :
Irvin Kravis, Trade as Handmaiden of Growth, The Econ. Journal 1970 Dec. p. 857.

إلى نمو الطلب الخارجى على منتجاتها الأولية ، لم يعد ليتسنى للدول النامية اليوم أن تسير على نسقها ، نظراً لما يفرضه البنيان الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية والنمط الحالى لتقسيم العمل الدولى(١) ، نتيجة لتغير الظروف التى سادت التجارة الدولية خلال القرن التاسع عشر والتى سمحت آنذاك باشعاع النمو الاقتصادى من الاقتصاد المسيطر إلى الإقتصاديات الأطراف ، من خلال نمو الطلب على المواد الخام والمواد الغذائية ، وذلك بعد أن فقدت تلك القوى الدافعة لإشعاع النمو الإقتصادى من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية فاعليتها التى كانت تتمتع بها منذ قرن مضى (٢) .

فإذا غضضنا النظر عن عدم قابلية التجربة بملابساتها الماضية للتكرار فى شأن الدول النامية اليوم ، لنستعرض ما حققته التجارة الخارجية من إنجازات إنمائية سجلها التاريخ خلال العديد من تلك التجارب الناجحة ، وهو ما يمكن أن يكفله النمو المستند الى انتعاش الصادرات فى إطار نمط إنمائى - يقوم على التوسع فى التصنيع والصادرات الصناعية(٣) ، فاننا نذكر فى عجالة ما حققه انتعاش نشاط التجارة الخارجية من آثار إنمائية فى التجارب المنوه عنها ، مبتدئين بالإشارة إلى ذلك الدور البارز الذى قامت به التجارة فى سبيل التقدم الاقتصادى بتلك البلاد ، من خلق إقتصاد محلى يصدر فائض الإنتاج للخارج ويستورد ما يلزمه من المنتجات من الدول الأخرى ، مما تهيأت به بيئة جديدة من المستويات المعيشية الأكثر تقدما عبر مناطق شاسعة ، وما تطلبه إتساع الأسواق لتبادل السلع دوليا من خلق نظم وشبكات للنقل كإنشاء السكك الحديدية فى بعض المناطق بصفة أساسية لغرض نقل وتسويق السلع الداخلة فى مجال التجارة الدولية ، وقد كان لذلك أثره

(١) أنظر : دكتور محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢١٤ .

(٢) راجنار نيركسه : أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ١٩٦٠ ترجمة دكتور جلال أمين ١٩٦٩ ص ٣٨ .

(٣) كما سنتناوله بالبيان حالا فى صدد تجارب بعض البلاد حديثاً ، كاليابان وإيطاليا وهونج كونج وبرتوريكو .

الواضح فى بعض المناطق ، حيث ساعد على تطوير الحياة الإجتماعية والإسراع بالتقدم الاقتصادى لسكان تلك المناطق فضلا عن اقرار الأمن وتوفير وسائل نقل المواد الغذائية لتجنب ما كان يهدد السكان أحياناً من مجاعات بسبب تدهور المحاصيل .

وقد ساعدت التجارة الخارجية فى تلك الدول آنذاك على تصريف فائض انتاجها الأولى عن طريق ما توافر من وسائل النقل، فكان ذلك إنقاذ فى كثير من الاحيان للفائض عن الإحتياجات المحلية ، خاصة من الحاصلات القابلة للتلف (١) .

كما ساعد نمو التجارة الخارجية ودخول البلاد المذكورة فى إطار تقسيم العمل الدولى وانتشار نظم التوزيع والتبادل السلعى بها فى ظل اقتصاد نقدى Money economy متطور ، على دفع حركة التصنيع بها ، وما يعكسه ذلك من آثار إنمائية - تترتب على قيام الصناعات التحويلية ، وفى إطار تلك التجربة دخل العديد من الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر فبلغت بعضها آفاقاً بعيدة فى ميدان التصنيع (٢) .

ويلاحظ أن اقتصاديات تلك الدول كانت حتى الوقت الذى دخلت فيه مرحلة التجارة والتصنيع تفتقر بحكم تكوينها البدائى إلى تقسيم العمل وحركة التبادل السلعى، وبالتالى فقد تطلب الأمر إيجاد أسواق تباع وتشترى فيها السلع ، والدخول فى عمليات تجهيز المنتجات الأولية، وتصنيعها حتى يمكن لتلك الدول توفير المتطلبات

(١) Leage of Nations, op. cit., p.31

(٢) وإن كانت نقطة البدء فى حركة التصنيع قد اختلفت ما بين دولة وأخرى كما اختلف الأثر الإنمائى للتصنيع فى ظل التجارة من تجربة لأخرى، فبعض الدول - كاستراليا - قد اعتمد بصفة أساسية على ثمار أفكار وأساليب التقدم الاقتصادى التى نضجت فى الدول الغربية المتقدمة . فى حين قطعت دول أخرى شوط النمو خلال طريقه الطويل الذى يبدأ من الانتاج البدائى ويتدرج مع الزمن فى مراحل التصنيع، ويعتبر هذا النوع الأخير من التجارب هو النموذج المعبر عن تصوير الأثر الإنمائى للتصنيع فى ظل التجارة .

(أنظر : المرجع السابق ص ٣٠ Leage of Nations)

اللازمة لإقتصاد متقدم، يقوم على تقسيم العمل وتطوير النظم الادارية والضريبية والإمكانيات الدفاعية .

وقد لعبت القاعدة التصديرية فى العديد من الدول الأمريكية دوراً حيوياً فى تحديد المستوى الكلى للدخل القومى ونصيب الفرد منه ، فكانت مكافآت عناصر الإنتاج فى الصناعات التصديرية تعكس الأهمية النسبية الكبيرة لتلك الصناعات فى تحقيق رفاهية المنطقة أو البلد ، كما كان لتلك الصناعات آثارها غير المباشرة ـ الأعظم شأناً ـ فبالقدر الذى كانت الصناعات المنتجة للاستهلاك المحلى تعتمد به على حالة الطلب فى المنطقة، كان اعتمادها البعيد ـ كما أكده الواقع التاريخى ـ على أحوال ومدى انتعاش القاعدة التصديرية .

كذلك فقد قامت قاعدة الإنتاج التصديرى بدور هام فى التغيرات الإقتصادية الدورية ، حيث انتقلت من خلالها آثار تغير مستوى الدخل من بلد إلى بلد .

وكان للمراكز التجارية التى انتعشت من خلال نشاطها حركة الصادرات ، الفضل فى تطوير التسهيلات التسويقية الخاصة التى زودت إنتاج وتوزيع الحاصلات التصديرية بالأدوات والمرافق الضرورية والصناعات المعاونة ، فضلا عن البنوك المتخصصة ومراكز بيع الجملة، حيث ساهم كل ذلك فى خفض نفقات إنتاج وتسويق الصادرات وتحسين مركزها الدولى .

كذلك فقد كان للانتاج التصديرى أثره فى توزيع السكان ونمط حركة تحول النشاط من الريف إلى الحضر، كما كان له تأثير على خصائص القوة العاملة والأحوال الاجتماعية والسياسية للمناطق المختلفة ، ومدى استجابتها لإنعكاسات التقلبات فى مستوى الدخل والعمالة فى المناطق الأخرى (١) .

فإذا انتقلنا من تجارب القرن الماضى إلى التجارب الأحدث فى دفع النشاط التصديرى لقوى التنمية الإقتصادية ، فإننا نجد أن التجارب الناجحة الحديثة فى هذا الصدد هى تلك التى مرت بها بعض الدول التى استطاعت من خلال التحول

---

(١) D. North, Location Theory and Regional Econ. Growth, The Journal of Political Economy, June 1955, p.250,51,257.

إلى النشاط الصناعى ، أن تجعل من التوسع فى الصادرات من السلع المصنوعة باعثاً أساسياً لرفع معدلات النمو بها ، والارتفاع بطاقاتها الإنتاجية ، ومن أمثلة الدول المذكورة ، اليابان وإيطاليا وهونج كونج وكوريا الجنوبية والهند وبورتوريكو . ففى دراسة أجريت على حالة دولة من الدول الآسيوية النامية من بينها هونج كونج وكوريا الجنوبية والهند ـ التى تشكل السلع الصناعية نسبة كبيرة من صادراتها ـ بلغت عام ١٩٦٤ على التوالى ٩٢٫٧ ، ٤٩٫٢ ، ٤٥٫٥ ٪ ـ أسفر تحليل تطورات معدلات نمو الصادرات ، ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى سنوياً خلال الفترة ٥٠/١٩٦٥ فى الدول المذكورة ، عن وجود معامل ارتباط قدره ٠٫٦٦ حيث ساهم معدل نمو الصادرات وقدره ٤٫٣ ٪ فى معدل النمو الإجمالى للناتج المحلى الذى بلغ خلال الفترة المذكورة ٤٫٧ ٪ (١) .

وفى إيطاليا أسفرت دراسة حديثة لتأثير معدل نمو الصادرات على معدل نمو الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٥١/١٩٦٤ عن ارتباط اتجاه نمو الصادرات باتجاه نمو الناتج القومى الإجمالى فى غالبية سنوات الفترة (٢) .

وفى اليابان كان انتعاش الصادرات الصناعية سنداً قوياً للنمو الإقتصادى بها ، وقد ساعدها على ذلك استغلالها لرواج صادراتها من الحرير ، فمولت من حصيلتها استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لبناء صرح نموها الصناعى ، وتقدمت سريعاً فى هذا الطريق الأخير الذى بدأته منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى

(١) Duprez Kirschen, (Editors) : ' Megistos, A World Income and Trade Model for 1975'', 1970, p. 426, 27.

(٢) Robert Stern, Foreign Trade and Economic Growth in Italy, 1967, Appendix Tab. 5.

وقد أوضحت الأرقام الخاصة بتطور معدل نمو الناتج المذكور وتلك الخاصة بنسبة إسهام قطاع الصادرات فى معدل النمو ، ارتباط كل من المعدلين فى الاتجاه الصعودى فى السنوات ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ١٩٥٩ وارتباطهما فى الاتجاه الهبوطى فى كل من الأعوام ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ١٩٦٣ .

أصبحت صادراتها الآن من السلع الهندسية المعقدة والأجهزة الدقيقة تجوب أسواق العالم (١) . ويصاحب نمو الصادرات فى اليابان بصفة مستمرة تحسن فى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى ، وفى معدل التكوين الرأسمالى (٢) .

فاذا ما انتقلنا إلى الطراز الأخير من تجارب النمو الاقتصادى المستند إلى نشاط الصادرات ، فاننا نصل بذلك إلى تجربة الدول النامية التى ينهض انجازها التصديرى بمستوى دخلها القومى ، وبرغم ما يحققه ذلك الإنجاز من ارتفاع فى مستوى نصيب الفرد لديها من الدخل ومن الناتج المحلى الإجمالى فان تلك الدول لا تزال فى عداد الدول المتخلفة بالنظر لأن نمو ناتجها المحلى الإجمالى وكذا صادراتها لم يعكس أية آثار إنمائية على قدرتها الإنتاجية أو تطور التصنيع بها . وأبرز الإمثلة على هذا الطراز من الدول هى إيران والعراق والعربية السعودية والكويت وهى جميعها من الدول المنتجة والمصدرة أساساً للبترول . ويطابق الإنتاج فى تلك الدول - تقريباً - الصادرات ، وتفيد بعض الدراسات التى أجريت لاستخراج معامل الارتباط بين تطور الصادرات (الإنتاج) من البترول فى الدول المشار اليها ، وبين نمو الناتج الإجمالى المحلى G. D.P. بطريقة الدالة الخطية عن المدة ٦٠/١٩٧٥ ، وجود معامل ارتباط قدره ٠,٩٧ (٣) .

ويمكن أن يضم إلى ذلك الطراز الأخير من الدول النامية ، الدول المتخلفة التى تعتمد اقتصادياتها على تصدير محصول أو محصولين رئيسيين - وتشير التوقعات

---

(١) راجنار نيركسه ، المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) تطورت معدلات النمو المذكورة فى الفترة ٥٠/١٩٦٨ على الوجه التالى :

	نصيب الفرد من الناتج	التكوين الرأسمالى	الصادرات
٥٠/٦٠	٥ر٦	٨ر١٢	٢ر١٣
٦٠/٦٨	١ر٩	٠ر١٣	١ر١٥

(المصدر : U.N. Statistcis Yearbook, 1969- New york 1970)
Tab. 179.

(٣) Duprés Kirschen, op. cit p. 535

إلى تحسن مركزها التصديرى - كزامبيا التى تبلغ صادراتها من النحاس ٩٠ ٪ من إجمالى صادراتها وكذا موريتانيا وجمهورية وسط أفريقيا حيث تشكل صادرات خام الحديد فى الأولى والماس فى الثانية ٩٤٪ ، ٥٤٪ على التوالى . ومنها أيضاً شيلى التى أسفرت دراسة الارتباط الزمنى بين نمو ناتجها المحلى الإجمالى وصادراتها - التى يتكون ٧٠٪ منها من النحاس - عن معامل ارتباط قدره ٩٦ و. فى الفترة ٥٤/١٩٦٥ (١) .

وفى دراسة أشمل أجرتها الأمم المتحدة (٢) على عدد كبير من الدول النامية حديثاً لكل من معدلات نمو الناتج القومى الإجمالى ومعدلات نمو الصادرات سنوياً خلال الفترة ٦٠/١٩٦٦ ، ظهر أن معدلات النمو العالية فى الناتج القومى الإجمالى فى العديد من الدول قد اقترنت بصفة عامة بمعدلات نمو مرتفعة فى قيمة الصادرات على وجه يؤيد ويؤكد أهمية الإنجاز التصديرى لتحقيق النمو الاقتصادى . فكانت خلاصة أرقام الدراسة المشار اليها على الوجه الآتى :

متوسط معدل النمو فى الناتج القومى فى الدول النامية (سنوياً)	عدد الدول	متوسط معدل النمو السنوى			
		ناتج قومى إجمالى	قيمة صادرات منظورة	قيمة واردات منظورة	نسبة المساعدات الخارجية إلى حصيلة الصادرات
معدل مرتفع (٦٪ فما فوق)	٣٠	٧ر١	٩ر٩	٨ر٨	١٣ر٥
معدل متوسط من ٤ : ٩ر٥٪	٢٥	٤ر٨	٤ر٩	٤ر٥	١٦ر٧
معدل منخفض (أقل من ٤٪)	١٨	٢ر٣	٢ر٦	٠ر٩	٢٤ر٨
مجموع	٦٣	٤ر٥	٥ر٨	٤ر٧	١٨ر١

ويأتى بعد ذلك وفى المقام الأخير ذلك النمط من الدول النامية التى انتعشت

(١) Ibid. p. 317

(٢) UNCTAD. Review of Recent Trends in Trade and Development, 1968, Tab. 22 p. 16.

Irvin Kravis op. cit p. 857.

صادراتها بشكل ملحوظ فى الآونة الاخيرة فحققت نموا فى الناتج القومى الإجمالى دون أن ينعكس ذلك على نصيب الفرد لديها من الدخل ودون أن تحقق إنجازات إنمائية ذات بال ، حيث كان السبب الرئيسى فى ذلك هو خضوع التنميــة فيها لظاهرة الاقتصاد المزدوج النشاط ، بفعل اتجاهات الإستثمار الأجنبى الذى تتحكم فيه سياسة الدول الاستعمارية .

ولما كان استعراضنا لتلك الأمثلة جميعاً ، هو بغرض التعرف على إنجازات النشاط التصديرى فى دفع التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية ، ومدى إمكانية تحقق بعض التجارب التاريخية السابقة فى شأن الدول المذكورة فى الوقت الحاضر ، فإنه من الجدير بالذكر فى هذا الصدد ، أن ما سبق بيانه من مؤشرات ، لا يعبر بما فيه الكفاية عن الإنجازات الإنمائية لقطاعات التصدير فى مراحل التنميــة ، فمن الملاحظ بوجه عام أن غالبية الدراسات التى تناولت موضوع التأثير الإنمائى للتجارة على إقتصاديات الدول النامية ، قد ركزت اهتمامها على جانبى نمو الدخل القومى أو الناتج المحلى وتدعم القدرة الاستيرادية للدول المذكورة ، فلم تتناول بالتحليل الكافى ، تأثير النشاط التصديرى على هيكل الجهاز الإنتاجى وتطوير إمكانياته وتغيير نسب مكوناته الرئيسية ، وهى الجوانب ذات الأولوية والأهمية القصوى فى إطار الجهود الإنمائية الراهنة للدول النامية .

فقد يساعد نشاط التصدير على تحقيق معدل النمو الإقتصادى يتمثل فقط فى زيادة الإنتاج من أجل التصدير دون أن يمارس ذلك تأثير يذكر على دالات الإنتاج من أجل التصدير ودون استحداث لوسائل فنيــة جديدة فى الإنتــاج ، وذلك كما هو الشأن فى الحالات التى تحقق فيها نمو الناتج من محــاصيل التصدير الرئيسية عن طريق استغلال المزيد من الأرض الصالحة للزراعة ، مع الاستمرار فى استخدام وسائل الزراعة التقليدية البدائية ، حيث كان الباعث الإنمائى أدنى بكثير عمــا كان ينبغى أن يحدث لو أن هــذا التوسـع قد صاحبـه إدخال طرائق الإنتاج الجديدة وتطوير نسب تأليف عناصر الإنتاج على وجه يكفل الارتفاع

بمستواه (١) . وهو ما يتبين معه أن نمو الناتج المحلى المترتب على إنتعاش الصادرات لا يعبر فى حد ذاته عن التأثير الانمائى الذى تنشده الدول النامية من تجارتها .

فلماذا إذن كان تخلف النشاط التصديرى عن إشاعة النمو الاقتصادى بمختلف مظاهره حتى بالعديد من الدول النامية التى تحقق لهـــا من وراء ذلك النشاط إرتفاعا ملحوظاً فى مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أو الدخل ؟

إن الإجابة على ذلك السؤال قد تضمن جانباً منها ، بياننـــا لأسباب مشكلة التخلف الإقتصادى ومفهوم وأسباب وعقبات عملية الإنمـــاء الإقتصادى ونمط التنمية المقترح للدول النامية محل دراستنا ، وذلك فى الباب التمهيدى . كما سيتضمن إجابة الباقى من السؤال ، الفصل الثالث من الباب الثالث تحت عنوان مقومات نجاح النشاط التصديرى فى رفع التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية .

على أن ما يجدر بيانه هنا فى صدد سرد الإنجازات الإنمائية لنشاط التصدير فى التاريخ الإقتصادى ، هو الإشارة إلى ذلك الدور التاريخى الهام الذى عكسه على مقدرة الدول النامية فى هذا الصدد ، أسلوب التجميع الرأسمالى للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة ، الذى تحكم فى توجيه الوضع الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية فكان من أثاره إقرار ذلك النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى .

وقد نبه إلى خطورة هذا التأثير الشامل لأسلوب التجميع الرأسمالى ، الاقتصادى K. Marx (٢) فيما أوضحه من ميل الاتجاه التاريخى لأسلوب التجميع الرأسمالى إلى اتخاذ طابع دولى ، تدخل فى اطاره كافة شعوب العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية ، حيث يضطرد فى هـذا الاطار تركز رأس المال وأدوات الانتاج فى أيدى قلة من المراكز الاحتكارية تعمل بصفة مستمرة على استغـــلال الدول الصغيرة وامتصاص ثمار جهود القوى العاملة فيهـا وتعبئة الفائض الاقتصادى

(١) H.Myint, The Classical Theory of International Trade and Under developed Countries, Journal. June 1958 p. 321.

(٢) K Marx, Capital, Vol. I p. 763.

المتولد بها لصالح الدول الاستعمارية الأم (١) .

فكانت أهم مصادر السيطرة التى تمارسها قلة من الدول الرسمالية على سائر العالم الرأسمالى ، هى تركز رأس المال التمويلى بالدول الرأسمالية المتقدمة التى احتكرت حفنة قليلة منها تصدير رأس المال، ودأبت على الصراع يوما بعد يوم على مناطق نفوذ الاستثمار الأجنبى تتقاسمها القوى الامبريالية الكبرى (٢) .

كما أدى هذا التنافس فى مجال تصدير رؤوس الأموال والصراع على الأسواق بين المراكز الرسمالية الاحتكارية ، إلى تكوين إتحادات دولية إحتكارية تتضمن الاتفاق على تقسيم أسواق العالم وعلى الاسعار وسياسة وحجم الانتاج ، فكانت تلك الاحتكارات الدوليه الكبيرة هى الشكل الذى اتخذته الروابط الاقتصادية الأساسية فى تقسيم العمل الدولى فكان ذلك الوضع وما تضمنه من حرص الاحتكارات المشار اليها على السيطرة على موارد مؤكدة للمواد الخام ، من أهم أسباب التخلف الاقتصادى للبلاد التابعة ، إلى جانب ما فرضته القوى الامبريالية من معوقات للانماء الاقتصادى بتلك البلاد (٣).

وكان من نتائج تلك الأوضاع جميعاً تعويق أنشطة التصدير بالدول النامية عن إشاعة النمو الإقتصادى بتلك البلاد ، نظراً لما عكسته من وضع غير متكافىء فى المبادلات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ، حيث أدت سياسة المراكز الإحتكارية إلى تحويل ثمار التقدم فى مجال إنتاج المواد الأولية

---

(١) أنظر فى الفصل الأول من الباب القادم بياننا لدور الاستثمار وطبيعة الاقتصاد الرأسمالى فى خلق أوضاع التخلف وظاهرة التبعية الاقتصادية بالدول النامية .

(٢) ويتجلى هذا الصراع فى الوقت الحاضر - بصفة خاصة - بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية على اعادة تقاسم مناطق النفوذ فى افريقيا (أنظر فى تفصيل ذلك:

S. Vigodsky, Capitalist Economy, 1966 p. 100 — 102.

(٣) فى عام ١٩٠٠ مثلا كان أكثر من تسعة اعشار افريقيا يعتبر من ممتلكات الدول الامبريالية ، وكان نصيب الأسد فى التقسيم لبريطانيا وفرنسا ، أقوى الدول الامبريالية فى ذلك الوقت .

بالبلدان النامية إلى الدول الصناعية فى ظل ضآلة مرونة الطلب على صادرات الدول النامية من تلك المواد، مع ما تتمتع به واردات الأخيرة من الدول الصناعية من مرونة دخلية عالية ، وهو ما تتحول معه نسبة التبادل فى المدى الطويل فى غير صالح الدول النامية هذا فى الوقت الذى كانت فيه مراكز النفوذ الإستعمارى بالدول النامية تعمل دائبة على تشجيع التوسع المستمر فى النشاط التصديرى المنتجات الأولية (١) .

وإذا كان فيما سبق بيانه تعبير عن منشأ المشكلة الأساسية فى تعويق الانماء الإقتصادى ـ الذى يمكن أن يتخذ طريقه من خلال نشاط التجارة الخارجية ـ بالدول النامية ، فإن ما أوضحناه ليس من قبيل السرد التاريخى لعوامل نشأة المشكلة ، إذ لاتزال قوانين الرأسمالية وطبيعة الإنتاج القائمة على أسلوب التجميع الرأسمالى هى المهيمنة على ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية حتى اليوم ،وذلك بالرغم مما إستجد منذ مستهل القرن العشرين من أحداث هامة كان لها تأثيرها الكبير فى التطور الرأسمالى ، كقيام الحربين العالميتين وظهور القوى الاشتراكية الكبيرة وتغير البيئة التى يعيشها النظام الرأسمالى . وبالرغم من التقدم الكبير فى فنون الانتاج وتطور القدرة الانتاجية بمختلف الدول فإن قوانين الرأسمالية المشار إليها وسعى الدول الاستعمارية لاعادة تقسيم مناطق النفوذ لاتزال تمارس أثرها السيىء على تزايد الفوارق فى مستويات المعيشة بين شعوب الدول الرسمالية والدول النامية (٢) .

ولقد كان القالب الذى صبت فيه الآثار الظاهرة لتلك الأوضاع السائدة فى الاقتصاد الدولى ، هو نمط تقسيم العمل الدولى ، ذلك النمط الذى تمكنت الرأسمالية فى ظل التوجيه الاستعمارى ، من فرضه على العلاقات التجارية الدولية، تتخصص بمقتضاه الدول النامية (المستعمرات وأشباه المستعمرات) فى إنتاج

---

(١) I. Sachs, op. cit. p. 34

(٢) يوجين فارجا ، رأسمالية القرن العشرين ١٩٦١ ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٢٣—١٣٩ .

المواد الأولية بينما ينطلق التقدم الصناعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهو الوضع الذى تدعو الدول الصناعية المتقدمة الابقاء عليه حفاظاًعلى مصالحها، بل وتوحى للدول النامية بأفضلية العودة إلى حرية التجارة وإزالة الحواجز الجركية ونظم الحماية التى وضعتها الأخيرة لحماية صناعاتها الناشئة (١).

وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين (٢) لم تثنه الأوضاع السالف بيانهـــا عن الدفاع عن نمط تقسيم العمل الدولى المشار اليه إستناداً على مايتضمنه التخصص فى ظل التبادل التجارى من نفع لكافة الأطراف المتبادلة . فإن الرأى الغالب فى الوقت الحاضر هو الذى يعارض الوضع الراهن لتقسيم العمل الدولى لماتضمنه من غبن للدول النامية وتأخير لنوها الاقتصادى . وقد انبرى للدفاع عن ذلك الرأى عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين سواء بالدول النامية أو الدول الغربية المتقدمة (٣) .

وهكذا شاع التشكك فيما يمكن أن يعكسه مبدأ تقسيم العمل الدولى فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدوليه ، وهو ما أبرزته بعض الدراسات الهامة للأمم المتحدة كعائق فى سبيل النمو السريع للدول النامية فىالوقت الحاضر نظراً لما يصاحبه من إستمرار الابنية الحالية للانتاج بالدول المذكورة على حالها دون تغيير أو تطور نتيجة اقتصارها على إنتاج وتصدير المواد الأولية والسلع المصنوعة البسيطة التى تقوم على أساليب الانتاج البدائية غير المتطورة .

فكانت تلك الأوضاع التى فرضها تقسيم العمل الدولى . عائقاً يحول بين نشاط التصدير فى الدول النامية وبين القيام بدور الأداة الفعالة لتطوير التقدم

---

(١) راجع I. Sachs, op. cit. p. 23-28

(٢) امثال : J. Viner, G. Haberler, B. Bauer

(٣) راجع I. Sachs, op. cit. d. 16

ومن أبرز الاقتصاديين المشار اليهم فى الغرب R. Nurkse, G. Myrdal, H. Singer ومن الدول النامية : R, Prebisch B. Ganguli, S. Patel

التكنولوجى وتغيير أبنية الانتاج فى تلك الدول (١) .

فبالرغم مما أسفر عنه النشاط التصديرى الذى هيمن عليه الاستثمار الأجنبى ببعض الدول النامية ، من تقدم فى أساليب الإنتاج وتطوير لفنونه وإرتفاع فى مستوى الانتاجية فضلا عن النهوض بمستوى الدراية وتدريب بعض الفئات العاملة ، إلى جانب إنشاء مرافق الخدمات الأساسية كالسكك الحديدية وغيرها لخدمة نشاط التصدير ، فإن ذلك التقدم بمظاهره المشار اليها لم يكن ليحدث إلا فى قطاعات الانتاج التصديرى الذى تهيمن عليه مشروعات الاستثمار الأجنبى ، وجميعها تقريباً كانت تتركز كما ذكرنا فى نشاط إنتاج وتصدير المنتجات الأولية ، فنتج عن ذلك ما أطلق عليه ظاهرة الاقتصاد المزدوج (٢) Dual Economy حيث تقوم إلى جانب قطاع الانتاج المحلى ذو الفنون الانتاجية المتأخرة والأساليب التقليدية ، قطاع الانتاج التصديرى المتقدم الذى تقوم به مشروعات الاستثمار الأجنبى بالأساليب والامكانيات التكنولوجية المتطورة كما سلف بيانه . دون أن ينعكس تقدم القطاع الأخير على القطاع الأول . حيث كان السبب الرئيسى وراء ذلك هو توجيه السياسة الاستعمارية لنشاط الاستثمار الأجنبى فى تلك الدول لخدمة المصالح الاقتصادية لدول الغرب الرأسمالية وتعبئة الفائض الإقتصادى المتولد عن ذلك النشاط فى إتجاه الدول الأخيرة وبأسلوب التراكم الرأسمالى السالف ذكره .

والآن وبعد أن استعرضنا فى إيجاز تلك الصور من تجارب التاريخ الاقتصادى التى كان لنشاط التصدير فيها دور رئيسى فى النمو الإقتصادى لكثير من الدول ، بل كان فى بعضها المحرك الأساسى للنمو . فإننا بذلك نكون قد صورنا الإطار التاريخى الذى يمكن من خلاله الحكم على قدرة ذلك النشاط فى الآونة الحاضرة على تحقيق الانجازات الانمائية الفعالة للدول النامية فى سعيها للتنمية الاقتصادية السريعة .

---

(١) نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، راؤول بريبش ١٩٦٤ ترجمة د. جرجس مرزوق ، ١٩٦٦ ص ٨٦ .

(٢) سنتعرض لدراسة تلك الظاهرة بتفصيل أوفى فى الفصل الرابع من الباب الثالث .

ومن الأمور الحاسمة فى هذا الخصوص أن يكون واضحاً فى أذهاننا عند قياس الحاضر على تجارب الماضى ، إن مناقشة الدور الإنمائى لنشاط التصدير عبر الأزمنة المختلفة لا يفبغى أن يكون الهدف منه — كما انساق فيه البعض — هو الحكم على قدرة هذا النوع من النشاط فى بعث قوى التنمية ، فى شكل تكرار نمطى للتجارب السالفة . فمها يكن الحكم على التجربة الماضية فإن التساؤل الواقعى فى الوقت الحاضر ، إنما يجب أن يصدر عن منطق الأمور فى ظل الظروف الجديدة ، التى تمارس فيها بعض العوامل المستحدثة تأثيرها التقدمى ، كالاستقلال السياسى للشعوب الفقيرة وتطور الوعى الوطنى وإنتشار أسلوب التخطيط الإقتصادى وشيوع مبادىء المساواة بين الدول مع الشعور المتزايد فى ضمير المجتمع الدولى بضرورة معاونة الدول المتقدمة للدول النامية فى كفاح الأخيرة ضد الفقر والتخلف ، يضاف إلى ذلك إرتفاع أصوات المفكرين الإقتصاديين فى الشرق والغرب — وتواتر توصيات المنظمات والمؤتمرات الإقتصادية الدولية — بالدعوة لضرورة الإهتمام بقضية المبادلات الدولية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث ، وأهمية توفير الحلول العاجلة والكافية لمشاكل تجارة الدول النامية ، وتحقيق الاستقرار لأسواق صادراتها .

فإذا كانت التجارب الماضية للنمو الاقتصادى المعتمد على نشاط الصادرات، من المحال أن تتكرر لما سبق إيضاحه من تغير الظروف ، وإذا كان تأثير الامبريالية القائم على سيطرة النظام الرأسمالى على العلاقات الاقتصادية الدولية ، لايزال فى سعيه لفرض نفوذه على الدول النامية وإمتصاص فائضها الاقتصادى . فإن ذلك لن يعنى إتجاه تلك الدول للانغلاق عن العالم الخارجى . والتخلى عن الطاقات الكامنة الكبيرة التى يمكن أن تتولد عن نشاط صادراتها ، أن هى أخضعت ذلك النشاط لتوجيه وتخطيط محكمين يعبأ من خلالهما الفائض الاقتصادى فى مساندة جهود التنمية الاقتصادية ، إلى جانب كفاحها المستمر لتحرير علاقاتها الخارجية من براثن التحكم والاستقلال الامبريالى وهو ما نعالجه تفصيلا فيما سيأتى :

الفصل الثانى

الدور الانمائى للتصدير فى الفكر الاقتصادى

يقتضينا التعرف على الأهمية النسبية التى أولاها الفكر الاقتصادى ـ فى مختلف مراحله ـ لنشاط التصدير كعامل أساسى فى تحقيق النمو الاقتصادى ، أن نستهل ذلك أولا : بتقدير مدى صلاحية النظرية التقليدية للتجارة الخارجية فى الوقت الحاضر للتطبيق فى شأن الدول النامية فى ظل ظروفها الاقتصادية الراهنة وما تعانيه تجارتها من مشاكل . ثم التعرف ثانياً على ما أوضحه الفكر الاقتصادى خلال مراحله المتعاقبة من أهمية دور التجارة الخارجية ـ بوجه عام ـ فى تحقيق النمو الاقتصادى، وما أولى من اهتمام بالنشاط التصديرى ـ على وجه الخصوص ـ كباعث للنمو أو مدعم لجهود التنمية، ثالثا استعراض ما توصلت اليه الدراسات التحليلية الحديثة لمدى الارتباط بين معدلات النمو الخاصة بكل من الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وأخيراً مناقشة آراء المتشائمين من إمكانية قيام التجارة بدور إنمائى لاقتصاديات الدول النامية فى الوقت الحاضر .

* * *

ففيما يتعلق بتقدير مدى صلاحية النظرية التقليدية للتجارة الخارجية، للتطبيق فى الوقت الحاضر فى شأن الدول النامية، لا مكان هنا لسرد ماوجه من انتقادات تفصيلية لهيكل النظرية وما قامت عليه من فروض بصفة عامة ، إذ أن ما يهمنا فى إطار بحثنا ، هو بيان ما يتعارض من أسس النظرية وفروضها مع الأوضاع السائدة فى المجتمع الدولى ـ التى تتحكم فى تجارة الدول المشار اليها ، والتى تعكس أساساً ما تنوء به تلك التجارة من مشاكل فى الزمن الطويل والقصير ـ فبالرغم من سلامة الأساس النظرى الذى قامت عليه فكرة التكاليف والمزايا النسبية كمبرر لقيام التجارة الدولية والتخصص بين الدول وكذا ما أوضحته نظرية القيم الدولية

فى شأن تحديد أثمان التوازن للسلع المتبادلة وارتباط توزيع المكاسب بأحوال العرض والطلب .

وعلى الرغم كذلك من أن تلك النظرية ـ بما شابها من غلو فى التبسيط والافتراضات غير الواقعية ودعوتها لتجارة حرة دون قيود ـ قد أدت رسالتها لصالح الدول الصناعية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر ، فى ظل الظروف والبيئات التى صيغت من أجلها ، حيث تلاءمت دعوة حرية التجارة مع نمط تقسيم العمل الدولى الذى أرست دعائمه الدول الصناعية المتقدمة حينذاك بالاستناد على مستوى الرفاهية المرتفع الذى تمتعت به فضلا عن مصلحتها فى تخصص الدول النامية بانتاج المواد الخام والسلع الغذائية ـ بالتطبيق لمبدأ المزايا النسبية ـ لما تضمنه ذلك التخصص من خدمة مصالح الدول الصناعية بتلبية احتياجات طلبها المتزايد على المواد الخام ، والسلع الغذائية ، بالرغم من كل ذلك فان الظروف التى استجدت كنتيجة لأحداث الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية العظمى عام ١٩٣٠ ـ وما أحدثته من مشاكل فى الزمن القصير ـ نبهت الأذهان إلى ضرورة إعادة النظر فى أمر تلك النظرية التقليدية التى لم تعد تلائم الظروف الجديدة ، فثار التشكك لدى الدول الفقيرة فى إمكان قيام النظرية المذكورة ـ بما اعتمدت عليه من التحليل الساكن لبحث التوازن فى المدى الطويل ـ بتقديم الحلول للمشاكل والأزمات التى تتولد فى الزمن القصير فتحتاج لعلاج سريع .

وهكذا استوجب تغير الظروف التى نشأت فى ظلها ـ وعن طريقها ـ النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر ، التفكير فى ضرورة تعديلها بما يكفل مراعاة التطورات التى طرأت الجديدة بعد نشأتها فى المجتمع الاقتصادى الدولى ، كتحكم القوى الإحتكارية للدول الرأسمالية الاستعمارية فى جو المبادلات الدولية ، وزوال المنافسة الفعالة ومرونة الأثمان ، وما استجد من ناحية أخرى ، من ظروف وإمكانيات تساعد على تصحيح الأوضاع المشار اليها ، كانتشار أسلوب التخطيط المركزى بالدول المختلفة وقيام مؤسسات إقتصادية دولية ذات تأثير فى المعترك الاقتصادى الدولى ، وكاختفاء قاعدة الذهب وانتشار قيود التجارة

والرقابة على النقد ... الخ (١) .

وبالرغم مما تضمنه الفكر الإقتصادى التقليدى من إهتمام بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنشاط التجارة الخارجية على النمو الإقتصادى - وهو ماسنتعرض لبيانه حالا - فإن إنتقادات ذات وزن قد وجهت لبعـــض جوانب النظرية التقليدية للتجارة الخارجية على أثر التغيرات التاريخية التى سلفت الإشارة إليها . ولذلك يهمنا أن نعرض فى إيجاز لتلك الإنتقادات العامة التى نالت من صلاحية النظرية للتطبيق فى ضوء ظروف الواقع الإقتصادى للتبادل الدولى الراهن، وذلك قبل أن نداف إلى بيان أوجه التعارض التى برزت حديثاً لدى المهتمين بمشاكل التنمية الإقتصادية للبلدان النامية ، بين أسس وفروض النظرية التقليدية وبـــين مقتضيات الانماء الاقتصادى بالدول المشار اليها .

فمن ناحية الأساس الذى قامت عليه التجارة الخارجية والتخصص الدولى وفقا للنظرية التقليدية ، وهو وجود التميز النسبى لدى البلد فى إنتاج بعض السلع يمكنه من التفوق فى إنتاجها بسبب توافر الظروف الإنتاجية الملائمة لذلك، سواء تمثلت تلك الظروف فى وفرة عوامل الإنتاج من بيئة طبيعية أو معارف فنية أو رؤوس أموال منتجة أو لتمتع البلد فى إنتاج السلعة بمزايا الإنتاج الكبير . وما تفترضه النظرية لتخصص الدولة فى إنتاج السلعة وفقاً لذلك من سريان المنافسة الكاملة .

فظاهر ما فى هذا الافتراض من تعارض كبير مع واقع الأمور فى ميدان التبادل التجارى الدولى، حيث تمارس القوى الاحتكارية تأثيرها فى مختلف مراحل الانتاج والتسويق الداخلى والخارجى — مما يؤثر على أسعار السلع ونفقات إنتاجها والكميات المنتجة منها ، على وجه يحول دون تطور اتجاهات التخصص فى ضوء تغير العوامل والظروف المؤثرة فيه كتغيرات الوفرة النسبيه لعوامل الانتاج أو تطور فنون الانتاج وأساليبه (٢) .

(١) يراجع جيكوب ماينز ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ ترجمة سنى القانى، (مكتبة الانجلو مصر) ص ٩٩ .

(٢) أنظر دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الدوليةالاقتصادية ، ١٩٦٦ ص ٣٨ — ٣٩ .

وفى صدد بيان مدى النفع المتحقق من خلال نشاط التجارة الدولية الحرة ، انصب اهتمام النظرية التقليدية على بحث العائد من التخصص الدولى نتيجة دخول الاقتصاديات المنعزلة مع بعضها البعض فى علاقات تبادل تجارى ، فانصرفت النظرية دون قصد عن بحث ظاهرة امتداد تلك الحركة الجبارة لانتشار النمو الاقتصادى من مركز النمو بالدول « القديمة » إلى الدول « الحديثة » عبر البحار . وهكذا طبعت تلك النظرية فى نطاق طابعها السكونى الاستاتيكى دون إعطاء إهتمام خاص لعوامل الانتشار الحركى الديناميكى للنمو الاقتصادى عن طريق التجارة (١) .

ومن قبيل ذلك ما ذهبت اليه النظرية التقليدية فى صدد تأكيدها لتحقق النفع من نشاط التجارة الدولية الحرة لكافة الدول المتبادلة وللعالم أجمع من افتراض توافر التشغيل الكامل . وهو ما أغفلت معه تلك النظرية ما يشغل فكر واضعى السياسة الإقتصادية للدول النامية من ضرورة مواجهة المشاكل الخاصة بضعف طاقة وكفاءة الجهاز الانتاجى بتلك الدول ، بحلول قد يتعارض معها الانسياق وراء التخصص العميق والنفع العائد من التجارة الخارجية ، بما قد يتضمنه ذلك الانسياق من تضحية بأهداف التنمية الأساسية مثل تطوير وتدعيم الجهاز الانتاجى والمحافظة على مستوى التشغيل عاليـا . وهى أمور تتطلب تدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية (٢) .

كما أن نظرية تعادل أسعار العناصر الانتاجية المستمدة من النظرية التقليدية ،

---

(١) وكان من نتيجة ذلك فى نظر نيركس أن تخلف الفكر الاقتصادى التقليدى فى تطوره إلى حد ما عن ملاحقة تطور الواقع الاقتصادى ، وذلك على وجه أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى الكثيرين بأن التجربة الناجحة لانتشار النمو عن طريق التجارة خلال القرن ١٩ كانت هى المجرى الطبيعى للأمور بالتطبيق لفروض النظرية التقليـدية برغم ما هو معروف من اعتماد النموذج فى الفترة المشار اليهـا على ظروف خاصة شكلت بعض العوامل الديناميكية التى سادت تلك الفترة ، مما سلف الاشارة اليه فى المبحث السابق (أنظر نيركس ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ١٥ — ١٧ .

(٢) أنظر دكتور محمد زكى شافعى : المرجع السابق ص ٤٠ .

فضلا عن قيامها على افتراضات غير واقعية لم تتحقق فى الحياة العملية كقيام المنافسة الكاملة وثبات الغلة بالنسبة لحجم إنتاج كل سلعة، وتماثل دالات الانتاج فى جميع الدول - يرى Myrdal أن واقع الأمور قد خالفها بصورة واضحة فيما ظهر من عدم تساوى عوائد عناصر الانتاج بين الدول الغنية والدول الفقيرة . بل يوضح ميردال أن التوزيع الدولى للدخل قد أصبح بعيداً تماماً عن المساواة، حيث تسير نسب العناصر وأسعارها من خلال نشاط التجـــارة الخارجية فى إتجاه تراكمى بعيداً عن التوازن (١) .

أما أخطر وجوه التعارض بين النظرية التقليدية للتجارة ومقتضيات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، فيكمن فى تجاهل النظرية بفروضها لخصائص عملية التنمية ، فنظرية التجارة الدولية تعتمد على التحليل الاستاتيكى أو الساكن وتهتم بكيفية توزيع الموارد المتاحة للدولة على مختلف الاستخدامات لتحقيق أقصى إشباع ممكن من خلال تخصص البلد فى إنتاج السلع التى تتميز نسبياً فى إنتاجها. فلا تولى النظرية إهتماماً خاصاً بأمر زيادة الموارد الانتاجية ، هذا فى حين أن نظرية التنمية الاقتصادية تهتم بالعمل مع مرور الوقت على زيادة الطاقة الانتاجية للبلد ، مما يحتاج إلى التحليل الديناميكى (٢) .

لذلك فإن تحليل أثر تغيرات أحوال التجارة بالدول الناميـــة ، يتطلب بالضرورة تطوير النموذج الكلاسيكى لنظرية المزايا النسبية فى التجارة الدولية ، بإدخال التعديلات المناسبة التى تجعل منه نموذجا حركيا (ديناميكيا) يشتمل على عناصر معبرة عن معدلات التغير الرئيسية المختلفة (٣) . ويلزم فى هذا المقام الاعتداد

---

(١) G. Myrdal, An International Economy, Harper & Brothers, 1956, p. 225.

(٢) J. Robinson, Essays in the Theory of Economic Growth London, 1962 pp. 98.

(٣) وإذا كانت النظرية الاستاتيكية الكلاسيكية للتخصص الدولى فى بحثها لتوزيع النفع من التجارة قد أدخلت فى اعتبارها تأثير بعض المتغيرات . فإنها قد اقتصرت على تلك =

على وجه الخصوص بمعدلين من معدلات التغير، هما معدل النمو فى الطلب الخارجى على المنتجات الأولية ومعدل الزيادة فى الموارد الانتاجية بالبلاد النامية .

فمن ناحية إتجاه الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية للانخفاض ، فهو لا يتم فى صورة إنخفاض مرة واحدة ، يعقبه استقرار، بل يمثل كما هو ظاهر إتجاه هبوط مستمر فى معدل الزيادة فى ذلك الطلب بالمقارنة بصادرات ودخول الدول المتقدمة ـ التى تعتبر الأسواق الرئيسية لتلك المنتجات. ومن ناحية تغيرات عناصر الإنتاج بالدول النامية نجد أنه على عكس ما تفترضه النظرية الكلاسيكية صراحة أو ضمنا من ثبات حجم العناصر ، فإن الواقع هو أن تلك العناصر تتزايد بصفة مستمرة مع تزايد السكان ، فتزيد القوة العاملة وتتحسن الخدمات الصحية التعليمية ويتراكم رأس المال المحلى والوافد من الخارج، لذلك فإن مشكلة التراخى فى صادرات تلك البلاد انما يتمثل جوهرها ـ كما يقرر نيركسه ـ فى تراخى معدل نمو الطلب الخارجى بالنسبة لمعدلات نمو الموارد الانتاجية الوطنية (١) .

وبموجب تحليل التوازن الاستاتيكى الشامل يتحدد النمط الأمثل للانتاج والتجارة وفقا لنظرية النفقات النسبية ، عند تساوى نفقة الاختيار لانتاج السلعة مع الأثمان الدولية بافتراض وجود المنافسة الكاملة. أما نظرية التنمية الاقتصادية فتجاوز ذلك ليشتمل اهتمامها بتحقيق التوافق والتفاعل بين كل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار على علاقات المتغيرات الرئيسية ومن هنا يبرز دور الجوانب الديناميكية المؤثرة فى العملية الانتاجية ، كأثر نشاط التصدير فى دفع جبهة الانتاج إلى أعلى وإلى الخارج أو تأثير نمو الطاقة الإنتاجية على التصنيع وتطوير مستوى الدراية

ـــــــــــــــ

= التغيرات التى تحدث مرة واحدة . فى حين أن التفسير الديناميكى للنموذج الكلاسيكى فى شأن الظروف الحاضرة للدول النامية يقتضى أن يؤخذ فى الحسبان كافة التغيرات الرئيسية المستمرة ومعدلات التغير .

(قارن R.Harrod. Toward a Dynamic Economics 1959 p. 8)

(١) نيركسه : المرجع السابق ص ٧٧ ، ٨٠ .

الفنية وطرائق الانتاج (١) .

وإذ يتطلب التطبيق السليم لاستخدام فكرة المزايا النسبية ، أن يكون لدى البلد فرصة الاختيار بين التوسع فى صادراته أو الاتجاه للانتاج للسوق المحلى - وهى الفرصة التى لا تتاح للدول النامية بالنظر لما تتصف به غالبية صادراتها التقليدية من قلة مرونة العرض فضلا عن قلة مرونة الطلب عليها - فإن الأخذ بفكرة المزايا النسبية لدى تلك الدول يصبح فى نظر I. Sachs غير ذى جدوى حقيقية، ولذلك يقرر الكاتب المذكور أن نقطة الضعف الرئيسية فى نظرية التكاليف النسبية إنما تكمن فيما تفترضه النظرية من المرونة فى الأسواق وثبات الأسعار (٢) .

ومن ذلك تبدو ضرورة التوفيق بين نظرية التجارة الدولية ومقتضيات التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال بعض التعديلات على نظرية النفقات النسبية، على وجه يتيح للعوامل الديناميكية للتنمية أن تظهر فى الصورة عند إجراء المقارنة بين الأنماط المختلفة للتنمية الاقتصادية بهدف اختيار أنسبها (٣) .

فمن بين الاعتبارات الهامة التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند توزيع الدول النامية لاستثماراتها ، ما تتعرض له أثمان صادراتها من المنتجات الأولية من تقلبات واتجاهها فى الزمن الطويل للتراخى النسبى (٤) . كما ينبغى الاعتداد بالعناصر التى لا يعبر عنها السوق ، كتأثير العلاقات المتداخلة بين الصناعات فى كل من جانبى العرض والطلب ، وتأثير الوفورات المتحققة من وراء اتساع حجم الانتاج ، حيث يؤثر كل ذلك فى تقدير المزايا والتكاليف النسبية . كذلك يتطلب وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية بالملاءمة مع إنجازات التجارة الخارجية بالدول

---

(١) Hollis B. Chenerg, Comparative Advantages and Dev. Policy, Survey of Econ. Theory [American Econ. Assoc., Royal Econ. Society. Vol. II, 1965, p. 26

(٢) I. Sachs, op. cit. p. 27.

(٣) Hollis B. Chenery, op. cit, p.126.

(٤) سنعرض لبيان تلك المشاكل تفصيلا فى الباب الثالث ، فصل ثان .

النامية أن يؤخذ في الإعتبار، العمل على تدعيم القدرة الاستيرادية وتنسيق استخدامها من أجل الحصول على السلع الاستثمارية والوسيطة ، لما لتلك السلع من أهمية خاصة للنهوض بحجم الانتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية وإستغلال الطاقات المعطلة بالإنتاج (١) .

وهكذا يبدو مما أوضحناه أن تقدير مدى ملاءمة النظرية التقليدية للتجارة الدولية للتطبيق في شأن الدول النامية في الوقت الحاضر ، يتوقف على إعتبارات تمت غالبيتها للواقع العملي لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية في صورتها الراهنة، ذلك الواقع الذي تحدد معالمه وترسم إتجاهاته الدول الرأسمالية الصناعية بما لنفوذها الاحتكاري من سيطرة على علاقات التبادل الدولي . الأمر الذي أدى إلى تشكيل نمط التخصص وتقسيم العمل بين الدول على ذلك الوجه - الذي تختص فيه الدول النامية بإنتاج وتصدير المنتجات الدولية في حين تستأثر الدول الرأسمالية الصناعية بالإنتاج الصناعي - بدعوى تخصص كل دولة في إنتاج ما تملك أكفأ الامكانيات لانتاجه تحقيقاً لمبدأ الرشادة الاقتصادية والارتفاع بمستوى الانتاجية على النطاق العالمي (٢) .

ولما كان تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية في ظل هذا التقسيم ، مع ما تلقاه تجارة الدول المذكورة من عوائق النقل وغيرها من العراقيل التي تضعها السياسات التجارية للدول المتقدمة في وجه صادرات الدول النامية من تلك المنتجات ، هي السبب الرئيسي فيما تعانيه تلك الدول من جراء ذلك التخصص الذي أصبح عقبة أساسية في سبيل نموها الاقتصادي ، بالنظر لما يشوب صادرات الدول المذكورة من تقلبات في حصيلتها وحجمها في المدى القصير ومن تراخ نسبي في الطلب عليها في الزمن الطويل ، فضلا عما يبدو من اتجاه نسب التبادل في غير صالح تجارة الدول النامية في الوقت الحاضر . فإنه يتضح أن ما نتج عن تلك

---

(١) قارن : دكتور حازم الببلاوي ، نظرية التجارة الدولية، ١٩٦٨ ص ٢٦٢-٦٤

(٢) راجع : Leag of Nations, Indust. and Foreign Trade op. cit; p. 34.

الأوضاع جميعاً من تعويق للتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية وإلحاق الغبن بمصالحها في مجال إقتسام مكاسب التجارة، لا يرجع لخلل في المبادىء المثالية لنظرية التجارة، بقدر ما يرجع لتلك التناقضات التي فرضتها سياسة الدول الرأسمالية وحرصها المستمر على الاحتفاظ بهذا النمط من تقسيم العمل، الذي يضمن تحقيق مصالحها في المقام الأول .

ومن ذلك نرى أن تقدير القيمة المجردة للنظرية التقليدية في التجارة ، في خصوص الدول النامية يرتبط أولا بما يمكن أن يصاحب الأخذ بمبدأ النفقات النسبية في توزيع التخصص بين الدول من العمل الجاد - في إطار التعاون الإقتصادي الدولي - على تغيير وتطوير التوزيع الحالي للتخصص بما يقضي على التناقضات التي فرضتها الإتجاهات الرأسمالية وخلفتها الأوضاع الإحتكارية ، وبما يضمن توفير الفرص المتكافئة بين الدول في النمو الإقتصادي وإقتسام مكاسب التبادل التجاري .

كما ترتبط صلاحية النظرية لظروف الدول النامية بما تحققه السياسات الإقتصادية في الدول المذكورة من الملاءمة بين فكرة المزايا والتكاليف النسبية، وبين الاعتبارات الأساسية للتنمية في إطار تحليل ديناميكي يراعي تأثير كافة المتغيرات الجوهرية في العملية الانمائية .

* * *

وإذ ننتقل من مجال فروض وأسس النظرية التقليدية وبحث مدى تلاؤمها مع الواقع الإقتصادي لظروف الدول النامية - في ظل الإطار الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية والنمط الحالي للتخصص وتقسيم العمل بين الدول - لنستعرض ماحواه الفكر الإقتصادي - القديم منه والحديث - من آراء تعبر عن الدور الرائد للتجارة الخارجية في دفع تيار النمو الإقتصادي ، فإننا نبدأ ذلك بما سبق من آراء في صدد دور التجارة الخارجية بصفة عامة في هذا الشأن لنتبع ذلك ببيان ما تركز من أضواء بوجه خاص على إسهام النشاط التصديري في تحقيق التنمية الإقتصادية .

ففيما يتعلق بدور التجارة الخارجية بصفة عامة ، تضمن الفكر الاقتصادى التقليدى ، تأكيداً لا مريه معه ، فى إسهام التجارة الخارجية الفعال فى تحقيق النمو الاقتصادى ، من خلال ما تكفله من توزيع الموارد الانتاجية بين الدول المختلفة على وجه يحقق الاستخدام الاقتصادى الأفضل . وما ينتج عنها بصورة مباشرة من استغلال إمكانيات إتساع السوق فى تحسين الانتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فضلا عن تنمية وعى الشعوب بالتعرف على الجديد من السلع والخدمات والفنون الانتاجية المستحدثة .

ومن جوانب الفكر التقليدى فى هذا الصدد ، ما أهمل توضيحه فى بادىء الأمر ، حتى تناولته كتابات بعض الاقتصاديين الحديثين بالشرح والتفصيل ومن ذلك مثلا ما سبق أن ألمح إليه آدم سميث[١] فى توضيحه لأثر التجارة الدولية فى توسيع حجم السوق وتهيئة فرصة تطبيق التخصص وتقسيم العمل ، من الاشارة إلى نفع التجارة فى رفع المستوى العام للانتاجية لدى الدول المشتركة فيها ، حيث كان ذلك أساس ما أطلق عليه فيما بعد نظرية الانتاجية Productivity Theory [٢]. وقد ميز H, Myint [٣] - فى إستعراض لأفكار الاقتصاديين الكلاسيك فى شأن التجارة الدولية بوجه عام — بين ثلاث نظريات تضمنها الفكر الكلاسيكى ، أولها نظرية منافذ تصريف الفائض Vent for Surplus والثانية نظرية النفقات فى حالة الاقتصاد الساكن Static Comparative Cost والأخيرة نظرية الانتاجية فى حالة الاقتصاد المتحرك Dynamic Producti-

---

(١) Adam Smith : Wealth of Nations Vol. 1, Cannan ed. p. 413.

(٢) كان أول من استخدم هذا التعبير J. H. Williams فى مقاله :
The Theory of International Trade Reconsidered, Econ Jour. June 1929.

(٣) The Classical Theory of International Trade and the Under dev. Coun. [Econ. Jour. 1958, pp. 317,337.

vity Theory وترتبط نظرية الانتاجية المذكورة ـ لدى الكلاسيك ـ بين نشاط التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، بوصفها للتجارة أنها قوة محركة ذات صفة آلية Dynamic force تقوم ـ عن طريق توسيع مدى السوق وفرص تقسيم العمل ـ بإتاحة المجال لاستخدام الانتاج الآلي وادخال التجديدات في الأساليب الانتاجية ورفع إنتاجية عنصر العمل ، وبوجه عام تقوم التجارة الدولية بحسب تلك النظرية بتمكين الدولة المشتركة فيها من الاستفادة من تزايد إنتاجها ودفع عوامل نموها الاقتصادى .

وقد اتضح أيضاً لدى J. S. Mill (١) هذا التمييز بين نظرية النفقات المقارنة فى ظل سكون إمكانيات الانتاج «a static production possibility curve » من حيث كمية الموارد ومستوى الفن الانتاجى، وبين نظرية الانتاجية التى تنظر إلى التجارة كقوة ذات تأثير ديناميكى . حيث اعتبر ميل المكاسب الناتجة عن تطبيق نظرية النفقات المقارنة بمثابة مكاسب مباشرة ، فى حين نظر إلى مكاسب الانتاجية ـ التى نبه إليها من قبله آدم سميث ـ على أنها آثار غير مباشرة ، وإن كان ذلك لم يقلل من اعتبارها فى نظره آثار ذات أهمية قصوى « as benefits of a high order » (٢) .

وهكذا يتضح أن التجارة الدولية فى نظر الاقتصاديين الكلاسيك لم تكن فقط مجرد أداة للنهوض بالكفاية الانتاجية وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد ، بل اعتبروها كذلك أداة تحرك النمو Engine of growth (٣) .

كما أوضح الكلاسيكيون دور التجارة الخارجية فى مساندة جهود التنمية

---

(١) J. S. Mill : Principles in Political Econ; 1948, Book 1; Chap. X. Sec. 1.

(٢) H. Myint : The Classical Theory of International Trade op. cit; p. 318, 319.

(٣) G. Meier : International Trade and Dev. op.cit: p.156; R. Baldwin : Econ. Dev. and Export Growth. op. cit. p. 3

الاقتصادية ، عن طريق إتاحة الفرصة للدول الفقيرة للتغلب على معوقات النمو المحلية وتخطى عقبة ضيق السوق — وما تسببه من ضآلة حجم الانتاج وبالتالى قلة الوفورات المتاحة — بل لقد عنى الكلاسيك بالتركيز على الأثر التثقيفى educative effect لدخول الدول النامية فى مجال التجارة ، وهو ما تكتسبه من تعاملها فى هذا الميدان مع الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة ، من أسباب المعرفة والمهارات والدراية الفنية والادارية . هذا فضلا عن الاتصال بمؤثرات التقدم والتطور فى المجالين السياسى والاجتماعى .

كما تناول الفكر التقليدى بيان أثر التجارة الخارجية فى تجميع رأس المال عن طريق مايؤدى إليه التخصيص الا كفأ للموارد من زيادة الدخل الحقيقى وبالتالى رفع مستوى الادخار، وأثرها فى استنهاض الحوافز على الاستثمار المحققه إتساع السوق من الانتفاع بتزايد الغلة ووفورات الانتاج الكبير ، إذ تزيد مع إتساع السوق فرص الاستثمار المنتج (١) .

وفى الفكر الاقتصادى الحديث يتابع الكثيرون تأكيد دور التجارة الخارجية الدافع للنمو الاقتصادى. ومن ذلك ما يوضحه J. Viner (٢) من أن معدل النمو الاقتصادى الذى يمكن أن يبلغه أى بلد متخلف إنما يتوقف إلى حد بعيد على ما يستطيع تحقيقه فى مضمار التجارة الخارجية وما يمكنه اغتنامه من فرص متاحة فى هذا الميدان. ويؤكد G. Meier (٣) أن ما سبق أن قامت به التجارة الخارجية فى تجارب الماضى من نقل النمو ، يمكن أن تحققه فى الآونة الحاضرة للدول النامية إذا ما توافرت القوى المحلية اللازمة لدفع النمو، حيث تقوم التجارة فى هذا المجال

---

(١) J. Hicks, Essay in World Economics, Oxford University Press, p. 183.

International Trade and Dev., Meier ; op. cit, p.157-58.

(٢) جيكوب فاينر ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ ، ترجمة سنى القانى ، ص ٢٢٧ .

(٣) G. Meier, International Ttrade and Dev. op. cit p. 190

بتسهيل عملية التنمية ومساندة جهودها من خلال ما تحققه من مكاسب . كما يركز J. Hicks (١) خلاصة ما يسفر عنه نشاط التجارة لاقتصاد متخلف، فيما يتيحه له ذلك النشاط من مبادلة سلع أقل نفعاً فى أغراض التنمية بسلع ذات إمكانيات أكبر لتعزيز جهود التنمية . أما Haberler (٢) فيوضح إسهام التجارة فى التنمية بما يؤدى اليه نشاط التجارة من منافع حركية تزحف من خلالها جبهة الإنتاج فى ضوء ما يشير به مبدأ التكاليف النسبية فى حركة انتشار إلى أعلى وإلى الخارج، ويلخصها برلر تلك المنافع الحركية للتجارة فيما توفره من سلع رأسمالية ووسيطة ضرورية للتنمية، والارتفاع بمستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وحفزها المنافسة فى الإنتاج إلى جانب تشجيعها لوفود رأس المال الأجنبى لأغراض الاستثمار المحلى. كذلك يشير A Cairn Cross (٣) إلى دور التجارة فى تعجيل النمو الاقتصادى عن طريق نقل المعارف الفنية وتجارب التقدم الإنتاجى وتعزيز الطاقة الاستيرادية اللازمة لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية فى إطار ما يمكن تهيئته من تطوير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى محلياً لتعبئة إنجازات التجارة وغيرها من الطاقات والموارد فى خدمة التنمية الإقتصادية .

* * *

ولا يقتصر اهتمام الفكر الاقتصادى فى تأكيد الدور الإنمائى للتجارة الخارجية على ضوء ذلك التصوير الشامل لإنجازات نشاط التجارة فى دفع النمو ، بل ان الإنجازات الإنمائية لنشاط التصدير بوجه خاص كانت محور تركيز لدى العديد من مدارس الفكر الاقتصادى عبر مراحله المختلفة .

ونتناول هنا فى إيجاز بيان المكانة الخاصة التى احتلها قطاع التصدير ونشاطه

---

(١) J. Hicks, op. cit. d. 132

(٢) G. Haberler, International Trade and Economic Dev., National Bank of Egypt, 1959 p. 10 — 14.

(٣) A. Cairncross, Contribution of Trade to Development 1962 [Leading Issues in Dev. Econ., Meier, 1964, p. 364].

فى مذاهب الفكر الإقتصادى القديمة، ثم نعرض لآراء الاقتصاديين الحديثين وما قاموا به من دراسات متخصصة لهذا الموضوع .

فقد كانت فكرة إنعاش الصادرات من أجل تنمية الثروة القومية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، تعتبر أحد المبادىء الهامة التى نودى بها فى مذاهب الفكر الاقتصادى منذ أمد بعيد . وإن كان حظ تلك الفكرة من الأهمية النسبية قد فاق فى الاقتصاد الرأسمالى نصيبها من الفكر والاقتصاد الاشتراكيين .

فكان الاهتمام بانعاش تجارة الصادرات هو محور أفكار مدرسة التجاريين Mercantilism منذ القرن السابع عشر ، وهى تلك المدرسة الفكرية التى دعت للعمل على زيادة الثروة ممثلة فى كمية الذهب والفضة والنقود عن طريق إنعاش الصادرات، بل لقد سبق هؤلاء منذ أواخر القرون الوسطى،دعوة ال Bullionism إلى أن ثروة أى بلد تتكون أساسا من المعادن النفيسة التى ينبغى السعى الدائم للحصول عليها وتركيمها بكل الوسائل الممكنة (١) .

ولذلك فقد كان التجاريون يرون فى تكوين فائض مستمر للصادرات ، المصدر الرئيسى لتعزيز القدرة الشرائية التى تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، ولذلك شجعت سياستهم تطبيق نظم اعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، فأقروا الأخذ بنظم الدروباك والمستودعات والمناطق الحرة،والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية (٢) .

وذهب Montercretain إلى أن الهدف النهائى من النهوض بالإنتاج وخاصة

---

(١) ونادى لوثر وماليتيس ومان بأن التجارة هى المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى وركزوا اهتمامهم على تشجيع البيع وتصريف المنتجات بالأسواق الخارجية إذ أن تحقيق هدف زيادة الثروة القومية وسيلته هى تصدير فائض الإنتاج . ومن ثم فإن مصدر الربح فى نظرهم هو التجارة الخارجية .

[Eric. Roll, A History of Econ. Thought, 1953, p. 66].

(٢) أنظر : دكتور على لطفى ، النمو الاقتصادى بين المذاهب الكبرى ١٩٦٦ ص ١٠ وكذلك L. Towle, International Trade, op. cit. P. 23.

فى المجال الصناعى ، هو إيجاد فائض من السلع الصناعية تقوم الدولة بتصديره من أجل الحصول على الثروة . كما أوضح Thomas Mun أن ما تحققه التجارة الخارجية عن طريق تصدير فائض الإنتاج يؤدى فى النهاية إلى النهوض بالطاقة والمقدرة الإنتاجية للدولة .

فلم تكن النقود فى الحقيقة مرادفة للثروة لدى التجاريين - كما تصور البعض -(١) بل كان اهتمامهم أساساً ينصب على خلق فائض فى الإنتاج - وإن كان يتمثل فى شكل فائض نقدى فى مجال التداول أى فى الربح. ولما كانت الصورة التى يبدو بها ربح البلد الاجمالى فى نظرهم هى فائض الميزان التجارى الذى يتولد من زيادة الصادرات، فان الامر يتوقف فى النهاية على زيادة الانتاج - أى أن زيادة الانتاج هى الحقيقة التى تكمن وراء زيادة الفائض النقدى الذى يظهر فى دائرة التداول(٢).

وهذا هو ما ظهر جليا فى فكر التجاريين الاحدث ، حيث تأكدت نظرتهم لثروة البلد باعتبارها متمثلة فى الانتاج الزراعى والصناعى ، إذ لا تعدو المعادن النفيسة (النقود) أن تكون أداة قياس فى التبادل التجارى (٣) .

وتطورت بذلك أهداف إنعاش الصادرات من مجرد السعى للحصول على المعادن النفيسة ، إلى استهداف زيادة الانتاج ورفع كفاءته ، بالعمل على توسيع مساحات الأراضى المزروعة وتدعيم الصناعات المتخصصة فى التصدير لتحقيق فائض فى الميزان التجارى وزيادة حجم التبادل التجارى مع مختلف المناطق كما نبه Hume فى الفترة المذكورة إلى مبدأ هام لموزانة الميزان التجارى ، مقتضاه أن

---

(١) كان السبب فى هذا اللبس هو ما تضمنته أفكار فئة أنصار السياسة المعدنية Bullionists قديما من اعتبار أن الميزة الرئيسية فى التجارة الخارجية هى كونها أداة لجلب المعادن النفيسة ، وذلك نتيجة انشغالهم أساسا بعملية التركيم النقدى أى تحويل السلع فى نطاق التداول إلى نقود (أنظر دكتور محمود دويدار ، الاقتصاد السياسى ١٩٧٠ ص ١٠٦ .

(٢) أنظر : دكتور محمد دويدار ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٣) E. Lipson, The Economic History of England 1943, Vol. III, p. 63 - 65.

اهتمام الدولة ينبغى ألا ينصرف فقط إلى تحقيق فائض للصادرات مع كل دولة على حدة . بل المهم هو التوازن لإجمالى معاملات الدولة مع سائر دول العالم .

وكانت تلك الأفكار هى المبادىء التى قامت عليها الرأسمالية التجارية خلال القرن السابع عشر ، فاسست بمقتضاها الدولة الموحدة ذات النفوذ السياسى القوى وذلك بالاعتماد على توجيه التجارة الخارجية والتدخل فيها بهدف تحقيق فائض تصديرى مع اتخاذ كافة التدابير الممكنة للعمل على توسيع أسواق الصادرات. فكانت الرأسمالية التجارية المسيطرة على تجارة التصدير هى مركز القوة الاقتصادية والسياسية للدولة حيث استطاعت الدولة باستخدام وسائل التدخل المختلفة أن تضع التنظيمات اللازمة للمحافظة على مستوى الصادرات وحماية الصناعة الوطنية .

ولا يزال فكر المذهب التجارى فى تركيزه على أهمية الصادرات وتحقيق فائض فيها له تأثيره الواضح الذى تبـــدو مظاهره من آن لآخر فى بعض السياسات الإقتصادية حتى وقتنا الحاضر . وهو ما يؤكده استمرار شيوع الاعتقاد الراسخ بأن نمو حجم الصادرات للدول هو من علامات الصحة والقوة لبنيانها الاقتصادى (١) .

وإذا كان الهدف المباشر لفائض الصادرات لدى التجاريين هو تركيم الثروة فى شكل معادن نفيسة وهو ما قد يبدو اختلافه ظاهريا عن هدف التصدير فى مفاهيم التنمية الاقتصادية حديثاً ، فان الهدف النهائى فى الحالتين واحد ، إذ أن الثروة عند التجاريين لم تكن غاية فى ذاتها ، بل وسيلة لتحقيق رخاء الدولة ورفاهية سكانها ، وهو نفس ما تسمى له جهود التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

وفى مرحلة لاحقة تناول مفكرو المدرسة التقليدية بيان دور النشاط التصديرى فى توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار - بالاستعانة باتساع الأسواق - على وجه يكفل الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية ، فضلا عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى ميدان الانتاج التصديرى ، كما سبق البيان . كما عنى بعد ذلك التقليديون المحدثون

(١) E. Roll, op. cit. p. 6?; L. Towle, op. cit p. 35.

بدراسة تأثير الصادرات على حركة توزيع الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل (١). ثم جاء أتباع كينز فقاموا بتحليل دور الصادرات كأحد المكونات الأساسية لدورة النشاط الاقتصادى من خلال عمل المضاعف .

* * *

أما عن الدراسات الحديثة فى ميدان تكشف أثر النشاط التصديرى فى الإنماء الإقتصادى بالدول النامية ، فقد اتجهت للاسلوب التطبيقى باستخدام التحليل الإحصائى فى الكشف عن علاقة الإنجاز التصديرى بالمتغيرات الأساسية المعبرة عن النمو الإقتصادى ، حيث اتخذت فى هذا السبيل إتجاهين : أولهما ما انتهجته بعض الدراسات من التركيز على قياس أثر فجوة ميزان المدفوعات بالدول النامية على معدلات نموها الإقتصادى ، وذلك بمقارنة خطط توقعات تطور حصيلة الصادرات مع خطط توقعات تطور الواردات الضرورية لبلوغ معدلات النمو المستهدفة . ومن ذلك مثلا ماقامت به هيئة الأمم المتحدة A.Maizels, B. Balassa, (٢) من دراسات كانت خلاصتها إبراز مدى ما يسببه قصور النقد الأجنبى المتاح لتلك الدول من تعويق لمعدلات نموها الإقتصادى .

أما النوع الثانى من الدراسات فقد ركز على دراسة العلاقة بين تغيرات كل من حجم الصادرات ومستوى النمو الإقتصادى ، مما أسفر عن نتائج تؤكد فى وضوح ، تأثير الإنجاز التصديرى حديثاً على معدلات النمو الإقتصادى بالدول

---

(١) وإن كان الملاحظ بصفة عامة أن الاقتصاديين النيوكلاسيك ، لم تحتل لديهم نظرية التنمية الإقتصادية غير حيز ضئيل ، فلم تنل عملية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية عندهم اهتماما خاصا .

(٢) كان من أبرز تلك الدراسات : U.N., World Economic Survey, 1963 Vol. 1,1964; UNCTAD., Trade Prospects and Capital Needs in Developing Countries, 1968, B. Balassa, Trade Prospects for Developing Countries 1964; A. Maizels, Industrial Growth and World Trade, 1963.

النامية . وكان من أبرز تلك الدراسات ما قام به :

J.Haring & J.Humphry عام ١٩٦٤ ، R. Emery عام ١٩٦٧ ، I. Kravis عام ١٩٧٠ فضلا عن الدراسات التطبيقية التى قامت بها هيئة الأمم المتحدة مما سلف الإشارة إلى بعضه .

ورغم أن محور اهتمامنا فى دراستنا للاثر الإنمائى للنشاط التصديرى بالدول النامية هو تحرى أوجه إسهام ذلك النشاط فى رفع الطاقة الإنتاجية لإقتصاديات البلاد المشار اليها وإشاعة التقدم الفنى فى أساليب الإنتاج ونظمه ، بما يتطلبه كل ذلك من أحداث تغيير هيكلى فى أبنية الإنتاج بتلك الدول (١) ـ مما لم تتعرض لتفصيله الدراسات السالفة الذكر لافتراضها ، فيما يبدو ان معدلات النمو المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إنما ينطوى ضمناً على احداث مثل تلك التغييرات . ورغم ما نتج عن ذلك من تركيز الاهتمام فى تلك الدراسات على العلاقة بين معدلات النمو فى الصادرات ومعدلات نمو النـــاتج المحلى الإجمالى أو نصيب الفرد منه ، فاننا نستعرض فى إيجاز نتائج أبرز الدراسات المشار اليها بالنظر لاهميتها فى التعبير عن اتجاهات الفكر الاقتصادى الحديث ، المؤكدة للدور الإنمائى الذى يمكن أن تحققه إنجازات التصدير بالدول النامية ، وواقع ما يشير به التحليل الرقمى لمعدلات نمو كل من الناتج المحلى والصادرات بها .

فمن الدراسات التى بادرت باستخدام أسلوب البحث الاحصائى ، بالتطبيق على الأحوال الواقعية لمجموعة من الدول ، تلك التى قام بها J. Haring & J. Humphry (٢) والتى أسفرت النماذج الإحصائية المستخدمة بها ، عن التحقق

---

(١) راجع الفصل الثانى من الباب التمهيدى .

(٢) Simple Model of Trade Expansion, Western Economic Journal, 1964, Spring, p. 73.

وقد استخدمت تلك الدراسة كل من أرقام الدخل القومى الإجمالى وقيمة الصادرات بالأسعار الجارية خلال الفترة ٥٠/١٩٦٠ بالتطبيق لإسلوب Least square linear regression.

من إمكان قيام الصادرات .. بل وقيامها فعلا ـ بدور القطاع الرائد as a leading sector فى بعض الدول النامية ، كما أوضحت بعض تلك النماذج أن الوفورات الاقتصادية المتحققة نتيجة نمو الصادرات ، يمكن أن تعكس أثرها الفورى كنتيجة مباشرة لتغيرات الصادرات ، كما أظهرت الدراسة ارتباط مستوى تغير الدخل القومى بصفة مباشرة بتغيرات الصادرات .

كذلك أوضح Robert Emery (١) أن الشواهد قوية على وجـــود تلك العلاقة بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الإقتصادى ، وهى علاقة تقـوم على التأثير المتبادل أكثر من قيامهـــا على التأثير السلبى من جانب واحد . والصادرات فى هذا الصدد بمثابة عامل أساسى لتحقيق النمـو الإقتصادى A key factor in promoting economic growth بصفة عامة فزيادة الصادرات تبعث إرتفاعا شاملا فى مستوى النمو الإقتصادى ، وتبدو العلاقة المشار اليهـا أوضح ما تكون كلما كان معدل الزيادة فى الصادرات أكبر حجما وأكثر ثباتاً .

كما أكد تلك الحقيقة Dr. Shn - chin Yang فيما قرره من أن غالبية الدول المصدرة للمنتجات الأولية تعتبر الصادرات فيهـا ، العامل الديناميكى لتحديد المستوى العام للنشاط الإقتصادى ، فهى التى تقوم فى غالبية الدول الناميـة بأهم دور حيوى لتوليد الحركة بالنشاط الإقتصادى .

وقد استخدم Robert Emery للكشف عن العلاقة بين الصادرات والنمـو الإقتصادى، تحليل البيانات المتعلقة بكل من الناتج القومى الحقيق والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا فى خمسين دوله عن الفترة من ٥٣/ ١٩٦٣ باحتساب متوسط معدل التغيير السنوى خلال الفترة . مع استخلاص نصيب الفرد من الدخل عن طريق استنزال أثر معدل نمو السكان سنويا من معدل النمو الاجمالى للدخل القومى . وتوصلت الدراسة من تحليل معاملات الارتباط بين العناصر السابقة الذكر ، إلى أن أقوى علاقة هى بين الصادرات والناتج القومى الاجمالى ،

---

(١) R. Emery, The Relation of Exports and Econ. Growth. (Kyklos 1967, Fasc. 2. p. 485).

حيث بلغت درجة الارتباط بينهما ٢٨ر. كما أسفرت الدراسة عن أن كل زيادة في الصادرات بمعدل ٢ر٠ ٪ يترتب عليها زيادة بمعدل ١ ٪ في نصيب الفرد من الناتج القومي. وخلاصة الدراسة المذكورة أن تحقيق معدلات النمو الإقتصادى الإكثر إرتفاعا ، يرتبط برفع معدلات نمو الصادرات وانعاشها ، وأن الدولة التى تبغى الإرتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى لديها ، ينبغى أن تعنى باستخدام السياسيات المحققة لانعاش صادراتها .

ويفضل Irvin Kravis (١) للتعبير عن دور التجارة الخارجية فى تحقيق النمو الاقتصادى وصفها بعبارة Handmaiden of Growth بدلا من engine of growth فالتجارة الخارجية برغم دورها الكبير فى تحقيق النمو ، هى فقط واحدة من عناصر عديدة (٢)، وهو يرى أن المغالاة فى تقييم الدور الذى قامت به التجارة فى سبيل التنمية بالقرن الماضى ، كانت هى السبب فى الايهام بوجود التناقض المزعوم بين دورها فى الفترة المذكورة وبين ما يمكن أن تقوم به اليوم للدول النامية وخاصة فى ظل ما يسود الأسواق العالمية الآن من ظروف، ويرى كرافيس أن من أهم ما تؤديه التجارة الخارجية للدول النامية فى الوقت الحاضر ضبط معايير قياس كفاءة الصناعات الجديدة فى مواجهة منافسة الانتاج الخارجى المثيل فى مقام الحرص على تحقيق التوافق بين مستوى هيكل الأثمان والنفقات المحليه مع الأثمان والنفقات الخارجية .

ويرى كرافيس فى استمرار نمو الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية

---

(١) Irvin Kravis, Trade as a Handmaiden of Growth, (The Econ. Jour. 1970 Dec p. 869).

(٢) ويرى G. Ranio الخبير بوكالة التنمية الدولية ، النظر الى التجارة الدولية فى هذا الصدد باعتبارها أداة اضافية ذات كفاءة عالية تلحق بالعملية الانتاجية — وتعتبر الصادرات بالنسبة لجملة نشاط التجارة كمدخلات تتحول من خلالها الى مخرجات فى شكل واردات.
(G. Ranio, Trade, Aid, and what ? Kyklos Vol. 17, F. 2 1964 P. 194).

فى القرن العشرين ما يتيح للدول المذكورة — فرصة الأسراع بمعدلات نموها الاقتصادى عن طريق انعاش صادراتها ، وهو ما تحقق للعديد منها بالفعل خلال العشرين سنة الأخيرة (١) كما يفسر ما تشكو منه بعض الدول النامية من جمود الانجاز التصديرى لديها بأنه ظاهره نسبية ترجع إلى مقارنة انجازات الدول المذكورة بمثيلاتها لدى الدول المتقدمة فى هذا الصدد ، وبأن هذا الجمود مرجعه فقط إلى عدم حصول الدول النامية على كافة الامكانيات والفرص المتاحة أمامها فى ميدان التجارة الدولية بسبب بعض الظروف الخاصة للطلب الخارجى على صادراتها فضلا عن مشاكلها الاقتصادية المحلية . وأنه بالرغم من ذلك فان الأدلة الواقعية المتاحة تشير إلى أن الدول النامية التى شاركت بنصيب وافر فى المكاسب الناتجة عن إنتعاش التجارة الدولية ، لم يستند نمو صادراتها أساسا على إنتعاش أحوال الطلب الخارجى بقدر اعتماده على نجاحها فى التنافس للحصول على نصيب متزايد من الصادرات إلى الأسواق الخارجية وعلى تنويع تلك الصادرات .

ومؤدى ذلك كما يقرر كرافيس أن ثمة عوامل داخلية ، تتمكن من خلالها الدولة من التحكم فى تحريك مواردها بهدف تحقيق النجاح للانجاز التصديرى لديها . هذه العوامل وليست ظروف الطلب الخارجى ، هى التى تقوم عليها ظاهرة الارتباط الايجابى الملحوظ بين مستوى الانجاز التصديرى ومعدل النمو فى الدخل القومى الأجمالى لدى الكثير من الدول . ولقد حقق الكثير من الدول النامية عن طريق إنعاش النشاط التصديرى ،النجاح فى الارتفاع بمعدلات

---

(١) تطور معدل نمو اجمالى صادرات الدول النامية من ٥٠ ٪ كل ١٠ سنوات فى الفترة من ١٣/١٩٥٣ الى ٥٤ ٪ فى الفترة من ٥٣/١٩٦٦ . وحقق البعض من تلك الدول معدلات فى نمو صادراتها خلال الفترة ٤٨/١٩٦٦ فاقت ما حققه الدول الصناعية المتقدمة من معدلات فى المتوسط ومثال ذلك جاميكا وليبريا ونيكراجوا وبيرو التى حقق الانجاز التصديرى لديها معدلات زيادة كل ١٠ سنوات ، كانت على التوالى ١٨٠ ، ١٦٨ ، ١٩٢ ، ١٣٣ (مقال I. Kravis السابق الاشارة اليه ومصدر الأرقام I. M. F. 1968 Jan.).

نمو الدخل إلى المستوى الذى اقترحته هيئة الأمم المتحدة بما بلغ فى المتوسط ٦٪ سنويا . وقد أوضح إستخدام معاملات إرتباط – Spearman الرتب، للكشف عن علاقة الانجاز التصديرى بمعدل نمو الناتج الاجمالى فى شأن عـدد ٢٧ دولة نامية — من غير الدول المصدرة للبترول — فى الفترة من ٥٠/١٩٥٢ الى ٦٣/١٩٦٥ وجود معامل إرتباط بين تطور الزيادة فى الصادرات والزيادة فى إجمالى الدخل القومى الحقيقى قدره ٥١ر٠ .

أما عن تلك الآراء الحديثة المتشائمة فى نظرتها لقدرة النشاط التصديرى على بعث النمو الاقتصادى أو مساندة جهود التنمية بالدول النامية ، فيمكن أن ترد فى جملتها إما إلى قصور الطابع الاستاتيكى للنظرية التقليدية عن مجاراة مقتضيات التنمية الاقتصادية - من ضرورة الاعتداد بأثر التغيرات الأساسية المستمرة مع حجم الموارد الانتاجية أو أحوال الطلب الخارجى فى إطار تحليلى ديناميكى — كما سبق البيان . وإما إلى تأثير البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فى ظل تحكم القوى الامبريالية ، من توجيه تيار المبادلات الدولية فضلا عن التخصص الدولى ، لخدمة مصالحها فى المقام الأول (١) وما يسفر عنه ذلك من التدهور الطويل المدى لمعدلات التبادل الدولى فى غير صالح تجارة الدول النامية (٢).

فكان من أبرز الآراء التى شككت فى إمكان قيام النشاط التصديرى بدور

(١) سبق أن تناولنا بالبيان فى الباب التمهيدى أثر البنيـان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على امكانيات التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية فى دراستنا لتصوير مشكلة التخلف الاقتصادى من ناحية مظاهرها وأسبابها . أما عن توجيه المبادلات الدولية وتعبئة الفائض الاقتصادى المتولد عنها لصالح الدول المتقدمة مع اهمال متطلبات التنمية الاقتصاديات الدول النامية فسيكون محور دراستنا بالفصل الرابع من الباب الثالث فى تصوير النمط الاستعمارى للاستثمار الأجنبى كأحد المعوقات الرئيسية لنجاح النشاط التصديرى فى دفع التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة .

(٢) ستحتل دراسة اتجاه نسبة التبادل لتجارة الدول النامية حيزاً خاصا بالفصل الثالث من الباب الثالث .

انمائى بالدول المتخلفة فى الوقت الحاضر ، ما أوضحه K. Marx (١) من استحالة قيام التجارة بمثل هذا الدور الانمائى فى ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التى تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالى ، وما تقوم عليه من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر ، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق . وكذا ما سبق أن نبه اليه لينين من خطر طبيعة التجميع الرأسمالى - وما نتج عنها من تضخم الاتحادات الاحتكاريه للدول الرأسمالية وتحكمها فى تصدير رأس المال واقتسامها لأسواق العالم - على مصالح الدول النامية فى إطار النمط الراهن لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية (٢) وهو ما تناوله بالإيضاح كذلك بعض تقارير الأمم المتحدة حديثا (٣) ، مما يشهد على تلك الأوضاع الاستغلالية إلى وقتنا الحاضر .

وتابعت الآراء الحديثة للكثير من الاقتصاديين ، التحذير من آثار ذلك البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على مصالح الدول النامية ، حيث أبرز P. Baran خطورة ذلك الأثر على إعاقة جهود التنمية الإقتصادية فى تلك البلاد وتفاقم ظاهرة عدم المساواة فى فرص التنمية بين الدول ، نتيجة امتصاص الدول الامبريالية للفائض الاقتصادى بالبلاد النامية فى ظل أوضاع التبعية الاقتصادية التى تربطها بها ، مما يعوق إمكان وضع سياسة فعالة لاستثمار الاخيرة لمواردها (٤) .

---

(١) Karl Marx, Capital, Vol. I, Progres Published Moscow. 1965, p. 751.

(٢) لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، الترجمة العربية (دار التقدم، موسكو ١٩٧٠ ص ٩٥.

(٣) مثال ذلك : هيئة الأمم المتحدة، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستعمار ، مكتب الأعلام ١٩٧٠ ، ص ٩ - ١٢ .

(٤) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد بليع ١٩٦٧ ، ص ٦٤ ، ٦٩ .

كما أوضح G. Myrdal (١) فى دراسته لمبدأ العلية التراكمية أثر القوى المرسلة للتجارة الدولية فى ظل أوضاعها الراهنة، على إقتصاديات الدول المتخلفة ، حيث تؤدى تلك الأوضاع إلى زيادة إختلال التوازن القومى والدولى للتنمية فتتسع الفروق بطريقة تراكمية مستمرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وذلك بالإضافة إلى ما يتخلف عنها من ظاهرة إزدواج النشاط الإقتصادى . وكان من بين الإقتصاديين الذين تحمسوا لهذا التحذير كذلك I. Sachs , M. Dobb .

كما أدت هذه التحذيرات من أثر الدخول فى علاقات التبادل التجارى الدولى فى ظل وضعها الراهن ـ على مصالح الدول النامية وتطلعاتها الإنمائية ـ إلى النظر لقطاع التجارة الخارجية من جانب بعض الإقتصاديين ، كنشاط يمكن أن يؤدى إلى إبطاء عملية التنمية بدلا من دفعها للامام . حيث يقضى الإعتماد على تصدير جانب كبير من الإنتاج مع هبوط الطلب الخارجى عليه ، إلى تراكم فائض يعطل حركة تشغيل الموارد الإقتصادية ولهذا دعا العديد من الاقتصاديين (٢) إلى ضرورة قيام نمط التنمية فى تلك الدول على أساس التصنيع للسوق المحلية لا على أساس التصدير للاسواق الخارجية .

ويؤكد نيركسه (٣) ضرورة مراعاة ذلك عند قيام الدولة ، بتشغيل الموارد الاقتصادية الاضافية ، خاصة إذا كانت ظروف الطلب الخارجى على سلع التصدير غير مواتية ، حيث ينتج عن الانسياق وراء تمتع بعض القطاعات بميزة نسبية ـ كمبرر لتوجيه الموارد الاضافية المذكورة إلى قطاعات التصدير ـ فى تلك الحالة إلى

---

(١) G. Mydral, Economic Theory and Underdevelopment, 1965, p. 52-55.

(٢) أمثال : Singer, G. Mydral, R. Nurkse ويرجع فى ذلك إلى :
UN. The Econ. Development of Latin America and its Principal Problems, [Econ. Bulletin for Latin America, Feb. 1962, p. 1

(٣) ر. نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية ، المرجع السابق ص ٨٣ .

الهبوط بالدخل الكلى الحقيقى للبلد فضـــلا عن تدهور معدلات التبادل فى غير صالحه . وهو الاحتمال الذى أطلق عليه بعض الاقتصاديين ظاهرة « النمو المؤدى إلى الإفقار »(١) . ولذلك يستبعد نيركسه ـ فى تشاؤم ـ إمكان قيام التجارة لدى الدول النامية فى الوقت الحاضر بمثل ما قامت به من تجارب دافعة للنمو فى القرن التاسع عشر ، بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليـاً فى أسواق الدول المتقدمة من عقبات ، فضلا عن انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية لديها عن تلك المستويات السائدة فى الدول المتقدمة (٢) .

* * *

والآن وبعد إستعراض للآراء المختلفة فى شأن تقييم دور النشاط التصديرى فى بعث التنميه الاقتصادية أو مساندة جهودها ، فهل يعنى تغلب أحدالاتجاهين ، التجاهل التام للاتجاه الآخر ؟

حقيقة ان تجارب من الماضى قد أسفرت عن إنجازات إنمائية ناجحة قامت على انتعاش الصادرات ـ ولكنها تجارب كانت تعززها ظروف لم تعد لتتوافر لدى الدول النامية فى سعيها لبلوغ التنمية الاقتصادية فى الآونة الحاضرة . وحقاً ان الفروض النظرية والتحليل الاستاتيكى للنظرية التقليـــدية لم يعد تطبيقها يوافق متطلبات التنمية الاقتصادية للدول النامية ـ فى حركتها لبلوغ معدلات أسرع للنمو ـ فى ظل التغيرات الأساسية التى تتطور من خلالها حالة وحجم مواردها وقدراتها الانتاجية وظروف الطلب الخارجى على إنتاجها .

كما أن واقع البنيان الحاضر للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وما صبغته به سيطرة القوى الامبريالية والتجمعات الاحتكارية ـ مما ينبثق عن طبيعة عملية

(١) ومن ذلك ما أبداه R. Ball من أن زيادة الصادرات بالدول النامية يمكن أن تؤدى فى ظل ظروف معينة إلى خفض معدلات النمو الاقتصادى بدلا من دفعها :
[Capital Imports and Econ Dev. Kyklos, Vol. 15-F.3 1962, p 617.]

(٢) R. Nurkse, Equilibrium and Growth in World Economy, 1961, Cambridge, p. 242,284.

التجميع الرأسمالي - يجعل من علاقات التبادل التجاري بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة هيكلا مختل التوازن تتزايد به الفوارق في معدلات النمو بين كل من المجموعتين ، وتتوزع في ظله مكاسب التجارة على وجه يعبر عن اتجاه طويل المدى لتراخي الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور معدلات التبادل في غير صالحها . . .

فهل يعني كل ذلك أن على الدول النامية أن تقبع بنشاطها الاقتصادي في دائرة الانتاج للسوق المحلية، مع إهمال ما تتيحه لها المزايا النسبية من فرص لاستغلال نشاط تجارتها الخارجية في دفع حركة التنمية الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها ؟

إن ما سبق بيانه من تحفظات على دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول المذكورة ، لا يرقى بحال إلى درجة تؤدي بها للتغاضي عن الاستفادة من الامكانيات الكبيرة التي يمكن أن تضعها تجارتها في خدمة العمل الإنمائي بها ، فيتحقق بها من خلال العمل الهادف المخطط ، تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وارتفاع بمستوى كفاءتها . ويتم ذلك إذا ما تحسست الدول المذكورة طريقها لاستخلاص ما هو متاح لديها من فائض إقتصادي ، احتمالي ، سواء عن طريق التوسع في استغلال مواردها الداخلية أو تحريرها من سيطرة واستغلال التحكم الامبريالي ، لتضعها في خدمة التنمية الاقتصادية ودفع معدلاتها .

كما أن ما سلف عرضه من نتائج الدراسات القائمة على التحليل الاحصائي، والتي كشفت عن ارتباط وثيق بين اتجاهات معدل نمو كل من الانجاز التصديري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النامية، لا يمكن إغفال دلالاته الهامة في هذا الصدد ، فاذا كان ذلك الارتباط بين المتغيرين يعبر عن أهمية النشاط التصديري في تعزيز معدلات نمو الناتج المحلي أو الدخل القومي، فان ما يبقى على تلك الدول التي حققت أو يمكنها أن تحقق إنجازات تصديرية لها ذلك الأثر، هو أن توجه ما يتولد عن ذلك من فائض اقتصادي في ترشيد كاف للارتفاع بطاقاتها الانتاجية الإجمالية على الوجه الذي تتحقق به أهداف الإنماء الإقتصادي.

لذا فقد بات على الدول المذكورة أن تميز بوضوح بين نمو اقتصادى تلقائى قام فى الماضى أساسا -ببعض الدول الحديثة الاستيطان- على انتعاش حجم الطلب الخارجى ، على صـــادراتها ، وما كانت تملكه تلك الدول من موارد اقتصادية وفيرة غير مستغلة ، وبين إنماء اقتصادى مخطط يمكن أن تسلك سبيله البلاد النامية فى الوقت الحاضر فى إطار استراتيجية تلائم ظروف كل منها ، يكون قوامها احداث التغيير الهيكلى فى البناء الانتاجى نهوضا بقدراته وتطويراً لطاقاته، على وجه يحقق الانطلاقة السريعة فى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالى الحقيقى . وعلى أن يأخذ نشاط التجارة الخارجية من الاستراتيجية المشار اليها، مركزه اللائق به فيكون أداة فعالة فى تدعيم الطاقة الاستيرادية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال العينية الضرورية لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، على التفصيل الذى سيأتى حالا .

* * *

الباب الثانى

أوجه إسهام النشاط التصديرى فى الإنماء الاقتصادى بالبلدان النامية

بعد أن تناولنا بالبيان فيما سبق ، الدور التاريخى لانتعاش نشاط التصدير فى قوى النمو الاقتصادى - بوجه عام - من خلال تجارب بعض الدول ، إلى الحد الذى أطلق بسببه - فى وقت ما - على التجارة الخارجية : الآلة المحركة للنمو Engine of Growth ، وما تضمنته آراء الاقتصاديين فى مراحل الفكر الاقتصادى المختلفة من اهتمام خاص بنشاط التجارة الخارجية كباعث للنمو أو دافع لقواه نتناول فى هذا الباب بيان الكيفية التى يعكس بها نشاط التصدير آثاره الإنمائية المباشرة وغير المباشرة ، سواء فى نطاق زيادة الإنتاج الجارى ، أو فى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد فى الزمن الطويل من خلال التغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى أو فى تعزيز موارد التمويل المنتظم وسد فجوة ميزان المدفوعات فى المدى القصير .

ونأخذ فى اعتبارنا هنا، ليس فقط ما أسفرت عنه التجارب التاريخية الماضية من أوجه الإسهام التى تسنى للنشاط التصديرى القيام بها فى النمو الاقتصادى لبعض الدول - فى ظل ما أوضحناه من تباين الظروف بين ما سبق من تجارب وبين الظروف الحاضرة للدول النامية اليوم - ولكن أيضاً ما يمكن لهذا النشاط أن ينعكس من آثار مباشرة أوغير مباشرة إذا ما روعيت ظروف ومقتضيات التطور الاقتصادى فى إطار ديناميكى يعطى للنشاط المذكور دوره فى غمار عملية الإنماء الإقتصادى على ما يتطلبه نمط التنمية الاقتصادية الملائم للدول النامية محل دراستنا.

ونقسم دراستنا هنا على الوجه التالى :

فصل أول — أثر نشاط التصدير فى الإنتاج الجارى .

فصل ثان — دور نشاط التصدير فى عملية الإنماء الإقتصادى .

الفصل الأول

أثر نشاط التصدير فى الإنتاج الجارى

(ودوره بين محددات معدل النمو الإقتصادى)

يعتبر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، هو المظهر الشائع الإعتداد به كمعيار للنمو الاقتصادى - قابل للقياس - على ما سبق بيانه . (١) فإذا أخذ فى الاعتبار ما سبق التنويه إليه من تحفظات بصدد مدى دلالة هذا المعيار فى التعبير عن سير التطور الاقتصادى ومعدل سرعته ، فإن ما أعده البعض من نماذج للنمو الإقتصادى - يحتل فى إطارها الإنجاز التصديرى مكاناً رئيسياً - وما تم من دراسات تحليلية لقياس مدى الإرتباط الإحصائى بين معدلات نمو كل من الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، تكون ذات دلالة قوية على تأثير نشاط القطاع التصديرى فى دفع معدلات النمو الإقتصادى بمختلف الدول .

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى ما يلى :

المبحث الأول — نماذج النمو الإقتصادى المتعلقة بمحددات النمو ودور الصادرات بها .

المبحث الثانى — أثر الإنجاز التصديرى على معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى.

---

(١) فبالرغم من ان نمو الناتج الاجمالى أو الدخل القومى لا يعبر فى حد ذاته عن مظاهر التغيير البنيانى الجوهرية والدالة على التطور الاقتصادى أو عن مستوى الرفاهية الحقيقية فهو المعيار الشائع للنمو الاقتصادى (أنظر الفصل الأول من الباب التمهيدى) .

المبحث الاول

نماذج النمو الاقتصادى المتعلقة بمحددات النمو

واهمية دور الصادرات بها

حيث تتركز المشكلة الأساسية للانماء الإقتصادى بالبلدان النامية ـ كما سبق أن أوضحنا ـ فى تحديد مصادر الفائض الإقتصادى اللازم لتدبير إحتياجات الإستثمارات المنتجة من أجل النهوض بالقدرة الإنتاجية ، تمهيداً لعتبئة وترشيد استخدامه للاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى ، فإن التعرف على المصدر الأكثر فعالية فى هذا الصدد ، يتوقف عليه تحديد المؤثر الرئيسى من بين محددات معدل النمو الاقتصادى .

وفى هذا المجال قام العديد من الاقتصاديين بدراسات قيمة أسفرت عن بناء نماذج للنمو ، يعبر كل منها عن حركة وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية التى يرى فيها صاحب كل نموذج ، تقدمها على غيرها فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى ، والتعبير عن ذلك فى تبسيط وتجريد تقتضيه الدراسة النظرية ، بقصد التمهيد لمواجهة الأحوال الواقعية فى المستوى التطبيقى .

وإذ عبرت النماذج المشار اليها عن العقبة الرئيسية المقيدة للنمو الإقتصادى ، متمثلة فى الحدود المقيدة لحجم الاستثمار ، فقد تناولت فى المقام الاول ، المقارنة بين أهمية كل من الفجوة الإدخارية Saving gap والفجوة التجارية Trade gap ، حيث أبرزت الغالبية من تلك النماذج ـ سواء ما تمت صياغته للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة ، وما وضع ليلائم أحوال الدول النامية ـ الاهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤثر رئيسى على معدل النمو الإقتصادى .

ومن أجل ذلك فقد إرتبط استخدام تلك النماذج لهدف تحديد استراتيجية التنمية الإقتصادية ، بدراسة التأثير المتبادل بين نشاط التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية ، فحاول بعض الإقتصاديين بناء نماذج تقوم على توقعات تطــور

التجارة العالمية كنموذج A. Lewis أو بحث العلاقات الكمية بين حجم التجارة وحجم الدخل القومى مثل نموذج Neisser & Modigliani . وبالرغم مما وجه من نقد للعديد من تلك النماذج (١) مما لا يتسع المقام لتفصيله ، فإن نفعاً جماً يمكن أن ينطوى عليه الاسترشاد بها ، وخاصة مع مراعاة ما ينبه اليه I. Sachs (٢) فى هذا الصدد من أهمية قيام النماذج المذكورة على أسس واقعية تعبر عن الحركة الآلية للجهاز الإقتصادى ، والاعتماد بدلا من الفروض المجردة أو التفصيلات المعقدة - على مبادىء عامة مما يحكم سير النظام الإقتصادى ، وذلك حتى يمكن عن طريق تطبيقها وضع الاستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية بما يتمشى مع أوضاع وتطورات التجارة الخارجية .

وقبل أن نستعرض أبرز النماذج الحديثه لإستخدام تأثير فجوة التجارة على معدلات النمو الإقتصادى بالدول النامية ، نجد من المفيد فى هذا المقام أن نشير فى إيجاز إلى بعض نماذج النمو الإقتصادى المقود لقطاع الصادرات كقطاع قائد Export-Led growth models ، مما صيغ فى إطار التطبيق على إقتصاديات دول الغرب المتقدمة وعلى هدى تجاربها .

فقد ظهرت خلال الستينات عدة نماذج للنمو الإقتصادى تتخذ من القطاع التصديرى ، العنصر الفعال القائد للنمو ضمن إطار تحليلى متكامل ، وكان من حجم تلك النماذج ما قدمه كل من C. Kindelberger, W. Beckerman & B. Balassa, A. Lamfalussy.

---

(١) حيث يحتاج استخدام تلك النماذج إلى بيانات احصائية دقيقة قلما تتوافر بالقدر الكافى ، كما أن استخدام بعضها يكون من الأمور الصعبة غير المضمونة النتائج كذلك وجه النقد إلى بعضها بسبب المغالاة فى الاعتماد على الافتراضات الخاصة والافكار المبسطة ، وتعذر اشتمالها على مراعاة بعض العوامل مثل العلاقات التجارية والعوامل التنظيمية وتأثير السياسات الاقتصادية على مستوى الصادرات والواردات ، وكذا انتماء الكثير منها إلى التحليل الساكن .
[أنظر فى تفصيل تلك التحفظات : I. Sachs, op. cit, p. 18—21]

(٢) I.Sachs. Ibid p. 22

ويعالج نموذج C. Kindelberger بيان أثر التجارة على النمو فى تصوير معزز بتجارب الواقع التاريخى وعلى ضوء الأحداث الجارية المدروسة للتطور الإقتصادى فى العديد من الدول (١) . والصفة المميزة لموذج كندابرجر هو ما يقرره من أن زيادة الطلب الخارجى على صادرات بلد ما من شأنها أن تبعث النمو المحلى فى ذلك البلد ، وهو ما يعرض فى هذا الصدد عدة عوامل مختلفة تشكل نماذج فرعية يوضح من خلالها الروابط الممكنة بين الصادرات والنمو الاقتصادى ، يطبق بعضها على حالة التشغيل الشامل والبعض الآخر فى حالة وجود بطالة (٢) . فى حالة التشغيل الشامل يؤدى إنتعاش الطلب الخارجى إلى زيادة الصادرات عن طريق خفض النفقة والتجديد الإنتاجى ، ويساعد هذا بدوره على إنتعاش الدخول وزيادة المدخرات وبالتالى زيادة الاستثمارات وفقاً لتحليل هارود — ودومار . وفى حالة وجود بطالة يتيح إنتعاش الصادرات فرص إتجاه الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية لأغراض التصدير أو الانشطة المساعدة لها . ويتيح نمو الصادرات تخفيض النفقة بفضل إتساع حجم الإنتاج وتحقيق الوفورات الداخلية ، كما يسبب ضغطا على الموارد الداخليه يدفع بالمنظمين إلى توخى أقل أساليب الإنتاج نفقة .

وبالرغم من أهمية نموذج كندابرجر فى تحليل دور الصادرات القائد للنمو

(١) C. Kindelberger, Foreign Trade and the National Economy, 1962 (Yale Univ. Press) pp. 196—98.

ويقرر كندلبرجر أن التجارة يمكن أن تقوم فى ظل ظروف معينة بدور باعث للنمو ، وفى أحوال أخرى يمكن أن تكون من عوامل ابطاء النمو ولهذا فمن الأهمية بمكان التعرف على الظروف الخاصة المحيطة بكل حالة ، لاختيار العلاقات التى تتشكل فيها الصيغة الملائمة للتطبيق على كل حالة .

(٢) C. Kindelberger, Fconomic Growth in France and Britain, 1851—1950 (Harvard Univ. Press, Cambridge, 1964) pp. 264—77.

وفائدته فى تقديم عدد من الإفتراضات تفتح الآفاق المزيد من التحليل ، فقد وجه اليه البعض (١) إنتقادات تتلخص فى الإشارة إلى غموض التحليل من ناحية بيان كيفية تأثير إنتعاش الطلب الخارجى على النمو فى حالة العمالة الكاملة ، إذ لابد أن تكون هناك حدود للطاقة الإنتاجية ، مما يتحتم معه الإعتماد على وسائل أخرى رئيسية كالإدخار . كما أن تحركات ميزان المدفوعات الناشئة عن زيادة الطلب الخارجى فقط ، قد تكون لها بعض الإنعكاسات غير الموافقة نتيجة زيادة الواردات المصاحبة لزيادة الدخول، مما قد يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات، وهذا طبعاً بخلاف الحال فيما لو كانت زيادة الصادرات ناشئة عن خفض النفقة والتجديد الإنتاجى، مما يمكن معه المحافظة على تحسن وضع الميزان . كما أن تحليل كندلبرج لأثر الصادرات فى حالة وجود بطالة ، بالرغم من معقوليته، يثار حوله التساؤل؟ لماذا لايكون لعوامل أخرى غير الصادرات دورها الرئيسى فى تحقيق النمو كالتوسع فى إستغلال الموارد العاطلة . هذا إلى جانب إغفال النموذج لدور السياسات الاقتصادية المحلية وإتجاهاتها الأساسية فى الداخل والخارج ، فى سبيل العمل على تحويل آثار التغيرات التى تحدث فى قطاع التجارة لتحدث مفعولها الانمائى بالاقتصاد القومى .

ويتفرع نموذج Lamfalussy (٢) عن نموذج كندلبرجر . وتقوم فكرته على أن زيادة الدخل المحلى كنتيجة للنمو من شأنها أن تسبب زيادة فى الواردات ومن ثم فإن الصادرات يجب أن تزيد بقدر كاف لامكان المحافظة على التوازن الخارجى ، وذلك حتى تتجنب الحكومة الالتجاء إلى سياسة الحد من الطلب المحلى على وجه يهبط بمستوى العمالة ،وبالتالى بمعدل النمو .

---

(١) قارن R.Stern, Foreign Trade and Economic Growth in Italy, 1967, p.54-56.

(٢) انظر شرح النموذج فى A. Lamfalussy, The United Kingdom and the six, an Essay in the Economic Growth in Western Europe, (Yale Uuivers.) 1963.

وبفضل تحقيق التوازن الخارجى وفقا للنموذج — وبالأحرى تحقيق فائض يمكن للحكومة أن تتبع سياسة توسعية تشجع الاستثمار المحلى . وفضلا عن ذلك فإن الصادرات ذاتها يمكن أن تدفع الاستثمار بتأثير المضاعف ويؤدى هذا التوسع إلى انعاش الطلب المحلى وبالتالى زيادة الطاقة الانتاجية والارتفاع بمستوى الانتاجية .

ويعتبر هذا النموذج كما يقرر R. Stern إسهاما له أهميته لنظرية النمو فى الاقتصاد المفتوح ، لما يتضمنه من إدخال تأثير العوامل الرئيسية ذات التأثير الشامل فى النمو الاقتصادى وميزان المدفوعات ، فى الاعتبار . وذلك بالرغم من التحفظات العديدة التى أبداها لامفالوزى نفسه ، مما يحيط تطبيق المعادلات المتفرعة عنه بالصعوبات (١) .

وتضمن نموذج Beckerman (٢) تفسيراً لسرعة معدلات النمو الاقتصادى التى حققتها بعض دول أوربا فى الخمسينات ، على ضوء توقعات انتعاش الطلب الاحتمالى على منتجاتها سواء بالأسواق المحليه أو الخارجية .

فإذا ما إنتقلنا إلى تقدير صلاحية نماذج النمو الاقتصادى فى شأن الدول النامية ، نجد أن تشككا قد ظهر فى إمكان تطبيق نماذج النمو الإجمالية التى يتوقف فيها مستوى النمو الاقتصادى على مستوى الادخار وحده كنسبة من الدخل القومى ، حيث يتوقف الادخار فى تلك الدول على حجم الصادرات وليس على مستوى الدخل فحسب (٣) ، ومن هنا كان تأثير مستوى الصادرات على حجم الاستثمار ومن ثم على معدل النمو الاقتصادى ، حيث يقوم نشاط التجارة الخارجية فى هذا الصدد بتدعيم طاقة الدولة الانتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت (٤) .

---

(١) انظر فى بيان تلك التحفظات والصعوبات R.Stern, op.cit., p.61—62

(٢) W. Beckarman, Europe's Needs and Resources, Twentieth Century Fund, 1961.

(٣) Henery Bruton, Growth Models and Underdeveloped Economics, Journal of Polotical Economy, 1955.

(٤) دكتور حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦٧ .

ولذلك ظهرت فى السنوات الأخيرة دراسات مختلفة لعرض اسقاطات فجوة ميزان المدفوعات Trade gap التى عادة ما تنشأ بالدول النامية وهى بسبيل سعيها لتحقيق أهداف معينة لدفع معدلات نموها الإقتصادى . ومن أهم تلك الدراسات ما صدر عن الأمم المتحدة A. Maizls, B. Balassa ، حيث تأسست جميعها بصفة رئيسية على مقارنة خطط وتطورات حجم الصادرات الخاصة بالدول النامية ، بتطورات مستوى الواردات اللازمة لتدعيم بلوغ معدلات النمو الإقتصادى المستهدفة بتلك الدول . وتعتمد تلك الدراسات على إفتراض ضمنى مقتضاه أن مدى وفرة النقد الأجنبى ، يشكل المحدد الفعلى لمعدلات النمو الإقتصادى فى أى إقتصاد نام .

وثمة خطوة أخرى فى هذا الصدد قام بها Rosenstein - Rodan (١) الذى عرض لمتطلبات التنمية من المساعدات الأجنبية اللازمة لبعض الدول النامية ، عن طريق تطبيق نموذج للنمو تشكل المدخرات فيه العائق الرئيسى فى تلك الدول . ومن المشاكل التحليلية الرئيسية التى تواجه الدراسات التى تجرى فى هذا الميدان إختيار الافتراض الأساسى الذى يقوم عليه النموذج، إما بإتخاذ حجم المدخرات المحلية كمحدد أساسى للنمو فى تلك الدول - كما هو شأن نموذج - Rosenstein - Rodan - أم إفتراض أن المحدد الأساسى للنمو الاقتصادى بما هو فيما يتاح لها من النقد الأجنبى .

وقد قدم A. Strout, H. Chenery (٢) حلا لتلك المشكلة ، فاعتبرا أن

(١) P. Rosenstein-Rodan, International Aid for Underdeveloped Coun, Rev. of Econ. Stats. Vol. 43 May 1961.

(٢) H. Chenery, Development Alternatives in an Open Economy, Econ. Jour., March 1962 ; H. Chenery & A. Strout, Foreign Assistance and Econ. Development, American Economic Rev.Sep.1966. وقد ميز نموذج Chenery-Strout بين ثلاث عوائق للنمو الاقتصادى بالدول النامية ، يتمثل الأول فى ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية والثانى فى =

المحدد الرئيسى للنمو فى الدول المذكورة ، يبدأ من مدى وفرة أو ندرة النقد الأجنبى المتاح بها ، فإذا تركنا جانباً عوائق النمو المتعلقة بندرة القدرات التنظيمية ، والمهارات البشرية — وهو ما يتأتى تخطيه مع تطور الجهود الانمائية وارتفاع معدلات النمو — فإن الفجوات الرئيسية التى تقوم فى وجه النمو وفقاً للنموذج هى إثنتان فجوة الادخار الناشئة عن العلاقة بين الاستثمار ومعدل النمو المستهدف للناتج المحلى الاجمالى ، نهوضا بالمعامل الحدى لرأس المال / الناتج Incremental Capital Output Ratio من ناحية، والدالة القائمة للمدخرات من ناحية أخرى والثانية فجوة التجارة المتولدة من إختلاف معدل نمو الصادرات الذى تحدده عوامل خارجية، عما تتطلبه المعدلات المستهدفة لنمو الدخل من حدود دنيا لمعدلات تزايد الواردات الضروريه لهذا النمو فى الدخل .

على أن نقداً قد وجه لنموذج شنرى - ستروت من جهة إغفاله تأثير العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الناشئة عن كل من الفجوتين الادخارية والتجارية (١) . ولهذا السبب ولغيره من المآخذ التى عددها Maizels فى صدد بيان الصعوبات التى تواجه تطبيق النموذج المشار اليه(٢) رأى ميزيلز أفضلية الاعتماد على تقديرات

الحدود المقيدة للاستثمار نتيجة لضآلة المدخرات المحلية وكذا ضآلة رؤوس الأموال المتاح اقتراضها من الخارج، بينما يتمثل العائق الثالث فى تقيد حجم الواردات الضرورية للنمو بمستوى كل من الصادرات وصافى القروض الأجنبية .

(١) ومن ذلك العلاقات المتبادلة بين تغيرات الصادرات وتغيرات الادخار المحلى خاصة لما هو معروف من ارتفاع الميل الادخارى فى قطاعات التصدير بالدول النامية، فضلا عن ارتفاع مقدار المدخرات الحكومية المعتمدة أساسا على الايراد الضريبى المتولد من التجارة الخارجية فى الدول المشار اليها .

(٢) A. Maizels, Export and Growth of Developing Countries, 1968, p. 8-9.

وأهم الصعوبات التى يشير اليها ميزلز — فى تطبيق النموذج — تلك الناشئة عن عدم وفرة البيانات الدقيقة عن الاحصاءات الأساسية للادخار والاستثمار فى غالبية الدول النامية مما ينتج عنه الكثير من الشطط فى تقديرات الميل الادخارى .

اسقاطات فجوة التجارة الخارجية Projections for foreign trade gap كأداة يمكن التعويل عليها بدرجة أدق من تقديرات إسقاطات الفجوه الادخارية حتى أن Maizels ذهب إلى امكان الاعتماد على تقديرات فجوة التجارة الخارجية فى التعرف على حجم المدخرات المحلية ذاتها — بهدف تحقيق معدل نمو معين — وذلك عن طريق استنزال تقديرات فجوة التجارة من إجمالى تقديرات الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة لنمو الناتج .

وقد اعتمد A. Maizels على نموذج Chenery - Strout فى تحليل أثر فجوة ميزان المدفوعات على معدلات النمو الاقتصادى بالدول النامية ، واعتبر مشكلة العجز فى النقد الأجنبى المتاح — الناشىء عن الفجوة المشار اليها — هى المحدد الأساسى لمعدلات النمو الاقتصادى فى الكثير من تلك الدول . وطبق ذلك فى دراسة لتأثير كل من الصادرات والاحتياجات من المساعدات الأجنبية فى المستويات المحتملة لمعدلات النمو الاقتصادى لبعض الدول النامية .

ومن أهم ما تضمنه نموذج Maizels تناول أثر تغيرات القدرة الاستيرادية على معدل النمو الاقتصادى من خلال تأثير تلك القدرة على تكوين رأس المال . فحيث يفترض عند معدل نمو معين وجود علاقة واضحة بين الاستثمار فى أصول رأس المال الثابت وبين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى — وهى العلاقة التى يعبر عنها بزيادة رأس المال اللازم لانتاج مقدار معين من الزيادة فى الناتج the incremental capital output ratio - يستخدم Maizels فكرة مرونة الاستثمار investment elasticity لقياس درجة فعالية الإستثمار فى تكوين رأس المال الثابت فى دولة ما ، بالاستجابة لتغيرات القدرة الاستيرادية بها . ويفترض أن تحدث تلك العلاقة أثرها من خلال علاقتين فرعيتين ، إحداهما تأثير تغيرات القدرة الإستيرادية على ما يمكن توفيره من السلع الرأسمالية المستوردة ، والثانية تأثير ما يتوافر من السلع الرأسمالية المستوردة بدورها على مستوى الاستثمار فى تكوين الأصول الرأسمالية (١) .

---

(١) قام Maizels بتطبيق نموذجه المتضمن استخدام فكرة مرونة الاستثمار على حالة تسع دول نامية (من دول المنطقة الاسترلينية) خلال عقد الخمسينات — مع أخذ =

ومن ذلك يبدو جلياً تطور النظرة إلى دور الإنجاز التصديرى فى تعزيز المقدرة الاستيرادية كمحدد رئيسى لمعدلات النمو الإقتصادى بالبلدان النامية ، حيث يعكس ذلك ما تتمتع به التجارة الخارجيه فى إقتصاديات الدول المشار إليها ـ بصدد تكوين رؤوس الأموال العينيـة المنتجة ، عـن طريق ما تـولده صادراتها من مصـدر تمويلى هام للحصول على الواردات اللازمة للتنميـة من رؤوس الأموال المذكورة ـ هذه الأهمية النسبية تجعل من إدخال التجارة الخارجية كمتغير رئيسى مؤثر ـ فى نماذج النمو الإقتصـادى ، ضرورة لاغنى لتلك الدول عنها ، فالتجارة الخارجية لاتخرج عن كونهـا جزءاً متمما للمدخرات (١) ومن أجل ذلك يبدو عدم كفاية نماذج النمو الإقتصادى الإجمالية من طراز نموذج Harrod - Domar للتطبيق فى شأن الدول النامية ، حيث لايتـوقف مستوى الاستثمار (الإدخار) فى تلك الدول ، فقط على مستوى الدخل وإنما يرتبط بصفة مباشرة بانجازات التجارة الخارجية لديها (٢) .

ومع ذلك فإن الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية بالدول النامية على الوجه المشار اليه ، لاينبغى أن يختلط بفكرة تضاعف التجارة الخارجية الذى يعمل فى

= خطط التنمية الموضوعة بها فى الاعتبار ـ فاستخرج إسقاطات معدلات نمو القدرة الاستيرادية على معدلات نمو إجمالى التكوين الرأسمالى المحلى فى كل دولة . وجدير بالذكر أن تطبيق النموذج على الدول المذكورة أسفر عن عرض معدلات النمو فى التكوين الرأسمالى ، تقل فى غالبية الدول المشار اليها عن تلك التى تضمنتها خططها الانمائية ـ وقد تمكن ميزلز من إدخال أثر تطورات الأحداث المتتابعة فى الاعتبار عن طريق عرض معدلات للنمو الاقتصادى المحتملة فى ضوء التطورات الاحتمالية لكل من الصادرات ورأس المال الوافد من الخارج .

(أنظر A. Maizels, Ibid, p. 6.18)

(١) Henery Brouton, Growth Models and Underdeveloped Economics, Jour. of Political Economy Aut. 1955 p.

(٢) Hazem El Beblawi, Interrelation Agricultnre Industrie et le Developpement Economique, Thèse de Doctorat, Paris, 1964, p.102 ; A. Hirshman, The Strategy of Economic Dev. 1916, p.31

نطاق الاقتصاديات المتقدمة ، حيث أن هذا المضاعف يمارس تأثيره فى الدول النامية بشكل مختلف تماماً . فبينما تعانى الدول المتقدمة من وجود طاقة إنتاجية معطلة يحتاج تشغيلها إلى بعث زيادة فى الطلب الفعلى ، نجد أن مشكلة الدول النامية هى فى ضعف طاقة وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية ، مما تنتفى معه أهمية بعث الطلب وبالتالى لايكون لفكرة المضاعف وجودها لدى تلك الدول ، ولذلك فان الدور الأنمائى للتجارة الخارجية فى الدول المذكورة يكون فى شكل علاقة معجل Ac celerator وليس من قبيل علاقة المضاعف multiplier (١) .

المبحث الثانى

أثر الانجاز التصديرى على معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى

إذا كان تطور معدلات نمو الناتج والدخل،هو المعيار الشائع للنمو الاقتصادى كما سبق البيان — والذى استخدمتة بعض الدراسات التحليلية بالمقارنة بمعدلات نمو الصادرات للتعرف على مدى الارتباط بين كل من المعدلين ، على وجه يوضح أثر النشاط التصديرى على النمو الاقتصادى (٢) ، فإن ما أسفرت عنه الدراسات المشار اليها من نتائج، تعكس درجة عالية من الارتباط والتصاحب بين المعدلين المذكورين — لدى عدد كبير من الدول النامية — لتعتبر ذات دلالة قوية مباشرة على ما يتمتع به النشاط التصديرى من أهمية كبيرة فى رفع معدلات النمو الإقتصادى والإسراع بها فى تلك البلاد . وإذ نرجىء هنا ـ قليلا ـ بيان الآثار الإنمائية البعيدة والمتعلقة بمظاهر التغيير البنيانى العميق فى الإقتصاد وتدعيم الطاقات الإنتاجية به، فان ذلك لا يقلل من قدر تلك الدلالة المباشرة لأثر إنتعاش الصادرات على معدلات نمو حجم الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد القومى .

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٥ Hazem El-Beblawi,

(٢) أنظر الدراسات الحديثة لبيان الدور الانمائى للصادرات فى الفكر الاقتصادى (الباب الأول . فصل ثان من هذه الرسالة) .

فيلاحظ أول ما يلاحظ أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق خلال الستينات متوسطاً مرتفعاً في دخل الفرد الحقيقي ومعدلات عالية لنمو الناتج الاجمالي الحقيقي، هي تلك التي تسنى لإنجازات نشاطها التصديري، أن تحقق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يتبين من الجدول التالي . (١)

معدلات كل من الناتج الاجمالي الحقيقي والصادرات بالدول النامية

في الفترة ١٩٦٩/٦٠ بحسب متوسط دخل الفرد

دول متوسط دخل الفرد فيها	معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	معدل نمو الصادرات
٢٥١ : ٤٠٠ دولار سنوياً	٥و٩	٨و٣
٢٥٠ : ١٥١ » »	٥و٤	٦و٣
١٥٠ فأقل	٣و٧	٣و٢

وفي دراسة على حالة مجموعة تبلغ ١٦ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة الاسترليني — من بينها سيلان وبورما والهند وكينيا وتنزانيا وجامايكا — خلال الفترة ١٩٦٢/٥٣ ، للتعرف على مدى استجابة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لمعدلات النمو في الصادرات ، ظهر وجود ارتباط إيجابي عام بين هذين المتغيرين وكانت الاربعة دول التي حققت أعلى معدلات لنمو الناتج المحلي الاجمالي هي ذات

(١) المصدر : N. U. Etude sur le Commerce Internat. et Dev. 1970, Tab. 21 وبتقسيم الدول النامية بحسب معدلات نمو الناتج الحقيقي، كانت المقارنة كالآتي :

الأربعة دول الأولى من حيث ارتفاع معدلات نمو صادراتها (١) .

وإذا تركنا مقارنة معدلات النمو فيما بين الدول المختلفة جانبا ، وأجرينا مقارنة عبر فترة زمنية بكل دولة، للاحظنا وجود ارتباط أوثق بين تلك المتغيرات، فمن واقع استخدام طريقة الانحدار الخطى للناتج المحلى الاجمالى على حجم الصادرات لتسعة دول نامية من المنطقة الاسترلينية خلال الفترة ١٩٥٢/٥٠ — ١٩٦٢/٦٠ أشارت النتائج إلى أن ١٠٪ من الزيادة فى حجم الصادرات كانت فى توافق مع زيادة قدرها ٧ أو ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى إيسلندا ونياسلاند وجاميكا وترنداد وزيادة تفوق ١٥٪ فى سيلان (٢) .

وكما ظهر التصاحب بين معدلات نمو كل من الناتج الاجمالى والصادرات فى

التصنيف بحسب معدلات النمو	معدل نمو الناتج الحقيقى	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات من الناتج القومى الاجمالى
٦٪ فأكثر	٨و١	١٢و٨	١٩و٢
٤ : ٥٪	٥و٠	٤و٤	١٥و٩
أقل من ٤٪	٢و٩	٣و٤	٨و٨

[المصدر: Ibid., Tab. 20]

(١) ولن كانت العلاقة لم تبد بهذا الارتباط لدى دول أخرى مثل ملايا وملاوى وتنزانيا ، وقد أسفر استخدام الانحدار الخطى لمعدلات نمو الناتج المحلى ، على معدلات نمو الصادرات للدول الست عشرة عن معامل انحدار قدره ٥٥و٠ (± أو ١٠و٠) باستخدام R^2 = ٤٧٤و٠

[A. Maizels, Exports and Economic Growth. 1970] p. 44,45.

(٢) A. Maizels, op. cit. p. 47,48.

اتجاه صعودى فى العديد من الدول ، فان هذا التصاحب يظهر أيضا فى الاتجاه الهبوطى ، ويبدو ذلك من الامثلة الآتية عن الفترة ١٩٦٨/٥٠ :

تطور معدلات نمو نصيب الفرد عن الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو الصادرات سنوياً ١٩٦٨/١٩٥٠

ا - [بالصعود]

الدولة	نصيب الفرد من الناتج ١٩٦٠/٥٠	نصيب الفرد من الناتج ١٩٦٨/٦٠	الصادرات ١٩٦٠/٥٠	الصادرات ١٩٦٨/٦٠
شيلى	٠و٩	٣و٥	٢و٣	٥و٥
هندوراس	٠و٦	٢و-	٠و٧	١٢و٩
كوبا	٢و٥	٥و٦	١١و٣	٢٩و٨

ب - [بالهبوط]

الدولة	نصيب الفرد من الناتج ١٩٦٠/٥٠	نصيب الفرد من الناتج ١٩٦٨/٦٠	الصادرات ١٩٦٠/٥٠	الصادرات ١٩٦٨/٦٠
اكوادور	١و٨	١و٠	٥و٦	٣و٤
اسرائيل	١٠و٣	٧و٩	٢٢و٣	١٢و٣
النمسا	٥و٧	٣و٦	١٣و٣	٧و٣ (١)

المصدر : U.N. Statis. Yearbook, 1969, Tab. 179.

(١) وغير ذلك من الأمثلة كثير لدول فى مختلف درجات النمو الاقتصادى ، ومن ذلك ارتباط المعدلين فى الاتجاه الصعودى عن نفس الفترة لدى كل من كندا واليابان واستراليا ، وفى الاتجاه الهبوطى لدى كل من المانيا الاتحادية وايطاليا.
[U.N. Statistics Yearbook, 1969, NewYork 1970 p.550, Tab. 179.]

ومما سبق يتبين أنه لكى تسرع الدول النامية بمعدلات نموها الاقتصادى، فإن النهوض بمعدلات نمو صادراتها يعتبر أداة هامة يمكن أن تستخدمها السياسة الاقتصادية بها لبلوغ ذلك .

وفى دراسة ا Maizels (١) بالتطبيق لنموذجه - السالف الاشارة اليه - على حالة ١٣ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة الاسترليني ، وبعد عرضه لتنبؤات النمو الطبيعى للصادرات بتلك الدول حتى عام ١٩٧٥ ، قدر أن الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للدول المذكورة إلى ٥٪ عام ١٩٧٥ - عن حجمه المتحقق عام ١٩٦٣/٦٢ - سيتطلب تحقيق معدل نمو فى الصادرات - يزيد بمقدار ٥ر٤٪ سنوياً على الأقل عن التقديرات المعروضة - ليصل إلى ٣ر٥ ٪ سنوياً .

كما تشير دراسات هيئة الأمم المتحدة(٢) فى مقام التدليل على أهمية إنعاش الدول النامية لصادراتها مع تنويعها والارتفاع بقدرتها التنافسية من أجل بلوغ معدلات النمو الاقتصادى المنشودة لتلك البلاد فتؤكد أن استهداف تحقيق معدل نمو سنوى فى الناتج المحلى الاجمالى قدره ٦٪ - خلال السبعينات لدى الدول المذكورة - يتطلب أن تعمل تلك الدول على تنمية صادراتها بمعدل لا يقل سنوياً عن ٧٪(٣).

---

(١) A. Maizels, op. cit. p. 20

(٢) CNUGED, Mesure de l'Effort de Developpement 1968, p. 4.

(٣) ويوصى خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الدول النامية بوجه عام — بالعمل على زيادة معدل نمو صادراتها عن معدل نمو إنتاجها المحلى سنوياً، بما لا يقل عن ١٪. [المرجع أعلاه ، ص ٤] .

الفصل الثانى

دور نشاط التصدير فى عملية التنمية الاقتصادية

إذا كان تزايد الدخل القومى أو الناتج المحلى الاجمالى، هو مظهر النمو الاقتصادى الذى أمكن اتخاذه كمعيار شائع يعبر عن تطور نصيب الفرد من الناتج الحقيقى، فان مظاهر التغير الهيكلى التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، وما يقتضيه تدعيم القدرة الاستيرادية وتعزيز جهود التكوين الرأسمالى، تعتبر كما سلف البيان هى المضمون الحقيقى لعملية الانماء الاقتصادى، لما تعكسه من الارتفاع بمستوى القدرة الانتاجية للاقتصاد.

وقد انعكس الشعور بذلك لدى الكثير من الدول النامية فى الوقت الحاضر، وهى بصدد وضع سياسة تجارتها الخارجية فى مكانها من جهود التنمية الاقتصادية، إذ يتعاظم إحساس تلك الدول بأن تلك التجارة لم تعد تمثل هدفا فى حد ذاتها، كما لا تعتبر أحد المعطيات الأساسية كالموارد الطبيعية المتاحة والوضع السكانى، بل تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لبلوغ أهداف الانماء الاقتصادى، مما ينبغى معه النظر اليها كعامل هام ومميز فى السياسة الانمائية يؤثر على مستوى معيشتها بالارتفاع بصفته عنصر رئيسى لا يخضع كتابع لغيره من العناصر. وبذلك فان تحديد الدور الذى تسهم به التجارة الخارجية بالأبعاد المشار اليها، يحتاج منذ البداية - لدى أية دولة نامية - لأخذ كافة الاحتياجات المتصلة بالعملية الانمائية فى الاعتبار، سواء فى الزمن الطويل أو القصير، وذلك قبل وضع الأهداف الاقتصادية العامة والمعبر عنها بمستوى نصيب الفرد من الدخل القومى[1].

لذلك فان نشاط التجارة الخارجية ينبغى أن يرتبط بأهداف التنمية الاقتصادية

---

(١) Guy De Lacharrière, Commerce Extérieure et Sous, Developpment, 1964, p.1.

فى كل من المدى الطويل والقصير ، فتعكس خطة التجارة الخارجية فى الزمن الطويل ما يتطلبه تدعيم وتطوير البنيان الاقتصادى مع مرور الزمن من تصحيح للاختلال الهيكلى فى الانتاج ، وتغيير هيكل التجارة بما يتمشى مع نمو الإنتاج الصناعى ، وتحقيق التقدم الفنى وتدعيم القدرة الاستيرادية لمواجهة احتياجات التنمية ، وتوجيه نمط التوزيع الجغرافى للتجارة بما يكفل تنويع الأسواق وتحرير الإقتصاد من علاقات التبعية لدول معينة . كما أن سياسة التجارة فى المدى القصير ينبغى أن تعكس تعزيز القدرة الاستيرادية لمواجهة احتياجات التمويل المنتظم لبرامج التنمية الاقتصادية وسد فجوة ميزان المدفوعات .

ومن استعراض أهداف نشاط التجارة الخارجية فى إطار متطلبات التنمية الاقتصادية لكل من الزمن الطويل والقصير، نلمح إمكانية قيام التعارض بين تلك الأهداف فى كل من الفترتين، إذ قد تتعارض أهداف زيادة الصادرات التقليدية فى المدى القصير مع استراتيجية التنمية فى المدى الطويل ، حيث ترمى الأخيرة فى المقام الأول إلى التغيير الهيكلى فى البنيان الانتاجى ودفع النشاط الصناعى ليحتل مكاناً بارزاً بين قطاعات الاقتصاد القومى (١) .

وكما تختلف أهداف نشاط التجارة الخارجية فى كل من الزمن الطويل والقصير، فإن الدور الذى تلعبه التجارة بالدول النامية، عادة ما يختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادى . فإذا أخذنا فى اعتبارنا الدول النامية التى تبدأ بالاعتماد على قطاع تصديرى ينتج المواد الأولية من أجل الأسواق الخارجية ، وحيث يوجد إلى جانب ذلك القطاع قطاع محلى بدائى لا يرتبط باقتصاد السوق، فأنه يمكن التمييز فى صدد الدور الذى يلعبه قطاع التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى عبر أطوار النمو المختلفة، وقد قسم البعض تلك المراحل إلى ثلاث: المرحلة

---

(١) D.Schulmcister, Some Basic Ouestions on Foreign Trade, Planning, The Institute of National Planning, Mem.No.992,1971.

المبكرة للنمو ، والوسطى ، ومرحلة النضوج (١) .

ففى المرحلة المبكرة من النمو الإقتصادى، يكون النشاط الاقتصادى منحازا لجانب الصادرات export biased ويعتبر قطاع التجارة الخارجية فى تلك المرحلة هو مصدر التكوين الرأسمالى والعمود الفقرى للنمو الاقتصادى ، حيث يتطلب النمو فى تلك المرحلة تدعيم الطاقة الاستيرادية للحصول على المعدات الرأسمالية الضرورية للنمو ، ويكون تدعيم الطاقة الاستيرادية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الأولية . وفى المرحلة الوسطى للنمو يكون القطاع المحلى قد توافرت لديه طاقة إنتاجية يمكن الاعتماد عليها فى الإنتاج للاقتصاد المحلى ولتصدير السوق معا ، وبذلك تتزايد أهمية القطاع المحلى بالنسبة لقطاع الصادرات، كما يحدث تغير فى أهمية كل من المرونة الدخلية والمرونة السعرية لصادرات وواردات الدولة (٢)، إذ تتناقص المرونة الدخلية للطلب على الواردات بسبب زيادة الطاقة الانتاجية للقطاع المحلى، بينما تتزايد المرونة السعرية للطلب على تلك الواردات نتيجة اشباع جانب كبير من ذلك الطلب من الانتاج المحلى . ونتيجة لتلك التغيرات ، تقل الاهمية النسبية للصادرات فى تلك المرحلة . وتتجه السياسة الإنمائية إلى اتخاذ طابع الحساسية للواردات import biased .

أما مرحلة النضوج فتنتج وتصدر فيها مجموعة جديدة من السلع ، تعكس مزايا نسبية جديدة ، وبذلك يتغير التكوين السلعى للتجارة الخارجية وتتزايد أنواع السلع المتبادلة (٣)، ويكف النمو عن الانحياز للصادرات أو الحساسية نحو

---

(١) S. Wu & D. Wassing, Three Phases of Growth in a Developing Economy, Relative to Interntional Trade, The Indian Econ. Journal, Vol. XVIII July-Sep. 1970 pp. 80-86.

(٢) فى المرحلة المبكرة تكون المرونة الدخلية للطلب على السلع الرأسمالية كبيرة جداً كما يكون الميل الاستهلاكى للسلع المصنوعة المستوردة بصفة عامة فى تزايد، فى حين تكون المرونة السعرية التى تواجه الطلب على صادرات الدولة ـ وغالبيتها من المنتجات الأولية ـ ضئيلة جداً.

(٣) وتتباين المرونات الدخلية والمرونات السعرية الخاصة بالطلب الخارجى على صادرات الدولة فتكون المرونة عالية بالنسبة لبعض السلع وضئيلة بالنسبة لسلع أخرى .

الواردات ، وتشكل أوضاع التجارة الخارجية ذلك النمط الذى افترضته النظرية التقليدية ، من تحقيق الاستغلال الأقصى للوفورات الناتجة عن تطبيق مبدأ المزايا النسبية .

ويرى أصحاب هذا التقسيم لدور التجارة الخارجيـــة عبر مراحل النمو الاقتصادى المختلفة ، أن الفصل بين كل مرحلة وأخرى ليس له خطوط واضحة ، حيث يتم الانتقال بين المراحل تدريجيا ، وانه عادة ما يتوقف الدخول إلى المرحلة المتوسطة على مدى ثقة مخططى السياسة الاقتصادية فى فعالية استخدام سياسة تجارية ونقدية تلائم ظروف تلك المرحلة (١) .

* * *

فاذا ما اتضح لنا ذلك التنوع فى الدور الإنمائى للتجارة الخارجية ، ما بين المدى الطويل والمدى القصير ، وعبر مراحل النمو الاقتصادى المختلفة ، فاننا نتبع ذلك بعرض أوجه الإسهام المختلفة التى يتيحها نشاط التجارة من خلال انتعاش القطاع التصديرى — فى عملية التنمية الاقتصادية ، مع تقسيم دراستنا لذلك كما يلى :

مبحث أول — تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى ، فى الزمن الطويل .

مبحث ثان — التمويل المنتظم لاحتياجات التنمية وسد ثغرة ميزان المدفوعات ، فى الزمن القصير .

---

(١) S. Wu & D. Wassing, op. cit p. 94.

المبحث الأول

تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى

(فى الزمن الطويل)

إن أوجه الإسهام الجوهرية والفعالة التى يقدمها إنتعاش النشاط التصديرى لعملية الإنماء الإقتصادى فى الدول النامية ، هى فيما يتحقق من تغيير هيكلى فى البناء الإقتصادى من خلال ذلك النشاط فى الزمن الطويل . ويتمثل ذلك أساساً فيما ينتج عن الإنتاج التصديرى من تحقيق التوزيع الأفضل لإستخدامات الموارد المتاحة فى ضوء ظروف التبادل الخارجى ، والنهوض بقدرات الجهاز الإنتاجى عن طريق دعم عملية التكوين الرأسمالى من جهة ، وتغيير نمط الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الرئيسية على وجه يكفل الإرتفاع بانتاجية عنصر العمل من جهة أخرى . كما يبدو الأثر الإنمائى للتصدير فى ما تتضمنه التغييرات المشار اليها من تطوير فنون الإنتاج ونظمه وأساليبه والإرتفاع بمستوى الطاقات البشرية المتاحة وتنشيط حوافز المنافسة . هذا بالاضافة إلى ما ينتج عن ترشيد استخدام قدرات القطاع التصديرى فى إطار عملية التنمية - بما يستلزمه ذلك من تنويع التكوين السلعى للصادرات وتنويع اتجاهاتها الجغرافية . وبوجه عام ، تحسين المركز التنافسى لإنتاج الدولة فى المجال الخارجى - من تحرير الإقتصاد الوطنى من علاقات التبعية التى تسبب إمتصاص وإستنفاذ جانب كبير من فائضه الإقتصادى ، الذى كان يمكن أن يوضع فى خدمة الإنفاق على التنمية الإقتصادية . ونتناول ذلك فيما يلى :

§ ١ - نشاط التصدير ومظاهر التغيير الهيكلى

اللازم لعملية التنمية الاقتصادية

أما عن التغيير الهيكلى الناتج عن تحقيق التوزيع الأفضل لإستخدامات الموارد ،

من خلال نشاط التجارة الخارجية ، فهو ما تفضى اليه فكرة المزايا النسبية من تخصص الدول فيما يتميز كل منها فى إنتاجه ، مع تعديل الصورة التى تبدو بها تلك الفكرة فى النظرية التقليدية للتجارة الدولية لتتسع لمراعاة كافة الإعتبارات المتعلقة بعملية التنمية الإقتصادية ، والإستفادة فى الوقت ذاته من مزايا الانتاج الكبير وخاصة الوفورات الخارجية (١) فإذا ما روعى كل ذلك كان تخصيص موارد البلد فى استخداماتها المختلفة محققا لزيادة الانتاج فى ظل أكبر كفاءة إقتصادية ممكنة.

وبذلك يمكن أن يكون إتساع التصدير ، عما يتيحه من توسيع دائرة السوق أمام الانتاج المحلى ، متضمنا لاستخدام أكفأ للموارد طالما كان ذلك فى كل سياسات تحقق للاقتصاد المحلى المرونة الكافية والنهوض بالأساس الصناعى ـ حيث يكون على الدول فى تخصيصها لبعض مواردها فى الانتاج التصديرى أن تختار فروع الانتاج المحققة لأعلى توقعات من وجهة نظر التنمية ، وبذلك تفضى إعادة توزيع الموارد إلى تغيرات هيكلية مفيدة تساند جهود التنمية (٢) حيث يساعد تحريك الموارد ـ فى بعض الأحيان ـ نحو الانتاج التصديرى ، فى التغلب على ما تعانى منه الدول النامية من ركود حركة إنتقالات الموارد بين القطاعات الانتاجية المختلفة (٣) .

ومن أهم مظاهر التغيير الهيكلى التى يعكسها نمو النشاط التصديرى على

---

(١) ونذكر هنا بما سبق إيضاحه من نقد للأسس النظرية التى قامت عليها النظرية التقليدية فى التجارة الخارجية وتجاهل فروضها لخصائص عملية التنمية ، ووجوب استخلاص الدول النامية ، المنافع الناشئة بالتطبيق لفكرة المزايا النسبية فى ظل سياسة اقتصادية تراعى فى المقام الأول متطلبات التنمية الاقتصادية فى إطار تحليل ديناميكى يدخل فى اعتباره تأثير كافة المتغيرات الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية . (الباب السابق فصل ثان) .

(٢) قارن : G. Meier, op. cit. p. 191

(٣) قارن : H. Singer, International Development, 1967 p.143

البناء الانتاجى بالدول النامية ، ما يمكن أن يساعد عليه تطوير التركيب السلعى للصادرات نحو زيادة نصيب الانتاج غير الزراعى من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث يساعد إنتعاش الصادرات وإتساع السوق أمام الانتاج الصناعى، مع نمو القدرة الاستيرادية لتدبير السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة، على النهوض بالنشاط الصناعى وزيادة نصيبه من الناتج المحلى الاجمالى .

وفى دراسة لتطور التركيب البنيانى للصادرات فى اثنى عشرة دولة نامية إفريقية خلال الخمسينات (١) ، أسفرت متابعة تغيرات نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلى الاجمالى مع مراحل التطور ، عن إتجاه تلك النسبة للزيادة فى البداية مع النمو الانتاج الزراعى، وبعد نقطة معينة بدأت تلك النسبة فى الهبوط مع نمو الصادرات غير الزراعية، وتبع ذلك نقصان فى نسبة الصادرات الزراعية من الانتاج الزراعى ، حيث يصاحب إنتعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى زيادة فى إمتصاص فائض الانتاج الزراعى للسوق المحلية ، فضلا عن تزايد نسبة الصادات الصناعية من إجمالى الصادرات . ومن تلك الزاوية يمكن القول بأن إسهام النشاط التصديرى فى دفع التنمية الصناعية بالبلاد النامية ، يعتبر من أبرز ما يمكن أن يقوم به ذلك النشاط بالتفاعل مع قوى التغيير الهيكلى لأبنية الانتاج بتلك الدول .

ويعتبر التصنيع ـ كما سبق البيان ـ هو جوهر التغيير البنيانى الذى تنشده الدول النامية فى سعيها للتنمية الاقتصادية ، حيث يتحقق به النهوض بإنتاجية عنصر العمل بها ، كما تتطور من خلاله فنون وأساليب الانتاج ، مما يرفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطنى فى جملته . وخاصة لدى البلاد النامية ـ محل دراستنا ـ التى تعانى من وجود فائض فى الأيدى العاملة نتيجة عدم التناسب بين عدد السكان والعناصر الانتاجية الأخرى . فنمو القطاع الصناعى فى تلك الدول هو عضد التنميـــة

(١) Ligthart & Abbai, Economic Development in Africa [Economic Dev. for Africa South of the Sahara, Edit. E.Robinson, 1967, p. 11].

الاقتصادية وهو الوسيلة الأساسية لاستيعاب الطاقات البشرية الفائضة واستخدامها استخداما منتجا فى ظل أساليب إنتاجية متطورة .

لذا فقد أصبح إنعاش الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنعة ، ضرورة يقتضيها نمو التصنيع فى تلك البلاد ، سواء منها تلك التى قطعت شوطا من التنمية الصناعية أو تلك المتحررة حديثا من التبعية الاستعمارية والتى لاتزال تحبو فى أول الطريق ، خاصة وأن غالبية البلاد الأخيرة محدودة السكان (١) مما تقف معه عقبة ضيق السوق عائقا فى سبيل التنمية الصناعية ، بما تسببه من ضآلة الطلب بها نتيجة انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل .

لذا يرى البعض أن من أهم الحلول الشاملة والسريعة لمشكلة التنمية فى تلك البلاد ، العمل على توسيع كل من السوق المحلية وأسواق الصادرات وتدعيم القدرة الاستيرادية من أجل النهوض بالتصنيع (٢) .

كما يساعد نشاط التصدير أيضا ـ ومن باب أولى ـ على تخطى عقبة ضيق السوق فى الدول النامية التى تتصف بقلة كثافة السكان ، وبغض النظر عن مدى تناسب الموارد الطبيعية مع حجم السكان ، حيث يعوق ضيق السوق المحلية فى تلك الدول إمكانية قيام بعض الصناعات التى يتطلب انشاؤها حداً أدنى لحجم المشروع (٣) . إذ يمكن نشاط التصدير من إقامة المشروعات التى تتطلب استثمارات كبيرة ـ فى الصناعات الثقيلة وبعض صناعات السلع المعمرة ـ حيث يؤدى اتساع السوق نتيجة نشاط التصدير إلى تقوية الدافع على الاستثمار فى مثل تلك الصناعات التى تعتمد بصفة أساسية على نسبة كبيرة من رأس المال وعلى اتساع حجم السوق (٤) . ومن هنا

---

(١) بلغ عدد الدول النامية التى لا يزيد عدد سكان كل منهـا عن ١٥ مليون نسمة نحو مائة دولة .

(٢) دكتور رؤول بريبش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة دكتور جرجس مرزوق ١٩٦٦ ، ص ٣٦ ، ١٦٣ .

(٣) Leage of Nations, Industrialization and F.T,op.cit. p.121.

(٤) R. Nurkse, Some International Aspects in Econ. Development, op. cit. p. 135.

كانت أهمية نشاط التصدير فى مساندة جهود التنمية الاقتصادية بصـــدد إقامة الصناعات الأساسية الكبيرة التى تتطلب تصريف جانب كـــبير من إنتاجها خارجيا (١) ، من جهة ، والتى يتطلب تمتعها بمزايا ووفورات الإنتاج الكبير حجماً معينا لا يواتيه إتساع السوق الداخلية (٢) . فمن طريق ما تتيحه أسواق التصدير من خلق الفرصة لانتاج بعض السلع الانتاجية التى كان يعتمد فى الحصول عليها ، على الخارج ، فإن نشاط التصدير يساعد على الارتفاع بمستوى استخدام الطاقات المحلية .

ومن أجل ذلك لم يعـــد هدف تنوع الانتاج والصادرات بالدول النامية يقتصر على زيادة أنوع السلـع المنتجة والمصدرة بالمعنى الواسع البسيط ، بل أصبح يتركز فى العمل على زيادة الصادرات من السلع المصنوعة والارتفاع بنصيبها فى تكوين اجمالى صادرات الدول المذكورة (٣) .

وقد كان الدور الواضح للصادرات فى دفع النمو الاقتصادى فى تجارب بعض الدول النامية ، يتجلى بوجه خاص فى الدول التى تتزايد لديها نسبة الصادرات الصناعية من اجمالى صادراتها ، مثل الباكستان وكوريا الجنوبية وفورمزا وهونج كونج وجواتيمالا وسلفادور (٤) .

---

(١) G. Meier, International Trade and Dev. op. cit p. 190

(٢) ONUCED, Slikker, Le Role de l'Entreprise Privé dans les Pays en Voie de Developpement, 1968, p. 73.

(٣) CNUCED, Mesure de l'Effort de Developpment, 1970, p.47

(٤) تطورت نسبة السلع المصنوعة بين اجمالى صادرات كل من كوريا والباكستان وكينيا وجواتيمالا وسلفادور فى الفترة ١٩٥٤/٥٣ — ١٩٦٦/٦٥ من : ٦ر١٠ ، ٨ر٢٥ ، ٦ر٠ ، ٧ر٢ ، ٩ر٢ على التوالى فى أول الفترة إلى ٦٠ ، ٨ر٤٠ ، ١٠ ، ٦ر١٤ ، ٢٠ ٪ فى آخر الفترة ، كما تطورت تلك النسبة فى مصر خلال الفترة المذكورة من ٣ر٥ الى ٦ر٢٠ ٪ . [انظر ، المرجع الموضح أعلاه ص ٤٧ CNUCED.

وكان تأثير الإنجاز التصديرى على النمو الصناعى ببعض الدول التى قطعت شوطا طيبا فى طريق النمـــو الإقتصادى ، من الدلائل القوية على قدرة النشاط التصديرى على الاسهام الكبير فى التغيير الهيكلى بالبناء الإنتاجى ، ومن ذلك ما تجلى من خلال تجربة النمو الإقتصادى فى اليابان ، حيث كان نمو صادراتها من السلع الصناعية ، من ابرز خصائص تلك التجربة ، فتزايدت نسبة السلع المصنوعة فى اجمالى صادرات اليابان من ٢٩،٤ عام ١٩١٣ إلى ٣٨،١ ./. عام ١٩٢٥ ، ثم إلى ٤١،٢ ./. عام ١٩٢٨ (١) . كما تطور التركيب البنيانى لصناعة اليابان خلال النصف الأول من القرن العشرين تطورا ملحوظا ، وذلك من كثافة كبيرة فى الصناعات الإستهلاكية نحو التوسع فى الصناعات الرأسمالية . فبعد أن كانت نسبة الناتج الصافى لصناعات السلع الاستهلاكية إلى ناتج صناعات السلع الرأسمالية عام ١٩٠٠ ١:٤،٨ انخفضت إلى ١:٢،٤ عام ١٩٢٥ (٢).

وفى الولايات الأمريكية كان انتعاش الصادرات هو مصدر تحريك الاستثمارات الصناعية ، فكان نمو الصناعات المحلية يتوقف على إنتعاش الدخول المتولدة من حصيلة الصادرات مما عكس توسعا فى العمالة فى الصناعات التى تنتج للسوق المحلية وسبب نشاطا فى قطاعات التجارة الداخلية والخدمات فى المدى الطويل . فكانت الصادرات بذلك عاملا يمارس تأثيره الفعال على مظاهر النمو الإقتصادى فى مجموعه (٣) .

وفى إيطاليا كان لإنتعاش الصادرات من السلع المصنوعة أثره الفعال فى إتاحة فرصة التوسع فى الإنتاج الصناعى بالفروع التى يتزايد حجم صادراتها ، ومن ذلك ما سجلته دراسة R. Stern للتغيرات الكبيرة التى حدثت ببعض الصناعات

---

(١) دكتور احمد أبو اسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٤ ص ٥٠

(٢) C Hoffman,The Growth of Industrial Economies, 1598.p.79.

(٣) قارن : D. North, A Reply, The Journal of Political Economy, April 1956 p. 166.

التحويلية فى إيطاليا فى الفترة ٥١/١٩٥٣ ، حيث إرتبط نمو إنتاج العديد من الصناعات بإتساع أسواق صادراتها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد عكس التغير الملحوظ فى اتجاه الصادرات نحو الصناعات الجديدة ، التغير فى الأهمية النسبية لتلك الصناعات فى الإنتاج المحلى (١) ، حيث كان لنمو تلك الصناعات الفضل فى نسبة كبيرة من الزيادة التى أسهمت بها الصناعات التحويلية فى إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال الفترة المشار اليها (٢) .

---

(١) ويتبين ذلك من الأمثلة التالية :

نسبة الزيادة فى كل من انتاج وصادرات بعض الصناعات التحويلية

فى ايطاليا خلال الفترة ٥١/١٩٦٣

الصناعة / نسبة الزيادة ٪	منتجات غذائية	منسوجات	معدات نقل	كيماويات والياف تركيبية	منتجات معدنية
فى الانتاج	٧ر٦٩ ٪	٦ر٣٩	٤ر٣٩٤	٤ر٣١٥	٥ر٢٠٣
فى الصادرات	٥ر٦٦ ٪	٠ر١٧١	٥ر٦٧٠	٤ر١٠٧٠	٦ر٣٥٤

ومن السلع الصناعية الايطالية الهامة التى حققت نموا ملحوظا فى صادراتها فى الفترة ٥١/١٩٦١ ما ساهم بقدر لا بأس به فى توليد القوة المضافة الناتجة من الصناعات التحويلية الايطالية ، مثل صناعات : الآلات والمنتجات المعدنية ومعدات النقل والكيماويات والألياف التركيبية .

[Robert Stern, Foreign Trade and Economic Growth in Italy, p. 87—88, Tab. 7,8]

(٢) وكان فى مقدمة الصناعات الحديثة التى زادت أهميتها النسبية من اجمالى الصادرات الصناعية الايطالية، صناعة الكيماويات والالياف التركيبية التى ارتفعت نسبتها من اجمالى الصادرات الصناعية من ٥ر٤ ٪ عام ٥١/١٩٥٣ الى ١٢ ٪ ٦١/١٩٦٣ ، وكذا معدات النقل التى ارتفعت نسبتها من ٥ر٦ الى ١١ ٪ خلال نفس الفترة . وجدير بالذكر أن نسبة اجمالى القيمة المضافة من الصناعات التحويلية الى اجمالى الناتج المحلى قد تطورت فى ظل التغيرات المشار اليها خلال الفترة ٥١/١٩٥٢ إلى ٥٩/١٩٦١ من ٥ر٢٩ ٪ الى ٣ر٣٦ ٪
[المرجع المشار اليه أعلاه صفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ R.Stern]

ولا يقتصر أثر النشاط التصديرى فى التنمية الاقتصادية - من جهة اسهامه فى التغيير الهيكلى للاقتصاد . على زيادة الأهمية النسبية للنشاط الصناعى بين القطاعات المولدة للناتج الاجمالى المحلى ، بل أن أثره على العمالة مما لا يمكن اهماله .

فبالرغم مما يجرى من خلاف بين الإقتصاديين فى الرأى — عند اختيار معايير الاستثمار بالدول النامية — حول أولوية الصناعات الكثيفة العمل وتلك الكثيفة فى رأس المال ، فإن هدف امتصاص فائض العمالة الذى تعانى منه تلك الدول ، لابد من أن يكون محل إعتبار فى اختيار صناعات التصدير .

وبترتيب الصناعات التى تتشكل من منتجاتها أغلب صادرات الدول النامية من السلع المصنعة من حيث تأثيرها على امتصاص فائض العماله كنتيجة لدرجة كثافة عنصر العمل فى كل منها ، يتقدم إنتاج الملبوسات والمنسوجات والمنتجات الخشبية على ماعداه (١) ، وذلك بصفتها أكثر القطاعات الصناعية كثافة فى العمل ، يليها قطاعات المنتجات المعدنية ومنتجات المناجم غير المعدنية والمنتجات الغذائية بوصفها ذات درجة متوسطة فى كثافة العمل . ثم نجد أخيراً أقل قطاعات الصناعات التحويلية كثافة فى استخدام العمال ، المعادن الأساسية والورق والمنتجات البترولية والكيماوية (٢).

وقد إرتبط إسهام انتعاش الصادرات فى النمو الإقتصادى بإيطاليا خلال الخمسينات ، بمرونة عرض عنصر العمل مع زيادة فرص العمالة كنتيجة لإنتعاش القطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، مما أتاح استيعاب جانب كبير من القوة العاملة الجديدة وجذب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة (٣) .

ومن ذلك يبدو أثر النشاط التصديرى فى التغيير الهيكلى المصاحب للتنمية

---

(١) H. Lary, Trade of the L.D C.'s Manufactures, Point the Way Columbia Journal of World Business, 1966 I. 3

(٢) UNIDO, Industrial Development Survey, 1967, U N. 1969, p. 127.

(٣) R. Stern, op. cit. p. 110.

الاقتصادية، فيما يتعلق بتغيير الأهمية النسبية لقطاعات النشاط الإقتصادى المختلفة، وما يعكسه من تغيير فى توزيع القوة العاملة على القطاعات المذكورة ، يتمثل فى تزايد عدد المشتغلين فى القطاع الصناعى .

على أن أهم أوجه الإسهام الإنمائية التى يقدمها النشاط التصديرى للقوة العامله الوطنية هو تأثيره النافع فى رفع مستوى كفاية الطاقة البشرية ، مما سنتناوله بعد قليل .

ويتصل بأثر النشاط التصديرى على التغيير الهيكلى للبنيان الإقتصادى ما أسفرت عنه التجارب التاريخية للدول النامية فى ظل الاستثمار الأجنبى من التوسع الاستثمارى فى إنشاء مرافق الخدمات الأساسية للتنمية infrastructure ، حيث كان لنشاط المشروعات الأجنبية فى مجال الإنتاج التصديرى بالدول المذكورة أثره الواضح فى التعجيل بإنشاء العديد من مرافق الخدمات الأساسية كخطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق والمطارات ووسائل المواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات توليد القوى ، مما اعتبره الكثيرون إسهاما غير مباشر فى تعزيز خطا التنمية الاقتصادية لتلك البلاد ، لما يؤدى اليه قيام مثل تلك المرافق من زيادة امكانيات الاستثمار المحلى، من خلال ما يترتب على قيامها من وفورات خارجية تسهل الانتاج فى القطاعات الأخرى وتخفض نفقة الانتاج فى الكثير منها .

فبالرغم مما نبه اليه البعض من التشكيك فى مدى النفع المحقق من الاستثمارات الأجنبية بالبلاد النامية فى هذا الخصوص نتيجة الطابع التراكمى لعملية النمو الاقتصادى(١) الذى ساد القرن التاسع عشر، وتوجيه الدول الاستعمارية لنشاط الاستثمار الأجنبى فى إنشاء تلك المرافق ، لخدمة مصالحها فى المقام الأول (٢) . بالرغم من

(١) الذى تتجه من خلاله ثمار التركيم الرأسمالى للدول الاستعمارية الأم ، مما نبه اليه I. Svennilson & G. Mydral وغيرهما .

(٢) أنظر : بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية، المرجع السابق ٣٠٤ وراجع بالباب القادم بيان اثر الاستثمار الأجنبى فى تعويق انتشار الدافع الانمائية من نشاط التصدير بالبلاد النامية .

ذلك الرأى الذى يحذر من المغالاة فى إبراز الأثر الإنمائى غير المباشر لنشاط الاستثمار الأجنبى بالدول النامية ، فإنه لا يمكن انكار الأثر النافع لاقامة مثل تلك المرافق الحيوية للتنمية الإقتصادية (١) ، فى وقت لم يكن ليتسنى لتلك الدول خلق الشبكات الواسعة من خطوط السكك الحديدية ووسائل الاتصال ومحطات توليد القوى ، مما مهد طريق التنمية وساهم فى دعم القدرات الانتاجية وبعث الحوافز على التوسع الاستثمارى فى مختلف القطاعات الانتاجية بتلك الدول .

كذلك تتجلى أهمية نشاط التصدير - والتبادل التجارى الخارجى بوجه عام من حيث أثره على التنمية الاقتصادية ، فى مجال تطوير فنون الانتاج ونظمه وأساليبه وبعث حوافز المنافسة لدى قطاعات الانتاج المحلى .

حيث تعتبر التجارة الخارجية هى الوسيلة الأساسية للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل والنهوض بمستوى التجهيز الآلى لفروع الانتاج الصناعى الرئيسية ، وإمدادها بالواردات اللازمة للنمو من الآلات والمعدات الصناعية والمواد الأولية الضرورية وهى التى تكفل مواجهة متطلبات ثورة التقدم الفنى ، كما أنها الوسيلة التى تحقق التكيف والتوافق بين ما يحدث من تغيرات فى تيار التجارة العالمية وبين مراحل ثورة التقدم الفنى ، حيث تتمثل التغيرات المشار اليها فى إنخفاض نصيب المواد الغذائية والمواد الأولية من حجم التجارة الدولية مع تزايد نصيب السلع المصنوعة منها . وبذلك تؤدى التجارة بما تكفله من زيادة التخصص فى الصناعة وتوسيع الأسواق أمام الإنتاج القومى - على وجه يتيح زيادة حجم الإنتاج والإرتفاع بوفورات الانتاج الكبير وزيادة فرص البحوث المخصصة لتحسين الإنتاج — إلى خلق ظروف أفضل للانتاج ، للوصول إلى إنجاز مادى أكفأ ، والنهوض بمستوى كفاية العمل الاجتماعى (٢) .

(١) قارن : ر. نيركسه، أنماط من التجارة الدولية والتنمية، المرجع السابق ص٢٣، دكتور محمد عجميه ، د. صبحى قريصه ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة، المرجع السابق ص ١٥٥ .

(٢) =H. Linsel, Industrial Growth, Foreign Trade, and

ومن خـــلال دراسة لمشاكل التنمية الإقتصادية بالدول الافريقية ، يؤكد Rbinson ، أن المهمة الأولى والأساسية فى الجهود الإنمائية لتلك البلاد ، هى فى العمل على إستيعاب الفنون الإنتاجية الحديثة وتنظيم إستخدام ألوان المعارف والخبرات المتقدمة بمعرفة شعوب القارة ، وإنه على قدر معدل إستيعاب البلاد المذكورة لتلك الفنون الإنتاجية والخبرات، سيتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية بها (١) . ويؤكد H. J. Brouton على أهمية فنون الانتاج الحديثة كعامل أساسى لتحقيق التنمية موضحا دور التجارة الخارجية فى الدول النامية الآخذة بإستراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع ، فى النهوض بمستوى فنون الانتاج وأساليبه بتلك الدول ، ويرى أن سعى الدول المذكورة للتصنيع ، لتصحيح ما تعانيه هياكلها الانتاجية من اختلال فى مواجهة تدهور معدلات التبادل لغير صالحها ، يجب أن يتضمن تغيرا شاملا لنمط تجارتها ، فى اتجاه استيعاب الفنون الانتاجية المتطورة والارتفاع بطاقاتها الانتاجية ، من خلال ترشيد سلوك التكوين الأساسى لوارداتها على الوجه الذى يضمن لها تحقيق أسرع معدلات للنمو .

ومن أجل ذلك كان عائق التنمية المتمثل فى قصور المقدرة الاستيرادية لتلك البلاد ـــ كما يوضح Brouton ـــ أخطر شأنا من العائق المتمثل فى قصور معدلات الادخار بها . إذ قد يتوافر رأس المال المحلى والموارد الأخرى لدى تلك الدول ، فى حين ينقصها أساساً تطوير وتحسين الفنون الانتاجية . ومن أجل ذلك وجب الحرص على ترشيد نشاط التجارة الخارجية وتوجيه تدفقات رأس المال الأجنبى إلى تلك الدول نحو الارتفاع بمستوى الفن الانتاجى وتطوير

=Economic Cooperation in the View of Centralley. Planned Economies, l'Egypt Contemporaine Jul. 1967, p 47, 52.

(١) E. Robinson., Problems of Africa Development [Economic Development for Africa, South of the Sahara, Edit. E. Robinson, 1967. p. 64].

أساليبه قبل كل شيء (١) .

ولا يقتصر أثر النشاط التصديرى فى ذلك الصدد على تحقيق التقدم الفنى بما تعكسه كفاءة الصناعات التصديرية المتطورة من خفض نفقة الانتاج ، بل إن ما يؤدى اليه الانتاج التصديرى من توسع فى عدد الوحدات المنتجة ، قد يساعد كذلك على تحسين هيكل وأداء التنظيم الصناعى بالدول النامية .

ويتأتى ذلك الأثر القوى للنشاط التصديرى فى النهوض بفنون الانتاج وأساليبه ونظمه ، من الطبيعة التنافسية التى تسود سوق التجارة الدولية ، وما ينتج عن الارتباط بها أو الدخول فيها من حوافز المنافسة . ففى تلك السوق يشتد الاهتمام بجودة المنتجات ، ويؤدى الحرص على مضاهاة الأنماط السائدة فى الأسواق الأجنبية ، إلى الارتقاء بمستوى جودة الانتاج على وجه يشمل الانتاج الموجه للسوق المحلية كذلك ، وبذلك يعكس نجاح الصناعات التصديرية إرتفاعا بكفاءة الصناعة بوجه عام ، وتحسين جودة المنتجات لمواجهة المنافسة فى ميدان الاحلال محل الواردات ، ويرجع ذلك لما يتطلبه الإنتاج التصديرى غالبا من إستخدام طرائق إنتاج تكنولوجية متطورة مصدرها الدول الصناعية المتقدمة (٢) .

ومن هنا كان نفع استراتيجية النمو القائمة على الإهتمام بالسوق الخارجية ، فى تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية والداخلية ، من خلال تأثير حوافز المنافسة وعوامل التعليم والتدريب والتجديد والتقدم الفنى .

وحتى فى الحالات التى يتسع السوق المحلى فى الدول النامية لقيام مشروع أو عدة مشروعات بالحجم الإقتصادى المناسب ، فإن نشاط التصدير والدخول فى إطار المنافسة الخارجية مع الإنتاج الأجنبى المثيل ، يكون هو الوسيلة للضغط

---

(١) H. J. Brouton, Growth Models and Undérdeveloped Economics, The Journal of Political Economy, Vol. LXIII, Dec. 1955, p. 336.

(٢) U.N.I.D.O., Industrial Development Survey, 1967, UNCTAD, 1969, p.112.

على تلك المشروعات للعمل على تخفيض نفقة إنتاجها والنهوض بمستوى نوعيته وبالتالى تلافى إعتماد المشروعات المحلية على المركز الإحتكارى فى السوق المحلية .

وقد يعتبر نشاط تصدير الدول النامية — لمنتجاتها من السلع المصنوعة من الوسائل الناجحة لتحقيق الغلة المتزايدة لإنتاجها كما أنه عن طريق ذلك النشاط والدخول فى غمار المنافسة الدولية ، يمكن للبلد أن يأمل فى تزايد نصيبــه من مكاسب الغلة المتزايدة على مستوى الإقتصاد العالمى ، حيثما واتته الظروف . وربما لايقل أهمية عن ذلك ما يتحقق للبلد عن طريق إنتعاش صادراته الصناعية، بالارتكاز على ربط أسعارها بمستوى الأسعار الدولية ، عن طريق سعر صرف واقعى ، مما تتجنب به الدولة المغالاة الضارة فى التوسع فى صناعات الاحلال محل الواردات (١).

ولا يقتصر الأثر الانمائى لنشاط التصدير فى مجال تطوير فنون الإنتــاج وأساليبه ، على مجرد التركيم الرأسمالى للموارد المادية من خلال الارتفاع بتنظيم تطبيق مظاهر التقـــدم الفنى على الموارد البشرية الموجودة بحالتها ، إذ لم يعد يتركز فى ذلك — فى نظر العديد من المفكرين — محور النمو الإقتصادى . بل أن الأثر الانمائى الذى يفوق ذلك فى الأهمية هـو تحقيق الآثار التعليمية النافعة من أجل رفع مستوى الطاقات البشرية . إذ ينبغى أن يستهـدف اساساً اكساب السكان المعرفة بالآفاق الإنتاجية الجديدة وبالعادات المتطورة فى العمل ، وقبل كل شىء بالمهارات الفنية فى ممارسته . وبذلك يتحقق الارتفاع بالقدرات الانتاجية للجهاز الاقتصادى ، واكسابه المرونة اللازمة فى استخدام طاقاته .

ويفيد نشاط تصدير السلع المصنوعة — حتى ولو كان فى نطاق محدود — فى إعطاء الخبرة وتدعيم التجربة الصناعية والتجارية للدول النامية . إذ يتجاوز ما يتحقق للانتاج الصناعى فى تلك الدول من خبرة بفنون الإنتـاج وممارسة

(١) D. Keesing, Outward-looking Polices and Econ. Development [Econ,Dev., Challenge and Promise, Edit. S. Spiegelglas & C. Welsh 1970, p. 286.

أساليبه المتطورة — فى ظل تعاملها مع الخارج ، ما يمكن أن يتحقق لذلك الانتاج من مكاسب إن هو اقتصر على السوق المحلية . ففى ظل الاستراتيجية القائمة على النظرة للخارج ، يتقارب هيكل الحوافز الخاص بنوعية الخبرة الصناعية ، مع ما يبلغه مثيله فى الدول الصناعية المتقدمة . ومن ذلك ما تضطر اليه مثلا طبقة المديرين فى الإنتاج الصناعى من العمل الدائب على خفض النفقة وتحسين وتطوير أساليب الإنتاج وأدواته وملاءمة السلع مع تطورات أذواق المستهلكين بالخارج والداخل. هذا بالإضافه إلى ما يقع من ضغط على عنصر العمل الماهر للنهوض بإنجازه مع تدريب العمال العاديين على الأعمال الماهرة .

وتفتح الصادرات الطريق إلى غيرها من الصادرات ، وذلك من خلال الأثر التعليمى فى الداخل والخارج ، كما أن الإنجاز التصديرى الناجح ، يساهم فى خلق المنافسة المفيدة الفعالة بين المشروعات المحلية المنتجة .

وباختصار فإن استراتيجيه السوق الخارجية تخلق الخبرة الصناعية ذات الكفاءة العالية وتنهض بالتالى بالموارد البشرية إلى المستوى الملائم لمتطلبات النمو الاقتصادى . وبذلك يعتبر إنتقال الفنون الإنتاجية المستحدثة عن طريق التجارة الخارجية ، من الظواهر الأساسية التى ترتكز عليها فكرة النمو من خلال التجارة (١) .

فإذا استطاعت الدول النامية أن توجه تجارتها على وجه يخدم خططها الإقتصادية الانمائية ، وان تتخلص تدريجيا من مظاهر تبعيتها الإقتصادية للقوى الامبريالية ، فإن التبادل التجارى الخارجى يمكن بحق أن يكون وسيلة فعالة لحصول كل دولة ـ أيا كانت درجة نموها الإقتصادى ـ على ما ينقصها من موارد حيث لا يقتصر دور التجارة فى هذا الصدد على سد الفجوات التى تعانى منها بعض الدول نتيجة نقص بعض مواردها الطبيعية ، بل هى أيضا توافى حاجة الدول النامية إلى تقدم فنون الإنتاج والدراية والعمل الماهر ، فتنتقل اليها من أساليب الإنتاج الجديدة والأفكار المستحدثة والنظم الإنتاجية المتطورة ما يغذى نموها الإقتصادى.

(١) D. Kessing, Ibid, p. 278 : 284.

وأخيرا فإن النشاط التصديرى إذا ما أحسن توجيهه والرقابة علية وإنتزاعه من براثن السيطرة التى يمارسها عليه الإستثمار الأجنبى والإحتكارات الرأسمالية الدولية ، يمكن أن يخدم فى المدى الطويل ، هدف تحرير البلاد النامية من علاقات التبعية الإقتصادية التى تقيد إنطلاقها فى طريق التنمية الإقتصاديه . ومن وسائل السياسة الإقتصادية الفعالة فى هذا الصدد ، العمل على تنويع التكوين السلعى لصادرات الدولة وتنويع التوزيع الجغرافى لها بمختلف الأسواق على وجه يحقق لها الإستقرار ويقضى على علاقات التبعية المشار اليها . مما سنتناوله بالتفصيل فى البابين القادمين .

٢ ـ دور النشاط التصديرى فى التكوين الرأسمالى بالدول النامية (الزمن الطويل)

من الجوانب الأساسية لعملية التنميه الاقتصادية ، وضع الاستراتيجية المناسبة للتكوين الرأسمالى اللازم لخلق رؤوس الأموال العينية أو المادية . فعلى السياسة الإقتصادية أن تتخذ سبيلها لتحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، وذلك عن طريق التركيز الاستثمارى فى المجالات الانتاجية التى تسهم أكثر من غيرها فى زيادة طاقة الانتاج، أى التوسع فى إقامة صناعات السلع الانتاجية .

ومصادر التكوين الرأسمالى الرئيسية هى الادخار المحلى مضافا اليه حصيلة نشاط التجارة الخارجية . فزيادة السلع الرأسمالية التى تساعد على الارتفاع بالطاقة الإنتاجية تتأتى من أحد طريقين ، أحدهما مباشر وهو توجيه الاستثمارات المباشرة إلى ميدان صناعة السلع الانتاجية والأساسية بوجه خاص كانتاج الحديد والصلب والآلات أو الإنشاءات الحيوية ومشروعات القوى المحركة . . الخ . والطريق الآخر غير مباشر ، وهو الحصول على تلك السلع الانتاجية والمهمات الأساسية من خلال نشاط التجارة الخارجية ، حيث يتم استيراد الآلات والسلع

الانتاجية الأخرى اللازمة لتدعيم الطاقة الانتاجية ، من الخارج ، وتكون وسيلة ذلك هي توجيه الاستثمارات المنتجة نحو تنمية صناعات التصدير ، ثم استخدام حصيلة الصادرات فى الحصول على تلك السلع الانتاجية من الخارج (١).

وفى الدول النامية حيث تتزايد الحاجة للواردات (٢) ، مع إتساع متطلبات التنمية الإقتصادية ، تؤدى التجارة الخارجية دوراً أساسياً ، يتمثل فى تمكينها من الحصول على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية . حيث تشير دراسة هياكل الأوضاع الاقتصادية بالدول المذكورة إلى احتياجها عادة لكميات ضخمة متزايدة من السلع المشار اليها ـ والتى تعتمد فى الحصول عليها ، على استيرادها من الخارج (٣) ، من أجل الاسراع بمعدلات نموها الإقتصادى .

ومن هنا كان التأثير الحاسم للتجارة الخارجية على عملية تراكم رأس المال بالدول النامية ، بما تهيئه من استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ التنمية الإقتصادية فى الوقت وبالمعدل المستهدفين . الأمر الذى يجعل بلوغ الأهداف المنشودة للتنمية فى تلك البلاد متوقف على القدرة الإستيرادية للبلد . تلك القدرة التى تتحدد بدورها بمستوى طاقة البلد التصديرية . وهكذا تلعب التجارة

---

(١) Oskar Lange, op. cit., p. 11,12

(٢) سيقتصر حديثنا هنا على الواردات من السلع الرأسمالية ، مرجئين الحديث عن الاحتياجات العامة من الواردات خلال عملية التنمية إلى المبحث القادم ، تحت عنوان التمويل المنتظم لاحتياجات التنمية وسد فجوة ميزان المدفوعات . ونكتفى هنا بالاشارة الى أن تقديرات هيئة الامم المتحدة تذهب الى أن زيادة الدخل القومى بمعدل ٥٪ يتطلب زيادة فى الواردات لاتقل عن ٦٪ .

(٣) بلغت نسبة واردات الدول النامية من تلك السلع فى الفترة ١٩٦٠/٦١ ، ٥ر٣١٪ من إجمالى وارداتها ، بعد أن كانت فى الفترة ١٩٥٠/٥٣ فى حدود ٨ر٢٠٪
[U.N.C.T.A.D., Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, 1968, p. 4,26.

الخارجية دورها الحاسم في تحديد معدلات النمو الإقتصادى بالبلاد النامية (١).

ومن أجل ذلك تعتبر معدلات نمو الصادرات في العديد من الدول النامية بحكم ظروفها الحاضرة ، أحد المحددات الاساسية لمعدل نمو الدخل ، وذلك من خلال التأثير التحكمي على معدل نمو الواردات (٢). ويقدر المكون الأجنبي الذى تغذيه حصيلة الصادرات بصفة أساسية لدى الدول النامية في الوقت الحاضر - في المتوسط - بما يتراوح بين ٢٥ ، ٤٠ ٪ (٣).

ويتجسم في قيام التجارة الخارجية بتوفير مستلزمات التنمية الإقتصاديه من واردات السلع الرأسمالية - على النحو الموضح - تفسير أثر التجارة الخارجية على معدل النمو الإقتصادى من خلال ذلك الجانب المادى لعملية تراكم رأس المال.

ولا يقتصر دور التجارة في هذا الصدد على الحالات التي تشير فيها الدلائل إلى تحسين مستقبل التجارة في صالح ، بل يقرر I. Sachs إنه كلما كان مستقبل التجارة الخارجية في غير صالح الدولة ، كلما تراكمت إحتياجاتها العاجلة إلى الكميات الكبيرة من الآلات والمعدات الضرورية لخلق الصناعات الأساسية بها (٤).

فما يؤكد حيوية الدور الذى يمكن أن تلعبه تنمية الصادرات بالدول النامية في الآونة الحاضرة ، ما تتصف به إقتصاديات الكثير منها ، من كونها إقتصاديات حساسة للواردات ، يشكل إنخفاض قدرتها على الاستيراد قيداً أساسيا على نمو دخلها القومى . إذ ينتج عن عدم كفاية الواردات الرأسمالية لسد احتياجات الإستثمار على وجه يضع الدولة أمام اختيار حرج ، بين أن تهبط بمعدل نموها

---

(١) دكتور حسن محمد ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية ، بالاشارة إلى التجربة المصرية ، ١٩٧١ (من دراسات المؤتمر الثانى للاقتصاديين العرب بدمشق) ص ١٣

(٢) قارن : دكتور ، الفونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في ج م ع ١٩٧١ (من دراسات المؤتمر الثانى للاقتصاديين العرب بدمشق) ص ٣

(٣) U.N., World Economic Survey, 1963, p. 17

(٤) I. Sachs. op. cit p. 5

تجنباً للتضخم ، أو التضحية بقبول حالة التضخم من أجل الإسراع بمعدلات نموها (١) .

وهكذا نجد دور التجارة الخارجية كمصدر للحصول على السلع الإنتاجية الضرورية للتنمية بالبلاد النامية ، يتقدم على دورها فى توسيع آفاق السوق، أمام إنتاج تلك البلاد، وغيره من الأهداف الأخرى لنشاط التبادل التجارى الخارجى. وذلك إلى حد يتشابه عنده تدعيم الإنتاج التصديرى الذى يدر الموارد الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من الخارج، مع القيام بانتاج السلع المذكورة محليا (٢) . وهو ما يدفع بالبعض (٣) إلى تأكيد أن قدرة الاقتصاد على تركيم رؤوس الاموال العينية فى تلك الدول، إنما تحددها إمكانيات التجارة الخارجية فيها.

وقد أسفرت التحليلات الاحصائية لكل من معدلات تكوين رأس المال الثابت ومعدلات نمو الصادرات بالدول المختلفة عن وجود معاملات ارتباط قوية بين القدرة التصديرية وبين نموها الاقتصادى (٤) .

وقد يبين ذلك الارتباط بين تأثير نمو الصادرات على معدلات نمو الناتج الاجمالى الحقيقى وتأثيره على معدل التكوين الإجمالى لرأس المال من استعراض معدلات النمو المذكورة خلال الفترة ١٩٦٨/٦٠ ببعض عينات من الدول النامية ، كما يلى :

---

(١) دكتور حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٠

(٢) Hazem El-Beblawi, Interrelation Agriculture-Industrie et le Developpement Economique, Thèse de Doctorat, 1964, p.99.

(٣) J. Bagwati, Indian Balance of Payments, Policy and Exchange Actions, Oxford Economic Papers. Feb. 1962, p. 55

(٤) N.U. Etude sur l'Economie Mondiale, 1959, p.73.

معدلات نمو كل من الصادرات والناتج الاجمالى وتكوين رأس المال

ببعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٨/٦٠

الدولة	معدل نمو الصادرات ١٩٦٩/٦٠	معدل نمو الناتج الإجمالى الحقيقى ١٩٦٩/٦٠	معدل التكوين الاجمالى لرأس المال الثابت ١٩٦٨/٦٠
سوريا	٥ر٠	٧ر٧	١٦ر٦
ج.م.ع.	٤ر٠	٥ر٧	١٤ر٧
تونس	٤ر٣	٤ر٢	٢٣ر٤
مراكش	٣ر٧	٤ر٢	١٢ر٠
الهند	٣ر٢	٣ر٢	١٢ر٢
الجزائر	١٠ر٠	١ر٢	١٣ر٤
اندونيسيا	٠ر٨	٢ر٦	٨ر٧ (١)

[المصدر : N.U Etude sur le Comm.I.et Dev.1970]

كذلك فمن خلال مقارنة تطورات معدلات النمو لكل من الصادرات والتكوين الرأسمالى فى عدد من الدول خلال الفترتين ١٩٦٠/٥٠، ١٩٦٨/٦٠ ، تبين وجود علاقه طردية واضحة بين تغيرات كل من المعدلين سواء بالانخفاض أو الارتفاع.

ومن أمثلة ذلك :

---

(١) N.U. Etude sur le Commerce Internat. et Dev.1970, Tab.22

(ا) تصاحب معدلات نمو كل من الصادرات والتكوين الرأسمالى خلال ١٩٦٨/٥٠ بالارتفاع

	معدل نمو			
	الصادرات		التكوين الرأسمالى	
	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٨/٦٠	١٩٦٠/٥٠	١٩٦٨/٦٠
شيلى	٢ر٣	٥ر٥	٣ر٦	٣ر٨
هندوراس	٠ر٧	١٢ر٩	٢ر٠	١ر٨
كوريا	١١ر٣	٢٩ر٨	٧ر٩	٢٢ر٦
استراليا	٥ر١	٦ر٣	٤ر٧	٦ر٨

(ب) تصاحب المعدلات بالإنخفاض .

اسرائيل	٢٢ر٣	١٢ر٣	٤ر٤	٢ر٨
اكوادور	٥ر٦	٣ر٤	٩ر٦	١ر٢
المانيا الاتحادية	١٥ر٨	٩ر٠	١٠ر٦	٤ر٤
النمسـا	١٣ر٣	٧ر٣	٨ر٤	٤ر٥

[المصدر : UN., Statis. Yearbook, 1969]

وفى دراسة تطبيقية لمدى إسهام الطاقة الاستيرادية بايطاليا ، فى التكوين الرأسمالى ، من واقع تحليل أرقام النسب المئوية لتوزيع الواردات السامية الايطالية عام ١٩٥٩ على مختلف القطاعات، بحسب المجموعات السلعية الاستيرادية

(١) U.N. Statis. Yearbook 1969, New York 1970, Tab. 179, 550

والقطاعات المستخدمة للواردات ، تبين أن جانباً كبيراً من واردات السلع الرأسمالية والوسيطة يخصص للاستثمار فى قطاع الصناعات التحويلية وخاصة صناعات النسيج والأثاث والصناعات المعدنية والكيماوية والمطاط والورق ، كما كان التركيز فى الواردات من السلع الاستثمارية فى قطاعات : الآلات والمنتجات المعدنية (٦٥ر٢ ٪ من واردات القطاع) ومعدات النقل (٣٦ر٢ ٪ من واردات القطاع)(١) .

وقد أكد Maizels أهمية نمو الصادرات للارتفاع بمعدل التكوين الرأسمالى ، من خلال عرض تقديراته - بالتطبيق لنموذجه السالف الإشارة اليه - عن تأثير القدرة الاستيرادية على معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالى على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك فى خصوص ١٣ دولة من الدول النامية التابعة لمنطقة الاسترلينى (٢) . وأسفرت دراسة ميزلز لأثر الطاقة الاستيرادية على مستوى الاستثمار فى تكوين رأس المال المحلى الثابت ، بالتطبيق لمعادلات الإنحدار ، عن وجود علاقة واضحة فى الدول المذكورة - وبالأخص فى الزمن الطويل - بين تغيرات الطاقة الاستيرادية وبين الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت - ويستبين ذلك من الأمثلة الآتيـة :

أولا - النسبة المئوية للواردات من السلع الرأسمالية والمواد الملحقة بها ، من إجمالى كل من الواردات والتكوين المحلى لرأس المال الثابت لبعض الدول فى الفترة ٦٠ / ١٩٦٢ .

---

(١) R. Stern, Foreign Trade and Eon. Growth in Italy, op. cit., p. 91,92.

(٢) أوضح Maizels أنه اى يتسنى الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى لتلك الدول الى ٥ ٪ سنويا فان حجم رأس المـال الوافد من الخارج الى تلك الدول Capital inflow ينبغى أن يرتفع فى عام ١٩٧٥ عن حجمه الفعلى عن المتحقق عام ٦٢/١٩٦٣ بمقدار أربعة أمثاله ، وذلك اذا لم تحدث تغيرات غير عادية لمعدل نمو الصادرات.

[A. Maizels, op. cit., p. 20]

	النسبة من اجمالى الواردات	النسبة من اجمالى تكوين رأس المال المحلى الثابت
الباكستان	٪٦٠	...
الهند	٪٥٢	٪٢١
بورما	٪٤١	٪٤١
روديسيا ونياسلاند	٪٤٢	٪٥٧
جامايكا	٪٢٤	٪٥٧

ثانياً — نتائج علاقة الإنحدار بين إجمالى تكوين رأس المال المحلى الثابت والقدرة الإستيرادية ، حيث بلغ معامل الارتباط فى ستة دول من بين عشرة دول تابعة للمنطقة الاسترلينية خلال عقد الخمسينيات ما يتراوح بين ٧ر٠ ، ١[٢].

وإعماء إلى ما سبق الإشارة اليه من تباين دور النشاط التصديرى بحسب المرحلة التى يمر بها البلد فى سلم نموه الاقتصادى ، وحيث أن الدول النامية محل دراستنا ، لايزال يغلب على نشاطها الاقتصادى الطابع الزراعى، فان من الأمور الهامة فيما نحن بصدده ـ من دراسة تأثير النشاط التصديرى على التكوين الرأسمالى بالدول النامية ـ أن نلم بكيفية خلق السلع الرأسمالية أو المهمات الإنتاجية عن طريق القطاع الزراعى ، لتكون أداة لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعى، وبالتالى النهوض بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد جميعه .

فحيث تتكون غالبية صادرات الدول النامية المشار اليها، فى الوقت الحاضر، من منتجات أولية تقليديه، فان القطاع الزراعى يقوم فى تلك الدول بمهمة التكوين الرأسمالى بطريقة غير مباشرة ، إذ تضطلع التجارة الخارجية بدور الوسيط فى هذا الصدد[٣]، مما يجعل معدلات النمو الاقتصادى بالدول المذكورة تتوقف

---

(١) A. Maizels, op. cit., p.85—91

(٢) Hazem El Beblawi, op. cit. 99 ; Leage of Nations, op. cit. p. 120.

بالضرورة على معدل نمو صادراتها التقليدية التي تستطيع فقط عن طريق حصيلتها تمويل استيراد مستلزمات التنمية الإقتصادية من السلع الإنتاجية (١) .

وهكذا يحتل النشاط الزراعى وبالتالى الصادرات الزراعية مكانة هامة فى الدول المشار اليها ، بفضل ما يوفره لها من سلع إنتاجية لم تكتمل قدرتها بعد على إنتاجها محليا ، فضلا عن أنها إن أرادت أن تنتجها محليا فهى تستغرق فى ذلك وقتا طويلا لا يسعف إحتياجات نموها السريع (٢) .

وبالرغم من صعوبة الإجراء القياس الدقيق لمدى مساهمة الصادرات الزراعية فى التكوين الرأسمالى ، فقد أقام Hirshman (٣) ، نموذجا - يعتمد على بعض الفروض المبسطة لقياس إسهام القطاع الزراعى فى تكوين رؤس الأموال العينية من خلال نشاط التجارة الخارجية - يمكن عن طريق تطويره تحديد درجة الإسهام الواقعية لهذا النوع من الصادرات فى التكوين الرأسمالى لأغراض تخطيط التنمية الإقتصادية فى تلك البلاد .

* * *

---

(١) N. U. Etude sur l'Economie Mondiale, 1961, New-York 1962, p. 5.

(٢) H. El-Beblawi op. cit., p. 100

(٣) A. Hirshman, National Power and the Structure of Foreign Trade, University of California Press, 1945, pp.117-122.
كما أقام الدكتور حازم الببلاوى نموذجا مماثلا يقوم على فروض مبسطة لقياس إسهام القطاع الزراعى فى إمداد القطاع الصناعى (غير الزراعى) بالمعدات الرأسمالية المستوردة من خلال نشاط التبادل التجارى الخارجى فى مصر ، أنظر :

[H. El-Beblawi, op. cit., p. 108—114]

المبحث الثانى

دور النشاط التصديرى فى التمويل المنتظم لاحتياجات

التنمية الاقتصادية وسد فجوة ميزان المدفوعات (الزمن القصير)

تناولنا حالا دور النشاط التصديرى فى تمويل الحصول على الواردات اللازمة للتنمية الإقتصادية من السلع الرأسمالية، حيث يعتبر فى هذا الدور أداة غير مباشرة للتكوين الرأسمالى وهو ما جعلنا نختار له موقعا فى إطار دراسة التغير الهيكلى للبناء الإقتصادى فى المدى الطويل . أما موضوع هذا المبحث فينصب على دور النشاط التصديرى فى تعزيز القدرة الإستيرادية المتجددة لسد احتياجات التمويل الدورى من مختلف السلع ، سواء أكانت استهلاكية أم رأسمالية أم وسيطة . مما يساعد على علاج إختلال ميزان المدفوعات فى المدى القصير . هذا إلى جانب ما يضطلع به نشاط التصدير فى تدعيم المدخرات المحلية تمهيداً لوضعها فى خدمة تمويل الإنفاق على الإستثمارات الضرورية لسير التنمية الإقتصادية .

فالتصدير فى هذا الصدد يقوم بوظيفتين فى إطار العمـــل الإنمائى : أولها تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات ، الناشىء عن تزايد الحاجة للواردات خلال عملية التنمية الاقتصادية ، وثانيها تعزيز الطاقات الإدخارية المحلية والارتفاع بمقدار الفائض الإقتصادى المطلوب للانفاق على برامج التنمية الاقتصادية.

١ - تدعيم القدرة الاستيرادية وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وإذ تنصب الوظيفة الأولى على تدعيم القدرة الإستيرادية فى خدمة التمويل الخارجى للاحتياجات الكلية المتزايدة لبرامج الإنماء الإقتصادى ، فان دراستها تتطلب البدء بتصوير إجمالى لمشكلة عجز ميزان المدفوعات الناشئة عن تزايد الحاجة للواردات.. ثم استعراض إمكانيات وسائل التمويل الخارجى المختلفة فى مواجهة

فى مواجهة تلك الحالة . وأخيراً بيان دور النشاط التصديرى والوزن النسبى لحصيلته فى التغلب على تلك المشكلة .

وتثور مشكلة عجز ميزان المدفوعات أساسا من تزايد متطلبات برامج التنمية الاقتصادية الطموحة من الواردات ، سواء لمواجهة احتياجات المشروعات الإنتاجية ومرافق التنمية الأساسية من سلع رأسمالية وسلع وسيطة أو احتياجات الطلب المتزايد على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، حيث ينشأ عن ظروف التنمية الاقتصادية نمو فى الطلب الاستهلاكى نتيجة ارتفاع مستوى الدخول الحقيقية للأفراد مع تقدم مراحل التنمية ، وانتقال جانب كبير من القوة العاملة فى الزراعة إلى النشاط الصناعى ، واستيعاب الصناعة النامية لنسبة هامة من المنتجات الأولية المحلية التى كانت توجه أصلا للاستهلاك ، ويستوجب كل ذلك ضرورة استكمال الطاقات المحلية لسد تلك الاحتياجات عن طريق الاستيراد من الخارج. وكلما إرتفعت المعدلات المستهدفة للتنمية الاقتصادية السريعة ، بما تستلزمه من إجراء تغييرات هيكلية شاملة فى البنـــاء الاقتصادى ، كلما تزايدت المطالب الاستيرادية (١) .

ولما كان نمو الطاقات التصديرية لايسير جنبا إلى جنب مع تزايد الاحتياجات الاستيرادية المشار اليها بالدول النامية (٢) ، فقد كانت مشكلة عجز مـــيزان

---

(١) UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, 1968, p. 4.

(٢) حيث يبدو ذلك من مقارنة تطور نسبة الواردات للناتج القومى الاجمالى بنسبة الصادرات الى ذلك الناتج فى بعض الدول النامية ، ومن ذلك على سبيل المثال ، ارتفاع نسبة الواردات للنـاتج فى الجزائر من ٣٣ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٤٠ ٪ عام ١٩٥٩ فى حين انخفضت نسبة الصادرات للناتج من ٢٧ ٪ الى ٢٠ ٪ فى نفس الفترة ، وكذا تغير تلك النسب فى كل من كينيا وغانا والأردن وغيرها خلال الستينيات .

[U.N. Handbook of Internat. Trade and Dev. Stat., 1972, Tab. 6.3]

المدفوعات لدى الدول المذكورة ، من الظواهر المصاحبة عادة لسير التنميـــة الإقتصادية بها .

وقد بلغ متوسط المعدل التاريخى لنمو الواردات الاجمالية للدول النامية فى ١٩٦٥/٦٠ ٩ر٤ ./٠ ، كما بلـغ متوسـط مرونة طلب الدول المـذكورة على الواردات بالنسبة للدخل ١٧ر١ . على أنه قد لوحظ أيضا فى الفترة ١٩٦٨/٦٠ أن إرتفاع معدلات نمو الواردات قد ارتبط فى العديد من الدول النامية التى حققت انجازات تصديرية مرموقة ، بمعدلات نمو مرتفعة فى النـاتج الحقيقى الاجمالى(١).

كما تتوقع دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لزيادة الواردات فى الدول النامية حتى عام ١٩٧٥ معدلات تفوق أو تقارب معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى بتلك الدول . ففى حين تتراوح الأرقام المتوقعة لمعدل نمو الواردات خلال الفترة ١٩٧٥/٦٣ بين ٣ر٥ ./٠ للتقـدير الادنى ، ٧ر٦ للتقـدير الأعلى ، تبلغ تلك الأرقام بالنسبة لمعدلات نمو الناتج الاجمالى ٢ر٥ ، ١ر٦ على التوالى(٢). كما ترتفع نسبة الواردات إلى الناتج القومى الاجمالى من ٢ر١٢ ./٠ عام ١٩٦٣ الى ٢ر١٦ ./٠ عام ١٩٧٥ وفقا لبعض التوقعات (٣) .

وتتجلى مشكلة تزايد الواردات بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج الاجمالى حتى فى بعض الدول الإشتراكية ذات النظم المخططة مركزيا ، ففى المجر مثلا ،

---

(١) فى الدول النامية التى حققت معدل متوسط ١ر٨ ./٠ فى نمو الناتج الحقيقى خلال ١٩٦٨/٦٠ كان معدل نمو الواردات ٥ر١٠ ./٠ ومعدل نمو الصادرات ٨ر١٣./٠ فى حين أن الدول التى انخفض فيها معدل نمو الناتج الى أقل من ٤./٠ لم يتجاوز معدل نمو كل من الواردات والصادرات على التوالى ٧ر٠ ، ٤ر٢ ./٠

[N. U. Etude sur le Commerce Int et Dev. 1970, Tab. 20]

(٢) UNCTA D. Trade Prospects, op. cit. p. 16.

(٣) أنظر فى توقعات حجم كل من الناتج القومى الاجمالى والواردات لعام ١٩٧٥ :
V. K. Rao, Some Reflections on the Industrial Revolution Now in India, 1962. [Leading Issues in Dev., G. Meier, 1964. p. 544]

كان معدل نمو الدخل القومى خلال النصف الأول من الستينات فى حدود ١ ٪ سنويا ، فى حين كانت الزيادة السنوية فى الواردات بمعدل ٥ر١ ٪ (١).

وقد نتج عن تلك المعدلات الكبيرة فى زيادة الواردات بالدول النامية ، تزايد فى فجوة التجارة لديها تتمثل فى عجز موازين مدفوعاتها ، مما بلغت نسبته إلى إجمالى قيمة صادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول فى الفترة ١٩٦٣/١٩٦٥ ٢٤ ٪ إرتفعت إلى ٩ر٢٧ ٪ ١٩٦٧ (٢).

ويخلق كل ذلك لتلك الدول النامية مشكلة تهيئة الامكانيات التمويلية اللازمة للاستيراد، حيث تكون الدول المذكورة فى سعيها لبلوغ معدلات سريعة للتنمية الاقتصادية ، أمام اختيار حرج بين الانطلاق فى طريق التنمية بما يتطلبه من استثمارات منتجة واسعة النطاق ـ بما تسببه من ضغوط استيرادية تحتاج لتدبير وسائل الدفع الخارجى الضرورية لمواجهتها ،أو التخلى عن ذلك على وجه تضحى معه بمطالب التنمية الاقتصادية (٣) .

وبذلك يبدو ضعف المقدرة الاستيرادية لدى الدول النامية ، كعقبة رئيسية فى سبيل نموها الاقتصادى ، كما أكدته الدراسات التحليلية العديدة ـ حيث تمثل السلع الإجنبية المستوردة بالنسبة لتلك البلاد أهمية كبرى لسد ما ينقصها من موارد طبيعية ومهارات وفنون إنتاجية مما يبرر النظر إلى ظاهرة ضغط الاحتياجات الاستيرادية مع قصور امكانيات النقد الأجنبى الضرورية فى تلك البلاد خلال مراحل التنمية الإقتصادية ، كعنق الزجاجة أمام انطلاق برامجها الانمائية (٤).

---

(١) Milos Churanek, Long Term Interdeperdance Between The Foreign Trade Gap and Balance of Payen ents June ,1966. Institute of National Planning in Cairo, Memo 660, p 2

(٢) UNCTAD, T. Prospects, op. cit., Tab.16

(٣) Lacharrière, Comn erce Exterieur et Sous-Developpement, 1963, p.17

(٤) D. Keesing, op.cit. p. 291; UNCTAD, Trade Prospects. op. cit., p. 28.

وجدير بالذكر أن منشأ تلك الاختناقة المتمثلة فى عجز موازين مدفوعات الدول النامية إبان مراحل التنمية ، لايكمن فقط فى قصور الطاقات المحلية عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة للعملية الانمائية ، بل يرجع جانب كبير منها إلى ماخلفته سيطرة القوى الامبريالية على العلاقات الاقتصادية الدولية ، على وجه تمتص من خلاله الدول الاستعمارية الفائض الاقتصادى المتولد بالدول التابعة(١). فكان من صور ذلك جعل الدول النامية فى حاجة دائمة ملحة للنقد الأجنبي ، وفى وضع يعوزها بصفة مستمرة للاقتراض من الخارج لسد العجز فى مواردها المتاحة من ذلك النقد ، إن هى أرادت المضى فى انجاز برامجها الانمائية (٢) .

وقبل بيان دور النشاط التصديرى فى تدعيم المقدرة الاستيرادية وعلاج ظاهرة الاختلال المشار اليها فى موازين مدفوعات الدول النامية ، نستعرض فى ايجاز وسائل التمويل الخارجى المختلفة التى تساهم فى حل مشكلة قصور النقد الأجنبي بتلك البلاد ، ومدى امكانيات كل منها فى الوقت الحاضر ، لأداء دورها فى هذا الصدد .

وإذ نبدأ بالصافى الاجمالى للتدفقات التمويلية الأجنبية - وهى تنقسم إلى قروض حكومية وقروض خاصة - نجد أن إجمالى نسبيتها من مجموع متحصلات الدول النامية غير المصدرة للبترول أساساً من النقد الأجنبي شاملة المعونات الاقتصادية عام ١٩٧٠ لم تتجاوز ٢٩٫٣ ٪ فى حين أن باقى النسبة وقدره ٧٠٫٧ ٪ كان يتكون من حصيلة صادرات تلك البلاد (٣) .

وبالرغم من عدم ضآلة الحجم المطلق للتدفقات التمويلية الأجنبية المتجهة

(١) أنظر أثر البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على ظاهرة التخلف ، (الفصل الثانى من الباب التمهيدى من هذا البحث) .

(٢) د. محمد مظلوم حمدى ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، ١٩٦٣ ، ص ٩٩.

(٣) مصدر الأرقام الأصلية : U.N. Internati. Trade and Dev. S. 1972, Tab. 5.1

الدول النامية (١) ، فإن متابعة تطورات أرقامها يدل على اتجاهات من التغير لاتطمئن إلى اعتبارها مصدرا يعتد به لتمويل احتياجات التنمية فى المستقبل لدى الدول المذكورة .

إذ لاتتزايد تلك التدفقات بنفس معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى بالدول المانحة بل على العكس نجد أن نسبة إجمالى التدفقات الحكومية الصادرة من الدول المانحة الرئيسية للدول النامية ، من إجمالى الناتج القومى فى كل من الأولى ، تتجه للتناقص . ومثال ذلك فى الفترة ٦١/١٩٧٠ (٢) :

	الولايات م. الأمريكية	المملكة المتحدة	فرنسا	المانيا الاتحادية	بلجيكا
١٩٦١	٠٫٦٥	٠٫٥٩	١٫٤٢	٠٫٧٦	٠٫٧٦
١٩٧٠	٠٫٣٢	٠٫٣٥	٠٫٦٨	٠٫٣٤	٠٫٤٧

وإذا كانت التدفقات الحكومية من المصادر التمويليــة الأجنبية للدول النامية ، قد أبدت تزايداً شبه مستمر خلال الستينات (٣) ، فإن التدفقـات الخاصة من الاستثمار المباشر والعمليات متعددة الأطراف كثيراً ما يعتريها التقلب ، إذ أبدت هبوطاً فى العديد من السنوات مثل ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ، كما تناقصت نسبتها من إجمالى التدفقـات التمويلية الأجنبيـة للدول الناميـة من ٣٤٫٤ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٢٠٫٩ عام ١٩٧٠ (٤) .

(١) بلغت متحصلات الدول النامية غير المصدرة أساساً البترول من التدفقات التمويلية الأجنبية عام ١٩٧٠ ١٤٢٢٤ مليون دولار. [Ibid, Tab., 5.2]

(٢) [Ibid, Tab.,5.4 B]

(٣) تشكل التدفقات الحكومية الوافدة للدول النامية من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية أهم جانب من مصادر التمويل الأجنبى مما بلغت نسبته عام ١٩٧٠ ٥٥ ٪ من إجمالى تلك المصادر . [Ibid, Tab. 5.3]

(٤) وكان البند الذى أبدى تحسناً منتظما من بين التدفقات التمويلية الأجنبية للدول النامية خلال الستينات ، هو ذلك المتعلق بصافى التسهيلات الائتمانية الخاصة الممنوحة للصادرات Privet Export Crédits ، والتى ارتفعت من ٤٩٠ مليون دولار أمريكى عام ١٩٦١ =

ومن جهة أخرى فإن القروض الدولية التى تمنحها المؤسسة الدولية ليس منها ماله صفة القروض السهلة ، سوى قروض مؤسسة التنمية الدولية I.D.A. ، أما قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ، فهى أقرب ماتكون إلى القروض التجارية العادية وبوجه عام فان مبالغ القروض التى تحصل عليها الدول النامية من الهيئات الدولية ، لم تتخذ بعد الأهمية النسبية التى تحتلها القروض الحكومية والخاصة التى تحصل عليها من الدول الإجنبية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتى .

والملاحظ بوجه عام أن إنتقالات رؤوس الاموال تجاه الدول النامية قد إعتراها التدهور منذ قيام الحرب العالمية الأولى . وأخذت بريطانيا فى تصفية الكثير من استثماراتها الاجنبية فى الخارج منذ الحرب العالمية الثانية .

وإلى جانب ما حدث من تدهور فى حركة رؤوس الأموال المشار اليها ، فقد أوضحت التجربة التاريخيه للدول النامية ، إرتباط الكثير من حالات منح القروض بخيوط ظاهرة أو مستترة تشد الدول المذكورة إلى عجلة إقتصاد الدول المقرضة أو تجذبها إلى دائرة نفوذها السياسى (١) .

فإذا أضيف إلى ذلك مشكلة إرتفاع أسعار الفائدة وتقلبها وقصر المدة المحددة للسداد ، عما يكفى لإتاحة الفرصة لمشروعات التنمية كى تؤتى ثمارها ، وتساهم بطاقاتها التصديرية - فى دفع الفوائد والأقساط المستحقة (٢) ، فضلا عما تؤدى إليه مديونية بعض الدول النامية بالقروض الكبيرة - من تحملها بنفقات طائلة

= إلى ٢٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ حيث بلغت نسبتها فى العام الأخير ، من إجمالى التدفقات المشار اليها ١٤,١ ٪ بعد أن كانت فى حدود ٥,٩ ٪ عام ١٩٦١ [Ibid, Tab. 5.3]

(١) يضاف إلى ذلك عدم وجود سياسة أو نمط موحد تجرى فى نطاقه الدول المانحة القروض الحكومية إلى الدول النامية ، بل يتوقف الأمر فى المقام الأول على ارادة الدول المانحة وأهداف سياستها [Maizels op.cit,p 268].

(٢) دكتور مظلوم حمدى ، المرجع السابق ص ٩٦

نتيجة الالتزام بالأقساط والفوائد (١) . فقد وجب على الدول النامية أن تنظر بعين الحرص والتمعن في سياسة الاقتراض من الخارج، وأن توازن في تأن بين ما تتحمله في سبيل القرض من أعباء وبين المكاسب المتولدة عنه (٢) .

وعلى أية حال فإن تجارب إنتقال رؤوس الأموال الأجنبيــة إلى الدول النامية ، فيما تلا الحرب العالمية الثانية ، لم تسفر في الكثير منها عن نجاح ملحوظ في اطلاق قوى التنمية الاقتصادية بتلك البلاد(٣).

فإذا إنتقلنا إلى المساعدات الاقتصادية الأجنبية أو المعونات الخارجية التي تقدم للدول النامية دون أية التزامات مقابلة نجد أنه بالرغم من تزايد احساس الجماعة الدولية بضرورتها من أجل العمل على تقليل التفاوت في مستويات المعيشة بين دول العالم - على وجه دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرارها في الدورة السادسة عشر ، بضرورة تخصيص الدول الكبرى لنسبة ١ ٪ سنويا من دخولها القومية لمعاونة الدول النامية على تنفيذ برامجها الانمائية - فإن الدول الغنية لاتزال تتغافل عن وضع الخطوات التنفيذية لمثل هذه الاتجاهات .

وبالرغم من التزايد النسبي للعون الأجنبي في الآونة الأخيرة ، فان العديد من المآخذ يوجه إلى وسائل استخدامه بالدول النامية . فقد دلت التجارب على أن إستخدام المساعدات الأجنبية عادة ما يرتبط بأهداف المشروع المخصص له العون إلى درجة تهمل معها أهداف تعجيل التنمية الشاملة (٤) . وكثير ما يحوط

---

(١) بلغ متوسط أعباء خدمة الديون الأجنبية في الدول النامية - كما أوضحته بعض التقارير المقدمة للبنك الدولي للانشاء والتعمير في أكتوبر ١٩٦٩ - ١٧ ٪ من مجموع حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات.

(٢) W. Krause, Economic Development, 1961, p. 271

(٣) من ذلك تجارب العديد من دول افريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ، حيث تدفقت اليها رؤوس أموال طائلة في الفترة المذكورة ، ثم استثمارها في الصناعات التصديرية .

[راجع : R. Baldwin, Economic Dev. and Export Growth, 1966, p.6]

(٤) A. Maizels, op. cit, p. 268

الغموض وعدم التحديد أغراض استخدام المساعدات الممنوحة ، كما أنه أحيانا ما يساء توجيهها على وجه يتكامل مع خطط وبرامج التنمية ، إذ كثيراً ما توجه لسد إحتياجات الاستهلاك المتزايد مع نمو السكان ، مما يحول دون اسهامها بقدر ملحوظ فى حل مشكلة ندرة رأس المال بالدول المشار اليها .

وعلى أية حال فان الزيادة فى حجم المساعدات الإقتصاد المقدمة للدول النامية كانت فى الفترة الأخيرة محدودة للغاية ، إذ هبطت خلال ١٩٦٤/٦١ بمقدار ٣٠ ٪ عن الحجم المستهدف لها والمقدر بـ ١ ٪ من إجمالى الدخل القومى للدول الصناعية المتقدمة . كما لم تتجاوز نسبتها إلى حصيلة الصادرات السلعية الدول النامية فى الفترة ٦٠/١٩٦٦ - ١٨,١ ٪ (١) .

وبالرغم مما تعبر عنه بعض التوقعات من زيادة مقدار المساعدات المذكورة إلى الدول النامية عام ١٩٧٥ (٢) إلى ما نسبته ١٧ ٪ من إجمالى حصيلة النقد الأجنبى المتاح لتلك الدول (٣) فان مقدارها سوف لايسد العجز فى احتياجات تلك الدول من النقد الأجنبى اللازم لبلوغ معدلات النمو الاقتصادى المنشودة بها (٤) هذا فضلا عن فقدان استعداد شعوب الدول المانحة للعون ، لتحمل المزيد من الأعباء الضريبية الاضافية لتمويل أية زيادة فى حجم المعونات كما أن الامل فى ايجاد مصادر جديدة لزيادة تلك المعونات أصبح محدود للغاية (٥) .

---

(١) UNCTAD, Review of Recent Trends in .. op.cit. p. 16

(٢) يبلغ مقدارها فى بعض التوقعات فى العام المذكور ٩٩٠٠ مليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠ . [D. Kirschen, Megistos, op. cit. p. 218]

(٣) Duprez Kirschen, Megistos .. op. cit. Tab. XII-5

(٤) A. Maizels, op. cit. p. 23

(٥) دكتور عبد الحميد القاضى ، تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، ١٩٦٨ ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ص ٣٨٩ ،
J. Hicks, International Trade. The Long View 1963, p. 27.
(محاضرات البنك المركزى المصرى ، القاهرة) .

فاذا أتينا لبيان دور النشاط التصديرى فى تمويل الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة للتنمية بالنقد الاجنبى ، وعلاج مشكلة اختلال موازين المدفوعات بالدول النامية ، فانه يكفى أن نذكر أن نسبة اسهام حصيلة الصادرات فى النقد الاجنبى المتاح للدول النامية ، وقد كانت ٧٢،٧ ٪[١] عام ١٩٦٧ - حيث كانت تبلغ ٤٠ بليون دولار أمريكى - من اجمالى النقد الاجنبى المتاح والبالغ ٥٥ بليونا فانها ستظل محتفظة بذلك الوزن من الاهمية فى المستقبل حيث تشير التوقعات إلى أن النسبة المذكورة لن تقل عام ١٩٧٥ عن ٧١،١ ٪[٢] .

وبمقارنة حصيلة الصادرات بغيرها من موارد التمويل الخارجى المختلفة فى هذا الصدد ، نجد أن حصيلة الصادرات بوصفها نتاج لاحد الانشطة الاقتصادية المحلية الخاضعة لسلطان الدولة التخطيطى - الى حد كبير - انما تفضل فى ذلك غيرها من موارد التمويل الاخرى التى تتوقف فى المقام الاول على ارادات الدول المقرضة أو المانحة ، بما قد تمليه تلك الارادات من شروط أو ترتبط به من أهداف ومطامع خاصة . فالتصدير فى هذا المعنى نشاط وطنى يشكل أداة ايجابية تتحكم الدولة فى استخدامها - نسبيا - أكثر من سواها .

ومن أجل ذلك فقد أصبحت سياسة تنشيط الصادرات بالعديد من الدول النامية أحد الوسائل الهامة لسياستها الإقتصادية ، حيث يمكن أن تتخذ بعضها من إنعاش صادراتها من السلع المصنوعة بوجه خاص - أداة فعالة لتدبير موارد النقد الأجنبى اللازم للخروج من ضائقة الضغوط التى تقع على موازين مدفوعاتها[٣] .

وفى صدد المقارنة بين أفضلية الوسائل المختلفة لتمويل الواردات اللازمة لبرامج التنمية الإقتصادية بالبلاد النامية ، نادى الاقتصاديون الذين اقتنعوا

(١) UNCTAD, op. cit. p. 21

وقد بلغت هذه النسبة فى الدول النامية غير المصدرة للبترول فى العام المذكور ٦٦،٠ ٪

(٢) D. Kirschen, op. cit. Tab. XII.5.

(٣) D. Keesing, op. cit. p. 291

بأهمية دور الصادرات فى هذا المجال ـ وبأفضلية التجارة على المعونات الأجنبية ـ بشعار منطوقه التجارة لا المعونه Trade not Aid » . وبرغم ما تحمله العبارة من بعض الغموض والمغالاة ، فإن أصحاب هذا الرأى قد استندوا إلى مبررات لها وزنها فى تفضيل نشاط التجارة ، لما تتمتع به من مزايا على إنتظار من يمد يد العون (١) .

كذلك فان توزيع الأهمية النسبية الحالية بين وسيلتى التمويل الخارجى ، يجعل من إنعاش حصيلة الصادرات أداة أكثر فعالية من الناحية الواقعية ، حيث تفيد التجارب التاريخية أن تحسن صادرات الدول النامية بنسبة مئوية معينة ، يفوق فى تأثيره الفعلى ما يساوى أربعة أمثال الزيادة المطلقة التى يسفر عنها تحسن حصيلة المساعدات الممنوحة إلى تلك الدول بنفس النسبة (٢) .

أما فى مجال مقارنة دور حصيلة الصادرات بغيرها من وسائل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى علاج اختلال ميزان المدفوعات المصاحب لظروف التنمية الاقتصادية ، فعادة ما تجرى المفاضلة بين أثر سياسة الحد من الواردات بما تتضمنه من تدابير انكماشية أو تدعيم صناعات الاحلال محل الواردات ـ وبين سياسة تنشيط الصادرات لتتكفل حصيلتها المتزايدة بعلاج مشكلة الميزان مع

---

(١) ومن مبررات هذا الرأى ما له الصبغة الاقتصادية ومنها ما له صبغة سياسية أو انسانية . فمن الوجهة الاقتصادية أوضحوا أن أوضاع التخلف التى تعانيها الدول النامية فى الوقت الحاضر ، إنما ترجع فى الجانب الكبير منها الاختلال أوضاع المبادلات التجارية الدولية بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، مما لا يستقيم معه أن تترك تلك الأوضاع المختلة على حالها ، فوتركز العلاج فى منح المساعدات للدول النامية بما لا يعدو أن يكون من قبيل الملطفات الجزئية الوقتية للمشكلة ، كما أن الصيغة التى تتخذها غالبية المساعدات الاقتصادية فى الوقت الحاضر هى شكل القروض التى تحمل شروطا خاصة ، لا شكل المساعدة الخالصة البسيط مما يجعل منحها متعذرا إلا بعد استنفاد فرص التبادل التجارى أولا .

[قارن : [G. Delachariere. op. cit. p. 22

(٢) Ibid, p. 23

مراعاة توفير متطلبات التنمية من الواردات فى نفس الوقت .

وبالرغم من أن موازنة ميزان المدفوعات عبر المراحل المختلفة للتنمية الإقتصادية ـ وفى ظل ظروفها ـ لاتعتبر هدفا فى حد ذاتها ، بالنظر لأن من طبيعة المرحلة المشار اليها وما تسببه من ضغوط استيرادية كبيرة ، أن تولد اختلالا للميزان فضلا عن التضخم فى الأسعار ـ فان الإهتمام بتحقيق التوازن لمدفوعات الدولة هو من الأمور التى تسعى لها الدول المختلفة كأحد وجوه الاستقرار الاقتصادى الذى تنشده .

لذلك كان تركيزنا هنا ـ ونحن بصدد بيان دور الصادرات فى تدعيم القدرة الاستيرادية اللازمة للمطالب المتجددة للتنمية ـ على إبراز أهمية حصيلة الصادرات فى التغلب على متاعب اختلال ميزان المدفوعات فى المدى القصير (١) ، برغم ما تتصف به ظاهرة العجز فى الميزان ، لدى الدول النامية من استمرار وتفاقم .

فلا يخفى ما تتضمنه سياسة الحد من الواردات بوسائلها المختلفة من آثار متعارضة مع طبيعة مرحلة التنمية الإقتصادية ، لما ينتج عن خفض الواردات من الأضرار بمعدلات النمو المنشودة فاتباع وسائل فرض التعريفة الجمركية ونظام حصص الاستيراد ، من شأنه أن يعكس ارتفاعا فى اثمان السلع ومكافآت عناصر الإنتاج محليا ، كما قد يؤدى إلى حماية بعض الصناعات الضعيفة أو ذات الطاقة الفائضة دون حدود تراعى فيها الخسائر الاجتماعية أو العبء الواقع على المستهلكين . هذا فضلا عما يظهر فى ظله من أرباح استثنائية أو أوضاع احتكارية(٢) . كذلك فان المغالاة فى الاعتماد على سياسة الإنتاج المحلى محل الواردات

---

(١) يلاحظ أن الوسائل التقليدية التى كانت تستخدم عادة لسد فجوات الميزان الطارئة غير المستمرة ـ من السداد بالذهب أو تخفيض احتياطى العملات الأجنبية أو سد العجز بالعملة الوطنية ـ لم تعد جميعها تواتى ظروف الغالبية من الدول النامية ، حيث استنفد البعض منها امكانياته ، كما أن العملات الوطنية للدول النامية لم تعد تقبل فى الوقت الحاضر لسداد الالتزامات الدولية .

(٢) يراجع فى تفصيل العيوب والتحفظات على الوسائل المختلفة للحد من الواردات

قد ينتج عنها هى الأخرى منافسة ضارة لبقية الصناعات المحلية فى إجتذابها لعناصر الإنتاج المحدودة ، أو التهافت على إنشاء صناعات لا تمثل الإستخدام الأفضل للموارد الإقتصادية المتاحة من وجهة نظر التنمية الإقتصادية . وإجراءات السياسة المالية الهادفة لتقليل الاستهلاك - بقصد الحد من الواردات - قد تؤدى إلى آثار إنكماشية تتضارب مع الإتجاهات التوسعية للتنمية الإقتصادية والتصنيع . كما أن سياسة تعديل سعر الصرف بقصد التغلب على إختلال ميزان المدفوعات يصعب إتباعها بالدول النامية بالنظر لقلة مرونة عرض صادراتها من المنتجات الأولية وكذا قلة مرونة الطلب المحلى على الواردات، مما يجعل تخفيض سعر الصرف إجراء غير مضمون النتائج ، كما أنه مؤقت المفعول ويهدد استعماله ، إحتمال إتخاذ إجراءات مقابلة من الدول الأخرى .

وبالاضافة إلى كل ذلك فان سياسة الحد من الواردات بكافة وسائلها المشار اليها ، قد تؤدى المغالاة فى إتباعها إلى الاضرار بصناعات التصدير التى تتسع أمامها آفاق النجاح ، نتيجة ما تعكسه من إرتفاع فى أثمان مكافآت العناصر الانتاجية (١) .

ومما سبق نتبين إلى أى حد يعتبر نشاط التصدير بما يدره من حصيلة نقد أجنبى ، المورد الأساسى لهذا النقد اللازم لتدعيم القدرة الاستيرادية بالبلاد النامية والتغلب على إختلال موازين مدفوعاتها(٢) ، وهو يقوم بهذا الدور إلى جانب ما يحققه من توسع إنتاجى وما يسهم به من انجازات دافعة لقوى التنمية

= دكتور محمد لبيب شقير ، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٥٣ ص ١٧٤ ومابعدها ،
دكتور فؤاد مرسى ، « « « « ١٩٥٥ ص ٢٤٧ ومابعدها ،
L. Towle, op. cit. p 620., G. Meier,, Leading Issues in Dev. op. cit., p. 299.

(١) A Ford, Economic Growth, (Planning and Growth, W. Birmingham, 1966, p. 58].

(٢) N. U. Etude sur l'Economie Mondiale, 1961, p. 7.

على ماسبق بيانه ومن ثم فلا وجه للمفاضلة بين إستخدام سياسة انعاش الصادرات في هذا الصدد وبين غيرها من السياسات المحلية الهادفة لعلاج مشكلة اختلال الميزان عن طريق ضغط الواردات ، والتي يعيب كل منها - كما أوضحنا بعض المآخذ المولدة للتناقض مع متطلبات التنمية الاقتصادية (١) .

وقد أكدت التجارب التاريخية أن الدول التي استطاعت في غمار تطورها الاقتصادي أن تزيد صادراتها ، قد تجنبت إلى حد كبير متاعب موازنة مدفوعاتها الخارجية ، ومنها على سبيل المثال كولومبيا وفنزويلا والبرازيل (٢) .

وقد استطاعت حصيلة صادرات اليابان من النقد الأجنبي أن تمول ٦٠ ٪ من واردتها من الخامات الصناعيه والوقود ، وبذلك كان النشاط التصديري عماد النمو الإقتصادي في ذلك البلد الذي يفتقر بشدة للموارد الطبيعية . وعلى العكس من ذلك كان جمود الصادرات وبطء نموها في بعض الدول من الظواهر المعوقة لبلوغ أهدافها من معدلات التنمية الاقتصادية نتيجة ضعف مقدرتها على الاستيراد (٣) وقد عانت من ذلك حتى بعض الدول الاشتراكية التي تأخذ بنظـــام التخطيط المركزي ، ومثال ذلك ماحدث بالمجر خلال النصف الأول من الستينات ، من هبوط معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة بها من ٥ ، ٦ ٪ إلى ٣ ، ٤ ٪ حيث كان ذلك نتيجة لبطء نمو الصادرات المجرية وغلبة المنتجات الأولية على تكوينها السلعي (٤) .

ومن ذلك يتأكد دور حصيلة الصادرات كعامل رئيسي في تدعيم المقدرة

---

(١) وان كان هذا لا ينفي بطبيعة الحال ، النفع الذي يتحقق من استخدام بعضها طالما كانت في الحدود التي تتلاءم مع أهداف التنمية الاقتصادية ومعايير الاستخدام الاقتصادي الأكفأ للموارد المتاحة . بما يتضمن مراعاة ما يتمتع به البلد من مزايا نسبية .

(٢) Bright Singh, Economic Development, 1966 p. 375

(٣) د أحمد ابو اسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعي ، المرجع السابق ص ٥٠ .

(٤) J. Bognar, The Economic Political Background, op.cit, p13.

الاستيرادية ، حيث يتوقف على إنتعاشها تمويل الواردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وتجنيب الدول النامية ما يعترى موازين مدفوعاتها من مظاهر الاختلال نتيجة ضغط إحتياجات برامج التنمية وخاصة من السلع الرأسمالية والوسيطه (١).

وتطمئن دراسات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى شأن توقعات المستقبل لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ومواد الوقود ، إلى اتجاه صادرات تلك الدول للنمو بما يكفل سد الفجوات الحالية فى تجارتها الخارجية ، وتحقيق التوازن لموازين مدفوعاتها الخارجية (٢).

* * *

§ ٢ ـ الصادرات وتعزيز طاقات الفائض الاقتصادى

المتاح للتنمية الإقتصادية

وإلى جانب ما يقوم به نشاط التصدير من تدعيم القدرة الاستيرادية للبلد النامى فى الأجل القصير ، يؤدى وظيفته الاخرى ـ والتى لا تقل عن ذلك أهمية ـ وهى زيادة الطاقة الادخارية للاقتصاد ، على وجه يعزز مقدار الفائض الاقتصادى المتاح لتمويل استثمارات التنمية الإقتصادية .

ويؤدى نشاط التصدير هذا الدور ، بالقدر الذى يسهم به فى تكوين أو زيادة الفائض الإقتصادى . فكلما استطاع الاقتصاد القومى ، عن طريق إتباع سياسة رشيدة للتجارة الخارجية ، والرقابة على النقد ، أن يقلل من الواردات الاستهلاكية الكمالية ، ويقتطع من الموارد المنفقة على الاستهلاك الترفى أو غير الضرورى ، ما يوجهه إلى أسواق التصدير ـ بما يتضمنه ذلك من تعزيز قدرته

(١) Milos Churanek Long Term Interdependance Between the Foreign Trade Gap and Balance of Payments in the Period The Isti Plan., Cairo, 1965, A. Cairncross, op. cit. p. 214,
دكتور عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩ ، دكتور جرجس عبده مرزوق ، اهمية تخطيط التجارة الخارجية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ٥٣٣ عام ١٩٦٤ .

(٢) UNCTAD. Trade Prospects, op. cit. p. 23

على التكوين الرأسمالى للسلع الانتاجية الانمائية - فإنه يكون بذلك قدأضاف إلى رصيد الاستثمارات المنتجة ، ما يدفع به معدلات الاستثمار السريع عن طريق إقتطاع جانب من الناتج القومي الذى يضيع من قبل سدى فى استهلاك ترفى وغير منتج (١).

وبالرغم من أن المدخرات هى المصدر المحلى الرئيسى لتمويل التنمية الاقتصادية فإن القدر المتاح للتنمية الاقتصادية منها بالدول النامية ، لايزال غير كاف للاضطلاع بعبء تمويل الاستثمارات المنتجة، للارتفاع بمعدلات النمو الإقتصادى على الوجه المنشود (٢) .

فاذا أضيف إلى ذلك ضعف الايرادات العامه الحكومية والمتمثلة أساسا - بتلك الدول - فى حصيلة الضرائب (٣) ، إلى جانب عدم كفاءة الأجهزة الضريبية بها ، واعتمادها فى جانب كبير منها على الضرائب الجركية التى تتصف حصيلتها بالجمود النسبي - لظهرت حاجة تلك الدول إلى تعزيز طاقاتها الإدخارية بكافة الوسائل الممكنة لسد فجوة المدخرات Savings Gap ، التى يعوق وجودها تحقيق الاستثمارات اللازمة لبلوغ معدلات التنمية المستهدفة بها (٤) .

---

(١) Alfonse Aziz, Economic Development, The Institute of National Planning. Memo. No. 678, 1966, p. 22

(٢) NU , Etude sur l'Economie Mondiale, 1965, I, p.16.

فلم تتجاوز نسبة الادخار الى الناتج المحلى الاجمالى لدى أكثر الدول النامية فى الفترة ٦٢/١٩٦٤ ١٣ ٪ فى حين بلغت النسبة المذكورة بالدول المتقدمة ٢٠ ٪ عن نفس الفترة.

(٣) لا تتجاوز نسبة الايرادات الضريبية فى الدول النامية ١٠ ٪ من دخلها ، فى حين تتراوح فى الدول المتقدمة بين ٢٥ ، ٤٠ ٪

[B. Singh, op. cit. p. 332]

(٤) قارن : D. Snider, Introduction to International Economics 1967. p. 418 ; A. Ford, Econ. Growth, op. cit. p. 41.

ومن أهم أسباب انخفاض معدلات الادخار بالدول النامية، ضآلة مستوى الدخول=

ومن المعروف أن مدخرات قطاع العالم الخارجى والقطاع الحكومى بالدول النامية تتأثر إلى حد كبير ، بحجم وأهميـة قطـاع التصدير ، أكـثر من تأثرها بمستوى نصيب الفرد من الدخل ، فحيثما يكون قطاع التصدير كبيراً نسبياً ـ وتتمتع صادرات الدولة برواج فى الأسواق الخارجية ، يمكن تركز الإنتاج التصديرى فى أيدى عـدد قليل من المشروعات من تحقيق مستويات عاليـة من الادخار المحلى عن طريق النشاط التصديرى .

هذا فضلا عن أنه لما كانت الرسوم على الصادرات والواردات تشكل مصدراً إيراديا هاما للدول النامية ، فان قطاعا كبيرا نسبيا من الصادرات يتيح للادخار الحكومى أن يزيد فى حالة اضطلاع شركات مساهمة بالإنتاج التصديرى ، حيث تغل الضرائب المباشرة وغير المباشرة إيراداً وفيراً (١) . ولذلك كان من وسائل الادخار الاجبارى فى البلاد التى تعتمد على المحصول الواحد ، قيام الدولة باقتطاع جـزء من حصيلة المحصول الأساسى فى شكل ضـرائب ، حيث يـكون ذلك فى الحالات التى تتمتع الدولة فى تصدير محصولها بمركز احتكارى أو شبه إحتكارى كما يتمتع المحصول بطلب خارجى قوى يمكنها من فرض ضريبة صادر (٢) . وقد بلغ من أهمية حصيلة الضرائب المفروضة على الصادرات فى بعض الدول أن أصبحت الإيرادات الحكومية تتوقف على الأحوال السائدة فى أسواق الصادرات (٣) .

ــ الفردية ، بالإضافة الى سوء توزيع الدخل فى المجتمع على وجه يؤدى الى تركيز جانب كبير منه فى أيدى قلة توزعه بين بذخ استهلاكى واكتناز راكد ، وكذا ضعف الادخار العام المتحقق عن دخل القطاع الحكومى من المشروعات العامة .

[أنظر المرجع السابق ص ١٦ ، ٢٠ ، ٢٣ U.N. Etude S E. Mondiale,]

(١) دكتور محمد مبارك حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، ١٩٦٢ ، معهد الدراسات الضريبية المالية ص ٧٤ ، ٧٥

(٢) دكتور رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣) وذلك كما هو الحال فى ماليزيا التى بلغ المعدل الحدى للادخار فيها — فى الفترة ١٩٦٥/٥٠ — ٢١ر٠ .

[UNCTAD, Trade Prospects..., op. cit. p. 35]

وقد بلغت نسبة الضرائب المفروضة على الصادرات عام ١٩٥٩ فى الملايو ٢٥ ٪ من الدخل المتولد فيها ، كما بلغت فى غانا ٣٨ ٪ (١) ونتج عن ذلك أن تأثير تغيرات حصيلة الصادرات على الإيرادات الحكومية الاجمالية ، كان ينعكس أثره على مستوى الاستثمار الحكومى (٢) .

وبوجه عام فإن النشاط التصديرى يمكن أن يتخذ كوسيلة ذات فعالية لتحويل الفائض من الانتاج المحلى إلى مصدر تمويلى للتنمية الاقتصادية وتوفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد متطلباتها من الخارج ، وبذلك يقوم ذلك النشاط بتوفير المرونة اللازمة فى تعبئة المدخرات المحلية الاحتمالية والمتمثلة فى فائض الاستهلاك المحلى ، لتكون فى خدمة الاستثمارات الانمائية (٣) .

وإذ تكمن حقيقة مشكلة قصور الموارد اللازمة لاستثمارات التنمية بالدول النامية ، فى ضياع جانب كبير من فائضها الإقتصادى الاحتمالى فى وجوه استهلاك كمالى أو استخدامات غير منتجة ، فان تعبئة الفائض الإقتصادى المتولد عن نشاط التصدير لدى الدول النامية التى اعتبرها أوسكار لانج (٤) سعيدة الحظ بما تملكه من موارد طائلة قابلة للتصدير ، تدر حصيلة وفيرة من النقد الأجنبى ـ كحصيلة صادرات العراق من البترول وسيلان من المطاط والشاى ومصر من القطن ـ يمكن أن تكون بمثابة تعزيز كبير للطاقات الانمائية بتلك البلاد إذا ما وجه ذلك الفائض نحو الاستثمارات المنتجة واستيراد السلع الانمائية من الخارج (٥) .

---

(١) كذلك كان من الدول التى حققت ضريبة الصادرات لديها إيراداً وفيراً شيلى وروديسيا وفنزويلا.

[A. Rest, Public Finance in Underdev. Coun. 1968, p.66]

(٢) A. Maizels, op cit, p. 268

(٣) دكتور جرجس مرزوق المرجع السابق ، ص ٢ .

(٤) Oskar Lange, Econ. Dev op. cit. p. 14.

(٥) أنظر كذلك : Bright Singh, op. cit. p. 358: Meier & Baldwin, Economic Development, 1962 p. 343.

ونشاط التصدير فى هذا الصدد ، يقوم لدى الدول النامية بدور تعويضى ، تجاه ما تعانيه تلك الدول من صعوبات فى الحصول على موارد التمويل الأجنبى ، إذ لا تجد الدول المذكورة بدا من الالتجاء إلى زيادة المدخرات القومية (١) فى أى صورة كانت ، حيث يكون سبيلها لذلك هو ضغط الإستهلاك المحلى بالقدر الممكن ، من أجل زيادة موارد تمويل التنمية .

ويرى البعض (٢) فى هذا الدور الذى يضطلع به نشاط التصدير لتعزيز الطاقات القومية من المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الأقتصادية ، إدخارا عينيا كجانب من إنتاج البلد يصدر للخارج ، لإستخدام حصيلته فى شراء مستلزمات برامج التنمية (٣) .

وفى دراسة A. Maizels التى سبق الإشارة اليها ـ على حالة أحد عشرة دولة نامية ، مختلفة فى درجات النمو الإقتصادى ، أجرى إختباراً لدرجة الإرتباط بين كل من المدخرات المحلية وحجم الصادرات ، لتبين أى العاملين أقوى تأثيرا فى حجم المدخرات القومية : حجم الصادرات أم الناتج المحلى الإجمالى ؟ فلاحظ أنه فى العديد من الدول مثل بورما والهند وروديسيا وزامبيا وترنداد كان إرتباط الإدخار بحجم الصادرات يمثل الصلة الأوثق، كما كانت حركة الصادرات فى الدول الثلاث الأخيرة تنطوى على تفسير أساسى لحركة المدخرات المحلية (٤) .

(١) د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ٢

(٢) دكتور صلاح الدين الصيرفى ، المرجع السابق ، ص ٣٢

(٣) ومن أجل ذلك كان وجوب الاهتمام ـ لدى هذا الرأى ـ بتقدم الزراعة فى المرحلة الأولى التى يعانى فيها الاقتصاد من عدم مرونة الجهاز الإنتاجى الصناعى ، حيث يمكن عن طريق الانتاج الزراعى ، زيادة الإدخار العينى اللازم للتصدير دون الإضرار بالاستهلاك ، ولئن كانت الاستعانة بالادخار العينى على هذا النحو تتطور من استخدامه فى الحصول على الأدوات اللازمة لتقدم الزراعة والإنتاج الأولى فى مرحلة أولى ، إلى استخدامه عندما ينمو بقدر كاف فى الحصول على الآلات والمهمات اللازمة للصناعة.

[أنظر المرجع أعلاه ص ٣٣]

(٤) A. Maizels, op. cit. pp. 93, 96

ولهذا يرى البعض من الإقتصاديين أن معدل الإدخار المحلى بالدول النامية لا يمكنه دفع معدلات النمو الإقتصادى بها إلا بمساندة حصيلة الصادرات [١] ، حيث أن تخلف نشاط التصدير عن دوره التمويلى للتنمية الإقتصادية بتلك الدول مع محاولة إقتصارها على زيادة المدخرات الاخرى ومن شأنه تحقيق زيادة غير مرغوب فيها فى المخزونات أو إحداث تخفيض فى مستوى التشغيل والإنتاج ، [٢]

ويجسم البعض أهمية حصيلة نشاط التصدير فى هذا الصدد إلى حد القول بأن التصدير بالدول النامية يعتبر هو المصدر الرئيسى لتمويل خطط التنمية الإقتصادية على أساس ذاتى ، مما يعتبر معه ذلك النشاط بمثابة القلب النابض لكيان الخطط المذكورة ، [٣] هذا فى الوقت الذى يعكس فيه جمود حركة الصادرات وتدهورها آثاره الضارة فى تعويق تنفيذ برامج التنمية والهبوط بمستوى الدخل الفردى الحقيقى بمعدلات تفوق معدلات التناقص فى حجم الصادرات[٤].

* * *

وأخيرا فإن الدور الانمائى لنشاط التصدير باقتصاديات الدول النامية ، أيا ما كان تصويره ، من تعظيم شأنه أو تقليل أهميته ، فإن أمره يتوقف إلى أبعد حد

هذا وإن كان Maizels قد أبدى تحفظا ، يشير الى قصور البيانات الأساسية التى اعتمد عليها فيما يتعلق بحجم المدخرات ببعض الدول النامية ، مما يتضح معه باعتبار نتائج التحليل المشار اليها مجرد تصوير فقط للعلاقة الإجمالية القائمة بين كل من الصادرات والمدخرات المحلية بالدول المشار اليها .

(١) دكتور حازم البيلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) « محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ص ٢١٣ .

(٣) دكتور محمود عساف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٩ ، المقدمة .

(٤) ماهر عزيز واصف ، التنمية الاقتصادية وأثرها على ميزان المدفوعات ، معهد التخطيط القومى ، اكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٣٨

على توجيه ذلك النشاط ووضعه فى مكانه الحقيق به من جهود التنمية وتكييفه مع استراتيجيتها من جهه، وعلى تحرير تجارة البلد الخارجية - واقتصادها بصفة عامة - من اسار التبعية التى تربطها بالاقتصاديات الرأسمالية والنفوذ الامبريالى من جهة أخرى .

وفى هذا الصدد يمكن أن يكون توجيه نشاط التصدير - بما يحققه من تنويع التركيب السلعى للصادرات وتنويع أسواقها ، أداة تضمن الاستقرار لحصيلتها والتخلص من مضار ارتباطها بالأسواق الرأسمالية . ومن تلك الزاوية يمكن أن يعتبر نشاط التصدير أحد وسائل الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بالقدر الذى يتاح له فى مجال تحقيق الاستقلال الإقتصادى لملك الدول وتحرير فائضها الاقتصادى من قبضة القوى الاحتكارية العالمية .

الباب الثالث

المركز الراهن لصادرات الدول النامية ومعوقات تأثيرها الإنمائي

مقدمة :

إن بحث إمكانيات سياسة إنعاش الصادرات فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، ليتطلب إلى جانب التحليل النظرى والعرض التاريخى لتجارب الدول ، فحصا دقيقا لواقع الحال فى الأوضاع الاقتصادية الراهنة للبلدان النامية ، وما تتسم به أنشطة التجارة الخارجية بها ، والتعرف على ظروف وإمكانيات واتجاهات تجارة الصادرات فيها ، ومدى توافقها فى الحاضر والمستقبل مع آمال وأهداف التنمية الإقتصادية لتلك البلاد .

فليس يكفى أن نقرر بامكانية قيام النشاط التصديرى - فى حد ذاته وبحسب منطق الأمور والتحليل النظرى - بدور فعال فى مجال التنمية الإقتصادية ، كما لا يكفى تأكيد قيام النشاط المذكور فى الوقت الحاضر أو فيما سبق بهذا الدور لدى العديد من الدول على اختلاف درجات تقدمها الإقتصادى .

فاذا كانت الدول النامية اليوم تعيش واقعها فى نضال مع مظاهر التأخر والجمود الإقتصادى وضغوط الكثافة السكانية ، ولدى الكثير منها قطاعات للتصدير تشكل أهمية نسبية مرموقة فى إطار نشاطها الإقتصـــادى ، فالسبب فى ذلك ليس قصور أو عجز قطاعات التصدير أساسا عن القيام بدور دافع للتنمية ، بل الأمر يرجع للاحوال التى توجد عليها أنشطة التصدير فى تلك البلاد والظروف الإقتصادية المحيطة بها .

فكم من مشاكل ومعوقات تتصل بالظروف الخاصة لتجارة الصادرات والإنتاج التصديري بتلك البلاد ، منها ما يحول أصلا دون انتعاش صادراتها فيكبلها بالجرد ، ومنها ما يقف فى سبيل تأثيرها الإنمائى الشامل - حتى إذا ما انتعشت - فلا ينعكس أثرها على باقى قطاعات النشاط الإقتصادى دافعا إياها فى سبيل التنمية الإقتصادية الشاملة .

ومن أجل ذلك نخصص هذا الباب من رسالتنا للتعرف على المركز الراهن لقطاع التصدير فى إطار اقتصاديات البلاد النامية ، وأحوال وتطورات صادرات الدول المذكورة من حيث نمط تكوينها السلعى واتجاهاتها . وما يقيد انطلاق نمو تلك الصادرات فى جانبى العرض والطلب . وما يعوق نجاح النشاط التصديرى فى أداء دوره الإنمائى لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .

* * *

ونقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصول أربعة :

الأول - كيان واتجاهات صادرات الدول النامية وتطوراتها

الثانى - اوضاع العرض والطلب الخاصين بصادرات الدول النامية

الثالث - أثمان صادرات الدول النامية وتوزيع مزايا تجارتها

الرابع - معوقات نجاح النشاط التصديرى فى دفع التنمية الإقتصادية

الفصل الأول

كيان صادرات الدول النامية

وتطوراتها واتجاهاتها

للتعرف على المركز الراهن لصادرات الدول النامية وإمكانياتها الحاضرة في مساندة جهود التنمية الإقتصادية بها ، وتطلعات المستقبل الذى ينتظرها فى هذا السبيل ، ينبغى أن نتناول بالبيان الموجز ، تصويراً واقعيا لحجم تلك الصادرات وآفاق نموها ، وما يحتله نشاط التصدير فى اقتصاديات تلك الدول - وما يمثله بين اجمالى الصادرات العالمية - من أهمية نسبية ، وكذا أوضاع التكوين السلعى والاتجاهات الجغرافية لتلك الصادرات . وذلك تمهيداً للالمام بما يعترض النشاط التصديرى فى تلك الدول من معوقات تحول دون تأثيره الإنمائى الشامل على اقتصادياتها .

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى مباحث ثلاث :

الأول - الوزن النسبي الحالى لصادرات الدول النامية وتطوراتها .

الثانى - التكوين السلعى لصادرات الدول النامية .

الثالث - التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية .

المبحث الأول

الكيان الحالى لصادرات الدول النامية

وتكوينها وتطوراتها

بالرغم من تخلف التجارة الخارجية فى الدول النامية بوجه عام ، عن القيام بدورها اللائق فى اقتصاديات تلك الدول ، فان حجم تلك التجارة - مقيساً باجمالى الدخل القومى - الكثير منها - يشغل حيزاً نسبياً غير ضئيل حيث فاقت تلك النسبة فى آونة حديثة ٥٠ ٪ من الدخل القومى لبعض الدول المشار اليها (١) . ومن هنا كان التأثير القوى للتغيرات التى تطرأ على حجم التجارة - فى تلك الدول - على مستوى دخلها القومى (٢) . ولقد لوحظ أن تلك الأهمية النسبية التى تحتلها التجارة الخارجية من الدخل القومى بالدول النامية خلال القرن التاسع عشر كانت تفوق مثيلتها بالدول المتقدمة (٣) .

وترجع الأهمية النسبية لحجم التجارة الخارجية بالدول النامية بصفة عامة

---

(١) ففى حين كانت نسبة الصادرات الى الناتج القومى الاجمالى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة على التوالى عام ١٩٦٩ : ٥ ، ١٥ ، ٢١ ٪ ، بلغت هذه النسبة فى كل من بنما وليبيا وغينيا وساحل العاج مثلا ٣٩ ، ٧٥ ، ٦٢ ، ٣٨ ٪ على التوالى ، كما بلغت نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومى فى السودان والعراق وغانا عام ١٩٦٣ ٦ر٥٠ ، ٧ر٥٣ ، ٨ر٥٨ ٪ على التوالى كما بلغت فى ج٠م٠ع٠ ٥ر٢٨ ٪ فى العام المذكور .

الصدر: [U.N., Handbook of I.T. and Dev. st 1972, Tab.6.3;
N.U. Etude sur l'Econ. Mondiale, 1965.]

(٢) H. Singer, International Development, Growth and Change, 1964, p. 161.

(٣) راجع: R.Prebisch, The Economic Development of Latin America and its Principal Problems. [Econ. Bulletin for Latin Amer'ca, 1962 Feb]

إلى ضآلة قدرة قطاعات الإنتاج الأخرى فى تلك الدول ، واعتماد غالبيتها على نشاط تصدير المنتجات الأولية . ويفوق معدل نمو حجم التجارة الخارجية فى الدول المذكورة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل ملحوظ (١) .

فاذا ما ركزنا الضوء على تأثير الاهمية النسبية والتطورات الخاصة بصادرات الدول المشار اليها ، لوجدنا نسبة اجمالى قيمة الصادرات من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٦٨ ، بالدول النامية التى حققت معدلات نمو عالية فى الناتج القومى الاجمالى تجاوزت ٦ ٪ بلغت ١٩،٢ ٪ ، ولدى الدول التى تراوح معدل نمو الناتج فيما بين ٤ : ٥ ٪ بلغت بسبة الصادرات للناتج الاجمالى ١٥،٩ ٪ (٢) .

كما تشكل صادرات الدول النامية عامة ، نسبة لايستهان بها من إجمالى الصادرات العالمية ، بلغت عام ١٩٥٠ ٣١،٢ ٪ ، كما بلغت صادرات الدول النامية غير المصدرة أساساً للبترول فى العام المذكور ٢٤،٢ ٪ . هذا وإن كان نصيب الدول المذكورة من الصادرات العالمية يتجه فى الآونة الأخيرة للتناقص النسبى ، حيث هبط نصيب مجموع الدول النامية إلى ٢١،٣ عام ١٩٦٠ ثم إلى ١٧،٨ ٪ عام ١٩٦٩ . كما هبط نصيب الدول النامية غير المصدرة أساساً للبترول عام ١٩٦٠ الى ١٥،٣ ثم إلى ١٢ ٪ عام ١٩٧٠ (٣) .

---

(١) فى الفترة ٦٠/١٩٦٦ كان متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى بالدول النامية ٤،٥ فى حين كان متوسط معدل النمو فى كل من الصادرات والواردات على التوالى ٥،٨ ٤،٧

UNCTAD, Recent Trends 1968, op. cit. p. 24.

وفى عام ٦٤/١٩٦٥ كانت نسبة زيادة الناتج المحلى الإجمالى ٤ ٪ ونسبة زيادة الإنتاج الزراعى ١ ٪ فى حين بلغت زيادة التجارة الخارجية ٥ ٪

[N.U. Etude sur l'Econic Mondiale 1965, p. 14]

(٢) N.U. Etude sur le Commerce ... et Dev. 1970, Tab. 20

(٣) U.N. Monthly Bulletin of Stat. March and July 1968, Tab. 1.1 p. 2. ; Handbook, op. cit. 1972, Tab. 1.8

وقد سجل معدل نمو صادرات الدول المذكورة خلال الفترة ٥٠/١٩٦٧ متوسطا قدره ١٫٤٪ ، وهو معدل متواضع إذا قيس بمتوسط معدل نمو الصادرات العالمية البالغ ٦٫٩ وصادرات الدول الاشتراكية البالغ ٩٫٢٪ (١) . هذا وأن كانت بعض سنوات الفترة المذكورة قد سجلت معدلات مرتفعة لنمو الصادرات بالدول النامية ومثال ذلك ما تحقق لها خلال المدة ٦٠/١٩٦٥ من متوسط معدل نمو سنوى بلغ ٨٫١٪ ، ومن بين ٥٦ دولة نامية كان عدد الدول التى زاد معدل نمو الصادرات فيه عن ١٠٪ خلال المدة المذكورة ٣١ دولة (٢).

وكان من بين الدول النامية التى حققت معدلات مرتفعة فى هذا الصدد خلال الفترة ٥٥/١٩٦٥ ليبيا وكوريا وإسرائيل وبنما والصين (تيوان) وسيراليون التى بلغ متوسط معدل نمو صادرات كل منها على التوالى ٤٦٫٣ ، ٢٢٫٦ ، ١٥٫١ ، ١٤٫٨ ، ١٣٫٧ ، ١٣٫٣ وكان معدل النمو القوى لصادرات مصر خلال الفترة المذكورة ٢٫٦٪ (٣) .

كذلك تطورت الأرقام القياسية لقيمة صادرات الدول النامية غير المصدرة أساسا للبترول خلال الفترة ٥٥/١٩٧٠ بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة : (١٩٦٣ = ١٠٠) .

---

(١) المرجع إعلاه : UNCTAD., Tab. 1.3, p. 18

ومن أمثلة معدلات نمو الصادرات المنخفضة فى الدول النامية خلال الفترة المذكورة ج٠م٠ع٠ (٥ر١) والسودان (٢ر٣) ومن أمثلة المعدلات المرتفعة بالدول الاشتراكيــة يوغوسلافيا (١ر١٣) وبلغاريا (٥ر١٥) ويبدو ذلك الاختلاف فى معدلات نمو الصادرات بين مجموعات الدول المختلفة ، بصفة خاصة خلال الستينات حيث انخفض بالدول الناميــة عام ٦٦/١٩٦٧ الى ٦ر٣ ٪ فى حين كان بالدول الاشتراكية ٣ر٧ وبالدول المتقدمة ٥ر٥ عن العام المذكور .

[U.N. Review of Recent Trends .. 1968, op. cit. p. 1]

(٢) UNCTAD, Mesure de l'Effort de Development 1970. Tab.13

(٣) المرجع أعلاه ، جدول رقم ١٢ .

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
صادرات الدول النامية غير المصدرة أساسا للبترول	٧٢	٨٧	١٠٨	١٤٠
صادرات الدول المتقدمة	٦١	٨٤	١٢٠	١٨٩

كما تطورت القيمة الاجمالية لصادرات الدول النامية من ١٩,١ مليون دولار أمريكى فوب عام ١٩٥٠ إلى ٢٧,٣ مليون عام ١٩٦ ثم إلى ٥٥ مليون عام ١٩٧٠ (١) .

وبلغ معدل النمو السنوى لصادرات الدول النامية فى المتوسط خلال الفترة ٥٠/١٩٧٠ - ٤,٧ وحقق تقدما على وجه الخصوص خلال الستينات حيث بلغ ٧,٢ فى الفترة ٦٠/ ١٩٧ . هذا وإن كان معدل نمو صادرات الدول النامية فى الفترة المذكورة قد تخلف بشكل واضح عن اللحاق بمثيله فى مجموعات الدول الاخرى حيث بلغ متوسط نمو الصادرات العالمية خلال ٥٠/١٩٧٠ ٧,٤ (٢) .

وبمتابعة تطورات نمو صادرات الدول النامية بالمقارنة بحركة صادرات المجموعات الدولية الاخرى خلال فترة أطول تبدأ بالربع الاخير من القرن التاسع عشر نجد أن صادرات الدول النامية كانت منذ بداية الفترة المذكورة حتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين ، أسرع نموا من غيرها من المجموعات الدولية . حتى كانت بداية الخمسينات فبدأت معدلات نمو صادرات الدول النامية فى التناقص النسبى الكبير إذا قيست بمتوسط نمو صادرات الدول المتقدمة والصادرات العالمية .

ويوضح التطور المشار اليه البيان التالى :

---

(١) U.N. Handbook of Inter. T. & Dev. Stat,1972 Tab.1-1,2-1

(٢) وكان معدل نمو صادرات كل من الدول المتقدمة والدول الاشتراكية خلال الفترة المشار اليها ٨,٠ ، ٩,١ على التوالى . [Ibid, Tab. 1.5]

معدل نمو حجم الصادرات كل عشر سنوات خلال الفترة ٧٦/ ١٨٨٠ : ١٩٦٦/٥٣

الفترة / المجموعة	١٨٨٠/٧٦ إلى ١٩١٣	١٩١٣ إلى ١٩٥٣	١٩٥٣ إلى ١٩٦٦
إجمالي صادرات الدول النامية	٣٦	٥٠	٥٤
» » » المتقدمة	٤٠	٤٠	١٢٢
» » العالم	٣٩	٤٣	١٠٢

المصدر Vates ; U.N. (١)

على أن ما ينبغى إبرازه بشأن تطورات حجم وقيمة الصادرات الاجمالية للدول النامية بوجه عام هو أن تلك الصادرات فى تزايد مستمر من الناحية المطلقة وإن كانت معدلات الزيادة قد أبدت تناقصا فى الآونة الأخيرة (٢) ـ مما لا يبرر على أى حال النظرة التشاؤمية لتجارة الدول النامية والمغالاة فى التشكيك بقدرتها على الإسهام فى الانماء الاقتصادى بالدول المشار اليها :

بل إن ما أجرى من دراسات بشأن التنبؤ بمستقبل تطور صادرات الدول النامية (٣) قد أسفرت جميعا عن التنبؤ بمعدلات نمو عالية عبرت عنها الأرقام

---

(١) أنظر المرجع السابق I. Kravis, p. 862

(٢) وان كان التناقص فى تلك المعدلات لا يمثل إتجاها عاما فى كافة المجموعات السلعية كما سنرى فى المبحث القادم .

(٣) مثال ذلك : UNCTAD, Trade Prospects and Capital Needs for Developing Countries, 1968; B. Balassa Trade Prospects for Dev. Coun. 1964.

القياسية لتطور حجم الصادرات المذكورة حتى عام ١٩٧٥ (١).

وفى دراسة خاصة للتنبؤ بمستقبل صادرات عشرين دولة تابعة للمنطقة الاسترلينية ، احتسب Maizels معدلات النمو السنوى المحتمل للارقام القياسية لأهم السلع التصديرية ، فكانت نتائج الدراسة هى التماثل التقريبى بين درجة واتجاه نمو تلك الصادرات الفعلى فى الفترة ١٩٥٥/٥٣ : ١٩٦١/٦٠ ، التى بلغت ٣٫٥٪ سنويا وبين المعدلات المتوقعة وفقا لاسقاطات التنبؤ والتى تراوحت بين ٣ ، ٣٫٧٪ (٢).

المبحث الثانى

التكوين السلعى والاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول النامية

أولا ـ التكوين السلعى لصادرات الدول النامية :

وأول ما يلفت النظر فى التكوين السلعى لصادرات الدول النامية هو تركيب الغالبية العظمى منها ، من المنتجات الأولية (٤). إذ تبلغ نسبة المنتجات الأولية

---

(١) عبرت دراسة Balassa مثلا عن تطور تلك الأرقام من ١٠٠ عام ١٩٦٠ الى ما يتراوح بين ١٦٠ ، ١٧٦ عام ١٩٧٥ . المرجع السابق Tab. 3.15, p. 48

(٢) A. Maizels, Exports and Growth of Dev. Coun., op. cit. p. 15

كما أشارت نتائج الدراسة المذكورة الى أن فرص نمو الطلب الموافق لصادرات الدول الأقل نموا من بين تلك المجموعة (ومنها نيجيريا وسيلان) ، ستكون أكبر من فرص الدول الأكثر نموا .

(٤) تشمل وفقا للتصنيف السلعى الدولى SITC المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام ومواد الوقود التى تضمها الفصول ٠ — ٤ من التقسيم المشار اليه

شاملة المواد الغذائية والمشروبات ما يزيد على ثلاثة أرباعها ، فقد كانت عام ١٩٥٥ - ٨٧،١ واتجهت للهبوط إلى أن بلغت عام ١٩٦٥ - ٨٢،٤ ٪ ، ولكنها عادت للارتفاع عام ١٩٦٩ وبلغت ٧٦،٢ ٪ . وكان السبب الرئيسى فى عودة مجموعة المنتجات الأولية لصادرات الدول المذكورة للارتفاع أخيرا ، زيادة صادرات مواد الوقود . أما مكوناتها الأخرى وهى المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام فتتجه نسبتها للانخفاض التدريجى بصفة منتظمة وهو ما يبدو مما يلى :

الهيكل السلعى لصادرات الدول النامية بالنسبة المئوية ٥٥/١٩٦٩

المجموعة السلعية	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
المواد الخام	٢٩٫٤	٢٨٫٠	٢٢٫٦	١٩٫٦
المواد الغذائية والمشروبات	٣٢٫٥	٢٩٫٧	٢٨٫٦	٢٣٫٨
مواد الوقود	٢٥٫٢	٢٨٫٠	٣١٫٢	٣٢٫٨

ولا يقتصر الأمر على تكون النسبة الغالبة من صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية ، بل إن تركيزا شديدا على عدد محدود من تلك المنتجات - قد يكون فى شكل سلعة واحدة أو سلعتين - يسود التركيب السلعى لصادرات العديد من تلك الدول ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك صادرات بورما من الارز وباكستان من الجوت ومصر من القطن طويل ومتوسط التيلة والكويت والسعودية من البترول(١)

وفى دراسة لصادرات ٨٦ دولة نامية عام ١٩٦٥(٢) تبين أن ثمانية وثلاثين

(١) بلغت نسبة الحاصلات المذكورة من صادرات الدول المشار اليها عام ١٩٦٣ على التوالى ٦٣ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ١٠٠ ، ١٠٠ على التوالى

[IMF. International Financial Statistics, 1970, April, p. 26]

(٢) IBRD., Supplies Credits, Feb. 1968.

[Problems and Polices of Financing, UNCTAD, 1968]

منها اعتمدت على سلعة واحدة فى تحقيق أكثر من نصف حصيلة صادراتها السلعية كما اعتمدت ٧٦ دولة على مايتراوح بين سلعة واحدة وسبع سلع فى تحقيق مايزيد عن ٥٠ ٪ من الحصيلة المذكورة .

وقد تحسنت معدلات نمو صادرات الدول النامية من المواد الخام فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، وإلى حد فاق ما تحقق لصادرات الدول المتقدمة والدول الاشتراكية من معدلات ، حيث يبدو ذلك من المقارنة التالية :

تطور معدلات نمو صادرات المجموعات الاقتصادية الدولية

من المنتجات الأولية خلال ٦٠/١٩٦٩

	الدول النامية	الدول المتقدمة	الدول الاشتراكية
٦٠/١٩٦٧	٤٫٤	٥٫٦	٥٫٤
٦٧/١٩٦٩	٩٫٢	٦ ٧	٣٫١

المصدر : U.N. Handb. of Int. Trade and Dev. 1972, Tab. 4.2

كما تطورت الأرقام القياسية لقيمة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية خلال الفترة ٦٣/١٩٦٩ بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة من تلك المنتجات ، على الوجه الآتى .

	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الدول النامية	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٠٤
الدول المتقدمة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٤

المصدر : U.N. Handb. of Int. T. and D. 1969 p. 384

أما صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، فلا تزال نسبتها بين اجمالى صادرات الدول المذكورة محدودة ، وذلك بالرغم من تزايد تلك النسبة بصفة منتظمة فى الأونة الأخيرة ، وتحسن معدلات النمو السنوى لتلك الصادرات .

وتتبين الضآلة النسبية لنصيب السلع المصنوعة من صادرات الدول النامية ،

إذا ما قارنا ذلك النصيب بمثيله فى المجموعات الدولية الأخرى وهذو ما يبدو مما يلى .

تطور نسبة السلع المصنوعة من صادرات المجموعات الدولية المختلفة

فى الفترة ١٩٦٩/٥٥

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩
الدول النامية	١٢ر٩	١٤ر٣	١٧ر٦	٢٣ر٨
الدول المتقدمة	٦٤ر٥	٦٨ر٦	٧١ر٦	٧٦ر٩
الدول الاشتراكية	٥٠ر١	٥٦ر٩	٦٢ر٢	٦٤ر٣

المصدر : U.N. Handb.of I. T. and Dev. 1972. Tab. 4.1

كا فاق معدل النمو السنوى المتوسط لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة خلال الستينات غيره من المعدلات المثيلة فى المجموعات الأخرى إذ بلغ فى الفترة ١٩٦٩/٦٧ - ٢٠٫٤ ٪ ، وفى الفترة ١٩٦٧/٦٠ ١١٫١ ٪ فى حين لم يجاوز ذلك المعدل بالدول المتقدمة فى الفترتين المشار اليهما على التوالى ١٦٫٤ ، ٩٫٤ ٪ (١) .

وبالرغم من هذا التطور فانه يمكن القول بأن الصناعات التصديرية لم تضطلع بعد فى الدول النامية بالدور الديناميكى فى النمو الصناعى لتلك البلاد ، إذ لم يتحقق بعد نجاح ملحوظ فى زيادة نصيب الإنتاج التصديرى من اجمالى الإنتاج الصناعى فى الدول المشار اليها . فحتى إذا أدخلنا فى تعريف السلع المصنوعة تلك المنتجات الأولية التى تخضع لدرجة من التشغيل قبل تصديرها ـ وهو المعيار الذى يستخدمه قياس الإنتاج الصناعى الاجمالى (ISIC ٢ ـ ٣) نجد أن صادرات السلع المصنوعة من الدول النامية إلى غيرها من المجموعات الدولية فى النصف الأول من الستينات ، قد بلغت نسبتها من اجمالى إنتاج الصناعات التحويلية بالدول النامية ما بين عشر وثمن ذلك الإنتاج ـ هذا بالاضافة إلى ما يشوب تطور

(١) U.N. Handbook of I. T and Dev. Stat.,1972, Tab. 4 2

صادرات البلاد المشار اليها من السلع المصنوعة من حلول تغيرات حاده كثيراً ما ينعدم معها الاطمئنان لنمو تلك الصادرات بصفة منتظمة (١) .

ومن جهة أخرى فان تنوع القطاعات الصناعية التى حققت اسهاما ملحوظا فى زيادة صادرات الدول المذكورة من السلع المصنوعة ، لا يزال محدودا ؛ فلم يتجاوز نصيب الصادرات من إنتاج كل من الصناعات الكيماوية وصناعات الآلات ووسائل النقل عام ١٩٦٩ - ١٧ر١ ، ٢ر٢ ٪ من اجمالى صناعات الدول المذكورة ، فى حين كانت النسبة الغالبة فى المنتجات الصناعية المصدرة لصناعات الأغذية والمشروبات والأدخنة ، مما بلغ عام ١٩٦٩ - ٨ر٢٣ (٢) . وكذا لصناعات الغزل والنسيج .

وخلاصة القول فى صدد تطورات التكوين السلعى لصادرات الدول النامية أنه بالرغم من اتجاه القيمة الاجمالية لتلك الصادرات نحو الزيادة ، فإن هذا الاتجاه لاينطبق على كل مكوناتها بنسبة واحدة ، بل يتجه معدل الزيادة فى نطاق المنتجات الأولية للتناقص ، بينما يتصاعد معدل الزيادة فى مواد الوقود والسلع المصنوعة .

ثانيا : الاتجاهات الجغرافية لصادرات الدول النامية

تعتبر أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة هى الوجهة الرئيسية لصادرات الدول النامية ، إذ يستوعب طلب تلك الأسواق ، الغالبية العظمى من تلك الصادرات .

فاذا قسمنا أسواق الدول المختلفة جريا على التقسيم الرئيسى الذى تسير عليه احصائيات الأجهزة الاقتصادية المتقدمة وتشتمل أساسا على الولايات المتحدة

(١) U.N. Industrial Development in Underdev. Countries, 1969, p. 112.

(٢) U.N. Handb. of I. T. and Dev. Stat., 1972, Tab. 4.1

الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان ، والثانية الدول المخططة اقتصاديا وتشتمل على الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية الاشتراكية الأخرى والثالثة الدول النامية .

فان نصيب دول الاقتصاديات المتقدمة فى التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية سنة ١٩٦٢ - والبالغ إجمالى قيمتها ٢٨ر٩٣ مليار دولار أمريكى كان ٨ر٩٨ ٢ مليار بنسبة ٧٢ر٥ ٪ من اجمالى القيمة ونصيب الدول الاشتراكية المخططة إقتصاديا ١ر٧ مليار بنسبة ٥ر٤ ٪ وأخيرا كان نصيب الدول النامية فى تلك السنة ٦٣٨ مليار بنسبة ٢٢ر١ ٪ (١) .

وفى عام ١٩٦٩ كانت أنصبة الأسواق المختلفة من صادرات الدول النامية كالآتى : ٧٤ر٣ ٪ للدول المتقدمة ، ٤ر٥ ٪ للدول الاشتراكية ، ٢٠ر٩ للدول النامية (٢) .

فاذا ما استعرضنا ببعض التفصيل القدرات الاستيعابية لأسواق كل مجموعة من تلك الدول لوجدنا الاتى :

١) أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة :

مما سبق تبين أهمية أسواق دول الغرب ذات الاقتصاديات المتقدمة التى تستحوذ على القدر الأكبر من صادرات الدول النامية بصفة عامة ، والتى يتزايد نصيبها من تلك الصادرات على مرور الزمن . على وجه يفصح عن تزايد ارتباط الدول النامية اقتصاديا بالدول الرأسمالية الغربية . فى حين ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية لدول غرب أوربا من ٥ر٧ فى الفترة ٥٥/١٩٧٠ إلى ٦ر٩ فى الفترة ٦٠/١٩٧٠ انخفض معدل نمو تلك الصادرات إلى الدول الاشتراكية

---

(١) Le Role de l'Entreprise Privé , N.U., NU., op cit.,p. 5.

(٢) مصدر الأرقام الأساسية ، Monthly Bull. Stat. U.N. 1971 Mar. Tab. II

فى الفترتين المذكورتين من ٤ر١٣ إلى ٢ر١١ (١).

وقد سبق أن أوضحنا مدى تسلط الدول الرأسمالية المتقدمة على حركة التجارة الدولية ، ضمن سيطرتها على تكوين النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى ، حيث قامت الدول المذكورة بتوجيه أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة إلى ما يضمن تحقيق مصالحها فى المقام الاول ، من ضمان توفير مصادر لمستلزمات نموها الصناعى من المواد الخام ، وخلق أسواق تتسع لتصريف انتاجها الصناعى المتزايد .

وتتوزع صادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة من حيث تكوينها السلعى على الوجه الاتى :

التكوين السلعى لصادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة
٦٥/١٩٦٩ (مليون دولار أمريكى)

	١٩٦٥	١٩٦٩
الاجمالى	٢٦١٠٠	٣٦٤٠٠
مواد غذائية ومشروبات ودخان	٧٣٠٠	٨٤٠٠
مواد خام عدا البترول	٦١٠٠	٧١٠٠
مواد وقود	٨٤٠٠	١٢٤٠٠
سلع مصنوعة (عدا الالات ووسائل النقل)	٣٩٠٠	٧٤٠٠ (٢)

وتذهب التوقعات إلى تغير نسب التكوين السلعى لصادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة مستقبلا . فصادرات المواد الخام الزراعية (٣) .

---

(١) Handbook of Internat. T. and Dev., 1972, Tab. 3-11.

(٢) Monthly Bull. Stat. Mar. 1971, U.N. p.p. XX : XXX.

(٣) بلغت قيمة تلك الصادرات فى السنة المذكورة ١ر٣ بليون دولار أمريكى منها ٧٢٧ مليون دولار قيمة قطن خام ، ٢٨١ مليون قيمة صوف وحرير خام .
[Trade Prospects ... UNCTAD, op. cit., p. 22]

وقد كانت نسبتها ٢ر١٧ ٪ سنة ١٩٦٠ ، يحتمل أن تتناقص إلى ١٠ ٪ فقط عام ١٩٧٥ .

ورغم ذلك فان بعض الدول المتقدمة سيتزايد طلبها على تلك المجموعة من السلع ، حيث تشير التوقعات المذكورة إلى زيادة صادرات المواد الزراعية إلى دول غرب أوربا فى سنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠ ٪ ، واقيانوسية وجنوب أفريقيا بنسبة ٥٠ ٪ واليابان بنسبة ١٠٠ ٪ على أن تلك الزيادة سيكون توزيع مكاسبها بين الدول النامية بنسبة ٥٣ ٪ لدول أفريقيا ، ٤٧ ٪ لدول أمريكا اللاتينية (١) .

أما صادرات الدول النامية إلى دول الاقتصاديات المتقدمة من المنتجات المصنوعة فرغم أنها تشكل نسبة لابأس بها من اجمالى صادرات هذه الدول من تلك المنتجات ، حيث بلغت ١٩٦٠ ، ٥٤ ٪ منها . إلا أن نسبتها من اجمالى صادرات الدول النامية إلى البلاد المذكورة فى تلك السنة كانت فى حدود ٤ر٦ ٪ وبلغت سنة ١٩٦٥ - ١٥ ٪ ثم عام ١٩٦٩ ، ٢٣ ٪ (٢) .

وقد أسفرت بعض الدراسات بشأن التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة خلال الستينات ، عن أن تلك الصادرات لم تلعب بعد دورها المناسب فى أكبر منافذ تصريفها وهى دول السوق الحر ، فنصيب تلك الدول من الصادرات المذكورة لا يزال ضئيلا إذ لم يتجاوز عام ١٩٦٣ ١/٧ الاحتياجات الاستيرادية للدول المتقدمة من السلع المصنوعة وجدير بالذكر فى هذا المقام أن واردات الدول المذكورة من تلك السلع من دول الاقتصاد المخطط مركزيا ما زالت محدودة ، مما يدل على أن مصدر المنافسة الرئيسى أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة هو الدول المتقدمة ذاتها (٣) .

---

(١) B. Balassa, op. cit. p. 60.

(٢) Monthly Bull. Stat., UN. 1970, Mar.p.XX مصدر الأرقام الأصلية

(٣) U.N. Industrial Development Survey, 1969 Vol. I. p. 125

وتشكل النسبة الغالبة من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة إلى دول السوق الحر ، صادرات السلع المصنعة الخفيفة ، وتعتبر أمريكا اللاتينية هي المصدر الرئيسي لتوريد السلع المصنعة للأسواق المذكورة ، يليها الدول الاسيوية النامية ثم الأفريقية (١).

والمتوقع لتلك السلع أن ترتفع نسبتها مستقبلا من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة إقتصاديا ، بدرجة طيبة ـ بل لقد كانت النسبة التي بلغتها فعلا عام ١٩٦٩ أعلى بكثير مما عبرت عنه توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٧٥ .

أما مواد الوقود فبينما كانت نسبتها من صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة اقتصاديا سنة ١٩٦٠ ، ٢٥ر٨ ٪ فالمتوقع أن تصل إلى ٤٣ ٪ سنة ١٩٧٥ (٢) .

٢) أسواق الدول الاشتراكية :

كانت نسبة صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك المجموعة سنة ١٩٦٠ ، ٤ر٦ ٪ ولم تتجاوز هذه النسبه عام ١٩٧٠ ٩ر٣ ٪ . وباستخدام التعريف الضيق لتصنيف السلع المصنعة (SITC ٥ ـ ٨) نجد أن نسبة ما حصلت عليه أسواق الدول الاشتراكية من صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، لم

(١) وكان لبعض الروابط والصلات التاريخية الخاصة كصلة الجوار ، تأثيرها في التوزيع الجغرافي لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة إلى حد ما ومثال ذلك اتجاه صادرات الدول النامية الآسيوية إلى سوق اليابان ، وصادرات أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة . ومع ذلك فيمكن القول بصفة عامة أن المؤثرات الجغرافية والتاريخية على نمط التجارة كانت في صادرات السلع المصنعة أقل بكثير منها في المنتجات الأولية . وهو ما يبعث الأمل في مستقبل صادرات الدول النامية من السلع المصنعة .

[أنظر المرجع السابق ص ١٢٧]

(٢) Trade Prospects., UNCTAD. op. cit. p. 23

يتجاوز ١ ٪ فقط من واردات الأولى من تلك السلع . وترتفع هذه النسبة إلى ٥ ٪ إذا أدخلنا السلع نصف المصنعة فى الاعتبار (١) .

ونظرا لحرص المخططات الاقتصادية فى الدول التابعة للكتلة السوفيتية على إتباع سياسة الاستكفاء الذاتى اعتمادا على عظم امكانياتها من الموارد الطبيعية وكذا حظر استيراد السلع الاستهلاكية - عدا ما تقتضيه الضرورة - فإن البعض يتوقع عدم زيادة واردات تلك الدول من الدول النامية فى بعض السلع التى تشكل وزنا كبيرا فى صادرات الأخيرة كالقطن والصوف والمطاط الخام ، وهو ما ينطبق على المواد الزراعية بصفة عامة . هذا فى حين أن الانتاج المحلى من بعض تلك المنتجات لايكفى احتياجات دول الكتلة المذكورة ، الأمر الذى يدعو للاعتقاد بأن تلك الدول ستعيد النظر فى موقفها هذا من استيراد السلع الزراعية والغذائية بالإضافة إلى احتمال اقبالها أيضا فى المستقبل على استيراد السلع المصنوعة التى يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من عنصر العمل (٢).

على أن توقعات الدراسة التى أجرتها السكرتارية الدائمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٨ تشير إلى تزايد صادرات الدول النامية إلى دول تلك المجموعة بمعدل سنوى قدره ٧ر٨ ٪ وترتفع نسبتهامن إجمالى صادرات تلك الدول من ٦ر٤ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦ر٥ أو ٦ر٦ ٪ سنه ١٩٧٥ حسب فرضى خطة التوقعات .

على أن النصيب الأكبر من واردات الكتلة المذكورة من الدول النامية هو للسلع المصنوعة التى بلغت سنة ١٩٦٥ ، ١٧٥ مليون (دولار أمريكى) حيث ارتفعت فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ بمقدار ١١٠ مليون دولار ، والغالبية العظمى منها عبارة عن غزل نسيج وألياف تركيبية منشؤها الدول النامية بالشرق الأقصى والشرق الأوسط ، ومن المتوقع زيادة صادرات السلع المصنوعة إلى تلك الكتلة

---

(١) U N. Industrial Development. 1969. op. cit. p. 114.

(٢) B Balassa, op. cit. p. 119

بمعدل سنوى يتراوح بين ٢ر١٤ ٪ إلى ٦ر١٥ ٪ لتصل إلى ثلاثة أضعـ
حجمها الحالى (١).

٣) أسواق الدول النامية :

وتشكل صادرات الدول النامية إلى بعضها البعض منذ ١٩٦٠ حتى ٠
نسبة تزيد قليلا عن خمس اجمالى صادراتها إذ كانت عام ١٩٦٠ ٩ر١
وبلغت سنة ١٩٧٠ - ٣ر٢٠ (٢) .

ورغم الزيادة المطلقة فى حجم تلك الصادرات فانها لا تلاحق نسبة إر
الدخول وزيادة الطلب فى تلك الأسواق ، كما أن نسبتهما إلى اجمالى صاد
الدول النامية ستظل وفقا للتوقعات فى حدود ٤ر٢٠ أو ٤ر٢١ ٪ حتى
١٩٧٥ ٠

ويلاحظ انخفاض معدلات النمو فى تلك الصادرات بصفة خاصة فى
الخام الزراعية بسبب ظهور البدائل الصناعية ، وفى مواد الوقود بسبب
مكتشفات بترولية جديدة فى تلك الدول ، ومع ذلك فمن المنتظر أن
صادرات الدول النامية فيما بين بعضها والبعض دورا هاما فى تحقيق معدلات
المستهدفة لديها فى الفترة المقبلة ، مع تخفيف ضغوط احتياجات تلك الدو
الواردات على موازين مدفوعاتها (٣)

وبالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، فقد كان أقل
حققته تلك الدول فى زيادة صادراتها من السلع المذكورة خلال العقد الما
قع فى تلك المنطقة الحساسة الخاصة بتجارة هذه الدول النامية مع
البعض (٤) .

---

(١) المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ 'AD, Trade Prospects

(٢) Handbook of Internat. Trade and Dev., 1972, Tab.3.1

(٣) 'AD. Trade Prospects p.21.

(٤) قارن : Industrial Dev., 1969, op. cit. p. 115

أما عن الصادرات التي ينتظر أن تحقق نموا ملحوظا فى اطار التبادل التجارى بين الدول النامية بعضها البعض ، فهى المواد الغذائية وخاصة الحبوب واللحوم وكذلك مجموعة السلع المصنوعة التى تزايدت نسبتها فيما بين عام ١٩٦٥/٥٤ بمقدار ٤٠ ٪ ، حيث حققت معدل نمو أسرع من معدل نمو الدخل .

كما تذهب التوقعات إلى تزايد نسبة مجموعة السلع المصنوعة إلى الصادرات الاجمالية للدول النامية من ١٨ ٪ عام ١٩٦ إلى ٢٥ أو ٢٧ ٪ عام ١٩٧٥ — لتصل قيمتها إلى ٣ أو ٣ر٦ بليون دولار — بحسب فرضى خطة التوقعات .

وهكذا يبدو أن تطور التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية سيؤدى من ناحية توزيع مكاسب الدخل الاجمالى لتلك الصادرات إلى تفاوت كبير فيما بين الدول النامية . فالدول المصدرة أساسا للمواد الخام الزراعية ، أو غيرها من المنتجات الأولية غير البترول ، وهى تشكل غالبية الدول النامية ، سينخفض نصيبها من مكاسب حصيلة الصادرات لحساب الأقلية المصدره لمواد الوقود والمنتجات المصنوعة التى يكون من حظها الحصول القدر الأعظم من تلك المكاسب (١) .

* * *

ونستخلص مما سبق من بيان الإتجاهات الجغرافية لصادرات الدول النامية أن استئثار أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة بالنصيب الأكبر منها؛ وعلى وجه متزايد يعكس اتجاه الزيادة الارتباط تلقائيا بين اقتصاديات الدول النامية والاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، حيث يتخذ ذلك الارتباط طابع النمط التقليدى لتقسيم العمل الدولى ، من غلبة المنتجات الأولية وخاصة البترول على صادرات الدول النامية ، ذلك النمط الذى ارست دعائمه المصالح الاستعمارية للدول الرأسمالية وهو

---

(١) UNCTAD. Trade Prospects .... p. 21

ما يجب أن تتصدى الدول النامية للعمل على تغييره فى اطار استراتيجيتها للتنمية الإقتصادية وتحرير تجارتها .

أما الآفاق المتاحة لنمو صادرات الدول النامية إلى الدول الاشتراكية فتنحصر فى الوقت الحاضر فى نطاق السلع المصنوعة والنصف مصنعة . وفيما بين الدول النامية مع بعضها البعض - فى نطاق المواد الغذائية والسلع المصنوعة . وهى اتجاهات ينبغى أن تكون محل إعتبار فى توجيه سياسة الصادرات ضمن اطار التخطيط للتنمية الاقتصادية فى المدى الطويل .

الفصل الثانى

أوضاع العرض والطلب لصادرات الدول النامية

حيث أن طاقة البلد التصديرية والمركز التنافسى لصادراتها فى الأسواق الدولية يتوقفان بصفة أساسية على ظروف العرض الخاصة بانتاج سلع التصدير وعلاقات القطاع التصديرى بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من جهة وعلى ظروف الطلب بالأسواق الخارجية وما يتحكم فيه من أوضاع أومؤثرات. فاننا نتناول هنا دراسة أوضاع كل من العرض والطلب الخاصين بصادرات الدول النامية فى مبحثين :

الأول : ظروف إنتاج صادرات الدول النامية (أوضاع العرض)

الثانى : أوضاع الطلب على صادرات الدول النامية .

المبحث الأول

ظروف إنتاج السلع التصديرية بالدول النامية

(أوضاع العرض)

وأبرز ما يتصل بتحديد امكانيات العرض من سلع التصدير الرئيسية ، هو

أولا ـ طبيعة عرض ودالات إنتاج المواد الأولية ، وهى السلع التصديرية الرئيسية بالبلاد النامية حتى الآن .

ثانيا ـ أثر احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى على الطاقة التصديرية .

أولا ـ ظروف عرض وطبيعة انتاج سلع التصدير الرئيسية بالدول النامية

تضم ظروف العرض المشار اليها ـ كما ذكرنا ـ مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية الداخلة فى إنتاج سلع التصدير الغالبة ، ومستوى التقدم الفنى وطرائق الإنتاج السائدة ، وطبيعة عرض المنتجات الأولية ودالات انتاجها .

فمن جهة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لانتاج سلع التصدير ، سبق أن لعب عامل الوفرة أو الندرة فى عناصر الإنتاج الرئيسية اللازمة لانتاج سلع التصدير ، دوره فى العديد من التجارب التاريخية للتوسع التصديرى لدى العديد من الدول ، فكانت وفرة الأراضى القابلة للزراعة فى الاقتصاد الأمريكى فى أواخر القرن التاسع عشر ، إحدى الدعامات الأساسية لنمو الصادرات من السلع الأكثر استخداما لعنصر العمل . وفى تجارب الاستثمار الأجنبى بالعديد من الدول النامية ، كان عامل الندرة أو الوفرة فى بعض العناصر هو الموجه للمشروعات الاستثمار الأجنبى[1] ـ التى تدفقت الى ميدان الانتاج التصديرى ـ فى إختيارها لنوع المشروعات التى يتم فيها هذا الاستثمار . فحيثما كانت الندرة النسبية فى عنصرى رأس المال والعمل الماهر وارتفاع تكلفة الحصول عليهما، كانت المشروعات المشار اليها تتجه لميادين الإنتاج الأكثر اعتماداً على استغلال الموارد والظروف الطبيعية وعنصر العمل غير الماهر ، كانتاج الشاى والدخان والمطاط والبن (٢) .

---

(١) على أنه ينبغى ألا يغيب عن البال أن مشروعات الاستثمار الأجنبى ، كانت تستوحى فى اختيارها للميادين الإنتاجية على الوجه المذكور معيار الأربحية بصفة أساسية ، دون ما اعتبار للنفع المتحقق منها على مستوى الإقتصاد القومى .

(٢) كما كان عامل الوفرة النسبية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج بعض السلع يسوق تأثيره فى الكثيرمن الحالات — عامل ارتفاع التكلفة اللازمة لانتقال اليد العاملة الماهرة ، كما هو

وإذ يرى البعض فى الوفرة النسبية للموارد الطبيعية ببعض الدول النامية، أحد العوامل الرئيسية لتخصصها فى إنتاج السلع الأكثر استخداما لتلك الموارد، على وجه جعل منها إلى حد بعيد - مصدرة صافية net exporter لهذا النوع من السلع بالمقابلة للدول الصناعية المتقدمة المستوردة الصافية لها، فإن اتجاه بعض الموارد المذكورة للتناقص النسبى مع تزايد السكان بمرور الزمن، لابد أن يعكس فى نظر ذلك الرأى تغيرا فى نمط التجارة الخارجية والتخصص بتلك الدول، مما قد يهبط بحجم صادراتها الأمر الذى يجب تداركه بتعويض ذلك التناقص فى الموارد الطبيعية من خلال التقدم الفنى وتطوير أساليب الانتاج وزيادة التكوين الرأسمالى(١).

ومن جهة تأثير مستوى التقدم الفنى وطبيعة دالات إنتاج سلع التصدير الغالبة على صادرات الدول النامية، وهى المنتجات الأولية. فقد أفضى التخصص العميق لدى الدول المذكورة فى ذلك النوع من الانتاج، لأغراض التصدير، إلى إنطباع الانتاج الكلى لتلك الدول بالمستوى المنخفض لفنون الانتاج السائدة فى قطاعات إنتاج المواد الأولية.

وإذا كان التقدم الفنى بالدول المذكورة قد شق طريقه فى وحدات الإنتاج الحديثة التى أقامها الاستثمار الأجنبى بهدف التصدير كالمزارع الجماعية الكبيرة أو القطاع الاستخراجى، فان هذا التقدم قد ظل قاصرا على تلك الوحدات الانتاجية دون أن يشيع أثره فى باقى القطاعات، حيث بقى مستوى الأساليب الانتاجية البدائية المستخدمة فى وحدات الانتاج الصغيرة التقليدية - وخاصة فى وحدات الانتاج الريفى العائلى - على ما هو عليه من تأخر (٢).

= الشأن فى إنتاج بعض المنتجات المنجمية لأغراض التصدير، كالنحاس والحديد الخام والبترول والبوكسيت.

راجع: R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth op cit. p. 60-62

(١) K: Rothwell, op. cit. p. 115

(٢) فقد ظلت أساليب الإنتاج البدائية ونمط وحجم الاستثمارات المستخدمة فى إنتاج الأرز بدول جنوب شرق آسيا مثلا، على حالها زمنا طويلا حتى فى الآونة التى انتعشت فيها =

وهكذا نتج عن المغالاة فى تخصص الدول المذكورة فى إنتاج المنتجات الأولية بغرض التصدير ، إنعكاسا غير موافق على الطبيعة العامة لدالات الانتاج فى ذلك القطاع الذى ظلت الصبغة العامة فيه هى الاعتماد على العمليات البدائيه التى تقوم بها الأيدى العاملة الرخيصة المفتقرة إلى المهاره والدراية الفنية (١) .

ولا شك فى أهمية عامل التطوير فى فنون الانتاج وأساليبه فى قطاعات الانتاج التصديرى بالدول النامية فى الوقت الحاضر ، لما يتوقف عليه من الحفاظ على معدلات نمو صادراتها من التدهور ، حيث يواجه التوسع الانتاجى لدى من يعتمد منها على الانتاج الزراعى لأغراض التصدير، حدود مساحات المناطق القابلة للزراعة مع تزايد ضغط النمو السكانى بمرور الزمن (٢).

كما أن التقدم الفنى هو سبيل تلك الدول للتأثير الدافع على دالات الانتاج فى ظل النسب القائمة لديها للعناصر الانتاجية المتاحة فمن طريق تطوير فنون الانتاج وأساليبه يمكن زيادة كميه الناتج وخفض النفقات النسبية للانتاج بأكثر مما يحققه مجرد النمو الكمى لعناصر الانتاج ، ويصور Kindelberger أهمية تأثير التقدم الفنى على منحنى إمكانيات الانتاج productionpossibility curve ، مما يقرره من أن ما يتوافر من الموارد الطبيعية إنما ترتبط قيمته ومزاياه فى الانتاج بدرجة التقدم الفنى المتاحة (٣) .

كذلك فمن المعالم الهامة فى ظروف عرض السلع التصديرية - بالدول النامية - الطبيعة السائدة لانتاج سلع التصدير الرئيسية من حيث نسب تأليف عناصر الانتاج اللازمة لذلك الانتاج ، إذ يعتبر ذلك من السمات الأساسية للبناء الانتاجى

= أسواق تصدير الأرز، كذلك كان الشأن فى إنتاج السكاكاو لأغراض التصدير فى جنوب أفريقيا .

(١) Meier & Baldwin, op. cit. p. 330

(٢) H. Myint, The Economics of the Developing Coun. 1968, p.50

(٣) قارن : Rothwell op cit. p 111 - 114

والتى تعكس تأثيرها الواضح على مدى قدرة النشاط التصديرى فى دفع التنمية الاقتصادية (١) . إذ يتوقف على تناسق أو توافق نسب تأليف العناصر السالفة الذكر ، مع حالة وظروف عرض الكميات المتاحة بالفعل من تلك العناصر مدى ما يمكن أن يعكسه الانتاج التصديرى من تحقيق التوازن بين حجم القوة العاملة وعناصر الانتاج الأخرى المتاحة (٢) .

وقد كان فيما نتج عن تعارض الطبيعة السائدة لنسب جمع عناصر الانتاج لسلع التصدير الرئيسية مع ظروف عرض العناصر الانتاجية ببعض الدول النامية - فى ظل اتجاهات السيطرة الاستعمارية للاستثمار الأجنبى - من تزايد الطاقة الفائضة فى عنصر العمل ، ما أسفر عن زيادة اختلال التوازن بين وسائل الانتاج والقوة العاملة بتلك البلاد (٣) ، حيث أفضى تراكم فائض الأيدى العاملة بالقطاع الأولى إلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة (٤) .

على أن أخطر ما يميز عرض صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية مما يتصف به عرض تلك المنتجات الأولية - تلك التى تشكل غالبية صادرات الدول النامية - قلة المرونة من ناحية ، واحتمال الخضوع للتقلبات نتيجة الظروف الطبيعية من ناحية أخرى .

---

(١) وهنا يبدو اختلاف التأثير الإنمائى للانتاج التصديرى ما بين الصادرات الصناعية وصادرات المنتجات الأولية ، حيث تتطلب الطبيعة الفنية لدالات إنتاج سلع التصدير المصنوعة نسب شبه ثابتة لمزج العناصر مع ميل نسبة رأس المال / العمل للارتفاع . فى حين لا يخضع تحديد نسب مزج العناصر الإنتاجية فى قطاع الإنتاج الأولى لنمط ثابت من الناحية الفنية .

(٢) B. Higgins, Econ. Dev. op. cit. Chap. 12

(٣) Baldwin, Econ Dev. and Export Growth, op. cit. p.10

(٤) وقد ساعد على تفاقم تلك الظاهرة انخفاض معدلات الوفيات من السكان ونمو حجم القوة العاملة بمعدلات أسرع من معدلات التكوين الرأسمالى .

[أنظر : Baldwin, Ibid, p. 11

فغالبية صادرات الدول المذكورة من المنتجات الأولية ، تعتبر من هبات الطبيعـــة كالبترول وخامات المعادن ، الأمر الذى يجعل الاستفادة من مكاسب التجارة لدى تلك الدول مرتبطة بعامل الحظ ، هذا فضلا عما تتعرض له المحاصيل الزراعية من تقلبات فى العرض نتيجة الآفات وتقلبات الظروف المناخية الى جانب العوامل الأخرى كالقدرة والاستعداد لاستخدام رأس المال الأجنبى .

وإلى جانب ذلك تعانى الكثير من صادرات الدول المذكورة من قلة مرونة العرض ، نتيجة لاعتماد انتاج تلك الصادرات ، أما على مشروعات مملوكة لاجانب أو على صغار الفلاحين ممن لا تتوافر لديهم الوسائل والمعرفة والحوافز الدافعة لاستخدام الأساليب الانتاجية المستحدثة (١) .

كذلك يقلل من مرونة عرض الصادرات لدى الدول النامية ويؤثر بالتالى على نجاحها فى استغلال مواردها بالاستثمار فى صناعات التصدير ، مدى مرونة تحريك الموارد ومرونة التنظيم الاقتصادى . وقليل من الدول النامية من تملك — فى ظل أوضاعها الحاضرة — من وفرة الموارد ومرونة التنظيم الاقتصادى ، ما يمكن به تطوير وتنويع سلع التصدير وتحريرها من اطارها التقليدى (٢) .

ويميل انتاج السلع الأولية والمواد الخام بصفة عامة إلى الجمود النسبى وبطء الاستجابة إلى تغيرات الطلب والأثمان فى المدة القصيرة (٣) اذ أن التوسع وزيادة وزيادة الانتاج وهى ما يفترض حدوثه عند زيادة الطلب أو ارتفاع الأثمان يعوقها فى انتاج غالبية المحاصيل ، ما يتطلبه نمو الانتاج من فترة زمنية ، حتى

---

(١) A. Cairncross, Contribution of Trade to Development [Factors in Econ. Dev., op. cit. p. 227]

(٢) Maizels, Growth and Trade 1970, p. 112.

(٣) Meier, Leading Issues, op. cit., p 390; Factors in Econ. Dev., Cairncross, op. cit. p.227.

يؤتى المحصول ثماره وحتى تعطى الأرض ما فى باطنها (١) .

فإذا ما قورنت مرونة عرض المنتجات الأولية بمثيلتها فى السلع المصنوعة لوجدنا أن مرونة عرض الأولى تقل كثيراً عنها فى الثانية ، وهذا ما يشيع الاعتقاد بأن تعرض أسعار المنتجات الأولية للتقلبات العنيفة انما يرجع لقلة مرونة عرضها وهو الأمر الذى ينعكس على الدول النامية حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى تسببها تقلبات حصيلة الصادرات من سنة لأخرى بدرجة اصبحت تهدد سعى تلك الدول نحو النمو السريع المستقر .

وقد تكون مرونة العرض للتصدير أكبر من مرونة الانتاج ذاته ويرجع ذلك لبعض العوامل كقيام بعض المصدرين بتكوين مخزون احتياطى ، وتغيرات الطلب الاستهلاكى ، وعمليات الاستيراد برسم اعادة التصدير وغيرها إلا أن تلك العوامل المساعدة لمرونة العرض فى التصدير لا تتوافر امكانياتها لدى الكثير من الدول النامية بحكم ظروفها فى الوقت الحاضر . إذ تواجه سياسة تكوين المخزون للتصدير . بعض الصعوبات وارتفاع التكلفة ، كما أن عمليات الاستيراد برسم إعادة التصدير غير شائعة حالياً فى تلك البلاد (٢) .

---

(١) فمن أشجار المحاصيل الأولية ما لا تجنى ثماره الا بعد فترة غير وجيزة كما هو الحال فى محاصيل البن والشاى والكاكاو والمطاط وغيرها هذا إلى جانب ما يحتاجه المنتجون من وقت لاتخاذ قراراتهم بالتوسع فى الانتاج لتدبير احتياجاته قبل حلول وقت المحصول بشهور عديدة . يضاف إلى ذلك انعدام امكانيات التوسع السريع نتيجة تأخر الأساليب الزراعية ونقص المعدات الفنية والآلية ومواد التسميد المستخدمة بالدول النامية وأغلب تلك العوائق تقف فى سبيل خفض المعروض عند تدهور الطلب على تلك المنتجات .

(٢) A. Maçbean, Export Instability and Econ. Dev, 1966 p.23.

« ثانيـا »

أثر احتياجات القطاعات الأخرى على الطاقة التصديرية

ويتعلق الأمر هنا ببيان الضغوط التي تمارسها القطاعات المحلية الأخرى على الطاقات التصديرية المتاحة سواء أكانت في شكل طلب استهلاكي نهائي ، أو استهلاك وسيط لسد احتياجات الصناعة من المواد الخام والمنتجات الوسيطة أو ما تتطلبه بعض أهداف السياسية الاقتصادية - كتوفير العمالة وتحقيق استقرار الأسعار وزيادة الايرادات العامة من تدابير تعكس أثرها على القدرات التصديرية أو على أثمان السلع المصدرة .

وتعتبر تلك المؤثرات من المعوقات التي قد تحول بين نشاط التصدير وبين اسهامه في التنمية الاقتصادية ، بالقدر الذي تؤثر به على قدرة القطاع في توليد الفائض الاقتصادي الذي يمكن توجيهه لتمويل الاستثمارات المنتجة الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

فمن جهة ضغط احتياجات الاستهلاك المحلي ، أدى تأثير الضغط السكاني في الكثير من الدول النامية - في ظل النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة بها - إلى التقليل من قدراتها التصديرية ، نتيجة تحويل بعض الموارد الطبيعية من الانتاج التصديري إلى الإنتاج الاستهلاكي المعيشي وقد يكون تزايد الاستهلاك النهائي على الوجه المشار اليه ، في صورة استهلاك غير ضروري ، وعلى حساب الانتاج التصديري ، مما ينتج عنه خسارة مزدوجة، من جهة ، لتناقص غلة الانتاج ، ومن جهة أخرى لتحويل الموارد من الاستخدام الأكثر إنتاجية إلى إستخدامات أقل إنتاجية (١) .

---

(١) H. Myint, The Classical Theory of Internation. Trade and Underdeveloped Coun , Tle Fcon. Journ. 1958. p.331.

غير أن الطلب الاستهلاكى المحلى أولويته اذ ما تعلق الامر بسلع استهلاكية ضرورية كالمواد الغذائية وغيرها ، لهذا كان للطلب المذكور تأثيره الفعال فى الضغط على امكانيات قطاعات التصدير فى الدول النامية نتيجة البدء باقتطاع الاحتياجات الضرورية للاستهلاك المحلى ولو على حساب المعروض للتصدير من المواد الخام والسلع الغذائية .

لذلك فقد أصبح من اسباب تناقص الصادرات فى بعض الدول ، تزايد الطلب المحلى على الاستهلاك مما يشكل ضغطاً على حجم السلع المتاح تصديرها(١).

وانتهت بعض الدراسات التى قامت بها منظمة الجات ، كما ذهبت أراء بعض الاقتصاديين مثل Cairncross الى ارجاع أسباب ركود الصادرات فى الدول النامية لبطء نمو الانتاج وقلة مرونة العرض مع سرعة واتساع الطلب المحلى فى تلك الدول على السلع التصديرية لديها . ومن الأمثلة على ذلك تناقص صادرات الهند من منتجات الجلود بالنسبة للصادرات العالمية منها من ٢٩ ./ سنة ١٩٥١ الى ١٩ ./ سنة ١٩٦٠ بسبب تزايد الطلب المحلى بمعدل أسرع من التوسع الانتاجى(٢)

ولا يقل أثر الاستهلاك الصناعى أو غير النهائى للمشروعات التى تنتج للسوق المحليـــة ، عن أثر الاستهلاك الفردى المباشر ، فى امتصاص جانب من الموارد الانتاجية التى كان يمكن تخصيصها للانتاج التصديرى أو للتصدير المباشر .

ومن الأفكار الشائعة أن دخول الدول النامية فى مرحـــلة التصنيع كثيرا ما ينعكس على حركة صادراتها من المنتجات الاولية بالجمود ، حيث يؤدى نمو النشاط الصناعى بتلك البلاد الى استهلاك جانب كبير من المنتجات الأولية التى كانت توجه اصلا للتصدير . ويؤكد Cairncross انطباق ذلك على احوال صادرات الدول النامية ـــ الناشئة صناعياً ـ من المنتجات الأولية فى الفترة ٣٧ : ١٩٥٧

---

(١) B. Singh, op. cit, p. 374

(٢) B. Cohen The Stagnation of Indian Exports 1951: 1961 [The Quar. Jour. of Econ, 1964, Nov. p. 604]

حيث يلعب العامل السعرى الدور الأول فى ذلك . اذ ترتفع اسعار المنتجات الأولية فى الدول المنتجة لها بصورة عامة ، كنتيجة لقلة مرونة العرض وضغط الطلب عليها ، فى الوقت الذى يتحول فيه اهتمام تلك الدول من التنمية الزراعية الى التنمية الصناعية . وقد اكدت ذلك بعض الدراسات المعتمدة على التحليل الإحصائى ، التى قام بها الجات بهدف التعرف على اسباب ركود صادرات مجموعة الدول المنتجة للمواد الأولية — عددها ثمانية — اطلق عليها الدول شبه الصناعية Semi Industrial وهى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك واستراليا والهند وجنوب افريقيا وفنلندا ويوغوسلافيا حيث ارجعت تلك الدراسة اسباب تخلف وبطء معدلات نمـــو صادرات الدول المذكورة إلى مقتضيات النمو السريع فى النشاط الصناعى (١) .

فحيث ينصرف اهتمام الدول النامية فى السنوات الأولى لبرامج التصنيع إلى صناعات السلع البديلة للواردات لاغراض الاستهلاك المحلى ، فإن تلك الصناعات تعتبر منافساً لصناعات سلع التصدير فى اجتذابها لعناصر الانتاج (٢) .

هذا بالاضافة إلى ما يترتب على تركز الاهـــتمام واعطاء مكان الصدارة لصناعات الاحلال المذكورة من انعكاس مظاهر الضعف الفنى والهيكلى فى تكوينها كصناعات ناشئة على غيرها من الصناعات بما فى ذلك صناعات التصدير ، تلك التى تتطلب أساساً مستوى خاصاً لكى تكتسب المركز التنافسى الملائم فى الأسواق الخارجيـة .

كما أن ارتفاع تكلفة انتاج صناعات السلع البديلة للواردات فى تلك المرحلة التى تعتمد فيها على إجراءات الحماية ، يزيد من عبء التكلفة على صناعات التصدير نتيجة اعتماد الأخيرة فى الحصول على ما يلزمها من بعض المـواد المجهزة والسلع الوسيطة على انتاج الأولى ، بدلا من استيراده من الخارج بأسعار أقل (٣) .

---

(١) A. Maizels, op. cit. p. 114

(٢) B. Singh, op. cit. p. 364.

(٣) ONUDI, Promotion des Industries Orientées vers l'Exportation, 1969, p. 8

وتؤثر برامج السياسات المحلية الموجهة لتدعيم صناعات الاستهلاك المحلى على مستوى أسعار بعض السلع التى تساهم فى الانتاج الزراعى التصديرى وما يحتاجه المنتجون الزراعيون . فترتفع أثمان تلك السلع بالقدر الذى يؤدى إلى تثبيط الحوافز لدى هؤلاء المنتجين فى سعيهم لتحسين الانتاج ومما يؤثر بالتالى على هدف تنمية ذلك القطاع(١) .

أثر تدابير السياسات المالية والاقتصادية المحلية :

ويتصل بتوفير احتيـــاجات كل من الاستهلاك المحلى والصناعة المحلية — اقتطاعا من كميات السلع والموارد الانتاجية التى توجه لنشاط التصدير — ما تتخذه الحكومات المختلفة من سياسات محلية تتضمن وضع قيـود على الصادرات لغرض تحقيق أهداف حيويه اقتصادية ، تجدها ذات أولوية خاصة ويترتب عليها خفض ما يتاح تخصيصة للتصدير من الانتاج المحلى . فمن تلك السياسات ما يهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والموازنة بين الطلب الاستهلاكى المحلى والطلب الخارجى لتفادى أى اتجاهات تضخمية فى الأسعار ومنها ما يوجة لغرض توفير العمالة المستقرة والقضاء على مظاهر البطالة .

ولما كان استخدام سياسة رفع معدلات الضرائب بهدف خفض الدخول المتاحة للاستهلاك . وكذا سياسة ضغط الانفاق الحكومى من أجل احداث آثار انكماشية تواجهه بالدول النامية العديد من الصعوبات والمشاكل كما أن سياسة التوسع فى الواردات يقابلها فى الدول المذكورة — كما هو معروف — مشاكل موازنة المدفوعات الخارجية وغيرها من المشاكل ، فلا يبقى أمام بعضها إلا الاتجاه نحـو تخفيض الصادرات من خلال اتخاذ الوسائل والتدابير التى تهدف للقضاء على ظاهرة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار(٢) .

(١) H.Johnson, Economic Policies Towards Less Developed Countries, 1968 p. 70

(٢) T. Schelling, op. cit. p. 224, 275.

ومن تلك التدابير اجراء تخفيض سعر الصرف الذى يترتب عليه بعض الآثار غير المواتية بالنسبة للصادرات ، تؤدى إلى انكماش حجمها كما تؤدى إلى ارتفاع تكاليف انتاجها والتقليل من مكاسبها بوجه عام(١) .

ومن الامثلة على تلك الحالات ما أنتهجته بعض حكومات جنوب شرق آسيا من ضغط انتاج المطاط الطبيعى بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية حيث أسفر ذلك عن تخلف انتاج المطاط الطبيعى عن ملاحقة الطلب العالمى عليه فى فترة ما بعد الحرب ، الأمر الذى ساهم فى دفع الدول المستهلكة للمطاط الطبيعى إلى الاسراع فى تنمية انتاج المطاط الصناعى كسلعة بديلة .

ويؤثر كذلك على طاقة الإنتاج الزراعى لأغراض التصدير، ما تتخذه بعض الحكومات من إجراءات تهدف بها إلى محاربة التضخم الناشىء عن التوسع فى برامج التصنيع ، يكون من شأنها ضغط أسعار السلع التى تشكل أساساً مصدر دخل المنتجين الزراعيين ، لصالح العمال الصناعيين وسكان المدن(٢) .

وفى دراسة تطبيقية لمسببات ركود صادرات الهند فى الفترة من ٥١/١٩٦١ تبين أنه كان فى مقدمة تلك الأسباب ارتفاع أسعار تلك الصادرات بالنسبة للأسعار المنافسة للسلع المماثلة فى الأسواق الخارجية . وكان مصدر ذلك الارتفاع فى اسعار الصادرات الهنديه ، ما اتجهت اليه سياسات الحكومات الهندية من تغليب بعض الأهداف الاقتصادية الاخرى التى وجدتها ذات أولوية أسبق من هدف تنمية الصادرات (٣) .

---

(١) J.Ltiche, Balance of Payments and Econ.Growth, 1959, p.33

(٢) H. Johnson, op. cit. p. 71.

(٣) B. I. Cohen, op. cit. p.605

ففى صادرات الشاى مثلا فرضت ضرائب صادر عالية من جانب الحكومات المركزية وحكومات الولايات بالاضافة الى ارتفاع نفقات الانتاج نتيجة بعض الاجراءات الحكومية أيضا كرفع أثمان المخصبات ، وترتب على ذلك تناقص نصيب الهند من الصادرات العالمية للشاى.

ومن جهة سياسة توفير العمالة المحلية فقد أدى حرص بعض الدول على توفير المستوى اللازم من العمالة والتشغيل إلى اتخاذ كثير من التدابير والاجراءات ذات الأثر غير الموافق على حجم الصادرات .

فكان لتغليب هدف القضاء على البطالة وإتاحة الفرصة أمام الصناعات اليدوية الصغيرة للاستمرار فى الانتاج ، أثره على حجم الصادرات ومقتضيات انتعاشها.

ويساعد على ذلك جهود الجماعات السياسية فى بعض الدول كنقابات العمال وصغار المنتجين ودافعى الضرائب ، كما حدث بالهند ، فى وقت من الأوقات(١).

وفى مجال فرض الضرائب على الصادرات كمورد للايرادات العامة : تعمل الكثير من الدول النامية المصدرة للمحاصيل الزراعية ، على فرض الضرائب المرتفعة على تلك المنتجات بغرض توفير حصيلة من الايراد للانفاق على التنمية الاقتصادية ، ولا يخفى ما تؤدى اليه المغالاة فى تلك الضرائب من تعويق نمو الصادرات من تلك السلع ، ومما لا يبرره مجرد الاستناد إلى الاعتبارات المالية التعريفة . من ذلك ما أدت اليه تجربة كوبا سنة ٥٠ / ١٩٥١ من فرض ضرائب عالية على الصادرات فى فترة الانتعاش الاقتصادى، مما انعكس بالضرر على حجم تلك الصادرات (٢) .

كما استخدمت حكومة الهند كذلك الضريبة على الصادرات لغرض الايراد

من ٤٦٪ سنة ١٩٥٦ الى ٣٨٪ سنة ١٩٦٠

كما أدت سياسة المحافظة على استقرار الأسعار المحلية للمنسوجات القطنية فى الهند الى انخفاض نصيبها من صادرات العالم من ١٦٪ سنة ١٩٥٤ الى ١٣٪ سنة ١٩٥٦ .

(١) ومثال ذلك معارضة النقابات العمالية فى الهند خلال الخمسينات ، فى ادخال نظام النول الأتوماتيكى فى صناعة المنسوجات القطنية المنتجة للتصدير [B. Cohen op.cit.p.607]

(٢) B. Singh, op.cit., p. 364.

المالى فى شأن صادراتها من الأقطان قصيرة التيلة والجوت (١).

وينتج عن فرض الضرائب على الصادرات نفس الآثار من ناحية خفض حجم الصادرات ، سواء أكان الهدف من فرضها ماليا أو حمائيا . إذ قد تستخدم تلك الضرائب لغرض حمائى بقصد رفع ثمن المواد الخام بالنسبة للمنتج الأجنبى تشجيعاً للانتاج الصناعى المحلى ، كما فرضتها الحكومات الاستعمارية فيما مضى فى بعض مستعمراتها بفئات تفضيلية تهدف إلى حماية الصناعات فى الدولة المستعمرة الأم(٢).

* * *

ونتيجة لما تقدم من بيان ظروف الانتاج الخاصة بسلع التصدير الرئيسية بالدول النامية وكافة أوضاع العرض المتعلقة بها ، نستخلص أن العرض الإجمالى لتلك الصادرات يتصف بوجه عام بقلة المرونة نسبياً . وهو ما ينبغى العمل على تلافيه من خلال سياسة تنويع التكوين السلعى للصادرات والنهوض على الاخص بنصيب السلع المصنوعة منها .

المبحث الثانى

ظروف الطلب على صادرات الدول النامية

وتشكل ظروف الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية ، الشطر الأقوى من بين المؤثرات المحددة للمركز الراهن لتلك الصادرات ولمدى فاعليتها فى دفع قوى التنمية بالدول المذكورة ويهمنا هنا بيان محددات ذلك الطلب وطبيعته فى كل

---

(١) الأمر الذى أدى الى انخفاض نصيب صادرات الجوت الهندى من صادرات الجوت العالمية من ٨٧ر٨٪ سنة ١٩٥٤ الى ٧٣٪ سنة ١٩٦٠

[B. Cohen, op. cit. p. 608].

L. Towle, op. cit. p. 439 (٢)

من الزمن القصير والطويل، ثم القيود التى تضعها السياسات الحمائية بدول الأسواق الرئيسية لتلك الصادرات .

«أولا»

محددات وطبيعة الطلب على صادرات الدول النامية

يتوقف حجم صادرات الدول النامية بصفة أساسية ، علـى مستوى طلب أسواق دول الاقتصاديات المتقدمة عليها ، وذلك بالنظر لأن واردات الأسواق المذكوره ، من تلك الصادرات ، لاتزال كما رأينا تشكل الجانب الأعظم من الحجم الاجمالى للأخيرة .

ونتناول هنا على التوالى ، محددات الطلب على الصادرات المذكورة فى كل من الزمن القصير والزمن الطويل .

ففى الزمن القصير ، يرتبط حجم الطلب المذكور -أساسا- بتغيرات مستوى الدخل والانفاق فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث تعكس تغيرات ذلك الدخل آثارها المباشرة على حجم الطلب ، ومن ثم على حصيلة صادرات الدول النامية.

ورغم أن معدلات نمو الدخل لدى الدول الكبرى المتقدمة أكبر وأسرع منها فى الدول النامية ، فإن مرونة الطلب على الواردات إزاء تغيرات الدخل بالدول المتقدمة ، تقل عنها فى الدول النامية ، المعتمدة أساسا على تصدير المنتجات الإولية ، إذ كلما تزايد الدخل فى الدول الأخيرة، كلما تزايدت حاجتها لاستيراد السلع الانتاجية والوسيطة اللازمة للاستثمار . فضلا عن تزايد طلبها على السلع الاستهلاكية (١) .

وبسبب تداخل تأثير تغيرات الدخل بين الدول علـى الوجه المذكور ، فإن آثار الدورات الاقتصادية وتغيرات مستوى النشاط الاقتصادى، بين الرخاء

---

(١) B. Singh, op. cit. p. 364.

والكساد ، لا يقتصر أثرها على اقتصاديات الدول الكبرى ، إذ تنتشر فى باقى الدول مما ينعكس عليها جميعا فى النهاية . بل أن أثرها على الدول الناشئة الصغيرة يكون أقوى فى حالات الكساد (١) .

ففى فترات الرخاء والتضخم ، يتزايد الطلب بصفة عامة على المنتجات الأولية فتتجه أسعارها للارتفاع بدرجة تفوق كثيرا إرتفاع أسعار السلع المصنوعة ، ويحدث عكس ذلك فى حالات الكساد ، إذ ينخفض الطلب سريعا على المنتجات الأولية التى تشكل غالبية صادرات الدول النامية (٢) هذا فى حين يعكس الرخاء تزايداً فى طلب الدول النامية على الواردات ، بنسبة تفوق نسبة زيادة الدول المتقدمة لوارداتها من الأولى . وبالرغم من ذلك فإنه فى أوقات الكساد يستمر استيراد الدول النامية للسلع المصنوعة بنفس المستوى ، لقلة مرونة طلبها نسبيا على تلك السلع .

لهذا فإن تغيرات الدخل المصاحبة للدورات الاقتصادية والناشئة عن حلول الازمات الدورية بالإنتاج أو الناتجة عن عوامل غير إقتصادية كالحروب وتغيير السياسات الحكومية ، تعكس آثارها على صادرات الدول النامية بدرجة أكثر حدة مما تعكسه على صادرات الدول الصناعية المتقدمة . مما يرجع أساسا لاختلاف مرونات الطلب بين المنتجات الأولية والسلع المصنوعة (٣) .

وكان هذا فى الواقع ، من مصادر الشك الذى اثير فى الآونة الأخيرة حول ما يمكن ان تحققه الدول النامية من تجارتها مع الدول الصناعية المتقدمة بالاستناد على إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادى ونمو الدخل فى الأخيرة ، حيث تخلف

---

(١) ومثال ذلك أن ما تسببه حالة الكساد من تناقص واردات دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١ ٪ من الدخل القومى يمكن أن يؤثر على بعض الدول النامية الصغيرة فى صورة تناقص صادراتها بنسبة قد تصل إلى ٢٠ ٪ من دخلها القومى .

[أنظر : Krause, International Econ., op. cit., p. 38.]

(٢) Meier & Baldwin, op. cit. p. 328

(٣) B. Singh, op. cit. p. 362, L. Towle, op. cit. p. 819.

معدل نمو الواردات الاجمالية للدول المتقدمة من الدول النامية - بشكل واضح - عن معدلات نمو الدخل القومى بالأولى (١) . وذلك فيما عدا زياده طلب الدول المتقدمة على البترول وبعض المواد التعدينية الأخرى . وفى ذلك ما يفيد ان نمو التجارة الدولية فى الآونة الحديثة إنما يقع بصفة اساسية بين الدول الصناعية مع بعضها البعض (٢).

ومن ذلك نستخلص ان الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية فى الزمن القصير ، يتصف بوجه عام بقلة المرونة , كما تتميز طبيعته بالتقلب .

وتعتبر ظاهرة عدم استقرار الطلب على المنتجات الأولية فى الأسواق العالمية من أهم المشاكل التى تواجه تجارة الدول النامية فى المدى القصير ، نظرا لما تعكسه على حصيلة صادرات تلك الدول من تذبذب .

وإلى جانب ماتحدثه تغيرات الدخل الناشئة عن الدورات الاقتصادية، يساهم فى تضخم أثر تقلبات الطلب الخارجى على صادرات الدول المذكورة ، عدة عوامل (٣) منها عظم النسبة التى تشكلها المنتجات الأولية من تلك الصادرات (٤)

---

(١) B. Balassa, op. cit. p. 4

(٢) R. Nurkse, Trade Theory and Dev. Policy 1961 [Leading Issues., Meier, op. cit., p.361]

(٣) H. Johnson, Economic Policies Towards Less Developed Countries, 1968; p. 140; A. Macbean, op. cit. p. 26; B. Singh, op. cit. p. 64

(٤) على ان إرجاع ظاهرة تقلبات صادرات الدول النامية إلى تركيز تلك الدول على إنتاج المواد الأولية افتراض نظرى أثبتت بعض الدراسات التحليلية قصور قيمته التفسيرية عن بيان العوامل الرئيسية لتلك التقلبات ، إذ أفادت تلك الدراسات بأن التخصص المركز لدى تلك الدول فى المنتجات الأولية لم يفسر أكثر من ٦٪ من ظاهرة تفاوت درجة عدم الاستقرار فى الصادرات — وفى ذلك ما يبرر الاعتقاد بأن وراء كل حالة من الحالات تكمن عوامل عديدة ذات مصدر على أو خارجى وفقاً للظروف .

[أنظر Macbean, op. cit. p. 56]

واعتماد الكثير من تلك الدول على عدد محدود من السلع التصديرية ، إلى جانب تركيزها على أسواق معينة لتسويق صادراتها، وعظم حجم التجارة الخارجية لديها.

وتقلبات الطلب على صادرات الدول النامية ، قد تكون فى شكل كمى كما قد تكون فى شكل سعرى ، إلا أن بعض الدراسات قد أفادت بأن ظاهرة عدم الاستقرار فى الطلب على تلك الصادرات إنما تنشأ عن التقلبات الكمية أكثر مما تنشأ عن تقلبات الأسعار (١) .

وفى الزمن الطويل ، تتصف حركة طلب الدول المتقدمة على المنتجات الأولية بتراخى معدل الزيادة، بالقياس إلى معدلات نمو الدخل القومى فى الدول المذكورة إذ تتضاءل نسبة الزيادة من الدخل التى تنفقها الدول المشار اليها على شراء المنتجات الأولية بمرور الزمن ولما كانت غالبية صادرات الدول النامية تتكون من المنتجات الأولية ، فقد كانت الظاهرة المشار اليها من أسباب تباطؤ نمو صادرات الأخيرة إلى أسواقها الرئيسية . وفى الوقت الذى تتناقص فية نسبة زيادة الدخل بالدول المتقدمة ـ الموجهة للانفاق على السلع الغذائية والمواد الخام يتجة الجزء الاكبر من تلك الزيادة نحو الطلب المتزايد على السلع المصنوعة والخدمات(٢).

وتقدر نسبة ما تنفقه الدول النامية من الزيادة فى دخلها (٣) على وارداتها من الدول النامية ، بما لا يزيد على ثلثى نسبة الزيادة المتحققة فى الدخل المذكور وهو وضع ليس من المتوقع تغيره فى المستقبل القريب،مالم تعمل الدول الصناعية

---

(١) Macbean, Ibid, 57

(٢) أنظر : محمد زكى المسير ، العلاقات الإقتصادية الدولية ١٩٦٧ ص ٦٥ ، دكتور محمد زكى شافعى ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الأولية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤

(٣) قدرت نسبة زيادة الدخل فى الدول المذكورة خلال الفترة ٥٠/١٩٦٥ بـ٤٫٤٪ وخلال ٥٦/١٩٦٥ بـ٤٫٩٪

[UNCTAD. Trade Prospects ... op. cit., p 17]

المتقدمة على تخفيف القيود المفروضة من جانبها ، على وارداتها من الدول النامية (١) هذا وإن كانت بعض الفترات التاريخية قد ظهر فيها تحسن تلك النسبة لصالح الدول النامية (٢) .

وقد كان لذلك الوضع أثره فيما بدا من فوارق شاسعة بين نصيب الدول النامية من الزيادة فى الصادرات العالمية ونصيب غيرها من المجموعات الدولية الرئيسية ، حيث بلغ نصيب الدول المتقدمة من تلك الزيادة عام ٦٦/١٩٦٧ ، ٧١٫٦ ٪ ، ونصيب الدول الاشتراكية ١٥٫٥ ٪ ، فى حين لم يتجاوز نصيب الدول النامية ١٢٫٩ ٪ كما بلغ معدل نمو الصادرات الاجمالية للدول النامية فى الفترة ١٩٦٠/٦٩ ، ٥٫٥ ٪ فى حين ارتفع بالدول المتقدمة إلى ٨٫٥ ٪ (٣) .

وترجع أسباب هبوط الطلب على صادرات الدول النامية فى المدى الطويل لعدة عوامل أهمها :

أولا نمو انتاج الدول الصناعية من المواد الأولية بدرجة كفاءة عالية ، يعتبر مصدر تهديد تنافسى لمنتجات الدول النامية من تلك المواد (٤) .

وكذا تقدم الصناعات الكيمائية فى القرن العشرين ، مما أدى إلى ظهور بدائل صناعية عن المنتجات الأولية الطبيعية ، تنافسها فى نفس أوجه استخدامها مما أثر على طلب الأخيرة .

ويتضح تناقص طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية - بسبب الاقبال على استهلاك منتجات المواد الصناعية التركيبية - خلال الفترة من ١٩٥٣

(١) A. Maizels, op. cit. p. 246

(٢) كالفترة ١٩٥٤/٣٠ .

(أنظر : G. Lacharière, op. cit. p. 11)

(٣) U.N. Review of Recent Trends in Trade and Dev. 1968 p. 1,2

(٤) Cairncross, Factors in Econ. Dev. op. cit. p. 227

إلى ١٩٦٥ ، من تتبع تطورات نسبة قيمة بعض المواد الصناعية من الاستهلاك الاجمالى لبعض المنتجات (١).

فقد ترتب على التوسع فى استخدام الألياف التركيبية الصناعية أن تطورت نسبة قيمتها من قيمة الاستهلاك الإجمالى للالياف النسجية من ٣٢٪ فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥ إلى ٤٤٪ فى الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١ ثم إلى ٥٩٪ فى الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ . كما ترتب على استخدام المطاط التركيبى أن احتلت نسبة قيمته من الاستهلاك الإجمالى لمنتجات الكاوتشوك ٣٨٪ زادت إلى ٥٤٪ ثم إلى ٦٢٪ خلال الفترات المشار اليها على التوالى (٢) .

كما يرجع هبوط الطلب على الصادرات المذكورة إلى ما أدى اليه التقدم الفنى فى البلاد الصناعية من تخفيض نسبة المواد الخام التى تدخل فى تكوين المنتج النهائى (٣). وكذا اتجاه الدول المتقدمة للتحول الصناعى من انتاج الصناعات الخفيفة إلى انتاج الصناعات الثقيلة مثل الصناعات الهندسية الكبرى والكيميائية التى تقل احتياجاتها من الواردات (٤) .

ومن اسباب هبوط الطلب المذكور كذلك ، سياسات التعريفة الحامية التى انتهجتها الدول المتقدمة لتخفيض وارداتها من الدول الأخرى وخاصة ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكيه فى هذا الصدد مما جعلها تسيطر لا على انتاج العالم فحسب بل على تجارة العالم أيضاً ، اذ نتج عن السياسة المذكورة إنخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية فى السلع الزراعية سنة ١٩٥٥ بنسبة ١٥٪ عنها فى سنة ١٩٥٩ هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه الدخل القومى الاجمالى بها خلال

---

(١) Cairncross, Factors in Econ Dev., Cairncross op.cit.p.227

(٢) U.N., Le Role de l'Entreprise Privé, op. cit. p. 76.

(٣) العلاقات الاقتصادية الدولية : دكتور محمد زكى المسير ١٩٦٧ ص ١٦٥.

أنظر كذلك : Methode of Industrial Dev., Papers&Proceed,1962p.117.

(٤) B. Singh, op. cit. p 365 ; A. Maizels, op. cit , 114.

المدة المذكورة بنسبة ١١٦ ٪ (١) .

وأخيراً فقد ساعد على تناقص الطلب المشار اليه فى المدى الطويل تزايد انفاق الدول المتقدمة على الخدمات مما تناقصت معه نسبة انفاقها من الزيادة فى الدخل على استيراد السلع المنظورة كالمواد الأولية وغيرها ويؤثر بالتالى على حجم صادرات الدول النامية بصفة خاصة .

وقد ترتب على تلك العوامل حدوث تغيير أساسى فى بنيان الطلب بالبلاد الصناعية، ترتب عليه ذلك الاتجاه فى معدل الزيادة فى الطلب إلى التراخى النسبى (٢)

« ثانياً »

قيود السياسات الحمائية والاجراءات الرقابية بالدول المستوردة

استعرضنا فيما سبق عوائق نمو الصادرات النابعة من قوى السوق التلقائية المتعلقة بأوضاع الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية ـ وبالأخص منتجاتها الأولية ـ فضلا عما يتصل بعرض تلك المنتجات .

إلا أن ما تتبعه حكومات الدول المستوردة وتكتلاتها الاقتصادية الدولية من سياسات حمائية ، وما تتخذه من تدابير رقابية بهدف تحقيق الحماية لانتاجها سواء من السلع المصنوعة أو المنتجات الأولية ، وضمان الاستقرار النسبى لاسعارها وتنظيم استيرادها بما يتفق مع مصالحها القومية ، لا يقل تأثيراً فى مجال تعويق وعرقلة نمو صادرات الدول النامية وتحسين مركزها فى الأسواق الدولية .

ولما كانت الاسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية ؛ هى أسواق دول

---

(١) Meieri, Leading Issues, op. cit. p. 362

(٢) مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية : دكتور محمد زكى شافعى ١٩٦٦ ص ٢١٠ . وكذلك : G. Lacharière, op. cit. p. 11

الاقتصاديات الصناعية المتقدمة كما سبق الإيضاح ، فإن سياسات الحماية والقيود الاستيرادية والنقدية فى الدول المتقدمة تعتبر أخطر المعوقات الخارجية لصادرات الدول النامية بتلك الأسواق .

وبالنظر لتخصص غالبية الدول النامية فى انتاج المنتجات الاولية . التى تشكل قيمة صادراتها منها نسبة ٨٥ ٪ تقريباً من إجمالى حصيلتها من الصادرات — فإن اجراءات المنع والتقييد التى تتخذها حكومات الدول المتقدمة تعتبر من أهم العوامل المضادة لامكان تحقيق النفع من هذا التخصص على المستوى الدولى (١).

ولذلك أيضاً تعتبر السياسات والاجراءات المشار اليها ، من أبرز عوائق التنمية الاقتصادية أمام الدول النامية ، لما تؤدى اليه من حرمان الدول المذكورة من فرص الاعتماد على حصيلة صادراتها والتحكم فى مقدراتها التنافسية بالاسواق الخارجية والتيقن من ملاءمة نسب التبادل الدولى لصالحها . حتى أن جهود الدول النامية فى دفع آثار تلك العوائق والعمل على إزالتها وتجنب مضارها أصبحت تحتل جانبا كبيراً من سياساتها الاقتصادية (٢) .

وتتخذ العوائق المشار اليها أشكالا متعددة ، كما يختلف تأثيرها ما بين منع وتقييد واحتكار وتسلط على الأسعار ، كما تختلف أساليبها باختلاف أنواع السلع وإن كان القاسم المشترك فيها جميعاً هو ما تهدف اليه من تحديد حجم الواردات وتحديد أثمانها .

وقد أولت المنظمات الاقتصادية الدولية هذا الموضوع عنايتها وتناولته دول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكذا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بالدراسة .

ومن القيود التى تضعها السياسات المذكورة ما نبع عن نظم التجارة الخارجية وسياساتها بالدول المتقدمة ، ومنها ما ينشأ عن غير ذلك من التنظيمات الادارية

---

(١) Krause, The International Economy, 1955, p. 14.

(٢) L. Towle, op. cit., p. 825

أو الاجراءات الرقابية المنفذة للنظم الاقتصادية المختلفة .

فيدخل فى العوائق التى ترجع لسياسات التجارة الخارجية ، نظم تراخيص الاستيراد وما تتطلبه من اشتراطات وتنظيم قوائم للمستوردين . كما تدخل فيها نظم الحصص ونظم الرقابة على النقد الأجنبى ونظم الاتجار الحكومى وسياسات مكافحة الإغراق ، كما يدخل فيها أيضا منح الإعانات لبعض السلع من الإنتاج المحلى لتمكينها من منافسة السلع المثيلة المستوردة .

ويدخل فى التنظيمات الادارية ، وضع تقسيمات سلعية لأغراض المعاملة والإجراءات الجمركية ، واشتراط مواصفات خاصة للتعبئة وعلامات الطرود واستيفاء المستندات ، ويدخل فى هذا النطاق أيضا ما يشكله عدم وضوح أحكام النظم والتعليمات الجمركية وعدم نشرها ، من تعويق لحركة صادرات بعض الدول النامية . كما تتضمن العقبات الناشئة عن النظم الاقتصادية والمالية وما يعكسه فرض بعض الضرائب على حجم وأسعار الواردات ، وكذا نظم التسعير .

وتدخل فى العقبات الصادرة عن تنظيمات وقائيـــة ، الإجراءات الصحية والمواصفات الفنية وتدابير الأمن القومى ... الخ (١) .

كذلك من القيود ما يصدر عن نظم التعريفة الجمركية ، كفرض ضرائب على الواردات والتمييز فى فئات التعريفة ومنح الاستثناءات والتخفيضات والاعفاءات ونظم التفضيل الجمركى كالاتحادات الجمركية والمناطق الحرة (٢).

سياسات حماية المنتجات الأوليـة :

تقوم بعض الدول المتقدمة فى سبيـل تدعيم مركز قطاع الانتاج الزراعى لديها ، والمحافظة على مستوى الدخل المتحقق عنه بموازنته مع القطاعات الانتاجية الأخرى ، بفرض بعض الاجراءات الحمائية ضد وارداتها من السلع الزراعيـة وغيرها من المنتجات الأولية(٣) .

(١) H. Johnson, op. cit. p 84,105

(٢) GATT, L'Etude des Marché d'Exportation, 1967, p. 43,

(٣) UNCTAD, Le role de l'Entreprise Privé, p. 77

وقد دعا إلى ذلك جو المنافسة الدولية فى تجارة السلع الزراعية مما حدا بالولايات المتحدة الامريكية فى أوائل الخمسينات لاتخاذ إجراءات تحديد كمى على نطاق واسع لوارداتها من تلك السلع . وهو الإتجاه الذى سارت عليه فيما بعد دول السوق الاوروبية المشتركة فيما انتهجته بشأن حماية السلع الزراعية (١).

وقد أدت هذه الاجراءات بطبيعة الحال ، للاضرار بالدول النامية المنتجة للمواد الاوليه ، خاصة على أثر ما قامت به الدول الاوروبيه من فرض حماية واسعة على وارداتها من الحبوب واللحوم والدهون النباتية والزيوت ومنتجات الألبان والسكر وغيرها من المواد الغذائية ، سواء عن طريق الرسوم الجمركية أو نظم التحديد الكمى المختلفة (٢) . وكذا ما قامت بفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من الصوف الخام من رسوم عالية تراوحت بين ٢٥٪ ، ٣٥٪ وجهت حصيلتها لاعانة صناعات المنسوجات الصوفية المحلية . وما فرضته أيضاً على وارداتها من القطن الخام من قيود الحصص فى الوقت الذى تمنح فيه المصدرين إعانه قدرها ٨ر٥ سنت عن كل رطل وذلك بغرض المحافظة على حجم صادراتها من القطن . وكذا ما فرضته الولايات المتحدة من قيود كمية على وارداتها من البترول ومنتجاته (٣).

وهكذا انتشرت القيود التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على استيراد المنتجات التى ينتج لها مثيل لديها ، حتى قيل ان ما تنتهجه تلك البلاد الآن من عرقلة انسياب المنتجات الأولية اليها من الخارج أصبح هو الأصل وتحرير انسيابها هو الاستثناء ، وكان من نتائج تلك السياسات زيادة إنتاج الدول الصناعية من المنتجات الأولية مما أصبح يفيض عن حاجتها فوجهته للتصدير إلى أسواق العالم بصورة تشكل ضغطا متزايداً على الأسواق العالمية لتلك المنتجات (٤) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٠ H. Johnson, op cit. p.10

(٢) دكتور محمد زكى المسير المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٣) B. Balassa, op. cit. p. 115.

(٤) دكتور محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٦٦ ص ٢١٢.

كما أصبح فائض إنتاج بعض الدول المتقدمة من المنتجات الأولية يوجه للتوزيع الخارجى على سبيل العون الاقتصادى لبعض الدول الفقيره ، مما يشكل منافسة لصادرات الدول النامية من تلك المنتجات (١) .

ومن المعروف أن منح مثل تلك المساعدات كان يقترن باشتراط عدم قيام الدول النامية بتصدير سلع منافسة لتلك المنتجات إلى الولايات المتحدة الامريكية .

وهكذا كانت سياسة توزيع فائض الإنتاج من المواد الأولية على سبيل العون رغم ما تحققه من نفع للدول النامية المتلقية للمساعدات ، ذات أثر تنافسى فى مواجهة صادرات الدول الأخيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

كذلك فالى جانب إجراءات التحديد الكمى وسياسات التعريفة الجمركية الموجهة ضد واردات المنتجات الأولية من الدول النامية ، تقوم بعض الدول المتقدمة بمنح الإعانات الكبيرة لدعم إنتاج القطاع الزراعى بها ، حتى لقد قدرت الأعباء المالية المقررة فى دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لصالح دعم القطاعات الزراعية المحلية بما يبلغ ١٠ مليار دولار سنوياً وهو مبلغ يربو على نصف مجموع ما تدفعه الدول المذكورة مقابل وارداتها من المنتجات الأولية من الدول النامية (٢) .

ولا يخفى ما تؤدى اليه قيود السياسات الحمائية التى تضعها الدول المتقدمة بصفة عامة من آثار ضارة بالدول النامية ، فهى فضلا عما تؤدى اليه من خلق التقلبات فى أثمان صادرات تلك الدول وبالتالى إلى عدم استقرار حصيلة تلك الدول من صادراتها ، فانها تؤدى إلى انكماش حجم تلك الصادرات بصورة واضحة . ولقد قدرت آثار سياسة الحماية الزراعية التى تفرضها الدول المتقدمة الصناعية ، على

---

(١) فقد بدأ توزيع المساعدات من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سنة ١٩٥٤ بموجب القانون ٤٨٠ الصادر فى هذا الشأن ، فبلغت قيمة المنتجات التى قدمت من حكومة الولايات المتحدة للدول النامية فى هذا السبيل ، خلال الفترة ٥٢/١٩٦١ ، ١٣٧١ مليون دولار فى حين أن نمو صادرات الدول المذكورة خلال نفس الفترة كان فى حدود ٨١٥ مليون دولار .

(٢) UNCTAD, Le Role de l'Entreprise Privé., op. cit., p.76

(٣) Ibid, p. 77

قيمة وارداتها من السلع المذكورة من الدول النامية بما يؤدى إلى إنكماشها بمقدار ٢ مليار دولار أمريكى سنوياً (١) .

سياسة حماية السلع المصنوعة :

يتجه نصف صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة تقريباً لأسواق الدول المتقدمة وتتاقى غالبيتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . ويقوم بتصدير غالبية السلع المصنوعة من الدول النامية عدد محدود من تلك الدول، كما أنها تتركز فى عدد محدود من السلع إذ تشكل المنسوجات والسلع الخفيفة أربعة أخماسها تقريبا.

ورغم ما يبدو لدى البعض من قلة الاهتمام بأثر إجراءات المنع التى تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من تلك السلع ، اعتماد على ضآلة نسبتها إلى إجمالى صادراتها . فان أثر تلك الإجراءات إنما يشكل بالتأكيد أحد العقبات الرئيسية فى سبيل إمكان تسويق تلك المنتجات بأسعار منافسة (٢) .

إذ تخضع السلع الصناعية من صادرات الدول النامية للحماية الجمركية فضلا عن الكثير من القيود والعوائق المتصلة بتطبيق التعريفة الجمركية كاستخدام فئات التعريفة النوعية بدلا من القيمية ، مما يجعل عبء التعريفة ثقيلا على السلع المنخفضة الجودة والضئيلة القيمة ؛ واستخدام الطرق الجزافية فى تقدير القيمة أو الأخذ بأسعار التجزئة كأساس للتثمين الجمركى هذا فضلا عن تأثير وسائل مكافحة الاغراق التى تقيمها هذه الدول .

كما تفرض تلك الدول على السلع الصناعية قيوداً كمية كالنظام الحصصى الذى تطبقه غالبية الدول الصناعية على وارداتها من المنسوجات القطنية . وكذا ما تفعله كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بالنسبة لمنتجات الجوت حماية لصناعاتها المحلية (٣) .

(١) H. Johnson, op. cit. p. 84.

(٢) Ibid, op. cit. p. 92

(٣) B. Balassa, op cit. p. 116

وبالرغم من تفاوت أثر التعريفات الحامية على مختلف السلع الصناعية وفقا لمرونة العرض النسبية لكل سلعة بالمقارنة بمثيلاتها من المنتجات المنافسة بالخارج، إلا أن الآثار العامة لإجراءات الحماية تنعكس على جميع الصناعات التصديرية بالقدر الذى تعوق به تنمية الصناعات الجديدة وزيادة الطلب الخارجى على تلك السلع الصناعية (١).

سياسة حماية المنتجات الأولية المجهزة (السلع النصف مصنوعة):

وتتمثل المشكلة فى خصوص المنتجات الأولية المجهزة فى أن ما يفرض عليها بالدول المتقدمة من تعريفات حامية، تعكس أثرا حمائيا نهائيا أكبر مما لو فرضت الضريبة بصفة مباشرة على المواد الخام ذاتها عند دخولها تلك البلاد. بمعنى أن تلك التعريفات الحامية لو أنها فرضت أصلا على المواد الخام غير المجهزة من صادرات الدولة النامية - مع تحرير المجهز منها من تلك الحماية، لكان ذلك أفضل لصالح تلك الدول، نظرا لما يحققه قيامها بنشاط التجهيز من جلب حصيلة اجمالية أوفر.

كذلك يساهم فى مضاعفة الأثر الحمائى المذكور ماتمنحه الدول المتقدمة من الاعانات الوفيرة لعمليات التجهيز المحلية لديها.

وقد أجريت عدة دراسات تطبيقية عن موضوع أثر التعريفات الحامية بالدول المتقدمة على تعويق صادرات الدول النامية من الصادرات الصناعية كتلك التى قام بها كل من B. Balassa و G. Baservi، حيث أسفرت الدراسات المذكورة بصفة عامة عن الملاحظات الآتية.

(١) H. Johnson, op. cit., p.101; James H. & I. Winakur, Impact of U.S.Cotton TextileQuotas on Uuderdev Coun.[Southern Econ. J., Jan. 1968 p. 29].

وقد نتج عن نظام حصص الاستيراد الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات الدول النامية من المنسوجات القطنية، تناقص معدلات الأخيرة فى تنمية قيمة واردات الأولى من تلك المنسوجات من ٣٠٪ فى الفترة ٥٨/١٩٦٠ إلى ١٤٪ فى الفترة ٦٢/١٩٦٦.

١) أن متوسط معدل القيمة المضافة كنتيجة للأثر الحمائى الحقيقى أو الفعال Effective rates ، يزيد بشكل واضح عن متوسط فئات التعريفة الاسمية Nominal rates كما يتضح من الأمثلة الآتية عام ١٩٦٢ :

	الولايات المتحدة	بريطانيا	اليابان	د. السوق المشتركة
متوسط القيمة الاسمية	١١٫٦ ٪	١٥٫٥	١٦٫٢	١١٫٩ ٪
متوسط الأثر الفعلى الحمائى	٢٠ ٪	٢٧٫٨	٢٩٫٥	١٨٫٦ ٪

٢) يتفاوت الأثر الحمائى الفعلى بحسب المرحلة الانتاجية لدرجة تجهيز أو تصنيع السلعة إذ ترتفع فئة التعريفة كلما زادت درجة التجهيز .

٣) تميل معدلات الأثر الحمائى الفعلى للقيمة المضافة ، خصوصا بالنسبة للسلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة ضمن صادرات الدول النامية فقد بلغت نسبة تأثير الحماية الفعلية لتعريفات الدول المتقدمة على السلع الاتى بيانها سنة ١٩٦٢ ما يلى :

	الولايات المتحدة	بريطانيا	د السوق المشتركة	اليابان
خيوط الغزل	٣٠٫٨ ٪	٢٧٫٩	٣٫٦	—
المنسوجات	٥٠٫٦	٤٢٫٢	٤٤٫٤	٤٨٫٨
الملابس الجاهزة	٣٥٫٩	٤٠٫٥	٢٥٫١	٤٢٫٤
المصنوعات الجلدية	٢٤٫٥	٢٦٫٤	٢٤٫٣	٢٣٫٦
المصنوعات الفنية	٢٨٫٥	٣٥٫٩	٢٥٫٦	١٧٫٧ (١)

دور التكتلات الاقتصادية الدولية :

وتقاسم جهود الدول المتقدمة الفردية فى إجراءاتها الحمائية المعوقة لصادرات النامية ـ ولا تقل خطرا عنها ـ سياسات التكتلات الاقتصادية الدولية كالسوق الأوربية المشتركه (٢) ، بما تحرص على تحقيقه فيما بينها من تنسيق تكامل الانتاج

---

(١) H. Johnson, op. cit., p.98

(٢) دكتور محمد زكى شافعى: مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٦٦ ص ٢١٢

فى بعض السلع (١) .

كما أن المجموعة الاقتصادية الاوروبية تمثل تكتلا للاحتكارات التى تضم كبريات المؤسسات الصناعية والمالية والتجارية ، بما يمكنها من توزيع مصادر المواد الخام وأسواق تصريف المنتجات فيما بينها ، دون التحكم فى أسعار شراء المواد الاوليه وأثمان تصريف المنتجات المصنوعة .

ويتمثل خطر السوق المشتركة كذلك فى تضييق نطاق السوق أمام صادرات الدول النامية غير المنضمة،من المواد الأولية،مما يضطر الأخيرة لعرض منتجاتها أحيانا بأثمان تقل عن أثمان تصدير الدول النامية المنضمة للسوق بأكثر من الفرق فى الرسوم الجمركية التى تخضع لها المواد الخام الواردة من الجانبين (٢) .

كذلك فان الدول النامية التى انضمت كمنتسبة للسوق الأوروبيـة المشتركة بموجب معاهـدة ياوندى عام ١٩٦٤ — كالسنغـال ومالى وموريتانيا وتشـاد والصومال — وبالرغم من المعاملة التفضيلية التى تقررت لصادراتها ، لم تحقـق استفادة من ذلك الانضمام ، إذ لم ترتفع صادراتها فى ظل الاتفاقية إلا بمقـدار ٥٪ سنويا، هذا فى حين أن زيادة صادرات أمريكا اللاتينيـة لدول السوق كان معدلها ٧٪ . يضاف إلى ذلك أن الامتيازات التفضيلية التى منحت لصادرات الدول الافريقية المنتسبة للسوق كانت ذات أثر محدود ، وذلك نظرا لأن الكثير من تلك الصادرات كانت معفاة من الضريبة الجمركية عند استيراد دول السوق لها. ولقد عبر البعض فى وصف أثر انتساب بعض الدول الناميـة للسوق الأوروبية

---

(١) يبلغ انتاج الدول أعضاء السوق الأوروبية مما تستهلكه من القمح ٩٠٪ والسكر ٧٠٪ واللحوم ٩٥٪ ، ولديها فائض فى إنتاج عدد كبير من السلع والخضروات . كما تعتمد كثيراً فى حصولها على ما يلزمها من المواد الخام على مستعمراتها والدول المنضمة اليها ، ولا يخفى ما يشكله ذلك من خطر على الدول الأخرى المصـدرة لتلك المنتجات وبالأخص الدول النامية .

(٢) دكتور محمد زكى الشافعى : العلاقات الاقتصادية الدولية المرجع السابق ص ٢٢٤

المشتركة — بأنه لم يكن سوى نوع من التعاقد الذى يحمل صفـــات الاستعمار الحديث (١) .

كما كان انتساب الدول الافريقية المشار اليها للسوق على حساب نمو صادرات مجموع الدول الافريقية بعضها مع البعض الآخر ، مما يقف حجر عثرة فى سبيل التكتل المنشود بين تلك الدول فى مواجهة التكتلات الاستعمارية السائدة فى القارة الافريقية والتابعة لنفوذ الدول الغربية . ومن المعلوم أن دول السوق الأوربية المشتركة تعمل بالتضامن مع الاحتكارات الرأسمالية عامة من خلال ما يعرف بسياسة الاستعمار الجديد، على استمرار استغلال اقتصاديات الدول الافريقية لصالحها حتى تظل الأسواق الافريقية حكرا مقفلا لتصريف منتجات دول السوق، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من تعجيز الدول الافريقية عن تصريف صادراتها خارج نطاق دول السوق (٢).

---

(١) H. Hendus هل استفادت الدول الافريقية من انتسابها للسوق الأوربية المشتركة . حديث مترجم لأحد خبراء السوق الأوربية المشتركة (النشرة الاقتصادية — شركة النصر للتصدير والاستيراد ، أغسطس ١٩٦٩ ص ٥٠-٥١).

(٢) دراسة عن آثار السوق الأوربية المشتركة . مجلة السياسة الدولية - يناير/ مارس ١٩٦٨ .

الفصل الثالث

أثمان صادرات الدول النامية وتوزيع مزايا تجارتها

بعد أن عرضنا ظروف وأوضاع كل من العرض والطلب، الخاصة بصادرات الدول النامية، يأتى دور بيان ما ينتج عن تفاعل تلك الظروف والأوضاع من تكون واتجاهات أثمان تلك الصادرات، بما تعكسه على حصيلة الدول المذكورة من صادراتها، وما تفضى اليه فى شأن أوضاع نسب التبادل الخاصة بتلك الصادرات بالمقارنة بين تحركات أسعار كل من الصادرات والواردات، وهو ما يعبر عن نمط توزيع المزايا الناتجة عن جملة نشاط التبادل التجارى الخارجى للدول النامية

ونتناول ذلك فى مبحثين :

الأول : تحركات أثمان صادرات الدول النامية وآثارها .

الثانى ـ اتجاه نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول النامية .

المبحث الاول

تحركات أثمان صادرات الدول النامية وآثارها

(مشكلة تقلبات الأثمان والحصيلة)

وينتج عما سبق بيانه فى شأن تحركات وطبيعة كل من عرض وطلب صادرات الدول النامية، وما اتصف به كل من العرض والطلب المذكورين ـ بوجه عام من قلة المرونة، انعكاسات تؤثر على أثمان تلك الصادرات وبالتالى على حصيلتها الاجمالية، فى كل من الزمن القصير والطويل .

ففى الزمن القصير تصاحب التقلبات الكمية فى حجم الطلب على صادرات

الدول النامية ، تقلبات مماثلة لأثمان تلك الصادرات تنعكس على حصيلتها الاجمالية بعدم الاستقرار هذا وإن كانت درجة تقلبات أو اتجاهات الأثمان (قيمة الوحدة من الصادرات) لا تتطابق دائما مع درجة تقلبات أو اتجاهات الكمية أو القيمة الاجمالية للصادرات (١) .

ويرجع السبب الرئيسى فى تقلبات أثمان صادرات تلك الدول بالاضافة إلى تقلبات الطلب إلى طبيعة تكوينها السلعى ، وكون الغالبية فى تركيبها المنتجات الأولية . وهكذا تؤدى مغالاة تلك الدول فى تركيزها على انتاج المواد الاولية والتخصص شبه المطلق فى انتاجها ـ إلى التغلب على كل أثر مفيد لجهود التقدم الفنى فى سبيل التوسع فى هذا الإنتاج ، وذلك بفعل تدهور أسعار المنتجات المنتجات الناتج عن ذلك التوسع (٢) .

وترجع أحوال عدم الاستقرار الاقتصادى التى تعانيها الكثير من الدول النامية ـ كما أكدته إحدى الدراسات الهامة لهيئة الأمم المتحدة (٣) ـ لما تحدثه

---

(١) وقد لا تعبر الأرقام القياسية لتطورات كمية أو قيمة الصادرات عن اتجاه أو معدل التغير الحقيقى وذلك كما فى حالة تغير الأرقام القياسية للكمية بمعدل يفوق معدل تغير الأرقام القياسية للاسعار (معبرا عنه بقيمة الوحدة من الصادرات) ويبدو ذلك من مقارنة تطور الأرقام القياسية لكل من الكمية وقيمة الوحدة من صادرات الدول النامية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ مع اتخاذ ١٩٦٣ = ١٠٠ كثمن أساسى على الوجه الآتى :

	١٩٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧
كمية الصادرات	٨٤	٨٩	٩٤	١٠٠	١٠٧	١١٣	١١٨	١٢٣
قيمة الوحدة من الصادرات	١٠٣	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠٣	١٠٢	١٠٤	١٠٣

U.N. Monthly Bulletin of Stat. July, 1968.

(٢) G. Mydral, Development and Underdevelopment, National Bank of Egypt, 1956.

[Leading Issues, Meier, op. cit. p. 344]

(٣) — U.N. Instability in Export Markets in Underdev.

التقلبات العنيفة لحصيلة الصادرات ، حيث تشكل تلك الحصيلة نسبة هامة من الدخل القومى لتلك الدول .

ونتج عن طبيعة الطلب والعرض الخارجيين على المنتجات الأولية - كما سلف بيانه - تفوق ما يحل بأثمانها من تقلبات ، على ما تتعرض له أثمان السلع المصنوعة من تقلبات . وكانت أشد الفترات تقلبا فى أثمان المنتجات الأولية هى فترة ما بين الحربين العالميتين (١) .

كذلك فان من تقلبات الأسعار على بعض المنتجات الأولية ، ما يرجع إلى تقلب الطلب على بعض السلع المصنوعة . فكثير من المواد الخام ما يعتبر الطلب الطلب عليه مشتقا من الطلب على سلع أخرى مصنوعة ، بحيث أن ثمنها يشكل نسبة يسيره من ثمن السلع المطلوبة ، كالصوف والقطن الخام بالنسبة للأقمشة والملابس الجاهزة ، لذلك فان أى تغيير بسيط فى الطلب على تلك السلع المصنوعة يؤدى إلى تقلبات كبيرة فى اثمان تلك المنتجات (٢) .

* * *

آثار مشكلة تقلبات أثمان حصيلة صادرات الدول النامية :

وقد أسفرت تطورات أرقام تقلبات حصيلة الصادرات فى العديد من الدول الناميه خلال النصف الثانى من الستينات ، عن آثار عميقة غير مواتيه على موازين مدفوعاتها ، وخاصة لدى تلك الدول التى تفوقت فيها أرقام التقلبات ، على معدلات نمو الصادرات وهو ما حدث مثلا فى الفترة ٦٥/١٩٧٠ لدى كل من جمهورية

=Countries, 1953.

وقد قدرت الدراسة المذكورة متوسط نسبة التقلبات من اجمالى حصيلة الصادرات بالدول النامية عام ١٩٥٢ ؛ ٢٣ ٪ .

(١) Meier, Leading Issues, op. cit., p. 390

(٢) A. Macbean, op. cit. p.24

فيتنام وجمهورية الكنغو والنيجر وروديسيا الجنوبية واليمن الشعبية (١) .

على أن المشكلة الأساسية التي جذبت اليها انتباه الدول النامية ذات الاقتصاديات القائمة على نشاط التصدير ، كانت مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادى وتعرضها للتقلبات العنيفة في أسعار المنتجات الأولية بالأسواق العالمية ، في المدة القصيرة .

ولا يقتصر أثر تلك التقلبات على الاستهلاك ومستويات المعيشة بالدول النامية فحسب ، بل يتجاوزها إلى خلق المعوقات ، التي تحول بينها وبين المحافظة على معدل استثمار منتظم من أجل التنمية في المدى الطويل (٢)

وتتناولها أثر تقلبات أثمان وحصيلة الصادرات على سير التنمية الاقتصادية في نطاق كل من : نمو الدخل القومى واستقراره ، وانكماش النشاط الاستثمارى والتكوين الرأسمالى ، وأخيراً ثبات القدرة الاستيرادية للحصول على مستلزمات التنمية الاقتصادية من الخارج .

أثر التقلبات على الدخل القومى والعمالة :

يترتب على تقلبات حصيلة الصادرات بالدول النامية ، وجود حساسية

---

(١) بلغت أرقام كل من تقلبات الصادرات ومعدلات نموها وصافى تأثيرها بالدول المشار اليها في الفترة ٦٥/١٩٧٠ ما يلى :

	معدل تقلبات الصادرات	معدل نمو الصادرات	الأثر الصافى
جمهورية فيتنام	٢ر١٩	—٢ر٢٧	—٣ر٤٦
جمهورية الكنغو	٢ر١١	—٥ر٥	—٧ر١٦
النيجر	٧ر١٣	—٠ر١	—٧ر١٢
روديسيا الجنوبية	٣ر١٨	—٤ر١	—٧ر١٩
اليمن الشعبية	٥ر١٣	—٥ر٦	—٠ر٢٠

(٢) H. Myint, op. cit, p. 26 ;

أنظر كذلك : دكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٠ .

بمستوى الدخل القومى بها فى مواجهة تلك التقلبات ، فأى تغيير فى القيمة الاجمالية للصادرات من شأنه أن يؤثر بصفة مباشرة فى دخول منتجى سلع التصدير ، مما يؤثر بدوره على انفاق هؤلاء على الاستهلاك والاستثمار ويؤدى إلى آثار تابعة على الصناعات الاخرى ، وذلك بالنظر إلى أن تلك الحالة تقلل من استعداد وفاعلية رجال الاعمال للانفاق الجارى على الاستثمار . فما لم تتخذ إجراءات فعالة من جانب الحكومات ، فإن آثار ذلك الوضع على الدخل القومى تكون بنسبة أكبر من مقدار تغير حصيلة الصادرات وذلك بسبب فعل مكرر ومضاعف الاستثمار .

ويترتب على تقلبات الدخل بهذه الصورة إنعكاسات على كل من حجم العمالة ومستوى الأسعار ، وإن كانت الآثار على العمالة محدودة بالنظر لأن غالبية السكان فى تلك الدول يعملون فى الوحدات الانتاجية العائليه الصغيرة فلا يتأثر بتلك الحالة من يتقاضون أجورا ثابتة فى بعض صناعات التصدير .

ويتأثر المستوى العام للأثمان بتقلبات الدخل الناتج عن نشاط التصدير ، فالطلب المحلى على السلع والخدمات ينخفض بانخفاض الدخول المذكورة ولما كانت غالبية الإنتاج بالدول النامية من المنتجات الأولية ذات العرض القليل المرونة فى المدى القصير ، فان تغيرات الطلب عليها ينتج عنها تقلبات حادة فى الأثمان .

وإلى جانب تأثير تقلبات الصادرات على الوجه الموضح فى المدى القصير ، فانها تساهم فى زيادة الضغوط التضخمية على المدى الطويل .

ويضاعف من التأثير السيء لتلك الحالة ، فشل الدول الناميه فيما تلجأ اليها من إجراءات لعلاج التضخم ، كتخفيض سعر الصرف [1].

---

(١) فقد تضطر الدولة لتدخل نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع انخفاض الدخول المتولدة عن الصادرات ، فى الوقت الذى ترتفع فيه نفقات المعيشة مما يزيد من صعوبة الحد من ارتفاع الدخول النقدية ، وهكذا يترتب على تقلبات أسعار المنتجات الأوليسة بالدول النامية ، تفاقم التقلبات النقدية التى تضر بالاستقرار اللازم لسير التنمية الاقتصادية بها.

[Geoffry Maynard, Econ. Dev. and Price Level. 1962, p. 48]

كما يشارك فى إحداث الآثار الضارة لهذا الوضع ضعف كفاءة ومقدرة الأجهزة السياسية والادارية بالدول النامية وبطء تحركها فى اتجاه ما يلزم من الاجراءات المالية لمواجهة التقلبات كالسياسة الضريبية والانفاق العام .

وفضلا عن التأثير الشامل على الدخل القومى ، فان تقلبات حصيلة الصادرات ينتج عنها أيضا إعادة توزيع الدخول بصورة تحكمية ومفاجئة مما يرفع من دخل بعض الفئات على حساب فئات الأخرى (١) .

وتؤثر تقلبات الصادرات على الدخل القومى بالدول النامية بدرجة أكبر من تأثيرها عليه فى الدول المتقدمة (٢) .

وإذا كانت التقلبات العادية لحصيلة الصادرات فى تلك البلاد ذات أثر محدود ومحتمل ، فان الأمر يختلف فى حالات الهبوط الحاد المفاجىء لتلك الحصيلة فى المدى القصير ، وذلك مثلما حدث فى أعقاب أزمة الحرب الكورية وما حدث فى كل من بورما سنة ١٩٥٧/٥٧ وسيلان ١٩٥٢/٥١ (٣) .

---

(١) Meier, Leading Issues,op.cit p.392; A.Macbean,op.cit.p 25

(٢) B Singh, op cit. p. 364

(٣) A. Macbean, op. cit. p.66

على انه ينبغى عدم المغالاة فى الاعتقاد بتأثير تقلبات الصادرات على مستوى الدخل الى حد تفوق نسبة تغير الدخل على نسبة تغير الصادرات ، فقد أفادت بعض الدراسات التى أجريت على ضوء مقارنة تقلبات حصيلة الصادرات بتقلبات الدخل فى الفترة من ١٩٥٨/٤٦ أن متوسط تقلبات الدخل فى كثير من الدول النامية كان أقل بشكل ملحوظ عن تقلبات حصيلة الصادرات . ومن بين الأمثلة على ذلك ما يلى :

	نسبة تقلبات الأسعار	نسبة تقلبات الدخل
الأرجنتين	٣ر٤١	٧ر٨
شيلى	٢ر٢٠	٢ر١٢
مصر	١ر٢٠	٣ر٨
لبنان	٩ر٢٥	٧ر٣
تايلاند	٦ر٢٦	–ر١٣
متوسط إجمالى (الدول النامية)	٥ر١٩	٩ر١١

[Ibid, p. 26.]

كذلك قد يؤدى انخفاض الأسعار وتدهور نسبة التبادل فى مواجهة صادرات الدول النامية بالتبعية ، إلى انخفاض مستوى العمالة فى تلك الدول وذلك بفعل مضاعف التجارة الخارجية .

أثر تقلبات الصادرات على مستوى النشاط الاستثمارى ومعدل التكوين الرأسمالى والمقدرة الاستيرادية :

يصاحب تقلبات طلب وأسعار الصادرات جو من عدم التقيد ، ينعكس على النشاط الاستثمارى ـ الخاص والحكومى ـ إذ يحجم المنتجون عن الاستثمار فى النشاط التصديرى نتيجة صعوبة تقدير العائد المتولد عن استثمار الأموال بذلك القطاع ، وهو ما يستغله المقرضون بفرض شروطهم المجحفة عند الاقراض للاستثمار فى القطاع المذكور .

ومن جهة أخرى فان تأثير تقلبات الصادرات على الدخل القومى بالدول النامية ، لاشك ينعكس على الطاقة الادخارية وبالتالى على مستوى الاستثمار بالانخفاض ، مالم يتداركه تمويل تعويضى من مصادر خارجية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تفوق الميل الحدى للادخار على الميل المتوسط بالدول المشار اليها ، نتيجة الاعتماد فى كثير منها على النشاط التصديرى الذى تقوم به مشروعات كبيرة ، فى تكوين جانب كبير من مدخراتها ، سواء فى شكل نسبة من الأرباح أو فى شكل دخل حكومى من نشاط تلك المشروعات . ويؤدى ارتفاع الميـــل الحدى للادخار بالصورة الموضحة ـ مع تقلب الصادرات ، إلى تقلب مستوى المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار بنسبة أكبر من تقلب الدخل القومى النـاتج عن تقلب حصيلة الصادرات (١) .

وكثيرا ما تعكس تلك التقلبات فى حصيلة الصادرات بالدول النامية ، اعاقة تنفيذ البرامج القومية للتنمية الإقتصادية والخطط الاستثمارية الطويلة الأجل (٢) .

(١) A. Macbean, op. cit. p. 28 ; B. Singh, op.cit. p. 376; G. Lacharière, Commerce Exterieurs, op. cit. p. 11.

(٢) قارن : تقرير لجنة التجارة الدولية للمواد الأولية بالأمم المتحدة فى يناير ١٩٦١ المجلة الاقتصادية ، للبنك المركزى المصرى ، العدد الثانى ١٩٦١ .

فحيث يرتبط مستوى الاستثمار الاجمالى - كما أكدت بعض دراسات الأمم المتحدة - بما يتاح من المعدات الرأسمالية المستوردة ، فان التغيرات التى تحدث فى مستوى هذا الاستثمار ، كثيرا ما تحدث نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات أو القوة الشرائية التى تتمتع بها الصادرات للحصول على الواردات من السلع المذكورة . وبهذا يساهم هبوط حصيلة الصادرات - فى شكل اختناقات لمصادر النقد الأجنبى - فى قصور التكوين الرأسمالى ، نتيجة عدم توافر السلع الرأسمالية الضرورية(١) .

وترجع الحساسية التى تقاسيها الدول النامية من تقلب حصيلة صادراتها بصفة أساسية ، إلى ما تتميز به تلك الدول من إرتفاع الميل الحدى للاستيراد بها ، كما يؤكد الواقع الفعلى ارتباط تغيرات حجم الواردات بالتقلبات التى تحدث فى الصادرات . ويقوم مضاعف التجارة الخارجية بدور له وزنه ، على أثر ما يحدث تقلبات فى حصيلة الصادرات ، وذلك بما يحدثه من تأثير على حجم كل من الواردات والادخار . وتؤدى التأثيرات المبدئية والتابعة المذكورة إلى التأثير على مستوى النشاط الإقتصادى الخاص فى غالبية الدول النامية التى تتميز أساسا ، بانخفاض مستوى الدخل المحلى(٢) .

ونظرا لاعتماد غالبية الدول المذكورة بصفة أساسية على التجارة الخارجية من خلال تخصصها العميق فى إنتاج المواد الأولية ، حيث يتوقف على حجم حصيلتها مستوى الاستثمار . فان ما يحل بصادرات تلك المواد من تقلبات من آن لآخر ، ينطوى على ابراز أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لقصور نشاط التصدير بتلك الدول عن دفع تيار النمو الشامل لاقتصادياتها بوجه عام(٣) .

وهكذا يبين أن ظاهرة تقلبات الصادرات بالدول النامية تعتبر أحد المعوقات التى تعرقل امكانيات مساهمة النشاط التصديرى بدفع حركة التنمية ، وذلك بحكم

---

(١) A. Macbean, op. cit. p. 69 ; H. Johnson, op cit. p. 140

(٢) A. Macbean, op. cit., p. 92.

(٣) W. Krause, International Econ , op. cit., p. 2?5.

آثار تلك الظاهرة على كل من مستوى الدخل القومى وللاستثمار والقدرة الاستيرادية .

هذا عن تقلبات أثمان وحصيلة صادرات الدول النامية فى الزمن القصير ، وما ينتج عنها من آثار .

أما فى الزمن الطويل ، فان تطور أسعار المنتجات الأولية - إذا ما قيس بتطور أسعار السلع المصنوعة - يبدى اتجاها طويل المدى للتراخى فى معدلات نمو أسعار الاولى ، بل يبدى تدهورا فى مستويات أسعار الكثير منها .

ولقد كان تطور الارقام القياسية لأسعار صادرات المنتجات الأولية عالميا خلال الفترة ٥٥/١٩٧٠ كما يلى : (١٩٦٣ = ١٠٠)٠

المجموعة / السنة	اجمالى المنتجات الأولية	المنتجات الغذائية	المنتجات الزراعية غير الغذائية	منتجات تعدينية
١٩٥٥	١٠٧	١٠٤	١١٤	١٠٣
١٩٦٠	٩٩	٩٤	١٠٥	١٠٠
١٩٦٥	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٤
١٩٧٠	١٠٧	١١١	١٠٠	١٠٩

المصدر : U.N. Handb I. T. aud Dev. 1972, Tab 2.6

كما كان تطور الارقام القياسية لأسعار صادرات المنتجات الأولية بالدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة خلال ٥٥/١٩٧٠ كما يلى : (١٩٦٣= ١٠)

المجموعة / السنة	إجمالى المنتجات الأولية		المنتجات الغذائية		المنتجات الزراعية غير الغذائية		منتجات تعدينية	
	نامية	متقدمة	نامية	متقدمة	نامية	متقدمة	نامية	متقدمة
١٩٥٥	١١٢	١٠٢	١١٤	٩٧	١١٨	١١٠	١٠٤	١٠١
١٩٦٠	١٠٢	٩٦	٩٤	٩٤	١١٤	٩٩	١٠١	٩٧
١٩٦٥	١٠٢	١٠٥	١٠١	١٠٥	١٠٢	١٠٣	١٠٣	١٠٦
١٩٧٠	١٠٧	١٠٧	١١٦	١٠٨	٩٨	١٠٠	١٠٤	١٢٢

المصدر : Ibid, Tab. 2.7

أما تطور سعر الوحدة لإجمالى السلع المصنوعة عالميا فكانت أرقامه القياسية خلال الفترة ٥٥/ ١٩٧ كما يلى : (١٩٦٣ = ١٠٠)

١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
٩٢	٩٨	١٠٣	١١٧

المصدر : Ibid Tab. 2.8

ومن عرض الأرقام السابقة يتبين ما يلى :

- انه باستثناء التحسن فى متوسط أسعار إجمالى المنتجات الأولية فى الفترات ٥٥/١٩٥٧ ، ١٩٦٤ ، ٦٩/١٩٧٠ كان الإتجاه العام لها نحو التدهور .
- كان الفضل فى احتفاظ الرقم القياسى لأسعار إجمالى المنتجات الأولية عام ١٩٧٠ بنفس مستوى أول الفترة - ١٩٥٥ - يرجع لتحسن أسعار المنتجات

الغذائية أولا والمنتجات التعدينية ثانيا. أما مجموعة صادرات الحاصلات الزراعية من غير المواد الغذائية ، فقد أبدت اسعارها تدهورا شبه مستمر وخاصة مجموعة المواد النسجية. كما كان تحسن أسعار مجموعة المواد التعدينية يرجع أساسا للارتفاع الواضح فى أسعار المنتجات المعدنية الخام منذ عام ١٩٦٤ ، أما أسعار مواد الوقود فبعد تحسنها الكبير حتى عام ١٩٥٨ اتجهت للتدهور شبه المستمر خلال الفترة .

● أما تطورات أسعار جملة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية بالمقارنة بصادرات الدول المتقدمة من تلك المنتجات ، فقد لوحظ أنه بالنسبة للدول النامية كانت أكثر ارتفاعا فى بداية الفترة ، وسارت فى اتجاه واحد بالنسبة لمجموعتى الدول حيث أبدت تحسنا حتى عام ١٩٥٧ ثم اتجهت للهبوط بعد ذلك حتى عام ١٩٦٢ ، وفى السنوات ٦٤/١٩٦٧ كان تحسنها لصالح الدول المتقدمة أكثر وضوحا ، وفى الفتره ٦٨/١٩٧٠ تطابقت الأرقام القياسية لصادرات كل من الدول النامية والمتقدمة من المنتجات الأولية .

● وفى داخل مجموعة المنتجات الأولية ، كان التفوق فى أسعار صادرات المنتجات الغذائية خلال النصف الثانى من الخمسينات ، للدول النامية ، ومنذ بداية الستينات تقاربت الأرقام القياسية للأسعار بين مجموعتى الدول ، بل أبدت تحسنا أوضح لصالح الدول المتقدمة فى بعض السنوات كعامى ٦٦/١٩٦٧ ثم عادت أسعار صادرات الدول النامية للتفوق عامى ٦٩/١٩٧٠ .

أما صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية غير الغذائية وكذا المنتجات التعدينية فبرغم تفوق أسعارها ـ بالمقارنة بالدول المتقدمة ـ فى أول الفترة ، فقد انعكس الوضع تماما منذ عام ١٩٦٤ حتى آخر الفترة .

● فاذا قورنت التطورات السالف ذكرها لأسعار المنتجات الأولية بتطورات أسعار السلع المصنوعة لتبين إلى أى حد يعتبر التكوين السلعى الراهن لصادرات الدول النامية ـ السابق بيانه ـ سببا رئيسيا لتدهور نسب التبادل الخاصة بتجارتها الخارجية وخاصة تلك التي تتكون غالبية صادراتها من الحاصلات

الزراعية غير الغذائية (١) ، الأمر الذى ينبغى أن يكون محل الاعتبار الأول فى تخطيط سياسة صادرات الدول المذكورة فى الزمن الطويل .

المبحث الثانى

اتجاهات نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية

يسود الاعتقاد بأن اتجاهات تقلبات مستوى الأثمان الخاصة بصادرات الدول النامية ، والناشئة عن تغيرات الطلب على تلك الصادرات ينتج عنها بصفة عامة - إذا ما قيست بتغيرات أثمان صادرات الدول المتقدمة — تدهور معدل التبادل السلعى الصافى فى غير صالح الدول النامية (٢).

إذ تؤدى ظروف التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية المتخصصة فى إنتاج وتصدير المواد الأولية ، التى تغير نسب المبادلة السلعية فى المدى الطويل فى غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية ولصالح الدول الصناعية ، مما ينشأ عنه حالة من انعدام تكافؤ الفرص فى مجال المساومة الدولية بين المجموعتين من الدول (٣) .

ومن الشائع استعمال تعبير الدول مصدرة المواد الأولية كرادف للدول النامية بالنظر لتخصص غالبية الدول المذكورة فى إنتاج تلك المواد ، ولذلك فالمعتاد أن تتخذ نسبة مستوى الأسعار بين كل من صادرات المنتجات الأولية بصفة عامة ، والصادرات من السلع المصنوعة كمقياس لمدى ما تحققه الدول النامية من كسب ، نتيجة مساهمتها فى التجارة الدولية .

---

(١) يلاحظ أن التكوين السلعى لصادرات المصرية يغلب عليه ذلك الطابع بالنظر لما يحتله القطن الخام والارز حتى الآن من أهمية نسبية كبيرة بين أجمالى صادراتنا ، مما سيأتى تفصيله فيما بعد .

(٢) J. Froumkin, Economic Development Principles and Pattern's [H. Williamson, & J.Butrick] 1961 p. 282.

(٣) Meier, Leading Issues op. cit. p. 388

على أن هذا التعميم انما يجانب الدقة إلى حد ما ، إذ من الدول التى تحقق من تصديرها المواد الأولية دخلا كبيرا ، ما لا يدخل فى عداد الدول النامية كدول أمريكا الشمالية واستراليا ، كما أن نسبة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية من غير الوقود لاتتجاوز فى الوقت الحاضر - بكثير - ربع الصادرات العالمية . إذ كان نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية للمنتجات الغذائية فى عام ١٩٦٩ فى حدود ٢٦،١ ٪ ومن المواد الخام الزراعية ٢٥،١ ومن المنتجات التعدينية غير الوقود ٢٤،٢ ٪ (١) .

ومع ذلك فمن الملحوظ فعلا أن بعض تلك الدول يعتمد إلى درجة كبيرة على محاصيل معدودة من المنتجات الأولية، بل ان درجه ذلك الاعتماد تتزايد بمرور الزمن (٢) .

ويمكن القول أن العامل المؤثر هنا ليس هو عظم القيمة المطلقة المنتجات الاولية التى تصدرها الدولة ، ولا مجرد الاعتماد على المنتجات الاولية فى جانب كبير من صادرات البلد ، وإنما هو نسبة الدخل المتولد من صادرات المنتجات الأولية إلى الدخل القومى الإجمالى . فكلما عظمت تلك النسبة كلما كانت المكاسب المتحققة من التجارة فى غير صالح الدولة ، وخاصة إذا ما كان ذلك الجانب من صادرات البلد من المنتجات الاولية، يتشكل من سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع ، يتعرض نمو الطلب عليها للتراخى فى الزمن الطويل .

والإتجاه الذى عكسته مقارنة الارقام القياسية الإجمالية لأسعار المواد الأولية بالنسبة لاسعار السلع المصنوعة هو اضطراد تحول علاقة الأثمان لصالح الدول الصناعية ضد الدول المنتجة للمواد الاوليه(٣) وهو ما انتهى اليه كندلبرجر من

---

(١) U.N.Handbook of Internat.Trade and Dev.,1972,Tab.4.7

(٢) فبينما كانت ١٩ دولة فقط تعتمد فى ٥٠ ٪ من حصيلة صادراتها على محصول سلعة واحدة سنة ١٩١٣ ، تزايد ذلك العدد سنة ١٩٥٣ إلى ثلاثين دولة .
[H.Myint, The Economics of Developing Coun. op cit., p. 25]

(٣) R. Prepisch, Econ. Dev. of Latin Amer.
[Leading Issues, Meier, op. cit. p. 341]

خلال دراسته للتطور التاريخي لمعدلات التبادل(١) . كما أظهرت الاحصاءات الحديثة لمعدلات التبادل للمواد الأولية ، انها تتدهور بشكل اكبر بالنسبة للدول النامية عنها بالنسبة لنفس المواد بالدول المتقدمة .

وقد تطورت الأرقام القياسية لنسب التبادل لدى كل من الدول النامية ودول الاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة ٥٥/١٩٧٠ على الوجه التالي (٢) :

(١٩٦٣ = ١٠٠)

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الدول المتقدمة	٩٢	٩٨	١٠٠	١٠٢
الدول النـــاميه	١١٠	١٠٤	١٠٠	١٠١
الدول النـامية غير المصدرة للبترول	١١١	١٠٤	١٠٢	١٠٨

كما تطورت نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول الناميـــة فى مواجهة الدول المتقدمة بالتحديد خلال الفترة المذكورة على الوجه التالى : ١٩٦٣ = ١٠٠(٣)

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
جمـــلة الدول الناميـــة	١١٩	١٠٤	٩٩	١٠٠
الدول النامية غير المصدرة للبترول	١١٩	١٠٣	١٠١	١٠٥

ومن جهة أخرى تطورت نسبة التبادل الخاصة بصادرات العالم من غير السلع المصنوعة فى مواجهة السلع المصنوعة ، خلال الفترة المشار اليها أيضاً على الوجه التـــالى ١٩٦٣ = ١٠٠

١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
١١٥	١٠٢	٩٨	٩١

(١) Kindelberger C., The Terms of Trade, A Enropean Case Study, 1956, p. 242

(٢) U.N. Hand. of I. T. and Dev. Stat, 1972, Tab. 2-5.

(٣) Ibid, Tab. 2,9

والملاحظ على تلك التطورات :

● أن نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية كانت فى بداية الفترة أعلى من نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول المتقدمة بوجه عام، واتجهت كلتيهما للهبوط حتى عام ١٩٦٠ ثم خضعتا لتغييرات طفيفة بعد ذلك ، لا تؤكد تفوق احداهما على الأخرى . ورغم سير نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول فى نفس الاتجاه خلال النصف الثانى من الخمسينات إلا أن تلك النسبة قد أبدت تحسنا ملحوظاً فى العامين الاخيرين من الفترة حيث بلغت الارقام القياسية بنسبة التبادل الخاصة بتلك المجموعة عامى ٦٩ ، ١٩٧٠ : ١٠٧ ، ١٠٨ مقابل ١٠٢ ، ١٠١ للدول المتقدمة .

● كما لوحظ أن نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية فى مقابلة صادرات الدول المتقدمة بدأت مرتفعة بصفة عامة فى أول الفترة ثم اتجهت للهبوط حيث بلغت حدها الأدنى فى بداية الستينات ثم اتجهت للتحسن الطفيف بعد ذلك وحتى نهاية الفترة . على أن نسب التبادل التى أبدت تحسناً ملحوظاً فى نهاية الفترة هى تلك الخاصة بصادرات الدول النامية غير المصدرة للبترول .

● أما عن نسب التبادل الخاصة بالصادرات العالمية من السلع غير المصنوعة فى مقابلة السلع المصنوعة ، فقد أبدت تدهوراً شبه مستمر خلال سنوات الفترة جميعها حيث هبط الرقم القياسى لها من ١١٥ عام ١٩٥٥ إلى ٩١ عام ١٩٧٠

فالرأى السائد فعلا هو ما أوضحه Dr. Prebisch من وجود اتجاه طويل المدى للتدهور النسبى لأسعار المنتجات الأولية مما يترتب عليه تناقص حصيلة الدول المعتمدة على تصديرها عما يمكن أن تكون عليه (١) .

وهو ما أكده أيضا H. Singer مدللا على ذلك بأن اتجاهات الأثمان فى الدول النامية مصدرة المنتجات الأولية لم تعكس تغيرات النفقة الحقيقية ، مما بقيت

---

(١) U.N., Towards a New Trade Policy for Development, 1964 ; H. Johnson, op. cit. p. 28

معه مستويات المعيشة فى تلك الدول على حالها من الانخفاض (١) .

كما أشار G. Mydral إلى أن تزايد التفاوت بين الدول وما يصيب الدول الفقيرة من الفقر والجمود إنما يرجع إلى تأثير قوى السوق فى ظل حرية التجارة وهو ما أكدته التجارب التاريخية ، ومظاهره تدهور نسب التبادل فى غير صالح الدول الفقيرة ، مع حدوث بعض انتقالات غير مفيدة لعناصر الإنتاج (٢) .

وتعزى ظاهرة تناقص القيمة النسبية لصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية إلى أمرين : فمن ناحية نجد أن معدل الزيادة فى حجم الصادرات الإجمالية من المواد الأولية أدنى من معدل الزيادة فى حجم الصادرات من السلع المصنوعة ، ومن ناحية أخرى فان الأثمان النسبية للمواد الأولية ، تتدهور فى مقابلة أثمان السلع المصنوعة (٣) .

وتتلخص العوامل المسببة لاتجاه نسبة التبادل فى غير صالح المنتجات الأولية - التى تشكل غالبية صادرات الدول النامية - فيما يلى :

أولا — فى جانب الطلب، انخفاض مرونة الإنفاق على الواردات فى الدول الصناعية عن الواحد الصحيح، مع زيادة مرونة إنفاق الدول النامية على وارداتها من الخارج عن الواحد الصحيح . ويرجع ذلك من ناحية الدول النامية، إلى أنه فى أوقات انتعاش الطلب على صادراتها وارتفاع دخولها تبعاً لذلك ، يرتفع الميل الحدى للاستيراد لديها، فيتحول ميزان المدفوعات فى صالح الدول الصناعية ويعكس ذلك تدهوراً فى معدلات التبادل لغير صالح صادرات الدول النامية (٤).

---

(١) H.Singer, Trade and Investment in Under-Dev,Areas, [Amer. Econ. Review, XL, May, 1950 p. 473].

(٢) G. Meier, International Trade and Dev.,op. cit. p.166; ويشير المرجع إلى G. Mydral, An International Econ, 1956.

(٣) دكتور محمد زكى شافعى : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ص ٢١ .

(٤) B. Balassa, op. cit. p. 4

ثانياً — وفى جانب العرض : ما تتمتع به الدول الصناعية المتقدمة من امكانيات أوفر فى تحريك الموارد لمختلف الاستخدامات ، وفقاً لحالة الطلب ، على عكس ما يتسم به الانتاج عادة فى الدول النامية من الجمود فى تحريك الموارد ، على وجه يصعب معه دخول المنتجين الجدد لمجال الإنتاج الصناعى ، هذا إلى جانب ما تعانيه تلك الدول من ندرة رؤوس الأموال والايدى العاملة المدربة والدرايات الفنية . وبذلك يصعب على تلك الدول مواجهة إنخفاض أثمان صادراتها بتحريك الموارد لاستخدامات أخرى ـ عند تدهور نسب التبادل الخاصة بصادراتها ـ وخاصة فى ظل تخصصها العميق فى إنتاج المواد الأولية على الوجه السابق بيانه (١)

ثالثا — ومن ناحية أوضاع السوق ، فإن من العوامل الرئيسية لتدهور نسب التبادل فى غير صالح الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية ، تفاوت درجة الاستقرار ، فى تحركات الاسعار بين المنتجات الأولية والسلع المصنوعة وذلك بحكم ما تتمتع به المراكز الاحتكارية للانتاج الصناعى بالدول المتقدمة من التحكم فى أسعار السلع المصنوعة وعناصر الانتاج الداخلة فى انتاجها على وجه يضمن الثبات النسبى لتلك الاسعار ، وعلى حين تتعرض أسعار المنتجات الاولية للتقلبات الحادة خلال مراحل الدورات الإقتصادية .

كما يتصل بأوضاع السوق التى تواجه صادرات المنتجات الاولية ، تزايد قوة المساومة التى تمارسها التكتلات الإقتصادية الدولية للدول الصناعية ـ كالإتحاد الاوربى والسوق الاوربية المشتركة مع العالم الخارجى بصفة عامة ، والدول المصدرة للمنتجات الاولية بوجه خاص(٢) حيث ينعكس أثر ذلك بطريق

---

(١) قارن : Pfister, Theoretical Issues in International [Clement, Pfister, Rothwell] 1967 p. 160; R.Baldwin, op.cit.p. 9

(٢) دكتور محمد زكى المسير : المرجع السابق ص ١٧ ، د. محمد مظلوم حمدى المرجع السابق ص ٨٠ .

مباشر على معدلات تبادل تجارة الدول النامية بالتدهور[١] وقد عنى كل من H.,R. Prebisch, Singer ضمن دراساتها لتأثير ظروف السوق والقوى غير المواتية التى تحول دون اسهام التجارة الدولية فى دفع قوى التنمية بالدول النامية ، بإبراز أهمية التأثير الضار لممارسة الدول المتقدمة لنفوزها الاحتكارى ، على أحوال صادرات الدول النامية ، وبوجه خاص على نسب التبادل الخاصة بها[٢] .

أما عن الآثار الضارة التى يعكسها الاتجاه المشار اليها لنسبة التبادل فى غير صالح الدول النامية ، فانها لا تقتصر على دائرة توزيع المكاسب المباشرة من التجارة بل تنعكس بصفة غير مباشره على مستوى الدخل القومى وعلى قدرات تلك الدول فى سبيل انطلاقها للتنمية الاقتصادية . إذ يساعد تحسن نسبة التبادل على رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى بدرجة أسرع من معدلات تحسن انتاجها ، فى حين يؤدى تدهوره إلى التقليل من المكاسب المتحققة من تحسن الانتاج .

ويبدو تأثير اتجاه نسبة التبادل فى غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية بوجه خاص ؛ فى مجال توزيع مكاسب التقدم الفنى وارتفاع مستوى الانتاجية ومدى انعكاسها على مستوى الدخول الحقيقية فى كل من الدول الصناعية والدول النامية . وهو ما ابرزته التجربة التاريخية فى بعض الفترات التى تحول فيها جانب من ثمار التقدم الفنى الذى أحرزته بعض الدول النامية فى اتجاهها، لصالح الدول الصناعية المتقدمة ، فى الوقت الذى احتفظت فيه تلك الاخيرة بكل المكاسب التى حققها تطور الاساليب والفنون الانتاجية لديها (٣) .

---

(١) قارن : دكتور حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢) قارن: Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth op.cit.p.9:

(٣) G.Meier, Leading Issues op. cit. p. 342, 372

وقد بدا ذلك الأثر على وجه الخصوص فى الفترتين ١٨٨٠/٧٠ ، ١٩٤٠/٣٠ حيث أدى تحكم المنتجين الصناعيين بالدول الصناعية فى أسعار السلع المصنوعة ومكافآت عناصر=

وتعكس حالة واتجاه معدلات التبادل الخاصة بتجارة البلد أثرها العميق على قدرات الدولة فى انطلاقها للتنمية الاقتصادية ، من خلال ما يؤدى اليه تحسن تلك المعدلات من تحسين قوة البلد فى المساومة بالاسواق الخارجية . كما أن تحسن نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدولة يمكن أن يعوض إلى حد ما بطء الزيادة فى انتاجها ويساعد بالتالى على سرعة معدلات نموها (١)

على أن الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وما يتطلبه من زيادة حجم الواردات وخاصة من السلع الرأسمالية ـ قد يكون سبباً فى حد ذاته فى تدهور نسب التبادل الخاصة بتجارة الدولة النامية ـ وذلك بحكم طبيعة ومتطلبات مراحل التنمية الاقتصادية مما يرجع بصفة أساسية لضغط الاحتياجات الاستيرادية.

إلا أن ما يهمنا هنا هو ذلك التأثير الضار الذى يعكسه على نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول المذكورة، طغيان نسبة المنتجات الأولية على تركيبها السلعى.

وقد قدرت نسبة الخسائر الناتجة عن تدهور نسبة التبادل الدولى فى غير صالح صادرات الدول النامية ، إلى إجمالى صادراتها فى الفترة ٦١ : ١٩٦٧ بـ ٨٫٦ ٪ حيث بلغت قيمة تلك الخسائر بالمليون دولار أمريكى ٢٠٤١٧ بالأسعار الجارية فى حين كان اجمالى قيمة صادرات الدول المشار اليها فى الفترة المذكورة ٢٣٧٩٠٠ مليون دولار(٢) .

على أنه بالرغم من الاعتقاد الشائع باتجاه نسبة التبادل فى المدى الطويل لغير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية ، فإن مؤشرات الأرقام السالف بيانها

= الإنتاج، إلى التحسن الملحوظ فى دخول المنظمين وأسعار تلك العناصر ، وبنسبة تفوق تحسن الانتاجية ، بعكس ما حدث فى الدول النامية التى واجهت صادراتها ظروف السوق وتقلبات الطلب السالف الإشارة اليها.

(١) Meier & Baldwin, Economic Development 1962, p 229; Meier, International Trade and Dev. op. cit. p. 49

(٢) UNCTAD, Handbook of Industrial Trade and Dev. Stats., 1969, p. 155.

فضلا عما أثير حديثاً من تحفظات تدعو للتمييز بين اتجاه نسب التبادل الخاصة بصادرات المنتجات الأولية واتجاه نسب التبادل الخاصة بتجارة الدول النامية بوجه عام ، قد أبرزت جميعاً أن ما يتأكد تدهوره هو نسب التبـــادل الخاصة بصادرات المنتجات الأولية بالمقابلة بصادرات السلع المصنوعة .

بل ينظر البعض(١) بالكثير من التفاؤل لمستقبل نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية، بالنظر لما تتعرض له على الدوام السلع المصنوعة من منافسة حادة فى الأسواق العالمية مع الزيادة المستمرة فى عرضها ، وما تحدثه التغيرات الناشئة عن الدورات الاقتصادية من ارتفاع أثمان المواد الأولية وخاصة من السلع الاستهلاكية ، فى أحوال الرخاء ، بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع المصنوعة .

كما تتضمن بعض التحفظات كثيراً من التشكيك فى مدى كفاية البيانات والإحصائيات التى اتخذت كمؤشرات للقول باتجاه نسبة التبادل فى غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية(٢).

(١) يراجع فى مناقشة الرأى القائل بتدهور نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية:
L. Pfister. Theoritical Issues in I. Econ., op. cit., p. 161 : G. Meier, Leading Issues., op. cit., p. 342 ; Meier & Baldwin, op. cit. p. 328, 235 ;

ومن أبرز الآراء تفاؤلا بمستقبل نسب التبادل الخاصة بصادرات الدول النامية :
J. Viner, International T. and Econ. Dev., 1952 ; B. Balassa, op. cit. p. 4.

(٢) C. Kindelberger, The Terms of Trade, op. cit.p. 270

الفصل الرابع

معوقات نجاح النشاط التصديرى فى دفع التنمية الاقتصادية

بالبلدان النامية

تناولنا فى الباب التمهيدى ـ ضمن دراستنا لعقبات التنمية الاقتصادية ، وأسباب التخلف الاقتصادى فى الدول النامية ـ أثر الأوضاع الراهنة للعلاقات الإقتصادية الدولية ، بوجه عام ، على أوضاع التخلف بالدول المذكورة ، وتوفرها كعائق فى سبيل انطلاق التنمية الاقتصادية بها . فلم نوضح دور الاستثمار الأجنبى فى ميادين النشاط التصديرى بتلك الدول إلا بالإشارة العابرة .

كما تناولنا بالباب المذكور أيضا المعوقات العامة للتنمية الإقتصادية ، مما يتصل بالأوضاع السائدة بالكيان المحلى للدول المشار اليها .

وفى الفصول السابقة من الباب الحالى تناولنا ، من خلال دراستنا لأوضاع المركز الراهن للنشاط التصديرى بالدول النامية ، ما يعتبر من قبيل العقبات أمام إسهام النشاط التصديرى فى فع قوى التنمية الإقتصادية بها ، مما يتصل بالتكوين السلعى والتوزيع الجغرافى وظروف العرض والطلب وتكوين الأثمان واتجاهات نسبة التبادل الخاصة بصادرات الدول المذكورة .

وبذلك يبقى أن نتناول فى هذا الفصل ما يتصل أو يؤثر مباشرة على إمكانيات إسهام النشاط التصديرى بالبلاد النامية من عراقيل ، سواء منها ما ينشأ عن عوامل خارجية كالبنيان الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية ، أو ما يصدر عن عوامل محلية كانعدام المقومات الأساسية للتنمية الإقتصادية وسوء تعبئة واستخدام ما يتولد عن هذا القطاع من فائض اقتصادى .

ونقسم دراستنا لذلك إلى مبحثين :

الأول ــ المعوقات الخارجية (دور الاستثمار الأجنبي) .

الثاني ــ المعوقات الداخلية .

* * *

المبحث الأول

الدور التاريخي للاستثمار الأجنبي في ميدان التصدير

بالدول النامية (المعوقات الخارجية المنشأ)

بعد أن تناولنا بالإيضاح في الباب التمهيدي ، أثر الاستعمار وطابع الاقتصاد الرأسمالي في أوضاع التخلف بالدول النامية ، من خلال تسلطه على بنيان العلاقات الإقتصادية الدولية بصورة عامة (١) . وبالرغم من اختلاف الرأي بين الكتاب الاقتصاديين في الشرق والغرب حول تصوير وتقييم دور الاستثمار الأجنبي بصفة عامة في الدول النامية . فقد اخترنا هنا أن نتناول بالبيان الموجز، عرض الدور التاريخي لذلك الاستثمار في ميدان النشاط التصديري - على وجه الخصوص - بتلك الدول، حيث تبدو محصلة نشاط الاستثمار الأجنبي في المجال المذكور كأوضح ما تكون ، بوضعها المعوق الخارجي الرئيسي الذي حال بين النشاط التصديري - في غمار التجارب التاريخية للدول النامية - وبين إسهامه بنصيب فعال في الإنماء الإقتصادي لتلك الدول .

ومن أجل تصوير ذلك في ملامح واضحة ، ونتناول على وجه متتابع بيان النشأة التاريخية لنشاط الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير بالدول النامية وعلاقته بالإقتصاد الرأسمالي، ثم السمات الأساسية التي انطبع بها ذلك النشاط والأهداف

---

(١) الفصل الأول – من الباب التمهيدي .

التى رمى اليها ، ونتبع ذلك ببيان ما نتج عن هذا الطابع من آثار مباشرة على اقتصاديات الدول المذكورة ، ثم تقييم ختامى سريع لدور هذا النشاط بالتجارب المشار اليها .

فمن حيث النشأة التاريخية لنشاط الاستثمار الأجنبى فى ميدان التصدير بالدول النامية ، نشير هنا إلى ما سبق أن أوضحه I. Sachs من أن التحليل العميق لآلية اقتصاديات التصدير فى التجارب التاريخية لبعض الدول النامية ، لا بد وأن يكون فى ضوء المضمون الواقعى للاحداث والملابسات التاريخية للاوضاع التى نشأ فى ظلها الاستثمار الأجنبى لممارسة نشاطه فى المجال التصديرى بالدول المشار اليها (١). فقد نشأ نشاط الاستثمار الأجنبى فى هذا الميدان ، فى ظل روابط التبعية التى ربطت الدول النامية التابعة باقتصاديات الدول الرأسمالية فتولد عنها بالدول الاولى ما يعرف « بالاقتصاد التصديرى Export Economy » ، حيث يقوم الاستثمار الاجنبى التابع للدول الرأسمالية بدور الأداة المنفذة لسياسة الدول الاخيرة ، من انتاج المواد الاولية بالدول التابعة ضمن إطار خطة تقسيم العمل الدولى ، التى أرست معالمها ووجهتها مصالح الدول الاستعمارية (٢) . كما كان وراء سعى الدول الرأسمالية لخلق ميادين جديدة للاستثمار بالخارج ، استنفاذها – على حد تعبير لينين – للفرص المناسبة للاستثمار المربح فى الداخل والتناقص الملحوظ فى عائد استثمار رأس المال محليا (٣) . وبذلك اتخذت رؤوس الاموال الاجنبية طريقها للاستثمار بالبلاد النامية ، حيث اختارت لذلك ميدان النشاط التصديرى على وجه صارمه الانتاج التصديرى يمثل الجانب الاساسى من تلك الاستثمارات (٤).

ومن حيث الطابع الاساسى والأسلوب الذى مارس به الاستثمار الاجنبى نشاطه

---

(١) I. Sachs op. cit. p. 33

(٢) Ibid, p. 28

(٣) Lenin, Imperialism, Edit. 1933, p. 58 ; M. Dobb Political Economy and Capitalism, 1950, p. 245

(٤) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، المرجع السابق ص ٢٨٤ .

المذكور فإن أبرز معالمه وأهم أهدافه كانت ولا تزال ، هى القيام بحلقة الوصل الرئيسية لتحقيق نوع من التكامل بين الاقتصاديات الرأسمالية الام ، ومراكز انتاج المواد الأولية وتوليد الفائض الخارجى بالدول التابعة ، حيث اتخذ مسار تلك العلاقة طابعا احتكاريا وجهته الدول الاستعمارية لتحقيق مصالحها المستمدة من المستعمرات وأشباه المستعمرات .

فكان فى قيام التنظيمات الاحتكارية التى نمت فى ظلها علاقات التبادل التجارى بين الدول الاستعمارية والمستعمرات ما صبغ تلك العلاقة منذ عهـد الرأسمالية التجارية بمظاهر التقييد من حرية التجارة والسعى لتحويل معدلات التبادل لصالح الدول الاستعمارية على حساب الاقاليم التابعة (١) وتعززت تلك التنظيمات الاحتكارية بوسائل تمويل قوية ، فاستطاعت أن تشكل نمطاً تنظيمياً خاصا ، واضطلـع باستراتيجية تقوم على الغزو الاقتصادى الواسع عبر البحار ، وفى اطـار تلك الأوضاع بدا ترابطاً منطقيا بين الاحتكار والاستعمار ، حيث يساعد الاحتكار على رفع معدل الربح إلى أعلى مستوى ممكن ، من خلال ما يستطيع الاستعمار أن يكفله من استغلال القوة العاملة بالمستعمرات بابخس الثمن (٢) .

وهكذا استظل رأس المال الأجنبى بمظلة الاحتكارات الرأسمالية ، وما تنطوى عليه من تحالف الرأسماليين — بضمان تحقيق اقصى الأرباح الممكنة بالبلاد المتخلفة حتى ولو كان على حساب الطبقات العاملة المستغلة بها . وبذلك تمكن الاستثمار الاجنبى من السيطرة على اقتصـاديات تلك الدول ، من خـلال قيامه بتأسيس مشروعات التقدمية والمزارع وشد الفلاحين لانتاج المحاصيل التصديرية (٣) وإلى

(١) راجع M. Dobb, op. cit. p. 229

(٢) الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستعمار ، المرجع السابق ص ١٢
Dobb, Ibid, p. 245

(٣) فقد تغلغلت الاحتكارات الأوربية والأمريكية فى اقتصاديات دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقبيل الحرب العالمية الثانية كانت الاحتكارات البريطانية تسيطر على =

جانب وسائل التحكم المباشرة ، كان استخدام الدول الاستعمارية للنظم الضريبية أداة غير مباشرة لتغلغل الاحتكارات الاجنبية ، بالدول النامية . كما مارست المشروعات الاجنبية تحكمها فى أسواق المستعمرات بفرض سيطرتها الاحتكارية على تسويق المحاصيل الزراعية التصديرية ، سواء من فائض الانتاج أو عما يلزم السوق المحلية لتلك الدول ، هذا بالاضافة إلى احتكارها لامداد اسواق الدول المذكورة بالواردات من السلع الاستهلاكية (١).

ويتضمن حرص الدول الامبريالية فى الابقاء على مصالحها فى مستعمراتها ، ليس بمجرد ضمان موارد للمواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو لتصريف انتاجها ، ولكن للاحتفاظ بما تملكه فى أسواقها من حقوق امتياز أو مزايا احتكارية ، وما يتاح لها من فرص للاستثمار المربح بها (٢) .

وبالرغم من تغير الظروف فى الوقت الحاضر ، عن تلك التى نشأت فى ظلها الاوضاع الاستعمارية - وتغلغلت بهـا فى بداية الأمر مصالح الاستثمار الأجنبى بالدول التابعة — نتيجة تحرر بعض الدول الصغيرة سياسياً وظهور كتلة البلاد الاشتراكية بما اشاعته من وعى جديد ، فان الطابع الاحتكارى الذى تميز به النظام الرأسمـالى ، لا يزال يبدو جليا فى تزايد قوة الاحتكارات ، وما تفرضه سطوتها على تجارة الدول الرأسمالية مع الدول النامية من تحويل شروط التبادل التجارى لصالح الأولى على حساب الأخيرة . وذلك نتيجة لما تفرضه تلك الاحتكارات من أسعار احتكارية للسلع المصنوعة التى تصدرها للبلاد النامية ، فتحتفظ بمستوى أسعار انتاجها دون تخفيض يذكر ، حتى فى أوقات الأزمات التى يتراكم فيها فائض الانتاج . هذا فى الوقت الذى تفرض فيه تخفيض الاسعار

= صناعة التعدين فى وسط وجنوب أفريقيا ، كما كانت شركات التعدين البلجيكية تمارس نشاطها الاحتكارى بصفة رئيسية فى الكونغو ورؤوس الأموال الفرنسية فى شمال أفريقيا

(١) S. Vygodsky, Capitalist Economy, 1966 p. 106

(٢) = M. Dobb. op. cit. p. 265.

لوارداتها من المنتجات الأولية من الدول النامية (١) .

ومع ذلك تنـاول الشكل الذى يتخذه رأس المال الأجنبى فى تلك البلاد - فى الوقت الحاضر - بعض التغيير (٢) ، كما تطور الغرض من تصدير رأس المـال ، من مجرد ضمان توريد المواد الأولية اللازمة لصناعات الدول الرأسمـالية - إلى استهداف اقامة مراكز وشبكات للمشروعات الاحتكارية الرأسمالية ، بالدول المتخلفة .

فاذا ما انتقلنـا من دائرة الاسلوب الذى مارس به الاستثمار الأجنبى نشاطه بالبلاد النامية والطابع الاساسى الذى تميز به ، الى بيان الآثار التى عكسها نشاط الاستثمار المذكور بتلك البلاد ، لألفينـا نفعاً محدوداً فى مجـــال تدفق رؤوس الاموال ، وفى اقامة مرافق رأس المـال الاجنبى والمشروعات الانمائيـة بوجه عام ، وفى النهوض بمستوى الخـبرة الفنيـة والدراية ، على وجه لا يعوض إلا النذر اليسير من الاضرار التى الحقهـا ذلك الاستثمار بالبلاد المذكـورة فى ظل اوضاع التبعية التى سادت ممارسة نشاطه بها ، وفى مقدمتها امتصاصها جانب كبير

= ومن سياسة الاستعمار الجديد الحرص على اختيار المناطق التى يمكن لرأس المال الأجنبى أن يحصل منها على مزايا احتكارية خاصة ، وتلك التى يتوافر بها عنصر العمل الزهيد الأجر ويتوخى انتقال رأس المال إلى المستعمرات هدفين ، أولهما الحصول على معدلات الربح أوفر مما يمكن أن يحققه الاستثمار المحلى لتلك الأموال فى الدول الأم ، وثانيهما إتاحة الفرصة أمام الدولة الاستعمارية لرفع معدلات الربح المحلية فيها عما كانت عليه من قبل .

[أنظر : M. Dobb. op. cit. p. 231.]

(١) يوجين فارجا ، رأسماليـة القرن العشرين ، ١٩٦١ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ١٩٦٧ ، ص ١٤٢-١٤٦

(٢) كانت الصورة السائدة حتى بداية القرن العشرين هى تصدير رأس المال الخاص أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت الحكومات تضطلع بتصدير رأس المال جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص . وتتوسط فى ذلك بعض الأجهزة الدولية مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير كما تقدم الحكومات القروض للبلاد النامية وتضمن تصدير رأس المال الخاص .

[أنظر : يوجين فارجا ، المرجع السابق ص ١٧٣]

من فائضها الاقتصادى واستقطابه لصالح الدول الرأسمالية الام ، واشاعة ظاهرة الازدواج فى مستوى النشاط الاقتصادى بين قطاعى الانتاج المحلى والانتاج التصديرى ، والاستحواذ الجشع على الموارد الطبيعية وجهد القوة العاملة الوطنية.

فمن حيث حجم رؤوس الاموال الاجنبية العاملة فى مجال انتاج سلع التصدير نجد أن نشاط الاستثمار الأجنبى قد بدأ برؤوس اموال قليلة نسبياً ، اذ كانت خطواته الاولى فى تلك البلاد تعتمد على السيطرة على الموارد الطبيعية لنزع ملكية الارض من السكان المحليين ، ثم يتبع ذلك توسعات يعتمد تمويلها على الارباح المستخلصة من عملياته المجزية فى نشاط تصدير المنتجات الاولية (١) ، أى على اعادة الاستثمار فى تلك البلاد لبعض الفائض الاقتصادى المتحقق بها . (٢)

كما ان جانبا من الاستثمار الذى كانت تقوم به الشركات الكبيرة ، كان عبارة عن ثمن الحصول على ملكية الموارد الطبيعية التى تتملكها تلك الشركات بأسعار زهيدة . فى البلاد المتخلفه ، كذلك فان جانباً اهم من ذلك كانت تنفقه تلك الشركات على استيراد معدات انتاجية أو سلع استهلاكية مصنوعة فى بلادها.

---

(١) وهكذا لم يعتمد الاستثمار الأجنبى فى هذا الميدان على الزيادة فى الأصول الفربية المحولة للدول المتخلفة ، فكانت صادرات الدول الرأسمالية من رؤوس الأموال الى تلك البلاد محدودة للغاية .

[يرجع فى بيان ذلك الى I. Chif, Direct Investments, Terms of Trade, and Balance of Payments, Quarterly Jour. of Econ., Feb. 1942]

(٢) بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات الولايات المتحدة عام ١٩٦٣ مثلا ٤٠٫٦ مليار دولار ، ولكن نسبة كبيرة منها قد تحققت دون خروج رأس المال فعلا من الولايات المتحدة وذلك نتيجة لاستخدام سياسة اعادة استثمار الأرباح على وجه يجعل من تدفق العائد وفوائد وأرباح الأسهم معوضا لأضعاف حجم الاستثمار الأصلى. يضاف الى ذلك أثر تسرب تكاليف الادارة والاتاوات ومختلف أشكال المدفوعات الخفية . [أنظر : بول باران ، بول سويزى ، رأس المال الاحتكارى ١٩٦٦ ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، ١٩٧١ ، ص ١١١-١١٣]

وهكذا كانت محصلة نشاط الاستثمار الاجنبي فى البلاد النامية ، هى امتصاصه للفائض التصديرى ، واستنزافه خارج البلاد ، حيث تستولى طبقة الرأسماليين الاجانب على الشطر الاكبر من الارباح المتولدة عن حصيلة الصادرات (١) ، يحول للخارج ، كما تقوم هذه الطبقة باستخدام جانب من ذلك الفائض الاقتصادى فى استيراد الكماليات مما يتبدد من خلاله جزء هام من المصادر الاحتمالية لتمويل الاستثمارات الانمائية محليا . (٢)

ولقد كان فى تجارب الاستثمار الأجنبى البريطانى والأمريكى صورا صارخة لامتصاص الفائض المتولد عن نشاطه بالدول النامية دون اعطاء الفرصة لتوجيه استخدام جانب منه محلياً فى المجالات الانمائية . وبذلك فاق الدخل الناتج عن تلك الاستثمارات ـ والمحول للخارج ـ صافى رؤوس الأموال المصدرة الى الدول المستثمر فيها . (٣)

وفى صدد جهود الاستثمارات الأجنبية فى ميدان اقامة مشروعات رأس المال الأجنبي فقد نبه البعض الى ما شاب اتجاهات الاستثمار الأجنبي فى هذا المجال ، من التركيز بصفة أساسية على خدمة المشروعات الأجنبية العاملة فى نشاط التصدير

(١) ويعبر Lenin عن هذا الدور الذى يقوم به الاستثمار الأجنبى فى ظل الامبريالية بقوله « ان الاستعمار ما بقى استعماراً ، فإن رأس المال الفائض ، لن يقيض له أن يوجه لأغراض رفع مستوى معيشة الجماهير فى الدول المستعمرة ، حيث لا يتأتى ذلك الا على حساب أرباح الرأسماليين . فالغرض الأساسى من تصدير الدول الاستعمارية لرأس المال الى الدول المتخلفة هو زيادة أرباح فئة الرأسماليين فى المقام الأول » .

[Imperialism, 1933, p. 58]

(٢) I. Sachs, op. cit. p. 30

(٣) وفقاً لتقديرات A. Cairncross ، كان صافى صادرات رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية فى الفترة ١٨٧٠ — ١٩١٣ ٤ر٢ مليار جنيه استرلينى فى حين بلغ الدخل الناتج عن تلك الاستثمارات ١ر٤ مليار جنيه .

[Local and Foreign Investment, 1880—1913, Cambridge, 1953, p. 180].

حيث لم يكن التحديد المكانى لمرافق الخدمات الاساسية المشار اليها ـ أو مواصفاتها لتوضع الا لخدمة مصالح المشروعات الأجنبية المشار اليها ، قبل أى شيء آخر .

كما ان اقامة تلك المرافق ، لم تكن لتؤدى ـ فى الوقت الذى انشئت فيه ـ الى خدمة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، إذ لم تكن تلك الدول قد بلغت بعد ـ فى تلك الآونة ـ مرحلة تتوافر فيها امكانية الانتقال الى الرأسمالية الصناعية . ولهذا لم تسفر اقامة مشروعات رأس المال الأجنبى آنذاك عن تحقيق مفعول تراكمى حقيقى لنشاط الاستثمار ، وبذلك لم يتسنى لها ان تشكل مصادر احتمالية للوفورات الخارجية تساعد على تزايد الحجم الكلى للاستثمار وعلى النمو الاقتصادى الشامل. وهذا مادعا P. Baran للنظر الى تلك المرافق فى الظروف التى انشئت فيها « كاجسام غريبة ـ ذات أثر سلبى ـ على هيكل اقتصادى اجتماعى ، اقحمت عليه بطريقة مصطنعة » (١) . وهكذا ظل الأثر الواضح لانشاء تلك المرافق ، هو خدمة المصالح التجارية لرأس المال التجارى وتحقيق الوفورات الخارجيه له . (٢)

هذا وان كان ثمة نفع جزئى قد تحقق من وراء اقامة مثل تلك المشروعات مما لا يمكن انكار أثره ـ فى القليل ـ بحكم انشائها فى مرحلة لم يكن يتسنى لتلك البلاد ، الاعتماد على جهودها الذاتية فى اقامتها . وخاصة منها ما يتعلق بخدمة

---

(١) بول باران ، المرجع السابق ، ص٣٠٤ .

(٢) ومثال ذلك ، البنوك التجارية الحديثة التى أقامتها بريطانيا بمصر والهند فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فلم تكن محصلة لانشاء تلك المرافق فى نظر ذلك الرأى ، خدمة التنمية الاقتصادية العامة للبلاد النامية، بقدر ما تضمنت خدمة وتدعيم نفوذ الرأسمالية التجارية والمصالح المحلية المرتبطة بها والدائرة فى فلكها مع ابطاء تحول الأخيرة إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية .

(أنظر : بول باران ، المرجع أعلاه ص ٣٠٦) .

النقل. (١)

وفى خصوص توجيه الاستثمار الأجنبى لاستخدامات الموارد الوطنية بالبلاد النامية واثره الانمائى على القطاعات المختلفة - فقد أدى حرص المشروعات الأجنبية - فى ظل التوجيه الاستعمارى للسياسة الاستثمارية - على تركيز الانتاج لأغراض التصدير فى نشاط الانتاج الاولى - الى خلق ظاهرة الازدواج فى النشاط الاقتصادى " Dual Economy " فانقسم الاقتصاد بالبلاد المستعمرة الى قطاعين متميزين أحدهما متقدم يغلب فيه استخدام أساليب الانتاج الحديثة المعتمدة بصفة أساسية على رأس المال ويخدم أغراض التصدير ، وقطاع متخلف تسوده أساليب الانتاج القديمة والمعتمدة أساساً على عنصر العمل . (٢) وبذلك تخلف عن تلك الظاهرة تركيز نشاط الهيكل الانتاجى فى نطاق اغراض التصدير - على شكل جزيرة منعزلة تنحصر فيها مظاهر التقدم فى تباعد عن سائر الأنشطة المحلية الاخرى - (٣) وان ارتبط ذلك النشاط التصديرى فى المجال الخارجى باقتصاديات الدول الأم ، التى يتوافر على خدمة مصالحها ، باعتباره مصدراً لتوليد الفائض الاقتصادى وتوريد المنتجات الأولية التى تلزمها . فكان الموجه لتلك الاوضاع - على ما سلف بيـــانه - هو تحكم القوى الرأسمالية للدول الاستعمارية ، عن طريق مراكز الانتاج التجارية التى تملكها بالمستعمرات ، فى انتاج المواد الأولية - سواء فى الزراعة أو التعدين - (٤) .

(١) أنظر تعليقنا على أثر نشاط الاستثمار الأجنبى فى القطاع التصديرى فى انشاء مرافق رأس المال الإجتماعى ، بالباب الثانى ، الفصل الثانى ، مبحث أول من هذه الرسالة .

(٢) وقد ظهرت تلك الصورة كأجلى ما تكون ، من خلال تجارب الاستثمار الأجنبى بالصين والهند وأمريكا الوسطى .

[راجع : K. Rothwell, Theoretical Issues, op. cit. p. 118]

(٣) G.Meier, International Trade and Econ.Dev.op.cit.p.166.

(٤) وقد بدأت تلك المراكز باستخدام نظام الجيوب الرأسمالية enclaves التى =

وأدى تركيز الاستثمار الأجنبي للانتاج التصديري في مجال المنتجات الاولية الى سوء استخدام الموارد ، حيث وجهت أولويات التنمية الزراعية الى انتاج المحاصيل التصديرية التى تسيطر على انتاجها وتصديرها المشروعات التجارية الاجنبية فلم تراعى اعتبارات التنمية الزراعية المتوازنة والمحافظة على خصوبة الارض مما أدى الى انهاك قوى التربة ، وتحويل مناطق شاسعة الى أراضى صحراوية عديمة النفع . هذا فضلا عما أدى اليه انشاء المزارع ومشروعات استغلال الغابات الاجنبية من سحب المزارعين الوطنيين من أراضيهم ذات التربة الاجود ، أو تقليلها من انتاج المواد الغذائية الضرورية للسكان المحليين (١) .

ومن ناحية أثر الاستثمار الاجنبي فى مجالات الانتاج التصديرى ، على العمالة والأجور بالدول النامية ، فحينما اقتضت مصالح المشروعات الأجنبية استخدام أساليب الانتاج ذات الإعتماد الأكبر على عنصر رأس المال ، كان ذلك يتم دون مراعاة لمتطلبات التشغيل والعمالة فى الدول النامية التى تعانى من الكثافة السكانية ، كما كانت التحركات الدولية لعناصر الإنتاج ، المدفوعة بتأثير الإستثمار الأجنبى تسير فى ذلك الاتجاه دون مراعاة لمصالح شعوب الدول المشار اليها (٢) .

= تعتمد على الأساليب الفنية المتقدمة فى الإنتاج – لخدمة مصالح الدول الأم – فى عزلة عن باقى القطاعات المحلية التى سادتها مظاهر التأخر فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ثم وجهت إنتاجها للتصدير .

[I. Sachs., op. cit. p. 28 : راجع]

(١) S. Vigodsky, op. cit, p. 20

ومن أمثلة ذلك انتاج قصب السكر فى شمال البرازيل ، كما يسوق باران أيضا مثالا لتركيز الإنتاج التصديرى فى محاصيل محددة تؤدى الى تفاقم حالة الفقر فى المواد الغذائيه ، تخصيص جزء كبير من الأراضى الزراعيه فى مصر لزراعة القطن وقصب السكر .

[بول باران ، المرجع السابق ص ٢٩٧]

(٢) من ذلك مثلا ما سارت عليه سياسة تهجير السكان من الهند والصين ، بهدف توفير الأيدى العاملة الرخيصه للانتاج فى مجالات التصدير ، دون مراعاة أية اعتبارات اقتصاديه =

فبالرغم من عظم حجم مشروعات الإستثمار الأجنبى فى الإنتاج التصديرى بالعديد من الدول النامية ، والدخل الكبير المتولد منها ، فأن اثر نشاط تلك المشروعات على العمالة والاجور بالدول المستثمر فيها ، كان فى كثير من الحالات ضعيفا للغاية ، حيث ظل مستوى الاجور فى تلك البلاد بالغ الانخفاض ، وكان الجانب المخصص لدفع أجور العمال المحليين - من إيراد تلك المشروعات ضئيل جداً كما أدى التوسع فى استخدام رأس المال فى صورة تجهيزات آلية الى التقليل من حجم العمالة المتاح لتشغيل الوطنيين ، فى تلك المشروعات (١) ومن أجل ذلك كان تأثير الجانب من الايراد الكلى للمشروعات الاجنبيه ، فى توسيع الاسواق الداخلية بالبلاد النامية ضئيل ، خاصة وان إنخفاض أجور العمال المحليين يؤدى إلى انصراف دخولهم عادة للاستهلاك المعيشى ، مما لا يترك مجالا لتكوين إدخار يذكر (٢) .

كما أسفر الاستثمار الأجنبى فى القطاع التصديرى بالبلدان النامية - فى بعض صوره - عن تحكم واحتكار العنصر الأجنبى للعمل الماهر فى بعض الصناعات التصديرية ، إذ حالت بعض الفئات التى احتلت مراكز العمل الماهر ، فى ظل الإستثمار الأجنبى ، دون شغل العمال الوطنيين لتلك الأعمال ، أو تدريبهم عليها ، وذلك كما حدث فى مجال النشاط الاستخراجى ببعض الدول (٣) .

= أو اجتماعيه أخرى بالبلاد المستثمر فيها.

[Meier & Baldwin, op. cit. p.327 : راجع]

(١) ومن أمثلة ذلك أن صناعة البترول فى الشرق الأوسط يعمل بها ما لا يزيد عن ٣٤ر٠./. من السكان، وتشكل أجورهم ٥./. من إيرادات البترول . وفى بوليفيا يستخدم من العمال الوطنيين ٥./. فقط فى مناجم التصدير.

[U. N. Review of Economic Conditions in the Middle : راجع]
East, 1951, p. 63]

(٢) بول باران، المرجع السابق، ص ٢٩٥ .

(٣) وذلك مثلا حدث فى تجربة أستخراج النحاس فى روديسيا الشمالية، مما يعتبر =

ويضاف إلى ما توضح ، من آثار الطابع الاحتكارى ، الاستغلالى ، الذى مارس فى ظله الاستثمار الأجنبى نشاطه بقطاعات التصدير بالدول النامية ، ما انتهجته السياسية الاستعمارية كذلك فى تلك البلاد من عدم تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية المحلية ، إذا ما تعارض قيامها مع مصالح الدول الأم ، على وجه يعرقل التنمية الصناعية بالأولى . حيث لا يسمح بقيام صناعات جديدة إلا ما تكامل منها مع صناعات الدول الأم دون ما يشكل أية منافسة لها (١).

على أنه لا يفوتنا أخيراً أن ننوه إلى أن المآخذ التى وجهت إلى نشاط الاستثمار الأجنبى فى قطاعات التصدير بالدول النامية - على النحو السابق بيانه - ليس من شأنها أن تؤدى إلى إنكار ما يمكن أن يقوم به فى هذا الميدان ، نشاط رأس المال الأجنبى إذا ما أحسن توجيهه والرقابة عليه فى إطار جهود التنمية الإقتصادية الوطنية .

ولنا فى نشاط رأس المال الأجنبى فى التجارب التاريخية للدول الحديثة الاستيطان كاستراليا والارجنتين وجنوب أفريقيا ، خلال الفترة ما بين منتصف القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين، أمثلة ناجحة لاستثمار رؤوس الاموال الواردة من الدول الكبرى فى ميادين الإنتاج التصديرى(٢) حيث قام الاستثمار الاجنبى فى تلك الدول بدور طيب فى الإسراع بعملية التكوين الرأسمالى وتعجيل التنمية الاقتصادية من خلال نشاط التجارة الخارجية .

= أثراً من آثار ازدواج النشاط الاقتصادى .

راجع : R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth, op. cit.]
p. 67,216]

(١) M. Dobb, op. cit. p. 236

(٢) B. Singh, op. cit. p. 358

المبحث الثانى

العقبات المحلية أمام قيام نشاط التصدير بدوره الانمائى بالبلدان النامية

عرضنا - فى الباب التمهيدى لبيان مسببات التخلف الإقتصادى وعوائق التنمية الإقتصادية بوجه عام ، الخارجية منها والداخلية ، ونبهنا آنذاك إلى أن تجسيد خطورة العقبات الخارجية للتنمية الإقتصادية والنظر اليها كبؤرة تم تشع عنها مظاهر التخلف المتعددة ، لا ينبغى أن يصرفنا عن تقصى عوامل التخلف الأخرى الكامنة فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، مما يجب التصدى له بالقدر الكافى من الاهتمام .

وتوصلنا إلى أن العائق الاساسى أمام انطلاق التنمية الاقتصادية بالبلدان محل الدراسة هو ضآلة الفائض الاقتصادى المتاح لاستثمارات التنمية .

وهنا ، ونحن بصدد دراسة ما يقف من العقبات المحلية - بالبلاد النامية فى سبيل قيام النشاط التصديرى بدوره الإنمائى ، لا نود أن نعود إلى ترديد ما سلفت الإشارة إليه من عقبات داخلية سواء منها ما يتصل بقصور بعض عوامل الإنتاج - كما أو كيفاً - أو ما ينتج عن تأثير البيئة الثقافية والعلاقات الإجتماعية والنظم السياسية والاقتصادية السائدة .

فالذى يهمنا الاشارة اليه فى هذا المقام ، هو ما يقف من العوائق المتصلة بالكيان المحلى بتلك الدول ، فى سبيل تعبئة الفائض الاقتصادى المتاح توليده من نشاط التصدير ، وما يعرقل من استخدام ذلك الفائض على وجه يدفع بقوى التنمية إلى الأمام .

فإذا تجاوزنا هنا ما سبق ايضاحه، مما يتصل بالمعوقات الخارجية وما ينشأ عن تقلبات حصيلة الصادرات من تذبذب ، يهز من الاستقرار اللازم لتمويل برامج

التنمية الاقتصادية بالبلاد المذكورة ، نجد أن أهم معوقات نجـاح النشاط التصديرى فى دفـع جهود التنمية الإقتصادية وإشـاعة مظاهرها ، ترجع إلى ما يأتى : ضياع جانب كبير من الفائض الإقتصادى المتاح تولده من نشاط التصدير وسوء استخدام الفائض المتولد من النشاط المذكور ، وأخـيراً عدم كفاية مرافق رأس المال الاجتماعى والخدمات الأساسية اللازمة لإشاعة الآثار الإنمائية النـاتجة عن نشـاط القطاع ، وغياب الوعى الضرورى لتعميم النفع من حصلة النشاط المذكور على وجه دافع لجهود التنمية .

فيما يتعلق بضياع جانب كبير من الفائض الإقتصادى المتولد أو المتاح تولده من نشاط التصدير بالبلاد النـامية ، ننوه إلى ما سبق الإشاره له من ضغوط الإستهلاك المحلى غير الضرورى فى شكل ميل استيرادى متزايد ، يتضخم فى الكثير من تلك الدول مع تزايد حصيلة الصادرات ، حيث يوجة جانب كبير من تلك الحصيلة للانفـاق على استيراد السلع الاستهلاكية الترفيه ، وخاصة فى أوقات انتعاش حصيلة الصادرات . هذا بالإضافة إلى انصراف جانب آخر من الدخل المتولد عن نشاط التصدير ، إلى غياهب الاكتناز أو اقتنـاء الثروات العقارية أو الإنفاق البذخى على المظهريات فى البلاد المشار اليها .

وقد ينشـأ ضيـاع جانب كبير من الفـائض الإقتصـادى المتولد عن نشاط التصدير ، من ظروف عرض أو طبيعة انتاج سلع التصدير ، مما يؤثر على قدرة ذلك القطاع على الإسهام فى تمويل استثمارات التنمية الإقتصادية . ويرجع ذلك إلى طبيعة القـاعدة التصديرية ، من حيث نسب تأليف عنـاصر الإنتاج فى سلع التصدير الرئيسية ، وتأثيرهـا على نسب توزيـع الدخـل النـاتج عن النشاط التصديرى فى صورة مكافآت لعناصر الإنتاج المساهمة فى ذلك الإنتـاج . حيث يتوقف ذلك على نوع الإنتاج وما يعكسه على كل من هيكل الطلب المحلى والقدرة الادخارية المحلية فكلما إتجه توزيع دخل نشاط التصدير على مكافآت العناصر ، لصالح الطبقات الأكثر ميلا للادخار ، وكذا الفئات التى يغلب تفضيلها للمنتجات المحلية على السلع المستوردة ، كلما ساهم بصورة فعالة فى توفير احتياجات التنمية

من الفائض الاقتصادى (١) كما يتوقف الأمر أيضاً على اثر الإنتاج التصديرى على نمط توزيع الدخل بين الحكومة والأفراد. حيث يساعد اتجاه جانب كاف من الدخل للايراد الحكومى على زيادة استثمارات التنمية (٢).

وقد يرجع ضياع جانب من الفائض الإقتصادى المتولد عن القطاع التصديرى إلى عدم كفاية تنظيم أوضاع التجارة الخارجية والرقابة على نشاطها مما ينتج عنه تسرب بعض ذلك الفائض فى صورة تهريب للثروات إلى خارج البلاد.

وإلى جانب مشكلة ضياع جانب من الفائض الفعلى المتولد من نشاط التصدير فهناك فائض احتمالى كبير يتمثل فى الفرق بين ما يمكن تحقيقه من حصيلة الصادرات وبين ما يتحقق فعلا، مما يرجع إما إلى سوء تنظيم العملية الإنتاجية وتأليف العناصر الإنتاجية فى الإنتاج التصديرى أو إلى تأخر أساليب وفنون الإنتاج فى ذلك القطاع.

فمن حيث تنظيم العملية الإنتاجية وتنسيق جمع عناصر الإنتاج فى مجال الإنتاج التصديرى، يتعلــق الأمر بمدى كفاية تنسيق العناصر الإنتاجية وطبيعة القاعدة التصديرية التى يتألف منها سلع التصدير الرئيسية، فمن السلع التصديرية ما يفيد التوسع فى إنتاجها، فى إمداد الصناعات الأخرى بمستلزمات الإنتاج من المنتجات الوسيطة، كما يتفاوت تأثير سلع التصدير المختلفة بحسب ظروف حالة إنتاج كل سلعة، فيختلف الأثر الإنمائى للصادرات بين دولة وأخرى بحسب طبيعة القاعدة التصديرية فى كل منها (٣) مما يتوقف أمره على ترشيد التكوين السلعى لصادرات

---

(١) قارن : G. Meier, Leading Issues in Dev.op.cit.p.373,74

(٢) ويختلف ذلك النمط من بلد لآخر ومن سلعة لأخرى. ففى دولة كالملايو – تعتمد على نشاط التصدير – تؤول غالبية الدخل المتولد من حصيلة صادرات المطاط إلى أيدى المنتجين الأفراد، بينما يؤول الدخل المتحقق من صادرات التصدير إلى يد الحكومة.

[راجع : B. Singh, op. cit. p. 365]

(٣) من الأمثلة على تخلف النشاط التصديرى عن إشاعة آثاره الإنمائية بالدول النامية بسبب إهمال بحث الطبيعة الفنية لدالات إنتاج سلع التصــدير الرئيسية، ما حدث فى روديسيا الشمالية خلال الخمسة وثلاثون عاما الماضية، إذ اعتمدت تلك الدولة فى رفع مستوى الناتج =

البلد بما يكفل تحقيق أكفأ تناسق فى تأليف العناصر الإنتاجية ، مع مراعاة مدى الوفرة النسبية المتاحة لتلك العناصر .

ومن ناحية أخرى فان تأخر أساليب وفنون الإنتاج المستخدمة فى القطاع التصديرى ، قد يكون هو الآخر سبباً فى ضياع جانب من الفائض الإقتصادى الإحتمالى الممكن توليده من ذلك القطاع وتوجيهه لأغراض التنمية الإقتصادية .

وفيما يتعلق بسوء استخـــدام الفائض الإقتصادى المتولد فعلا من نشـاط التصديرى بالبلاد النامية ، فذلك ما يعكسه ضعف كفاءة أجهزة التخطيط الإقتصادى وعدم قدرتها على حسن توجيه استخدامات الموارد المتاحه فى الإستثمارات المنتجة من أجل بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية وبالأخص هدف التصنيع (١) . وهنا تبرز أيضاً أهمية دور السياسة الإقتصادية فى وضع أولويات الإستثمار فى المدى الطويل ، بمـا يكفل توجيه استخدام الطاقات المحلية ـ ومنهـــا فائض القطاع التصديرى ـ فى خـدمة أهداف الإنمـاء الإقتصادى ، دون تعارض بين تلك

= القوى على انتعاش إنتاج وتصدير النحاس فى حين كانت معوقات التقدم الفنى المرتبطة بطبيعة إنتاج تلك المادة التعدينية وأحوال الوفرة النسبية لعناصر إنتاجها من الموارد الطبيعية ، تحول دون انطلاق جهود التنمية المستقلة المتراية الأهداف .

وكان تأثير إنتاج النحاس على العمالة ضعيف الأثر بالنظر لضآلة عدد العمال اللازم تشغيلهم لكل وحدة إضافية من قيمة الناتج من النحاس وكذا اتجاه الاستثمار الأجنبى لاستيراد العمال المهرة من الخارج بدلا من الانفاق على تدريبهم محلياً . كما أن احتياجات النشاط التصديرى الرئيسية من السلع الرأسمالية فى روديسيا الشمالية ــ وقد كانت تتكون أساسا من الآلات المعقدة التى يتعذر إنتاجها محليا ــ تخلق أعباء استيرادية تتعارض مع مصالح واتجاهات التنمية .

[راجع : Baldwin, Econ.Dev. and Export Growth, op.cit.p.214.15

(١) G. Mynard, Economic Development and Price Level 1962, p. 46.

الأهداف وبين غيرها من الأهداف ، كهدف تدعيم القومية الوطنيـة الذاتية ، بما يستتبعه أحياناً من المغالاة فى اتخاذ بعض الاجراءات التضخمية . الخ . (١)

وفيما يتعلق بعدم كفـــاية مرافق رأس المال الاجتماعى الضرورية لأداء الخدمات الأساسية اللازمة لدفع خطوات التنمية الاقتصادية ، فإن قـــلة تلك المرافق وخاصة ما يتعلق منها بخدمات النقـل وتوليد الطاقة تعتـبر من أكبر المعوقات أمام نشاط التصدير فى سبيل توسعه أو إسهامه فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية ، حيث نتج عن فقـدان النشاط التصديرى بالبلاد النامية للكثير من إمكانيـات النقل والتسهيلات التسويقية المتخصصة على نطـاق كاف - كالموانىء والطرق والأرصفة وأجهـزة الشحن والتفريغ والأرصفة والخـدمات التمويلية والتخزينية الخاصة - تقليل فرص وامكانيات تطوير أساليب الانتاج التصديرى وفنونه (٢) .

وبالإضـافة إلى ما ذكر ، اعطى البعض أهميـة خاصة لغياب الوعى الثقافى والقيم السلوكية وللعادات الإجتماعية والمعتقدات الدينية ، كأحد العوائق الهامة فى سبيل النمو الإقتصادى بالبـلدان النامية ، حيث كان هذا العائق فى نظرهم أحـد الأسباب لفشل قطاعات التصديـر بالعديد من تلك الدول - فى نشر مظاهر التقدم الفنى للانتاج الحديث بسائر القطاعات الإقتصادية الأخرى (٣) وذلك على عكس ما حدث بتجارب اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة (٤) .

---

(١) G. Meier, International Trade and Dev. op.cit. p. 5

(٢) أنظر : H. Johnson, Commercial Policy Towards Less Dev. Con, op. cit. p. 109

(٣) J. Boake, Economics and Economic Policy of Qual. Societies, 1953 ;

دكتور محمد لبيب سعيد ، المرجع السابق ص ٥١١ .

(٤) وكان فى ذلك أحد الاسباب لاستبعاد صلاحية نماذج النمو الإقتصادى التى صاغها =

على أن ذلك الرأى الأخير وغيره من الآراء المماثلة ، ينبغى ألا يتجاوز تأثيره نطاق تنبيه الدول النامية إلى ضرورة العمل على تغيير ما يكبل التنمية الإقتصادية لديها من عادات وتقاليد إجتماعية وتطوير الوعى الثقافى والقيم السلوكية عندها على الوجه الضرورى لدفع قوى التنمية .

وخلاصة ما تقدم ، أن حل مشاكل التجارة الخارجية التى تعوق صادرات الدول النامية عن الاسهام بدور فعلى فى العمل الإنمائى بها ، لا يتوقف فقط على إزالة العقبات الخارجية وتحرير تلك الدول من ربقة تحكم النفوذ الإمبريالى ، بل أن ذلك يجب أن تصاحبه جهود ذاتية لتهيئة أسباب التنمية الإقتصادية عليها وتعبئة الفائض الاقتصادى المتولد عن نشاطها التصديرى وتوجيهه لخدمة أهداف التنمية .

وفى ذلك يقرر R. Prebisch، أن سياسة التعاون الدولى المنشود فى سبيل معاونة الدول النامية على تخليص تجارتها من المشاكل الخارجية المعوقة لها ، ليس إلا عنصراً مكملا لقوى التنمية الاقتصادية والإجتماعية المحلية النابعة من تلك البلاد (١) ومن أجل الإسراع بمعدلات التنمية وإزالة عقباتها ، ينبغى السعى فوراً لازالة ما يمكن إزالته من تلك العقبات - سواء منها الداخلية والخارجية - فى وقت واحد، بدلا من انفاق الجهود دون طائل لتغليب ثقل أحدهما على الآخر.

= التقليديون والتقليديون الحديثون ، لاقتصاديات الدول المتقدمة - للتطبيق فى شأن الدول النامية
[أنظر : E. Hagen, On the Theory of Social Change, 1962, Home-wood, Dorsey Press].

(١) رؤول بربيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة دكتور جرجس مرزوق ، ١٩٦٦ ص ١٦١ ، ١٦٦

الباب الرابع

سياسة إنعاش الطاقة التصديرية وتعبئتها لدفع التنمية الإقتصادية بالبلدان النامية

مقدمة :

يأتى هذا الموضع من القسم الأول من دراستنا ، ليضم ما نراه ملائماً من الخطوط الأساسية لسياسة تصديرية تخدم أهداف الإنماء الإقتصادى بالبلدان النامية ، فى ضوء ما أوضحناه بالأبواب السابقة من تجارب التطور الإقتصادى وآراء المفكرين الإقتصاديين، وعلى هدى الواقع الإقتصادى والإجتماعى والسياسى الذى تعيشه تلك البلاد ، وما ترجمه الصورة الحاضرة السالف عرضها لكيان ونمط تجارتها الخارجية بما تمج به من مشكلات تعوق إمكانية إسهامها الفعال فى التنمية الإقتصادية .

وبعد أن تناولنا فى عرض تحليلى بالقدر الذى يسمح به تقسيم وحيز الدراسة ـ أوجه إسهام النشاط التصديرى فى الإنماء الإقتصادى بالبلدان النامية محل الدراسة ، فى ضوء النمط الملائم من التنمية ـ لعلاج مشكلة التخلف الإقتصادى بها ـ وذلك ببيان ما يمكن بلوغه من أهداف الإنماء الإقتصادى بها فإن ما يبقى هو بيان ما ينبغى أن توضع على هديه سياسة التصدير فى تلك البلاد، لتكون أداة ذات فعالية ـ فى إطار السياسة الإقتصادية الشاملة ـ يتحقق بها ما تصبو إلى تحقيقه تلك السياسة من الأهداف العريضة للتنمية الإقتصادية .

وقد تنوعت عبر تجارب الدول المختلفة ـ أياً كانت درجة تطورها الاقتصادى

ـ سياسات إنعاش الصادرات وتدابير تشجيعها ورفع طاقاتها وتدعيم مركزها التنافسي ، مما لا نرى لزوماً لتعداده في إسهاب تغني عنه الدراسات المتخصصة في موضوع تنمية الصادرات وفي السياسة التجارية بوجه عام . كما أن العرض التحليلي الناقد لبعض تدابير تنمية الصادرات ووسائل تشجيعها في المجال التطبيقي ، سيحتل حيزاً من دراساتنا في القسم الثاني (١) . لذلك اخترنا هنا التركيز على الضروري من خطوط سياسة إنعاش الصادرات ، كأركان أساسية في إطار جهود الإنماء الإقتصادي للبلاد النامية ـ محل الدراسة ـ مما يتعلق بعضه بإسهام النشاط التصديري في عملية التطوير الهيكلي للبناء الإقتصادي في تلك البلاد ، والبعض الآخر بتدابير إنعاش الصادرات ، الهادفة إلى تعبئة طاقاتها . وترشيد إتجاهاتها فضلا عن توجيه الفائض المتولد عنها لدفع برامج الإنماء الإقتصادي بالبلاد المشار اليها .

وبديهي أن معالم السياسة التصديرية في إطارها المشار اليه إنما ترتبط وتدور مع نمط التنمية الإقتصادية الملائم إتباعه بتلك الدول ، مما سلف إيجازه بالباب التمهيدي من الدراسة .

فسياسة تنمية الصادرات وما يتخذ تنفيذاً لها من تدابير ، لابد وأن تستوحي في وضع خطوطها الأساسية ، تلك الأركان التي أوضحناها كجوهر لعملية الإنماء الإقتصادي بالدول محل دراستنا ، وهي الدول التي تعـــاني من ظاهرة الكثافة السكانية بالنسبة المتاح لديها من الموارد الطبيعيـة وعناصر الانتاج الأخرى ـــ وبذلك ينصب بحثنـا لتحديد دور النشاط التصديري في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية على ذلك النوع والدول التي تتشابه ظروفها مع ج.م.ع. من حيث الضغط السكاني بها ، بالنسبة لحجم ونوعية عناصر الانتاج الأخرى ، على وجـه يهبط بإنتاج العمل ، فينعكس على القدرة الانتاجية للبلد بالانخفاض (٢) ،

ونعود هنا فنذكر بما تضمنته الخطوط الرئيسية لنمط التنمية الاقتصادية المقترح لتلك البلاد ، من ضرورة قيام استراتيجية التنميـة الاقتصادية فيها

(١) اليابان السابع والثامن

(٢) ومثال ذلك الهند والصين وبعض دول أفريقيا والبحر الكاريبي.

اليهـا ، على إتباع سياسة التوسع فى الانتاج لكل من السوق المحلى والتصدير فى آن واحد لما يساعد عليه ذلك من الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير نتيجـــه إتساع حجم السوق ، ومن التطوير التكنولوجى للانتاج لمجـــاراة المستويات الخارجية فى الانتاج العالمى ، فضـلا عن حسن تخصيص استخـدامات الموارد ، وهو ما ينبغى معه منح الاهـتمام لتنمية الصادرات كما وكيفا ، وبصفـــة خاصة لتطوير صناعات التصدير التى يمكن أن يلق انتاجها رواجا بالأسواق الخارجية .

وإذا كان التصنيع من أجل الارتفاع بمستوى الطاقة الانتاجية ، هو المحـور الرئيسى لجهود التنمية الاقتصادية ، وأيا كان النمط الذى تقوم عليـه التنمية ، فإن من المهام الصعبة التى تواجه واضعى السياسة الاقتصادية ، تحـديد أى القطاعات يتعين تركـيز الاهتمام عليه فى هـــذا السبيل ؟ وهل هو القطاع المحـلى أم قطاع التجارة الخارجية(١)؟

وفى هذا الصدد يفرق R. Nurkse بين نمطين من التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع ، يعتمد أحدهما على التصنيع من أجل التصدير ، والثانى على التصنيع للسوق المحلية فيرى بعض الاقتصاديين فى النمط الأول الطريق الاساسى لتقدم البلاد الفقيرة ، حيث ينضم انتاج الصناعات التصديرية الى حاصلات التصدير التقليـدية القائمة بالفعل والى لا تزال تتمتع بميزة نسبية عالية فى المتوسط ـ وإن تناقصت ميزتها النسبية الحدية نتيجـة تراخى الطلب الخارجى على انتاجهـا . وعلى هذا الرأى يتفق كثير من الاقتصاديين ، وخـبراء المنظمات الاقتصادية الدوليـة (٢) كما يقوم نمط التنمية الاقتصادية المعتمدة على السوق الوطنية، على التصنيع بغرض

---

(١) S.Wu & D. Wassing, Three Phases of Growth in a Developing Economy, Relative to International Trade, The Indian Econ. Jour., July, Sep. 1970, p. 81.

(٢) مثال هؤلاء الاقتصاديين A Lewis ومن تقارير المنظمات المشار اليها :
GATT, Trends in International Trade, a Report by a Panel of Experts, Geneva. 1958.

إشباع الحاجات المحلية ؛ مع الارتفاع بانتاجية الزراعة ، ويرى نيركسه أن المشكلة التى تواجه إتباع تلك الاستراتيجية بالبلاد النامية هى ضيق السوق ، وركود بعض القطاعات وتخلف القطاع الزراعى على وجه الخصوص . ولذلك ينصح بأن تقوم الدولة باستخدام كل زيادة فى مواردها الانتاجية ، فى التوسع الانتاجى بمختلف القطاعات مع الاسترشاد أساساً بمرونات الطلب الدخلية بها دون الارتكان على ما تتمتع به من مزايا نسبية فى السوق العالمى (١) . وذلك حيث لم يعد الاخذ بنظرية النفقات المقارنة بمفردها يناسب ظروف الدول النامية وهى فى طريق تطورها الاقتصادى ، إذ يعوز تلك الدول فى المقام الأول بناء القاعدة الاساسية للصناعة الحديثة بها ، عما يتوقف عليه مستقبل نموها الاقتصادى ومما يرى البعض إعطاءه الاولية على ما سواه من الاهداف الانمائية (٢) بل إن الاهتمام بالتصنيع كجوهر لعملية التغيير فى الهيكل الانتاجى للدول النامية ، قد دفع بالبعض للتحذير من إطلاق العنان لبعض عناصر الانتاج الإضافية فى اتجاهها التلقائى نحو فروع إنتاج معينة - بالتطبيق لفكرة « المرونة الإنتاجية للعرض output elasticity of Supply »(٣) . مما قد يفضى إلى حالة من التدهور النسبى أسموها بظاهرة النمو المؤدى إلى الإفقار Immiserizing Growth (٤) وكانت هذه الفكرة هى الأساس فى تحذير Nurkse من المغالاة فى التوسع فى الإنتاج الموجه للتصدير فى حالة وجود ظروف غير مواتية فى الطلب الخارجى ،

---

(١) ر. نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية ، المرجع السابق ص ٤٧

(٢) فلنشرو فيتللو ، الفكر الإقتصادى الحديث ١٩٦٣ ترجمة دكتور محمد ابراهيم زيد ١٩٦٧ ص ٢٠١

(٣) Harry Johnson, Economic Expansion and International Trade, Manchester School May 1955.

(٤) J. Bagwati, Immiserizing Growth, Review of Econ. Studies, Vol, 25, Vol. 25, No. 3. June 1958

إذ يؤدى اتجاه ما يتوافر من زيادة فى عناصر الإنتاج تلقائياً نحو قطاع معين كقطاع التصدير - دون مراعاة لتدهور معدل التبادل الدولى - إلى زيادة إفقار البلد بدلا من إنمائه إقتصادياً، وهولهذا يحبذ استراتيجية التنمية القائمة على إشباع السوق المحلى(١). حيث تستطيع السياسة الإنمائية تصحيح اتجاه العناصر الإنتاجية بما يكفل إحداث التغيير المطلوب فى الكيان الإنتاجى .

على أن تحديد الخطوط العريضة لدور السياسة التصديرية فى عملية الإنماء الإقتصادى، على وجه تستبين معه معالم نمط التنمية الإقتصادية المعتمدة على التصنيع، وما إذا كانت تقوم على فلسفة النظرة الخارجية - أى التصدير لأسواق العالم - أم على الإنتاج للسوق المحلى ، أمر يتوقف على مرحلة النمو الإقتصادى التى يمر بها البلد .

وإيماء إلى ما سبق الإشارة اليه من اختلاف دور التجارة الخارجية فى البلاد النامية بحسب المراحل المختلفة للنمو الإقتصادى ، فان سياسة التجارة الخارجية تختلف ما بين المرحلة المبكرة للنمو الإقتصادى ، والمرحلة المتوسطة ومرحلة النضوج (١) .

ففى المرحلة المبكرة التى يحتل فيها نشاط التصدير المركز الرئيسى من الإقتصاد القومى للبلد النام ، لا يمكن للسياسة الإنمائية أن تعتمد على سياسة التنمية الصناعية الشاملة لعدد ضخم من المشروعات الصناعية . بل يكون عليها أن تركز جهود التنمية فى عدد محدود من الصناعات، وخاصة فى إطار القطاع التصديرى، مستخدمة أساليب الإنتاج التقليدية التى تعتمد على كثافة عنصر العمل نسبياً ، إذ يكون فى تلك السياسة ما يمكنها من المحافظة على مستوى معامل الناتج / رأس المال "Output-Capital Ratio" والتركيز على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية فى الصناعات التصديرية (٢).

---

(١) د . نيركسه ، أنماط من التجارة الخارجية والتنمية ص ٨٥

(٢) S. Wu & D. Wassing, op. cit. p. 90-95

(٣) ومن خلال ذلك يمكن للبلد النامى فى تلك المرحلة أن يجتذب رأس المال الأجنبى =

أما إذا حاولت الدولة النامية فى تلك المرحلة اتباع أسلوب التنمية الصناعية الشاملة على اتساع جبهة عريضة من الصناعات ، فقد لا يكون فى ذلك ما يمكنها من انتقاء أساليب الإنتاج التى تتميز بارتفاع معامل الناتج / رأس المال ، حيث أن كثيراً من الصناعات الأساسية كصناعات الحديد والصلب ، يتطلب رؤوس أموال كبيرة . كما أن إدخال أساليب الإنتاج الحديثة اللازمة لبعض الصناعات الجديدة قد لا تتوافر إمكانياته محلياً فى ظل ظروف تلك المرحلة ، إلا بزيادة مشاكل عجز ميزان المدفوعات، أو بالتأثير الضار على معدلات نمو غيرها من الصناعات. وبوجه عام ، فان انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية فى تلك المرحلة يصاحبه انخفاض فى المدخرات وفى القدرة على زيادة الواردات ، وبالتالى فان القدرة على النهوض بالطاقة الإنتاجية تكون ضعيفة ، ولذلك فان تحسين تلك الطاقة خلال المرحلة المشار اليها ، يجب أن يكرس فى نطاق القطاع التصديرى ، حيث يعتبر النمو الإقتصادى فى تلك المرحلة منحازاً للصادرات .

ويمتاز الإقتصاد التصديرى فى تلك المرحلة - كما يقرر I. Sachs بالقدرة على الإنطلاق بمعدلات التنمية الإقتصادية إلى أقصى الحدود التى يمكن لها نمو الطاقة الاستيرادية . وفى هذا المعنى يمكن للتجارة الخارجية أن تساعد على إلغاء أثر نواحى الضعف فى المعدل الإجمالى للنمو، عن طريق إزالة أو تخفيف ضغط العوائق الناتجة عن انعدام التناسب بين عوامل الإنتاج (٢) .

وفى المرحلة المتوسطة للنمو الإقتصادى Intermediate Phase ، حيث تكون الطاقة الإنتاجية فى القطاع المحلى ، قد نمت بقدر كاف ، يتحول اهتمام جهود التنمية ، من قطاع التجارة الخارجية إلى التركيز على القطاع المحلى ، فيبدأ

=اللازم لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشىء عن تزايد الواردات من المهمات الرأسمالية، هذا فضلا عما يؤدى اليه إنعاش الصناعات التصديرية من تدعيم قدرة الدولة على التبادل مع العالم الخارجى ، فتتزايد طاقتها الاستيرادية على وجه يمكنها من إمداد كافة القطاعات المحلية الأخرى بما يلزمها من السلع الرأسمالية المستوردة .

(١) راجع : I. Sachs, op. cit. p. 95

التوسع فى إنتاج بدائل الواردات ، ويكون النمو الإقتصادى فى تلك المرحلة منحازاً للواردات Import Biased (١) كما يطلق عليها البعض مرحلة الإقتصاد الحساس للواردات Import sensitive economy (٢) وتتضمن سياسة التنمية فى تلك المرحلة محاولة رفع معدل النمو الإقتصادى إلى أقصى حد ممكن فى ظل مستوى معين من التجارة الخارجية ، ويتطلب ذلك بصفة ضمنية، العمل على تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضـــل وجه مربح ومعقول . وبذلك تقتضى استراتيجية التنمية فى تلك المرحلة، الحرص على زيادة صادرات الدولة قدر الإمكان ، والاستفادة إلى أقصى حد مستطاع من تقسيم العمل الدولى . وبذلك تهدف تلك الاستراتيجية إلى توسيع دائرة التجارة الخارجية إلى أقصى حد تسمح به ظروف التبادل الدولى ، على أن يؤدى ذلك إلى تحقيق معدل لنمو الدخل القومى يفوق معدل نمو الواردات، والسبيل الرئيسى لزيادة الطاقة الاستيرادية فى ظل تلك الاستراتيجية ، هى زيادة الصادرات، سواء من الصادرات التقليدية أم المنتجات الجديدة .

أما فى مرحلة النضوج Mature phase فلا يكون الإقتصاد منحازاً للصادرات ولا حساساً للواردات ، حيث تتحد درجة المرونة السعرية والدخلية الخاصة بالسلع المتبادلة (٣) .

وجملة القول فى شأن مكان السياسة التصديرية من استراتيجية التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية ، والتأثير المتبادل بينهما ، أن تنوعا فى سياسة التجارة الخارجية يجب أن يحدث على وجه ديناميكى مع تطور مراحل النمو الإقتصادى التى تمر بها تلك البلاد . كما أن ما أثير من شكوك حول إمكان استخدام النشاط التصديرى فى تلك الدول – لدفع قوى التنمية بالتطبيق لمبادىء نظرية النفقات المقارنة – يجب

---

(١) راجع : S Wu. & D. Wassing. op. cit. p. 95

(٢) I. Sachs, op. cit. p. 104–6

وهى مرحلة تتميز بزيادة الواردات بشكل واضح ، بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الدخل القومى

(٣) وهى مرحلة لم تبلغها بعد أى من الدول النامية ، مما يخرجها عن نطاق بحثنا.

ألا يكون على وجه من المغالاة ، يؤدى إلى حرمان تلك الدول من الانتفاع من مزايا الإنتاج لكل من السوق المحلى والتصدير فى آن واحد . حيث يتوافر لقطاع الصادرات أن يدلى بإسهامه فى جهود التنمية الإقتصادية من خلال استراتيجية تقوم على النظرة الديناميكية لتغيرات الموارد الإنتاجية وتطوير استخداماتها (١).

وفى هذا الصدد يؤكد J. Harings إن نظرية النفقات المقارنة يمكن أن تحتفظ بصلاحيتها للتطبيق لدى الدول النامية - بما يمكن نشاط التصدير من أداء دوره فى التنمية - إذا ما صاحبتها دراسة كافية لإمكانيات تنويع الإنتاج واختيار السلع التصديرية الأكثر ملاءمة من وجهة نظر التنمية ، والتغلب على العقبات الداخلية أمام انتقالات الموارد الإنتاجية إلى ميادين الإنتاج الجديدة ، مع الاسترشاد دائما بالدراسات الفنية لنفقات الإنتاج وأحوال الأسواق (٢) .

* * *

وعلى أية حال ، فان أهم ما نحرص على إبرازه هنا هو أن سياسة إنعاش الصادرات بالدول النامية ، وما ينبثق عنها من تدابير وإجراءات ، ينبغى أن تصدر عن أسس واعتبارات التنمية الاقتصادية ، كما يرسمها النمط الملائم للعمل الانمائى فى تلك البلاد ، سواء فى المدى الطويل أو القصير .

---

(١) وتؤدى مثل تلك الاستراتيجية دورها بنجاح بالقدر الذى تتحقق به المرونة فى الهيكل الانتاجى وعلى عكس ما يذهب اليه المتشائمون من أصحاب فكرة النمو المؤدى للافقار من عدم قدرة عناصر الإنتاج الإضافية على التنقل ، يقرر نيركسه بأن الظاهر هو صحة ما افترضته النظرية الكلاسيكية فى التجارة من أن تلك العناصر الإضافية تتمتع بطبيعتها بالقدرة على التنقل ، وهنا يبرز دور السياسة الإنمائية فى توجيه الموارد الإضافية على ضوء ظروف الطلب الخارجى وفقاً لاتجاهات معدلات التبادل السلعى .

[ر. نيركسه ، أنماط من التجارة الخارجية والتنمية ، المرجع السابق ص ٨٧]

(٢) External Trade as an Engine of Growth, Economic Internazionalie, Feb. 1961, Vol. XIV. N. 1. p. 110.

وإذ تتعلق سياسة تعبئة طاقات النشاط التصديرى لخدمة أهـــداف التنمية الاقتصادية ـ وخاصة منها ما يتصل بهدف تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الإقتصادى ، بالزمن الطويل ، كما تتعلق تدابير إنعاش الصادرات — وخاصة ما يتصل منها بسياسة الأثمان ووسائل السياستين المالية والنقدية لتشجيع الصادرات وهدف تدعيم القدرة الاستيرادية والعمالة — بالزمن القصـير . فاننا نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصول ثلاثه ، على الوجه التالى :

الأول — تنويع الصادرات وهدف تطوير القـدرة الانتاجية والتغيير الهيـكلى للاقتصاد . (الزمن الطويل)

الثانى — تدابير إنعاش الصادرات ، وتعبئة فائضها الاقتصادى لاغراض التنمية الاقتصادية . (الزمن القصير)

الثالث — توجيه التوزيع الجغرافى للصـادرات فى اطـار استراتيجية التنمية الاقتصادية (وجهود التعاون الاقتصادى الدولى) .

الفصل الاول

تنويع الصادرات وهدف تطوير القدرة الانتاجية

والتغيير الهيكلى للاقتصاد

نتناول هنا بيان ما تتطلبه استراتيجية الانماء الاقتصادى بالبلدان النامية محل الدراسة ، من توجيه التركيب السلعى لصادراتها – فى اطار سياسة التنويع – على الوجه الذى يكفل اعطاء الدفعات القوية لجهود تطوير الهيكل الانتاجى وتغيير البنيان الاقتصادى فى اتجاه تحقيق اهداف التنميه الاقتصاديه التى تنشدها تلك البلاد.

وحيث تشكل اتجاهات الصناعات التصديرية جانبا هاما من الاطار الشامل لإستراتيجية التصنيع . كما ان بيان الخطوط العريضة الملائمة ، لسياسه توجيه الصناعات التصديرية ، يتطلب التمهيد لذلك بتحديد الاستراتيجية العامة لنمط التنمية الصناعية الملائمة لتلك البلاد ، فاننا نتناول فى مبحثين ، مايلى :

أولا – سياسة تنويع الصادرات بوجه عام .

ثانيا – استراتيجية التصنيع ، واتجاهات الصناعات التصديرية .

المبحث الاول

سياسة تنويع الصادرات

تعتبر عملية التغيير الهيكلى فى البناء الاقتصادى بالدول الناميه – كما سلف بيانه هى جوهر عملية الانماء الاقتصادى ، كما يمثل التصنيع بؤرة هذا الجوهر .

ولذلك فقد أصبح من المجمع عليه أن علاج المشاكل الاقتصادية المتنوعة لدى الدول المذكورة — والتى يرجع أهمها لبطء نمو مواردها الانتاجية بالنسبة لمعدلات نمو سكانها وقوتها العاملة ، فضـلا عن إنخفاض مستوى الدراية الفنيـة وتأخر الأساليب الانتاجية — يكمن فى التصنيع ، سواء أكان تصنيعاللسوق المحلية أم لأسواق التصدير . بل لقد أصبحت الصناعة فى أى دولة هى المصدر الحيوى لثروتها وتقدمها الاقتصادى (١) .

ويترادف تنويع الصادرات — إلى حد كبير — مع تنويع الانتاج ؛ فى صـدد جهود التغيير الهيكلى من أجل التنمية الاقتصادية . وإذا كان تنويع الصادرات يتوقف على تطور الكيان الانتاجى وتنوعه ، وينبثق عنـه ، فإنه ولاشك يؤثر فيه ايضا ويساعد عليه . مما يمكن معه القول أن التأثير والتفاعل متبادل بين تغيير البنيـان الانتاجى — وبالاخص نحو زيادة الانتاج الصناعى — وبين تنويع التركيب السلعى الصادرات بزيادة نصيب السلع المصنوعة والنصف مصنعة فيه .

فإذا كانت نقطة البدء فى جهود التنمية الاقتصادية — بحسب النمط الذى ارتأينا لزومه للبلاد النامية ؛ هى النهوض بالقدرة الانتاجيه عن طريق تطوير البنيـان الانتاجى ، بما يكفل توجيه الطاقات والموارد الاقتصادية — للوفاء بمقتضيات التطور التى يتطلبها الاقتصاد القومى بكل بلد وسد احتياجاته ، فإن سياسة تنويع الصادرات بما يمكن أن تكفله من دفع حركة التصنيع ، تعتبر جزءا لايتجزأ من جهـود التغيير

(١) فالتصنيع هو وسيلة الدول النامية للارتفاع بنتائج استخدام مواردها ، أولا باستغلال ما تتمتـع به المنتجات الصناعيه من مرونه فى الطلب عليها — بالقيـاس مع مرونه الطلب على المنتجات الإولية — وثانيا الدخول فىمجالات الانتاج التى تتيحها النهوض بالمستوى العام للانتاجية وذلك تدفع حركة التصنيع فى الدول المذكورة بالعديد من القوى والطاقات الاقتصادية الجديدة التى تساعد عوامل التحويل نحو اقامة بناء اقتصادى واجتماعى متطور .

(راجع: A. Maizels, Growth & Trade, op. cit.p. 1,8; R.Prebisch: Commercial Policy in Under Dev. Coun., American Econ. Rev., Paper and Proc. May 1959, p. 251.)

الهيكلي للبنيـات الاقتصادى (١) .

فالنهوض بالقوى الانتاجية — من أجل تنميه الاقتصاد القومى - عن طريق التصنيع ، يتطلب بالضرورة الاعتماد على نشاط التجارة الخارجية ، التى لابد وأن توجد بينها و بين التنمية الصناعية علاقة وثيقـة من التأثير المتبادل ؛ حيث كثيرا ما تتوقف المعدلات المرتفعة للتنمية الصناعية بشكل واضح على منجزات التجارة الخارجية .

وترجع قدرة التجارة الخارجية على المساهمة فى الاسراع بمعدل النمو الصناعى وزيادة الدخل القومى ، إلى ما يمكن أن يؤدى اليه تقسيم العمل بين الدول وتخصص كل دولة فيما تتمتع فى انتاجه بمزايا نسبية — بحسب ظروفها ووفرة مواردها — من خفض نفقة الانتاج وانجازه بأحسن كفاية ممكنة . فنشاط التجارة يعزز القدرة التراكمية للاقتصاد القومى ، بما تؤثر به على القيمة الأساسية الكامنه فى الناتج الاجتماعى ، وما تقوم به من تجسيد النفع الناتج من تقسيم العمل الدولى ، على هيئة طاقه إنتاجية . فبالتجارة الخارجية يمكن توفير أفضل الظروف للانتاج ، فضلا عن الارتفاع بكفاية العمل الاجتماعى (٢) .

فإذا كان من عقبات نمـو الانتاج الصناعى ببعض الدول النامية ، صغر الحجم للشروعات الصناعية بسبب ضيق السوق المحلى ، فان دور النشاط التصديرى يتجلى فى تمكين البلاد المذكورة من تخطى تلك العقبة ، حيث يعتبر ذلك فى نظر البعض ، فى مقدمة ما يتيحه نشاط التجارة الخارجية لدفع جهود التنمية الاقتصادية بتلك

---

(١) ويعتبر تنويع الصادرات من أجل ذلك ، أهم أركان سياسة إنعاش الصادرات بالدول النامية ، وتسترشد عملية التنويع المشار اليها بتطورات الطلب العالمى على صادرات البلد الحالية والمحتملة ، مع مراعاة الهدف الاساسى الخاص بدفع عجله التصنيع فى تلك البلاد ، عن طريق زيادة نسبة الصادرات من السلع المصنوعة والنصف مصنعة .

(A. Maizels, Exports and Growth, 1968, p. 21)

(٢) H. Linsel, Industrial Growth, Trade & Economic Co-operation, L'Egypt Contemporeine, July 1967, p. 45.51.

البلاد (١) .

ولهذا فقد ظهر اتجاه السياسات التجارية حديثا ، نحو اتباع استراتيجية تقوم على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلية لتصريف المنتجات الصناعية ، الى الإهتمام بتصدير السلع المصنوعة حتى فى المراحل المبكرة للتنمية الصناعية ، حيث أطلق على هذا الإتجاه ، الاستراتيجية ذات النظرة الخارجية " Outward looking strategy " . وعن طريق تلك الاستراتيجية يمكن أن يوجه النشاط الصناعى بتنظيم مركب لتحويل جانب من انتاجه نحو أسواق التصدير ، حتى فى الحالات التى توجد فيها منذ البداية أسواق محلية رئيسية ، كما يمكن أن يوجه حافز النمو الصناعى الى دفع الإنتاج للتصدير بدلا من التركيز على صناعات الاحلال محل الواردات . وبذلك تؤدى الاستراتيجية القائمة على الإهتمام بالعوامل المؤثرة الخارجية إلى التحول الواضح نحو سياسة فعالة لتنمية الصادرات من السلع المصنوعة ، مما يدفع بحركة التصنيع إلى الأمام دون الركون إلى سياسة حمائية جامدة (٢) .

ولقد كان فى النمو الصناعى المعتمد بدرجة كبيرة على الإنتاج الموجه للتصدير Export oriented فى بعض الدول مثل جنوب كوريا وتيوان وهونج كونج واسرائيل والباكستان ، أمثلة ناجحة حققت النتائج المرضية فى هذا السبيل (٣) ، وبالرغم مما يواجه استراتيجية التنمية القائمة على التصنيع بهدف التصدير من

---

(١) A. Cairncross, International Trade and Economic Dev. Economica, Vol. XXVIII, No. III, Aug. 1961.

(٢) D. Kessing, Outward Looking Policies and Economic Dev. [Economic Dev., Challenge and Promise, Edit. S. Spiegelglass & C. Welsh, 1970, p. 276-78.

(٣) ومن الأمثلة الحديثة كذلك لأثر الصادرات كباعث على النمو الصناعى ، ما أسفرت عنه دراسة R. Stern فى شأن تأثير زيادة الصادرات الإيطالية على الاستثمار فى الصناعات الرئيسية فى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية حيث ظهر أن نمو الصادرات كان عاملا

عقبات تتصل بجانب الطلب الخارجي ، وما تتبعه الدول المتقدمة من سياسات تجارية معوقة ، فان هذا الطريق قد يراه البعض ، أسهل على البلاد النامية من التصنيع الموجه كلية للسوق المحلية ، فضلا عن كونه الوسيلة الملائمة أمام تلك الدول لإستخدام موارد الانتاج الإضافية المتزايدة التى لم يعد من المجزى استغلالها فى زيادة الصادرات التقليدية . ويعزز ذلك الاتجاه ما يواجه استراتيجية التصنيع من أجل السوق المحلية من بعض عقبات تتمثل فى ركود القطاع الزراعي وتأخر أساليب الانتاج فيه ، على وجه يحول دون القيام بثورة زراعية سريعة توازى النمو الصناعي وتمده بما يلزمه من مواد خام ومواد غذائية، لتعويض ما يترتب على انتقال جانب من الأيدى العامله إلى القطاع الصناعي . لهذا تجد بعض الدول النامية طريقها الأيسر - بحكم ظروفها المرحلية الراهنة - فى اتباع تلك الاستراتيجية فى التنمية [١] .

من أجل ذلك كانت مسألة تنويع صادرات الدولة النامية ، بتوجيه تركيبها السلعى نحو السلع المصنوعة ، تعتبر أحد العناصر الهامة فى السياسة طويلة الأجل لتخطيط انمائها الاقتصادى ، فعلى أجهزة التخطيط الاقتصادى فى تلك الدول ، أن تجعل من تغير الهيكل السلعى للصادرات فى اطار سياسة انماشها ، جزءاً لا يتجزأ من خططها العامة للتنمية الاقتصادية . والى الحد الذى تكون فيه السلع التصديرية الجديدة ذات أثر ديناميكي - وهى بطبيعة الحال من السلع المصنوعة - فان تنمية الصادرات عن طريق تنويعها تتضمن فى الوقت ذاته الانطلاق فى التصنيع [٢] .

ولا شك أن آفاقا إنمائية رحبة فى مجال التصنيع عن طريق تنويع الصادرات،

= رئيسياً لنمو الصناعات التحويلية المختلفة التى ساهمت بنصيب وافر فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى خلال الخمسينات .

[Foreign Trade and Econ. Growth in Italy, 1967, p. 108-9]

(١) أنظر : ر. نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ص ٥٤

(٢) A. Maizels, Exports and Econ. G. op. cit. p. 271

تتاح للكثير من الدول النامية التي يشكل ذلك بالنسبة لها طريقاً للخروج من المشاكل التي يسببها تخصصها العميق في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية . وعديد من الدراسات ما يؤكد تزايد إعتماد الدول المذكورة بمرور الزمن - إن آجلا أو عاجلا على تصدير السلع المصنوعة (١) .

والمدخل الديناميكي الذي يتطلبه التعجيل بالتنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها، فعاليته الخاصة في نطاق حركة نشاط تصدير السلع المصنوعة بالدول النامية . ووفقاً لذلك ينبغي أن تتشكل السياسات المتصلة بحركة التجارة الخارجية . سواء من جانب الدول النامية ذاتها أم جانب الدول المتقدمة والأجهزه الدولية المعنية. ويتعاظم الاقتناع في الوقت الحاضر ، بان نشاط تصدير السلع المصنوعة بالدول النامية ، يجب أن يتخذ أهميته الخاصة ، في إطار خطط التنمية الصناعية ، فضلا عن خطط التنمية الاقتصادية الشاملة . فيصبح من الأهداف الأســـاسية لتلك الخطط ؛ كما ينبغي على الحكومات أن تفي بمسئولياتها كامـــلة في مجال التخطيط والتنفيذ لبلوغ تلك الأهداف .

ومن أهم المسئوليات الملقاة على عاتق الحكومات المختلفة في هذا الصدد العمل على ايجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا المقارنة في التصنيع ، أنماط تتضمن تحقيق النجاح في المستقبل ، من خلال التغيير الهيكلي في الانتاج والتبادل ، فلا تقتصر على إحتواء المراكز الراهنة في الحالة الساكنة (٢) .

على أن جهود التغيير الهيكلي في البناء الانتاجي ، من خلال نشاط التجـارة الخارجية لدى الدول النامية ، تتطلب أول ما تتطلب ، الخروج على تقسيم العمل

---

(١) Leage of Nations, Industrialization and F.Trade op.cit.p.33

وتقدر بعض الدراسات الزيادة المتوقعة في صادرات الدول النامية نتيجة توسعها في تصنيع وتصنيع منتجاتها الأولية خلال الفترة ٧٠/١٩٧٥ بما يبلغ ٢,٥ : ٥ بليون دولار أي بنسبة تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ٪ من إجمالي صادراتها .

[A. Maizels, op cit. p. 260]

(٢) U.N.I.D.U, Industrial Development Survey, op. cit. p.133.

الدولى الراهن (١) ، الذى أرست دعائمه ـ كما سبق البيان ـ قوى الاستعمار وطبيعة النظام الرأسمالى المتحكم فى الاقتصاد العالمى . والذى اقتضى تخصص الدول النامية فى انتاج وتصدير المنتجات الأولية وتخصص الدول المتقدمة فى انتاج وتصدير السلع المصنوعة ـ وهو ذلك النمط من تقسيم العمل الذى ظهرت مضاره المؤكدة لمصالح الدول النامية فى الآونة الأخيرة على الوجه السالف بيانه (٢) .

وإذا كان تغيير النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى يحتاج ـ كما تصوره تقارير وتوصيات المنظمات الاقتصادية الدولية، فضلا عن الآراء المتفائلة لدى العديد من الاقتصاديين ـ إلى جهود متضافرة فى نطاق التعاون الاقتصادى الدولى ، فإن سياسات التنمية الاقتصادية بالدول النامية ، يجب أن تعتمد على الجهود الذاتية فى تغيير هياكل انتاجها ، أكثر من انتظار ما يسفر عنه التعاون الاقتصادى الدولى من تطوير وتقسيم العمل بين الدول ، نظراً لما يعترض ذلك السبيل فى الوقت

---

(١) فلم يعد من المجدى للدول النامية أن تعتمد فى مراحل التنمية على التوسع فى قطاعات التصدير التقليدية ، وذلك بالنظر لانخفاض مرونة الطلب على المنتجات الأولية — باستثناء البترول — وليس صواباً ما قد يساق فى هذا الصدد من القول بوجود كمية ثابتة من عناصر الانتاج المساهمة فى الإنتاج الأولى بالدول النامية ، فالفرص متاحة أمام هذه الدول لتخطى الصعوبات القائمة وزيادة معدل تراكم رأس المال لديها ، سواء من مواردها الذاتية أو مما يفد اليها من رؤوس الأموال الأجنبية . وطريقها إلى ذلك هو الانطلاق فى التصنيع .

[راجع : دكتور حسن محمود ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، مع الإشارة إلى التجربة المصرية ، المرجع السابق ص ١٠]

(٢) لم يعد ذلك النمط من تقسيم العمل الدولى ليفيد الدول منتجة المواد الأولية ، إلا بالقدر الذى يتوافر فيه لدى بعضها فوائض لمنتجاتها يلزم تصريفها مقابل الحصول على احتياجاتها من السلع المصنوعة ، وإن كانت الإحصاءات تشير إلى أن مقادير تلك الفوائض لم تكن لتكفى لسد احتياجات الدول المذكورة من الواردات .

[Leage of Nations, op cit. p. 34]

الحاضر من عقبات، ترجع إلى طبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى لا تزال تسيطر عليه - كما سبق بيانه - مصالح الدول الرأسمالية وتحكم القوى الامبريالية .

وعلى أية حال فان النمط الجديد لتقسيم العمل الدولى ، والذى يجب أن تسعى اليه جهود الدول النامية ذاتياً ، فضلا عن الأجهزة والمنظمات العالمية ، هو ذلك التخصص الذى يسمح بالتبادل بين دول تتمتع كل منها باقتصاد صناعى وزراعى متنوع فلا يؤدى تخصص بعضها فى فروع ضيقة من أوجه النشاط إلى غبن البعض لصالح البعض الآخر .

وقد سبق أن أوضحنا كيف يشكل تأثير البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وما ينعكسه على نمط تقسيم العمل الدولى ، سبباً رئيسياً لظاهرة التخلف الاقتصادى بالدول النامية ، مما يجعل من سعى تلك الدول للخروج عن النمط المشار اليه - من خلال تنويع صادراتها وتطوير هياكلها الانتاجية ، سلاحا هاما للقضاء على ذلك المصدر الرئيسى للتخلف الاقتصادى ، فضلا عن تحقيق الاستقرار لاقتصادياتها [1] .

ولا يفوتنا ونحن بصدد سياسة تنويع صادرات الدول النامية ، الاشارة إلى أن تلك السياسة يجب ألا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية ، بل ينبغى أن تتسع لتشمل الصادرات غير المنظورة ، حيث تشكل الصادرات من الخدمات جانباً كبيراً من صادرات العديد من الدول التى يعتمد نمو الناتج الاجمالى - وبالتالى النمو الاقتصادى لديها - على صادراتها من خدمات السياحة والخبرة . ومن أمثلة ذلك اليونان وقبرص واسبانيا والبرتغال ومالطه [2] .

---

(١) سنتناول ما يتعلق بسياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مواجهة تقلبات حصيلة صادرات الدول النامية ، ضمن المسائل المتعلقة بالزمن القصير بالمبحث الثانى .

(٢) شكلت حصيلة صادرات مجموعة الدول المذكورة من السياحة وأجور العمل المصدر للخارج عام ١٩٦٥ ٣٢ ٪ . ١٦٠ ٪ على التوالى من إجمالى حصيلة صادرات المجموعة من السلع والخدمات ، وكان دخل اسبانيا وحدها من السياحة فى العام المذكور ٤٦ ٪ من إجمالى =

وتشير التوقعات إلى نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات (١) بمعدلات يمكن أن تحقق إسهاما طيباً فى سياسة تنويع الصادرات ، مما ينعكس على الهيكل الانتاجى بالأثر الانمائى الواضح، وخاصة فى ظل ترشيد التركيب البنيانى لأنواع الخدمات التى يتناولها التوسع ، كالاهتمام بقطاعات الخدمات التى تسهم فى جهود التنمية ـ كالتأمين والملاحة والطيران ـ دون غيرها من الخدمات غير المنتجة والتى تشكل تبديداً لجانب من الفائض الاقتصادى .

* * *

٣ ـ استراتيجية التصنيع واتجاهات الصناعات التصديرية

وفى إطار سياسة تنويع الصادرات وما يمكن أن تسهم به فى دفع حركة النمو الصناعى بالبلاد النامية ، يكون للاستراتيجية العامة للتصنيع فى تلك البلاد أهميتها الكبرى فى توجيه نمط التنمية الصناعية على وجه يحقق فى وقت واحد أهداف تطوير الهيكل الإنتاجى فى الزمن الطويل وزيادة العمالة فى الزمن القصير — من جهة — والاستجابة لمقتضيات تطور الطلب العالمى من جهة أخرى ـ ومن أجل ذلك ـ وبالاشارة إلى ما سلف بيانه بشأن الخطوط العريضة للنمط الملائم من العمل الإنمائى لاقتصاديات البلاد النامية محل الدراسة (٢) ، فانه يلزمنا ونحن بصدد دراسة تعبئة الطاقات التصديرية من أجل تطوير الهيكل الإقتصادى ،

= حصيلة صادراتها . ومن الأمثلة الأخرى لنجاح تصدير الخدمات فى تنمية الدخل ، نشاط السياحة فى هونج كونج والمكسيك وفرموزا وبرتوريكو .

[راجع : D. Kirschen, Megistos, op. cit. p. 317]

(١) راجع : B. Balassa, Trade Prospects. op. cit. p. 163

حيث تقنبأ الدراسة بنمو إجمالى حصيلة صادرات الدول النامية من ٣ر٣ بليون دولار أمريكى عام ١٩٦٠ إلى ٩ر٦ بليون عام ١٩٧٥ أى زيادتها خلال تلك الفترة بأكثر من الضعف .

(٢) ختام الفصل التمهيدى .

وخاصة من خلال التصنيع ، أن نبدأ بلمحة عن الاستراتيجية الملائمة للتصنيع بتلك البلاد بصفة عامة نتبعها ببيان استراتيجية الإنجاز الإنمائى لنشاط التصدير فى مجال الصناعات التصديرية .

وفيما يتعلق بالاستراتيجية العامة للتصنيع بالبلاد النامية محل الدراسة ، فإنه من الواضح أن نمطاً واحداً بتفاصيله ، لا يمكن التوصية به فى شأنها جميعاً ، فرغم اشتراكها فى سمات عامة سبق الإشارة اليها ، فإن نمط التنمية الصناعية بكل منها يجب أن يستوحى الظروف ودرجة التطور الإقتصادى ومرحلة التقدم الصناعى ، ومدى وفرة العناصر الإنتاجية المختلفة ، ومستوى الكفاية الإنتاجية ، بكل بلد . وإن كان ذلك ينبغى ألا يحول دون بيان الخطوط والإعتبارات الرئيسية التى نراها ضرورية لنمط التنمية الصناعية بتلك البلاد ، بوجه عام .

وأبرز القضايا التى تثير جدلا كثيراً فى هذا الصدد ، هى تلك المتعلقة بمعايير الإستثمار الصناعى والتوزيع القطاعى لتلك الاستثمارات .

ولا محل هنا للتعرض تفصيلا لمعايير الاستثمار المختلفة وتفصيلات استخدامها ومزايا كل منها . فبغيتنا من الإشارة اليها لا تعدو وضع الإطار العريض لسياسة الاستثمار الصناعى ، على وجه تتحقق به أهداف الانماء الاقتصادى لتلك البلاد وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالطاقة الانتاجية والتغيير الهيكلى للكيان الانتاجى بها وما يتطلبه ذلك من توزيع رشيد للاستثمارات الصناعية بين قطاعات الانتاج الصناعى المختلفة .

على أنه بالرغم من أولوية هدف تحقيق النمو الاقتصادى فى إطار السياسة الاستثمارية ، فإن واضعى تلك السياسة فى أى بلد ، لا يمكنهم التحلل كلية من الأهداف الأخرى المتعلقة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع فى الزمن القصير ، مما يلجىء واضعى السياسة المذكورة إلى الاسترشاد فى المقام الثانى ببعض المعايير المتعلقة بأثر الاستثمارات على حالة العمالة وعلى عرض السلع الاستهلاكية ، إلى جانب المعيار الرئيسى الخاص بهدف تحقيق أسرع معدل للنمو الاقتصادى .

ومن أهم مواضع الجدل فى هذا الصدد ما أثير حول المفاضلة — عند توزيع

الاستثمارات الصناعية ، وما تتضمنه من اختيار لمجالات وطرق الانتاج - بين الصناعات ذات الكثافة فى عنصر رأس المال - Capital intensive techniques وتلك التى تتطلب كثافة فى عنصر العمل Labour intensive.

وتعتبر القرارات المحددة لمدى التوسع فى الصناعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال بالدول النامية، ذات أهمية خاصة فى سياسة التصنيع ، وخاصة فى الدول محل دراستنا التى تتميز بالكثافة السكانية بالنسبة لعناصر الانتاج الأخرى وبالأخص رأس المال - فتعكس القررات المشار اليها آثاراً بعيدة المدى على الخصائص الأساسية لنمط النمو الصناعى بالبلد . لذلك فان الأمر يتطلب فى هذا الصدد البدء بالدراسات الشاملة لاختيار نمط التوسع الذى يبدأ به النمو الصناعى . وذلك لما يتعلق بالاختيار بين الصناعات كثيفة العمل وتلك الكثيفة فى رأس المال من آثار تنعكس على الأهداف الاجتماعية والسياسية ، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية . كما يرتبط ذلك الاختيار بدرجة كبيرة - فى مجال التخطيط الاقتصادى - بالنسب القائمة للموارد المحدودة وإمكانيات استخدامها بطريقة أو بأخرى . ولقد كان ذلك سبباً فى تعرض المغالاة فى الأخذ بأى من السياستين، للهجوم من بعض الزوايا.

ولا نرى داع للجدال فى أفضلية الصناعات الأكثر اعتماداً على رأس المال الكثيف من وجهة نظر الاستثمار الإنمائى فى المدى الطويل . فحيث يتعلق الأمر قبل كل شىء فى الزمن الطويل بهدف رفع الطاقة الانتاجية والاسراع بمعدل النمو الاقتصادى ، فان التوسع فى تلك الصناعات دون غيرها يكون هو الطريق لتحقيق الزيادة التراكمية فى الناتج المحلى الاجمالى من خلال النهوض بمستوى إنتاجية عنصر العمل . حيث يؤدى رفع مستوى الانتاجية إلى المزيد من رأس المال المتاح للاستثمار (١) .

(١) فرفع مستوى الإنتاجية لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام المزيد من فنون الإنتاج المستحدثة التى تتطلب بدورها استخداما أكثر كثافة لرأس المال . وتؤدى لإعادة استثمار نسبة من الأرباح الناتجة عن اتباع تلك السياسة إلى معدل لنمو الناتج الصافى أسرع مما يكون عليه الحال فى الصناعات الأكثر استخداما لعنصر العمل الكثيف . وإذا كان اتباع هذه السياسة من شأنه خفض حجم العمالة فى البداية ، فان أثر التضاعف السريع فى نمو الإنتاج ومعدل=

ولهذا يجد البعض أن من الخطوات المنطقية لتنمية القدرات الانتاجية فى اتجاه صاعد منح الأولوية لصناعات السلع الرأسمالية على صناعات السلع الاستهلاكية ، ويرى بعض الخبراء ضرورة التوسع الاستثمارى الكبير فى الصناعات ذات رأس المال الكثيف وعلى الأخص الصناعات الأساسية التى تنتج سلعاً رأسمالية ، تقوم بدورها بتيسير التوسع السريع فى إنتاج السلع الاستهلاكية (١) .

على أن مراعاة هدف النهوض بالقدرة الانتاجيـــة عن طريق التوسع فى الصناعات ذات الكثافة فى رأس المـال ، لا ينبغى أن يغيب معه عن بال واضعى السياسة الاستثمارية ، ما تتطلبه مشكلة البطالة فى الدول النامية التى تعانى من ضغط السكان على الحجم المحدود من الموارد الاقتصادية الأخرى ، من العمل على زيادة فرص العمالة ولو بقدر معين فى توزيع الاستثمارات .

ولقد كان هذا هو ما دفع اللجان الاستشارية المتخصصة للمنظمات الدولية المختلفة الدعوة إلى ضرورة استخدام الصناعات ذات العمل الكثيف (٢) ، كما دعا

= الاستثمار — كما يقرره المتحمسون لسياسة المذكورة — من شأنه أن يتفوق على ميزة الزيادة المبدئية للعمالة فى حالة الصناعات الأكثر استخداما لعنصر العمل . فتحقق الهدف الأساسى للتنمية الاقتصادية فى الزمن الطويل وهو رفع مستوى الطاقة الإنتاجية يتبعه بالضرورة زيادة فرص التشغيل .

[قارن A. Mountjony, Industrialization and Under Developed Countries, 1968, p. 134].

(١) ويبرز هذا الرأى أن خاصية التعجيل الذاتى التى توفرها الصناعات ذات العمل الكثيف — وهو ما أتاحته على سبيل المثال ، خطط الهند الإنمائية الحديثة — من فرص لاتاح من خلال التوسع فى الصناعات ذات العمل الكثيف ، مما قد ينعكس الجمود على مستوى النشاط الإقتصادى ، ومثال تلك الحالة الأخيرة ، مسار بداية التنمية الصناعية فى مصر ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين . [قارن المرجع السابق ، A. Mountjony, p.134].

(٢) من ذلك : U.N. Industrialization and Productivity Econ. Bulletin for Asia and the Far East, 1958, p. 13,62.

ومن الصناعات التى أوصى التقرير المذكور بالتوسع فيها غزل ونسج القطن وضرب الأرز والملبوسات والمنتجات الجلدية ومواد البناء ... الخ =

البعض إلى مراعاة ظروف الندرة النسبية لرأس المال بتلك الدول ، والتدرج فى نشر المشروعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال .

ومن جهة أخرى فإنه فى مجال المفاضلة بين السياستين ، بالرغم مما أوضحته بعض الدراسات من وجود ارتباط عام ملحوظ بين مستوى الكفاية الإنتاجية من ناحية وحجم المشروع ورأس المال المستثمر فيه من ناحية أخرى ، فان ثمة تحفظات قد برزت تجاه سياسة التوسع فى المشروعات كثيفة الإستخدام لرأس المال، حيث تدعو تلك التحفظات إلى عدم الاكتفاء فى تفضيل سياسة على أخرى بمعيار الكفاية أو متوسط نصيب العامل من الناتج (١) . فاذا كان التوسع فى الميكنة وما تستلزمه من كثافة فى رأس المال المستخدم ، يعتبر ضرورة لتخطى العقبات الفنية فى الصناعة ورفع مستوى الإنتاجية فى الوحدات المنتجة ـ كما يراه مستشارو التصنيع بالدول النامية ـ فانه لا بد من مراعاة ظروف تلك الدول من حيث توفير العمالة بها للقضاء على البطالة وما تسببه من مشاكل اجتماعية ، بالاتجاه إلى الصناعات ذات العمل الكثيف، حيث يمكن لتلك الصناعات من جهة أخرى تحقيق ميزة انخفاض تكلفة عنصر العمل الوفير بتلك البلاد (٢).

= كما دعت بعض التقارير للعمل على تنمية إنشاء مشروعات الصناعات المذكورة فى أحجام صغيرة ، ونشرها بالقرى على مسافات محدودة، مع تعزيز اتصالها بوسائل نقل حديثة وكافية .

(١) فبالرغم من ارتفاع نصيب العامل من الإنتاج فى الصناعات التى تتطلب كثافة نسبية فى رأس المال كصناعات الحديد والصلب وتكرير البترول ، إلا أنه من الممكن أن يكون نصيب الوحدة من عائد رأس المال المستثمر فى مثل هذه الصناعات أقل بدرجة مما لو استثمر رأس المال فى عدد أكبر من المشروعات ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل . كما أنه ليس من المحتم أن يكون إستخدام آلات وتجهيزات الإنتاج الحديثة – الأمريكية والأوروبية –بالدول النامية وذو مزايا إقتصادية ، إذ قد يكون تصميم تلك الآلات على درجة من التعقيد يناسب استخدامه الدول المتقدمة فقط حيث نفقة عنصر العمل باهظة .

(٢) كما أنه من خلال تلك السياسة يمكن استيعاب جانب كبير من القوة العاملة التى لم تكن لتقوم بعمل منتج ، هذا بالاضافة إلى أن رأس المال الذى يمكن توفيره من اتباع تلك السياسة يكون من المفيد توجيهه إلى فروع إنتاج أخرى تتيح فرص تشغيل جديدة . ومن =

على أن التوفيق بين معيارى كثافة رأس المال وكثافة العمل، يقتضى منح الأفضلية للأول فى التخطيط الطويل المدى من أجل الاسراع بزيادة الدخل القومى وبالتالى زيادة الحجم الاجمالى للاستثمارات المنتجة، وهو ما يتفق كما ذكرنا مع هدف تحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى. حيث تكفل تلك الاستراتيجية - كما يقرر O. Lange - ضمنياً زيادة فرص العمالة فى الزمن الطويل (١). أما خطط المدى القصير فقد تستهدف العمل على استيعاب أكبر قدر ممكن من قوة العمل العاطلة، وهو ما يمكن بلوغه عن طريق نشر الصناعات ذات الكثافة اليدوية فى الأنشطة التى يكون ذلك فيها مفضلا، أو يتساوى استخدامها بها مع استخدام الوسائل ذات الكثافة الآلية كقطاع الانشاءات وشق الطرق(٢). وبذلك يجب الاعتماد على كلا الأسلوبين فى الدول محل الدراسة وخاصة فى المدى القصير. وإذا كان استخدام الوسائل ذات الكثافة الآلية يتوقف عليه التوسع فى صناعات السلع الرأسمالية، كما يرتبط استخدام الوسائل ذات الكثافة اليدوية بالصناعات الاستهلاكية فى شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، فان التوفيق بينهما لا بد أن يراعى فى نمط واستراتيجية التصنيع بالبلاد المذكورة.

وفى هذا الصدد يمكن - كما يقرر B. Singh - أن يستخدم كل من الأسلوبين المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية فى إنتاج السلع الرأسمالية، وخاصة فى إنشاء مشروعات رأس المال الاجتماعى والمرافق الأساسية كالنقل والمواصلات والقوى

= مقتضى تلك السياسة تشجيع قيام المشروعات الإنتاجية ذات الحجم المتوسط والصغير، بما يناسب - فى نظر الداعين الى تلك السياسة - الإتساع المحدود للأسواق المحلية فى بعض الدول النامية. كما يرون أنه الخطوة الأولى الطبيعية فى ظل الظروف المرحلية الراهنة لتلك الدول والتى تحتاج للتدرج فى تنمية المهارات والفنون الإنتاجية وتوسيع الأسواق لمراحل لاحقة. ومن بين الداعين إلى تلك السياسة Dr. Schumacher :

[Rural Industries in M.W. Clark, India, Midpassage, ODI London, 1964, pp. 30-9].

(١) O. Lange, op. cit, p. 13, 14

(٢) د. محمد سلطان أبو على، التخطيط الاقتصادى وأساليبه، ١٩٧٠ ص١٤٧.

المحركة ، والمشروعات ذات الكثافة اليدوية فى الصناعات التى يمكن أن تساعد فيها بالزمن القصير على تحسين الانتاجية وزيادة المدخرات [١] .

وفى تحديد نمط توزيع الاستثمارات الصناعية بين القطاعات الصناعية المختلفة بالدول النامية محل الدراسة ، فان الأنسب لتلك الدول بحكم ظروفها الاقتصادية الراهنة ـ السعى لبناء الأساس الصناعى العريض للسلع الرأسمالية بكل منها [٢] ، من خلال خطة طويلة المدى تستهدف الارتفاع بالقدرة الانتاجية بوجه عام ، على أن تكون الأولوية لمشروعات رأس المال الاجتماعى [٣] يليها صناعات السلع الرأسمالية التى يحسن أن يكون إنشاؤها بخطوات تدريجية تراعى فيها الامكانيات الحاضرة لرأس المال ومستوى الدراية الفنية ـ فتكون البداية بصناعات السلع الانتاجية المتوسطة والخفيفة ، وكلما تزايد مستوى الفن الانتاجى وتوافرت الخبرات الضرورية ورؤوس الأموال اللازمة للصناعات الأثقل والأكثر تعقيداً كلما اتخذت تلك الأخيرة طريقها للظهور .

ويدعو نيركسه إلى أبعد من ذلك النمط من التنمية الصناعية ، فيما يشير اليه من أولوية إقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى للخـــدمات الأساسية يليها

---

(١) حيث يمكن أن تدعم الدولة نشاط تلك المشروعات الصغيرة Cottage Industries فى مجال النهوض بالانتاجية ، بتقديم التسهيلات التعاونية والفنية وتيسير ادخال وسائل التنظيم الحديث والتدريب الخ .

[B. Singh, op. cit. p. 261 : أنظر]

(٢) أما صناعات السلع الاستهلاكية فقد نشأ الكثير منها وقطعت شوطاً يختلف مداه بتلك الدول من حالة لأخرى .

(٣) من تجارب توزيع الاستثمارات الصناعية مع التركيز على مشروعات الهيكل الاقتصادى فى المقام الأول ، تجربة يوغوسلافيا فى فترة ما بعد الحرب الثانية إلى منتصف الخمسينات حيث اهتمت السياسة الاستثمارية فى المقام الثانى بالمشروعات التى تدر عائداً سريعاً بغرض علاج اختلال ميزان المدفوعات . راجع :

[A.Watenston Planning in Yogoslavia, the Johns Hopkins Press, Ballemore, 1962, p. 17]

صناعات السلع الاستهلاكية المنتجة للسوق المحلية مع الحرص على تنويعها ثم تكشف الطريق لزيادة الانتاج من السلع « الأكثر تقدما » والتى يمكن أن تجد طريقها للتصدير إلى أسواق الدول المتقدمة (١) .

ولما كان الإنتاج للسوق المحلية والسوق الخارجية فى آن واحد هو أحد أركان النمط الإنمائى الذى اقترحناه بوجه عام لإقتصاديات الدول محل الدراسة ، فإننا نعود هنا لنؤكد ما أيدته الدراسات المتخصصة للأمم المتحدة ، من أن المشاكل الناجمة عن ضيق الأسواق المحلية بالدول النامية ، نادراً ما يمكن التغلب عليها عن طريق البدء بالتوسع الصناعى للسوق المحلية فقط ، ثم الاتجاه فى مرحلة تالية للأسواق الخارجية ، إذ يتطلب ذلك زمناً طويلا لا يوائى ما تتطلبه معدلات التنمية السريعة من الانطلاق بحركة التصنيع . لهذا كانت الاستراتيجية الأنسب لتلك الدول ، العمل على تنمية الانتاج للسوق المحلية والتصدير فى آن واحد (٢) .

فاذا ما ألقينا الضوء على استراتيجية التصنيع التى تلائم ذلك النمط من التنمية للسوقين المحلية والخارجية معاً - نجد بعض الدراسات الهامة فى شأن تنمية الصادرات الصناعية من البلاد النامية ، تدعو للتركيز فى المراحل الأولى من التنمية ، على الصناعات الأقل استخداما للخبرات التكنولوجية العالية ، التى تمثل ندرتها مشكلة رئيسية أمام جهود التنمية فى البلاد المذكورة فى الوقت الحاضر (٣) والاتجاه إلى الصناعات

---

(١) نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧١ ويدعو نيركسه إلى ارجاء إقامة صناعات السلع الإنتاجية إلى حين توافر الظروف المواتية لإنشائها ، مع الاعتماد فى الحصول عليها فى مراحل معينة ، على الاستيراد من الخارج .

(٢) UNCTAD, Industrial Development Survey, op. cit. p. 112.

(٣) ففى حين يتاح لتلك الدول إلى حد بعيد ، استيراد السلع الرأسمالية المتقدمة والمعقدة من البلاد الصناعية ، فان استيراد المهارات التكنولوجية الخاصة لايزال أمر عسير المنال . ومن أجل هذا ينصح ذلك الرأى بالتركيز على الصناعات التصديرية التى يقل احتياجها إلى هذا العنصر النادر لديها نسبيا من المهارات ، وأن أكبر احتياجها إلى السلع الرأسمالية المعقدة ، على أن يكون انتقاؤها الصناعات المشار اليها ، من بين الصناعات التى تستوعب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة ؛ وذلك حتى تتضمن استراتيجية التصنيع فى ذات الوقت ، علاجا =

التي يمكن من خلالها استغلال الموارد الطبيعية المحلية فضلا عن الإمكانيات المتاحة من رؤوس الأموال والمهارات الفنية .

وفي هذا الصدد يشير البعض إلى ما أفادت به تطبيقات نظرية التجارة الخارجية في شأن نسب التأليف بين عناصر الانتاج - من خلال ما قام به هيكشر وأولين من دراسات - من أن الدول المتخلفة الفقيرة بالموارد والتي تتميز بالكثافة السكانية، تتمتع بميزة نسبية « حدية » في تصدير السلع المصنوعة الأبسط صنعاً كالمنتجات الغذائية والمنسوجات (١) .

كما ذهب تقرير لجماعة من خبراء الجات تضم الأساتذة G. Haberler J. Tinbergen, J. Meade إلى أن اتجاه الدول النامية الكثيفة السكان إلى تصدير السلع المصنوعة البسيطة التي تتطلب كثافة في استخدام عنصر العمل - مقابل استيرادها المنتجات الغذائية ، هو اتجاه طبيعي يؤيده المنطق الاقتصادي السليم (٢) .

وفي اختيار أنواع الصناعات الجديدة بوجه عام ، ينبغي على تلك الدول أن تتجه للصناعات التي تتطلبها احتياجات السوق المحلية بصفة أساسية، على أن تكون آفاق اتساع الأسواق الخارجية أمام إنتاجها مفتوحة ، سواء من حيث اتجاهات الطلب بتلك الأسواق أو من حيث القدرة التنافسية لتلك السلع .

ولذلك يرى البعض أنه إذا كان التخصص في الآونة الحاضرة يحكمه ضمن ما يحكمه مدى التفاوت في تقدم الفنون الإنتاجية بين البلاد النامية والبلاد الصناعية المتقدمة ، فان استهداف الدول النامية للانتقال نحو إنتاج السلع المصنوعة الأكثر استخداما للمهارات التكنولوجية يجب أن يكون بصورة تدريجية (٣) .

— لمشكلة فائض الأيدي العاملة التي تعاني منها تلك الدول [راجع : رؤول بربيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة د. جورجس حوزوق ١٩٦٦ ، ص٨٧]

(١) Dudley, Our Developed World, London, 1953

(٢) G.A.T.T., Trends in International Trade, a Report by a panel of Experts, Geneva 1958.

(٣) ويمكن للدول النامية أن تسترشد في هذا المجال ، بمعيار الاستفادة من الاتجاه الملحوظ لدى الدول الصناعية المتقدمة في التركيز على فروع الانتاج التي تستغل فيها قدراتها —

كما يجب أن يخضع تحديد السلع المصنعة التى يمكن زيادة صادراتها ، لعملية تقييم مستمرة ، تضمن تجاوبها مع احتياجات الأسواق المحلية والخارجية بصفة متكاملة (١) . وفى هذا الصدد يجب أن تسترشد محاولات إنشاء قطاعات محلية للسلع الثقيلة ـ بالاستناد على التوسع فى تصديرها ـ بامكانية تثبيت أقدام مثل تلك الصناعات اقتصاديا ، من خلال إيجاد سوق تصدير إقليميـــة لها . على ما سنتناوله فى مواضع قادمة .

كما أن ثمة معيار عام يجب أن يحكم إختيار سلع التصدير المصنعة وهو توخى زيادة المنفعة الاقتصادية القومية ، كأن يلبى إنتاج السلعة احتياجات إنمائية ويزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ، فلا يقتصر الأمر على مجرد السعى لزيادة الصادرات كهدف فى حد ذاته. لذلك فان الأمر يقتضى دائما الاسترشاد بمعايير سليمة لتحديد طبيعة الصناعات التصديرية ومدى اعتبارها صناعات ناشئة أو صناعات رائدة ، عند تحديد مدى العون الذى تقدمه الدولة لكل منها (٢) .

ومن أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها فى اختيار صناعات التصدير ذات الأثر الإنمائى الأهم ، تلك التى تتعلق بدراسة معامل مزج عناصر الإنتاج الرئيسية الداخلة فى الإنتاج التصديرى ـ وذلك من حيث الكم والطبيعة النوعية لاستخدام العنصر ـ وكذا مدى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير الناجمة عن إنتاج

= المتميزة فى تكوين رأس المال العينى ، والتى تتوافر لها فيها قدرات فنية ومستويات تكنولوجية فائقة ، فنتيجة الدول النامية فى نفس الوقت ، لإنشاء صناعات جديدة تقوم بتزويد صناعات الدول المتقدمة – المشار اليها – بما يلزمها من سلع وسيطة وسلع مكملة لإنتاجها ، وبذلك يمكن للدول النامية أن تقتسم مع الدول الصناعية طاقة الطلب المتزايد على إنتاج الأخيرة من بعض السلع المصنوعة دون أن تشكل منافسة مباشرة لإنتاجها .

[أنظر : رؤول بريبش ، المرجع السابق ص ٨٨]

(١) V.Vartikar, The Role of Commercial Policy in Econ. Development [Econ. Dev. Challenge and Promise, Edit.,S. Spiegelglass and C. Welch, 1970, p. 309]

(٢) UNCTAD, Industrial Dev. Survey,op.cit., p. 134, 135.

السلعة التصديرية، وانعكاسها على إنتاج كافة الصناعات المتصلة بالصناعة التصديرية سواء منها ما يمدها بالمواد والمهمات أو تلك التى تعتمد عليها الأخيرة فى الحصول على ما يلزمها من مواد ومهمات .

فمن حيث الأثر الإنمائى لمعامل نسبة عنصر العمل اللازم للصناعات التصديرية، يختلف الأمر من صناعة إلى أخرى بحسب حجم وطبيعة استخدام العنصر المذكور فى الفروع الإنتاجية المختلفة ، إذ نجد مثلا أن معامل مزج عنصر العمل - مع غيره من العناصر فى القطاع الاستخراجى بالدول المتخصصة فى الإنتاج التعدينى - ضئيل نسبيا - كما أن عنصر العمل الماهر اللازم لذلك الانتاج مرتفعة بالنسبة لحجم العمل المستخدم ، ونتيجة للطبيعة الخاصة بالطلب على العمل بتلك الصناعة، فان الإنفاق النقدى على السلع الاستهلاكية والمنتجات الغذائية لا يعكس أثراً يذكر. مما لا يظهر معه أى انعكاس إنعاشى على القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والغذائية كنتيجة لحركة النشاط التصديرى (١) .

ومن جهة الأثر الإنمائى لمعامل نسبة عنصر رأس المال اللازم للصناعة التصديرية ، فحيث تتطلب تلك الصناعة قدراً أكبر من رأس المال - فى شكل مهمات معقدة الصنع - كما هو الحال فى القطاع الاستخراجى - يكون تأثير الصناعة التصديرية على التنمية ضعيفاً ، حيث تتجه المشروعات المستثمرة إلى استيراد تلك المعدات من الدول المتقدمة ذات الإمكانيات الوفيرة فى إنتاجها . وعلى العكس من ذلك فان المشروعات التصديرية التى تميل للاعتماد على المهمات الرأسمالية البسيطة الصنع، والتى يمكن إنتاجها محليا بالدول النامية - كلوازم البناء من الطوب والأسمنت وغيرها - تكون أكثر نفعاً لتلك الدول من الوجهة الانمائية. وأخيراً فان الصناعات التصديرية التى تتوافر المدخرات اللازمة لها محلياً ، عادة ما تكون أكثر نفعاً من وجهة نظر التنمية، حيث يترتب على إقامتها بطريقة غير مباشرة، زيادة الإمكانيات

---

(١) وعلى العكس من ذلك فان تأثير الصناعات التصديرية الأكثر استيعابا لعنصر العمل المحلى كانتاج الشاى والدخان والبن ، يكون قوياً ، لما يترتب عليها من انعاش الطلب والانفاق على المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة البسيطة . [أنظر :
R. Baldwin, Econ. Dev. and Export Growth, op. cit. p. 66].

(٢) وعلى العكس من ذلك فان المشروعات التصديرية التى تميل للاعتماد على المهمات

الضرورية لعملية التنمية (١).

ومن المسائل الهامة كذلك فى تحديد نمط التنمية الصناعية بالبلاد النامية ، والتى تمارس تأثيرها على فرص النمو أمام الصناعات التصديرية ، مسألة التوسع فى صناعات الإحلال محل الواردات ، ما أدت اليه المغالاة فيها من المنافسة الضارة لصناعات التصدير . فالاتجاه للتوسع فى الصناعات الإحلالية قد نشأ فى ظروف تاريخية غير طبيعيـــة كضغوط موازين المدفوعات التى سببتها أزمة الكساد الكبير (٢) ، سببت إندفاع بعض الدول فى تلك السياسة إلى حد استنزاف جانب كبير من الموارد المحلية المتاحة فى صناعات غير إقتصادية يعتمد قيامها على أسلوب الحماية .

فضلا عما يتطلبه التوسع فى الصناعات الإحلاليـة المذكورة من خلق طلب متزايد على الواردات من السلع الإنتاجية والمواد الخام اللازمة لتلك الصناعات ، فإن هناك حدوداً للتوسع فى الصناعات المشار اليها ، سواء فى جانب عرض الموارد المتاحة أم فى جانب الطلب على إنتاج تلك الصناعات (٣) .

---

(١) R. Baldwin, Ibid., pp. 67-70

(٢) أنظر فى ذلك : د. رؤول بربيش المرجع السابق ص ٣٢ — ٣٤ فلم تكن بداية حركة التصنيع فى الدول النامية لتمثل مرحلة تطور طبيعى فى بناء إقتصادياتها وتوازن هياكلها، حيث اضطر الكثير من الدول النامية لمواجهة اختلال موازين المدفوعات وما تمكسه من آثار، بالانطلاق فى التصنيع لسد احتياجات الطلب المحلى، فاتخذ العديد منها هدف إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات ، أساساً لسياسة التصنيـــع . وهكذا لم يسلك التصنيع فى البلاد النامية نفس السبيل الذى اتبعته حركة التصنيع فى دول الغرب الصناعية منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، حيث صاحب نمو الصناعة فى بريطانيا ، حرية التجارة فاتجه النشاط الصناعى لمواجهة الطلب الخارجى جنبا إلى جنب مع سد احتياجات الطلب المحلى ، مما جنت منه البلاد الصناعية آنذاك ثمار التخصص ومنافع الإنتاج الكبير من خلال نمو الانتاج الصناعى بها بفضل اتساع الأسواق الخارجية. وعلى العكس من ذلك كرست الدول النامية إنتاجها الصناعى لسد الاحتياجات المحلية بالاعتماد على أسلوب الحماية فتعثرت محاولات التصنيع واتصفت بالجمود وانخفاض مستوى الإنتاجية. وكان مما ساعد على استمرار تلك الأوضاع قيام الحرب العالمية الثانية.

(٣) فى جانب العرض يصل التوسع فى الصناعات الإحلالية إلى مرحلة يتطلب الأمر فيها إنتاج سلع صناعية بديلة معقدة فنياً ويحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، ودرايات فنيـة عالية وفى جانب الطلب قد يؤدى ضيق حجم الأسواق المحلية أمام إنتاج الصناعات المذكورة ═

ولما كانت الدول النامية قد اتخذت من صناعات الإحلال محل الواردات – على الوجه المذكور وفي ظل الظروف السابق إيضاحها – بداية لطريق التصنيع، فقد أسفر التقييم المرحلي في بعض الدول المذكورة أخيراً – وبالرغم من اختلاف تجارب الدول في هذا المضمار – عن الاقتناع بأن اقتصادياتها قد بلغت الحد الأقصى المناسب فيما يتعلق بالإحلال محل الواردات (١)، بحيث بدت الحاجة إلى سرعة البحث عن الإحتمالات المتاحة لتنمية الصناعات التصديرية بشكل واضح.

كما أضحى التوسع في الصناعات التصديرية، يمثل حلا لبعض المشاكل التي تعترض سياسة الإحلال (٢)، كتحقيق الحجم الأمثل للمشروع في سوق محدودة، وتحسين جودة الإنتاج. كما غدا تنشيط الصادرات من السلع المصنوعة بالاعتماد على تنمية الصناعات التصديرية الناجحة – كأحد القطاعات الرئيسية في بناء الصناعة المحلية بالدول المذكورة – أحد الوسائل الهامة لتمكين النشاط الصناعي من القيام بدور ديناميكي في النمو الاقتصادي لديها (٣).

ويتطلب ذلك كما هو واضح أن تضع السياسة الاستثمارية في اعتبارها، ضرورة الإتجاه إلى إعطاء صناعات التصدير ما تستحقه من عناية، ضمن نمط التنمية الصناعية الشامل، والذي يراعي في المقام الأول إعتبارات الإنماء الإقتصادي في المدى الطويل.

= بالدول النامية إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، مما يلجئها لفرض الحماية لصالح صناعات ضعيفة غير اقتصادية، وبضعف الحوافز على استحداث الأساليب المتطورة في الإنتاج، فيضر كل ذلك في نهاية الأمر بإنتاج صناعات التصدير التي ترتفع نفقاتها.

[أنظر: رؤول بربيش، المرجع السابق ص ٣٥ — ٣٦]

(١) من أبرز الأمثلة على إضرار سياسة التركيز على الصناعات الإحلالية لإشباع الطلب المحلي، بصناعات التصدير، تجربة تطور حركة التصنيع بدول أمريكا اللاتينية.

(٢) وقد أولت هذا الموضوع، بالاهتمام الكبير الدراسات العديدة للاجهزة والهيئات الدولية المتخصصة. كما كان محور اهتمام كبير ضمن بحوث دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٣) UNIDO. Industrial Dev. Survey. op. cit. p. 110,11

الفصل الثانى

تدابير إنعاش الصادرات وتعبئة فائضها الإقتصادى

لأغراض التنمية الاقتصادية

إن ما يتولد فعلياً عن قطاع الصادرات فى أية دولة نامية فى الوقت الحاضر، من فائض اقتصادى ، يقل كثيراً عن مقدار الفائض الاحتمالى الذى يمكن تدفقه من ذلك القطاع ، فضلا عن أن ما يتولد بالفعل لا يوجه جميعه إلى قنوات الانفاق على أغراض التنمية الإقتصادية بتلك البلاد . لهذا فان التأثير الإنمائى لنشاط التصدير على إقتصاديات الدول المذكورة ، يتوقف إلى حد بعيد على إمكانيات النجاح فى زيادة الفائض الإقتصادى المتولد عن هذا النشاط وتحريره وتعبئته للانفاق على الاستثمارات المنتجة الإنمائية .

وكلما تزايد الاقتناع لدى الدول المذكورة بأهمية إزالة العقبات والقيود المحلية - السالف الإشارة اليها - والتى تقف جنباً إلى جنب مع تأثير القيود النابعة من طبيعة البنيان الإقتصادى العالمى - كحائل يحد من الأثر الإنمائى الشامل لنشاط التصدير ، كلما تزايد الامل وشحذت الهمم فى تلك الدول للعمل على تحرير الطاقات المحلية الكائنة وتوليد التأثيرات التحويلية فى سائر القطاعات الإقتصادية ، بالجهود الذاتية الدافعة لتنمية الإقتصاد الوطنى .

وتتوخى السياسة الاقتصادية فى تحقيق ذلك تدابير ووسائل عديدة فى مجال تطوير النظم الإقتصادية والإجتماعية والحد من سيادة الإجراءات الإحتكارية وإزالة القيود على استغلال الأرض ، والتوسع فى الاستثمار فى خدمات النقل والمواصلات والتعليم وتدريب القوى العاملة وإدخال وسائل الانتاج الحديثة ورفع معدل اعادة الاستثمار لحصيلة العملات الأجنبية فى فرص الاستثمار التى تخلقها التجارة الخارجية، بالتوسع فى صناعات التصدير والصناعات المرتبطة بها ،

وفى التغييرات والتدابير ـ المشار اليها ـ والتى تتخذها الدولة ـ كما يقرر G.Meier ـ لتمكين التجارة الخارجية من دفع قوى التنمية الإقتصادية ومساعدتها ، ضرورة تجعل من انتعاش النشاط التصديرى عاملا لتسهيل التنمية الاقتصادية وليس بديلا عن العمل الانمائى الذى تخلقه الجهود الوطنية فى إطار الاقتصاد المحلى (١) .

وفى هذا الصدد يقرر Maizels أيضاً أن إنعاش الصادرات واستهداف إشاعة تأثيرها الانمائى لا يمكن أن يقتصر على خط واحد من خطوط السياسة الاقتصادية ، بل إن سلسلة من السياسات المترابطة ينبغى أن تأخذ طريقها من أجل احداث التغيرات اللازمة لذلك (٢).

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى مباحث ثلاث :

الاول — تدعيم الفائض الاقتصادى المتولد من الصادرات وتوجيهه لتعزيز طاقات التنمية الاقتصادية .

الثانى — تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية فى المجال التصديرى .

المبحث الأول

تدعيم الفائض الاقتصادى المتولد من الصادرات وتوجيهه

لتعزيز طاقات التنمية الاقتصادية

ويتضمن تدعيم الفائض الاقتصادى المتولد من نشاط التصدير بطبيعة الحال ، العمل بكل الوسائل الممكنة ، على زيادة حصيلة الصادرات . إلا أن مجرد هدف زيادة الحصيلة لايكفل فى حد ذاته، استغلال كافة الامكانيات التى تتيحها الموارد الوطنية لزيادة الانتاج التصديرى ، حيث يبقى الانتاج الموجه لسد إحتياجات

---

(١) G.Meier, International Trade and Dev.op.cit.p.186,191

(٢) A. Maizels, Exports and Growth, op. cit. p. 21,

الاستهلاك غير الضرورى ، منافساً خطراً لمشروعات التصدير فى جذب واستنفاذ عناصر الانتاج المختلفة . كما إنه من جهة أخرى قد يكون من الطاقات الفائضة فى الانتاج ما يشكل موارد محلية عاطلة ، لو أنها استغلت لأسهمت بنصيب وافر فى زيادة الفائض الاقتصادى المتولد من نشاط التصدير .

فنما يتعلق بضغوط الاستهلاك المحلى على الانتاج التصديرى ، قد تسبب تلك الضغوط أثراً معاكساً على إمكانيات تصدير ما تتمتع الدولة فى نفقة إنتاجه بميزة نسبية . حيث يستوعب الاستهلاك المذكور الكميات المتزايدة من الانتاج أولا بأول [١] إذ عادة ما يصاحب نمو الانتاج إرتفاع فى الدخول والانفاق المحلى يوجه جانب كبير منه للطلب على السلع القابلة للتصدير [٢] .

كما قد تتضمن أهداف السياسة الاقتصادية ذاتها فى الزمن القصير ، تضارباً مع هدف زيادة الصادرات كالسعى لتثبيت أسعار بعض السلع الاستهلاكيـــة ، أو التوسع فى العمالة [٣] .

فاذا كان انطلاق الاستهلاك فى اتجاه صعودى ـ لا تراعى معه زيادة الانتاج ـ أو من قبيل الاستهلاك الكمالى ، فان على السياسة الاقتصادية أن تتوخى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من ذلك الاستهلاك الذى ينصب على فائض الانتاج من السلع القابلة للتصدير [٤] ، ومن الوسائل المفيدة فى تخفيف ضغط الاستهلاك على الموارد الصالحة للانتاج التصديرى ، العمل على توحيد نمط إنتاج السلع التى يتطلبها الاستهلاك المحلى ، حيث يساعد ذلك على توفير فائض يمكن توجيهه لأغراض التصدير [٥] .

---

(١) أنظر : R.Kramer, International Marketing, 1964 p.5

(٢) كما حدث من زيادة الطلب الاستهلاكى فى الهند على الشاى والقطن ومنسوجاته والمنتجات الجلدية .

(٣) B. Cohen, The Stagnation of Indian Exports 1951/61, The Quarterly Jour. of Econ., 1964 Nov.; B.Singh, op cit.p.380

(٤) S. Nath, Indian Econ. Dev., [Planning and Growth in Rich and Poor Countries, Edit, Birmingham & Ford, 1966] p.159; G. Meier, Leading Issues, in Econ. Dev. op. cit. p. 345.

(٥) B. Singh, op. cit. p. 390

وفيما يتعلق بإستخدام الطاقات الفائضة وما يمكن أن تتيحه من زيادة الفائض الإقتصادى عن طريق التوسع فى نشاط التصدير ، فقد لوحظ أن الكثير من تلك الطاقات ، مما يرجع إلى نقص المواد الخام أو عدم كفاية الطلب المحلى الفعلى أو ضعف كفاءة الإدارة (١)، يمكن إذا ما استغلت عن طريق التوسع فى تصدير السلع المصنوعة ، أن تأتى بأطيب الثمار . وقد تطور إستخدام الطاقات الفائضة بالدول النامية فى هذا السبيل، من الإعتماد على إستخدام العمال غير المهرة الموجودين بوفرة فى تلك الدول ، فى صناعات التصدير البسيطة ، إلى أستخدام الطاقات الإنتاجية الشاملة الغير مستغلة فى الوحدات الصناعية التحويلية .

وفى دراسة الموضوع على حالة ثلاث من أكبر دول أمريكا اللاتينية النامية تبين أن استغلال الطاقات الكامنـــة العاطلة ، يمكن أن ينتج عنه زيادة إجمالى صادراتها من السلع المصنعة، بما يفوق المعدلات القصوى الحالية بـ ١٥ : ٢٠٪ سنويا لمدة خمس سنوات قادمة(٢)

وفى الصناعات الكيميائية والمعدنية بالعديد من الدول النامية ، مجال كبير لأستغلال الطاقات الفائضة عن طريق التوسع فى التصدير ، وفى غيرهما من الصناعات يتوقف الأمر على ظروف وطبيعة كل صناعة (٣) وبوجه عام يمكن للدول النامية فى هذا الصدد أن تتوسع فى إنتاج السلع ذات النوعية والمواصفات

(١) لوحظ ذلك بصفة خاصة لدى الدول النامية التى تشق طريقها للتصنيع ، حيث تعمل كثير من المشروعات فى الغالب من الأحيان دون الطاقة التى تسمح بها إنشاءاتها وتجهيزاتها الآلية القائمة فعلا . بل ان كثيراً من المشروعات التى حققت بالفعل إنتاجاً مربحاً ، يحدث أن تتوقف أو تخفض من حجم إنتاجها ، بالرغم من وفرة إمكانياتها .

[راجع : U N. Utilisation de la Capacité Exedentaire à l'Exportation, 1969, p. 18.

(٢) UNIDO, Industrial Dev. Survey, op. cit. p. 184

(٣) ففى مجال الصناعات الهندسية مثلا ، يمكن أن يكون استغلال الطاقات الفائضة بالدول النامية ، بالاتجاه لإنتاج بعض الأجزاء اللازمة لصناعات أخرى قائمة سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة .

غير النمطية ، مما لا تسمح ظروف الطلب أمام المشروعات الكبيرة فى الدول المتقدمة بتخصيص إنتاج منتظم له (١) .

فإذا ما إنتقلنا من الحديث عن تدعيم توليد الفائض الإقتصادى من قطاع التصدير إلى مجال الحفاظ على ذلك الفائض لإستخدامه فى تعزيز طاقات التنمية الإقتصادية وتحقيق الاستقرار لمستواه ضماناً للتمويل المنتظم لبرامج التنمية ، نجد أن ذلك الهدف يتحقق من خلال وسيلتين . أولاهما العمل على تخصيص أكبر قدر ممكن من حصيلة الصادرات والإيرادات الضريبية المتولدة عن نشاط التصدير لخدمة أهداف التنمية ، وبالأخص لتدعيم القدرة الاستيرادية من اجل الحصول على الواردات الضرورية لبرامج التنمية ، وخاصة من واردات السلع الرأسمالية حيث يساهم ذلك بصفة فعالة فى الاسراع بعملية التكوين الرأسمالى على الوجه السابق بيانه . وفى المقام الثانى ، حيث أن ضغط الوردات من السلع الاستهلاكية ، وخاصة فى أوجه الاستهلاك الكمالى ، يشكل تسرباً لجانب كبير من الفائض الذى يمكن توجيهه لأغراض التنمية الإقتصادية - هذا فضلا عما يصاحب مراحل التنميه عادة من تزايد فى مستوى الاستهلاك يرجع إلى ارتفاع مستوى الدخول الفردية - فإن استخدام وسائل الرقابة على النقد للحد من الواردات غير الضرورية وتوجيه الحصيلة لخدمة أغراض التنمية ، خاصة لإستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لبرامج التنمية يصبح ضرورة لترشيد إستخدام الفائض فى هذا السبيل (٢) ومن أجل ذلك تمنح العلاوات التى تشجع على الاستثمار فى أوجة النشاط المساهمة فى

(١) راجع : N.U, Utilisation de la Capacité Excédentaire op. cit. 1969, p. 26,35.

ويساعد لإمكانية انتفاع الدول النامية من هذا النوع من التخصص، العمل على عقد اتفاقات الاستثمار الأجنبى بها لضمان تصريف ذلك الانتاج بمعرفة المشروعات الأجنبية الأم فى الخارج ويتطلب ذلك أن تسبقه دراسات سوقية مستفيضة لكل صناعة، وظروف تصريف إنتاجها فى المدى الطويل . كما يتطلب استغلال الطاقة الفائضة فى بعض الصناعات - كصناعات السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، إنشاء اتحادات أو أجهزة لمواجهة مشكلات التسويق .

(٢) Kramer, International Trade, 1959 p. 329.

تحقيق التنمية الإقتصادية ، كما توضع خطط لتحديد الأولويات فى أنفاق النقد الأجنبي المتحصل من الصادرات تكون المعايير الرئيسية فيها تحقيق أقصى نفع ممكن للاقتصاد القومى فى إطار أهداف التنمية (١).

وحيث تواجة تجارة الدول الناميه ظروف خارجية غير مواتية ، فإن سياسة الحفاظ على الطاقة الاستيرادية بها وتدعيمها من أجل تعزيز جهود التنمية الاقتصادية تتطلب العمل تخفيف أخطار المؤثرات الخارجية مع تحقيق أقصى معدل للنمو فى المدى الطويل ، حيث يختلف دور السياسة المذكورة ما بين مرحلة الإقتصاد التصديرى ومرحلة الاقتصاد الحساس للواردات .

ففى حالة الإقتصاد التصديرى يكون لتعزيز الطاقة الاستيرادية أهميتها القصوى ، حيث تتسع أمكانيات الاستثمار المعتمد على السلع الرأسمالية المستوردة ، إلا أن ثمة أختناقات توجد فى تلك المرحلة وترجع إلى تأخر البناء التنظيمى والسياسى فى تلك الدول من شأنها أن تؤدى إلى إستنفاذ الطاقه الاستيرادية أو أستخدامها على وجه غير ملائم (٢).

وبذلك تكون الاستراتيجية الملائمة لهذا النوع من الإقتصاد هى البدء فى احداث تغييرات تنظيمية وإجتماعية شاملة ، من شأنها سد الفجوة القائمة بين قطاع التصدير ، وباقى القطاعات الإقتصادية ، وتطوير الإنتاج الزراعى ، والبدء فى التصنيع ، فى إتجاه الحد من الواردات . وبذلك تنطوى تلك الإستراتيجية أساساً على أحداث تغيير جوهرى فى النمط السلعى للواردات ، يكفل إستخدام الطاقة الاستيرادية المتاحة على أفضل الوجوه الممكنة ، حيث أن تغيير نمط الصادرات فى ظل ذلك

---

(١) Krause, Economic Dev., op. cit.p.233

(٢) وذلك من خلال المغالاة فى استيراد السلع الكمالية أو ايداع مبالغ كبيرة من النقد الأجنبى فى البنوك الأجنبية أو المبالغة فى تقدير حجم الاحتياطى من ذلك النقد مما يؤدى إلى الانفاق المغالى فيه ، سواء فى الاستثمارت الإنتاجية أو المظهرية .

وحيث يسود فى ذلك الاقتصاد جو السوق المفتوحة، تنعدم الحوافز لإنشاء صناعات لانتاج بدائل الواردات ، ويتجه المستثمرون الى التوسع فى الاستثمار فى قطاع التصدير .

[راجع : 1. Sachs, op. cit. p. 93—94]

الإقتصاد يتطلب زمنا طويلا .

وتختلف عن ذلك حالة الاقتصاد الحساس للواردات ، حيث تتطلب استراتيجية التنمية أساساً إزالة عوائق النمو عن طريق تجنيد كافة الامكانيات المتاحة لزيادة حجم الصادرات وتنويعها ، ولرفع معدل النمو إلى أعلى مستوى ممكن فى حدود طاقة إستيرادية معينة(١) .

وإلى جانب ترشيد إستخدام الطاقة الاستيرادية ـ المتولدة أساساً من حصيلة الصادرات ـ فى خدمة العمل الإنمائى ، وصيانتها من التبديد فى تيار الإستهلاك غير المنتج أو الواردات غير الضرورية ، يعتبر تحقيق الاستقرار لحصيلة الصادرات فى حد ذاته ، من أهم وسائل تدعيم الفائض الإقتصادى اللازم للانفاق المنتظم على برامج التنمية الإقتصادية . و النظر لتنوع سياسات مقاومة أثر تقلبات الصادرات وما يوجه إلى غالبيتها من مآخذ(٢) فضلا عما قد يقع بينها من تضارب ، فأنه يتضح ـ بصفة عامة ـ بقصر إستعمالها على ما تقتضيه ضرورة مواجهة بعض التقلبات فى المدى القصير . كما ينبغى أن يكون معيار نجاح تلك السياسات هو مدى إسهامها فى تحقيق أهداف التنميه الإقتصادية . وتجنب وقوع أى تضارب بينها ، يخل بالأهداف الأساسية للتنمية .

ومن أجل ذلك فإن اختيار وسائل تخفيف أثر تقلبات الصادرات ، يجب

---

(١) I. Sachs, Ibid : op.cit. p. 95—96

(٢) A. Macbean, Export Instability and Econ. Dev. 1966,p.340

وتتنوع السياسات الهادفة لمقاومة أثر تقلبات الصادرات ، بتنوع الأهداف المنشودة من كل منها ، فقد تستهدف تثبيت الأسعار لصالح المصدرين أو منتجى سلع التصدير أو استقرار الدخل الحقيقى لأى من الفئتين ، أو اتجاهات نسبة التبادل أو استقرار الدخل القومى الإجمالى أو حصيلة النقد الأجنبى أو الانفاق على التنمية . ويهمنا هنا الهدفين الأخيرين لتأثيرها المباشر على انتظام تمويل التنمية الاقتصادية . أما ما يتعلق بسياسة الأعمال فنتناوله بالمبحث الثالث . ومن أهم سياسات مقاومة أثر تقلبات الصادرات المعروفة نظم هيئات تسويق الصادرات ، وصناديق تثبيت الأسعار ووسائل السياسة المالية وتغيير مستوى الانفاق الحكومى لمواجهة تغيرات الدخول .

أن يتم فى كل دولة على ضوء دراسة ظروفها وأهداف خططها الانمائية (١) كما ينبغى أن تعمل البلدان النامية على توفير الخبرات والدرايات اللازمة لمقاومة أثر تقلبات الصادرات بما يتلاءم مع مقتضيات الاستقرار اللازم للحصيلة ، لضمان انتظام الانفاق على برامج التنمية الاقتصادية ، وخاصة لدى الدول النامية التى تشكل تلك الحصيلة –وما يرتبط بها من ضرائب– جانباً هاماً من إيراداتها العامة.

المبحث الثانى

تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية فى المجال التصديرى

ويتعلق الأمر هنا بجهود الدولة الذاتية فى الارتفاع بالقدرة التنافسية لصادراتها بالأسواق الخارجية ، حيث يتوقف نجاح الانجاز التصديرى بدرجة كبيرة على تقدم فنون الإنتاج وأساليب التسويق وحسن تنظيم القطاع التصديرى ، وعلى مساندة الأنشطة المساعدة للتصدير ، فى أداء العمليات التصديرية بالسرعة واليسر اللذان يكفلان لصادرات الدولة الصمود فى حلبة المنافسة الخارجية .

ومن أجل التعرف على الأهمية النسبية لتأثير الجهود المحلية فى تحسين المركز التنافسى لصادرات الدولة ، بالمقارنة بتأثير العوامل الخارجية المتعلقة بانتعاش الطلب العالمى ، أجرت الجات GATT دراسة على عدد ٥٨ دولة نامية خلال الفترة ٥٩/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥ (٢) أسفرت عن بيان أهمية السياسات المحلية الموجهة

---

(١) A. Macbean, Ibid, p. 2,7

(٢) G.A.T.T., International Trade, Annual, p. 27

وقد قسمت الدراسة مجموعة الدول المذكورة من حيث مستوى الإنجاز التصديرى الى مجموعات فرعية ثلاث ، وبحثت : أولا تأثير عامل نمو الطلب العالمى على الصادرات التقليدية فى كل دولة مع افتراض احتفاظها بنفس النصيب من الصادرات العالمية (World market factor) ثم بحثت مدى تأثير السياسة المحلية بالدولة فى زيادة نصيبها من الصادرات مع افتراض بقاء حجم الصادرات العالمية التقليدية على ما هو عليه ، ويسمى ذلك بعامل المنافسة (Competitivness factor) كما بحثت الدراسة أخيراً تأثير عامل التنويع (Diversification factor) وأخيراً ضمت الدراسة تأثير العاملين الأخيرين (المنافسة والتنويع) فيما أسمته (Own performance indicator) .

لتحسين نصيب الدولة من الصادرات التقليدية والجديدة . فانتهت إلى أن نجاح الإنجاز التصديري لدى مختلف الدول النامية ، لايرجع بصفة رئيسية لعوامل السوق الخارجية ، وإن الإختلافات الكبيرة بين الدول المختلفة في هذا الخصوص، إنما ترجع في المقام الأول لعامل المنافسة(١) .

وكانت مؤشرات الارقام للعناصر المشار إليها خلال الفترة المذكورة على الوجه الآتي :(٢)

تطور الأرقام القياسية لتأثير العوامل المختلفة في الانجاز التصديري بحسب مستوى الانجاز

مجموعات الدول بحسب درجة الانجاز التصديري	تحليل متوسط التغيير في الأرقام القياسية للانجاز التصديري في الفترة ٥٩/٦١ إلى ٦٤/٦٥					
	عدد الدول	إجمالي حصيلة الصادرات	متوسط تأثير عامل السوق	متوسط تأثير عامل المنافسة	متوسط تأثير عامل التنويع	إجمالي تأثير عامل الانجاز الكلي
إنجاز مرتفع	٢٢	١٧٧ر٦	١٢٢ر٩	١٣٣ر٤	١١٢ر٥	١٤٧
« متوسط	١٥	١٤٠ر٠	١٢٢ر٧	١٠٦ر٦	١٠٨ر٣	١١٤
« منخفض	٢١	١٠٨ر٨	١١٨ر٥	٩٥ر٢	١٠٢ر٠	٩٦ر٩
إجمالي	٥٨	١٤٢	١٢١	١٠٧	١٠٣	١١٢

(عام ٥٩ / ١٩٦١ = ١٠٠ كسنة اساس ، والأرقام القياسية تعبر عن التغيير الذي حدث عام ٦٤/١٩٦٥)

(١) حيث يحدد العامل المذكور مدى قدرة الدول على اكتساب نصيب أكبر من حجم الصادرات العالمية لصادراتها التقليدية ، فضلا عن تأثير عامل التنويع لتلك الصادرات وإن كان تأثير الأخير – كما ظهر من الدراسة – محدود نسبياً .

(٢) I. Kravis, op. cit. p. 867

ومن ذلك يتضح أن مستوى صادرات الدول النامية لا يعتمد بصفة حاسمة على مستوى الطلب العالمى على تلك الصادرات - كما هو مفترض عادة - إذ طالما أن الصادرات المذكورة فى تنافس مباشر وبصفة مستمرة مع صادرات الدول المتقدمة، فإن نصيب الأولى من الأسواق الخارجية إنما يتوقف أيضاً على الإمكانيات والأوضاع التى يمكنها بها أن تتنافس مع غيرها وعلى تحركات نفقات إنتاجها (١).

ولسنا هنا بصدد سرد تفصيلى لوسائل النهوض بمستوى الفن الإنتاجى وتطوير أساليبه ونظمه، مما سلف الاشارة إلى أهميته - وإلى دور التصنيع التصديرى فيه إذ يخرج ذلك عن نطاق دراستنا. ولكن حسبنا هنا الإشارة إلى أهمية إدخال وسائل التقدم الفنى وأساليب التنظيم المستحدثة فى قطاع الإنتاج التصديرى والارتفاع بمستوى الكفاية والتدريب من أجل النهوض بالإنتاجية وتخفيض النفقة(٢) وقد أوضحت بعض نماذج النمو الإقتصادى أهمية الدور الحاسم لرفع مستوى الانتاجية فى تقوية المركز التنافسى لمنتجات الدولة بالأسواق المحلية والخارجية كعامل رئيسى للحفاظ على معدل النمو الاقتصادى أو الاسراع به(٣). ولا تقتصر جهود رفع مستوى الفن الإنتاجى، وتطوير أساليب الإنتاج ونظمه - بمجال تدعيم القدرات الإنتاجية فيما نحن بصدده - على القطاع الصناعى، مما قد يفهم من تركيزنا على استراتيجية التنمية الهادفة للتوسع فى التصنيع، بل لا بد أن يشمل ذلك أيضاً القطاع الزراعى حيث يعتبر من المقومات الأساسية لحركة التصنيع، إعادة تنظيم وترشيد الإنتاج الزراعى ومن ثم فان إنتاجية القطاع الزراعى يجب أن ترتفع فى نفس الوقت الذى تتناقص فيه نسبة المشتغلين فى الزراعة من السكان كنتيجة لتحول جانب كبير من اليد العاملة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعه والتجارة (٤).

---

(١) A. Cairncross International Trade and Economic Dev. Economica, Vol. XXVIII, Aug. 1961.

(٢) أنظر : G. Meier, Leading Issues, op. cit. p. 373

(٣) مثال ذلك : W. Beckarman, Europ's Needs and Resources : Twentieth Century Fund, 1961.

(٤) وفى الكثير من البلاد النامية لا تزال فرص التنمية الزراعية متاحة للتغلب على =

وإذا كانت عوامل التنمية الإقتصادية ذات الطابع الديناميكى ، تكمن فى قطاعات الإنتاج غير الزراعى ـ خاصة فى القطاع الصناعى ـ إلا أن قيام القطاع الأخير ، إنما يتوقف إلى حد كبير على ما يمده به القطاع الأولى من مواد خام . كما أن نمو الفائض المتولد عن القطاع الأولى يعتبر من العوامل الهامة لانعاش الطلب على الانتاج الصناعى(١) .

وعندما ترتفع إنتاجية الزراعة فى ظل جهود التنمية الزراعية ، يمكن أن يكون الإنتاج الزراعى هو المصدر الأساسى لنمو الدخل الفردى الحقيقى ، كما يكون نشاط تصدير الحاصلات الزراعية هو الدافع لنمو العديد من قطاعات الخدمات . وليس من الضرورى أن يصاحب غلبة المحاصيل الزراعية على التكوين السلعى لصادرات الدولة ، إشتغال غالبية القوة العاملة بالقطاع الزراعى . كذلك فإن إنتعاش الصادرات الزراعية كثيرا ما يتيح نمو العديد من الصناعات التى تنتج للاستهلاك المحلى كنتيجة لإنتعاش الدخول المتولد عن نشاط التصدير . ومن الصناعات ما ينشأ مكملا لانتاج سلع التصدير الزراعية كصناعات تجهيز المنتجات الأولية مثل تكرير السكر وطحن الدقيق وضرب وتبييض الأرز .. ، كما قد

= ضائقة ندرة الموارد بالنسبة للضغط السكانى من ناحية ، ولمواجهة متطلبات التصنيع من ناحية أخرى ، ويتطلب ذلك الإسراع بمعدلات نمو الإنتاجية فى القطاع الزراعى بدرجة تفوق سرعة النمو السكانى وتلاحق متطلبات تعويض التناقص الذى يحدث فى القوة العاملة بالزراعة ، مع نمو القطاع الصناعى ، ومن المعروف أنه مع نمو الإنتاج الأولى الذى يصاحب التصنيع ، يتزايد فى الوقت ذاته الطلب على المواد الغذائية اللازمة للارتفاع بكفاءة تشغيل القوة العاملة بالأعمال المنتجة ، وهو ما يلزم أن يتكفل بانتاجه القطاع الزراعى .

كذلك فإن ما يقتضيه النمو الصناعى من تزايد فى الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام ، يستلزم العمل على زيادة الفائض التصديرى من الإنتاج الزراعى لإمكان توفير الموارد اللازمة من النقد الأجنبى وتدعيم القدرة الاستيرادية . ومن الظواهر الهامة التى تصاحب التنمية الزراعية واستخدام أساليب ووسائل الزراعة الحديثة فى الدول النامية ، الإنتاج الزراعى المخصص لغرض التصريف بالأسواق الخارجية .

[راجع : Leage of Natious, op. cit. p. 36,38, 120]

(١) CNUCED, Mesure de l'Effort de Developpment,1970,p.3.

تنشأ صناعات للسلع الانتاجيـــة لسد طلب الإنتاج الزراعى التصديرى من الآلات والأدوات الزراعية[1].

لهذا كان هجوم J. Viner ضد الأفكار القائلة بأن الانتاج الزراعى يقترن بالفقر وإنخفاض الدخول وبأن التقدم الفنى السريع ، مجـــاله فقط الإنتاج الصناعى[2].

كما أكد A. Maizels أن من أهم الأركان الأساسية لتنمية صادرات الدول النامية بما ينعكس على معدل نموها الإقتصادى فى المدى الطويل ، العمل على رفع المركز التنافسى لصادرات البلد من السلع التقليدية بالأسواق الدولية ، حيث يتطلب ذلك زيادة الاستثمارات فى مجالى تحسين نوعية الناتج والارتفاع بمستوى الرتب ومنح التسهيلات التسويقية كآجال التسليم والمزايا الائتمانية الخ[3].

ويتطلب تدعيم القدرات الإنتاجية والتنظيمية فى المجال التصديرى ، زيادة الاستثمارات بوجه عام فى بناء رأس المال الإجتماعى . فلا يعتبر مجرد الوفرة فى عدد سكان ورخص الأيدى العاملة ببعض البلاد النامية ميزة لها وزنها فى مجال

---

(١) D. North, Location Theory and Regional Economic Growth, The Journal of Political Econ. June, 1955, p. 253.

(٢) جيكوب فاينر ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢ ، ترجمة سنى القانى ، ص١٥٣

ويذهب فاينر إلى الدفاع من التقسيم الراهن للعمل دوليا ، مقرراً أنه ليس الصناعة على الزراعة تفوق خاص فى مجال النهوض بمستوى الانتاجية فى الدول المتخلفة ، وأن فوارق متوسط الدخل الفردى بين القطاعين فى بعض الدول المذكورة يرجع لعوامل أخرى اجتماعية ، كما أن إحصاءات الدخول النقدية بما ينقصها من عناصر ، لا تصلح كأساس للقياس فى هذا الصدد . و يدلل فاينر — وغيره من المؤيدين لأفكاره — بالأمثلة على اعتماد النمو على الانتاج الزراعى فى بعض تجارب الدول كاستراليا ونيوزيلانده والدانمرك وايوا ونبراسكا ، وعلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فى بعض الدول رغم ما قطعته من شوط فى التصنيع — فى وقت ما — بتجارب اسبانيا وايطاليا . (المرجع السابق ص ١٥٤ — ١٦٨)

(٤) A. Maizels, Exports and Econ. Growth, op.cit. p.17,21

تحليل نسب التأليف بين عناصر الانتاج ، إذا لم يصاحبها رفع المستوى الكيفى لعنصر العمل . إذ أن عنصر العمل لا يصبح رخيصا حقا ، إلا بالنهوض بقدراته ومهاراته إلى حد أدنى مناسب من الكفاءة الاقتصادية ، وهو أمر ليس بالسهل، فالتجارب الاولى للدول الصناعيـة العريقة قد أسفرت عن صعوبات فائقة تواجه عملية تشكيل قوة العمل الصناعية ، فضلا عما تتطلبه من إستثمارات فى بناء رأس المال الاجتماعى فى مجالات الصحة والتدريب ، إلى جانب الاستثمار فى المرافق العامة كالنقل والمواصلات والطاقة المحركة(١) .

كما يجب أن تتضمن سياسة تدعيم القدرات الانتاجية للنشاط التصديرى كفالة تدفق الموارد اللازمة لصناعات التصدير ، ماسنتناوله ضمن وسائل تشجيع الصادرات بالقسم الثانى من الدراسة . وفى المجال التنظيمى ، أصبح من المسلم به تقريبا فى الوقت الحاضر ، ضرورة تدخل الدولة فى تنظيم وتوجيه نشاط التجارة الخارجية ، ومراقبته على وجه يكفل له القيام بدوره فى جهود الإنماء الاقتصادى ، بما يتلاءم مع مقتضيات التخطيط الاشتراكى للنشاط الاقتصادى(٢) .

كما أن بعض المهام الرئيسية التى يقوم عليها نجاح النشاط التسويقى للصادرات ، كالإعلام والنشر ودراسات الأسواق الخارجية وتنظيم المعارض وإعـــداد وتدريب المتخصصين فى شئون التصدير ، يجب أن تضطلع بها السلطات الحكومية وتقوم بدور المبادأة فى توفيرها . فبعض هـذه المهام يستلزم موارد كبيرة

---

(١) ر. نيركسه ، أنماط من التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ؛
UNIDO. Industrial Dev. Survey. op. cit. p. 136

ومن الأمثلة الناجحة لتأثير بناء مشروعات رأس المال الإجتماعى فى مجال الصناعات التصديرية تجربة بورتوريكو ، تلك التى لم تحقق نجاحا كبيراً فى هذا الميدان ـ برغم وفرة الأيدى العاملة فيها كميا ـ إلا بعد الثلاثينيات حينما بدأ الاهتمام بتركيز الاستثمارات فى رأس المال الإجتماعى من أجل النهوض بكفاءة القوة العاملة .

(٢) وكان ذلك الإتجاه هو أساس فكرة الإتجار الحكومى State trading حيث أصبح لاضطلاع وحدات القطاع العام بنشاط التجارة الخارجية ، وهيمنة الأجهزة الرسمية للدولة عليه من معالم النشاط الإقتصادى للدول ذات الإقتصاديات المخططة مركزياً .

وجهود مركزة ، وخاصة فى مجال جمع الإحصاءات الأساسية وإنشاء المكاتب الخارجية ، مما لا تتوافر إمكانياته إلا لدى أجهزة الدولة الرسمية(١).

فمن طريق ممارسة الاتجار الحكومى ، يمكن للدولة توجيه نشاط الصادرات بما يكفل تدعيم المركز التنافسى لجملة صادراتها فى مجال المساومة الخارجية ، والحصول على أفضل الشروط فى معاملاتها التجارية مع الخارج ، فضلا عن تنسيق وتعبئة الامكانيات الضرورية لمقاومة نفوذ الاحتكارات الأجنبية لاسواق بعض السلع(٢). وبوجه عام فان قيام الحكومة بنشاط التصدير يتيح للدولة فرصة الرقابه المحكمة والتنظيم الشامل للقطاع ، والاستحواذ على مكاسب التصدير كمصدر مباشر للايرادات ، فضلا عن وضع الضمانات الكافية لاسترداد كامل قيمة الصادرات من الخارج دون أى تهريب أو تلاعب . هذا فضلا عن أن سياسة الاتجار الحكومى هى الأداة المباشرة لتمكين الدولة من رسم إتجاهات صادراتها إلى أسواق الدول التى تتفق التعامل معها مع مصالح الدولة الاقتصادية والسياسية ، وإلى جانب ذلك فإن هـذا النظـام يسهل على الدولة مهام إعانة الصادرات من حيث دراستها ووضع الأسس اللازمة لها وأجراء توزيعها(٣) .

ومن المهام التنظيمية الملقاة على عاتق الدولة كذلك فى شأن تدعيم قدرات الانتاج التصديرى ، فرض الرقابة المحكمة على إنتاج سلع التصدير ، سواء من حيث مستوى جودتها وإتقانها أو أكتمال المواصفات القياسية اللازم توافرها بها(٤) .

---

(١) CNUCED, Encouragement aux Exportations Indust-rielles, 1970 p. 26.

(٢) L. Tarshis, International Trade and Finance 1959, p. 408.

(٣) أنظر فى ذلك Krause, Econ. Dev., op. cit. p. 244 ؛ دكتور محمود عساف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٦ ، ص ٨ .

(٤) وذلك لضمان الوصول إلى حد أدنى من الجودة ، وكذا انطباق المواصفات القياسية على صادرات الدولة بما يحفظ لها سمعتها التجارية والإنتاجية .

(راجع : د. محمود عساف ، المرجع السابق ، ص ٤٠)

الفصل الثالث

توجيه التوزيع الجغرافى للصادرات فى إطار استراتيجية

التنمية الإقتصادية (وجهود التعاون الإقتصادى الدولى)

عرضنا فى الباب التمهيدى ـ ضمن دراستنا لمظاهر التخلف الإقتصادى ـ لظاهرة التبعية الإقتصادية التى تعانيها الدول النامية فى علاقتها مع الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . وأوضحنا فى مقدمة أسباب التخلف الإقتصادى للبلاد النامية ، دور الاستعمار وطبيعة الإقتصاد الرأسمالى المسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية، فى خلق أوضاع التخلف بتلك البلاد . كما تناولنا فى دراستنا بالباب المذكور ـ فى صدد بيان مفهوم عملية الانماء الاقتصادى ووسائلها وعقباتها ، أهمية سعى الدول المذكورة للتحرر من أوضاع التبعية الاقتصادية التى تربطها بالدول الرأسمالية الاستعمارية، وضرورة التصدى لتغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى، فى سبيل الحصول على مركز مناسب فى ظل تقسيم جديد للعمل الدولى ، يمكن الدول النامية من إحداث ما تتطلبه التنمية الاقتصادية لديها من تغيرات هيكلية فى القوى الانتاجية والنمط السلعى والقطاعى لإنتاجها .

كما عرضنا فى الباب الثانى ـ ضمن دراستنا لأوجه إسهام النشاط التصديرى فى الإنماء الاقتصادى بالدول النامية ، لأهمية توجيه السياسة التصديرية فى إطار الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية ، بما يحقق تحرير التجارة الخارجية للبلاد المذكورة من إسار التبعية التى تربطها بالقوى الاحتكارية للاقتصاديات الرأسمالية والنفوذ الامبريالى، وذلك من خلال تنويع التركيب السلعى للصادرات وتنويع أسواقها .

وضمن بياننا للمركز الراهن لنشاط التصدير بالبلاد النامية ومعوقات انطلاقه

فى دفع التنمية - بالباب الثالث - أوضحنا الاتجاهات الجغرافية الحالية لصادرات الدول المذكورة وتوزيعها النسبى بين الأسواق الكبرى الرئيسية : دول الاقتصاديات المتقدمة، دول الكتلة الاشتراكية، والدول النامية فيما بينها، وأوضاع الطلب الخارجى التى تواجه تلك الصادرات ، من تراخى معدل نموها وتدهور نسبة التبادل فى غير صالحها فى الزمن الطويل ، وتقلب أثمانها وإجمالى حصيلتها فى الزمن القصير ، إلى قيود السياسات الخاصة التى تفرضها الدول المتقدمة فى مواجهتها ، فضلا عن التأثير السيء لاتجاهات الاستثمار الأجنبى على أوضاع تلك الصادرات .

فاذا ما بلغنا الحديث عن دور التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية فى إطار الاستراتيجية الملائمة لانمائها الاقتصادى ، لوجدنا أن سياسة تنويع أسواق الصادرات المذكورة بما يكفل تحرير تجارتها - وعلاقاتها الاقتصادية كلها - من ربقة النفوذ الامبريالى للاقتصاديات الرأسمالية المسيطره ، تعتبر لب استراتيجية تنمية الصادرات فى إطار العمل الدولى لدى الدول النامية فى الزمن الطويل . كما تعتبر سياسة تنويع الاسواق المذكورة أيضا هى محور جهود الدول المذكورة لتجنب تقلبات صادراتها وآثارها السيئة فى الزمن القصير .

وتتضمن جهود إنعاش الصادرات المذكورة فى مجال العمل الدولى ، العديد من الوسائل التقليدية والمستحدثة ، مما تتكفل بإستخدام بعضه المنظمات والوكالات الاقتصادية الدولية ، أو تتقدم لاضطلاع به دول الاقتصاديات المتقدمة - بصفتها الاسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية - كما تضطلع بالبعض الآخر الدول النامية ذاتها، بجهودها الفردية والمشتركة .

ولذلك نقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى مبحثين :

الاول - سياسة التوزيع الجغرافى للصادرات، لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية فى الزمن الطويل .

الثانى - إتجاهات توزيع الصادرات وجهود تحقيق أستقرار الحصيلة فى الزمن القصير .

المبحث الاول

سياسة التوزيع الجغرافى للصادرات لخدمة أهداف

التنمية الإقتصادية (فى الزمن الطويل)

ترتبط الصورة التى يجرى عليها التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية، بالنمط السائد لتقسيم العمل الدولى . على أن نمط التقسيم المذكور ، والذى إستند قيامه على مبادىء النظرية التقليدية فى القرن التاسع عشر ، حيث أسفر عن إختصاص بلاد بإنتاج وتصدير المنتجات الاولية- من المواد الخام والسلع الغذائية اللازمة لاستهلاك المراكز الصناعية - مقابل إختصاص بلاد أخرى بإنتاج وتصدير السلع المصنوعة، هذا النمط وتلك المبادىء قد شاع التشكك فى الآونة الاخيرة فيما يمكن أن تعكسه من كسب لمختلف الدول، المتباينة من حيث درجات النمو والتقدم. وعبرت بعض التقارير الهامة للأمم المتحــــدة (١) ، عن ذلك التشكيك حيث أوضحت أن واقع الامور قد طغى على مبادىء النظرية التقليدية التى عفا عليها الزمن ، فأدى هذا النمط من تقسيم العمل إلى إعاقة وتأثير التصنيع والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية . كما عبرت بعض الدراسات المشار إليها عن إختلاف الوجه الذى تبدو به ظاهرة التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر ، وما يتطلبه العمل الانمائى الآن من إمكانيات ، تفوق ما كان عليه الحال فى الماضى ، مما ينبغى معه تغيير سياسة التعاون الدولى وتجاوز ما كانت تفرضه النظريات القديمة . حيث أضحى مكملا للسياسات المحلية الهادفة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية ، ما ينبغى أن تتخذه سياسات التعاون الدولى فى هذا الصدد . (٢)

ولقد سبق ان أوضحنا أن ذلك النمط السائد لتقسيم العمل بين الدول ، لم

---

(١) على سبيل المثال : رؤول بريبش ، دراسة عن النمو الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ، ١٩٤٩ .

(٢) رؤل بريبش، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ١٩٦٤ ، ترجمة د. جرجس مرزوق ، ١٩٦٦ ، ص ١٦٦ .

يكن أمراً عفويا أو وليد التطبيق المطلق لمبادىء النظرية التقليدية ، بل لقد أرست دعائمه القوى المسيطرة على بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة مصالحها ، وهذه القوى هي المراكز الاحتكارية للدول الاستعمارية التي جعلت من نمط التبادل التجارى الدولى مسرحا يلعب عليه النظام الرأسمالى بطبيعته التراكمية ـ لصالح الدول الاستعمارية ـ دوره الرئيسى فى توجيه تخصص الدول المختلفة بحيث تختص الدول التابعة من المستعمرات وأشباه المستعمرات بانتاج وتوريد ما يلزم للمراكز الصناعية من المواد الخام والسلع الغذائية ، فى الوقت الذى تعتبر فيه الأولى أسواقا مفتوحة أمام إنتاج الأخيرة من السلع المصنوعة .

لهذا كان العمل فى المدى الطويل ، على الخروج عن ذلك النمط السائد لتقسيم العمل الدولى ، هو أحد الوسائل الهامة ـ ضمن استراتيجية الانماء الاقتصادى للدول النامية ـ للتخلص من علاقات التبعية الاقتصادية التى ترتبطها بالقوى الاستعمارية المسيطرة ـ بوصف تلك العلاقة على الوجه السابق إيضاحه أحد الأسباب الرئيسية للتخلف الإقتصادى .

وحيث يقضى نمط التقسيم السائد للعمل الدولى بتبادل المنتجات الأولية أساساً من قبل الدول النامية ، مقابل السلع المصنوعة من انتاج الدول الصناعية المتقدمة بما يسببه ذلك من تدهور فى نسبة التبادل فى غير صالح الأولى فى الزمن الطويل ، فان الخروج على نمط التقسيم المذكور ، يعتبر أيضا وسيلة رئيسية لتحسين نسب التبادل الدولى لصالح تجارة الدول النامية .

فاذا ما تساءلنا عن الكيفية والوسائل المتاحة أمام الدول النامية للفكاك من هذا الاطار الذى يفرضه نمط التقسيم المشار إليه للعمل الدولى فى الزمن الطويل ، لوجدنا تلك الوسائل متمثله أولا وقبل كل شيء فيما يمكنها أن تقوم به من جهود ذاتية لتطوير هياكل إنتاجها والنهوض بنصيب القطاع الصناعى فيها ، إلى جانب تنويع أسواق صادراتها ، وثانيا بما يمكن أن تقدمه سياسة التعاون الاقتصادى الدولى وخاصة من قبل الدول المتقدمة والمنظمات الاقتصادية الدولية ، من عون فى هذا السبيل .

ففى الاطار المحلى للبلاد السائرة فى طريق الانماء الاقتصادى أصبحت سياسة التجارة الخارجية جزءاً من إستراتيجية التنمية ، كما تتطلبها مصالح تلك الدول . وعلى الدول المذكورة أن تخطط لذلك فى المدى الطويل ، عن طريق التطوير الهيكلى لإقتصادياتها فى شكل تنويع للانتاج ونهوض بالطاقة الإنتاجية، على وجه يؤدى إلى بناء قطاع صناعى قوى ، ينتج عنه تنويع فى التركيب السلعى لصادراتها. هذا إلى جانب ترشيد الإتجاهات الجغرافية لصادراتها بما يخدم هدف التحرر من علاقات التبعية للاقتصاديات الرأسمالية والقوى الإستعمارية .

وفيما سلف بيانه - بالاجزاء السابقة من البحث - فى شأن أهمية تطوير القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الإقتصادى ، ودور تنويع صادرات البلاد النامية فى هذا الصدد ، ما يكفى لايضاح طريق الجهود المحلية فى تغيير نمط التخصص وتقسيم العمل بالملاءمة مع أهداف الانماء الإقتصادى بتلك الدول .

ويبقى هنا أن نتناول سياسة تنويع أسواق تصريف صادرات الدول النامية، فى ضوء ماسلف بيانه بالباب السابق، عن الإتجاهات الحاضرة للصادرات المذكورة إلى أسواق العالم الرئيسية ، وتوقعات المستقبل أمام توزيع تلك الصادرات . فحيث تعتبر أسواق الدول الصناعية المتقدمة هى الأسواق الرئيسية التى تتجه إليها غالبية صادرات الدول النامية(١). بما ينتج عن هذا التركيز من إرتباط إقتصاديات الأخيرة بالأحوال السائدة لمستوى الطلب فى الاسواق المذكورة وبغير ذلك من مظاهر التبعية ، بما لا تسفر عنه فقط التحولات الدورية والاتجاهات الطويلة المدى للطلب والعرض ، بل تتدخل فيه وتوجهه مصالح المراكز المسيطرة فى إقتصاديات الدول المتقدمة . وحيث يبدو هذا التدخل الإيجابى بوجه خاص فيما تقيمه الدول الأخيرة من حواجز تفرضها السياسات الحامية فى مواجهة وارداتها من البلاد النامية .

---

(١) بلغت نسبة تلك الصادرات إلى اجمالى صادرات الدول النامية عام ١٩٦٩ ثلاثة أرباعها تقريباً .

[N.U., Etude Sur le Commerce International et le Dev.1970p.15]

لذلك فإن العمل من جانب الدول النامية على تغيير وتنويع إتجاهات توزيع صادراتها على أسواقها الرئيسية ، وبصفة خاصة فى إتجاه التقليل من تركيزها الشديد على أسواق الدول المتقدمة ، والتوسع فى التعامل مع الأسواق الجديدة الأخرى وخاصة أسواق الدول الأشتراكية والدول النامية الأخرى ، هذا الاتجاه يصبح ضرورة ملحة لسياسة التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية فى الزمن الطويل ، حيث يتوقف عليه من جهة ، القضاء على علاقات التبعية الإقتصادية السالف الإشارة إليها كسبب رئيسى للتخلف الإقتصادى ، ومن جهة أخرى تغيير نسب توزيع مكاسب التجارة فى صالح الدول المذكورة .

وإذا كانت بعض الآراء تلقى على عاتق الدول المتقدمة واجب المشاركة الفعالة فى تنمية صادرات الدول النامية وتثبيت حصيلتها من أجل مساعدة الأخيرة على السير قدما فى طريق الإنماء الاقتصادى ـ وذلك بحكم المسئولية التاريخية التى ينبغى أن تحملها تلك الدول فى المرحلة الراهنة من تطور الإقتصاد العالمى ، بما تملكه من موارد وامكانيات بحكم مابلغته من تقدم إقتصادى وحضارى[1] فإن البعض الأخر يشكك كثيراً فيما يمكن أن تقوم به الدول المذكورة ـ فى هذا الصدد ـ فى ظل أوضاع السوق التى تسود علاقات التبادل الدولى فى الوقت الحالى ، بما يحكمها من دافع الربح الذى يشكل الطبيعة الأساسية لطريقة الإنتاج الرأسمالى المسيطر على تلك العلاقات .

وإذا كان المطلوب عمله فى الزمن الطويل ، فى صدد توجيه تيار تجارة الدول النامية هو تعديل بنيانها بما يتلائم مع مقتضيات الإنماء الإقتصادى فيها . فإن المسئولية الأساسية فى ذلك ، إنما تتوقف كما سلف البيان على الجهود الذاتية لتلك الدول فى تغيير هياكل إقتصادها وتعديل إتجاهات تجارتها فى الزمن الطويل ، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية بها . وهى إذا أستندت ـ فيما تستند إليه فى هذا الصدد ـ على جهود التعاون الدولى سواء من جانب المنظمات الدولية أو من قبل الدول

(١) UNIDO, Industrial Dev. Survey, op. cit. p. 133.
، دكتور محمد زكي شافعي : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

المتقدمة بحكم مسئوليتها الأدبية السالف الاشارة إليها ، فليكن ذلك على سبيل الرجاء فى يقظة الضمير العالمى ، ليقدم من يملك مصادر القوة الاقتصادية من الدول يد العون لشعوب لا تزال تفتقر إلى الكثير من عوامل التقدم الاقتصادى ، وتقف مشاكل تجارتها الخارجية كأحد العقبات الرئيسية فى سبيل تطورها الإقتصادى .

على أن ذلك لا ينفى بطبيعة الحال ، تلك الأهمية القصوى لجهود العون الدولى الذى يمكن أن تلقاه تجارة الدول النامية من قبل الاقتصاديات المتقدمة ، فضلاً عن المنظمات الدولية .

فبالنظر لما تشكله فى الوقت الحاضر تلك القيود التى تفرضها السياسات الحامية بالدول الصناعية المتقدمة - على صادرات الدول النامية إليها - من عائق أساسى فى طريق تلك الصادرات وبالتالى فى وجه جهود التنمية الاقتصادية التى تقوم بها البلاد الأخيرة ، فان إقتناع الدول المتقدمة بما شاعت الدعوة إليه فى الآونة الأخيرة - وما زخرت به توصيات المنظمات المختلفة وفى مقدمتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة - من ضرورة تغيير الدول المتقدمة لسياساتها تجاه الدول النامية والعمل على إزالة القيود الحامية وإلغاء الضرائب المرتفعة المفروضة بها على صادرات الدول الأخيرة وخاصة من المنتجات الأولية ، أصبح من المأمول فيه أن يكون أداة فعالة فى تدعيم جهود التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية وتخطى إحدى عقباتها الرئيسية(١) .

وليس مما يخالف منطق الامور - كما تدعيه النظرة المتشائمة من مستقبل تجارة الدول النامية - أن تنزع الدول المتقدمة إلى إفساح المجال لانتعاش صادرات الدول النامية ، بل وليس من المحال تنفيذ ذلك بالوسائل المعتدلة التى يمكن ان يؤدى إليها التأمل البعيد النظر ونمو روح التكافل والتعاون فى إطار المجتمع الدولى .

(١) H. Johnson, Economic Policies Towards Less Developed Countries, 1968, p. 136; E. Robinson, Problems in Econ. Dev., P. XX; A. Cairncross, International Trade and Econ. Dev., op. cit. p. 229.

وليس صحيحا أن صادرات الدول النامية وخاصة من السلع المصنوعة إلى أسواق الدول المتقدمة تشكل منافسة ذات بال لانتاج الأخيرة من تلك السلع ، إذ من الممكن أن يساعد تنوع التخصص فى الإنتاج وتباين الطلب ، اللذان يصاحبان زيادة الثروات وإنتعاش الدخول، إلى زيادة تبادل كافة أنواع السلع المصنوعة بين الدول جميعها بما يكفل رفع كفاءة الانتاج لدى كافة الأطراف المتبادلة (١) .

وتحتاج الخطوات الايجابية من جانب الدول المتقدمة ـ فى هذا الصدد إلى أعتناق فلسفة التعاون الدولى الفعال من أجل رفاهية المجتمع البشرى أولا ، ومن أجل تقدم العلاقات الاقتصادية الدولية بما يحقق رواج إنتاجها وإنتاج غيرها من الدول الأقل تقدما ، عن طريق إنعاش الطلب الفعال بصفة عامة(٢). فبدلا من قيام الدول المذكورة بوضع العراقيل فى وجه صادرات الدول النامية من المنتجات الاولية بحجة حماية توسعها الانتاجى فى بعض الحاصلات التى تزيد نفقتها بشكل واضح عن الأسعار التى يمكن أن تستوردها بها من الدول النامية ـ الأمر الذى يتحمل المستهلك بضرته ـ فانه يمكنها أن تحرر أستيرادها لتلك المنتجات من القيود المفروضة عليه مع وضع حد للتوسع الانتاجى فيها ، بالتطبيق لمبدأ المزايا النسبية(٣).

ويعزز من مركز الدول المتقدمة فى ميدان التسابق الحاد بين الكتل السياسية

---

(١) Leage of Nations; Industrializatiou and F. T., op.cit.p.99

(٢) فتخفيف قيود النظم الحمائية بالدول المتقدمة لا يقتصر نفعه على حماية انتاجها ، بل يعود بالنفع الشامل على أعضاء الجماعة الدولية من خلال ما يتيحه من خلق نمط متسع جديد لتقسيم العمل والتخصص الدولى ، ما يحقق مزيداً من الكفاية فى توزيع الموارد الإقتصادية ومستوى أعلى من الدخل الحقيقى للدول عامة . وبالاضافة إلى ذلك فان زيادة حصيلة النقد الأجنبى لدى الدول النامية على أثر تخفيف القيود المشار اليها تنعكس فى صورة اتفاق موسع على وارداتها من الدول المتقدمة وخاصة من السلع الرأسمالية المعقدة التى تستطيع أن تتوسع أكثر فأكثر فى انتاجها. [قارن: A.Maizels, Exports. op. cit. p.275,]

(٣) أنظر: دكتور محمد زكى المسير، العلاقات الإقتصادية الدولية، ١٩٦٧ ص١٨٣

الكبرى - لتوطين نفوذ كل منها دوليا عن طريق كسب صداقة الدول الناشئة - وخاصة مع تطور وعى الشعوب الفقيرة وحصول الكثير منها على إستقلاله السياسى ، أن تعمل حكوماتها على تذليل مشاكل تجارة الدول النامية ومعوقات التنمية الإقتصادية لديها . وفى هذا الصدد أقنعت التجارب العديدة بعض الدول المتقدمة ، بأن سياسة تشجيع صادرات الدول النامية إليها . إنما تفضل بكثير سياسة الاعانات المشروطة التى لم تعد تلقى إرتياحا من الدول الأخيرة(١).

وإلى جانب تخفيف وإزالة القيود الحامية المفروضة على صادرات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ، ينبغى على الأخيرة أن تعدل عن المغالات فى إتجاهها نحو منح الإعانات المصطنعة للمنتجات الصناعية البديلة ، المنافسة لصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية الطبيعية ، هذا بالاضافة إلى ما تستطيع الدول المتقدمة أن تسهم به فى تدعيم السياسات الهادفة لتخفيف آثار التقلبات التى تتعرض لها صادرات البلدان النامية من المنتجات الأولية(٢).

وفى مجال تيسير تصريف صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، يعتبر الدور الذى يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة ، إسهاما له أهميته فى تنويع صادرات الدول النامية كعلاج لمشكلة تقلبات الحصيلة ودفع قوى التنمية بها ، وهو ما أكدته مختلف الدراسات وتوصيات المنظمات الدولية(٣).

وإذا كان العمل على تنمية صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ، يعتبر هو المنفذ لتلك الدول للخروج من دائرة النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى الذى تمارس بمقتضاه الدول المتقدمة وقوى الاحتكار الرأسمالى بها استغلال إوضاع

(١) Harris, International and Interregional Economics, 1957, p. 312.

(٢) U.N. Planning for Econ. Dev., 1963, p. 54, G.Meier, Leading Issues., op. cit. p.375., F. Benham, Economic Aid to Underdeveloped Count., 1962, p.48.

(٣) G. Meier, International Econ. of Dev. 1968 p. 284; U.N. World Economic Survey, 1963 p. 16.

التبادل التجارى الدولى لصالحها . فإن أعادة النظر من جانب الدول المذكورة فى أمر القيود والحواجز المفروضة بها على تلك الصادرات يعتبر فى نظر البعض(١) واجب ملقى على عاتق الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر، حيث عليها أن تتعمق من الآن فصاعدا فى إدراك المزايا المقارنة الاساسية والجوهرية التى يمكن أن تحققها من خلال إحلال واردات السلع المصنعة من الدول النامية، محل بعض السلع التى تنتج بالأولى فى الوقت الحاضر. وعلى حكومات الدول المتقدمة وهى بسبيل العمل على تحويل المصادر المحلية لديها ـ من العمل ورأس المال ـ نحو الصناعات ذات المزايا المقارنة الاكبر، أن تضع سياستها تلك، فى ضوء الواقع الذى مؤداه أن التوسع المحتمل فى إنتاج السلع المصنعة بالدول النامية ـ مـــع مراعاة تواضع أمكانياتها ومواردها ـ ليس من شأنه أن يشكل نسبة تذكر من حجم النمو الهائل المحتمل فى الانتاج الصناعى المحلى بالدول المتقدمة خلال فترة زمنية معينة ! وفى هذا الصدد ينبغى على الدول المتقدمة ألا تقتصر فى دراسة المزايا المقارنة فى المستقبل على أوضاع كل دولة، وكل سلعة على حدة، بل يجب أن يشمل البحث، العمل على إيجاد صيغة أو نمط تخصص متكامل جديد(٢)، يفسح المجال أمام الدول النامية لزيادة صادراتها من بعض السلع المصنوعة التى تتوافر لديها فى الوقت الحاضر امكانيات إنتاجها بكفاءة مناسبة، على أن تختص الدول المتقدمة، مقابل ذلك بانتاج وتصدير السلع المصنوعة الأكثر تعقيداً والتى تحتاج إلى قدرات أعلى من الفنون الإنتاجية ورأس المال(٣).

---

(١) يسلم حتى المؤيدون لنمط تقسيم العمل الدولى الراهن، بأن أستغلال الاحتكارات الرأسمالية الصناعية لفئات المشتغلين بالزراعة – من طريق فرض الأثمان لاحتكارية لإنتاجهم – بالاضافة إلى محاباة النظم الضريبية للانتاج الصناعى على حساب الانتاج الزراعى، هى من الأسباب الرئيسية لتخلف المجتمعات المعتمدة على الإنتاج الزراعى وانخفاض الدخل الفردى الملحق بها. [انظر: جيكوب فاينر، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ١٩٥٢، ترجمة سنى القانى، ص ١٦٥]

(٢) UNIDO, Industrial Dev. Survey, op. cit., p. 133.

(٣) دكتور محمد زكى المسير، المرجع السابق، ص ١٨٦

وتذهب نفس الدراسات إلى أن السلع المصنوعة التى يتاح للدول النامية التوسع فى =

ومن الوسائل الهامة التى تستطيع الدول المتقدمة إستخدامها لتشجيع صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة فى الوقت الحاضر - كما توصى دراسات المنظمات الدولية وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - منح المعاملة التفضيلية لوارداتها من الدول النامية من السلع المذكورة(١).

ومن التجارب التى تشيع الأمل أمام الدول النامية فى إمكانية إسهام نشاط الصادرات من السلع المصنوعة فى دفع قوى التنمية - إذا ماتوافرت ثقة الدول المذكورة فى إنفتاح أسواق الدول المتقدمة أمام صادراتها المشار إليها - تجارب هونج كونج وبرتوريسكو(٢). على أن تراخى الدول المتقدمة فى بذل الجهود الكافية لإنعاش صادرات الدول النامية وخاصة من السلع المصنوعة، بالرغم من الإدراك الشائع لأهمية ذلك، وتواتر توصيات المنظمات الدوليا بضرورته(٣)،

= تصديرها إلى أسواق الدول المتقدمة هى تلك التى تعتمد فى إنتاجها على كثافة عنصر العمل لانتاجها ومن انخفاض الأجور بالدول النامية، ومثال ذلك المنسوجات والمنتجات الهندسية الخفيفة كالدراجات وماكينات الخياطة.. الخ [راجع : I. Sachs, op. cit. p. 109]

(١) يرجع فى بيان مبادىء المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة وضمانات توفيرها إلى UNCTAD, The Question of the Granting of Preferences in Favour of Developing Countries, Proceeding 2nd Sess, Vol. III, p. 3-7 ; H. Johnson, op.cit. p. 16-84 ; B. Balassa, The Impact of the Industrial Countries Tariff Structure on their Imports of Manifactures from L.D.C., Economica, 1967 No. V. p. 372-83.

(٢) راجع: A.Cairncross, International Trade and Econ.Dev.op.cit.

(٣) بل لقد أبرز تقرير سكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى شأن متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الصادرة فى دورته عام ١٩٦٤ بهذا الصدد - وبعد صدورها بعامين انه لم تحدث تخفيضات تذكر فى التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة وفقاً لتوصيات المؤتمر، بل على العكس وضعت بعض الدول الأخيرة إجراءات مضادة لذلك فى مواجهة صادرات الدول النامية.

[راجع : UNCTAD, Trade Policy Development Review of International Trade and Dev. 1966, TDI 82, Add, 1-4.]

جعل من الضرورى أن تتجه تلك الدول لتنويع أسواق صادراتها بتقليل إعتمادها على أسواق الدول المتقدمة شيئاً فشيئاً والإتجاه فى المدى الطويل نحو زيادة تعاملها مع الأسواق الرئيسية الأخرى وخاصة أسواق دول الكتلة الإشتراكية وأسواق الدول النامية الأخرى .

ولاشك فيما يؤدى إليه من نفع للدول النامية ، زيادة تعاملها التجارى مع دول الكتلة الإشتراكية ، حيث يوفر لها ذلك فرصة تحقيق الإستقرار لتجارتها عن طريق تحويل علاقاتها التجارية إلى إتفاقيات وعقود طويلة الأجل ، وتوفير وارداتها الضرورية من السلع الرأسمالية ، فى مقابل زيادة صادراتها إلى تلك الأسواق(١).

وبالنسبة لأسواق الدول النامية ، فبالرغم من أن نسبة صادراتها إلى بعضها البعض لم تسجل إرتفاعاً يذكر فى الاونة الاخيرة ـ حيث لم تتجاوز خلال الستينات ٢١٫٩ من أجمالى صادراتها ـ فإن نمو تعامل تلك الدول مع بعضها البعض ، يتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاحها فى إقامة مشروعات التكامل الإقليمى فيما بينها ، وتغيير نمط تقسيم العمل بما يكمل التنسيق بينها فى المدى الطويل(٢) وفيما يتعلق بالتركيب السلعى لصادرات الدول النامية إلى الأسواق الرئيسية المذكورة ، فإن تنبؤات المستقبل التى تشير إلى نمو أو انكماش صادراتها من بعض السلع لأسواق معينة ، يجب أن تكون هى المرشد لسياسة التوزيع الجغرافى لتلك الصادرات فى المدى الطويل . فالمجموعات السلعية الاساسية التى تشير التنبؤات إلى نموها مستقبلا بين صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة هى المواد

I. Sachs, op. cit. p. 106 (١)

(٢) هذا وإن كان قصور تخطيط النشاط التصديرى واستهداف أرقام غير واقعية للصادرات بالدول المذكورة ، لا يزال يقوم كعقبة فى سبيل التنسيق الرشيد بين خططها فى هذا الصدد ، ومن أمثلة ذلك تضارب خطط كل من الهند وسيلان حيث يؤدى تهافت كل منها على اكتساب نصيب أكبر من الأسواق العالمية للشاى ، إلى تدهور أسعاره فى غير صالح جميع الدول المنتجة له .

[A. Maizels, Exports and Econ. Growth,op.cit.p. 226 : أنظر]

الغذائية والمشروبات والدخان وبعض المواد الخام ومواد الوقود (١) وبرغم أن صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة إلى تلك الأسواق لاتزال تشكل نسبة يسيرة من إجمالى صادرات الأولى ، إلا أن نسبة ما يصدر منها إلى إجمالى صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة بالذات يتزايد فى الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ(٢)

أما أسواق الدول الاشتراكية فبالرغم من تشاؤم توقعات مستقبل صادرات الدول الناميه إليها من القطن والمواد الزراعية بصفة عامة ، إلا أن توقعات صادرات السلع المصنوعة إليها تشير إلى زيادتها مستقبلا بمعدل سنوى قدره ١٥٪ ؛

وبالنسبة لأسواق الدول النامية فان المتوقع لزيادة صادراتها بعضها إلى البعض الاخر، أن يكون أغلبها فى نطاق مجموعة المواد الغذائية وخاصة الحبوب واللحوم وكذلك فى مجموعة السلع المصنوعة التى حققت بالفعل خلال الفترة ٥٤/١٩٦٥ زيادة بلغت ٤٠٪ . وفى إطار المجموعة الأخيرة من المتوقع أن تحقق صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض نجاحا فى السلع الراسمالية على قدر ما يتوافر لجهود التكامل الاقليمى من النجاح فى المدى الطويل(٣).

أما عن جهود التعاون الدولى وخاصة فى إطار المنظمات الدولية(٤) ـ الموجهه لإنعاش صادرات الدول النامية فى المدى الطويل ، وأهمها ما يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومركز التجارة الدولية I. T. C.

---

(١) أنظر الباب الثالث فصل أول .

(٢) تزايدت النسبة الأخيرة من ٦ر٤ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٦٩ (أنظر الباب الثالث فصل أول)

(٣) راجع : I. Sachs, op.cit.p. 113

(٤) وقد نشطت جهود التعاون الدولى لإنعاش حركة التبادل التجارى العالمى بوجه عام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأت بعقد ميثاق الأطلنطى واعلان الأمم المتحدة فى ٥ يناير عام ١٩٤٢ ثم اتفاقية المعونة المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة (فبراير ١٩٤٢) ، فاتفاقية بريتون وودز (مايو ١٩٤٤) التى أسفرت عن إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، ثم مؤتمر هافانا (عام ١٩٤٧) فاتفاقية الجات عام ١٩٤٧ أيضا التى أسفرت عن إنشاء مجلس التعاون الجمركى عام ١٩٥٢ .

التابع لمنظمة الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة C. A. T. T. وكذا صندوق النقد الدولى IMF وغيرها .. من دراسات للمشكلات التى تواجه تلك الصادرات والتوصيه بالحلول الضرورية لها وتنظيم الدورات وحلقات البحث لدراسة خطط التأهيل والتدريب لاعداد الكفايات اللازمة للنهوض بالنشاط التصديرى بالدول النامية ، وما تقدمه بعض الوكالات المتخصصة كهيئة برامج الأمم المتحدة للتنمية U. N. D.P. من مساعدات لدعم مشروعات تنمية قطاعات الإنتاج التصديرى ، فلا نجد محلا لتفصيله هنا - هذا عدا ما يوجه من سياسات دولية لتثبيت أثمان صادرات الدول النامية والتحكم فى إنتاجها لمقاومة ما يحدث بها من تقلبات وأهمها سياسة الاتفاقات السلعية الدولية International commodity agreement - لتنظيم إنتاج وتجارة بعض المنتجات الأولية وتخفيف حـــدة تقلبات أثمانها وحصليتها - مما سنتعرض له بالمبحث القادم ، أما عن جهود التعاون الإقتصادى الاقليمى فى مجال تنشيط الصادرات من الدول النامية فهو ما نفضل أرجاء بحثه للباب الأخير من رسالتنا ضمن دراســـة وسائل تنمية الصادرات فى إطار العمل الدولى .

المبحث الثانى

الاتجاهات الجغرافية للصادرات ، وجهود تحقيق

استقرار الحصيلة (فى الزمن القصير)

إن أهم مايمكن أن تسهم به سياسة توجيه التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية فى الزمن القصير ، لتدعيم دور الصادرات فى تعزيز جهود الإنماء الإقتصادى ، هو تغيير نمط هذا التوزيع على الوجـــه الذى يكفل تحقيق الإستقرار لحصيلة الصادرات ولاثمانها .

فبالرغم مما يراه البعض من قلة شأن التحولات فى التوزيع الجغرافى لتحسين

مركز صادرات الدول النامية (١) ، فإن مثل هذه التحولات يمكن أن تحقق في الزمن القصير نفعاً كبيراً من أجل النهوض بالمركز التنافس لصادرات بعض الدول المشار إليها، وذلك بالنظر لقلة تكلفة وسرعة ظهور نتائجها، إذا ماقورنت بسياسة تغيير النمط السلعى للصادرات . وهذا ما دفع S. Patel للدعوة إلى إتباع سياسة تنويع الاتجاهات الجغرافية للصادرات الهندية كأساس لإستراتيجية المدى القصير ، مع إتخـــاذ تغيير النمط السلعى للصادرات كأساس لاستراتيجية المدى الطويل ، وذلك بحكم ما تتطلبه الأخيرة من إجراء تغييرات هيكلية فى الجهاز الإنتاجى برمته(٢).

فأهداف خطط التجارة الخارجية فى المدى القصير(٣) هى تحقيق زيادة حصيلة النقد الأجنبى المتولد عن الصادرات - أو كفالة إستقرارها - وتخفيف عبء العجز فى الميزان التجارى فى المدى القصير والبحث عن أسواق التصدير المناسبة لمواجهة متطلبات الاستيراد بالقدر الكافى وبالأسعار المناسبة وفى الأوقات الملائمة . . الخ

فكما تشكل سياسة تنويع أسواق الصادرات لدى الدول النامية أحد أركان استراتيجية تنمية الصادرات فى المدى الطويل ، فان توجيه التوزيع الجغرافى لتلك الصادرات فى الزمن القصير - عن طريق علاج ظاهره التركيز على أسواق بعينها، ومايتنتج عن ذلك من أوضاع التبعية والتعرض لآثار التقلبات فى أحوال الطلب بتلك الأسواق - تعتبر ضرورة للحفاظ على إستقرار الحصيلة وضمان إنتظامها كمورد تمويلى لبرامج التنمية ، وكمصدر هام للتكوين الرأسمالى فى شكل إستيراد المستلزمات الضرورية لتلك البرامج فى الزمن القصير .

---

(١) مثال ذلك : I. Sachs, op. cit. p. 120.

(٢) S. Patel, Exports Strategy for the Next Decade, The Econ. Weekly, July, 1961, pp. 106-107

(٣) أنظر فى ذلك : دكتور حسن ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى البلاد النامية، ١٩٧١ ، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب ، بدمشق ، ديسمبر ١٩٧١ ص ٤٧ .

وليس ثمة داع هنا للعود إلى بيان أهمية التحول من التركيز على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة والاتجاه إلى الأسواق الجديدة ، سواء تلك الخاصة بالدول الاشتراكية أو بين الدول النامية مع بعضها البعض .

على أن جهود تحقيق الاستقرار لأثمان وحصيلة صادرات الدول النامية ، لا تتوقف فقط على ما تبذله الدول المذكورة عليا فى إطار العمل التخطيطى لتوجيه تجارتها ، إذ يرتبط الأمر باحوال الطلب الخارجى ، الذى لا تملك القدرة على مقاومة تقلباته ، الجهود المحلية بقدر ما تملكه جهود التعاون الدولى ، مما تضطلع به الدول الكبرى المستوردة لتلك الصادرات أو المنظمات الدولية بمالها من امكانيات فى التأثير والنفوذ الأدبى على الجماعة الدولية .

وكانت أهم وأقدم السياسات الدولية لتثبيت أثمان حصيلة صادرات الدول النامية ، سياسة الاتفاقات السلعية الدولية ، بصورها المختلفة : المخزون السلعى لامتصاص أثر تقلبات الصادرات ، إتفاقات الحصص الدولية ، العقود المتعددة الأطراف طويلة الأجل(١).

على أن نجاح الاتفاقات السلعيه الدولية فى تحقيق أغراضها ، يرتبط بتوافر العديد من المقومات والشروط ، قلما تتوافر جميعاً أو حتى أغلبها ، وفى مقدمة ذلك ما ينبغى أن تكفله من حماية مصالح جميع منتجى السلع التصديرية على إختلاف مستوى نفقة إنتاجهم ، وتوزيع المكاسب الناتجة عن تطبيقها ، بين الدول الأطراف على أسس عادلة ، وعدم إصدار مصالح المستهلكين ، وتجنب ممارسة بعض الدول الاطراف للضغوط الإنتهازية . كذلك فإن إستخدام السياسة المذكورة يجب أن يكون فى حدود ما تتطلبه خطط التنمية الإقتصادية القومية لدى الدول الاطراف . فضلا عن أهداف التشغيل وإتجاهات التوسع فى الإنتاج ، وكذا مبادىء وأهداف المنظمات الدولية المختصة(٢) .

(١) Buffer Stoks & International Quotas Agreements · Multilateral Long-term Contracts.

(٢) راجع : L. Towle, International Trade, op. cit. p. 738; Krause, Intern. Econ. op. cit. p. 225

كذلك فإن إلتزام الدول النامية بأهداف الإتفاقات السلعية ، كثيراً ما تحد من حريتها فى توزيع إستخدامات مواردها بما يتلائم مع متطلبات الإنماء الإقتصادى بها . فقد يربط بعضها بعجلة إنتاج المواد الاولية بما يغفل معه مبدا التغيير الهيكلى للبناء الإنتاجى ، كما قد يكون تحويل الدخل الناتج عن تطبيقها ، لصالح الطبقات الاكثر ميلا للاستهلاك غير الضرورى ، مما يتعارض مع هدف زيادة المدخرات من اجل تمويل التنمية [١] .

فإذا اضيف إلى ما سبق أن التجربة العملية لتطبيق الإتفاقات المذكورة ، أوضحت أنها كانت ذات اثر محدود فى تحقيق الإستقرار فى المدى القصير [٢]، كما أن من السلع ما تتعارض طبيعته وخصائصه الفنية وظروف تجارته مع إمكان إستخدام الإتفاقات السلعية فى شأنها [٣] ، هذا بالاضافة إلى مايوجه للتطبيقات المختلفة لسياسة الاتفاقات السلعية من مآخذ وانتقادات سجلتها بعض الدراسات الهامة لهيئة الامم المتحدة ، فلا غرو ان يعلن البعض عن ضعف الامل فيما يمكن ان توفره تلك الاتفاقات من تخفيف لتقلبات صادرات الدول النامية [٤].

---

(١) راجع : L. Towle, Ibid, op. cit. p. 746; Krause, Econ. Dev. op.cit p.107, G. Meier, Leading Issues., op.cit. p. 399.

(٢) إذ لم تنجح فى القضاء على تقلبات حصيلة صادرات كل من الشاى والقصدير والمطاط ، فشلت فى تحقيق الموازنة بين الطاقة الإنتاجية وبين متطلبات الرفاهية العالمية، حيث أدى قيامها فى بعض الحالات إلى حماية المنتجين ذوى النفقة المرتفعة فى الإنتاج .

[راجع : A. Macbean, Export Instability and Economic Development, 1966, p. 272].

(٣) راجع : [H. Johnson op. cit. p. 137]

(٤) فى دراسة لإحدى اللجان المتخصصة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ ، عيب مثلا على سياسة المخزون ارتفاع نفقاتها واحتمالات الخطأ فى التقديرات التى تبنى عليها ، كما أخذ على اتفاقات الحصص ما قد تؤدى اليه من سوء توزيع المواردالإقتصادية وحماية المشروعات متواضعة الكفاءة ، وما تثيره من تضارب رغبات الدول الأطراف فى تحديد الحصص ، وتناقضها أحياناً مع بعض الاعتبارات المحلية المتعلقة بتوزيع الدخل أو أهداف العمالة ، مما جعل أمدها محدود فى أغلب الأحيان .

لذلك اقترح بعض الاقتصاديين عددا من السياسات البديلة للاتفاقات السلعية الدولية - بأشكالها السالف الاشارة إليها - وكان اهم تلك السياسات البديلة ، سياسة تعويض تقلبات الاثمان — Price Compensation Scheme —(١) ، وفكرة تكوين رصيد عملة احتياطي لمواجهة التقلبات السلعية Commodity Reserve Currency Scheme (٢) وسياسة المخزون لواردات الدول الصناعية (٣) .

وعلى أى حال فقد أضحى من الضرورى فى الوقت الحاضر العمل على تغيير النظرة التقليدية للاتفاقات السلعية الدولية ، من مجرد اعتبارها أداة لتنظيم تجارة سلع معينة تستخدمها الحكومات فيما بينها بهدف تحقيق الاستقرار لاثمان تلك السلع دوليا ، إلى اتخاذها وسيلة لتنظيم استخدام الطاقة الفائضة والعمل على منع تكدس فائض إنتاجى فى المستقبل ، عن طريق إمداد الدول منتجة المواد الأولية عن الاتفاق بالوسائل والامكانيات التمويلية اللازمة لبرامج تنويع إنتاجها . وحتى يأتى الوقت الذى تتمكن فيه تلك الاتفاقات من الاضطلاع بهذا الدور الهام ، فان على الدول المتقدمة الغنية ، أن تمد الدول المنتجة لتلك المواد بالموارد التمويلية الكافية للقيام بذلك التنويع (٤) .

---

(١) دعا اليها J. Meade وتأخذ شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تضم كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة ويحدد بمقتضاها السعر المعقول والكميات محل التبادل ويتفق فيها على التعويض الكلى لما قد يحدث من تقلبات تتجاوز المعدلات المتفق عليها .

(٢) وتتطلب تلك السياسة أولا العمل على تكوين احتياطى مخزون لعدد كبير من السلع بدلا من التركيز على سلعة واحدة ، وثانيـــاً تحقيق السيولة الدولية عن طريق سداد الأثمان فى تكوين المخزون بموجب عملة دولية جديدة . وقد اقترحها الاقتصادى A. Macbean.

(٣) وتعولها لدى الدول المتقدمة الغنية هيئات حكومية تقوم بشرى السلعة بأسعار الحد الأدنى وتطرحها للبيع عند ارتفاع الأسعار لحد أعلى معين وكان أول من دعى اليها C. Grondona

[راجع : A. Mcbean, op. cit. p. 275, 304]

(٤) A. Maizels, Exports and Econ. G., op. cit. p. 23

فاذا انتقلنا من الحديث عن سياسة الاتفاقات السلعية الدولية الهادفة لتثبيت أثمان وحصيلة صادرات الدول النامية ، الى ما أسفرت عنه جهود التعاون الدولى فى شأن علاج آثار ما يحل من تقلبات بحصيلة الصادرات المذكورة على وجه يعرقل تنفيذ برامجها الانمائية نتيجة اضطراب إيراداتها المتحصلة من نشاطها التصورى ، فأننا نجد على قمة تلك الجهود فكرة التمويل التعويضى الدولى International Compensatory Finance [1] التى تهدف إلى تعويض الدول النامية عن بعض ما يصيبها من جراء هبوط أثمان أو حصيلة صادراتها عن متوسط الاتجاه الطبيعى لها والمتعارف عليه بين الدول الأطراف ، وذلك عن طريق تكوين رصيد أو انشاء صندوق لتمويل تلك التعويضات .

ومن الواضح أن سياسة التمويل التعويضى تمثل نفعاً كبيراً فى مجال تحقيق الاستقرار للاتفاق على برامج التنمية ، ويعد تنظيم منح التعويض ـ بمقتضاها ـ تلقائيا ميزة تضمن استبعاد تأثير التيارات السياسية فى مجالى توزيع المنافع المتولدة عن تطبيقه ، كما أنه نظام يتصف بالدوام النسبى إذا قورن بتنظيم الاتفاقات السلعية الدولية ، فضلا عن أنه لا يتعارض مع قيام الاتفاقات الأخيرة (٢)

---

(١) كانت أبرز القواعد المنظمة لسياسة التمويل التعويضى تلك التى وضعتها لجنة من خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٦١ والتى اقترحت انشاء صندوق لتأمين التنمية يقوم على تنفيذ النظام المقترح من أجل مقاومة أثر تقلبات الصادرات وما تضر به سير التنمية الاقتصادية بالدول النامية . كما اقترح Prebisch عام ١٩٦٤ برنامجاً لتعويض أحوال تدهور نسب المبادلة الخاصة بصادرات الدول النامية . كما اقام صندوق النقد الدولى عام ١٩٦٣ برنامجا للتمويل التعويضى لعلاج اختلال موازين المدفوعات بالدول النامية، الناشىء عن تقلبات صادراتها.

(٢) H. Johnson, op. cit. p. 150

القسم الثاني

التصدير والإنماء الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

مقـــدمة :

عرضنا فى القسم الأول من البحث لمركز نشاط التصـــدير وأوجه إسهامه فى عملية الإنماء الاقتصـادى بالبلدان النامية ، وفصلنا الدور الذى يمكن أن يقوم به - فى تلك البلاد — فى توافق مع متطلبـات النمط الإنمائى الملائم لهـا ، وعلى الوجه الذى يكفل المشاركة الفعالة فى اقتلاع جـذور التخلف الاقتصادى فضلا عن التغلب على المشاكل والمعوقات التى تحول دون تحقيق الدول المشار إليها للمكاسب العادلة من نشاط تجارتها الخارجية .

وإذ ننتقل لدراســة الحالة فى جمهورية مصر العربيـة ، فبالرغم من تركيزنا بالقسم الأول على ذلك النوع من البلاد النامية التى تتشابه معها فى ظروفها الاقتصادية وخصائص التخلف فيها ، فان الأمر يتطلب البدء بعرض النمط الانمائى الخاص الذى يلائم حالة الاقتصـاد المصرى وظروف تجاره مصر الخارجية ، قبل التعرف على ما يمكن أن يسهم به النشاط التصديرى لدينا بين جهود الانماء الاقتصادى . ثم بحث الوسائل الرئيسية لسياســة تنشيط الصادرات وترشيد النشاط التصديرى ، سواء فى إطار التدابير المحلية أم فى نطاق الجهود الدولية للنهوض بطاقات الانجاز التصـديرى اولا ووضعها فى خدمة الانماء الاقتصادى فى مصر ثانيا .

ونقسم دراستنا فى هذا القسم إلى أبواب أربعة نسبقها بباب تمهيدى :

باب تمهيـــــدى : مشـكلة التخلف الاقتصـادى بمصر ونمط الانماء الملائم لعلاجها .

البـــاب الخامس : انجازات التصـــدير بين أدوات الانماء الاقتصادى فى ج. م. ع .

الباب الســــادس : تنظيم وتخطيط نشاط التصدير فى ج. م.ع فى ظل جهود الانمـاء الاقتصادى .

الباب الســـابع : سياسات وتدابير تنمية الصادرات فى ج. م. ع.

الباب الثـــامن : جهود تنمية الصادرات فى إطار العمل الدولى .

باب تمهيـــــدى

مشـكلة التخلف الاقتصـادى بمصر

ونمط الانماء الملائم لعلاجها

إن إسهام النشاط التصديرى فى جهود الانماء الاقتصادى، ترسم خطوطه معالم النمط الانمائى المختار لمواجهة عوامل التخلف الاقتصـــادى وأركانه الأساسيه ، كما سبق أن أوضحنا ، ولذلك نتناول فى هذا الباب .

بالفصل الأول : جوهر ومظاهر مشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر .

بالفصل الثانى : جهود الانماء الاقتصادى ، والنمط الملائم للانماء فى مصر .

الفصل الأول

جوهر ومظاهر مشكلة التخلف الاقتصادى

فى جمهورية مصر العربية

تضمنت دراستنا بالباب التمهيدى من القسم الاول ، مشكلة التخلف الاقتصادى فى ذلك النوع من الدول النامية الذى يعانى بصفه أساسية من إنعدام التناسق بين الموارد الانتاجية المتاحة فى صورة ضغط سكانى على عناصر الانتاج الأخرى ـ وخاصة رأس المال ـ على وجه يهبط بمستوى إنتاجية عنصر العمل و بالتالى بالقدرة الانتاجية للاقتصاد فى مجموعه . وعرضنا تفصيلا لجوهر مشكلة التخلف الاقتصادى وأسبابها فى تلك البلاد سواء منها الناشئة عن عوامل داخلية ، أم بتأثير بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية . كما تناولنا بالبيان النمط الملائم للتنمية بتلك البلاد ، بوجه عام .

ورغم أن قضية التخلف الاقتصادى والتنمية فى مصر ، لا تخرج فى معالمها الرئيسية عن هذا الاطار والنمط السالف بيانه ، فانه يلزمنا فى هذا القسم ، إيجاز السمات الرئيسيه لمشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر ومظاهرها والنمط العام الملائم للتنمية الاقتصادية بها ، واستراتيجية التنمية الصناعية على وجه الخصوص . حيث يقتضى بيان الطريق أمام النشاط التصديرى للاسهام فى التنمية الاقتصادية ، السير على هدى الخطوط العريضة لنمط التنموية الملائم .

وإذ نبدأ بعرض خصائص التخلف الاقتصادى الأساسية فى مصر ـ تمهيداً لتقييم ما تم من إنجازات إنمائية خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٠٠ . فاننا نكتفى بالتصوير الاجمالى لأبرز السمات التى ميزت اقتصادنا فى هذه الفترة .

ووفقا للمعيار المتعارف عليه لقياس ومقارنة درجات النمو الاقتصادى فى البلاد المختلفة — وهو معيار متوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلى أو الدخل القومى ومعدل نمو هذا النصيب — نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى مصر يقل بشكل واضح عن مثيله بالعديد من البلاد النامية الأخرى ، المتقاربة معها فى مستوى النمو الاقتصادى كدول البحر الأبيض المتوسط مثلا ، وهو ما يبدو جليا من مقارنة الأرقام التالية :

متوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠/١٩٦٥

(دولار أمريكى ، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠)

البـــلاد	١٩٥٠	١٩٦٥
مصر	٩٧	١٥٧
مجموعة دول البحر المتوسط	١٦٦	٢٨٩
دول شمال البحر المتوسط	٢٢٤	٤٨٥
اليونان	٢٣٥	٥٥١
البرتغال	١٨١	٣٥٥
تونس	١٥٦	٢٢٢
تركيا	١٤٩	٢٠٩

(المصدر Duprez Kirschen; Megistes., op cit. Tab. XVIII)

فما بالنا إذا قارنا متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر بمثيله فى الدول الغنيـة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا الاتحادية ، حيث البون شاسع يعـكس

تفاوتا هائلا فى مستويات المعيشه [1].

ولا يقتصر الأمر على ذلك تفاوت فى مستوى نصيب الفرد من الناتج ، بل تبدى تطورات معدل النمو لكل من الناتج المحلى الاجمالى والسكان ونصيب الفرد من الناتج فى مصر ، انخفاضا نسبيا عن المعدلات المثيلة بالعديد من الدول الأخرى [2].

على أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج — ليست فى الوقع إلا انعكاسا لضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، وهى السمة الأساسية لظاهرة التخلف الاقتصادى ، مما يرجع أساسا لانخفاض مستوى إنتاجية العمل . ويرجع انخفاض إنتاجية العمل بدوره لاختلال التوازن أو التناسب بين عرض مختلف عناصر الانتاج أو الموارد الانتاجيه من جهة وإلى تأخر أساليب وفنون الانتاج وتنظيمة من جهة أخرى .

---

(١) كان نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى مصر ١٩٦٩ ، ١٨٨ دولار أمريكى فى حين بلغ متوسط نصيب الفرد منه فى نفس العام ، بالدول الثلاث المذكورة على التوالى ٤٦٦٤ ، ٢٧٨٣ ، ٢٠١٢ دولار أمريكى بالأسعار الجارية .

(UN. Handbook of International Trade and Dev. Stat. 1972, p. 230
UN., Statistical Yearbook. 1970 Tab. 185)

(٢) تطور معدلات النمو للناتج المحلى الاجمالى والسكان ونصيب الفرد من الناتج فى بعض الدول خلال الفترة ١٩٦٥/٥٠ .

معدل النمو	الناتج المحلى الاجمالى		السكان		نصيب الفرد من الناتج	
الدولة	١٩٦٥/٥٠	٦٥/٦٠	٦٥/٥٠	٦٥/٦٠	٦٥/٥٠	١٩٦٥/٦٠
مصر	٥ر٧	٦ر٧	٢ر٥	٢ر٨	٣ر١	٣ر٨
اليونان	٦ر٣	٨ر٢	٠ر٨	٠ر٥	٥ر٤	٧ر٧
اسبانيا	٦ر٢	٩ر٣	٠ر٨	٠ر٨	٥ر٤	٨ر٤

C. Kirschen, Megistos.., Tab XVIII -2

ولذلك يبدو المظهر الأساسى لمشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر فى صورة انعدام التناسق فى الموارد الانتاجية كما وكيفا . حيث يؤدى اختلال التوازن بين حجم القوة العاملة ومقدار المتاح من عناصر رأس المال والأرض والتنظيم ، إلى الهبوط بمستوى الكفاية الإنتاجية وانتشار البطالة الظاهرة والمقنعه ، فى القطاع الزراعى أولا ، وفى القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة ثانيا [١].

وإذا كانت ظاهرة الكثافة السكانية وتزايد معدل النمو السكانى مع انخفاض معدل الوفيات ، تشكل فى حد ذاتها أحد المشاكل التى يجب الاهتمام بعلاجها من أجل وضع حد لتزايد السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، فإن تجسيم تلك الظاهرة يجب ألا يتخذ صورة من المبالغة تخفى وراءها المشكلة الحقيقية وهى الندرة النسبيه لبعض الموارد الإنتاجية على وجه يخل بالتناسب اللازم بين عناصر الإنتاج المختلفة .

وقد ظهرت مشكلة النمو السكانى السريع فى مصر ، بعد الثلث الأول من القرن الحالى ، إذ كان معدل نمو السكان منذ بداية القرن حتى عام ١٩٣٧ فى حدود ٣ر١٪ سنويا فى التوسط ، ثم أخذ فى الارتفاع التدريجى بتأثير إنخفاض معدل الوفيات مع إرتفاع معدل المواليد [٢] ، فبلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان فيما بين عامى ١٩٤٧، ١٩٦٠ ٧ر٢٪ [٣] . ثم تطور معدل النمو السكانى بعد ذلك إلى ٣٨ر٢ فى الفترة

---

(١) دكتور صلاح الدين الصيرفى ، بعض مشاكل التنمية الاقتصادية ، المحاضرات العامة لجامعة اسكندرية ، ١٩٦٠ ص ١٧ .

(٢) انخفض معدل الوفيات فى الفترة من ١٩٠١:٢٠ بنحو ٢٥٪ فى حين إرتفع معدل المواليد فى نفس الفترة بما يقرب من ٨ر٢٠٪ (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، مشكلة السكان فى ج.م.ع. ١٩٦٥).

(٣) المرجع أعلاه — ص ٦.

٥٢/١٩٦٠ ، ٢٫٥٤ فى الفترة ٦٠/١٩٧٠[1] .

وأدت ظاهرة الكثافة السكانية إلى وجود فائض فى حجم القوة العاملة[2] يقابله نقص فى الموارد الانتاجية الأخرى وخاصة من رأس المال والأرض ، مما أسفر عن مشكلة البطالة المقنعة ، فأصبح لدينا فيضا كبيرا من القوة العاملة لا يتناسب مع المتاح من الأراضى الزراعية ورأس المال ، بصورة أصبحت تشكل عبئا خاصا على المجتمع نتيجة إنخفاض مستوى الانتاج وعدم إسهام القوة العاملة فى الانتاج ، بالقدر الذى يتطلبه استهلاكها من السلع والخدمات[3].

وتتزايد ندرة الأرض بالنسبة لتعداد السكان الزراعيين ، بسبب تفوق معدل الزيادة فى السكان — بشكل ملحوظ — على معدل الاتساع فى الأراضى الصالحة للزراعة[4] ، على وجه يهبط بنصيب الفرد من المساحة المحصولية للأراضى الزراعية

---

(١) تزايدت معدلات المواليد خلال العشر سنوات ٦٠/١٩٦٩ بمتوسط ٤١٫٠ فى الألف سنويا ، وإن كانت قد بدأت فى التناقص المنتظم منذ عام ١٩٦٣ حتى بلغت عام ١٩٦٩ ٣٧٫١ ، أما معدلات الوفيات فقد بلغ متوسطها خلال العشر سنوات الأخيرة ١٥٫٦ مع انخفاض ملحوظ عام ١٩٦٩ ، حيث بلغت ١٤٫٥ فى العام المذكور. (الأرقام الأصلية من : ج. م. التعبئة و الاحصاء ، مختارات من الاحصاءات العامة فى ج.م.ع. ٥٢/١٩٦٩ ، يونيو ١٩٧٠).

(٢) بلغ تعداد القوة العاطلة فى مصر عام ٦٠/١٩٦١ ٢١١٫٤ ألف نسمة ارتفع إلى ٢٤٤٫٤ ألف عام ٦٧/١٩٦٨ منهم ٢٤٫٣ ألف فى القطاع الزراعى ، ٥٢٫٤ ألف فى الصناعى (I.L.O. Yearbook of Labour Stat. II, p 426)

(٣) دكتور صلاح الدين الصيرفى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٤) كانت نسبة زيادة المساحة المحصولية فيما بين عام ١٩٥٢ ، ١٩٦٩ فى حدود ١٣٫٣٪ فى حين بلغت نسبة زيادة السكان فى تلك الفترة ٥٥٫٤٪ (مصدر الأرقام الاصلية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مختارات من الاحصاءات العامة يونيو ١٩٧٠ ، المؤشرات الاحصائية يوليو ١٩٧١) .

مع مرور الزمن (١) مما يجعل عرض السكان الزراعيين فى مصر كبير المرونة فى حين أن عرض الأرض غير مرن ، وهو ما يترتب عليه تفشى ظاهرة البطالة المقنعة فى الزراعة وما صاحبها من أشكال البطالة المزمنة وأشتغال الكثيرين بأعمال غير منتجة(٢). وقدر فائض الأيدى العاملة فى القطاع الزراعى ، ممن لا يقومون بعمل منتج عام ١٩٦٠ بنسبة ٢٣٫١٪ من عدد المشتغلين بالزراعة . كما بلغت نسبة العاطلين فى القطاع الزراعى من اجمالى القوة العاطلة فى مصر عام ٦٠/١٩٦١ ٣١٫٨٪ (٣).

ولا تقتصر الندرة النسبية فى بعض الموارد الإنتاجية على الأرض فقط ، بل أن

---

(١) بالرغم من زيادة المساحة الكلية المزرعة بنسبة ١٦٪ والمساحة المحصولية بنسبة ٥٠٪ فيما بين عام ١٩١٧ ، ١٩٦٠ ، فقد كانت زيادة السكان بنسبة ١٦٠٪ سببا فى تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية للاراضى الزراعية فى مصر بالفدان ، من ٠٫٦٨ عام ١٩١٧ الى ٠٫٤٢ عام ١٩٥٧ ثم الى ٠٫٣٣ عام ١٩٦٩ (راجع . دكتور على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية ص ١٩٨ ؛ ج م للتعبئة والاحصاء ، مختارات الاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ .

(B. Hansen & Marzouk, Development and Economic Policy in Egypt, 1965 p. 46.)

وبراجع كذلك ، دكتور صبحى تادرس قريصه ، فى تحليله للتطور النسبي للسكان الزراعيين والمساحة المحصولية والزراعية فى مصر فى الفترة ١٩٠٧ ، ١٩٥٤ ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، بالاشتراك مع د. عبد العزيز عجمية المرجع السابق ، ص ٢٦ — ٩٨) .

(٢) قدرت بعض الدراسات البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة فى مصر عام ١٩٦٠ بنسبة ٢٢٪ من العاملين فى الزراعة والبطالة الموسمية بنسبة ٤٣٫٧٪ ، (راجع بحث : احمد محمد الفيل برامج التوسع الزراعى الافقى وتخفيض البطالة الزراعية فى مصر ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١) :

(٣) I.L.O. Yearbook of Labour Stat., Tab. 10. p. 418.

ندرة غيرها من الموارد الطبيعية ورأس المـــال تشكل عاملا رئيسيا لضعف القدرة الإنتاجية وإعاقة التوسع فى البرامج الإنمائية فى مصر . هذا وإن كان المستغل من موارد البلاد الطبيعية بالفعل ، لا يزال يشكل جزءا فقط من الموارد الموجودة ، والتى يمكن التوسع فى استغلالها فى المستقبل . ويلاحظ أن العديد من تلك الموارد لم يبدأ التوسع فى استغلاله إلا مع بداية الجهود الانمائية منذ بداية الستينات (١) . ومن ذلك مثلا أن الانتاج السنوى من البترول الخام لم يكن يتعدى عام ١٩٥٢ ٤ر٢ مليون متر مكعب فى حين بلغ انتاج عام ٦٩/ ١٩٧٠ ٦ر١٦ مليون متر (٤) . كما أن من تلك الموارد ما تناقص بفعل الظروف الحربية لمنطقة سيناء ، كهبوط انتاج المنجنيز سنويا من ٣٠٣ مليون طن مترى عام ٦٣/١٩٦٤ إلى ٥ر٤ مليون عام ٦٩/١٩٧٠ (١)

كذلك فان موارد الثروة الحيوانية محدودة فى مصر لعدم وجود مراعى طبيعية ولضيق مساحة الأرض القابله للزراعة ، كما أن المـوارد المستغلة من الثروة السمكيه لا تزال محدودة بدليل اعتمادنا على الواردات من الأسماك لسد جانب من احتياجاتنا

---

(١) M. El Kammash, Economic Development and Planning Egypt, 1968, p. 242.

(١) وبرغم تزايد انتاجنا من البترول الخام فان وارداتنا منه لا تزال تقترب فى قيمتها من صادراتنا البترولية، أذ بلغت قيمة صادراتنا من البترول الخام عام ٧٠/١٩٧١ ٣ر١٣ مليون جنيه فى حين كانت قيمة وارداتنا منه فى نفس العام ٤ر١١ مليون تقريبا (الارقام : ج.م. التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢)

كما أن الانتاج السنوى من كل من الحديد الخام والفوسفات لم يكن يتعدى حتى عام ١٩٥٢ ٥ر٢٤١ ، ٢ر٥٢٧ مليون طن مترى على التولى ، أن تطور الرقم القياسى منها منذ ذلك (١٩٥٢ = ١٠٠) الى ٢٠٩ ، ١٣٢ عام ٦٩/٧٠ (ج.م. التعبئة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية يوليو ١٩٧١) .

الغذائية (١) .

على أن الحقيقه التي يجب ألا تغيب عن بالنا في تقدير امكانياتنا وحجم مواردنا من الثروات الطبيعية ، هو أن التعرف على المتاح منها والاحتياطيات الموجودة لم يزل غير محدد ، بسبب عدم كفاية الجهود المخصصة للكشف عن تلك الموارد فضلا عن عدم الدقة في حصرها والتنبؤ بمقاديرها مستقبلا . هذا بالإضافة إلى عدم استغلال المعروف من تلك الموارد على الوجه الأكمل حتى الآن .

على أن أخطر تأثير لندرة بعض العناصر الانتاجية في مصر — كعائق من عوائق التنمية — هو تأثير ندرة رأس المال على القدرة الانتاجية فيها مما يقلل من امكانيات الانطلاق في حركة التصنيع إلى مداها الممكن ، ومن توفير المعدات اللازمة لتطوير الانتاج وتحسين أساليبه بمختلف القطاعات الانتاجية . وبذلك تساهم مشكلة ندرة رأس المال وضآلة نصيب الفرد منه في ظاهرة انعدام التناسق بين عناصر الانتاج كسمة أساسية للتخلف الاقتصادى .

كذلك فقد كان اختلال البنيان الانتاجى في مصر إلى عهد قريب متمثلا في اتجاه الغالبية من النشاط الانتاجى إلى القطاع الزراعى — من أبرز سمات التخلف الاقتصادى

— كما يلاحظ أن ما تم من أبحاث عن وجود موارد للثروة التعدينية لم يسفر عن تأكيد وجود كميات كبيرة منها . هذا فضلا عن أن الحديد الخام الموجود من نوع غير جيد ومواطن استخراجه بعيده عن مراكز الانتاج والتسويق ، وتناقص الاحتياطى الموجود منه بمرور الزمن . وذلك عكس احتياطى البترول الخام الذى تشير الدلائل إلى تزايد امكانيات استخراجه في المستقبل .

(١) دكتور فوزى رياض فهمى ، تخطيطنا الصناعى في ضوء مواردنا ومركزنا الدولى ، محاضره بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع ، مارس ١٩٦٥ ، مجلة مصر المعاصره يناير ١٩٦٦ ص ٦٧ — ٧٥ .

لدينا . ولا تزال الزراعة تحتل من حيث أهميتها النسبية فى توليد الدخل القومى ، أكبر مركز بين قطاعات الانتاج الرئيسية فى مصر . ففى حين كان نصيب الزراعة فى توليد الدخل القومى عام ١٩٥٣/٥٢ ٣ر٣١٪ والصناعة ٧ر١٥٪ فان تزايد نصيب الصناعة حتى بلغ عام ١٩٧٠/٦٩ ٢ر٢١ لم يغير من تصدر القطاع الزراعى للأولوية بين القطاعات المولدة للدخل إذ كان نصيبه فى العام المذكور ٢ر٣٠٪[1] .

وهكذا يترتب على تركز ذلك الجانب الكبير من النشاط الانتاجى فى القطاع الزراعى بصفة رئيسية — برغم الضآلة النسبية لفرص التنمية ورفع الانتاجيه فى هذا القطاع — سوء توزيع السكان على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ،على وجه يؤدى إلى ضيق فرص التوسع فى العمالة وهو ما تعكسه أرقام تطور توزيع قوة المشتغلين على مختلف قطاعات الانتاج ، فضلا عن تطور أرقام العمالة ونسبه نصيب كل قطاع من اجمالى قوة العاملين . فلا يزال أكثر من نصف تعداد القوة العاملة فى مصر يشتغل بالزراعة[2] . فى الوقت الذى تتطور فيه الأرقام القياسية للعمالة فى غير القطاع الزراعى

---

(١) مصدر الارقام الاصلية ، ج.م. التعبئة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة مارس ١٩٦٣ ، يونيو ١٩٧١ .

وكانت نسبة الدخل المتولد من القطاع الزراعى الى اجمالى الدخل القومى قد تناقصت مع تقدم برامج التصنيع فى بدايه سنوات الخطة الخمسية الاولى ، اذ كان نصيب الزراعة عام ٥٩/١٩٦٠ ٥ر٣١ ونصيب الصناعة والكهرباء ٧ر٣٠٪ فهبط نصيب الزراعة عام ٦١/٦٢ الى ٥ر٢٦٪ الا أنه عاد للارتفاع ثانية حتى بلغ عام ٦٨/٦٩ ٥ر٢٩٪ ، ٦٩/١٩٧٠ ٢ر٣٠٪ فى حين لم يتجاوز نصيب الصناعة فى العام الاخير ٢ر٢١٪ .

(مصدر الارقام : ج.م. التعبئة والاحصاء ، نشرة عدد ٧٤ سبتمبر ١٩٧٠ ، مختارات ، ديسمبر ١٩٧٠) .

(٢) تطور توزيع القوه العاملة فى مصر خلال الفتره من ١٩٣٧ الى ١٩٦٩ على الوجه التـالى :

بسرعة تفوق تطور المستوى العام للعمالة فى مصر (١) .

كذلك فان من المظاهر المعوقة للنمو الاقتصادى فى مصر، تأخر أساليب الإنتاج وتخلفها عن ملاحقة مستويات التطور التكنولوجى التى بلغتها البلاد المتقدمة، و بعكس ذلك انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية بوجه عام مما يجب اعتباره بحق فى مقدمة المشاكل التى ينبغى أن تتصدى لها الجهود الانمائية من أجل النهوض بالطاقة الإنتاجية للبلاد (٢) .

ومما يؤسف له أن عنصر الكفاءة الإنتاجية لم ينل ما يستحقه بين جهود السياسة

=	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٩
الزراعة	٦٨ر٨٪	٥٨ر٤	٥٣٪	٥١٪
صناعات تحويلية }			١٠٪	١٥٪
انشاءات }	٩ر٥٪	١٠ر٢	٢ ٪	٢ر٤ ٪
خدمات	٢١ر٧٪	٣١ر٤	١٩٪	١٧٪

(أرقام ٣٧/١٩٤٧ : Hansen and Marzouk, op cit., p. 34
وأرقام ٦٠/١٩٦٩ : ج.م. التعبئة والاحصاء ، عشر سنوات فى حياه الانسان المصرى، يوليو ١٩٧١ ص ٣٥ ، ٣٦) .

(١) تطور الارقام القاسية للعمالة ٦٠/٦١ = ٦٨/١٩٦٩ (٦٢/٦٣ = ١٠٠)

	٦٠/٦١	٦٢/٦٣	٦٤/٦٥	٦٦/٦٧	٦٨/٦٩
فى غير القطاع الزراعى	٩٠	١٠٠	١١١ر٩	١١٦ر٥	١٢٦ر٥
المستوى العام للعمالة	٩٤ر٨	١٠٠	١٠٧ر٤	١١ر٢	١١٧ر٢

(I.L.O. Yearbook of Labour Stat. Tab 45)

(٢) دكتور محمد زكى شافعى ، الانماء الاقتصادى فى ج . م . ع . مصر المعاصره ، أكتوبر ١٩٦٨ ص ١٢ .

الاستثمارية الانمائية فى مصر حتى الآن وخاصة فيما يتعلق بانتاجية وحدة العمل وإنتاجية وحدة المواد الداخلة فى الإنتاج، ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاستثمارية للخطة الخمسية الأولى بمصر لم تحقق من زاوية الكفاءة الإنتاجية نجاحا ، إذ بلغ المعامل الحدى « لرأس المال لإجمالى الدخل » ،فى مجموع قطاعات الصناعة والكهرباء والتعدين فى الخطة الخمسية الأولى ٢٫٨ — وهو مستوى لا يوصف بالكفاءة الاستثمارية ،بل يقل عن المعامل المحقق فى الفترة السابقة على الخطة،من ١٩٦٠/٥٢ كما يقل عن المستويات المشاهدة فى البلدان ذات التخطيط الاشتراكى الشامل (١) . بل إن انتاجية وحدة العمل فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ، قد انخفضت خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى مصر بمقدار ٠٫٧ ٪ (٢) .

وإذا كانت وسيلة النهوض بالقدرة الانتاجية ، لتنمية الاقتصاد ، هى — كما سبق أن رأينا — القيام بالاستثمارات المنتجة ، مما يتوقف على حجم المدخرات أو مدى وفرة الفائض الاقتصادى المتاح للانفاق منه على تلك الاستثمارات ، فإن مشكلة ضآلة الموارد المتاحة للاستثمارات المنتجة تعتبر هى العقدة الرئيسيه أمام إنطلاق البرامج الانمائية بجمهورية مصر العربية ، وخاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها البلاد — بحكم الحالة الحربية وما تقتضيه الاستعدادات العسكرية من اقتطاع الموارد والطاقات الكبيرة لأغراض التسليح وتدعيم الجيش — مما كان يمكن تخصيصه لأغراض الإنماء الاقتصادى . هذا فضلا عن تأثير الضغوط السياسية وألوان الحصار الاقتصادى التى مارستها ضدنا دول الغرب الاستعمارية لمقاومة كفاحنا من أجل التحرر الاقتصادى .

---

(١) سيد أحمد البواب ، عوامل النمو فى التعدين الصناعى والكهرباء ، فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٧ ص ١٧٣ .

(٢) وكان انخفاض الانتاجية للمشتغلين فى الصناعات المعدنية الاساسية ١٨٫٥ ٪ وفى صناعة منتجات البترول ١٤٫٩ ٪ . (المرجع أعلاه ص ١٦٤).

وترجع ضــآلة الفائض الاقتصادى المتاح للانفاق على استثمارات التنمية بصفة أساسية ، إما لعدم استخدام الموارد المتاحة على الوجه الكافى لتزايد الفائض الفعلى إلى أقصى الحدود الممكنة ، أو إلى انفاق غير رشيد فى وجوه الاستهلاك البذخى أو غير الضرورى . كما قد يرجع القصور فى تمويل الاستثمارات الانمائيه المنتجة إلى ضياع الفائض الاقتصادى الفعلى ـ فى جانب كبـير منه ـ نتيجة استخدامه على وجه غير رشيد . وبذلك لا يكون هناك محل لتفسير صغر حجم الاستثمارات وخاصه فى المجال الصناعى ، بانخفــاض مستوى الادخار الناشىء أساساً عن انخفــاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى مما يستند غالبا لنظريه حلقات الفقر المفرغة ، بل أن انخفاض مستوى الدخل الفردى ليس إلا مظهراً لعوامــل التخلف الاقتصادى الجوهرية التى تسبب كما سلف القــول انعدام التناسب بين عنصـر العمل وباقى العناصر الانتاجية الأخرى ، على وجه يهبط بمستوى انتاجية العمل وبالتالى بالقدرة الانتاجية للبلد . فاذا ما عولج هذا الاختلال فى التناسب بين العوامل الانتاجيه، وخاصة بزيادة معدل الاستثمار عن طريق زياده الفائض الاقتصادى وترشيد استخدامه ،كان فى ذلك، المخرج للنهوض بالقــدرة الانتاجية من خلال التصنيع وغـيره من وسائل التغيير الهيكلى للبنيان الاقتصادى .

وإذا كان انخفــاض حجم المدخرات الفعلية فى مصر هــو العائق الظاهر أمام الجهود الانمائية لمــا يسببه من قصــور الموارد التمويلية اللازمة لبرامجها ، (١) فان استكشاف المزيد من مواردنا الاقتصادية المتاحة ، وترشد استخدام الموجود منها ، وضغط الانفاق الاستهلاكى الترفى وغير الضرورى ، هى الوسائل الكفيلة بزيادة حجم المدخرات لمواجهة احتياجات المستقبل القريب للتنمية الإقتصادية .

---

(١) انظر : محمد رشاد محمود ، المشكلة الاقتصادية وحلولها علما وعملا ، ١٩٦٧ ص ٢٠٠

وكان متوسط معدل الإدخار في مصر — كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٥٠ / ١٩٦٥ ١١,١ ٪ كما بلغ معدل الادخار المحلى خلال المدة المشار إليها ١٨,٦ ٪ (١). هذا في حين بلغ متوسط المعدلين المذكورين في الدول النامية التي حققت معدلات عالية في نموها الاقتصادى خلال نفس الفترة ١٧ ٪ ، ٢٤ ٪ (٢) . وفي عام ١٩٦٥ تخلف معدل الادخار الفعلى في مصر عن المعدل الاحتمالى وفقا لتقديرات دراسات سكرتارية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حيث بلغ المعدل الفعلى ١٣ في حين كان المعدل الأقصى الاحتمالى وفقا للتقديرات يبلغ ١٦ (٣) .

ويصور قصور المدخرات في مصر عن الوفاء بالمستهدف منها ، ما أوضحته تقارير متابعة الخطة الخمسية الأولى للتنمية من أن نسبة المدخرات الفعلية لم يتسنى لها أن تتجاوز ١٣,٨ ٪ من الدخل القومى في المتوسط ، خلال سنوات الخطة ، في حين أن المستهدف لها بالخطة كان هو الارتفاع بها من ١١ ٪ في أولى سنواتها لتصل إلى ٢١ ٪ في آخرها (٤) .

وقد ترتب على نقص إجمالى الادخار المحلى عن إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذه في الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، أن ظهر بعض العجز في تمويل الاستثمارات المذكورة

---

(١) CNUCED, Mesure de L'effort de Développement 1970,Tab.5.

ويعتبر هذا المعدل ضعيفا اذا قورن بمثيله في عدد من الدول النامية ، حيث بلغ معدل الادخار المتوسط في الكويت وفنزويلا وبيرو عن الفترة المذكوره ٥٩,٥ ، ٣٤,٥ ، ٢٠٦ على التوالى ، كما بلغ معدل الادخار المحلى في كل من الكويت وليبيا والسودان ٦١ ، ٥٢,٢ ، ٣٠,٣ على التوالى .

(٢) N.U. Etude sur le Commerce International et le Développement, 1970; p. 101.

(٣) CNUCED, Mesure de L'effort..., op. cit, p 23.

(٤) وزاره التخطيط ، تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولى ص ١٠٣

، عجز بلغ ٤٠٧ر٤ مليون جنيه بنسبة ٢٧ر٢٦٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة. مما حتم الالتجاء إلى طريقة التمويل الخارجى — رغم مصاعبه — لتغطية العجز[١].

وفضلا عن ضآلة نسبة الادخار إلى الدخل القومى فى مصر فإن مقداره يتقلب من فترة لأخرى فبعد أن تصاعد حجم المدخرات من ١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٦ر٩ مليون عام ١٩٦٢ [٢] عاد فهبط عام ١٩٦٨/٦٧ إلى ١٨٤ر٨ مليون ثم بلغ عام ٦٩/٦٨ ٢٠٥ر٣ مليون [٣].

وتحتل المدخرات التى تتم عن طريق قطاع الأعمال وقطاع الإدارة العامة النسبة الكبرى بين إجمالى المدخرات فى مصر ، وهى ما يطلق عليه المدخرات التنظيمية مما بلغت نسبته عام ١٩٦٥/٦٤ ٩٠ر١ ٪ [٤] . وبذلك يتبين أن هـذا النوع من المدخرات قد أصبح يشكل أهمية خاصة فى التأثير على معـدل الادخار القومى خاصة وقد أصبح الجانب الأكبر من هذا القطاع تحت إشراف الدولة أو ملـكا لها [٥].

ويقوم قطاع الأعمال فى العديد من الدول النامية بدور هام فى تجميع المدخرات بالنظر لما يشكله الادخار من نسبة عالية بين إجمالى استخدامات الدخل الصافى لشركات

= ويلاحظ أن نسبة المدخرات للدخل القومى قد بلغت حديثا فى بعض الدول الاشتراكية ٣٠٪ وفى اليابان ٣١٪ . (أنظر : محمود رشاد الحداد ، المرجع السابق ص ٣٠١) .

(١) دكتور حسين عمر ، تطور الاقتصاد فى مرحلة التحول الاشتراكى ، مصر المعاصرة اكتوبر ١٩٦٦ ، ص ١١٥ .

(٢) ادارة التعبئة ، الـكتاب السنوى للاحصاءات ، مارس ١٩٦٣ ص ١٥٠ .

(٣) ج.م. التعبئة والاحصاء ، الـكتاب السنوى ، يونيو ١٩٧١.

(٤) دكتور محمـد محمود الامام ، التخطيط الاقتصادى من أجـل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٦٣ ، ص ٢١٢ .

(٥) رمزى زكى ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، ص ٢٨٤ .

ذلك القطاع . ومثال ذلك ما يحدث فى كل من البرازيل وبرتوريكو وجامايكا [١].
إلا أن دور قطاعى الأعمال والادارة العامة فى زيادة تجميع المدخرات فى مصر ، لا يزال ضعيفا نسبيا — بالرغم من اتساع رقعة قطاع الأعمال الحكومى إذ لم تحقق نسبة المدخرات المتولدة عن القطاع المذكور زيادة تذكر فى الفترة الأخيرة [٢].

وإذا كنا قد استبعدنا ضآلة متوسط نصيب الفرد من الدخل كسبب رئيسى لضآلة المدخرات فى مصر ، فان ذلك لا ينفى ما لهذا العامل من تأثير على حجم المدخرات العائلية ، والتى تقل كلما انخفض مستوى الدخل على وجه يهبط بقدرة الأفراد على الادخار مع استحالة تحميل الفئات ذات الدخل المحدود — وخاصة فى ظل سوء توزيع الدخل — بأعباء جديدة تنوء بتحملها فضلا عن صعوبة التأثير على معدلات الاستهلاك الفردى ، وعلى القوى الاجتماعية المؤثرة فى معدلات الاستهلاك والأدخار . وأصعب ما يكون ذلك فى البيئة الزراعية التى يميل السكان فيها للاكتناز ولا يتوافر لديهم الاقدام على الاقتراض أو الدخول إلى ميادين الاستثمار الصناعى وغيرها [٣] .

---

(١) بلغت نسبة الادخار من إجمالى استخدامات الدخل الصافى لنشاط الشركات فى الدول المذكوره فى الفترة ٥٠/١٩٥٩ على التوالى ٥٧ ، ٦٣ ، ٤٣ ٪ .
(U.N. World Econ. Survey, 1960 p. 71)

(٢) وبعد أن كان قطاع الادارة العامة يحقق فائضا فى السنوات الأولى للخطة الخمسية الأولى للتنمية ، أصبح يحقق عجزا (أى ادخار سلبى) . ويرجع ذلك للتزايد الكبير الذى طرأ على الاستهلاك العام .
(أنظر : دكتور صبحى تادرس قريصة ، العوامل المحددة لسياسة إدخارية رشيدة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٧) .

(٣) دكتور رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .

فاذا كانت المشاكل التنظيمية لتجميع المدخرات وتوجيه استخداماتها ، هى أحد جوانب ظاهرة ضآلة الفائض الإقتصادى فى مصر ، فان الإفراط فى الاستهلاك يشكل الجانب الآخر الذى لا يقل عن ذلك أهمية . وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية وحدها قدرت الزيادة الفعلية فى الاستهلاك النهائى لآخر سنوات الخطة بنسبة ٤٦٫٩ ٪ عن سنة الأساس فى الوقت الذى كانت فيه تقديرات الخطة تستهدف فقط زيادة فى الاستهلاك النهائى لاتتجاوز ٢٤ ٪ .وبذلك بلغ معدل الزيادة السنوى المحقق فى الاستهلاك النهائى ٨ ٪ فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ٤٫٨ ٪ خلال سنوات الخطه . مما ترتب عليه التهام الاستهلاك للجانب الأكبر من الزيادة فى الدخل . وليس مرجع الزيادة المشار إليها فى الاستهلاك النهائى هو فقط تزايد السكان خلال سنوات الخطة إذ لم يجاوز معدل زيادة السكان ٢٫٨ ٪ ، بل شارك فى ذلك أيضا زيادة حجم العمالة والأجور بمعدلات فاقت ما كان مستهدفا بالخطة [1] دون تحقيق زيادة مقابلة فى مستوى الإنتاجية ، كما ساهم فى ذلك أيضا من جانب الاستهلاك النهائى للأفراد التوسع فى نظام البيع بالأجل للسلع الاستهلاكية المعمرة ، وفى جانب الاستهلاك الجماعى — الذى ارتفع وحده بمعدل سنوى قدره ١٤٫٢ ٪ خلال سنوات الخطة — التوسع الكبير فى الانفاق على الخدمات الحكومية وما ينتج عنه من زيادة فى الطلب على الاستهلاك السلعى [2] .

---

(١) زاد حجم العمالة المحقق خلال سنوات الخطة عن المستهدف بها بمقدار ٣٠٠ ألف مشتغل ، وزادت الأجور بمعدل سنوى قدره ٩٫٩ ٪ (تقرير متابعة الخطة الخمسية الأولى).

(٢) د. حسين عمر . تطور الاقتصاد فى مرحلة التطور الاشتراكى ، المرجع السابق ص ١١١ — ١١٣ .

وخلال الفترة ٦٠/٦٨ قدرت نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج القومى الاجمالى فى مصر =

فاذا انتقلنا لعرض إمكانيات الشق الثانى من موارد تمويل استثمارات التنميـــة الاقتصادية فى مصر ، وهو التمويل الخارجى . فاننا نجد أن الحجم الاجمالى للاعانات والقروض الخارجية التى تلقتها مصر من الخارج ، قد مر فى الآونه الأخيرة الأخيره بمراحل كان فى بعضها ضئيل القدر وكان فى البعض الآخر عونا لجهود الأنماء الاقتصادى عا حققه من إسهام فى تمويل ذلك الجانب من العجز الذى تسبب فيه قصور إجمالى الادخار المحلى .

ففى النصف الثانى من الخمسينات لم تساهم القروض والاعانات الوافدة من الخارج بقدر يذكر فى جانب المتحصلات من ميزان معاملاتنا الرأسمالية [١] ، اللهم إلا فى عام ١٩٥٩ — حيث بلغت الأموال المقابلة لواردات المعونه الأمريكية والقروض ١ر١٧ مليون جنيها — أما فى النصف الأول من الستينات (٦٠ / ١٩٦٤) فقد تزايدت القروض والأعانات الخارجية حتى بلغ متوسطها السنوى فى الفترة المذكورة — شاملة التسهيلات الائتمانية — ٧ز١٠٦ مليون جنيها [٢] ، وقد شكلت القروض

= بـ ٦٨٪ حيث بقيت هذه النسبة على حالها طوال الفترة المذكورة ، فى حين ارتفعت نسبة الاستهلاك الحكومى العام من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٤٪ عام ١٩٦٨ .

U.N. Handbook of Int. T. 1972, op. cit; Tab. 6.3.

(١) وكان من أسباب ذلك فى الفترة المشار اليها ما مارسته فى مواجهتنا بعض دول الغرب من تردد فى منحنا ما وعدت به من قروض ، وامتناع البنك الدولى عن تمويل مشروع السد العالى (راجع ، دكتور زكريا نصر ، الاقتصاد المصرى ، هيكله وتطوره ١٩٥٦).

(٢) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٦٥ العدد الأول ص ١٢٩ ، وكان اجمالى القروض والاعانات فى عام ١٩٦٣ وحده ٦ر١٨٦ مليون جنيه وهو أقصى رقم حققته خلال العقدين الأخيرين . وكانت المصادر الاساسية للتسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها مصر وخاصة خلال عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ هى منطقة الدولار وأوربا الغربية والمملكة المتحدة .

والإعانات الخارجية خلال السنوات الخمس المشار اليها ٢٧٫٩ ٪ من إجمالى قيمة الواردات خلال نفس الفترة [1] , وقد كان الحصول على ذلك القدر من القروض والاعانات خير عون لتخطى الضائقة التمويلية التى سببها عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الانفاق على الاستثمارات المنفذة للخطة الخمسية الأولى للتنميه ذلك العجز الذى بلغ مقداره خلال سنوات الخطة ١٠٧٫٤ مليون جنيها [2].

على أن الأمر قد تغير ثانية فى النصف الأخير من الستينات (٦٥/١٩٧٠) حيث هبط المتوسط السنوى لما تلقته مصر من القروض والمعونات الخارجية إلى ما قيمته ٣٥ مليون دولار أمريكى (١٥٫٤ مليون جنيها) ، كما بلغت نسبة صافى المعونات والقروض إلى إجمالى الواردات فى الفترة المذكورة ٤٫٣ ٪ [3].

فاذا أضيف إلى تناقص حجم التمويل الخارجى وتقلبه على الوجه المذكور ، ما يوجه بصفة عامة للأوضاع الحاضرة لمنح القروض والاعانات دوليا من تحفظات

---

(١) N.U. Etude sur le Commerce International et le Developpement; 1970; Tab. A.4.

(٢) د. حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٣) وتبين ضآلة هذه النسبة فى مجال مواجهة عبء التمويل الخارجى لاستثمارات التنمية الاقتصادية اذا ما قارناها بنسبة حصيلة الصادرات الى الواردات خلال الفترة ٦٥/١٩٧٠ حيث بلغت الأخيرة ٨٠٫٢ ٪ . يضاف الى ذلك أن المحصلات السنوية من القروض والاعانات الخارجية كانت خلال الفترة المذكورة شديدة التقلب ومثال ذلك انها بينما بلغت عام ١٩٦٥ ١٢٦ مليون دولار هبطت عام ١٩٦٨ الى رقم سلبي قدره ٤٫٦ مليون دولار.
U.N. Handbook of International Trade and Development Stat. 1972, Tab 5.7. p. 231.

وما تثيره من مشاكل كتقيدها بأن تكون فى شكل سلع وخدمات معينة أو تخصيصها لمشروعات معينة — قد لا تكون من المشروعات ذات الأولوية بحسب معايير السياسة الانمائية الرشيدة . كما قد لا تكون أسعار السلع المقيد بها القرض هى أفضل الأسعار. هذا إلى جانب تزايد أعباء المديونية الخارجية التى تضطر الدولة إلى تحملها وآجال الدفع القصيرة التى قد لا تستطيع الدولة الوفاء فى حدودها [١] . إذا ذكرنا كل ذلك تبين لنا إلى أى حد تعتبر وسائل التمويل الخارجى غير ذات فعالية فى الوقت الحاضر للاسهام الفعال فى سد احتياجاتنا الأنمائية المتزايدة ، فضلا عما يولده الالتجاء إليها أحيانا من مشاكل .

ومثال تلك المشاكل ما سببته المغالاة فى الالتجاء للقروض الأجنبية لتدبير مصادر التمويل اللازمة لإستثمارات الخطة الخمسية الاولى للتنمية [٢] على وجه لم تراع به إمكانيات سداد تلك القروض فى الآجال المتعاقد عليها ، مع المغالاة فى التفاؤل بحصيلة الصادرات خلال مدة الخطة، مما أسفر عن تغيرات فى قيمة العملة الوطنية أشاعت الاعتقاد فى تقويم الجنيه المصرى بأكبر من قيمته الحقيقية [٣]. كما تسبب ذلك فى إضافة أعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات إذ بلغت نسبة إجمالى التزامات أقساط سداد

---

(١) راجع : دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ص ٢٣ — ٨٤ .

(٢) بلغت جملة التمويل الخارجى لاستثمارات الخطة المذكورة ، من العملات الأجنبية ، ما قيمته ٦٤٦ مليون جنيه بنسبة ٤١,٠ ٪ من جملة قيمة الاستثمارات .

(٣) B. Hansen & Marzouk, Development and Econ. Policy in Egypt, op. cit, p. 233.

القروض الخارجية وفوائدها خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٥/١٩٦٦ ، ٣٠٪ من حصيلة صادراتنا السلعية (١) .

---

(١) هـــذا فى حين لا تزيد النسبة المذكورة لدى مجموع الدول النامية فى المتوسط عن ١٠٪ (وزاره الخزانة ، الاداره العامة للبحوث ، تطور التجاره الخارجية فى ج.م.ع. خلال الفتره ٥٩/٦٠ – ٦٨/١٩٦٩ ، مذكره ٣٨) .

أنظر كذلك : محمود صدقى مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الاجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، ١٩٦٧ ص ٥٢١ ، ويشير الى تقرير مجلس اداره البنك المركزى المصرى عن عام ٦٥/١٩٦٦ .

الفصل الثانى

جهود الانماء الاقتصادى والنمط الملائم له

فى جمهورية مصر العربية

ونتناول هنا عرض ما تم من جهود الانماء الاقتصادى فى مصر بايجاز ثم بيان النمط الانمائى الذى نراه ملائما لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المنشودة ، تمهيدا لبيان مكان النشاط التصديرى بين أدوات الانماء الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية .

§ ١ - جهود التنمية الاقتصادية وانجازاتها فى مصر .

فاذا ما استعرضنا فى عجالة ما تم فى مصر من جهود التنمية الاقتصادية ، وما بلغته محاولات التنمية من شوط فى تحقيق أهدافها ، لوجدنا أن بداية العمل الانمائى المنظم والمخطط ، كان فقط مع بداية الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٦٠ / ١٩٦١ : ٦٤ / ١٩٦٥ . فاذا كانت قد سبقت تلك الخطة محاولات للتنمية تمثلت فى شكل برامج جزئية — كبرنامج السنوات الخمس ٤٤ / ١٩٤٥ : ٥٠/١٩٥١ ، الذى دعت لوضعه ظروف الحرب العالمية الثانية — وما عكسته من آثار سيئة على الانتاج والدخل والعمالة فى مصر — وكانت أهدافه استغلال بعض الموارد الطبيعية المعطلة بالبلاد وعلاج البطالة وتنمية حجم الانتاج السلعى والخدمات ، الا أن البرنامج المذكور لم يوجه العناية الكافية للاستثمار الصناعى . كما تعذر تنفيذ الكثير من استثماراته لاستحالة تدبير مستلزماتها من الواردات ، فضلا عن عدم كفاية الدراسات التى أجريت لاختيار مشروعاته وعدم وجود جهة مختصة بالاشراف الفعال على تنفيذه .

وفى عام ١٩٥٢ انشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى مصر ، بغرض تخطيط التنمية فى الاقتصاد المصرى بصفة شاملة ، ولكن المجلس المذكور لم يضع اكثر من برامج جزئية فى مجالات الزراعية والصناعة والمناجم والمواصلات .

وفى عام ١٩٥٧ عاد ظهور الحاجة الماسة لتحقيق التنمية الصناعية فى اطار خطة شاملة ، فوضعت خطة خمسية للتصنيع اعتبارا من نوفمبر ١٩٥٧ (١) ، استهدفت تنمية الصناعات التحويلية والتعدينية بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتى عن طريق تدعيم الصناعات الاحلالية ، والتوسع فى اقامة الصناعات الأساسية (٢) ، وكذا صناعات

---

(١) وضعت الخطة المذكورة بمعرفة وزاره الصناعة وفى أعقاب انشائها فى يوليو ١٩٥٦ وقدرت قيمة المشروعات الصناعية التى تضمنها البرنامج مبدئيا بنحو ٢٥٠ مليون جنيه تعدلت أثناء تنفيذه الى ٣٣٠ مليون ، وأنشأت الوزاره مجلسا استشاريا للصناعة يضم ممثلين للهيئات والمؤسسات المتصلة بالصناعة ، كما صدر قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها عا ١٩٥٨ الذى استوجب اخضاع دراسة اقامة المشروعات الجديده لاشراف الوزاره ، كما استوجب تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستخدمة فى الصناعة ، ونص على انشاء هيئة عامة لدعم الصناعة ، وتنظيم اتحاد الصناعات والغرف .

(٢) بلغت جملة الاستثمارات التى خصصها البرنامج للصناعات الاساسية ١٣٥ مليون جنيه أى بنسبة ٤٠,٩٪ من اجمالى استثماراته بعد التعديل . كما توخى البرنامج فى اختيار الصناعات الاستهلاكية أن تكون محققة للعائد السريع وما يحل انتاجه محل السلع المستورده قدر الامكان.
وكان من أهم مشروعات الصناعات التحويلية التى تضمنها البرنامج استكمال مصنع الحديد والصلب وصناعة السماد والصودا الكاوية والاسمنت وعربات السكك الحديدية والمحولات الكهربائية والسيارات ومحركات الديزل وآلات الغزل .
كما اهتم البرنامج بالصناعات التعدينية التى تفى باحتياجات الصناعات المحلية من الخامات

التصدير الناجحة ، وذلك كله بهدف زيادة الدخل القومى فضـــلا عن التوســـع فى العمالة .

ثم صدرت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ، يوليـــو ١٩٦٠ — يونيو ١٩٦٥ التى استهدفت العمل على مضاعفة الدخـل القومى فى عشر سنوات من أجل رفع مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم . وروعى فى وضع الخطة تحقيق التوازن فى أنصبة القطاعات المختلفة من النمو ، على وجه يـكفل مجابهـــة تزايد الاحتياجات الاستهلاكية مع تهيئة امكانيات التوسع الاقتصادى من المعـدات الانتاجية والخامات ، وتحسين الموقف الخارجى بزيـادة الصادرات والتقليـل من الواردات . فتضمنت الخطة العمل على احداث التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى ، عن طريق تحرير الاقتصاد من سيطرة القطاع الزراعى ، والانطلاق فى التصنيـــع . وتطلبت تقديرات الخطة تحقيق نمو فى الانتاج الزراعى بنسبة ٦٠ ٪ خلال عشر سنوات . ومع ذلك تطلبت أن يكون تطوير الانتاج الصناعى بخطى اسرع واوسع مدى من التقدم الاقتصادى عموما . وفى اطار التوزيع النسبى للانتاج الصناعى بتقديرات الخطة ، روعى الاهتمام بتنمية الصناعات ذات الطابع الانتاجى ، التى قدر لها ان ترتفع نسبة انتاجها من سدس اجمالى انتاج الصناعة والـكهرباء فى أولى سنوات الخطه الى الثلث تقريبا فى السنة العاشرة ٦٩ / ١٩٧٠ . كما روعى تدعيم قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى كالنقل والتخزين والمواصلات والاسكان بحيث يرتفع الرقم القياسى لها من ١٠٠ فى أولى سنوات الخطة الى ١٦٠ فى العام

المختلفة والتى يتيسر تصدير انتاجها . وكذا بمشروعات الخدمات العـامة اللازمة لعمليات البحث كالطرق والموانىء ، والمطارات . هـذا فضلا عن الاهتمام بصناعات البترول وعمليات التنقيب عنه ، وبمشروعات تأهيل الفنيين ورفع الـكفاءه الانتاجية .

(وزاره الصناعة ، الصناعة فى عشر سنوات ، يوليو ١٩٦٢) .

العاشر . (١)

وباستعراض النتائج الرئيسية لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، تتبين أنها قد اسفرت عن تحسن في نصيب الفرد من الدخل ، كنتيجة لزيادة الدخل القومى بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في السكان ، حيث بلغت نسبة زيادة الدخل القومى في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ عن سنة الأساس ٦٠ / ١٩٦١ ١ر٣٧ ٪ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٥ر٦ ٪ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الدخل خلال الفترة ٨ر٣ وذلك بالرغم من الزيادة الفعلية في نمو السكان بمعدل سنوى ٨ر٢ علما بأن هذا المعدل الأخير يجاوز المتوقع لنمو السكان في الخطة بمقدار ٤ر٠ ٪ سنويا (٢) ويقابل المعدلين المذكورين لنمو الدخل القومى الاجمالى ونصيب الفرد منة خلال سنوات الخطة ، معدل نمو سنوى في كل من الناتج الحقيقى الاجمالى ونصيب الفـــرد منه خـــلال الفترة ٥٠ / ١٩٦٠ ٤ر٥ ، ٩ر٢ ٪ على التوالى . (٣)

وقد بلغت نسبة المنفذ من استثمارات الخطة الخمسيه الأولى المقررة ، ١ر٩٣ ٪

---

(١) لجنة التخطيط القومى (رئاسة الجمهورية) — اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٦٠/١٩٦٥ وبلغت جملة استثمارات الخطة ٩ر١٥٧٦ مليون جنيها خص منها قطاع الصناعة والكهرباء ١ر٣٤٪ والزراعة والرى والسد العالى ١ر٢٣٪ وقد استهدفت زيادة الانتاج بنسبة ٦ر٤٢٪ والدخل القومى بنسبة ١٧٪ والصادرات بنسبه ٤ر٣٥٪ .

(٢) على صبرى ، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ .

(٣) UN. Handbook of International Trade and Dev. Statis, 1972, Tab. 6.2.

من اجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية ، وكانت نسبة المنفذ فى قطاع الصناعة ٩٠٫٨ ٪ ، وفى قطاع الكهرباء ٧٨٫١ ٪ . كما تطور الانتاج فى القطاعات الرئيسية بنسبة زياده فى السنة الخامسة تفوق سنه الأساس، بمقدار ١٦٫٨ فى الزراعة ٣٥٫٣ فى الصناعة، ١٠٦٫٠ فى الكهرباء، ٧٧٫٠ فى التشييد، وكانت نسبة الزيادة فى المجموع الكلى للانتاج ٣٦٫٤ ٪.[1] اما العمالة فكانت أعلى نسب لنموها فى السنة الخامسة عن سنة الأساس ، هى فى قطاع التشييد يليه الكهرباء ثم الصناعة ، حيث بلغت فى القطاعات المذكورة ٨٦٫٦، ٥١٫٣ ، ٣٧٫١ .[2]

ولم يعقب الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، خططا أخرى طويلة او متوسطه الأجل تستكمل بها مسيرة العمل الانمائى المنسق المترابط . حيث اكتفى منذ ذلك الوقت بخطط سنوية ، عادت بجهود التنمية لما يشبه نظام البرامج الانمائيـة الجزئية . هـذا وان كان قد اعلـن مؤخرا عن اصدار خطة عشرية جديدة عن الأعـوام ٧٣ / ١٩٨٣ وتقدر استثمارات الخمس سنوات الأولى منها فقط بمبلغ ٣٢٠٠ مليون جنيها .[3]

---

(١) الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائيه العامة ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٣٩ .

(٢) وكانت نسبة زياده العمالة فى اجمالى القطاعات السلعية ٢٢٫٩٪ وفى المجموع الكلى للعمالة ٢٢٫١ كما بلغت فى قطاع الزراعة ١٦٫٠٪ .
(المرجع أعلاه ، ص ٢٥) .

(٣) أعلن عن الخطة المذكوره فى برنامج العمـل الوطنى بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، وتستهدف زياده الانتاج الصناعى بنسبة ١٢٠٪ خـلال عشر سنوات بمعدل نمو سنوى ١٢٪ وزياده الانتاج الزراعى بمعدل نمو سنوى ٤٫٢٪ (جريدة الاهرام ٢٠ يوليـو ١٩٧١) .

فاذا ما استعرضنا محصلة جهـود الانماء الاقتصادى من خلال الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فى الفترة التالية على سنوات الخطة الخمسية مضافا اليها فترة الخطة المذكورة ، باجمال معدل النمو السنوى للناتج الحقيقى الكلى ونمو نصيب الفرد منه عن الفترة ٦٠ / ١٩٦٩ ، لوجدنا أن المعدل الأول قد بلغ ٤ر٤ والثانى ٩ر١[1] . ومعنى ذلك أن معدلات النمو الاقتصادى فى مصر كانت فى خـلال عقد الستينات أقل منها خلال عقد الخمسينات. وهومايرجع أساسا لتدهور تلك المعدلات فى السنوات التالية على عام ١٩٦٥ . وقد هبط معدل نمو نصيب الفرد فى مصر من الناتج الحقيقى عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٨ر١ .

أما عن تطورات مظاهر التغيير الهيكلى فى البنيان الاقتصادى فكان أهمها [2] نمو إجمالى قيمـــة الصناعات التحويلية من ٩٥٢ر١ مليون جنية عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٢٧٦ر٣ مليون جنيـه عام ١٩٧٠/٦٩ ، وكذا إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى من ١٤٠١ر١ مليون إلى ١٥٧٩ر٢ مليون فى نفس الفترة [3]. يضاف إلى ذلك ماحققته

---

(١) U.N. Handbook of Inter. T.... 1972; op. cit, Tab. 6.2
وبالمقارنة بمعدلات نمو الناتج الحقيقى ونصيب الفرد منه فى العينات السابق القياس عليها من الدول نجد أن الاول كان بـكل من اليونان واسبانيا ٤ر٧ ، ٦ر٧ والثانى ٦ر٧ ، ٦ر٦ بالدولتين على التوالى .

(٢) يرجع لبيان تغيرات نسب اسهام قطاعات الانتاج الرئيسية فى توليد الناتج القومى الاجمالى وكذا تطور توزيع القوة العاملة بين القطاع الزراعى وسائر القطاعات الاخرى ، فى المبحث السـابق .

(٣) ج.م. التعبئة والاحصاء المؤشرات العامة يوليو ١٩٧١ ص ١١٣
كذا تطورت الارقام القياسية للدخل القومى لـكل من الزراعة والصنـاعة على الوجه التالى (١٩٦١/٦٠ = ١٠٠) .

الأرقام القياسية لتطور مقدار الطاقة المولدة والقدرة المركبة على الوجه التالى :

	١٩٥٢	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩
الطاقة المولدة	١٠٠	٤٨٩	٣٥٤
القدرة المركبة	١٠٠	٦٦٠	١١٣٥ (١)

أما تكوين رأس المال الثابت والمخزون فقد هبطت نسبته إلى إجمالى الناتج القومى من ١٥ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٢ ٪ عام ١٩٦٨ (٢).

§ ٢ — النمط الملائم للانماء الاقتصادى فى مصر

وإعمالا لما سبق بيانه بالباب التمهيدى فى مستهل بحثنا عن النمط الملائم للدول النامية محل دراستنا بوجه عام ، نعود هنا — وبعد أن استعرضنا معالم التخلف الاقتصادى فى مصر وجهود التنمية الاقتصادية التى كرست للتصدى لها وما أسفرت عنه تلك الجهود من إنجازات — نعود لنركز الضوء على ماتتطلبه عملية التنمية الاقتصادية فى المرحلة الراهنة فى مصر من أسس واتجاهات تسير عليها ، ووسائل تتذرع بها ، على وجه تراعى من خلاله ظروف اقتصادنا — بما يكبل انطلاق نمونا من معوقات وشوائب وما هو متاح لدينا من إمكانيات وموارد — مع الاستفادة من نتائج تجاربنا وخططنا الأنمائيه السابقة .

	١٩٥٣/٥٢	١٩٦١/٦٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩
الزراعة	٦٣	١٠٠	١٤٥	١٩٢
الصناعة	٤٣	١٠٠	١٥٠	١٩٦

(ج. التعبئة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧١) .

(٢) ج.م. التعبئة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ١١٣ .

(٣) U.N. Handbook of Intern. Trade.. 1972; op dit, Tab. 6.3.

فسبيلنا للنهوض بنصيب الفرد الحقيقى من الدخل ومستوى رفاهيته ليتناسب مع مثيله بالدول الغنية ذات الاقتصاديات المتقدمة . هو الارتفاع بمستوى الطاقة الانتاجية كفاءة وحجما ، وذلك من خلال التطوير الهيكلى للبناء الاقتصادى بالاستعانة بكل ما يمكن تعبئته وتجميعه من فائض اقتصادى يتولد عن التوسع فى استخدام مواردنا المتاحة واستيعاب الطاقات الكامنة فيها ، ثم توجيه ذلك الفائض إلى الاستثمار المنتج فى طريق الانماء الاقتصادى .

وإذ تتضمن دراستنا لاستراتيجية المستقبل من أجل التنمية الاقتصادية ، مراجعة لنتائج تجاربنا السابقة واسترشاداً بتقييمها فإننا نجمل بيان ما نراه ملائما فى هـــذا الصددمبتدئين بالخطوط الرئيسية التى تتعلق بالمعالم الرئيسية للعملية الانمائية بوجهعام ثم نتبعها بما يتعلق بالتنمية الصناعية واستراتيجية التصنيع على وجه الخصوص .

وبالنسبة للمعالم الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية ، وبالرغم مما تحقـــق خلال تنفيـــذ خططها من إنجازات غير قليلة ، فإن أموراً هامة تسترعى النظر فتفرض ضرورة الاهتمام بها فى ســـياستنا الانمائية مستقبلا . وابرز تلك الأمور فى الإطار التنظيمى لعملية التنمية هو تقطع العمل التخطيطى وعدم اتصال الخطط وتناســـق الأهداف من خلالها بين الزمن الطويل والزمن القصير ، كما أن أبرزها من ناحية مقومات العملية الانمائية ضآلة الفائض الاقتصادى المتاح لاستثمارات التنمية مما يعكسه ضعف الميل المتوسط والحدى للادخار وارتفاع الميل الاستهلاكى ، وتواضع مستوى الانتاجية والكفاءة الاســتثمارية . وبسبب ذلك كان تدهور المعدل المتوسط للنمو الاقتصادى خلال الســتينات عنه فى الخمسينات فضلا عن البطء الشديد الذى يبدو فى التغيرات الهيكلية للبنيـــان الاقتصـــادى ، يضاف إلى ذلك أن اتجـــاهات التوسع الانتـــاجى ــ وخاصة فى القطاع الصنـــاعى ــ لم تعط للأســـواق الخارجية ما يكفى من الاهتمام، بل اعتمد نشاط التصدير على سياسة تصريف الفائض

الانتاجي ، حيث كان محور الاهتمام هو التركيز على الصناعات الاحلالية .

فمن ناحية التخطيط للتنمية الاقتصادية فى مصر ، لابد من مواصلة ربط العمل الإنمائى بخطة طويلة الأجل — خمسة عشر عاما مثلا — يكون الهدف الأساسى فيها النهوض بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال التغيرات الهيكلية الممكنة ، على أن تنبثق من تلك الخطة وفى ارتباط تام متواصل بها خطط قصيرة المدى يمكن أن ترعى اعتبارات التوسع فى العمالة وكفاية الاستهلاك، فى الحدود التى لا تتعارض مع أهداف خطة المدى الطويل .

ولقد كان فى هبوط متوسط المعدل السنوى للنمو الاقتصادى فى النصف الأخير من العقد الماضى — بعد ما تحقق لهذا المعدل من ارتفاع خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية ٦٠ / ١٩٦٥ — خير دليل على ما يمكن أن يحققه العمل الإنمائى المخطط من انجازات لا تتأتى من خلال الجهود المتفرقة غير المنسقة فى المدى الطويل أو المتوسط .

فالتخطيط الشامل طويل المدى فى مصر ، هو السبيل للنهوض بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد من أجل زيادة الانتاج والدخل بمعدلات سريعة متصاعدة تلاحق النمو السكانى المضطرد ، فضلا عن اختيار النموذج الملائم للانماء الاقتصادى على وجه يتحقق به توازن قطاعات الاقتصاد القومى من خلال أفضل استخدام للموارد المتاحة [1] . وبذلك لم يعد هناك مكان لخطط سنوية متفرقة — لا يربطها إطار شامل للمدى الطويل — كتلك التى سارت عليها جهود التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٦ ولمدة سبع سنوات .

---

(١) د. حسين عمر ، تطور الاقتصاد فى مرحلة التحول الاشتراكى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

وعلى خطط التنمية الاقتصادية الجديدة أن تستوحى ما أسفر عنه التطبيق فى الخطط السابقة من تجارب ، فتتصدى لحل المشاكل التى واجهت تلك الخطط السابقة . ولم يعد تكريس الاهتمام على حجم الاستثمار هو حجر الزاويه ، بل أن الشوط الذى قطعته الخطة الأولى فى هذا السبيل وما توافر لدينا فى الفترة السابقة من قدرات فنية وكفاءات ادارية فى مجال تخطيط الاستثمار ينبغى ان يكون ركيزة التخطيط الانمائى للفترة المقبلة . هذا وان كان الأمر لا يزال يتطلب المزيد من الجهود فى تطوير أساليب التخطيط بما يكفل بلوغ أقصى استخدام للموارد المتاحة على المستوى القومى عن طريق الاستعانه بدوال التحليل الموضوعية objective function ، مع استكمال النقص فى البيانات الاحصائية الضرورية للعمل التخطيطى الشامل (١) .

أما عن مظهر ضآلة الفائض الاقتصادى المتاح للانفاق على استثمارات التنمية الاقتصادية فهو ما يحتاج تلافيه لجهود كبيرة تسير جنبا الى جنب مع تخطيط الاستثمار وسائر الجهود الانمائية . حيث يجب أن يتصدر العمل الانمائى ، تحرير الموارد العاطلة أو غير المستغلة ، سواء منها ما هو راكد محليا فى اعمال غير منتجة أو مبعثر فى استهلاك ترفى ، أو ما يتسرب للخارج من خلال عمليه الاستقطاب التى يمارسها الاقتصاد الامبريالى المسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

---

(١) B. Hansen & G. Marzouk, Development and Economic Policy in Egypt, 1965, p. 313.

كما يحتاج الامر الى تطوير اسلوب التخطيط القائم على مرحلية Stage by Stage التى كان استخدامها ، على الاخص فى تخطيط التجارة الخارجية كما قرر Tinbergen — من ابرز نقاط الضعف فى الخطة الخمسية الاولى للتنمية فى مصر ، ويمكن فى هذا الصدد اتباع المزيد من الاخذ بمبدأ المزايا المقارنة فى تخطيط قطاع العالم الخارجى ضمن اطار الخطة الشاملة .

ومن أجل زيادة الفائض الاقتصادى المتاح للتنميه ، وتلافيا لما ينشأ من ضغوط تضخميه واختلال لميزان المدفوعات فى مصر ، ينصح Hansen & Marzouk باستخدام السياسة الضريبية بزيادة الضرائب غير المباشرة فقط على السلع التى يضغط الطلب الاستهلاكى عليها بصورة تضخمية ، مع خفض أو الغاء ما يمنح من إعانات لتلك السلع . إذ يساعد ذلك فى ظل الاوضاع التنظيمية الحالية للتجارة على زيادة الحكومة أو القطاع العام لهامش الربح الصافى المتولد عن تلك السلع ، وهو ما تتحقق معه زيادة المدخرات العامة دون التأثير على الطلب الاستهلاكى العام . وفى مجال سياسة موازنة المدفوعات الخارجية ، فحيث ان ضغط الواردات من شأنه الاضرار بحجم الاستثمار ، فان العمل على زيادة الصادرات باستخدام السياسة السعرية والضريبية للتقليل من الاستهلاك المحلى من السلع القابلة للتصدير ، سواء من الحاصلات الزراعية كالأرز أو من السلع المصنوعة كالملابس والمنسوجات القطنية ، يكون هو السبيل لزيادة المدخرات ودعم الاستثمار دون التأثير على مستوى الانتاج الجارى .[1]

وبوجه عام فان زيادة المدخرات فى مصر ، تتوقف بدرجة كبيرة على ضغط الانفاق للاستهلاك الحكومى بوجه خاص — حيث يبدى هذا الجانب من الاستهلاك المحلى تزايدا ملحوظا فى الآونة الأخيرة كما سلف بيانه — كما تتوقف على استخدام السياسة الضريبية للحد من التزايد السريع للاستهلاك النهائى الفردى .[2]

---

(١) Hansen & Marzouk., op. cit, p. 232-240

على أن تلك السياسة يجب أن تراعى فى جميع الاحوال ظروف الطلب الخارجى ومدى اختلاف مرونته فى الاسواق المختلفة ، كما يجب أن تراعى عدم التأثير على المساحات المخصصة لزراعة القطن أو التأثير على صادراتنا منه .

(٢) فيجب أن يراعى مع اتجاه الدخول نحو التحسن — وتزايد المساواة فى توزيعها — العمل على اخضاع الطبقات ذات الدخول المنخفضة وأصحاب الدخول المتولدة من الانتاج.

ولا يقتصر الأمر على توليد الفائض الإقتصادى أو زيادة المدخرات من أجل تحقيق الكثافة الإستثمارية ، بل إن ترشيد استخدام الفائض الإقتصادى المتولد ، وتوجيهه لأفضل نواحى الإنفاق نفعا من وجهة نظر التنمية الإقتصادية ، لتشكل ركنا هاما يجب مراعاته فى خطة التنمية الجديدة مما يلزم معه توفير الإمكانيات والأجهزة الإدارية ذات الكفاءة المناسبة لذلك (١) .

ومن جهة التطوير الهيكلى للبناء الإقتصادى فى مصر ، وماعكسته جهود التنمية فى الآونة الأخيرة من آثار فى هذا الصدد ، فلقد لوحظ ان ما تحقق فى هذا السبيل كان ـ بالرغم من نمو حجم الإنتاج الجارى ونمو النشاط الصناعى ـ متواضعا غاية التواضع . وآية ذلك ما أوضحناه من أن تطور نسبة إسهام كل من القطاعين الصناعى والزراعى فى توليد الدخل خلال الستينات وهى الفترة التى شملتها أكبر جهود التنمية الإقتصادية فى مصر حتى الآن ، كان الآتى : —

	١٩٦١/٦٠	١٩٧٠/٦٩
الزراعة	٣٠ر.	٣٠ر٢
الصناعة	٢١ز٤	٢١ر٢ (٢)

— الزراعى للضرائب . كما يلزم اعادة النظر فى نظم الضرائب غير المباشرة والاعانات للعمل على تعديلها ، بما يمنع حدوث الآثار الضارة على توزيع الدخل (أنظر Hansen & Marzouk, op. cit, p. 313-15.

(١) Ibid, p. 316

(٢) وبذلك كان مظهر التحول البنيانى فى لاهمية النسبية للقطاعين المذكورين خلال الخمسينات ، أحسن حالا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، حيث كانت نسبة إسهام كل من القطاعين فى الدخل عام ١٩٥٣/٥٢ ، فى ٣ر٣١ للزراعة انخفضت فى بداية الستينات بنسبة ٣ر١ ٪ وكانت ٧ر١٥٪ للصناعة ارتفعت فى بداية الستينات بنسبة ٧ر٥٪

ومن ناحية أثر نمو النشاط الصناعى — فى غمار التنمية الإقتصادية — على التغيير البنيانى للاقتصاد ، كان تطور الأرقام القياسية للمستوى العام العمالة فى مصر أبطأ من تطور أرقام العمالة فى القطاع الصناعى ، وهو ما يبدو مما يلى : —

تطور الأرقام القياسية للعمالة فى مصر ٦٠/٦١ : ٦٨/١٩٦٩[1].

(٦٢/١٩٦٣ = ١٠٠)

	٦٠/٦١	٦٢/٦٣	٦٤/٦٥	٦٨/١٩٦٩
المستوى العام للعمالة	٩٤ر٨	١٠٠	١٠٧ر٤	١١٧ر٢
العمالة فى القطاع الصناعى	٨٦ر٢	١٠٠	١١٣ر٧	١٢٢ر٧

ولم يكن الفضل فى انخفاض حجم البطاله بالقطاع الزراعى يرجع أساسا لنمو النشاط الصناعى ، وذلك لاستيعاب التوسع الرأسى فى الزراعة ذاتها لأعداد كبيرة من المتعطلين فيها ، بل على العكس زاد عدد المتعطلين فى فئة العمال الحرفيين من ٥١ر٥ ألف عام ٦٩/١٩٦١ إلى ٧٣ر٥ ألف عام ٦٧/١٩٦٨ . وفى فئة الأعمال الفنية والمهنية من ١ر٤ ألف إلى ٨ر٧ ألف فى نفس الفترة[2] .

ومن جهة أخرى فان ارتفاع الأرقام القياسية للعمالة فى قطاع الصناعات التحويليه قد تركز فى الفترة ٦١/١٩٦٤ فى فئة الإداريين أكثر من اتجاهه إلى فئة العمال[3].

---

(١) I.L.O. Yearbook of L.S. .., 1970, P 330, 336.

(٢) Ibid, p. 426.

(٣) كان تطور الارقام القياسية للعمالة فى قطاع الصناعات التحويلية فى الفتره ٦١/ ١٩٦٤ كما يلى :

	يوليو ٦١/ يناير ١٩٦٢	يوليو ١٩٦٤
اجمالى المستخدمين	١٠٠	١٤٣ر٧
فئة عمال	١٠٠	١٢٧ر٦
فئة اداريين	١٠٠	١٥٩ر٧

وهكذا يبدو أن التغيرات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى لاتزال تحتاج لتكريس الكثير من جهود الانماء الاقتصادى فى مصر من أجل الخروج من ذلك الاسار الذى يفرضه الإنتاج الزراعى على التكوين الهيكلى للنشاط الاقتصادى والتحول نحو جهـــاز إنتاجى تحتل الصناعة فيه المركز الرئيسى فى المدى الطويل ، فتضطلع بتوليد الجانب الأكبر من الدخل وبتشغيل الاعداد المتزايدة من الأيدى العاملة .

كما يتطلب التغيير الهيكلى من أجل توفير الفرص المتزايدة للعمالة فى مصر ، مع مراعاة أهداف واعتبارات الانماء الاقتصادى بها ، أن يكون نمو قطاع الخدمات فى اتجاه أنواع الخدمات التى تتمشى مع نمو الانتاج المادى فى غمار عملية التنمية الاقتصادية فى مجموعها . (١) ومن المعروف ان جانبا كبيرا من المشتغلين بقطاع الخدمات فى مصر يمارسون أعمالا غير منتجة ، ويمثلون بالتالى حالة بطالة ومثال ذلك فئات البائعين الجائلين والكثير من المشتغلين بأعمال الوساطة والمضاربة وغيرها .

وقد لوحظ بوجه عام ان هـدف التغيير الهيـكلى عن طريق التوسـع فى العمالة

= (ج.م. التعبئة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ص ٣٠) .

هذا فضلا عن أن قطاع الزراعة ذاته لم يستطع أن يتخلص من فائض العمالة به خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى حيث سار معدل النمو السنوى لقوة العمل المدنية فى الزراعة والبالغ نحو ٩ر١٪ — فى اقتراب من معدل النمو السنوى للسكان .

(راجع ، دكتور حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ٩٨) .

(١) لوحظ جمود نسبة اسهام قطاع الخدمات فى اجمالى الدخل القومى خلال الخطة الخمسية الاولى للتنمية ٦٠/١٩٦٥ ، حيث كانت تلك النسبة ١ر٤٤٪ فى أول سنوات الخطة ولم تتجاوز ٦ر٤٤٪ فى آخر سنواتها ، وذلك بالرغم مما تحقق لقيمة انتاج الخدمات الجماهيرية — فى غير قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال والاسكان والمرافق — من زيادة بلغت ١ر٥٩٪ خلال سنوات الخطة . (المؤشرات الاحصائية ، يونيو ١٩٦٦ ص ٤١) .

بقطاعات الانتاج غير الزراعية لم يكن محل الاهتمام الكافى بالخطة الأولى للتنمية الاقتصادية . فالتوزيع النسبي لقوة المشتغلين على القطاعات الرئيسية المختلفة ، لم يكن ليتضمن زيادة نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعى بأكثر من ١ر١ ٪ خلال الفترة من ٥٩ / ١٩٦٠ الى ٦٩ / ١٩٧٠ . فكان التوسع فى العمالة فى اطار الخطة المذكورة يعتمد بصفة رئيسية على التوسع الافقى فى الزراعة. [١]

وربما كان فيما سبق بيانه بشأن جمود حركة التغيير الهيكلى فى اتجاه زيادة فرص العمالة بالقطاع الصناعى وزيادة أهميته النسبية بالقياس إلى القطاع الزراعى ، السبب فى تخلف نسبة بطالة فى أعقاب الخطة الخمسية الأولى للتنمية ، تقدر بنحو ٧ر٨ ٪ .[٢]

ولما كان الضغط السكانى فى مصر وزيادة عنصر العمل نسبيا عن عناصر الانتاج الأخرى هى من بين أهم أسباب انخفاض إنتاجية العمل بها ، فان توجيه العناية لهدف زيادة العمالة من أجل امتصاص فائض الأيدى العاملة وخاصة من القطاع الزراعى، يجب أن ، تكون من بين أهداف الزمن القصير . ويكون السبيل إلى ذلك زيادة الاستثمار فى قطاعات النشاط الأخرى غير القطاع الزراعى ، على وجه يتحقق من خلاله التناسق بين عرض عنصر العمل وعرض سائر عناصر الإنتاج الأخرى .

ن الكثافة السكانية فى مصر — وفى الدول النامية المتشابهة معها فى الظروف الاقتصادية — بدلا من أن تكون أحد مصادر تخلفها ، كما تذهب إليه خطأ بعض الكتابات ، يجب أن تتحول فى ظل التنمية الاقتصادية — ومن خلال التغييرات الهيكلية الهادفة لتحقيق التناسق والتناسب بين عناصر الإنتاج — إلى ميزة نسبية

---

(١) أنظر اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ٦٠/١٩٦٥ ص ١٧ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، الاطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة فى السنوات ٦٥/ ١٩٨٠ مذكرة رقم ٦١٢ ، ١٩٦٥ ، ص ٩ .

تستغل بمقتضاها الأيدى العاملة الرخيصة على وجه تتحقق به الكفاءة الاقتصادية لاستخدامات الموارد — وخاصة فى صناعات التصدير — لما يتضمنه ذلك من تطبيق مبدأ النفقات المقارنة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحه بالبلد .

كما ينبغى أن تتضمن سياسه التطوير الهيكلى للجهاز الانتاجى ، تركيز الاهتمام فى خطط المستقبل ، على عنصر الكفاية الإنتاجية ، وخاصه فى القطاع الصناعى . فاذا كانت السياسة الاستثمارية قد اعتمدت فى انجازاتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى — فى قطاعات الصناعة والتعدين والكهرباء — على عنصر الكثافه الاستثمارية من ناحية حجم الاستثمارات فضلا عن عنصر توزيع الاستثمارات فان الخطة القادمه يجب أن تعتمد على زاوية الكفاءة الاستثمارية — ومن الضرورى لذلك الاهتمام برفع مستوى الانتاجيه فى صورتيها ، وانتاجية وحدة العمل وانتاجية وحدة المواد الداخله فى الانتاج . وذلك حتى يمكن استخدام الموارد الاقتصادية على الوجه الأمثل وتحقيق أعلى معدلات النمو بأقل التكاليف الاقتصادية الممكنة[1].

وعلى قدر ما نستطيع أن نحققه فى مجال الارتفاع بمستوى الكفاية الانتاجية وتطوير أساليب الانتاج — سواء فى القطاع الصناعى أو الزراعى — سيتوقف انطلاقنا فى مدارك النمو وملاحقة التقدم الفنى الكبير الذى سبرت غوره البلاد المتقدمة .

---

(١) سيد احمد البواب ، العوامل المحددة للنمو فى التعدين والصناعة والكهرباء فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى ج.ع.م. ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٧٣، ١٧٤

ويتطلب ذلك فى نظر الكاتب وضع برنامج يتضمن العمل على الارتفاع بالقدرات الادارية والتنظيمية فى وحدات الانتاج ، والتوسع فى التدريب المهنى وتدعيم التعليم الفنى فضلا عن تطبيق نظم الحوافز .

ويتطلب ذلك بصفة مستمرة الاستفادة بنشاط البحث العلمي لاستكشاف كل ما يمكن الاستفادة منه ، من موارد أو طاقات كامنة وربط مستوى جودة الإنتاج المحلي بالمستويات المماثلة بالدول الصناعية المتقدمة ، فضلا عن ربط التزايد في الأجور بتقدم مستوى الإنتاجية (١).

ولا تزال آفاق الإستفادة من البحث العلمي كأحد أدوات التخطيط الطويل المدى للتنمية الإقتصادية في مصر ، واسعة — وخاصة في المجال الصناعي — حيث يمكن من خلال تطوير الكفاية وتحسين أساليب الإنتاج ؛ والنهوض بمستوى الإستفادة من العنصر البشري ، تحقيق الكثير من الإنجازات التي نعوض بها ندرة بعض الموارد الطبيعية عندنا .(٢)

كذلك فللتنمية الزراعية دورها الكبير — في بلد كمصر لا تزال الزراعة تغلب على نشاطه الاقتصادي — في تعزيز إمكانيات التطور الهيكلي من أجل رفع مستوى الطاقة الانتاجية ودفع قوى التصنيع . فأولية التنمية الصناعية في مقام التغيير الهيكلي من أجل الإنماء الاقتصادي ، لا تعني أبداً التقليل من شأن إسهام القطاع الزراعي في هذا السبيل .

وتملك مصر من المزايا الطبيعية كخصوبة التربة واعتدال المناخ ما يمكن للثورة الزراعية بها من تحقيق أكبر الانجازات الانمائية عن طريق تحسين غلة الأرض(٣) ،

(١) دكتور حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) دكتور محمد محمود الامام ، دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يونيو ١٩٦٧ ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة ٧٨٤ ص ٣٥ .

(٣) ويذهب رأي — مغالي فيه — الى اعطاء التنمية الزراعية من خلال التوسع الرأسي ، الاولوية الزمنية لحل مشكلة التنمية الاقتصادية في مصر ، بصفتها الحل الاسرع والاقل تكلفة من حيث احتياجها لعنصر رأس المال (راجع ، هنري مونيه ، مشكلة تنمية الاقتصاد القومي ،

باستخدام المخصبات وأساليب الزراعة الحديثة والعناية بالارشاد الزراعى .

وفى مقدمة ماتسهم به التنمية الزراعية فى مصر ، ماتقوم به من دور حيوى فى عملية التكوين الرأسمالى من أجل تدعيم القدرة الإنتاجيـــة ، حيث يتم ذلك من خلال انعاش الصادرات الزراعية كوسيلة للحصول على النقد الأجنبى ، الذى يغذى قدرتنا الاستيرادية اللازمه لامداد القطاع الصناعى بما يحتاجه من ســلع إنتاجية ومواد وسيطة[١] .

كذلك تتضح أهمية الانتاج الزراعى لمساندة النشاط الصناعى فى مصر ، من اعتماد صناعاتنا الرئيسية — فى الحصول على مستخدماتها الوسيطة — على القطاع الزراعى . إذ اتجهت حركة التصنيع منـذ مراحلها الأولى إلى مجالات تصنيـع وتجهيز المواد الأولية الزراعية المتوافرة ، حيث نمت صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية[٢] . وهى الصناعات التى تشكل قيمة إنتاجها فى الوقت الحاضر نسبة كبيرة من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحـويلية ، مما بلغ عام ١٩٦٩/٦٨ ٦٦٫٣٪[٣] .

ولقد قطعت الجهود الإنمائية فى مصر شوطا لابأس به فى مجال التنمية الزراعية حيث كان الفضل فى زيادة قيمة الانتاج الزراعى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى

= تعريب مريت غالى ، ١٩٥٣ ص ٤٢) .

(١) وتتناقص أهمية هـذا الدور للقطاع الزراعى ، مع قيام الصناعات الثقيلة الوطنية بمرور الزمن ، حين تبدأ الأخـيرة فى امداد القطاع الصناعى بجانب كبير مما يلزم من السلع الرأسمالية .

(٢) El Kammash, op. cit, p. 7.

(٣) مصدر الأرقام الاساسية : المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧٢ ص ١٢٣ .

التنمية يرجع أساساً للتوسع الرأسي في الزراعة[1] ، كما اتخذ الكثير من إجراءات تنظيم العلاقات الزراعية كاعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي بغرض تقليل التفاوت بين الطبقات وإصدار قوانين الاصلاح الزراعي .

وإذا كانت جهود تطوير الزراعة في مصر واستخدام أساليب البحث العلمي قد أسفرت عن كثير من النتائج المفيدة — على وجه جنب الدولة في كثير من الأحيان الخسائر الناجمة عن تدهور خصوبة التربة أو هبوط مستوى السلالات الزراعية[1] فان الكثير من الجهود الانمائية في مجال رفع إنتاجية العمل الزراعي بوجه عام لاتزال في بداية الطريق .

وأخيرا فان من أهم ما يلاحظ على سياسة الانماء الاقتصادي في مصر أن خطط التنمية السابقة . لم تكن تعامل قطاع العالم الخارجي ، وبالأخص نشاط التصدير ، على أنه جزء متمم لمنافذ تصريف الإنتاج المحلي ، على الوجه الذي يساعد به امتداد الأسواق الخارجية أمام إنتاجنا في النهوض بحجم الانتاج وخفض نفقته وتحقيق وفورات الانتاج الكبير فضلا عن تحقيق الاستخدام الأكفأ لمواردنا الاقتصادية من خلال الانتفاع بمبدأ المزايا للمقارنة ، ولذلك اعتمدت سياسات التصدير لدينا فيما سبق على مبدأ تصريف فائض الانتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي ، دون تخصيص قدر من الانتاج لأغراض التصدير .

ومما يمكن أن نجني من ورائه أكبر النفع في خططنا الانمائية المقبلة أن نجعل من مبادىء التوسع الانتاجي ومعايير توزيع الاستثمارات : الانتاج للسوق المحلي والسوق الخارجي معا ، مع النظر لقطاع التصديري بما يستحقه من اهتمام كأداة تخدم

---

(١) أما مشروعات التوسع الافقي في مجال استصلاح الاراضي الجديدة ، فلم يكن لها أثر يذكر في زيادة قيمة الانتاج الزراعي .

(على صبري ، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الأولى المرجع السابق ، ص ٩٣) .

أهداف التنمية الاقتصادية وفى حدود اطارها الشامل . مما سنتناوله بالتفصيل فيما يلى بمشيئة الله .

وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية واستراتيجية التصنيع فى مصر ، فاننا نشير إلى ماسلف بيانه فى شأن استراتيجية التصنيع بالدول النامية فى الباب السابق[1] ونضيف إليه هنا ، أن أركان استراتيجية التصنيع فى مصر فى المرحلة القادمة ينبغى أن تصدر عن واقعنا الاقتصادى وظروف المرحلة التى يمر بها العمل الانمائى لدينا . فاذا كانت الدفعات القوية فى برامج التصنيع الأولى — منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن — قد وجهت التنمية الصناعية عن طريق التكثيف الاستثمارى لتوسيع القاعدة الصناعية ، بانشاء جبهة عريضة من المشروعات الصناعية المتنوعة ، مع التركيز على انماء قطاعات الصناعات الانتاجية والكهرباء[2]. فان مواصلة هذه الجهود — التى كان يكمن

---

(١) الباب الرابع ، الفصل الاول ، مبحث أول .

(٢) فبينما كانت نسبة الصناعات ذات الطابع الانتاجى الغالب عام ٥٩/١٩٦٠ تمثل ٥ر١٦٪ من اجمالى الانتاج الصناعى ، قدرت الخطة الخمسية الأولى للتنمية تلك النسبة الى ٩ر٣٠٪ فى السنة الخامسة ٦٤/١٩٦٥ ، وقدرت تطور الارقام القياسية للصناعات ذات الطابع الانتاجى من (١٠٠ عام ٥٩/١٩٦٠) فى كل من قطاعات التعدين ، والقوى المحركة ، والمعدنية والآلات ، والكيماويات الى ٣٣٨ ، ٢١٨ ، ٣٩٣ ، ٣١٣ على التوالى عام ٦٤/١٩٦٥ . (اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/١٩٦٥ ص ١٠ ، ١١) وفى توزيع الاستثمارات المنفذة بالخطة ، حصلت الانشطة ذات الطابع الانتاجى الغالب على ٤ر٧٠٪ من مجموع اجمالى الاستثمارات فى قطاعات الصناعة والكهرباء والتعدين (بمبلغ ٣ر٣٦٣ مليون جنيه) فى حين كان نصيب الانشطة ذات الطابع الاستهلاكى الغالب ١ر١٩٪ من تلك الاستثمارات . وكانت أهم الصناعات التى يغلب عليها الطابع الانتاجى ضمن استثمارات الخطة ، الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والصناعات المعدنية الأساسية . وقد حظيت كل من المجموعات الثلاث الاخيرة بنسبة ٩ر٨ ، ٢ر٨ ، ٣ر٦٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه فى الصناعة والتعدين والكهرباء .

(سيد احمد البواب ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٠) .

وراءها اعتبارات الطموح الوطنى للنهوض بالقطاع الصناعى المحلى واحلال الانتاج المحلى محل الواردات ، لابد وأن تستند فى المرحلة الراهنة على أسس جديدة تنبع من واقع المرحلة الحاضرة لنمو الصناعة ، مما يحقق أكفأ تخصيص للموارد المتاحة ، يتلاءم مع إمكانياتنا الحاضرة من رأس المال وعنصر الخبرة الفنية الضرورى لمختلف الصناعات . فضلا عن إمكانيات استيعاب الانتاج الصناعى من قبل السوق المحلية والأسواق الخارجية .

وفى اتجاه تدعيم القدرة الانتاجية لاقتصادنا النامى . يجب أن يكون العمل على التوسع فى الصناعات الاساسية والثقيلة ، بصفة تدريجية خلال خطة طويلة المدى للتنمية الصناعيه ولابد لسياسة التصنيع الجديدة من أن تأخذ فى اعتبارها ، ما أظهرته تجربة البرامج السابقة من مشاكل وصعوبات ؛ وخاصة فى مجال الصناعات الانتاجية التى قامت بالفعل . ويتطلب ذلك إجراء مسح عام لما أنشىء من تلك الصناعات ، وإعادة تقييم أوضاع المشروعات المختلفة وما بلغته من كفاءة إنتاجية ، فيكون اتجاهنا الرئيسى فى أى توسع صناعى جديد ، هو تعميق فروع الانتاج التى بدأناها بالفعل — سواء من الصناعات الانتاجية أو الصناعات الاستهلاكية — والتى أثبتت التجربة نجاحنا فيها ، فيكون رصيد الخبرة ومستوى الكفاءة الانتاجيه الذى بلغناه فيها منطلقا لخفض نفقة الانتاج الى مستوى الأسعار المنافسة للمنتجات العالميه المثيله ، مع الارتفاع بمستوى الجودة وتحسين الواصفات ، على وجه يكفل توسيع إمكانيات تصريف ذلك الإنتاج بالخارج والداخل .

فبرغم ما قد نحتاجه حاليا — ونصبو اليه جميعا — من إنشاء صناعات رأسمالية جديدة ، ينبغى أن نركز جهودنا أولا على تنمية قدراتنا الانتاجية والتكنولوجية ، فى فروع الانتاج القائمة بالفعل ، لتذليل صعوبات ومشاكل الانتاج والتصدير ،

والانطلاق فى تصدير ما نجيد صنعه بكميات وفيرة وأسعار تنافسية إلى مختلف الأسواق وفى ذلك ما يضمن أن يكون قيام الصناعات على أساس اقتصادى وفى ضوء تطورات الطلب الخارجى والداخلى . ويقرر أنصار هذا الاتجاه أن هـدف التنمية الصناعية لاينبغى أن ينصرف فحسب إلى مجرد إنشاء صناعات جديدة أيا كان مستوى كفاءتها الانتاجية وأربحيتها الاقتصادية للمجتمع ، أو مجرد النظر إلى وفرة المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المشروعات (١) .

ولا يعتبر أسلوب التدرج فى التنمية الصناعية على الوجه المتقدم ، بالشيء الجديد ، بل هو ما أسفرت عنه تجارب الكثير من الدول الصناعية التى سبرت غور النمو الصناعى تلك التجارب التى أسفرت عن تشابه كبير فى تطور البنيان الصناعى خلال المراحل المختلفة للتصنيع — كما أثبتته إحصائيا دراسة لهوفمان عام ١٩٥٨ — حيث أوضح أن تطور هيكل الصناعة التحويلية فى الدول المختلفة ، يمـر عبر مراحل أربع مضادة (٢) .

(١) قارن : دكتور احمد ابو اسماعيل، بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٤ ، ص ٥٠ .

(٢) C.W. Hoffman, The Growth of Industrial Econamies 1958, chap. 3-5

وابرزت تلك الدراسة مراحل النمو الصناعى التى يكون التركيز فى أولاها على الصناعات الاستهلاكية كالاغذية والمنسوجات ، ثم تأخـذ الأهمية النسبية للصناعات المذكورة فى التناقص خلال المراحل التالية مع توسع الصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية ، وبذلك تتزايد نسبة الناتج الصافى للصناعات الرأسمالية، حيث تتساوى مع نسبة الصناعات الاستهلاكية فى المرحـلة الثالثة ، ثم تتفوق نسبة الصناعات الرأسمالية فى المرحلة الرابعة والأخـيرة . وقد استغرق الانتقال من المرحلة الأولى للثانية وفقا لاحصاءات هوفمان . البلاد كانجلترا وسويسرا ، زمنا بلغ فى الأولى مائة عام تقريبا . كما أوجأت تجربة النمو الصناعى فى اليابان التوسـع فى الصناعات الرسمالية الى مرحـلة متأخره حيث استمرت اليـابان =

وليس فيما ندعو اليه من سياسة التطوير التدريجى للصناعة ، تمسكا بالتزام السلوك التاريخى لتجارب سابقة ، أو اقتراح لابطاء خطا التقدم نحو بناء القاعدة الصناعية الكبرى والمتكاملة ، بل هو الحرص على الإستفادة من التخطيط الطويل المدى لتطوير صناعى ناجح الخطى مع استفادة فى المدى القصير من المزايا النسبية لما يتوافر لدينا من طاقات وموارد .

فاذا كانت الخبرة اللازمه لقيام بعض الصناعات الثقيلة ، لا تزال تنقصنا (١)، فان علينا أن نتوخى البدء باختيار الصناعات التى تتوافر لدينا امكانياتها على وجه أكبر . وفى هذا الصدد يجب أن نفرق فى مجال السلع الإنتاجية بين الصناعات الأساسية الوسيطه مثل الحديد والصلب والأسمنت والكيماويات ، وبين صناعة المعدات الإنتاجية أى الآلات . وتضم الأخيرة تلك التى تنتج آلات تستخدم مباشرة فى صناعة سلع الاستهلاك وتلك التى تنتج آلات تستخدم فى إنتاج المعدات الانتاجية عامة . فاذا لم يكن من المناسب التوسع لدينا فى الوقت الحاضر فى بعض الصناعات الأساسية الوسيطه ، لما تتطلبه من مواد خام بكميات وفيرة ، فان علينا أن نهتم بتدعيم قطاع معدات الانتاج لسد احتياجات السوق الداخلى ، وتوفير فائض للتصدير إلى أسواق الدول النامية الأخرى .

= لفتره طويله فى استيراد الآلات من دول تحصل منها على السلع الرأسمالية بأسعار اقل عما كانت تتكلفه لو أنتجتها محليا ، وذلك نتيجة نقص الموارد من المواد الخام لديها فى بداية نهضتها الصناعية .

(راجع : د. احمد أبو اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٣١) .

(١) يلاحظ النقص الكبير فى عنصر العمال المهره ، كما أن مراكز التدريب المهنى التى انشئت لتوفير ذلك العنصر لا تزال تحتاج الى مزيد من التطوير ، حيث ينقصها الكثير من الامكانيات ، فضلا عن عدم ارتباط برامجها التدريبية بالإحتياجات الحقيقية فى ميادين الانتاج . (انظر : احمد ابو اسماعيل ، المرجع السابق ص ٤٠) .

ومن المعدات الانتاجية التي ينصح بالتوسع في انتاجها ، في المرحـــلة الراهنة الآلات البسيطة والمعدات اليدوية مما يلزم لإنتاج السلع الاستهلاكية مثل معـدات طحن الغلال وصناعة الجلود وتحضير المنتجات الغذائية ، وكذا صناعة الآلات والمعدات اللازمة لصناعة غزل ونسج القطن لسد احتياجات التوسع في تلك الصناعة على وجه يخدم الطلب المحلي المتزايد فضلا عن الأسواق الخارجيه [1] .

ومن أهم الموضوعات المتصلة باستراتيجية التصنيع في مصر كذلك ، سياسة الموازنة بين صناعات الاحـلال محل الواردات وغيرها من الصناعات وبالأخص الصناعات التصديرية ، فقد أدى نقص مواردنا من العملات الأجنبية في المراحل الأولى لحركة التصنيع في اتجاه الاستثمارات الخاصة والحكومية في السنوات السابقة على الخطة الخمسية الأولى ، نحو التوسع في الصناعات الاحلالية والتوافر على إنتـــاج السلع الاستهلاكية التي تشبع احتياجات الطبقة المتوسطة بوجه خاص . وهو الاتجـاه الذي أدت المغالاة فيه الى زيادة اختناقات النقد الأجنبي وزيادة حساسية الاقتصاد القومي للواردات من السلع الوسيطه والرأسمالية . فساهم ذلك مع غيره من العوامل المتصلة بالطلب المحلي على ظهور الطاقات العاطلة بنسبة عالية ، وتراكم المخزون بأحجام كبيرة

---

(١) دكتور فوزى رياض فهمى ، تخطيطنا الصناعى في ضوء مواردنا ومركزنا الدولى ، محاضرة بجمعية الاقتصاد والاحصـــاء والتشريع ، مارس ١٩٦٥ (مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٦) ص ٩٠ — ٩٦ .

ويـبرر الداعين لتفضيل إنتاج هذا النوع من السلع في الوقت الحاضر بضآلة قدرتنا الاستيرادية ، وما يثقلها من أعباء ، ولوجود فائض من الأيدى العـاملة لدينا يقتصر على فئات العمال غير المهرة ، مما يتعارض معه التوسع المفاجيء الكبير في استخدام وسائل الانتاج الميكانيكية الحديثة في جميع ميادين الانتاج الصناعى .

مما أدى بالتالى الى التأثير الضار على معدل النمو الاقتصادى [1] .

واستمرت استراتيجية التنميـة القائمة أساسا على الاحلال محل الواردات خـلال الستينات ـ وذلك على حساب تنمية الصناعات التصديرية ـ وبرغم ان الهـدف من ذلك كان هو السعى لتطوير إنتـاج بعض السلع الأساسية وتخفيف أعباء العجز فى ميزان المدفوعات ، إلا أن استراتيجية احلال الوارد لم تحقق النتائج المستهدفه منها خلال الستينات . إذكان الأثر الصافى لتلك السياسه على ميزانية النقـــد الأجنبى ، سلبيا فى أغلب الأحوال [2] .

ولا شك أن تجربة التوسع فى سياسة إحلال الوارد فى مصر ، تدفـع فى الوقت الحاضر لضرورة الإهتمام بتشجيع صناعات التصدير ، وقصر صناعات الاحلال على السلع الاستثمارية والوسيطه ، وهو ما قطعت فيه البلاد شوطا طيبا فى الآونة الأخيرة كانشاء مجمع الحديد والصلب والمجمع الفوسفورى ومجمع الألمنيوم ـ بما هو مزمع فى شأنها من توسعات ـ إذ أن تلك الصناعات إلى جانب كونها صناعات إحلاليـــه ، فان الفائض من انتاجها يمكن أن يوجه للتصدير ، وخاصة إلى البلاد العربية الشقيقـــة [3].

وأخير فان بيان النمط الملائم للتنمية الإقتصادية فى مصر ، ينبغى أن يتضمن الاشارة إلى أهميه العمل على الخروج عن القيود التى فرضها البنيان الاقتصادى الدولى فى ظل سيطرة الدول الاستعمارية ، على ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد .

---

(١) دكتور حسن ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، بالاشـارة إلى التجربة المصرية ، من بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث بدمشق ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ١٩ .

(٢) د. الفونس عزيز ، تطـور التجارة الخارجيه وعلاقتها بالتنمية فى ج.ع.م. دراسة لمؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث فى دمشق ، ١٩٧١ ، ص ١٠ .

(٣) دكتور حسن ابراهيم ، المرجع السابق ص ٣٠ .

الباب الخامس

إنجازات التصدير بين أدوات الإنماء الإقتصادى في : ج . م . ع .

ونتناول فى هذا الباب عرضا سريعا للتطور التاريخى لدور الصادرات فى الاقتصاد المصرى وأوضاعها الحاضرة من حيث التركيب السلعى والإتجاهات الجغرافية ، ثم نوضح المدى الذى يمكن أن يسهم به نشاط التصدير — فى إطار عملية التنمية الاقتصادية — فيا تتطلبه تلك العملية من التغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى والاسراع بمعدل التكوين الرأسمالى ، فضلا عما يتيحه انماش حصيلة الصادرات فى الزمن القصير من سد فجوة ميزان المدفوعات التى تتزايد مع ظروف التنمية الاقتصادية ، وتعزيز الفائض الاقتصادى المتاح لتمويل الاستثمارات المنتجة فى البرامج الانمائية .

ولما كان لسياسة تطوير التركيب البنيانى للصادرات أهميتها الخاصة فى دفع حركة التصنيع - وهى أساس التغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى - كما أن لتوجيه التوزيع الجغرافى للصادرات دوره الفعال فى تحرير الاقتصاد المصرى من علاقة التبعية الاقتصادية ، التى طالما ربطته بالاقتصاد البريطانى ، فقد أفردنا فصلا لاستعراض إمكانيات تنويع التركيب السلعى للصادرات وتطوير بنيانها الحالى بما يسهم فى التغيير الهيكلى للبناء الإنتاجى ، وكذا توجيه حركة الصادرات إلى أسواقها الرئيسية ، على وجه يخلص العمل الانمائى من القيود والمعوقات التى يفرضها البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ونقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصول ثلاثة : —

الأول : مركز وكيان نشاط التصدير فى الاقتصاد المصرى .

الثـــانى : دور التصدير فى جهود الانماء الاقتصادى فى ج . م . ع .

الثـــالث : الموقف التصديرى لسلع التصدير الهامة فى إطار سياسة التنويع .

الفصل الاول

مركز وكيان نشاط التصدير فى الاقتصاد المصرى

احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة من نشاط مصر الإقتصادى منذ أمد بعيد ، وكان لحركة الصادرات بوجه خاص دورها المؤثر فى كافة نواحى الحياة الإقتصادية فى الكثير من الأزمنة . ولكن ، هل كان لذلك القطاع فعاليته فى دفع قوى النمو أو التقدم الإقتصادى بالبلاد . وهل كان لإزدهار نشاط التصدير انعكاساته النافعة على باقى القطاعات الاقتصادية .

إن عرضنا تاريخيا موجزاً لظروف انطلاق تيار التبادل التجارى بين مصر وغيرها من بلاد العالم ، منذ أصبح لتجارتها الخارجية وزنا نسبيا بارزاً لديها ، لكفيل بأن يلقى الضوء على مدى إسهام نشاط التجارة الخارجية فى مساندة التقدم الاقتصادى بها .

كما أن التعرف على ما يمكن لنشاط التصدير بوجه خاص أن يقوم به فى تعزيز خطا الانماء الإقتصادى فى الوقت الحاضر - على التفصيل الذى أوضحناه بالقسم الأول من بحثنا - ليحتاج لعرض تطور ذلك النشاط وكيانه الراهن لتصوير امكانياته الواقعية كنقط إنطلاق لما يمكن أن يحققه فى إطار مسيرة العمل الانمائى.

فاذا كانت التجربة التاريخية فى مصر أو فى غيرها من البلدان الناميه لم تسفر فيما سبق عن قيام نشاط التصدير بدور ملحوظ فى إنجازات التنمية الاقتصادية ، فان ما يرجى منه كثير ، فى ظل توجيه وترشيد طاقاته ، والتنسيق بين انجازات نشاط التبادل التجارى الخارجي وجهود الانماء الاقتصاري بوجه عام .

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى مبحثين :—

الاول : تطور تجارة مصر الخارجية قبل الاستقلال الاقتصادى .

(من بداية القرن ١٩ حتى عام ١٩٥١)

الثانى : مركز التجارة الخارجية فى ظل الاستقلال والتخطيط الاقتصاديين .

(١٩٥٢ : ١٩٧٠)

. . .

المبحث الأول

تطور تجارة مصر الخارجية قبل الاستقلال الاقتصادى
(من بداية القرن التاسع عشر حتى ١٩٥١)

إن نشاط التصدير فى مصر ، لايعدوأن يكون جزءا من تيار التبادل التجارى العالمى ، ذلك التيار الذى سبق أن أوضحنا دور الاقتصاديات الرأسمالية للسيطرة عليه ، فى بعثه ودفع حركته على وجه يجعل من اقتصاديات البلاد النامية هوامش تابعة تخدم مصالح اقتصاديات الدول الاستعمارية كمراكز أم لحركة الاقتصاد العالمى .

ولذلك يلزمنا ، قبل التعرف على الكيان الراهن لحركة الصادرات المصرية ومركزها من النشاط الاقتصادى فى ظل ظروف التنمية الاقتصادية ، أن نسبق ذلك بلمحة تاريخية عن المنشأ التاريخى لنشاط الصادرات منذ أن أخذ مكانه الملحوظ نسبيا فى دولاب نشاطنا الاقتصادى فى الزمن الحديث .

ففيما قبل القرن التاسع عشر كان مركز تجارة مصر الخارجية ، معتمداً أساسا

على موقعها الجغرافى بين الشرق والغرب ، فكان ازدهار تلك التجارة فيهـا يقوم على رواج حركة تموين دول أوربا بما تحتاجه من الحرير والتوابل وغيرهمـا من منتجات الشرق، واحتل ميناء الاسكندرية فى تلك الآونة اهمية تجارية كبرى كمركز اتصال بين الشرق والغرب منذ عهد الحروب الصليبية والمكتشفات البحرية [١] .

على أن نشاط التجارة الخارجية فى مصر لم يبدأ فى اتخاذ أهميته النسبية الملموسه فى اقتصادها الحديث ، إلا مع بداية توسع الطلب العالمى على المنتجات الأولية ، على أثر قيام الثورة الصناعية بأوربا الغربية ، فى منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأ تقسيم العمل الدولى يأخذ صـــورته الراهنة بتوجية من سياسة الدول الاستعمارية الصناعية فى أوربا ، فتتخصص الدول الاستعمارية المذكورة فى الانتاج الصناعى مقابل تخصص الدول التابعة من المستعمرات واشباه المستعمرات فى انتاج المواد الخام والمنتجات الغذائية ويصير نمط التبادل التجارى بينهما وفقا لهذا التخصص .

وكان تنافس كل من فرنسا وانجلترا إبان توسعهما الاستعمارى منـذ أوائل القرن ١٩ للاستئثار بالنفوذ التجارى فى مصر ، سببه فى البداية سعى انجلترا لفرض سيطرتها على طريق تجارتها مع الهند عبر الأراضى المصريه،[٢] بعد فترة كانت فيها

---

(١) هذا وان كانت بعض الفترات قد اعترها تدهور أحـــوال التجارة الخارجية فى مصر كالقرن الرابع عشر الذى احتـكرت فيه البندقية التجارة بين الشرق والغرب والفترة التى تحول فيها طريق التجارة على أثر إكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٨ وعهد الدولة العثمانية بما تخلله من تدهور الأحوال الاقتصادية وإختلال الأمن .

(٢) وبدأ ذلك بمحاولة شركة الهند الشرقية ـ بالاتفاق مع على بك الـكبير ـ إرسال بعض الحملات التجارية من الهند لتعبر مصر برا عن طريق السويس إلى البحر الابيض المتوسط تحت حماية المماليك ، وذلك توفيرا للـكثير من الوقت الذى تستغرقه الرحلة من كلـكتا إلى لندن عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فرنسا تتمتع باحتكار تجارة مصر الخارجية طوال القرنين السادس والسابع عشر . وكانت بداية السيطرة الانجليزية على تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على باشا وهى الفترة التى اتخذ فيها تقسيم العمل الدولى طريقه ، ليفرض على مصر تخصصها فى الانتاج الزراعى المتمثل أساسا فى محصول القطن . اذ كان الدافع الرئيسى وراء التوسع فى انتاج القطن فى مصر زيادة الطلب عليه فى أوربا — وخاصة فى انجلترا حيث إزدهرت صناعة المنسوجات القطنية على أثر قيام الثورة الصناعية ، فارتفعت أسعار القطن ، وشجع ذلك على التوسع فى زراعته .

وصاحب ازدهار تجارة مصر فى تلك الآونة ، نمو كبير فى انتاجها الزراعى . شمل القطن والقمح وغيرهما من المحاصيل الجديدة . كما نشطت بعض الصناعات وتم بناء اسطول من السفن التجارية ، بالاضافة الى اتساع تسهيلات حركة التجارة نتيجة شق الكثير من الطرق البرية والمائية [1].

وبذلك تطور اهتمام الدول الاستعمارية بفرض نفوذها على تجارة مصر الخارجية من مجرد سيطرة على طريق تجارتها مع الهند ودول الشرق عامة ، الى تحقيق نوع من التكامل ، اقتضته طريقة الانتاج الرأسمالى التى اتبعتها سائر الدول الاستعمارية

فكان أن تنبهت فرنسا إلى أهمية مقاومة المصالح الانجليزية فى مصر ، مما دعاها عقب قيام الثورة الفرنسية إلى عقد العزم على غزو مصر ، والسيطرة على طريق البحر الاحمر فضلا عن شق قناة السويس ، وإذ فشلت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ فى تحقيق أغراضها ، فقد عادت بريطانيا للسعى الحثيث لزيادة نفوذها السياسى والتجارى بمصر والشرق الاوسط .

(جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، ١٩٥٧ ، ص ١٠٩ ، ١١٢) .

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ١٩٦٤ ص ١٤٦ .

فى علاقاتها مع الدول التابعة من أجل إتخاذ الأخيرة مصدرا للمواد الخام من جهة وسوقا لتصريف انتاجها الصناعى بها من جهة أخرى .

وجدير بالذكر فى هذا المقام ، أن مفتاح السيادة لبريطانيا فى تلك الآونة على تجارة مصر ، كان انتاج الأخيرة للاقطان طويلة التيلة التى تعهـد محمد على زراعته برعايته ، وما أن بدأ استعمال غزالى اقليم لانـكشير لهذا القطن عام ١٨٢١ حتى تضاعفت الـكميات المصدرة منه إلى انجلترا فارتفع مقدارها فى خلال ثلاث سنوات إلى مايزيد ضعف ، وصار منذ ذلك الوقت المحصول الرئيسى بين الصادرات المصرية ، وكان جل هـذا المحصول تستنفذه بريطانيا ، التى أصبح انتاجها من المنسوجات القطنية بالآلات الميكانيكية ، يشكل منافسة لها خطورتها للمنسوجات الفرنسية المنتجة بالأنوال اليدوية والمرتفعة الثمن ، وأصبح مركز بريطانيا من تجارة مصر يحتـل مكان الصدارة منذ عام ١٨٣٠ ، وفى عام ١٨٤٩ كانت صادرات مصر إلى بريطانيا ووارداتها منها تشكل ٤٩ ، ٤١٪ على التوالى من إجمالى صـادرات وواردات الأولى . (١)

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت مبادىء الحريه الاقتصادية قد سادت دول أوربا ، وشمل ذلك تجارة مصر ، وانتعشت فى ظل ذلك صادرات مصر مع نمو التجارة العالمية ، وحقق محصول القطن رواجا كبيرا خلال الحـرب الأهلية الأمريكية فارتفعت أسعاره ، وحقق الميزان التجارى نتيجة لذلك فائضا لصالح مصر . وقفزت أرقام قيمة الصادرات المصريه من ٢٫٠ مليون جنيه عام ١٨٥٠ إلى ١٣ مليون تقريباً عام ١٨٨٠ . (٢)

---

(١) جورج كيرك ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

وفى تلك الفترة تدفقت إلى مصر رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار ، مما ساعد على توسع الحركة التجارية. إلا أن المغالاة فى الاقتراض وما تبعها من ثقل التزامات الأقساط والفوائد لم يمكن البـــلاد من موازنة ميزان مدفوعاتها ، وأدت أوضاع الارتباك المالى إلى تسرب الكثير من موارد البلاد فى شكل اتفاق استهلاكى بذخى. وساعد كل ذلك على امتداد سيطرة النفوذ الأجنبى على الاقتصاد المصرى .

وكان لتلك الاوضاع المحيطة بنمو تجارة مصر الخارجية ، أثرها على اصطحاب انتعاش التجارة بسمات عامة ، عاقت تقدمها الاقتصادى بل كانت فى نظر البعض ، المصدر الأساسى للتخلف الاقتصـادى ، وأهم تلك السمات العامة : أولا التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية — كمراكز صناعية تعيش على الطبيعة الاحتكارية لطريقة الانتاج الرأسمالى — وثانياً التخصص المركز فى انتاج وتصدير القطن كمحصول زراعى رئيسى . وما يستتبعه ذلك من أسباب الضعف فى مستوى انتاجية عنصر العمل فضلا عن ضعف القدرة الانتاجيه بصفة عامة . إلى جانب خضوع النشاط الاقتصادى لآثار تقلبات الأثمان والطلب على صادراتنا فى الخارج ، وآثار تراخى الطلب والأثمان فى المدى الطويل، والتدهور الطويل المدى لنسب التبادل الدولى لغير صالح تجارتنا .

ولقد ظهرت آثار التبعية الاقتصادية — فضلا عن آثار المغالاة فى التخصص بالإنتاج الزراعى فى ظل التغلغل البريطانى — فيما فرضته بريطانيا من أوضاع على تجارتنا الخارجية ؛ كانت بمثابة القيد الحديدى على انطلاقنا فى التصنيع كسبيل التقدم الاقتصادى . ومن ذلك تمسكها عام ١٨٤٢ بتطبيق معاهدة التجارة المعقودة بين انجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ والتى تمنح التجار البريطانيين حق ممارسة التجارة فى مصر كجزء من الدولة العثمانية ، وتدفقت فى إثر ذلك الواردات على مصر بدون أية قيود تحمى نمو الصناعات الناشئة بها، وزادت تلك الحركة بعد فتح قناة السويس

عام ١٨٦٩ . كما فرض الاحتلال البريطانى على مصر منذ ١٨٨٢ الاستمرار فى التخصص بالإنتاج الزراعى وخاصة انتاج القطن لتصديره وكذلك قيدت الامتيازات الأجنبية من حرية مصر فى تعديل التعريفه الجمركية لصالح حماية صناعاتها [١] .

ورغم حصول مصر عام ١٨٨٤ على حق عقد اتفاقات تجارية مستقلة عن الدولة العثمانية وصدور لائحة الجمارك فى العام المذكور ، فان سياسة الدول الاستماريه — وعلى رأسها بريطانيا[٢] — كانت حريصه على ابقاء تجارة مصر واقتصادها مرتبطين بالإنتاج الزراعى ، على وجه يحول دون تقدم الصناعة فيها أو تنويع صادراتها .

على أن صادرات مصر فى هذه الفترة وحتى ماقبل الحرب العالميه الأولى عام ١٩١٤ قد حققت انتعاشا . وبلغ متوسط جملة قيمة الصادرات خلال الخمس سنوات ١٩٠٩/١٩١٣ ٣٠ر٤ مليون جنيها سنويا .[٣] إلا أن ظاهرتى تسلط بريطانيا على تلك التجارة وتركزها السلعى فى محصول القطن ، كانتا غاية فى الظهور ، إذ شكلت صادرات القطن وبذرته خلال ١٠/١٩١٤ ٩٣ ٪ من جملة الصادرات المصرية ، كما احتلت تجارة بريطانيا وحدها مع مصر ٥٠ ٪ من حجم تجارة الأخيرة[٤] .

وكان الطابع السائد الذى تميز به النشاط الاقتصادى فى مصر فى تلك المرحلة ،

---

(١) راجع . دكتور فؤاد مرسى ، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) حصلت الدول ذات التسلط على تجارة مصر آنذاك — كأنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية — على شرط الدولة الاولى بالرعاية ، ثم إنتشر هـذا الشرط إلى حد تمتع معظم الدول به . وصارت واردات مصر خاضعة لضرائب مخفضة فى الوقت الذى كانت فيه الدول الكبرى تمارس بالفعل سياسة الحماية . فأضر ذلك بالصناعات الناشئة فى مصر وساعد على تركيز النشاط الاقتصادى فى الزراعة .

(٣) مصلحة الجمارك تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ .

(٤) د. محمد عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٩١ ، ١٩٢ .

هو حلول الاقتصاد المكرس للتصدير Export oriented economy محل الاقتصاد البسيط القائم على انتاج ضرورات المعيشة Subsistance economy إذ اتجهت إلى خدمة قطاع الصادرات كافة الموارد المتاحه من الأرض ومياه الرى وعنصر العمل غير المستغل ، على وجه ساعد آنذاك على زيادة الناتج المحلى ورفع مستوى المعيشة بصفة عامة ، وصاحب ذلك تقدم كبير فى وسائل النقل وطرق المواصلات والاتصال الخارجى وزيادة روابط النشاط التالى بين مصر والعالم الخارجى. إلا ان هذا التحول نحو اقتصاد يعتمد على نشاط التصدير ، قد أدى كما سبق بيانه الى اندماج الاقتصاد المصرى فى نوع من التكامل مع الاقتصاد العالمى ، على وجه اعتبرت من خلاله مصر بمثابه وحدة انتاج زراعى تنتج تابعة لإحتياجات الدول المسيطرة على الاقتصاد الدولى. وقد برزت على مسرح الاحداث الإقتصاديه فى تلك الفترة بعض الأمور التى ساعدت على اندفاع الاقتصاد المصرى نحو تكوين فائض تصديرى فى نطـــاق تخصصه فى الانتاج الزراعى ، بل وبالتركيز على محصول واحد هو القطن . وفى مقدمة تلك الأحداث تراكم عبء المديونية الكبير على عاتق مصر لصالح الدول الأجنبية ، وماصادفه من تدهور المحصول العالمى من القطن نتيجة نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، مما أدى لإرتفاع أسعاره . فكانت السبيل الميسرة أمام مصر لسداد مديونياتها هى تكوين فائض تصديرى من المحصول القطنى،(١) على وجه تغافلت معه قوى الاستعمار المسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصرى ، عن احتياجات التطور الاقتصادى وتقدم التصنيع بها ، بل عمدت الى تعويق ذلك التقدم . فحالت دون النهوض بصناعة الغزل والنسيج ، فضلا عن تقييد الامتيازات الأجنبية لحرية البلاد فى فرض الضرائب لحماية صناعاتها الناشئة(٢) .

---

(١) Charles Issawi, Egypt in Revolution, an Economic Analysis, 1963, p. 18-27

(٢) د. صلاح الدين نامق ، مقدمة فى التجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ، ص ٣٣٢ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تعرضت أسعار القطن فى البداية للهبوط. ثم ما لبثت أن ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، فصعد سعر القنطار من ٣٨ دولار عام ١٩١٦ الى ١٩ دولار ١٩١٩ ، وساعد ذلك بالإضافة الى الظروف التى صاحبت حالة الحرب - من تعطل وسائل النقل التجارى وانخفاض الواردات وتوسع انفـــاق الجيوش البريطانية فى مصر - على تحقيق فائض كبير فى الميزان التجارى وتخفيف الكثير من أعباء الديون الخارجية [1]

وقد تعرضت صادرات القطن بوجه عام فيما بين عام ١٩١٤ الى ١٩٣١ لتقلبات كثيرة فى الكمية والاسعار [2] - بالرغم من استمرار القطن كعامل رئيس فى تحديد قيمة الصادرات والواردات خلال تلك الفترة ، إذ كان متوسط نسبة ما يصدر من القطن وبذرته الى مجموع الصادرات كالآتى : -

١٤/١٩١٨ = ٩١ ٪   ١٩/١٩٢٣ = ٨٦ ٪

٢٤/١٩٢٨ = ٨٥ ٪ . [3]

---

(١) هذا وان كانت جماهير الشعب من الفلاحين والفئات العاملة ، قد عانت الكثير فى تلك الفترة من جراء التضخم النقدى ونقص الواردات ووجود قوات الاحتلال بالبلاد فضلا عن انصراف مـــلاك الاراضى عن إنتاج القمح إلى زراعة القطن ، برغم القيود التى كانت تفرضها الحكومة لتحديد المساحات المنزرعة من الاقطان .

(C. Issawi, op. cit, p. 31.)

(٢) ومن ذلك أن إرتفعت قيمة الصادرات عام ١٩٢٠ إلى ٨٥ مليون جنيها ثم هبطت عام ١٩٢١ إلى ٣٦ مليونا وهو ما إضطر الحكومة إلى إتباع سياسة تقييد زراعته . بيد أن تأثير تلك السياسه كان ضعيفا ، بسبب ضآلة نسبة الانتاج المصرى إلى الانتاج العالمى منه .

(٣) دكتور راشد البراوى - محمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

على أن زيادة حجم التجارة الخارجية ورواج محصول القطن فى تلك الفترة ، كان له أكبر الاثر فى انتعاش الأحوال الاقتصادية العامة بالبلاد متمثلة فى مستوى الدخل والانفاق حتى كان حلول أزمة الكساد العالمى الكبير .

وكان وقوع الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٣٠ ، وما أدت اليه من انصراف كل دوله لانقاذ مصالحها الخاصة بفرض نظم الحمـاية الجمركية والحصص ومنح الاعانات المباشرة وغير المباشرة للصادرات واجراءات خفض قيمة العملة ... الخ ، كان كل ذلك منبها لمصر ضد خطر سياسة حرية التجـارة والتخصص ، تلك السياسـة التى عرضت مصالحهـا للتدهور ، ومستوى المعيشة فيهـا للانخفاض ، وخاصة مع ما أدى اليه هبوط أسعار القطن بالرغم من زيادة الكميات المصدرة منه ، إلى انخفاض قيمة الصادرات من ٥٢٫٤ مليون جنيها عام ١٩٢٩ إلى ٢٨٫٨ مليونا عام ١٩٣٢ . فكان سببا لأتجاه الحكومة للعمل على تنويع الصادرات من الحاصلات الزراعية الأخرى مع تحديد المساحات المنزرعه قطنا ، فزاد تصدير الأرز والفواكه الطازجه ، كما ارتفعت صادرات بعض المنتجات الأخرى كالجلود الخام ومنتجات الصوف والفوسفات والسكر [١] .

وإلى جانب تنويع الحاصلات الزراعية ، فقد نبهت أحداث الأزمة الاقتصادية الكبرى ــ مع نمو السكان ــ الأذهان إلى ضرورة دفع حركة التصنيع بتشجيع قيام

---

(١) وبعودة الاحوال إلى مجـراها الطبيعى ألغى تحديد زراعة القطن فعادت صادرات المحاصيل الزراعية الاخرى للهبوط . الا أن جو الاستقرار النسبى الذى ساد الفترة من ١٩٣٤/١٩٣٧ قد أدى بصفة عامة إلى إرتفاع قيمة الصادرات مرة أخرى إلى ٣٩٫٥ مليون جنيها عام ١٩٣٧ . وبرغم ذلك فان نمو تجارة الصادرات فى تلك الفترة وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، لم يكن ليتناسب مع نمو إنتاج البلاد وازدياد عدد السكان ومتطلبات معيشتهم .

(د. البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢١١ ، ٢٢٠) .

الصناعات المحلية ، فكان صـــدور التعريفه الجمركية عام ١٩٣٠ لحماية الصناعات الناشئة وعلاج البطالة مما أعطى لجهود التصنيع دفعـــة ملموسه [1] . وإن كان التـكوين السلعى للصادرات قـــد ظل على حاله ، فبقى القطن هو عمادها وعززت تصريفة جهود كبيرة فى مجـال الدعايه وتنويع الأسواق فضلا عن استحداث أصناف جديدة منه [2] .

وبقيام الحرب العالميه الثانية تعرقلت سبل المواصلات وقلت الصادرات ، [3] وتعذر تصريف القطن ، فاتجهت الحـكومة مرة أخرى إلى تحديد انتاجه والتوسع فى زراعه الحبوب، كما عنيت بحمايه الصناعات المحلية الناشئة. ثم عادت قيمة الصادرات للارتفاع فى الفترة ٤٣/٩٥١ ـ عـدا عام ١٩٤٩ ـ حيث كان متوسطها السنوى خلال تلك الفترة ١٠٢ر٢ مليون جنيها [4] . وقد أظهر الميزان التجاري فى تلك الفترة عجزاً تراكم حتى بلغ مجموعه خلال الفترة ١٩٤٦/٣٨ ١٠٠ مليون جنيها، حيث ساهم فى ذلك ارتفاع أثمان الواردات وزيادة نفقات الشحن والتأمين [5]

واضطرت الحـكومه على أثر نشوب الحرب إلى اتخاذ بعض التدابير لانقاذ سوق

---

(١) وكانت حركة التصنيع قـد بدأت مسيرتها فى بداية العشرينات بانشاء بنك مصر وجهود طلعت حرب ، فأقيم العديد من المصانع ، كما أنشىء عام ١٩٢٤ إتحاد الصناعات .

(٢) محمد عباس زكى ، تطور التجارة الخارجية فى مصر ، محاضرة يونيو ١٩٧٠ برنامج الدورات التدريبية ، شركة النصر للتصدير والاستيراد .

(٣) فبعد أن كانت قيمة الصادرات قد بلغت عام ١٩٣٨ ١ر٣٠ مليون جنيها اتجهت للتدهور خـلال الفترة ١٩٤٢/٣٩ فبلغ متوسطها السنوى خلالها نحو ٢ر٢٦ مليون جنيها . (مصلحة الجمارك . تقرير التجارة الخارجية عام ١٩٦٢) .

(٤) مصدر الارقام ، المرجع أعلاه .

(٥) د. محمد عجمية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

القطن ، فعرضت على البنوك تقديم السلفيات للزراع بضمان المحصول ، كما اتخذت الاحتياطات لتأمين نقل وتخزين المحصول ، فضلا عن تدخلها كمشترية فى سوق القطن وقيامها بالغاء الضريبة على صادراته [١] . ومارست الحكومه بوجه عام تدخلا كبيرا فى تجارة الصادرات ففرض نظام تراخيص التصدير عام ١٩٣٩ على بعض الحاصلات الزراعية .

وقد كانت تطورات الأرقام القياسية للتجارة الخارجية منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥١ كالآتى : (١٩٣٨ = ١٠٠) .

الأرقام القياسية

السنة	حجم الصادرات	أسعار الصادرات	حجم الواردات	أسعار الواردات	نسبة التبادل
١٩٣٩	١١٧	١٠٠	٨٤	١٠٩	٩١
١٩٤٣	٤٢	٢٠٢	٣٤	٣٠٢	٦٥
١٩٤٨	١٠٩	٤٣٩	١٥٤	٣٠٣	١٤٥
١٩٥١	٨٦	٧٩٨	١٨٨	٣٤٩	٢٢٩ [٢]

(مصدر الأرقام : نشرة البنك المركزى المصرى) .

ويلاحظ من استعراض تلك الأرقام تذبذب حجم الصادرات خلال الفترة المذكورة ، مع انخفاض فى نهاية الفترة عن بدايتها . فى حين اتجه كل من أسعار وحجم الواردات للزيادة، ورغم ذلك فقد حققت نسبة التبادل الدولى، إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة المذكورة . وكان مرجع ذلك فى المقام الأول ، الإرتفاع الكبير فى الأرقام القياسية لأسعار الصادرات .

---

(١) ورغم ذلك فقد أخذت أسعار القطن فى الهبوط منذ فبراير ١٩٤١ ، فتقرر تعطيل البورصة ، كما تقرر التوسع فى منح السلفيات على المحصول .

(٢) C. Issawi, op. cit, p. 231.

المبحث الثانى

مركز التجارة الخارجية فى ظل الاستقلال والتخطيط الاقتصاديين
(١٩٥٢ — ١٩٧٠)

إلى جانب تسلط بريطانيا على تجارة مصر الخارجية منذ بدايه انتعاش صادرات المحصـول القطنى فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، فان ارتباط مصر بكتلة الاسترلينى كان يعتـبر وجها آخر من وجود التبعية الاقتصادية التى ربطت مصر بالاقتصاد البريطانى .[1]

لذلك فقد كان خروج مصر من منطقة الاسترلينى عام ١٩٤٧ ، فاتحة تحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى ، وتخلصها من أحد أوضاع التبعية الاقتصادية الثقيله التى ربطتها زمنا بالاقتصاد البريطانى .

وتلا ذلك أحداث سياسيه وإقتصادية هامة، أقامت صرح الاستقلال الاقتصادى فى مصر ، فغيرت من معالم النشاط الاقتصادى بوجه عام ومن أوضـاع التجارة الخارجية بصفة خاصة. وفى مقدمه تلك الأحداث قيام ثورة يوليوعام ١٩٥٢ وجلاء قوات الاحتـلال البريطانى عام ١٩٥٤ ، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وتمصير الوكالات التجاريه والبنوك وهيئات التأمين عام ١٩٥٧ . وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى العام المذكور ، ووضـع البرنامج الأول للصناعة عام ١٩٥٧ . وفى مجال تنظيم التجارة الخارجية ، أخضع نشاط ذلك القطاع للكثير من صور التوجيه والتدخل

(١) إذ كانت بريطانيا تتحكم فى كميات النقد المتداولة ، وكان اصدار البنك الاهلى المصرى للنقد الوطنى يستند إلى مقابل من سندات الحكومة البريطانية. وقد أسفر ذلك عن زيادة كمية النقد المتداولة دون زيادة تقابلها فى حجم الانتاج ، مما أدى إلى هبوط القوة الشرائية للجنيه المصرى .

فاستخدمت سياسة تنويع التركيب السلعى للصادرات وتنويع أسواقهـــا وتوسعت الحـكومة فى عقد اتفاقات التجارة والدفع وفرضت قيود الرقابة على النقد بما تبعها من تخطيط لأوجه استخدام حصيلة النقد الأجنبى ومنح نظم الخصم والعلاوات لغرض تشجيع الصادرات . كما صدر قانون تنظيم الرقابة على تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية عام ١٩٥٩ ، وانشىء فى نفس العـــام سجل المصدرين .

وكانت مرحلة التحول الحاسمة فى توجيه الدولة للنشاط الاقتصادى — وضمنه نشاط التصدير — هى مرحلة التخطيط الاقتصادى منذ بداية الستينات، حيث وضعت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والاجتماعية للاعوام ٦٠/١٩٦٥ وفى تلك الفـترة صدرت قرارات التطبيق الاشتراكى الشهيرة فى يوليو١٩٦١، التى كان أهمها قوانين تأميم البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية الـكبرى وإنشاء المؤسسات العامة النوعية التى بلغت فى ديسمبر من العام المذكور ٣٩ مؤسسه عامة تتبعها ٤٣٨ شركة . كما أعلن الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ ، الذى أدخل تجارة الاســـتيراد بأكملها ، وثلاثة أرباع تجارة الصادرات فى اطار القطاع العام ، تحقيقا لرقابة الدولة الـكاملة على هذا النشاط الهام .

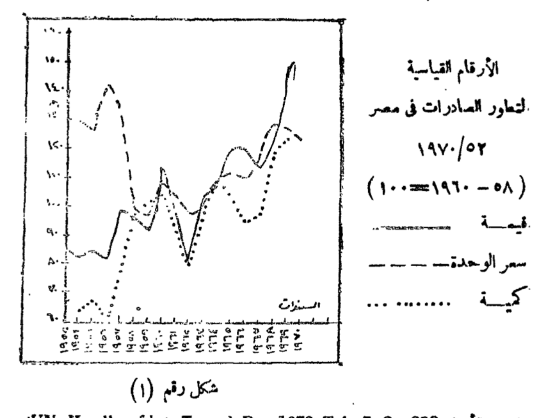
فاذا قسمنا عرض التطورات التى مر بها نشاط التصدير خلال عقدى الخمسينات والستينات إلى فترتين تضم احداها السنوات ٥٢/١٩٦٠ والأخـرى ٦١/١٩٧٠ لألفينا أهم معالم التطور فى قيمة الصادرات وتـكوينها السلعى وتوزيعها الجغـــرافى تتلخص فى الآتى :

فبالنسبة لقيمة الصادرات نلاحظ أن معدل نموها خلال الخمسينات كان ضئيلا جدا إذا قيس بمعدل نموها فى الستينات ، إذ لم يجاوز المعدل الأول ١ر٠٪ فى حين

بلغ الثانى ٥ر٤٠٪ .[1] وكان متوسط قيمة الصادرات خلال الفترة ٥٢/١٩٦٠ ٦ر١٥٣ مليون جنيه سنويا [2] .

أما فترة الستينات فكان الاتجاه العام لقيمة الصادرات فيها نحو الارتفاع ، فيما عدا عام ٦١/١٩٦٢ الذى هبطت فيه بشدة قيمة الصادرات بسبب ما أصاب محصول القطن من آفات ، وكذا الانخفاض الطفيف فى بعض السنوات. وبينما كانت قيمة الصادرات عام ٦٠/١٩٦١ ٩ر١٨٨ مليون جنيهـا بلغت عام ٦٩/١٩٧٠ ٣٢٨ مليونا أى بزيادة قدرها ٥ر٧٣٪ خلال العشر سنوات .

وخير تصوير لتطورات أوضاع الصادرات فى الآونة الأخيرة ، هو عرض تطورات الأرقام القياسيه للقيمه وسعر الوحدة والكميه على الوجه التالى :



شكل رقم (١)

(UN. Handb. of Int. T. and Dev.1972; Tab. 7. 2 p.299 :مصدر الأرقام)

---

(١) UN. Handb. of Iternat. T. &D. Stati. 1972; Tab. 1-5

(٢) مصدر الارقام الاصلية : مصلحة الجمارك ، تقرير التجارة الخارجية . سنوات مختلفة .

ويلاحظ على تطور الأرقام فى هذه الفترة . تقلب قيمة الصادرات فيما بين عام ١٩٥٤ ، ١٩٦٢ بشكل ملحوظ ـ فبعد أن بلغ الرقم القياسى عام ١٩٦٠ ١١٣ هبط عام ١٩٦٢ إلى ٧٩[١] أما الفترة التالية ٦٣/١٩٧٠ فكانت قيمة الصادرات بها فى ارتفاع شبه مستمر[٢] بلغ أقصاه عام ١٩٧٠ حيث كان الرقم القياسى ١٥٢ وبلغت قيمة الصادرات عام ٦٩/١٩٧٠ ٣٢٨ مليون جنيها . فى حين كانت قيمتها عام ٥٢/١٩٥٣ ١٥٨ مليونا .

على أن تغيرات القيمة الاجمالية للصادرات خلال الفترة لم تكن تعزى لتغيرات الكمية بقدر استنادها على تغيرات سعر الوحدة ، وكثيرا ما كان الارتفاع فى سعر الوحدة من الصادرات معوضا لانخفاض الكمية كما حدث فى الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ . ويبدو من الشكل السابق كيف كان الخط البيانى المعبر عن حركة الكمية فى اتجاه عكسى لخط تغير سعر الوحدة فى بعض الفترات . وفى الثلاث سنوات الأخيرة من الفترة كان التحسن الكبير فى القيمة يرجع لتحسن السعر والكمية معا .

وبعد أن كانت قيمه الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر تمثل مايقرب من الخمس فى عام ١٩٦٠ (١٩٪) تناقصت تلك النسبة إلى أن بلغت عام ١٩٦٨ ١٤٪ [٣] وكان متوسط نسبة قيمة الصادرات إلى الدخل القومى الاجمالى فى الفترة من ٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٧/١٩٦٨ ١٢٫٧٪ [٤] .

---

(١) وهو أدنى حد هبط اليه الرقم القياسى للقيمة خلال الفترة ٥٢/١٩٧٠ وكان سببه فى العام المذكور انخفاض صادرات القطن نتيجة للآفات .

(٢) عدا عام ١٩٦٧ الذى تأثرت فيه حركة الصادرات بظروف العدوان الاسرائيلى .

(٣) UN. Handbook of Int. T. and Dev. stat., 1972 Tab. 6-3

(٤) ج.م. التعبئة والاحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج.ع.م نشرة التعبئة العامة والاحصاء ، عدد ٧٤ سبتمبر ١٩٧٠ . ص ٣٨٩ .

على أن ماسبق بيانه لايعبر تعبيرا كاملا عن مركز الصـــادرات فى النشاط الاقتصادى دون أن تـكتمل معالم الصورة ببيان تطور الواردات حيث أن المسئولية الملقاة على عاتق النشاط التصديرى ترتبط إلى حد كبير بمدى العبء الذى يسببه تزايد الواردات فى مرحله التنمية الاقتصادية كما أن مقـدار الفجوة التجارية أو العجز فى ميزان المدفوعات أنما يتحـــدد بتغيرات الواردات قبل أن يتحكم فيه حجم الصادرات.

ولقد صاحب جهود التنميه فى الفترة محل الدراسة تزايد كبير فى الواردات ، إذ قفزت قيمتها من ١٩٥ مليون جنيها عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ٣٤٤ مليون عام ٦٢ ١٩٦٣ ، وكانت أكثر السنوات عجزاً فى الميزان التجارى هى تلك التى تزايدت فيها قيمة الواردات بأرقام قياسية عالية ومثال ذلك عامى ١٩٦٤/٦٣ ، ٦٥/ ١٩٦٦ اللذين بلغت فيهما قيمة الواردات على التوالى ١٤٩ ، ٤٦٤ مليون جنيها فنتج عن ذلك عجز بلغ فى العامين المذكورين ١٨١ ، ٢٠٥ مليون جنيها [١] .

ويمثل الرسم البيانى التالى شكل رقم (٢) تطـور الأرقام القياسية للواردات خلال الفترة ٥٤/ ١٩٧٠ .

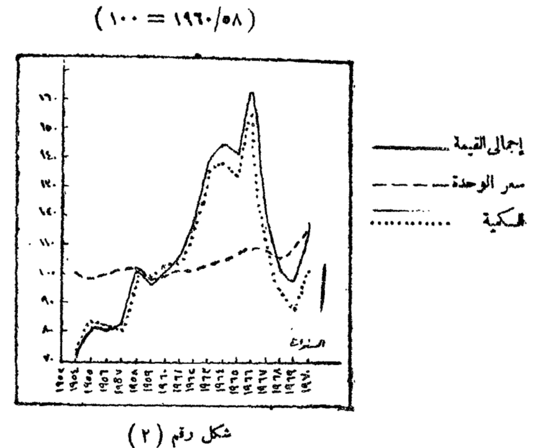
وكان السبب فى ارتفاع الأرقام القياسية لقيمة الواردات بصفة أساسية ، زيادة كمية الواردات التى استلزمتها برامج التنمية الاقتصادية ، وخاصة فى الأعوام من ٦٤ : ١٩٦٦ ، إذ لم يكن لزيادة سعر الوحدة من الواردات سوى أثر محدود . ويلاحظ أن حجم وقيمة الواردات قد تراجعا فى العامين ٩٦٨ ، ١٩٦٩ . وإن كانا قد عادا للارتفاع فى العام التالى إلى أن بلغت قيمـــة الواردات عام ١٩٧١/٧٠ ٤٠٩ر٣ مليون جنيها [٢] ، مما تسبب عنه عجز فى الميزان التجارى بلغ فى العام الأخـير ٧٠

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١.

(٢) ج. التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢.

مليون جنيها بعد أن كان الميزان قد حقق فائضا فى العامين السابقين عليه بلغ فى عام ١٩٦٩/٦٨ ٤٢ مليون جنيها (١).

(١٩٦٠/٥٨ = ١٠٠)



شكل رقم (٢)

مصدر الارقام : UN. Handbook of Int. T.&D. Stat; 1972 Tab 7.2

وتعتبر حصيلة الصادرات فى مصر هى المصدر التمويلى الرئيسى للواردات ورغم ذلك فان معدل نمو الصادرات لم يستطع كما هو واضح من العرض السابق أن يلاحق نمو الواردات ، وخاصة من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الغذائية، وهو مايدعو لتوقع زيادة مرونة الواردات فى السنوات القادمة من٩ر٠ إلى ٢ر١(٢) .

وقد قدرت نسبة قيمة الوردات إلى الدخل القومى فى مصر خلال الفترة ٥٠/

(٣) وقد طرأ هذا التدهور فى مركز الميزان التجارى ، بسبب تزايد الواردات فى العامين الأخيرين بعد أن كان الميزان قد بدأ فى التحسن منذ عام ١٩٦٧/٦٦ .

(٢) UNCTAD. Trade Prospects.- 1968, op. cit, p. 30.

١٩٦٥ بـ ٢١٪ ، هذا في حين تناقصت نسبة الصادرات إلى الدخل على الوجه السابق بيانه حالا ، وتتوقع أجهزة التخطيط تزايد قيمة الواردات سنويا بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ من أية زيادة بالدخل القومى ـ تنفق ـ في السنوات القريبة القادمة (١)

وقد تطورت نسبة السلع الإنتاجية ـ كالآلات والأجهزة ومعدات النقل ـ وكذا السلع الوسيطة والمواد الخام من إجمالى الواردات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٧١/٧٠ على الوجه الآتى (٢).

	١٩٦٠/٥٩	١٩٥٦/٦٤	١٩٧١/٧٠
سلع استثمارية	٢١ر٣	٢٣ر٨	٢٠ر٧
سلع وسيطة	٣١ر٨	٣٤ر٦	٣٦ر٩
مواد خام	١٤ر٣	١٧ر١	٢٠ر٦

ولا يقتصر الأمر على زيادة الواردات من السلع الانتاجية ، إذ يصاحب ظروف التنمية الاقتصادية ، كذلك تزايد الواردات الاستهلاكية من السلع الغذائية وغيرها ولقد بلغ معدل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية خلال سنوات الخطه الخمسية الأولى للتنمية ٧٪ سنويا (٣) وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف المعدل المستهدف لنمو السكان في الخطة المذكورة .

وقد تزايد الميل المتوسط للاستيراد في مصر من ١٦ر٠ عام ١٩٦١/٦٠ إلى

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، أثر النمو الإقتصادى على التجارة الخارجية ، دراسة ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١٨ عدد ٣ عام ١٩٦٥ ص ١٨٠ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة نوفمبر ١٩٦٧ ص ١٠٤ ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ ص ٦٢ .

(٣) وزارة الخزانة ، تطور التجارة الخارجية لج.ع.م. خلال ١٩٦٧/٦٠ المرجع السابق.

٢٢ر٠ عام ٦٥/١٩٦٦[١] . كما تزايد الميل الحدى للاستيراد من ١ر٠ عام ٦٠/١٩٦١ إلى ٨ر١٠ عام ٦٧/١٩٦٨[٢] .

على أن ظاهرة تزايد الواردات بصفة عامة ، إذا كانت تمثل كما هو معروف ، إحدى الظواهر المعتادة التى تصاحب ظروف التنمية ، فان ظاهرة العجز شبه المستمر فى الميزان التجارى بمصر ، يفسرها كذلك جمود نمو الصادرات[٣] . ومثال ذلك ماحدث خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى إذ لم تحقق نسبة زيادة الصادرات فى آخر سنوات الخطة أكثر من ٣٩٪ فى حين كان المستهدف لها بالخطة زيادة تبلغ ٤٥٪ ، هذا فى حين كانت نسبة زيادة الواردات خلال السنوات المشار إليها ٧٧ر٤٪ تقريبا[٤] .

أما عن تطور الأرقام القياسية لنسبة التبادل والقوة الشرائية للصادرات المصريه خلال الفترة ٥٤/١٩٧٠ ، فيصورها الرسم البيانى التالى : (٥٨/١٩٦٠ = ١٠٠)

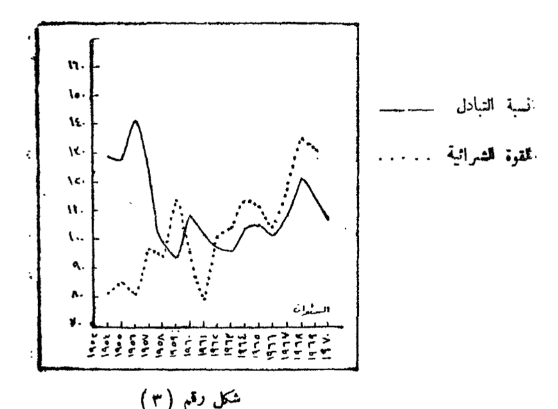
---

(١) ج.م. التعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة ، ١٩٦٨ ، المرجع السابق ص ٨١ .

(٢) ج.م. التعبئة والاحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى . . . المرجع السابق ص ٦٨ .

(٣) محمود صدقى مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الاجنبى . . ، المرجع السابق ص ٥٢٢ ، ماهر عزيز واصف ، التنمية الاقتصادية وأثرها على ميزان المدفوعات . . المرجع السابق .

(٤) بلغت نسبة الصادرات الفعلية إلى الصادرات المقدرة فى الخطة خلال السنوات الثانية والثالثة والخامسة للخطة ٨٦ر٦ ، ٨٠ر٥ ، ٩٨ر٨٪ على التوالى ، فى حين زادت الواردات الفعلية عن المقدرة ، السنوات الرابعة والخامسة ، فبلغت ١١٦ر٣ ، ١٠٧ر٥٪ على التوالى .
(ج.م. التعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، نوفمبر ١٩٦٧ ص ٩) .



شكل رقم (٣)

مصدر الارقام : UN. Handb. of Int. T. end Dev. stat. 1972.

ويلاحظ أن نسبة التبادل كانت كثيرة التذبذب خلال الفترة فلم تتحسن تحسنا ملحوظا إلا فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ٦٦/١٩٦٨ أما فى السنوات الأخرى فقد أبدت تدهوراً[1] ، وبعد أن بلغ الرقم القياسى لنسبة التبادل عام ١٩٥٦ ١٤٣ هبط عام ١٩٧٠ إلى ١٠٧[2] . ويرجع تدهو نسبة التبادل فى عامى ١٩٦٩،

---

(١) بلغ أثر اتجاه نسبة التبادل الخارجى لغير صالح تجارة مصر خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى وفقا لتقديرات وزارة التخطيط ١٠ ./ من العجز الجارى . (تقرير متابعة وتقييم المعالم الاساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦) .
فى عام ٦٦/١٩٦٧ تدهورت نسبة التبادل لغير صالح تجارة مصر بسبب ارتفاع أسعار الواردات ـ وغالبيتها من السلع المصنوعة ـ بنسبة أكبر من تحسن أسعار الصادرات .

(٢) كان التحسن الذى ظهر فى الرقم القياسى لأسعار الصادرات مع انخفاض الرقم القياسى للواردات بين عامى ٦٧/١٩٦٨ ، ٦٨/١٩٦٩ تحسنا استثنائيا بسبب ارتفاع أسعار صادراتنا

١٩٧٠ إلى ارتفاع سعر الوحدة من الواردات فى الوقت الذى أبدى فيه سعر الوحدة من الصادرات تناقصا بسبب تدهور أسعار الأرز . على أنه يلاحظ أن تدهور نسبة التبادل فى العامين المذكورين قد صحبه من جهة أخرى تحسن ملحوظ فى القدرة الشرائية للصادرات[1] .

وفى صدد تطور التركيب السلعى او تكوين هيكل الصادرات خلال الستينات فان تغيرا كبيرا قد لحق به ، وخاصة إذا قيس بما كان عليه ذلك التركيب عام ١٩٥٢ . ففى حين كانت الصادرات المصرية من المواد الخام تصل إلى ٩١٪ من إجمالى الصادرات فى العام المذكور — حيث كان القطن الخام وحده يشكل ٨٧٫١٪ كما ان

الزراعية الرئيسية وهى القطن والارز ، لظروف استثنائية كاضطراب الأحوال فى الهند الصينية التى تعتبر أكبر الدول المصدرة للارز . حيث تطورت الارقام القياسية لكل من الصادرات والواردات فى العامين السالف ذكرهما على الوجه التالى : —

	١٩٦٥/٦٤	٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨
الارقام القياسية لاسعار الواردات	(١٠٠)	١٢٣	١٢٢٫١
الارقام القياسية لأسعار الصادرات	(١٠٠)	١٢٣	١٣٢٫١

ويضاف إلى ما سبق أن تحسن أسعار القطن كان هو الآخر بسبب زيادة طلب الدول المتقدمة على الاقطان طويلة التيلة فى السنوات الاخيرة ، وهو اتجاه من غير المؤكد استمراره . (راجع : دكتور حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣) .

حيث كان تطور الارقام القياسية لنسبة التبادل والقدرة الشرائية للصادرات فى السنوات الخمس الاخيرة كما يلى : (١٩٦٠/٥٨ = ١٠٠) .

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
نسبة التبادل	١٠٢	١٠٩	١٢١	١١٥	١٠٧
القدرات الشرائية للصادرات	١١٢	١٠٤	١١٧	١٣٥	١٣١

(١) U.N. Handbook .. 1972, of. Cti; p. 299

مواد الوقود لم تسكن تجاوز نسبتها ١٪[١] ـ تطور التكوين السلعى للمجموعات الرئيسية فى أولى سنوات الخطة الخمسية الأولى وآخـرها وعام ١٩٧١/٧٠ على الوجه التالى .[٢]

	١٩٦١/٦٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٧١/٧٠
الوقود	٢ر٣٪	٠ر٨ ٪	٢ر٤٪
القطن الخام	٧ر٦٤	٣ر٥٦٪	٥ر٤٧
المواد الخام الأخرى	٦ر٦	٢ر٧ ٪	٦ر٦
السلع نصف المصنعة	٣ر٦	٥ر١٠٪	٥ر١٢
السلع تامة الصنع	٠ر١٧	٠ر١٧٪	٢ر٢٩
السلع الأخرى	٢ر٢	٠ر١ ٪	٠ر٠٠

أما عن التوزيع الجغرافى للصادرات بحسب الأهمية النسبية لاتجاهاتها إلى أهم المناطق والتكتلات . فبعد أن كان عام ١٩٥٢ ١ر٨٧٪ لدول الكتلة الغربية ، ٤ر٢٥ لدول الكتلة الشرقية ، ٣ر٨ لدول الجامعة العربية ، ٤ر٢٩ للدول الأخرى[٣]. تطور منذ بداية السبعينات على الوجه التالى .

---

(١) كان إجمالى قيمة الصادرات عام ١٩٥٢ ٥ر١٤٥ مليون جنيها منها قطن خام فقط ٤ر١٢٦ مليون . ولم تجاوز صادرات غزل القطن — أهم السلع نصف المصنعة — ٣ر٢٪ من إجمالى الصادرات كما لم تجاوز نسبة الأقمشة القطنية ـ أهم السلع المصنوعة ـ ٠ر٢٧٪ .

(مصدر الأرقام الأصلية ، مصلحة الجمارك ، تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٦٥) .

(٢) ج.ع.م. التعبئة والاحصـاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، نوفمبر ١٩٦٧ ، فبراير ١٩٧٢ .

(٣) وزارة الاقتصاد ، إدارة البحوث ، مؤشرات التطور الاقتصادى ، يوليو ١٩٦٢ .

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤ [1]	١٩٧١/٧٠ [2]
دول الجامعة العربية	١١٪	٦ر٧٪	٨ر٩٪
دول الكتلة الشرقية	٤٥ر٧	٤٨ر١	٥٦ر١
دول السوق الأوربية المشتركة	١٤ر٤	١٤ر٨	٧ر٩
دول منطقة التجارة الأوربية	٤ر٠	٢ر٢	٣ر٥
دول المنطقة الاسترلينية	١٠ر٠	١٠ر١	١٢ر١
دول المنطقة الدولارية	٤ر٦	٣ر١	١ر٢
الدول الأخرى	١٠ر٣	١٥ر٠	١٠ر٣

ونرجىء التعليق على تطورات التكوين السلعى للصادرات وتوزيعها الجغرافى بين المناطق والتكتلات الاقتصادية ، إلى مواضع قادمة من الدراسة [3] .

---

(١) ج. م. التعبئة والإحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة ، المرجع السابق ، نوفبر ١٩٦٧ .

(٢) مصدر الأرقام الاصلية : ج. م. التعبئة والإحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ .

(٣) الباب الثالث .

الفصل الثانى

دور التصدير بين جهود الانماء الاقتصادى

فى جمهورية مصر العربية

ونذكر هنا بما سبق ايضاحه تفصيلا عن أوجة إسهام النشاط التصديرى فى الانمــاء الاقتصادي بالدول النامية [1] ، وسياسة وتدابير إنماش الطاقة التصديرية وتعبئتها لدفع التنمية الاقتصادية بتلك البــلاد [2] . وذلك فى القسم الأول من البحث .

وبالتطبيق على واقع الحال فى جمهورية مصر العربية ، نميز بين أثر النشاط التصديرى على الانتاج الجارى ، وبين إسهامه فى دفع مسيرة التنمية بكل من الزمن الطويل والقصير .

ونقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث : ـ

الاول : أثر نشاط التصدير على الإنتاج الجارى فى ج . م . ع.

الثانى : دور نشاط التصدير فى عملية التغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى والاسراع بالتكوين الرأسمالى فى مصر.

الثالث : تعزيز نشاط التصدير لجهود التنمية الاقتصادية فى مصر فى المدى القصير .

---

(١) الباب الثانى من الرسالة .

(٢) الباب الرابع .

المبحث الأول

أثر نشاط التصدير على الانتاج الجارى فى ج. م. ع.

وبالرغم من الأهمية النسبية التى يشغلها النشاط التصديرى فى الحياة الاقتصادية بمصر — حيث تشكل حصيلته كما رأينا ثمن الناتج القومى الأجمالى[1] تقريبا فى الوقت الحاضر ، وكانت فى بدايه الستينات تقارب الخمس[2] — فان نسبه اسهامه فى معدل النمو الاقتصادى مما يصعب قياسها بالنظر لما يساهم فى تحديد هذا المعدل من عوامل ومتغيرات عديدة متفاوته الأثر .

وتنمو القيمة المطلقه للصادرات فى مصر بمرور الزمن — كما سبق أن أوضحنا — ففى حين كانت القيمة الأجمالية للصادرات عام ١٩٣٨ ١ر٣٠ مليون جنيها كان متوسطها خلال الفترة ٤٣/١٩٥١ يفوق ثلاثه أمثال ذلك الرقم ، كما كان هذا المتوسط خلال الفترة ٥٢/١٩٦٠ يفوق خمسة أمثال نفس الرقم ، إلى أن بلغت عام ٧٠/١٩٧١ ١ر٣٣٩ مليون جنيها .

غير أن الاتجاه العام لنمو القيمة المطلقة للصادرات ؛ لا يدل على مدى انتظام

(١) بلغت تلك النسبة عام ١٩٦٩ ٢ر١٢ ٪ .

مصدر الأرقام الأصلية :

U. N. Handb. of Int. T. and Dev. 1972, op cit Tab. 1'1, 6.1

(٢) بلغت عام ١٩٦٠ ١٩ ٪ وهبطت إلى ١٤ ٪ عام ١٩٦٨ .

المرجع أعلاه U. N. p. 6. 3.

وكان متوسط نسبة الصادرات للدخل القومى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ الى ٦٧ / ١٩٦٨ ٧ر١٢ ٪ كما كان متوسط نسبة قيمة التجارة الخارجية فى جملتها عن نفس الفترة ٢ر٣٢ . (ج. م. التعبئة والإحصاء ، التجارة الخارجيـة وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج. ع. م. ، المرجع السابق ص ٣٨٩ .

إسهامها في نمو الناتج القومي الاجمالي ، إلا في ضوء التعرف على أمرين : أولهما هو مدى انتظام معدل نمو الصادرات عبر فترة زمنية معقولة ، والثاني هو مدى تناسب هذا النمو في قيمة الصادرات مع معدل النمو الاجمالي للناتج القومي .

ولقد أظهرت مقارنه أرقام معدلات نمو الصادرات خلال العقدين الأخيرين أن جمود هذا المعدل خلال الفترة ٥٠/١٩٦٠ كان له أثره السيء في ضآله المعدل المتوسط الأجمالي فترة العقدين . فبالرغم من المعدل المرتفع لنمو الصادرات في الفترة ٦٠/١٩٧٠ بما بلغ متوسطه ٥ر٤٪ كان متوسط معدل نموها خلال الفترة ٥٠/١٩٧٠ كلها هو فقط ١ر٢٪ ، وذلك نتيجه انخفاض متوسط معدل الخمسينات الذى لم يتجاوز ١ر٠٪ (١) .

وخلال الستينات لم يكن معدل نمو الصادرات ـ مع ارتفاعه ـ منتظما ، بل كان الثلث الأخير من العقد أحسن حظا ، فبينما كان متوسط معدل النمو في قيمة الصادرات خلال السنوات ٦٠/١٩٦٧ ٨ر٢٪ ، قفز متوسط المعدل عن الثلاث سنوات الأخيرة ٦٧/١٩٧٠ إلى ٤ر١٠ ٪ . وهو اتجاه يبشر بخير . وإذا كان انخفاض قيمة صادراتنا من بعض سلع التصدير الرئيسية قد هبط بمعدل نمو الصادرات في العام ٦٩/١٩٧٠ (٢) ، فقد عوض ذلك ـ إلى حد ما ـ عام ٧٠/١٩٧١ نمو بعض

(١) U. N. Handbook. of Inter. T. & D. 1972. op. cit p. 23

(٢) وإذا كان معدل نمو الصادرات في العام الأخير ٦٩/١٩٧٠ قد انخفض إلى ٣ر٢٪ بعد أن بلغ ٨ر١٩٪ في العام السابق عليه . فقد كان ذلك بسبب هبوط سعر الأرز المبيض المقشور من ٨١ جنيه للطن عام ٦٨ / ١٩٦٩ إلى ٥٥ جنيه عام ٦٩/١٩٧٠ (البنك المركزى المصرى ، العدد الأول والثاني ١٩٧١) مع انخفاض كمية المصدرة من بعض السلع تامة الصنع وانخفاض صادرات خيوط غزل القطن ومواد الوقود من ٣ر٤٨ ، ١ر٣٦ ، ٩ر٨ مليون جنيها عام ٦٨ / ١٩٦٩ إلى ٢ر٣٦ ، ١ر٣٣ ، ٨ر٦ مليونا عام ٦٩ / ١٩٧٠) ج. م. ت. إحصاء . المؤشرات . يوليو ١٩٧١) .

صادراتنا من مجموعتى السلع نصف المصنعة وتامة الصنع ومواد الوقود (١) .

ويتصل بمدى انتظام معدل نمو الصادرات كمؤثر رئيسى على معدل نمو الناتج القومى الأجمالى ، تتبع أثر تقلبات الصادرات من فترة لأخرى على صافى معدل نموها وهنا تبدو أهمية مقارنة أرقام التغير النسبى المعبر عن تقلبات الصادرات فى مختلف الفترات ، بتطورات متوسط معدل نمـــو الصادرات خلال كل فترة ، وهو ما يتيحه الجدول التالى : —

تطور صافى متوسط معدل نمو الصادرات فى مصر ، بعد استبعاد أثر التقلبات فى الفترة ١٩٧٠/٥٠ (كل خمس سنوات) (٢)

الفــــترة	تغيرات تقلبات الصادرات	متوسط معدل نمو الصـــادرات	الصـــافى
١٩٥٥/٥٠	٧٫٨٥٥	٥٫٩٨٥ —	١٣٫٨٤٠ —
١٩٦٠/٥٥	٥٫٢٦٣	٥٫٤٢٦	٠٫١٦٤ر
١٩٦٥/٦٠	٨٫٦٨٩	٢٫٥٢٩	٦٫١٦٠ —
١٩٧٠/٦٥	٥٫٦٥٩	٥٫٥٣٦	٠٫١٢٣ر —

ويلاحظ من الجدول السابق ، التأثير القوى لتقلبات الصادرات على معدلات نموها ، إلى الحد الذى قد تستغرق معظمه كما حدث فى الفترة ٥٥/١٩٦٠ أو قد تتفوق

---

(١) بلغ المعدل الإجمالى لنمو الصادرات عام ٧٠/١٩٧١ ٤ر٣٫٪ .

(الرقم محتسب من الأرقام الاصلية . ج. م. التعبئة والاحصـــاء . النشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢) .

(٢) UN. Handbook of Inter. T.,; 1972. Tab 4. 11.

عليه كما حدث فى الفترة ٦٠/١٩٦٥[1]. وعلى أى حال فإن تحسنا ملحوظا يبدو خلال الفترة الأخيرة ٦٥/١٩٧٠ فى صافى متوسط معدل نمو الصادرات . وهو مايرجع أساسا لنمو نصيب الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة من اجمالى صادراتنا ، لما هو معروف من ضآلة التقلبات نسبيا فى صادرات هذه السلع إذا ماقيست بصادرات المنتجات الأوليه .

أما عن تناسب معدل نمو الصادرات مع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فهو مايبدو انعدامه من خلال مقارنة تطورات كل من المعدلين فى الخمسينات . ففى الفترة ٥٠/١٩٦٠ لم يتجاوز معدل نمو الصادرات ١ر٠٪ فى حين كان متوسط معدل نمو الناتج الحقيقى الاجمالى ٤ر٥ ومتوسط نمو نصيب الفرد منه ٩ر٢ . أما خلال الستينات فقد أبدى متوسط معدل نمو الصادرات بوجه عام تحسنا بالقياس إلى معدل نمو الناتج الاجمالى الحقيقى ونصيب الفرد منه . ففى الفترة ٦٠/١٩٦٩ كان معدل نمو الناتج الحقيقى الاجمالى فى حدود ٤ر٤٪ ومتوسط معدل نمو نصيب الفرد منه ٩ر١٪[2] فى حين بلغ معدل نمو الصادرات ٥ر٤٪ خلال ٦٠/١٩٧٠ على ماسبق أن أوضحنا .

وإذ يتوقف مضاعف التجارة الخارجية على عوامل أخرى غير زيادة الصادرات وهى الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار ، فان مقدار تأثير هذا المضاعف يتقلب من سنة لأخرى ودون اتجاه يمكن وصفه بالثبات . فبينما كان مقدار هذا المضاعف عام ٦٠/١٩٦١ ٣٣ر٢ ، وارتفع عام ٦٤/١٩٦٥ إلى ٦٧ر٦ عاد

(١) يرجع جانب كبير من تقلبات الصادرات فى هذه الفترة لتدهور صادرات القطن الخام عام ٦١/١٩٦٢ نتيجة إصابة المحصول بالآفات .

(٢) UN. Handbook of Inter. T... 1972, Tab. 6.2.

للانخفاض فبلغ عام ٦٧/١٩٦٨ ٦٤ر٠[1] .

ولا يمكن عزل تأثير الصادرات على معدل نمو الناتج القومى الاجمالى ، عن الظروف الاقتصادية والسياسية التى انطلق فى ظلها النشاط التصديرى ، ليحتل المركز الرئيسى فى دائرة النشاط الاقتصادى القومى فى أوائل القرن الحالى وحتى حلول أزمة الكساد الكبير ، إذ تميز نشاط التجارة الخارجية فى تلك الفترة بتركز غالبية الصادرات فى محصول القطن الخام وبذرته وبتسلط الدول الاستعمارية — وبالأخص بريطانيا — على الجانب الأعظم من تلك التجارة لما تشكله أسواقها من أهمية مسيطرة فى مجال التوزيع الجغرافى لتلك الصادرات .

فكان للاوضاع المشار إليها — المحيطة بتجارة الصادرات فى مصر — فى ظل التوجيه الاستعمارى للتخصص الدولى[2] ، وامتصاص الدول الاستعمارية للفائض الاقتصادى المتولد عن نشاط التصدير ، أثرها البالغ فى تبديد الطاقات المنبعثة عن رواج المحصول القطنى وانتعاش حصيلة الصادرات ، فلم ينعكس أثر هذا الانتعاش

---

(١) ج . م . ع . التعبئة والاحصاء ، التجارة الخارجية وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج . ع . م . مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٢) حيث ساعدت السياسة الاستعمارية على توجيه الاستثمار نحو الانتاج الزراعى — وبالذات لزراعة القطن — سعيا وراء توليد الأرباح السريعة فى جو تسوده المضاربات ، وتسلط على قطاع الأعمال التجارية والمالية شرذمة من الأجانب ، كانت تحتمى بمظلة الامتيازات الأجنبية ، وتتمتع بارتباطات واتصالات خاصة بدوائر الاعمال التجارية بالاسواق الاوروبية ، مما شكل منافسة قوية ضد الوطنيين صرفتهم عن الاشتغال بتلك الاعمال وغيرها من المهن الحرة كالطب والمحاسبة والمحاماه ، فاتجهوا للوظائف الحكومية . هذا جميعه إلى جانب احتلال القوات البريطانية للبلاد وغير ذلك من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية ، مما عاق من انطلاق تأثير انتعاش الصادرات على نمو النشاط الاقتصادى بالبلاد . (راجع فى ذلك : Issawi, op. cit, p. 30.)

على سائر جوانب وقطاعات الاقتصاد القومى . وخاصة لما صاحب ذلك فى ظل الظروف السالف ذكرها ، من نمو سريع فى السكان ، وارتفاع حاد فى استهلاك الطبقات الثرية والمتوسطة ، فضلا عن زيادة انفاق الطبقات الدنيا ، مما أدى إلى التهام الاستهلاك الفردى فضلا عن التسرب الخارجى ، لزيادة الناتج المتولدة عن انتعاش نشاط التصدير [١].

وبالنظر لأن غالبية ماظهر من تحسن فى قيمة الصادرات خلال النصف الأول من القرن الحالى ، بما تبعه من تحسن فى نسبة التبادل الدولى على الوجه السالف بيانه ، كان مرجعه ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار الصادرات فان، استفادجانب من النمو الاقتصادى فى تلك الفترة على نجاح انجازات النشاط التصديرى ، كان محدوداً للغاية .

وبالرغم مما صاحب انتعاش قيمة الصادرات فى تلك الآونة من تزايد مضطرد فى الواردات ، فان زيادة الصادرات لم تكن لتلاحق ذلك النمو السريع فى الورادات بل تناقصت نسبة الصادرات إلى الواردات حتى خلال سنوات خطه التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥ ، التى تخلف فيها لقطاع التصديرى عن تحقيق المستهدف منة بالخطة ، بالاضافة إلى تزايد الواردات الفعلية عن الأرقام المقدرة لها بالخطة ، فكانت نسبة الصادرات إلى الواردات عام ٦٠/ ٩٦١ ، ٨٤,١ ٪ انخفضت فى عام ٦٤/٩٦٥ إلى ٦٦,٣ ٪ [٢] .

(١) كما أدت تلك الاوضاع إلى وجود صور من صور ازدواج هيكل النشاط الاقتصادى تتمثل فى تركز حالة الرواج والانتعاش فى قطاع تجارة القطن وقطاعات الخدمات المتصلة به ، وركود ما دون ذلك من القطاعات الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعى .

(٢) وكان متوسط نسبة الصادرات للواردات خلال سنوات الخطة جميعا ٦٤ ٪ (الارقام الاصلية: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ١٩٧٠ ، ص ٢٥).

كما لوحظ أن نسبة الصادرات إلى إجمالى الدخل القومى لم ترتفع خلال سنوات الخطة ، بل هبطت من ١٣٫٨ ٪ عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٣٫٣ ٪ فى السنة الخامسة للخطة (١) . وكانت نسبة متوسط نصيب الفرد من الصادرات بالنسبة لنصيبه من الدخل القومى واحدة تقريبا فى أولى سنوات الخطة وآخرها وهى ١٣ ٪ ، فى حين أن متوسط نسبة نصيبه من الواردات إلى نصيبه من الدخل القومى قد زاد خلال نفس الفترة من ١٥ ٪ إلى ٢١ ٪ (٢) .

وفى الفترة ١٩٧٠/٦٥ عادت نسبة قيمة الصادرات إلى اجمالى الواردات للارتفاع فبلغت ٨٠٫٢ ٪ (٣) .

المبحث الثانى

دور نشاط التصدير فى عملية التغيير الهيكلى فى البناء الاقتصادى والاسراع بالتكوين الرأسمالى

وإذ يتنوع دور النشاط التصديرى فى دفع قوى التغير الهيكلى اللازم للارتفاع بالقدرة الانتاجية للجهاز الاقتصادى — على الوجه السالف بيانه بالقسم الأول من دراستنا — فان أبرز ما يمكن ان يسهم به النشاط المذكور فى شحذ قوى التغير الهيكلى فى البنيان الاقتصادى فى مصر ، هو دفع حركة التكوين الرسمالى ، من خلال تدعيم حصيلة الصادرات للطاقة الاستيرادية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية

---

(١) البنك الاهلى المصرى ، المرجع أعلاه ص ٢٧ .

(٢) وكان العامل الرئيسى فى ذلك زيادة نصيب الفرد من الواردات من السلع الاستهلاكية خلال تلك الفترة من ٤٠ جنيه إلى ١٠ جنيه فى السنة .

(بنك مصر ، التجارة الخارجية ، ماذا تمثل بالنسبة للاقتصاد ، تطورها عبر خطة التنمية ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١ ، ٢ مارس / يونيو ١٩٦٦ ص ٢٠٦) .

(٣) UN. Handbook of Intern. T. 1972, Tab. 5.7.

والوسيطة ، الضرورية لبرامج التنمية — من جهة — ودفع حدود السوق أمام منتجات القطاع الصناعى نتيجة التوسع فى تصدير السلع المصنوعة ، مما ينهض بالحركة التصنيعية من جهة أخرى . فيشق النشاط الصناعى طريقه ، ليأخذ أهميته النسبية الملائمة بين قطاعات النشاط الاقتصادى القومى، مما تنمو به طاقتنا الانتاجيه ويرتفع به مستوى انتاجيه عنصر العمل .

وسبيل الصادرات الى رفع معدل التكوين الرأسمالى ، هو تدعيم حصيلتها سواء من الحاصلات الزراعية أم السلع المصنوعه ، لتكون اداة الحصول على الواردات من السلع الرأسماليه والوسيطة التى تتطلبها استثمارات التنميه[1] مما لا يزال الانتاج المحلى يعجز عن الوفاء به من أجل النهوض بالطاقة الانتاجية .

وبالنظر لما يبدو من تتبع تطورات التكوين السلعى للواردات ، من استمرار تزايد نصيب السلع الاستثمارية والمواد الخام من اجمالى تلك الواردات ، فضلا عن

(١) وقد شكلت الصادرات فى الاقتصاد المصرى لفترة طويله — فيما قبل الخمسينات — المؤثر الرئيسى فى حجم الدخل القومى وتغيراته ، فكانت بذلك تحتل نفس الاهمية التى يحتلها الاستثمار فى بعض الاقتصاديات كالاقتصاد الامريكى مثلا ، إذ مارست الصادرات هذا التأثير من خلال تغيرات حصيلتها من النقد الاجنبى وما تعكسه على مستويات الأثمان والدخل القومى النقدى . واستمر ذلك حتى قيام التوجيه الاقتصادى ووضع الخطط الاقتصادية فى مصر ، حيث بدأ الانفاق الحكومى العام يحتل أهميته ويصبح هو المؤثر الرئيسى فى نمو الدخل القومى ، كذلك كان تقلبات الصادرات فى الفترة المشار اليها تأثيرها غير المباشر على حجم الاستثمار ، وذلك من خلال أثرها على تحديد المقدرة الاستيرادية التى يتوقف عليها بدورها جلب السلع الرأسمالية الضرورية لاستثمارات التنمية . كما كانت تلك التقلبات تعكس جوا من عدم الثقة والتوقعات السيئة لدى رجال الاعمال مما انعدم معه الاستقرار فى ميدان الاستثمار الخاص .

(راجع : دكتور صبحى قريصه، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، بالاشتراك مع د . محمد عجمية ، المرجع السابق ، ص ٣٨ وما بعدها) .

تزايد القيمة المطلقة لتلك السلع ، فان دور حصيلة الصادرات فى مجـال التكوين الرأسمالى على الوجه المشار اليه لا تزال تشكل أهمية خاصة بين ما يسهم به نشاط التصدير فى عملية الانماء الاقتصادى فى مصر . اذ تتزايد فى المرحلة الراهنة من جهود التنمية الاقتصادية لدينا ، المرونة السعرية للواردات مع تناقص المرونة الدخلية للطلب عليها ، وذلك بسبب نمو احتياجات الطاقة الانتاجية للقطاع المحلى من السلع الرأسمالية التى لا سبيل لحصولنا عليها بغير تعزيز حصيلة صادراتنا لدعم طاقتنا الاستيرادية ، من اجل استيرادها من الخارج . وهى المرحلة التى يطلق عليها مرحلة الاقتصاد الحساس للواردات [1] .

وقد تطورت الأهمية النسبية للسلع الاستثمارية والوسيطة بين اجمالى وارداتنا الى ان بلغت نسبتها من اجمالى وارداتنا فى عام ١٩٧١/٧٠ ٦ر٥٧٪ [2] فاذا ذكرنا أن حصيلة الصادرات لا تزال تشكل الجانب الأغلب فى تمويل الحصول على الواردات ، مما بلغت نسبته أربعة اخماس قيمة الاخيرة — على ما سبق ايضاحه — لتبينا الى اى مدى تسهم تنمية النشاط التصديرى فى عملية التكوين الرأسمالى فتسرع بها من اجل تحقيق الانماء الاقتصادى [3] .

---

(١) وقد سبق تلك المرحلة كما سلف بيانه ، مرحلة الاقتصاد المنحاز للصادرات ، حيث كان انتاج القطن وتصديره هو محور النشاط الاقتصادى فى البلاد ، وكانت طاقة الانتاج المحلى من الصناعة ، ضعيفة إلى حد كان الاعتماد فيه على حصيلة تصدير القطن الخام من أجل التكوين الرأسمالى ، بصفة شبه كلية .

(٢) ج . م . التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

(٣) ومن أجل ذلك يعتبر معدل زيادة الصادرات محددا أساسيا لمعدل النمو الاقتصادى نتيجة ارتباط الحصـول على الواردات الضرورية لاستثمارات التنمية ، على مستوى حصيلة الصادرات .

ويؤكد أهمية هذا الاسهام ، ان انتاجنا المحلى من الآلات ووحدات الانتاج لا يزال يمثل جزءا صغيرا نسبيا لا يتجاوز ربع اجمالى انتاجنا الصناعى مما يجعل من مقدرتنا الاستيرادية محددا ذو اهمية خاصة للنمو الاقتصادى عامة والتقدم الصناعى بصفة خاصة . وحيث تتوقف مقدرتنا على الاستيراد فى الوقت الحاضر — فى المحل الأول — على قدرتنا التصديرية ، فان الصادرات وما يتولد عنها من حصيلة ، تكون فى مقدمة العوامل المتحكمة فى سرعة التكوين الرأسمالى وبالتالى فى نمونا الاقتصادى وهو ما يجعل من تلك الحقيقية ، أهم ابعاد تخطيطنا الصناعى (١) .

لهذا كانت مقارنة معدل نمو الصادرات بمعدلى نمو كل من الواردات والدخل القومى ، من الأهمية بمكان ، للتعرف على مدى اسهام الصادرات فى تدعيم القدره الاستيرادية اللازمة للتكوين الرأسمالى .

وبمتابعة تطورات المعدلات المشار اليها ، خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٧٠/٦٩ وفقا لتقارير وزاره التخطيط — تتبين صفة الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنه ، كاقتصاد «حساس للواردات Import Senative» اذ تنمو الواردات كما سلف بيانه بمعدل أعلى من معدل نمو الدخل ، فى حين تنمو الصادرات بمعدل أقل من الأخير — وذلك بالقياس على الاسعار الثابتة لعام ١٩٥٩ — اذ بلغ معدل نمو الدخل القومى الاجمالى فى الفترة المشار اليها ٤ر٩ ٪ سنويا ، ونمت الواردات بنسبة ٦ر١ ٪ ، فى حين لم يتجاوز معدل نمو الصادرات ٤ر٦ ٪ (٢) .

= (د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، الكتاب الاول ص ٦٧ ، دكتور محمد حجير ، تمويل التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٥٩) .

(١) د . فوزى رياض فهمى ، تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ومركزنا الدولى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) مصدر الارقام ، وزارة التخطيط ، تقارير متابعة الخطة ، سنوات مختلفة ، وإدارة الرقابة على النقد .

وبتجزئة فترة العشر سنوات المشار اليها ، نجد أن متوسط معدل نمو كل من الدخل خلال ٦٠/١٩٦٥ والواردات ، قد ارتبط طرديا من حيث اتجاهه ـ حيث بلغ المعدلين ٦٫٧ ، ٦٫٨ ٪ على التوالى فى حين انخفضا فى الفترة ٦٦ / ١٩٧٠ الى ٣٫٢ ، ٥٫٤ ٪ على التوالى ـ وهو ما يؤكد اهميه الدور الذى تلعبه القدرة الاستيرادية فى تحديد معدل النمو الاقتصادى (١) . كما ينبه ذلك الى خطورة ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات ـ بالرغم من كونها أصلا من الظواهر المعتادة المصاحبة لجهود التنميه ـ حيث اتخذت تلك الظاهرة أخيرا طابعا غير ملائم ، تتمثل فى قصور المتحصلات الجارية عن مواجهة المدفوعات الجاريه ، غير مشتمله على الواردات الاستثماريه ـ وهو ما يعنى أن جزءا من الاقتراض الخارجى ، الذى يجب أن ينشأ فقط لمواجهة احتياجات التنمية من الواردات الاستثمارية ، يوجه للحصول على احتياجاتنا من السلع الاستهلاكيه والوسيطه ، فقد استمرت تلك الظاهرة خلال عدة سنوات من تنفيذ الخطه الخمسية الأولى ، يضاف إلى ذلك أنه من بين دواعى القلق فى تقدير حالة العجز فى ميزاننا التجارى ، كونه عجزا غير مخطط (١) .

---

(١) ويعكس تطور معدلات الدخل والصادرات والواردات فى الفترة الخمسية الثانية ٦٤/١٩٦٥ : ٦٩/١٩٧٠ أثر السياسة الانكماشية التى اتبعتها الدولة منذ عام ١٩٦٥ ، لمقاومة الضغوط التضخمية واختلال الميزان التجارى . وقد أدت هذه السياسة بالاضافة إلى ظروف عدوان ١٩٦٧ إلى ايجاد طاقات عاطله فى الانتاج ، فى السنوات ٦٥/١٩٦٦ إلى ٦٧/١٩٦٨ بمتوسط بلغ ٣٢٪ وإن كانت هذه الطاقات العاطله قد انخفضت بعد ذلك فى عامى ٦٨/١٩٦٩ ، ٦٩/١٩٧٠ ، على أثر العدول عن السياسة الانكماشية السالف الاشارة اليها .

(راجع دكتور . حسن ابراهيم ، دانيال رزق ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية مع الاشارة إلى التجربة المصرية ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٣ .

(٢) المرجع أعلاه . ص ٢٤ .

وفى ذلك ما ينبه إلى ضرورة إعتبار هدف تصحيح الاختلال المزمن الذى نعانى منه فى ميزان مدفوعاتنا ، من الأهداف الرئيسية للرحاية لخطط التنمية الاقتصادية فى الزمن الطويل . كما أن تقييم آثار الاستثمارات المختلفة فى تحديد أولويات التنمية وأنماط الأستثمار فى الأجل المتوسط ، لابد ان يشمل بحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمارات البديلة على التجارة الخارجية ، من حيث معدلات النمو والتركيب السلعى بما يساعد على تصحيح الاختلال المزمن فى ميزان المدفوعات فى الأجل الطويل ، بل وتحويله إلى فائض بمرور الزمن [1].

أما دور الصادرات فى مجال التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى ، فاذا كانت أهم صوره هى أثر انتعاش الصادرات الصناعية على دفع تيـــار التصنيع وتوسيع دائرة النشاط الصناعى فى مصر ، فان صورا أخرى لهذا الدور لا تقل عن ذلك أهمية ، ترتبط بسياسة تنمية وتوزيع الصادارت المختلفة سواء أكانت من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعة وسواء أكانت من السلع المنظورة أم من الخدمات .

لهذا يقتضينا الأمر أن نستعرض تطورات الهيكل السلعى للصادرات المصرية فى الآونة الأخيرة ، وفى ظل سياسة التنويع ، لنتبين إلى أى حد تسير جنبا إلى جنب مع هدف التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى ، فتعزز خطاه نحو الارتفاع بالقــدرة الانتاجيه للاقتصاد فنتناول تطورات المجموعات السلعية الرئيسيه فى تكوين صادراتنا [2]، وما حققته كل منها من انجازات فى هذا الصدد ، وما ينبغى أن تسير عليه سياسة تنمية وتنويع الصادرات بكل منها .

---

(١) د . الفونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج . م ع . دراسة مقدمة للمؤتمر الثالث لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧١ ص ٣ ، ١٤ .

(٢) ونسير هنا على التقسيم السلعى الذى يتبعه الجهاز المركزى التعبئة العامة والاحصاء فى صدد البيانات المتعلقة بالصادرات الوطنية ، والذى يقسم الصادرات حسب درجة التصنيع إلى =

ولا تستهدف سياسة تنويع الصادرات ، العمل على دفع التغيير الهيكلي في البناء الاقتصادي فحسب ، فان هذا الهدف ليس مقصوداً لذاته ، بل تكمن وراءه اهداف أخرى بعيدة أهمها السعي للخروج من النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي الذي فرضته القوى الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي وكذا تجنب تلك الإثارة الضارة لتقلبات الطلب والأثمان الخاصة بالمنتجات الأولية التي تشكل أكبر نسبة بين المجموعات السلعية في بناء صادراتنا .

ولقد كان في التركيز الشديد على المنتجات الأولية في تكوين صادراتنا السلعية والتي لايزال القطن الخام يشكل وحده نسبة كبيرة من حجمها الاجمالي - بلغ عام ٧٠/١٩٧١ ؛ ٤٧٫٥٪ - سببا في خضوع حصيلة الصادرات للتقلبات الحادة التي تعكسها تحركات أسعار القطن الخام في الأسواق العالمية ، إلى حد ارتبطت معه نسبة التبادل الخارجي بتحركات اسعار القطن الخام من موسم لآخر (١) .

المجموعات الآتية : أولا — مواد الوقود وتشمل البترول الخام ومشتقاته كالبنزين والكيروسين .. الخ . ثانيا : القطن الخام . ثالثا : المواد الخام الاخرى وأهمها الحيوانات والاسماك والمصارين والخضروات والثوم والبصل الطازجين والبطاطس والموالح والارز غير المقشور والفول السوداني وفوسفات الكالسيوم الطبيعي رابعا : السلع نصف المصنعة وأهمها المولاس والراتنجات العطرية وخيوط غزل القطن والكتان الخام .. الخ . خامسا : السلع تامة الصنع وأهمها الارز المقشور المبيض وغير المبيض والانسجة القطنية والبصل المجفف وسكر القصب المكرر ومنتجات الاغذية والمشروبات المحفوظة والاسمنت والمحضرات العطرية واطارات الكاوتشوك والسجاد والملابس والكتب المطبوعة والاحذية والاثاث الخشبي والادوات والاجهزة المنزلية ونسج الالياف الصناعية المستمرة .. الخ .

(١) ومن أمثلة ذلك انحراف نسبة التبادل الخارجي في غير صالح مصر في الفترة ١٨٧٠/ ١٨٩٩ على أثر هبوط أسعار القطن الخام ، وتحسنها في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية على أثر ارتفاع أسعار القطن وغيره من المنتجات الاولية بسبب ظروف التعمير في أوربا ، ثم

ولا يخفى مايترتب على تدهور نسبه التبادل الدولى فى بعض الفترات من تأثير سيء وانعكاسات مضاعفة على معدل النمو الاقتصادى (١) حيث ينتقص ذلك من قوة المساومه التجارية للبلد خارجيا ،فى سعيها للحصول على مستلزمات التنميه الضروريه والمتزايدة من الواردات .

وقد سبق أن رأينا كيف أن تحسن أسعار بعض صادراتنا من الحاصلات الزراعيه فى الوقت الحاضر لا يمثل اتجاها طويل المدى ، كما أن نسبه كبيرة من ارتفاع الرقم القياسى لسعر القطن وهو المحصول التصديرى الرئيسى، يرجع إلى أن الجانب الأكبر منه يصدر إلى دول الكتلة الاشتراكية فى ظل اتفاقيات للتجارة والدفع ، بأسعار تزيد عن الأسعار العالميه (٢) وهى سياسة قد انتهجتها الدول المذكورة مما عم موقفنا الاقتصادى وانماش التبادل التجارى بيننا وبين تلك الدول مما نأمل أن يستمر دون خضوع لتأثير كبير التيارات السياسيه .

لذلك فان تخطيط سياسه صادراتنا للمستقبل يجب أن يتضمن العمل على مواجهة

تدهورها فى نهاية عام ١٩٥١ بسبب إنخفاض أسعاره .

كما تطور كل من الرقم القياسى لاسعار القطن الخام ومعدل التبادل الصافى فى الفترة ٦١/١٩٦٦ على الوجه التالى : (٥٩/١٩٦٠ : ١٠٠) .

	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥
الرقم القياسى لاسعار القطن الخـــام	٩٦٫٣	١٠٢٫٢	١٠٧	١٢٤٫١	١١٩٫٨
معدل التبادل الصافى	٩١٫٣	٩٧٫٢	٩٧٫٣	٩٩٫٨	١٠٢٫٦

(ج . م . التعبئة والاحصـاء ، تطورات التجـارة الخارجية ٦٦/١٩٦٢ مايو ١٩٦٨ ، ص. ٧٣ ، ٧٩) .

(١) راجع : A. Maizels, op., cit, p. 267 .

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير شعبــة التجارة الخارجية عن العام ٦٨/١٩٦٩ ، صـادر عام ١٩٧٠ .

الظروف المادية واتجاهات الطلب والأسعار العالمين ، ومن ثم فإن سياسه تنويع الصادرات يجب أن تتناول هيكل صادراتنا فى اتجاه زيادة نسبة السلع الصناعيه والتقليل من نسبة السلع الزراعية ، وذلك من أجل المحافظه على معدلات التبادل السلمى وتحسينها فى صالح تجارتنا ، كأداة لدعم جهود الانماء الاقتصادى وتدبير احتياجاته (١)

وإذ تتضمن سياسة تنويع الصادرات فضلا عن النهوض بالأهميه النسبية للصادرات الصناعيه تدعيم الصادرات من الحاصلات التقليدية وغير التقليديةمن المنتجات الأولية وخاصة من الحاصلات الزراعيه ، بالاضافة إلى التوسع فى صادرتنا من الخدمات ، فاننا نتناول هنا بيان أثر تنشيط الصادرات من جملة مجموعتى السلع المصنوعه ونصف المصنعه ، فى التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى ، مرجئين بحث تطورات صادرات سلع التصدير المختلفة الرئيسية وغير التقليديه — سواء من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعة ، فضلا عن الصادرات غير المنظورة — إلى الفصل القادم .

فمن جهة تأثير نمو الصادرات من السلع المصنوعه ونصف المصنوعة على حركة التصنيع باعطائها دفعات قوية للأمام ، يتأتى ذلك نتيجة اعتماد قيام بعض الصناعات على توافر سوق احتمالية ذات حجم معين كحد أدنى لتصريف انتاجها ، حيث يتطلب التشغيل الاقتصادى للوحدات الانتاجية المناسبه فى تلك الصناعات ، انتاجا من حجم معين يفوق فى الكثير من الحالات الطاقه الاستيعابيه للسوق المحليه . فيكون اتساع السوق الناشىء عن نشاط التصدير فى تلك الحالة هو المنفذ للتغلب على عقبه ضيق السوق التى تقف فى وجه توسع مثل تلك الصناعات (٢) .

---

(١) د . حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ٣٤ .

(٢) قارن : دكتور محمد زكى شافعي ، الانماء الاقتصادى فى ج . ع . م ، المرجع السابق ص ١٤ ، دكتور صلاح الدين نامق ، مقدمة فى التجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ص ٢٣٧ .

وقد واجه العديد من الصناعات المصرية عند قيامها صعوبات فى تصريف انتاجها خارجيا وداخليا نتيجة ضعف مركزها التنافسى أمام الإنتاج الأجنبى المثيل سواء من ناحية الجودة أو السعر (١) . وكان من عوامل قيام تلك الصعوبات ضيق أسواق التصدير أمامها نتيجة إرتفاع تكلفة النقل وتعثر جهود التعاون الاقتصادى الإقليمى لتنسيق التبادل التجارى بين مصر وغيرها من الدول النامية الأخرى التى يمكن أن تتسع أسواقها لتصريف جانب كبير من منتجاتنا الصناعية (٢) .

وللتوسع فى الإنتاج الصناعى بالإعتماد على إتساع أسواق التصدير ، مزاياه الجليلة فى خفض نفقة الأنتاج بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتنا الصناعية، حيث يساعد الأنتاج الكبير فى مستوى الوحدة الانتاجية، على التخصص واستخدام القوى المحركة ، والعمليات الميكانيكية على وجه يرتفع بالقدرة الانتاجية مع انخفاض النفقة بفضل الانتفاع من الوفورات الداخلية والخارجية فضلا عما يتيحه التوسع على مستوى الصناعة من تهيئة الاستفادة من بعض الخدمات كالنشر والاعلان وانشاء المرافق كمحطات السكك الحديد والموانىء .... الخ .

ومن أمثلة الصناعات التى أعتمد قيامها فى مصر على اتساع الأسواق الخارجية أمام منتجات الغزل والنسيج ، صناعة قطع الغيار اللازمة لماكينات النسج والغزل ، وصناعات الصباغة والتجهيز ، حيث كانت عمليات صباغة وتجهيز الأقمشة وخيوط الغزل إلى عهد قريب تتم — فى جانب كبير منها — فى الخارج، كما كان يعتمد على الاستيراد فى الحصول على كافة معدات وقطع الغيار اللازمة لآلات الغزل

= A. Lewis, Aspects of Industrialization, National Bank of Egypt, Cairo, 1953, p. I.

(١) ومن أمثلة ذلك صناعة الراجات .

(٢) M. El-Kammash, op. cit, p. 230 .

وقد عرقلت عقبة ضيق السوق فى الماضى القريب نمو بعض الصناعات المحلية في مصر ، بسبب =

والنسيج (١) . كذلك بدأ التوسع فى تصدير بعض منتجات الصناعات الثقيلة التى سيعتمد انتاجها الكبير مستقبلا على إتساع أسواق تصريفها (٢) .

كذلك يمكن إسهام النشاط التصديرى فى دفع التصنيع بمصر، من خلال الحرص على تطوير الفنون الانتاجية فى صناعات التصدير على الوجه الذى يكفل تحقيق القدرة التنافسية أمام الانتاج الخارجى المثيل، والارتقاء بمستوى الجودة والمواصفات وفقا لتطور أذواق المستهلكين الخارجيين وتنوعها . وقد أصبح من المألوف فى العديد من مجالات الانتاج الصناعى لدينا ، الحرص على إعداد نمط معين من السلع المنتجه، لأغراض التصدير ـ على درجه عالية من الجودة واتقان المواصفات ، بما يتميز عن النمط المعتاد انتاجه ، وذلك كما هو الشأن فى الكثير من أصناف الغزل والمنسوجات والمنتجات الغذائية كالبصل المجفف والمشروبات. بل إن عددا من الوحدات الانتاجية قد انشىء خصيصا للوفاء باحتياجات التصدير من هذه السلع . ويتضمن ذلك خطوة هامه نحو العمل على تخصيص مشروعات بأكملها للانتاج التصديرى ، تتميز منتجاتها بمستوى عال من الجودة (٣) .

وفى أرقام تطور حجم الصادرات من منتجات بعض الصناعات ، بالاقتران بنمو الانتاج فى تلك الصناعات ، ما يؤكد تأثير النشاط التصديرى كدافع للتوسع الانتاجى فى العديد من فروع الصناعة ، وبالأخص فى قطاعات صناعة الغزل والنسج والصناعات الغذائية والكيماوية والبترولية والمعدنية ويبدو ذلك مما يلى :

= منافسة الانتاج الاجنبى، واتجاه الطبقات المستهلكة ذات الدخل المرتفع لتفضيل اقتناء السلع المستوردة ، مع ضعف القوة الشرائية لدى الطبقات المنخفضة الدخل فى الأنفاق على السلع المصنوعة لاستهلاك غالبية دخولها فى الضروريات المعيشية .

(١) . M. El-Kammash, op, cit, p. 242

(٢) كسبائك الحديد والصلب والصاج المسحوب على البارد من انتاج مصنع الدرفلة حيث تم تصدير ماقيمته ٢ر٣ . مليون جنيها من الصنف الاخير عام ١٩٧١/٧٠ (بيان نائب رئيس الوزراء ، جريدة الاهرام بتاريخ ٣ اكتوبر ١٩٧١) .

(٣) قارن ، دكتور صلاح الدين نامق ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

« تطور قيمة كل من انتاج وصادرات بعض القطاعات الصناعية »

خلال الفترة ١٩٥٢ : ١٩٧٠

(مليون جنيه بالأسعار الجاريه)

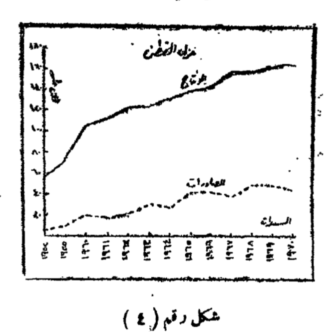
السنة	١٩٥٢		١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠	
الصناعة	انتاج	صادرات	انتاج	صادرات	انتاج	صادرات	انتاج	صادرات
الغزل والنسيج	٨٤ر٦	٤ر٤	٢٣٠ر٥	١٥ر٨	٣٥٧ر٨	٤٣	٤٧٠ر٣	٥٣ر٨
الصناعات الغذائية	١٢٢ر٣	٢ر١	١٧٧ر٦	٣ر٣	٢٨٥ر٤	٤ر١	٤٨٢ر٨	١١ر٣
الصناعات الكيماوية والدوائيه	٢٠ر٥	١ر٩	٤٩ر١	٢ر٦	١٤٠	١ر٨	١٥٠ر٥	٦ر٦

مصادر الأرقام : نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، البنك الأهلى المصرى ، البنك المركزى المصرى بنك بورسعيد ، البنك الصناعى . سنوات مختلفة.

وبمتابعة تطورات الكمية المنتجة والمصدرة لبعض السلع المصنوعة الرئيسيه — حيث تستبعد تطورات الكمية أثر تغيرات الأسعار بالأسواق الخارجية — نلمح ذات الاتجاه ، على ما يبدو من الرسوم البيانيه الآتية [١] :

« تطور الكميات المنتجة والمصدرة خلال الفترة ٥٢/١٩٧٠ »

من غزل القطن



شكل رقم (٤)

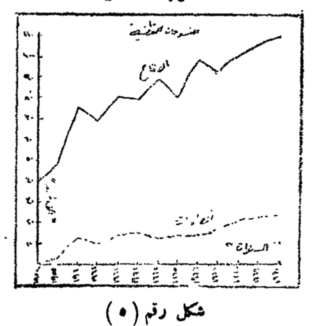
ويتضح من متابعة أرقام كميات المنتج والمصدر من خيوط غزل القطن . خلال الفترة ، أن نسبة المصدر إلى المنتج بعد أن كانت أقل من السبع عام ١٩٥٢ إرتفعت إلى أكثر من الربع عام ١٩٧٠ . وفي حين تضاعفت كمية الناتج خلال الفترة ، إلى ثلاثة أمثالها تقريبا ، كان تضاعف الصادرات إلى ستة أمثال ونصف . . .

---

(١) مصدر الارقام : بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، نشرات البنوك : الأهلى المصرى ، المركزى المصرى ، الصناعي ، بور سعيد ، اتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية ، سنوات مختلفة .



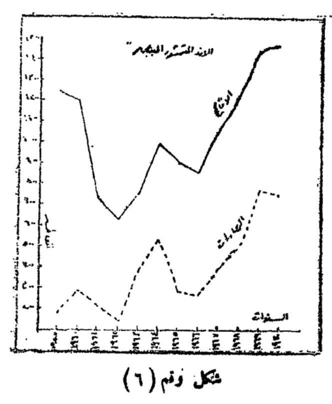
المنسوجات القطنية



شكل رقم (٥)

ويلاحظ إرتفاع الكمية المنتجة من المنسوجات القطنية فقط من ٤٠ إلى ١١٠ الف طن خلال الفترة فى حين قفزت الكمية المصدرة من ٥ر٠ إلى ٧ر٢٢ الف طن .

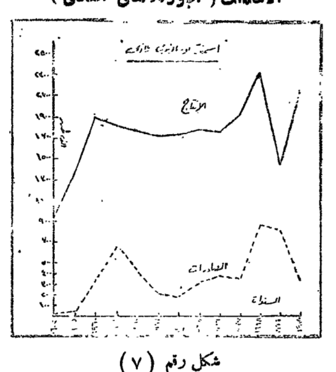
الارز المقشور المبيض



شكل رقم (٦)

وقد شكلت نسبة الزيادة فى الكمية المنتجة من الارز المقشور الببض خلال الفترة ٤١٧ ٪ فى حين بلغت نسبة الزيادة فى الكمية المصدرة ٤٦٠٠ ٪ .

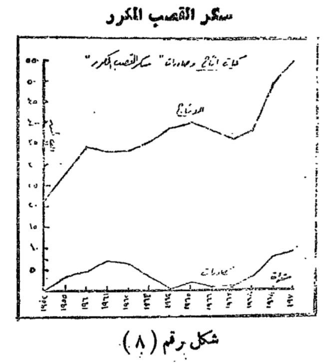
الاسمنت (البورتلاندى العادى)



شكل رقم (٧)

وكانت نسبة الزيادة فى المنتج من الأسمنت البورتلاندى العادى خلال الفترة فى حدود ٢٣٠ ٪ فى حين بلغت نسبة الزيادة فى الكمية المصدرة من الصنف ٣١٤٥ ٪ .

سكر القصب المكرر



شكل رقم (٨)

ويلاحظ ارتفاع الكمية المنتجة من سكر القصب المكرر من ٢١٠ ألف طن في أول الفترة إلى ٥٤٧ ألف في آخرها . في حين زادت الكمية المصدرة من ٣٠٠ طن فقط إلى ٨٢ الف طن وإن كانت قد تذبذبت خلال الفترة .

ولقد كان لنمو الصناعات التي تتسع حركة صادراتها عاما بعد عام آخر ، آثاره البعيدة التي تجاوزت هدف الارتفاع بالأهمية النسبية للنشاط الصناعي — عامة — لتنعكس على نمط العمالة ومستوى الأجور ، فتضفي بذلك مظاهر التغير الهيكلي على نشاط السكان العاملين بأعمال اقتصادية منتجة .

ومن ذلك تأثير نمو الصناعات التي حققت انجازات تصديرية ملموسة — كالصناعات الغذائية والنسيج والملبوسات والصناعات الكيماوية — على تطور عدد ساعات العمل المدفوع عنها أجر في القطاعات الأخرى غير القطاع الزراعي، وكذا تطور مستوى الأجور في الصناعات المذكورة . على ما يبدو مما يلي :

« تطور عدد الساعات المدفوع عنها أجر أسبوعيا في بعض الصناعات(١) »

التصديرية بالمقارنة بغيرها من الصناعات في مصر

الفترة ١٩٦١/٦٠ : ١٩٦٧/٦٦ (ساعة أسبوعيا)

السنه / الصناعه	الصناعة عموما	الغذائية	النسيج	الملابس	الكيماوية
١٩٦١/٦٠	٤٨	٥٠	٤٧	٤٧	٤٩
١٩٦٧/٦٦	٤٩	٥٢	٤٩	٤٩	٥١

« تطور قيمة الأجر الاسبوعي في بعض الصناعات في مصر (٢) »

الفترة ٦٠ / ١٩٦١ : ٦٦ / ١٩٦٧ (قرش صاغ أسبوعيا)

I.L O. Yearbook of Labour Stat. 1971, Tab. 13 p. 471 (١)

Ibid, tab. 19, p. 571. (٢)

السنة	الصناعة الصناعة عموما	الغذائية	النسيج	الملابس	الكيماوية	المعدنية	الاخشاب	الورق
١٩٦١/٦٠	٢١٩	١٧٤	٢١٤	٢٤٦	٢١٦	٢٠٤	١٧٥	١٥٧
١٩٦٧/٦٦	٣١٨	٢٦٨	٣٠٠	٢٥٩	٣١٩	٣١٧	٢٤٣	٢٦٠

فاذا تفحصنا ما أسفرت عنه جهود تنويع الصادرات فى مصر خلال الستينات وما أسفرت عنه نتائج سياسة التوسع فى تصدير السلع المصنوعة ونصف المصنعة ، فى ظل جهود الانماء الإقتصادى عبر تلك الفترة التى ظهرت فيها ثمار انجازات برامج التصنيع السالف بيانها ، لألفينا الآتى :ـ

فيما يتعلق بمجموعة صادرات السلع تامة الصنع : ارتفعت أهميتها النسبية من اجمالى قيمة الصادرات من ٤ر١٣٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢ر٢٩ [1] عام ٧١/٧٠ وإرتفعت قيمتها المطلقة فى تلك الفترة من ١ر٢٥ مليون جنيه إلى ٩٩ مليون جنيه أى تضاعفت بأربعة أمثالها تقريبا .

وكان تطـور الرقم القياسى لقيمة صـادرات السلع المصنوعة خلال هذه الفترة كالآتى :ـ

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧١/٧٠
١٠٠	١٧٧	٣٩٣ [2]

ويلاحظ أن تطورات القيمة تسير منذ عام ١٩٦٧/٦٦ بمعدل تغير أسرع من تطورات الـكميه، إذ تطورت الأرقام القياسية لكل منها فى الفترة الأخيرة كالآتى :

---

(١) ارتفعت تلك النسبة عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٤ر٣٣ ٪ .

(٢) الارقام من : ج . م . التعبئه والاحصاء ، المؤشرات الاحصائيـة نوفمبر ١٩٦٩ » النشرة الشهرية للتجارة الخارجيه فبراير ١٩٧٢ .

	٦٤/١٩٦٥	٦٦/١٩٦٧	٦٨/١٩٦٩	٧٠/١٩٧١
القيمة	(١٠٠)	١١٤	١٧٧ر٤	٢٠٥ر٧
الكمية	(١٠٠)	١٠٨	١٧١ر٦	١٩١ر٥

ويبين من ذلك أن تغيرات القيمة كانت ترجع لتزايد الكمية مع تحسن الأسعار إذ كانت تطورات الرقم القياسى للسعر من ١٠٠ عام ٦٤/١٩٦٥ إلى ١٠٧ر٤ عام ٧٠ / ١٩٧١ (١)

ويتصدر أصناف مجموعة صادرات السلع تامة الصنع ، الأرز المقشور الأبيض والأقمشة القطنية ، ومن أصنافهـا الهامة كذلك الأسمنت وفوسفات الكالسيوم الطبيعى وسكر القصب المصفى والبصـل المجفف .

وإذا كانت بعض أصناف المجموعة قد حققت نجاحا مرموقا فى أرقام تصديرها على وجه يطمئن إلى متانة مركزها فى الأسواق الدولية ـ كالأقمشة القطنية والبصـل المجفف (٢) . إلا أن البعض الآخر يتتابه التقلب فتعود ارقام تصديره للتناقص بعد ما كانت قد حققته من ارتفاع . ومن ذلك مثلا هبوط قيمه صادرات الأرز المبيض المقشور من ٤٨ر٣ مليون جنيهـا عام ٦٨/١٩٦٩ إلى ٣٦ر٢ ميلونا عام ٦٩/١٩٧٠ ثم إلى ٢٩ر١ مليونا عام ١٩٧١ ومن ذلك أيضا السجاير والجبرى وكسب القطن ونسج

---

(١) في السنوات السابقة على ذلك ٦٢/١٩٦٣ : ٦٥/١٩٦٦ (٦٢/٦٣ : ١٠٠) كان أثر تغيرات السعر يفوق تغيرات الكميه اذ كانت الارقام القياسية للسعر ٦٢/١٩٦٣ = ١٠٠ / ٦٥/١٩٦٦ = ١٢٠ر١ في حين كانت ارقام الكمية ٦٢/١٩٦٣ = ١٠٠ ، ٦٥/١٩٦٦ = ١٠٠ر٧ .

(ج . م . التعبئة والاحصاء ، الارقام القياسيه للتجـارة الخارجية ، ديسمبر ١٩٧١ ، نوفمبر ١٩٦٧) .

(٢) وكذلك الاثاثات الخشبيه والالبسه وتوابعها من نسج وسكر القصب المكرر والثـوم المجفف .

الألياف الصناعية المستمرة التي استمر هبوط قيمة صادراتها عـامي ٦٩/١٩٧٠ ، ٧٠/١٩٧١ . ومن صادرات المجموعة أيضا ما تتقلب أرقام تصديره في السنوات الأخيرة كالكتب المطبوعة وعصير الفواكه والأسمنت. وقد بلغت تقلبات الأخير إلى درجة انخفاض الرقم القياسي لقيمة صادراته من ١٠٠ عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٦٩ عام ٦٩/١٩٧٠ بعد أن كان الرقم المذكور قد بلغ ٢٦٦ عام ٦٨/١٩٦٩[1] .

فاذا ما انتقلنا إلى مجموعة صادرات السلع نصف المصنعة ، وجدنا الأرقام القياسية لقيمتها تتطور من ١٠٠ عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٣٤٦ عـام ٦٥/١٩٦٦ ثم إلى ٤٣٣ عام ٧٠/١٩٧١ . كما تطورت أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات من ٢ر٥٪ عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٥ر١٠٪ عام ٦٤/١٩٦٥ ثم إلى ٨ر١٢٪ عـام ٧٠/١٩٧١ . وبلغت القيمة المطلقة لصادرات المجموعة المذكورة عام ٧٠/١٩٧١ ٣ر٤٢ مليون جنيها[2] .

وأهم أصناف تلك المجموعة ، خيوط غزل القطن والعسل الاسود غـير الصالح للطعام والكتان الخام والتيوت والمنسوجات القطرية والمصارين والثانات الملحة . وقد لوحظ تناقص قيمة صادرات بعض أصناف المجموعة عام ٧٠/١٩٧١ مثل الجلسرين والمصارين والثانات . كما بدأت بعض الأصناف في التناقص منذ عام ٦٤/١٩٦٥ الى أن اختفت تماما من قائمة الصادرات عام ٧٠/١٩٧١ مثل زيت بذرة القطن والجلود المدبوغة وشمع النحل وشموع الحشرات . على أن الغالبية العظمى من تلك المجمـوعة تتشكل من خيوط القطن (الغزل) التي تتزايد بصفة شبه منتظمة والتي بلغت نسبتها

---

(١) ج . م . التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية [illegible] يناير ١٩٧١ ، نشرة التجـارة الخارجية ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) ج . م . التعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطـة الخمسية الاولى نوفمبر ١٩٦٧ ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

من أجمالى المجموعة عام ٧٠/١٩٧١ ٧٩٪ تقريبا .

ومما لوحظ على تطور صادرات تلك المجموعة فى الخمس سنوات الأخيرة تحسن الرقم القياسى لأسعارها من ١٠٠ عام ٩٤/١٩٦٥ إلى ١٦٢٫٢ عام ٦٩/١٩٧٠ فى حين أن الرقم القياسى للكمية لم يتجاوز عام ٦٩/١٩٧٠ ١١١ ، مع اعتبار عام ٦٤/١٩٦٥ = ١٠٠ [1] .

وبوجه عام فقد حقق نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة ٥٩/٦٠–٦٩/١٩٧٠ معدلا بلغ متوسطه السنوى ١٠٫٩٪ [2] وهو مايعكس مرونة الطلب الدولية العالية على صادراتنا الصناعية ، كما يعكس نجاح التصنيع فى اطار الجهود الانمائية بصفة عامة .

وهكذا يبدو من خلال عرضنا لتطورات صادراتنا من السلع المصنوعة ونصف المصنعة ، أن نصيب الأسواق الخارجية من انتاجنا الصناعى يتزايد بمعدلات مرضية ، وبصورة تترامى معها الآمال فى مزيد من النمو الصناعى المستند الى نشاط تصديرى ناجح . ومن هذه الزاوية يكون اسهام حركة التصدير فى دفع حركة التصنيع اداة ذات فعالية فى تطوير الهيكل الانتاجى من اعتماد كبير على الزراعة وعلى تصدير حاصلاتها ، الى بناء انتاجى يعتمد بدرجة متزايدة على النشاط الصناعى .

وفى ذلك يقرر البعض ان السنوات القادمة ستفرض امتحانا قاسيا على قدراتنا على الاستمرار فى حركة التصنيع ، إذ لا ريب أن نجاحنا فى هذا الامتحان سيرتهن

---

(١) ج . م . التعبئة والاحصاء ، المؤشرات ، يوليو ١٩٧١ .

وكان تطور الرقم القياسى للسعر في نفس المجموعه ما بين ٥٩٫١٩٦٥ ن ١٠٠ عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ١٦٦٫٣ عام ٦٦/١٩٦٧ (الجهاز المركزى ت. أ . تطور التجارة الخارجيه مايو ١٩٦٨) .

(٢) وزارة التخطيط ، تقرير متابعه وتقييم النمو الاقتصادى في السنه ٦٩/١٩٠٧ ، مايو ١٩٧١ .

الى حد كبير بالنجاح الذى يمكن ان تحققه خطة التنمية الاقتصادية الجديدة فى زيادة الصادرات الصناعية المصرية ، ومن هنا كانت الأهمية الكبرى الملقاه على عاتق الصناعة اليوم لانتاج سلع صناعية للتصدير .[1] .

على اننا نلمح من عرض التطورات السابق بيانها لصادرات ج . م . ع . من السلع المصنوعة ونصف المصنعة بعض ملاحظات جديرة بالتسجيل،مما ينبغىأن يكون محل نظر المخططين لسياسة الصادرات فى اطار برامج الانماء الاقتصادى . وأهم تلك الملاحظات :

● فيما يتعلق بنوعية صادراتنا من السلع تامة الصنع ونصف المصنوعة نجد أن الصبغة الغالبة على تكوينها ، هى اعتمادها على انتاج الصناعات التحويليه التى تقوم بتحويل الخامات الزراعية والحيوانية الى سلع مصنوعة ذات طابع استهلاكى ، وخاصه فى ميدان صناعات الغزل والنسج والصناعات الغذائيه . واذ لا نجد ضيرا من ذلك فى ظل المرحلة التى نمر بها من تطورنا الصناعى ، فان تطورا فى التخطيط الطويل الأجل لسياستنا التصديرية ينبغى ان يتضمن العمل على بدء التوسع فى تصدير السلع الانتاجية من تلك الأصناف البسيطه التى سبق أن أشرنا اليها فى مقام الحديث عن استراتيجية التصنيع كعدد الورش والآلات الزراعية وغيرها من السلع الانتاجية التى يساعد التوسع فى تصديرها على اغتنام مزايا ووفورات انتاجها على نطاق كبير .

---

(١) د . صلاح الدين نامق ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .
كما يؤكد البعض ان نجاح جهود التنميه الاقتصاديه عن طريق التصنيع أصبح يتوقف بدرجه كبيرة على تعزيز القدرة التنافسيه لانتاجنا الصناعي سواء من ناحية السعر أو الجودة ، دون استناد الى اية اعانات . وهو مانجد فيه ذلك الرأى وسيلتنا الوحيدة للبقاء والصمود الاقتصادى امام تحديات العصر. (د. صلاح الدين الصيرفي ، التجارة الخارجية للاقليم المصرى وأثرها على الدخل ، محاضرات جامعة اسكندرية .. ابريل ١٩٥٩ ص ١٩) .

● أن التقييم الرشيد لمدى تقدم التصنيع التصديرى وإسهامه فى الارتفاع بمستوى الانتاجية والتقدم الفنى من أجل الانماء الاقتصادى ، ليتطلب الاهتمام بدرجة ماتحتويه العملية الانتاجيه من قيمة تصنيعيه وفن انتاجى. فكلما قلت درجة التصنيع فى السلعه ، وقل مستوى الفن الانتاجى المستخدم فيها ، كلما كانت أقرب الى المنتجات الأوليه التى يتدرج تصنيعها ابتداء من عمليات التجهيز البسيطه كالفرز والفرفرة والتنظيف ونزع القشرة .. الخ ، حتى تصل إلى أعقد عمليات التصنيع المعتمدة على البحث والابتكار ومهارة التنفيذ وتعدد مراحله ، فضلا عن الوسائل التكنولوجية المعقدة المستخدمة فى الانتاج .

وبتطبيق ذلك على صادراتنا من مجموعة السلع المصنعة ، نجد أن الجانب الأكبر من النمو الذى حققته فى القيمة فى الآونة الأخيرة ، يرجع إلى التوسع فى تصدير الأرز المقشور المبيض ، ويتضح ذلك من مقارنه القيمة الاجمالية لصادرات السلع تامه الصنع بقيمة صادرات الأرز المقشور المبيض وحده . حيث تطورت فى الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ٦٨/١٩٦٩ كالآتى : (مليون جنيه) .

	٥٩/٦٠	٦٥/٦٦	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩
السلع تامه الصنع	٢٥ر١	٤٣ر٦	٥٢ر٩	٧٠ر١	١٠١ر٤
الأرز المقشور المبيض	٤ر٣	١٨ر٨	٢٤ر٤	٣٥ر٣	٤٨ر٤[1]

ولما كانت عمليات تجهيز الأرز من تقشير وتبييض لا تضيف الى قيمة المادة الخام أكثر من الثلث ، فان تلك الصناعة لا تعتبر من الصناعات التحويلية التى يشكل

(١) كما كان انخفاض صادرات الارز المقشور المبيض عام ٦٩/١٩٧٠ سببا رئيسيا فى انخفاض اجمالى قيمة صادرات المجموعة بشكل ملحوظ ، اذ هبطت قيمة صادرات الصنف المذكور الى ١ر٢٩ مليون جنيها وصاحبها انخفاض قيمة صادرات المجموعة الى ٢ر٨٩ مليون جنيها . (ج . م . التعبئة والاحصاء ، المؤشرات ، يوليو ١٩٧١) .

التوسع فيها تقدما تكنولوجيا للمستوى العام للنشاط الصناعى . وهو ما يعتبر بصدده الأرز المبيض أقرب الى مجموعة المنتجات الأوليه منه الى السلع المصنوعة .

ولا يعنى ذلك التقليل من قدر صادراتنا من تلك السلعة أو من أهمية تلك الصناعه بل قصدنا من تلك الملاحظة ، التنبيه الى أهميه ان نأخذ فى الاعتبار عند تقييم مدى تقدم جهود التصنيع بالاستناد على نمو الصادرات ، مدى اسهام التوسع فى الانتاج التصديرى ، فى تحقيق التقدم الفنى والتكنولوجى فى الانتاج وتطوير أساليبه ورفع مستوى الانتاجية بوجه عام ، وهو ما ينبغى أن يكون ضمن معايير ومؤشرات نجاح النشاط التصديرى ، التى تكشف عن مدى تطور القدرة التنافسية لانتاجنا الصناعى بالأسواق الخارجية . وجدير بالذكر هنا أيضا أن نمو صادراتنا من الأرز المقشور المبيض فى الفترة السالف الاشاره اليهـا كان يرجع فى نسبة كبيرة منه إلى ارتفاع سعره عالميا [1] ؛ وليس للتوسع الكمى فى تصديره ؛ مما يجعل نصيب عامل تحسن السوق الخارجى فى هذا الصدد أكبر من نصيب قدرة الانجاز المحلى على النهوض بالصادرات الصناعيه الوطنية .

فى نطاق مجموعة السلع نصف المصنعة ، قد استرعى النظر هبوط قيمة المصدر من بعض الأصناف بشكل واضح ومستمر وتقلب بعضها من عام لآخر ، فى الوقت الذى تشكل فيه الصناعات المنتجة لتلك المجموعة ، ذلك النوع من الصناعات التحويليه التى تحتاج إلى قدر محدود من التجهيزات الآلية المعقدة والخبرات الفنية ، والتى يغلب فى تكوين عناصر الانتاج اللازمه لهـا عنصرى العمل والمواد الخام المتوافرين نسبيا فى بلادنا . أى أنها الصناعات التى تتوافر لدينا مقومات نموها وتقدمها مما ينبغى معه أن يكون الاستقرار والتوسع فى صادراتها مكفولين بسياسة رشيدة تعمل

---

(١) كما انخفضت قيمة صادراته عام ١٩٧٠/٦٩ بمقدار ١ر١٢ مليون جنيها عن عـام ١٩٦٩/٦٨ ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه الكمية المصدره من ٦ر٩٠٥ وألف طن الى ٢ر٦٥٤ ألف . حيث كان ذلك بسبب تدهور السعر العالمي .

على تقصى أسباب هبوطها أو تقلبها وتذليل الصعاب التى تواجهها .

ويشكل التوسع فى الصناعات المنتجة لتلك المجموعة ، أفضل استخدام لتلك الموارد الإنتاجية المتوافرة لدينا عن طريق تصدير منتجاتها ؛ حيث يعتبر ذلك فى المدى القصير بمثابة خطـــوة لتحويل الصبغة الزراعية الغالبة على صادراتنا إلى صبغة صناعيه غالبه فى الزمن الطويل . كما وأن تلك الصناعات هى فى المتاد من فروع الانتاج التى تسمح فى الزمن القصير باستيعاب قدر متزايد من القوة العاملة، فضلا عن تلاؤمها مع ما يتوفر لدينا فى الوقت الحاضر نسبيا من خبرات وقدرات فنية .

● وأيا ما كان الأمر فان ما قد قطعناه من شوط فى مجـال تنميه صادراتنا الصناعية ، ليشكل سندا هاما للتوسع الصناعى بوجه عام . وإن كان ما أسفر عنه من انجازات فى مجال الانماء الاقتصادى ، قد حدمنه عدم ترابط سياسة تنمية الصادرات فى المدى الطويل مع اتجاهات التنمية الاقتصاديه . ومن ذلك أن خطواتنا الأولى فى برامج التصنيع قد انتهجت أسلوب التوسع فى صناعات الاحلال محل الواردات دون مفاضلة رشيدة بينها وبين الصناعات المنتجة لأغراض التصدير ، الأمر الذى ترتب عليه اهمال أمر الأخيرة ، بالقياس إلى ما اغدق على الصناعات الاحلاليه من مزايا حمائية.

فكان ارتكاز سياسة التوسع الصناعى لسد احتياجات الأسواق المحلية على الحماية — كما وصفته بعض تقدير الأمم المتحدة — سببا فى التركيز على انتاج السلع التى تتمتع بطلب كبير المرونة داخليا ، دون مراعاة لمتطلبات الأسواق الخارجية من حيث مستوى الجودة ، فلم يكمل لتلك الصناعات مقومات الكفاية الفنيه والهيكلية فانخفضت قدرة انتاجها على المنافسة الخارجية [١].

وينبغى أن يراعى تلافى تلك الأوضاع فى خططنا المقبلة ، وأن تتضمن استراتيجية التصنيع كما سلف القول ، اهتماما بالصادرات الصناعية قدر اهتمامها بالتصنيع لسوق

---

(١) ONUDI., Promotion des Industries Oriéntés vers L'Exportation 1969, p. 8.

المحليه . بل يرى البعض ضرورة التحول فى المرحلة الراهنة الى استراتيجية تصنيعيه تقوم على تنمية الصادرات أساسا ، بما يتضمنه ذلك فى المدى الطويل من تصحيح الاختلال الهيكلى فى الجهاز الانتاجى (١) .

كما ينبغى اخضاع عملية اختيار المشروعات الصناعية الجديدة لمعايير دقيقة تكفل توزيع الاستثمارات على وجه يخدم أهداف التنمية الاقتصاديه والأرتفاع بالقدرة الانتاجية ، مع الاعتداد فى الوقت ذاته بهدف التوسع فى صناعات التصدير اذ يجب عند تساوى المشروعات فيما بينها من حيث اهميتها النسبية للاقتصاد القومى ، أن تمنح الأولوية لتلك الصناعات التى تتسع أمامها آفاق التصدير ويمكنها أن تحقق قدرة تنافسيه كافية فى هذا المجال . وينصح البعض فى هذا الصدد بالتركيز على منتجات تلك الصناعات التى يمكن أن تجد أسواقا لتصريفها بالدول النامية الأخرى — فى نطاق التعاون الاقتصادى بين تلك الدول — كالسلع الهندسية الخفيفة والاستهلاكية كالأدوية وبعض السلع الوسيطة كالمخصبات الزراعية والاسمنت ، فضلا عن بعض المهمات الانشائية التى تلزم المشروعات العامة . وبوجه عام تلك السلع التى لا يشكل انتاج الدول المتقدمة فيها منافسة خطيرة لانتاجنا والتى يسبب قيامها اقل أعباء ممكنة من احتياجات النقد الأجنبى (٢) .

وعلى خطط التنمية الاقتصادية الجديدة ان تتخذ من مبدأ التوسع فى تصدير الانتاج الصناعى ، أداة لامتصاص الطاقات الانتاجية الفائضة فى الكثير من مشروعاتنا الصناعيه والتى يرجع الضياع الاقتصادى فيها لعدم استغلال فرص التوسع التصديرى

---

(١) د . الفونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) قارن : S. Nath . Indian Econ. Development (Plannig and Growth in Rich and poor Countries... op. cit. p. 158.)

اما لا رتفاع نفقه الانتاج أو لانخفاض مستوى الجودة (١) .

واذا كان طموحنا فى التنمية الصناعيه بمشروع الخطه العشريه الجديدة للتنميه الاقتصادية ٧٣ / ١٩٨٢ يتطلب العمل على زيادة الانتاج الصناعى بنسبه ١٢٠ ٪ خلال عشر سنوات ، فلا غرو ان تذهب التنبؤات بمستقبل الصادرات خلال الفترة المذكورة ، الى توقع التغير العميق فى هيكلها ، بحيث تصل نسبة السلع المصنوعة فيها الى ٥٠ ٪ وخاصة فى ظل ما تشير به تطورات أرقام صادراتنا من انتاج الصناعات البتروكيمائيه والمعدنيه والهندسية . وذلك فضلا عن التغير فى تركيب صادرات السلع المصنوعه فى جملتها ، نحو تزايد نسبة السلع الانتاجيه وتناقص نسبه السلع الاستهلاكية من بينها (٢) .

ولا تقل أهمية عن سياسة تنويع التركيب السلعى للصادرات كأدة للتغيير الهيكلى للانتاج من اجل التنمية الاقتصاديه ـ سياسه تنويع اسواق الصادرات وترشيد اتجاهاتها الجغرافيه ، فقد عرفنا من عرض التطورات الاجمالى للتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية ـ بالمبحث السابق ـ أن أكثر من أربعة أخماس تلك الصادرات كان يتجه الى أسواق دول أوربا الغربيه حتى اوائل الخمسينات . كما رأينا كيف كان التطورات نمو تجارة مصر الخارجيه ـ فى ظل سيطرة الدول الاستعمارية وعلى رأسها

---

(١) قارن : دراسة ج.م. التعبئة والاحصاء عن تطور التجارة الخارجية خلال ٦٠/١٩٦٧، مايو ١٩٦٨ ص ٩٣ ـ ٩٤ .

ويتأتى ذلك كما تفيد الدراسة عن طريق تخصيص الأبحاث الكافية لاحتياجات كل من الأسواق الخارجية والداخلية عند إقامة مشروعات صناعية جديدة ، فضلا عن تصفية القائم منها مما تسفر الدراسات التقييمية عن تحقيقه لخسارة على مستوى الاقتصاد القومى .

(٢) محمد احمد غانم ، التجارة الخارجية فى السبعينات ، بحث لمؤتمر الوحدات الاقتصادية فى مواجهة السبعينات ، يونيو ١٩٧٠ ص ٦٢ ، د. الفونس عزيز ، تطوير التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

بريطانيا منذ عشرينات القرن التاسع عشر ، أثرها فى ربط اقتصادنا بعجلة الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على البنيان الاقتصادى الدولى وما أسفر عنه ذلك من دفعنا للتخصص فى الانتاج الزراعى واهمال أمر التقدم الصناعى ، حتى نبهتنا ضائقة الكساد العظيم ومن بعدها أحداث الحرب العالمية الثانيه ، الى ضرورة العمل على الخروج عن نمط تقسيم العمل الدولى التقليدى والاتجاه لبناء الصناعه وتنويع الهيكل الانتاجى بما يكفل الارتفاع بطاقته .

لهذا فان من الضرورى لنا فى صدد دراسة دور السياسة التصديريه فى جهود الانماء الاقتصادى ، من تناول تطورات التوزيع الجغرافى لصادراتنا فى السنوات الأخيرة وما أسفرت عنه من تغيرات ، وما ينبغى ان تكون عليه مستقبلا .

ولما كان الباب الأخير من بحثنا قد خصص بأكمله لدراسة وسائل تنمية الصادرات فى إطار العمل الدولى . وهو ما يتضمن سياسة التوزيع الجغرافى للصادرات . فإننا نكتفى هنا بالإشارة إلى أن تلك السياسة ينبغى أن تصدر عن هدف التحرر من أوضاع التبعية للاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمى ، حيث يتضمن ذلك الخروج عن نمط التخصص وتقسيم العمل الذى فرضته القوى الاحتكارية العالمية والمصالح الاستعمارية . فضلا عن كونه الوسيله للقضاء على ما خلفته تلك الأوضاع من مظاهر التخلف الاقتصادى بدول العالم الثالث عامة .

المبحث الثالث

تعزيز نشاط التصدير لجهود التنمية الاقتصادية فى المدى القصير

تتجلى أهمية النشاط التصديرى فى مؤازرة جهود الإنماء الاقتصادى بالزمن القصير — كما سبق أن رأينا — فى تعزيز الموارد التمويلية لاستثمارات التنمية ، سواء فى مجال تمويل الواردات عن طريق استخدام حصيلة الصادرات من النقد

الأجنبي — وهو ماينتج عنه في الوقت ذاته علاج اختلال ميزان المدفوعات المصاحب لظروف التنمية - أو تدعيم مصادر التمويل بزيادة حجم الفائض الاقتصادي من المدخرات المحلية المتولدة عن نشاط التصدير .

يضاف إلى ذلك ما يمكن أن تسهم به سياسة تنمية الصادرات وتنويع تكوينها وأسواقها ، في تجنب تقلبات الحصيلة والموارد التمويلية اللازمة للانفاق المنتظم على مشروعات التنميـــة ، فضلا عما يتضمنه التوسع في بعض صناعات التصدير في الزمن القصير من توســيع في العماله يســاعد على علاج مشــكلة البطالة في الموارد البشرية المتاحه .

فمن جهة التمويل الخارجي : رأينا في الفصل التمهيدي كيف أن قصور موارد هذا التمويل في الوقت الحاضر . سواء من القروض أو الإعانات . أصبح يشــكل عنق زجاجة أمام احتياجات التنمية من واردات السلع الرأسمالية والوسيطة إلى الحد الذي يلقى فيه على عاتق قطاع التصدير بالعبء الرئيسي في توفير الطاقة الاســتيرادية الضرورية للحصول على تلك الواردات . كما رأينا في المبحث الســـابق كيف تزايدت الواردات في الآونه الأخيرة في تسابقها مع كل من الصـــادرات والدخل القومي حيث فاقت نسبة الواردات للدخل القومي ــ بكثير ــ نسبة الصــادرات إلى هذا الدخل .

لذلك فقد أصبحت مشكلة عجز ميزان المدفوعات في مصر من الظواهر المزمنه والمصاحبه لجهود التنميه الإقتصادية ــ وذلك كشأن الغالبية من الدول النامية ــ بل لقد سبق تفاقم عجز الميزان عندنا جهود التنمية الاقتصادية . وكانت تغيرات حصيلة الصادرات على الدوام هي السبب الرئيسي وراء تغيرات الميزان التجاري منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ فاقت تأثير ما عداها من العوامل الأخرى كتغيرات نسبة

التبادل (١) .

وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية كان العامل الرئيسي أيضا وراء عجز ميزان المدفوعات هو تخلف الصادرات عن ملاحقة نمو الواردات التي استلزمتها برامج التنمية ، مما أسفرت عنه نتائج تنفيذ الخطه المذكورة (٢) . ولقد حدث أن توقف تنفيذ بعض المشروعات التي تضمنتها استثمارات الخطه . كما تأخر إنجاز الكثير منها بسبب عدم توافر النقد الأجنبي الحر اللازم لشراء المعدات والآلات والمواد الخام ، مما عاق تحقيق بعض أهداف الخطة في العامين الأول والثاني لها كما أوضحته تقارير وزارة الصناعة عن متابعة التنفيذ (٣) .

وقد استمرت ظاهرة عجز الميزان التجاري في السنوات التالية على الخطة الخمسية الأولى للتنمية حيث بلغ العجز ذروته عام ٦٥ / ١٩٦٦ إذ وصل إلى ٢٠٥ مليون جنيه مصرى وتناقص بعد ذلك إلى أن تحقق في عام ٦٨ / ١٩٦٩ فائض قدره ٤٢ مليون جنيه . ثم عاد العجز للظهور مرة أخرى عام ٧٠ / ١٩٧١ فبلغ

---

(١) وهو ما أكدته دراسة للجنة من خبراء الأمم المتحدة عن تطورات تجارة مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٥٧/٤٦ .

فقد تزايدت ظاهرة العجز نتيجة زيادة الواردات على الصادرات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث استخدمت لتغطية العجز في ذلك الحين سياسة السحب من حساب الاسترليني الذي تراكم لنا خلال فترة الحرب ، ثم عن طريق القروض التي تضمنها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية فيهما سبق ، والاتحاد السوفيتي بعد ذلك .

(راجع C. Issawi, op. cit . 221, 231

(٢) محمود صدقي مراد ، د . فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، ٥٢٢ ، ماهر عزيز واصف ، المرجع السابق .

(٣) د . محمد مظلوم حمدى ، ١٠٦٣ ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

٧٠ مليون جنيها (١) .

ومن ذلك تتبين أهمية حصيلة الصادرات فى مصر لسد ثغرة التمويل الخارجى لاستثمارات التنمية الاقتصادية . وتشكل قيمه الواردات — كما سلف البيان — نسبة تفوق ٨٠ ٪ إذ بلغت تلك النسبه عام ١٩٧١/٧٠ ٨٢٫٩ ٪ (٢) .

بل لقد كانت حصيلة الصادرات فيما سبق — على الدوام — هى العامل الأساسى فى تحديد حجم الواردات فى مصر . وكان فائض الصادرات على الواردات هو المصدر الرئيسى لتمويل الكثير من مشروعات رأس المال الإجتماعى فضلا عن سداد التزامات الديون الخارجية (٣) . كما كان تقلب تلك الحصيلة سببا فى تذبذب قيمه الواردات (٤) .

---

(١) وذلك بسبب تزايد الواردات في العام المذكور بمقدار ٨٤٫٣ مليون جنيها عن العام السابق عليه(ج. م. التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢).

(٢) واذا كانت قد انخفضت فى بعض السنوات كهبوطها عام ١٩٦٦/٦٥ الى ٥٠٫٩ ٪ فقد ارتفعت في سنوات أخرى ارتفاعا كبيرا ، اذ بلغت مثلا عام ١٩٧٠/٦٩ ١٠١٫١ ٪ (ج.م. التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ ، وتطور التجارة الخارجيه نوفمبر ١٩٦٧) .

(٣) في أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين كان يعتمد على فائض الصادرات عن الواردات فى سداد فوائد القروض الثقيله التى تحملتها ميزانية البلاد فى تمويل مشروعات شق الطرق والترع وانشاط خطوط السكك الحديدية .

(راجع : A. crouchly. A Century of Economic Dev. 1837 - 1937 . A Study in Population and production in Egypt. Egypt Contemporaine. xxx. Fed. 1939, p. 148)

(٤) ومثال ذلك تقلب حصيله الصادرات فى آخر العشرينات بسبب تقلب أسعار القطن الخام اذ أدى هبوط متوسط أسعار القطن من عشرين ٢٠ : ٤٠ دولار للقنطار خلال الفترة ١٩٢٩/٢٠ الى ١٠ : ١٣ دولار عام ١٩٣٠ ، لهبوط المتوسط السنوى للواردات من ٤٥ : ٥٥ مليون جنيها إلى ٢٥ : ٣٠ مليون .

(C. Issawi, op. cit p. 22. .)

ويتطلب التقييم السليم لدور حصيلة الصـــادرات فى تمويل الواردات وعلاج الميزان تحليل نجاح الإنجاز التصـــديرى فى تدعيم المركز التنافسى للصادرات . فقد صاحب انخفاض معـــدل نمو الصادرات عن معدل نمو الدخل — فى النصف الأول من الســتينات كما سبق أن رأينا ـ انخفاض فى نسبه تغطيه الصادرات للواردات . ثم ارتفعت النسبه المذكورة فى بعض السنوات التاليه نتيجه ارتفاع حصيلة الصادرات فاذا تحرينا ماوراء ذلك وجدنا أنه لم يكن زيادة كميه الصادات . بل كان مرجعه اتجاه أسعار القطن والأرز للارتفاع . كما أن انخفاض عجز الميزان التجارى عام ٦٦/١٩٦٧ لم يكن مرجعة الأساسى زيادة الصادرات التى تحقق بها نموا أكثر من ١ر١٪ . بل كان بسبب انخفاض الواردات بنسبه ٦ر١٪ فى السنه المذكورة . أما عام ٦٨ / ١٩٦٩ وانخفاض العجز فيه إلى ٢ر٧٧ مليون جنيها فكان الفضل الأكبر فى ذلك لزيادة الصادرات بنسبه ٧ر٢٤ ٪ بينما كانت زيادة الواردات فى حدود ٧ر١٠ ٪ كما أن انخفاض نمو الصادرات فى العام التالى ٦٩ / ١٩٧٠ عن معدل نمو الواردات كان له أثره فى ارتفاع العجز مرة أخرى . إذ كان المعدل الأول ٣ر١٣ ٪ فى حين بلغ المعدل الثانى ٢٣ ٪ .

على أنه يمكن القول بوجه عام أن أســـباب عجز ميزان المدفوعات فى مصر ترجع فى المقام الأول إلى جمود الصادرات وخاصة مع مايغلب على تكوينها السلعى حتى الآن من حاصلات زراعية : فى الوقت الذى تزيد فيه متطلبات التنمية من الواردات . يضاف إلى ذلك اتجاه نسبة التبادل التجارى بوجه عام فى غير صالح تجارة مصر (١) .

وفى مجال تمويل التنمية الاقتصادية من جانب الادخار المحلى ، يساهم قطاع الصادرات فى الوقت الحاضر بنصيب متزايد فى تكوين هذا الجانب ، وذلك من

---

(١) د. حسن ابراهيم ، دانيال رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤ .

خلال ما يتجمع لدى قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومى من مدخرات تنظيمية(١).
فقطاع الأعمال العام يضم فى الوقت الحاضر ومنذ ادخال ثلاثة أرباع تجارة الصادرات فى اطاره عام ١٩٦٢، كافة شركات التجارة الخارجية الكبرى التى تمارس نشاط التصدير، كما يضم شركات الانتاج الصناعى الكبرى التى تقوم بتصدير جانب هام من انتاجها. ويتجه جانب كبير من أرباح الشركات المشار اليها — والمتحققة من نشاط التصدير — إلى الادخار فى شكل إقراض طويل الأجل، كما يوجه بعض الفائض المتاح من تلك الأرباح للتمويل الذاتى للتوسعات الاستثمارية فى الشركات المذكورة، مما بلغ فى السنوات الأخيرة أرقاما غير قليلة.

وفيما سبق، كثيرا ما ساهم الادخار المحلى المتولد عن قطاع التصدير فى مصر، فى تمويل مشروعات رأس المال الاجتماعى بنصيب غير يسير. فكان لانتعاش حركة الصادرات بفضل رواج محصول القطن، أثره المباشر فى زيادة الانفاق العام على المشروعات ذات الأهمية الأساسية للاقتصاد القومى كشق الطرق وانشاء السكك الحديدية. وذلك فى السنوات التى ازدهرت فيها حركة الصادرات.

ولقد كان تدخل الحكومة بصورة واضحة فى قطاع التجارة الخارجية منذ فترة التوجيه الاقتصادى فى أواخر الخمسينات سببا فى حصولها على ايرادات مالية كبيرة

---

(١) وقد حدث أن إعتمد برنامج السنوات الخمس ٤٥/١٩٥٠ فى ١١٪ من تمويل استثماراته على الأرباح التى تحققت للحكومة من عمليات القطن فى السوق المفتوحة، حيث خصصت تلك الحصيلة للانفاق على بعض مشروعات تنمية الريف.

ويؤكد أهمية حصيلة الصادرات فى التمويل العينى للبرنامج المشار اليه، أن ركود حركة الصادرات خلال فترة البرنامج كان سببا فى تخلف الكثير من مشروعاته عن التنفيذ حيث نتج عن ذلك استحالة استيراد المواد الأولية والمعدات الرسمالية اللازمة لتلك المشروعات.

(د. محمد مبارك حجير، تمويل التنمية الاقتصادية، المرجع السابق ص ٣٦١)

نتيجة اشتراكها فى تصدير العديد من الحاصلات أهمها القطن والأرز وغيرهما من الحاصلات ، فكانت تفرض رسم صادر على تلك السلع أو تبيع اذون التصدير إلى المتعاملين عن طريق المزايدة (١).

ويساعد فى الوقت الحاضر ، على تعاظم فرصة القطاع التصديرى فى الاسهام فى تمويل استثمارات التنمية من خلال زيادة المدخرات المحلية ، ما أصبحت تشكله مدخرات قطاعى الأعمال العام والحكومى من أهمية نسبية كبيرة كمصدر للادخار القومى ، كما سبق ايضاحه بالباب التمهيدى (٢) .

وإذا تأملنا مقدار الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج ذات الاسهام الرئيسى فى نشاط التصدير ، من اجمالى انتاج القطاعين الزراعى والصناعى ، لوجدناها تشكل أهمية نسبية كبيرة ، مما يمكن أن يتولد عنه قدر غير قليل من المدخرات . مثال ذلك فى نطاق الانتاج الزراعى ، القطن الخام والأرز ، وفى نطاق الانتاج الصناعى صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والمعدنية(٣)

---

(١) راجع : د. محمد عجميه ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، المرجع السابق ، ١٢٦ .

(٢) وقد بلغت نسبة المدخرات المتولدة من قطاع مؤسسات الأعمال الى اجمالى المدخرات فى تقديرات خطة التنمية الاقتصاديه الاولى ، عن السنة الخامسه ٥٠٪ .

(٣) ففي نطاق الانتاج الزراعي يمثل القطن الخام المصدر نسبة ٥٥٫٢٪ من اجمالى انتاج القطن ، وقد شكل متوسط نسبة الانتاج السنوى من القطن ، من اجمالى الانتاج الزراعى خلال الفترة ٦٢/١٩٦٨ ٢٠٫٤٪ كذلك بلغت نسبة المصدر من الارز الى مجموع انتاجه ٢٣٫٣٪ (الارقام الاصلية : ج م. التعبئه والاحصاء ، المؤشرات يوليو ١٩٧١ ونشرة التجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢) .

كما شكل انتاج صناعات الغزل والنسيج والغذائية والكيماوية وحده عام ١٩٧١/٧٠ وهي

وإذا كانت البيانات الخاصة بنصيب القطاع التصديرى فى تكوين المدخرات غير متوافرة لعدم وجود البيانات التفصيلية عن التوزيع القطاعى لتكون المدخرات. بالاضافة إلى صعوبة تقدير قيمة مايتولد من مدخرات القطاع العائلى بمجال الانتاج الزراعى للحاصلات التصديرية الرئيسية ، فانه لايمكن انكار أهمية نشاط الانتاج التصديرى سواء فى المجال الزراعى أو الصناعى – فضلا عن الأرباح المتولدة عن نشاط التسويق فى كافة مراحله – كمصدر هام لتوليد المدخرات فى البلاد . ومثال الأهميه النسبية للانتاج التصديرى فى القطاع الصناعى بهذا الصدد ، تلك النسبة الكبيرة التى يمثلها حجم الصناعات ذات الانجاز التصديرى الهام عندنا ومايتولد عنها من أرباح حيث تعتبر تلك الأرباح مصدر رئيسى للتمويل الذاتى فى الاستثمارات التوسعية بتلك الصناعات .

فقد بلغ فائض التمويل الذاتى للشركات المنتجة للسلع التصديرية الهامة فى المجال الصناعى – المتاح للمؤسسات عام ١٩٧٠ مايلى : (مليون جنيها) .

٥ر٥ مليون المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج .
٥ر١ « « « « للصناعات الكيماوية
٢ر١ « « « « للبترول
٢ر٠ « « « « للمضارب

كما بلغ فائض التمويل الذاتى لشركات التجارة الخارجية المتاح للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ٨ر٢ مليون [illegible] . وفى مجال صناديق التمويل الخاصة المتصلة بنشاط التصدير بلغ الفائض المتاح للتمر [illegible] صندوق دعم الأسمدة ٣ر١٠ مليون جنيها ،

المذكورة الى اجمالى الارباح المتولدة عن الانتاج الصناعى في العام المذكور ٥ر٥١٪ .

(الارقام الاصلية : بيان لنـائب رئيس الوزراء . منشور بجريدة الاهرام في ١٩٧١/١٠/٣٠ .

ومن صندوق تحسين الأقطاع ٣٧٤ ألف جنيها[1] .

ومن جهة أخرى كان فى اتباع الحكومة لفرض ضريبة صادر على بعض الحاصلات التصديرية كالقطن ، أو رفع أثمان تصديره ، وسيلة لمشاركة المصدرين فى الأرباح وزيادة ايرادات الدولة [2] . كما أن حصيلة ايرادات الدولة من الضرائب الجمركيه على الواردات ، كانت تتأثر بتقلبات حصيلة الصادرات، نتيجة ارتباط مستوى الواردات بحالة الصادرات بما يؤثر بالتالى على مستوى الانفاق العام [3] .

يضاف إلى ذلك ما تساهم به الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على انتاج ودخل ونشاط الشركات الصناعية المنتجة للتصدير فى زيادة حصيلة مدخرات القطاع الحكومى .

وعلى اية حال فبالإضافة إلى المدخرات المتولدة من نشاط التصدير — سواء

---

(١) الموازنة العامه للدولة ، السنة الماليه ١٩٧٢/٧١ .

كما بلغ الفائض المتاح للتمويل من المؤسسه المصريه العامه للصناعات الغذائية ٣ر٧ مليون جنيها ومؤسسة الصناعات الهندسية ١ر٧ مليون .

(٢) ومن تلك الضرائب ما توجه حصيلته مباشرة لتشجيع الصناعات المحلية ، كفرض ضريبة الصادر عام ١٩٤٨ بهدف التمويل الجزئى لاعانة الغزالين المحليين الذين لم يستطيعوا مجاراة الانتاج بنفقة مرتفعة بسببها ارتفاع أسعار القطن الخام .

وتفيد تلك الطريقة فضلاً عن كونها مصدر للايراد في التأثير على توزيع الدخول واستبعاد المنتجين ذوى الانتاجية المنخفضة . وبالاضافة الى ذلك فهي سهلة التحصيل ، وتفضل نظام تحديد المساحات المزروعة .

Hansen & Marzouk, op. cit. p. 100

(٣) وقد ظهر ذلك الارتباط بين قيمة الصادرات والانفاق الحكومى حاليا في فترة مابين الحربين ، حيث كانت الضرائب الجمركية تشكل ما يقرب من الايرادات العامة والنفقات العامة .

(راجع : د. صبحي تادرس قريصة ، المرجع أعلاه ، ص ٥٠) .

أ كانت فى شكل جزء من الأرباح يقتطع كفائض للتمويل الذاتى للاستثمارات التوسعيه فى القطاعات المتصله بذلك النشاط ، أم فى شكل ضرائب أو فروق بيع — فان جهودا خاصة مخططه يجب أن تبذل لزيادة الفائض الاقتصادى المتولد من النشاط المذكور حيث يمكن أن تستخدم سياسة تنمية الصادرات فى زيادة الطاقة الادخارية عن طريق الاستعانة بالحد من استهلاك السلع ذات القابلية الكبيرة للتصدير (١) .

وفى هذا الصدد يمكن أن تستخدم السياسة الضريبيه الحد من الاستهلاك المحلى وتشجيع الصادرات وذلك بفرض الضرائب غير المباشرة على السلع ذات القابلية للتصدير بغرض زيادة هامش الربح المتولد للحكومة وبالتالى زيادة المدخرات العامة . دون التجاء لتدابير عامة لخفض الطلب الاستهلاكى الاجمالى (٢) . وتتسع فرصة استخدام تلك السياسة باتساع وتنوع عدد السلع القابلة للتصدير وخاصة من السلع المصنوعة ، حيث يمكن الضغط على حجم الاستهلاك المحلى فيما لا يعتبر من الضرورات الغذائية والمعيشية للسكان .

ولا يخفى أن نجاح السياسة الضريبية المفروضه على السلع التصديرية أو القابلة

---

(٢) د . صبحى تادرس قريصه ، العوامل المحددة لسياسة إدخارية رشيدة ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٢ .

(٣) ويرى البعض أن السلع التى يمكن أن تتحمل طاقة الاستهلاك المحلى ببعض التضحية من أجل زيادة صادراتها ، هي المنسوجات القطنية ، بشرط مراعاة مرونه الطلب الخارجي ، وأن يكون الايراد الحدى الناتج عن زيادة تصدير المنسوجات أكبر من التضحية الناتجة عن ذلك فى شكل انخفاض فى صادرات القطن الخام . ويرى أصحاب هذا الرأى أنه من الصعب اتخاذ اجراءات مماثله لخفض الاستهلاك المحلى فى مصر من المواد الغذائية القابلة للتصدير كالارز والخضروات دون تضحية ضارة بمستوى متوسط السعرات الحرارية الضرورية لغذاء السكان ؛ (راجع : Hansen & Marzouk, op. cit. p. 242-45.)

للتصدير ، يتطلب الدراسة الدقيقة لانتقال عبء الضريبة ، لضمان استقرار عبئها على المستورد الأجنبى ، كما يتطلب كفالة استخدامها كأداة لتعبئة الفائض الاقتصادى المتولد عن القطاع الخارجى وترشيد انفاقه على وجوه الاستثمارات الانمائية النافعة (١) .

---

(١) قارن : د . محمد عجميه ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

الفصل الثالث

الموقف التصديرى لسلع التصدير الهامة

فى سياسة التنويع

ونستعرض هنا دراسة المركز الراهن والمرتقب لأهم صادراتنا إسهاما فى سياسة تنويع التركيب السلعى للصادرات ، وبالتالى فى التغير الهيكلى للبناء الانتاجى ، سواء من السلع المصنوعة أو الصادرات غير المنظورة ، وسواء أكانت من الصادرات التقليديه أو غير التقليديه .

ونقسم ذلك إلى مبحثين

المبحث الأول : أهم صادرات السلع المصنوعة .

المبحث الثانى : أهم الصادرات غير المنظورة .

المبحث الاول

اهم صادرات السلع المصنوعة

وتعد تنمية صادرات السلع المصنوعة ـ سواء منهـا التامه الصنع أو النصف مصنعة ـ الركن الرئيسى فى تنويع الصادرات ، والأداة الفعالة للنشاط التصديرى فى الاسهام فى عملية التغير الهيكلى للبناء الانتاجى .

ونتناول هنا من سلع التصدير فى تلك المجموعة ، السلع المصنوعة الرئيسية وهى غزل القطن ومنسوجاته والأرز المقشور غير المبيض ثم نتبعها بدراسة آفاق النمو المتاحة أمام صادرات كل من الصناعات الهندسيه والغذائية والكيماوية والدوائية .

غزل القطن ومنسوجاته :

تشكل صادرات غزل القطن ومنسوجاته فى الوقت الحاضر نسبة هامة من

اجمالى الصادرات الوطنيه بلغت عام ١٩٧١/٧٠ ٣ر١٥٪ ؛ فكانت قيمه صادرات غزل القطن وحده فى العام المذكور ٥ر٢٣ مليون جنيها كما بلغت قيمة صادرات الأنسجة القطنية ٧ر١٨ مليونا .

وتتطور الأرقام القياسية لمجوعتى غزل القطن ومنسوجاته من عام ٥٩/ ١٩٦ على الوجه التالى : —

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٦/٦٥	١٩٧١/٧٠
غزل القطن	١٠٠	٤٠٦	٤٤٠
الأقمشة القطنية	١٠٠	١٤٥	٢٦٣ (١)

وبذلك تحتل هاتين الصناعيين مركز الصدارة بين قطاعات انتاجنا الصناعى فى مجال التصدير — وخاصة لقيامها على أساس المزايا النسبية المستمدة أولا من جودة مواصفات المادة الخام الأساسية اللازمة لها وهى القطن المصرى ، وثانيا على وفرة الأيدى العاملة ذات الأجور المنخفضة . الأمر الذى ساعد بمرور الزمن على نضج الخبرة الوطنية فى تلك الصناعة وإكتساب انتاجها للسمعة الطيبة فى الأسواق الدولية.

فتميز الإنتاج المصرى من الأقطان طويلة التيلة، انما يكسبة مركزا شبه احتكارى يجعل من توسعنا فى صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، استغلالا مفيدا لمواردنا ، يعززه ارتفاع انتاجيه الفدان من الأقطان المشار اليها ، فضلا عن الانتفاع من ميزة العامل الجغرافى الناتج عن توسط موقع البلاد بين الأسواق الرئيسية المختلفة ، مما يساعد على انخفاض فئات النولون (٢) .

(١) مصدر الأرقام الاصلية،النشرة الشهرية للتجارة الخارجية فبراير ١٩٧٢ ،المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ . وقد لوحظ أن الارقام القياسية للمجموعتين تسير فى تحسن منتظم عدا عام ١٩٧٠/٦٩ الذى هبط فيه الرقمان ثم عادا للتحسن عام ١٩٧١/٧٠ .

(٢) د. فوزى رياض فهمى ، تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ، المرجع السابق ص ٧٧ .

ولقد صاحب نمو صادراتنا من غزل القطن ومنسوجاته ــ بطبيعة الحال ــ توسع كبير فى انتاجها كما سلف بيانه ، حيث أرتفع انتاج الغزل من ٥٥ر٧ الف طن عام ١٩٥٢ إلى ١٦٤ر٢ ألف عام ٦٩/١٩٧٠ وارتفع انتاج الأقمشة القطنية فى نفس الفترة من ٤٠ ألف طن إلى ٩٦ر٦ ألف[1].

وساعد نمو الانتاج مع انتعاش الصادرات من خيوط القطن ونسجه على العدول عن سياسة تصدير الفائض، والاتجاه إلى الارتباط بأهداف تصديرية محددة عن طريق تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير ، وتركيز نشاط التصدير فى عدد محدد من المشروعات المنتجة الكبرى التى تتوافر لها الامكانيات الفنية والتسويقية بدرجة عالية كشركتى المحلة الكبرى وكفر الدوار اللتين تصدران ما يقرب من ٣٩٪ من إجمالى صادرات غزل ومنسوجات القطن. وكان لتلك السياسة الفضل فى تمكين تلك الشركات من تلبية احتياجات الأسواق الخارجية المختلفة ومراعاة اختلاف الأذواق وتطوير المواصفات بما يضمن مواجهة تيارات المنافسه[2] .

على أن انطلاق صادراتنا من غزل القطن ومنسوجاته للقيام بدورها الطبيعى فى حركة التنويع السلعى للصادرات ــ بزياده الأهمية النسبية فيها للسلع المصنوعة ــ إنما يقف فى سبيله بعض المعوقات التى يتصل بعضها بجانب العرض كما يتصل البعض الآخر بمرحلة التسويق وأحوال الطلب وسياسة التوزيع الجغرافى .

فيما يتعلق بالإنتاج يتصدر المعوائق المشار إليها فى صناعة النسيج ، العجز الكبير فى بعض خيوط الغزل مما يفضى إلى وجود طاقة عاطلة كبيرة بالكثير من الوحدات

---

(١) المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ١٢١ .

(٢) الاستاذ محمد عبدالله مرزبان ، تنمية الصادرات فى قطاع الغزل والنسيج ، من دراسات مؤتمر تنمية صادرات ج . م . ع . المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٦ ص ٢٠٩ .

الإنتاجية بلغت نسبتها أحيانا ٦٫٥٪ من حجم الإنتاج (١) . كما يعوق سير الإنتاج في كثير من الأحيان عدم توافر مستلزماته الضرورية من الآلات وقطع الغيار والمواد الخام .

كذلك يشوب أســاليب التسويق وسياسة التوزيع الجغرافي لصادرات غزل القطن ومنسوجاته كثير من أوجه القصور . مما يتطلب ضرورة العمل على تلافيه .

لذا فان جهودا كبيرة يجب أن توجه لتدعيم صناعات غزل القطن ومنسوجاته وتيسير إجراءات تسويق منتجاتها . ففيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج يتعين تخطيط سياســة تصدير غزل القطن بما يكفل إمداد المصانع المحلية بما يلزمها من خيوط الغزل مع الوفاء باحتياجات التصدير . ومن ذلك وجوب العمل على الحد من تصدير القطن في صورة غزل سميك — مما تستخدمه المغازل المحلية — مع تشجيع تصديره في صورة غزل رفيع ومتوسط (٢) .

كما يتعين دعم إمكانيات تلك الصناعة بما تحتاجه من مستلزمات مستوردة كالآلات وقطع الغيار والمواد الخام وتوفير كل ما يتطلبه استغلال الطاقات العاطلة بالوحدات الإنتاجيه بما يمكن معه زيادة الأهداف التصديريه .

كما ينبغي أن تنطوى سياسة تسويق غزل القطن ومنسوجاته على تطوير أساليب التسويق والعمل على ضبط مواعيد التسليم والمطابقــة للمواصفات المتعاقد عليها ، على الرسائل المصدرة ، والإهتمام بالدرسات السوقية .

وفي مجال التوزيع الجغرافي للصادرات يجب إعطاء العناية الخاصة بأسواق الدول

---

(١) الاهرام الاقتصادى، صادرات الغزل والنسيج في ع . م . ع تحقيق عدد أ كتوبر ١٩٦٧ ص ٢٤ .

(٢) قارن : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لعام ٦٨/١٩٦٩

النامية الأخرى وخاصة الدول الأفريقية ، والحرص على إمدادها بما يلزم للاحتفاظ بها كأسواق جديدة تسودها منافســـة الدول المنتجة الأخرى ، وخاصة بالنسبة لصادرات غزل القطن (١) .

ويلاحظ أن أهم عملاء الأقمشـــة وغزول القطن المصرية فى السنوات الأخيرة كانت الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية والسودان والعراق . كما يلاحظ أن نصيب الاتحاد السوفيتى من صادرات الأقمشة القطنية يتجه للتناقص فى حين يتزايد نصيب الولايات الأمريكية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية منها . ويقتضى الأمر على وجه العموم العمـل على تنويع أسواق غزل القطن بما يكفل إكتساب أسـواق جديدة والمحافظة على أسعاره . وعلينا بالإهتمام بأسواق الدول الغربية المتقدمة التى تفيد مؤشرات وارداتها من غزل ومنسوجات القطن والملابس القطنية من الدول النامية إلى تزايدها (٢) . خاصة مع ما تذهب إليه التنبؤات من احتمال نمو طلب الدول المذكورة على تلك المنتجات مستقبلا (٣) .

---

(١) وقد يفيد فى ذلك تخصيص حصة معينة من صادرات الغزل والمنسوجات القطنيه إلى تلك الاسواق ، كما قد يكون من المناسب التعاون مع تلك الدول فى جهودها لانشاء صناعات غزلية ونسجية ، من خـلال سياسة المشروعات المشتركة ، على وجه يساعد على تصريف الاقطان والغزول المصرية بها .

(راجع توصيات : المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الافريقية ، ديسمبر ١٩٦٩ القاهرة ، مجلد شركة النصر للتصدير والاستيراد ص ٥٦٣)

(٢) بلغت نسبة غزل القطان ومنسوجاته والملابس القطنية من اجمالى واردات الدول المتقدمة من السلـع المصنوعه من الدول النامية فى الفـترة ٦٢/١٩٦٤ ٢٦ ٪ وارتفعت قيمة تلك الواردات فى الفترة المذكورة من ١٧٤ مليار دولار إلى ٢٠٠ مليار (CNUCED; Le Role de L' Entreprise Privé.. op. cit' p. 74 .)

(٣) يراجع فى ذلك : B. Balassa, op cit, p. 335.

الأرز الأبيض المقشور:

يتنافس الأرز الأبيض المقشور مع غزل القطن على المركز الثاني بين جملة صادراتنا الوطنية وعلى المركز الأول بين صادرات السلع المصنوعة .

وقد تصاعدت الأهمية النسبية للأرز بين سلع التصدير منذ منتصف الخمسينات ففي حين لم تتجاوز الكمية المصدرة منه عام ١٩٥٢ ١٣ر٨ ألف طن ارتفعت إلى ١٣٨ ألف عام ١٩٥٥ ثم إلى ٢٥١ ألف عام ١٩٦٠ إلى أن بلغت ٥٦٣ ألفا عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ [1] .

كما تطور الرقم القياسي لقيمة صادراتنا من الأرز من ١٠٠ عام ٥٩/١٩٦٠ فبلغ أقصى ارتفاع له ١١٣٣ عام ٦٨ / ١٩٦٩ ثم اتجه للهبوط فبلغ ٦٩٣ عام ٧٠/١٩٧١ [2] .

ويشكل التوسع في إنتاج وتصدير محصول الأرز المصري هو الآخر استغلالا لما تنطوي عليه مواردنا من مزايا نسبية نتيجة ارتفاع مستوى إنتاجية الفدان منه [3] فضلا عن تمتعه ببعض الخصائص المعروفه كتجانس شكل الحبوب واحتفاظها بتجانسها بعد عملية التبييض وانخفاض نسبة الحبوب التالفه والجيرية والمتغيره اللون وصلاحيته — من حيث نسبة الرطوبة — للتخزين الطويل بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العناصر الغذائية فيه ومميزات مظهره في الطهو .

---

(١) مصدر الارقام : تقرير التجارة الخارجية لعام ١٩٦٢ لمصلحة الجمارك ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، التعبئة والاحصاء ، فبراير ١٩٧٢ .

(٢) المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ .

(٣) ارتفعت انتاجية الفدان من الارز من ١ر٤٦ ضريبة عام ١٩٥٢ إلى ٢ر٤١ ضريبة عام ١٩٧٠ (المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٩١) .

وترجع غالبية نمو قيمة صادراتنا من الأرز إلى ارتفاع أسعاره عالميا (١) حيث ينتج عن ذلك مع ارتفاع مرونة الطلب عليه تزايد كبير فى الكميه المطلوبه، الأمر نتج عنه التوسع فى المساحه المنزرعه بمحصول الأرز فى مصر وزيادة انتاجه (٢) ، كما أن زيادة الأهميه النسبيه لمحصول الأرز بين صادراتنا — حتى بلغت عام ٦٨/١٩٦٩ ١٧٫٣ ٪ — تصاحبها أهميه نسبيه خاصة للأرز المصرى بين إجمالى صادرات الأرز عالميا حيث بلغت نسبته الأخيرة ٩٫٢ ٪ وتسابقت مصر بذلك مع الدول المصدرة الرئيسية للأرز فاحتلت المركز الرابع من بينها (٣) .

وإذ يلاحظ فى العامين الاخيرين ، اتجاه قيمة صادرات الأرز المصرى للهبوط حيث انخفضت من ٤٨ مليون جنيه عام ٦٨/١٩٦٩ إلى ٣٦٫٢ ثم إلى ٢٩٫١ مليون فى العامين التاليين — وذلك تبعا لتدهور أسعار تصديره — فان سياسة انتاج وتصدير

= كما يتميز انتاج الارز نسبيا على غيره من المحاصيل البديله كالأذرة الشامية من حيث غلة الفدان والقيمة المضافة التى تتولد عن انتاجه (راجع : د عز الدين همام احمد . تسويق الأرز فى ج . ع م . معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٦٣٤ ، أبريل ١٩٦٦ ص ٢) .

(١) أرتفع سعر تصدير الطن من الأرز من ٣٩٫٤ جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ إلى ٨١٫ جنيه تقريبا عام ٦٨/١٩٦٩ (ج . ع م . التعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية ، مايو ١٩٦٧ ، ص ٣٩) وبلغ معدل ارتفاع أسعار الأرز منذ عام ٦٤/١٩٦٥ حتى عام ٦٨/١٩٦٩ ٣٣٫٤ ٪ ويرجع ذلك للاضطرابات التى سادت مناطق انتاجه بالشرق الاقصى فضلا عن زيادة الطلب العالمى عليه . (وزارة التخطيط تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لعام ٦٨/١٩٦٩) .

(٢) فارتفعت الارقام القياسيه لكل من المساحة المزروعة أرزا والمحصول من ١٠٠ عام ١٩٥٢ إلى ٢١٥ ، ٥٠٤ على التوالى عام ١٩٧٠ (المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ ص ٩٥) .

(٣) سمية الصاوى ، حول مؤتمر الأرز الأول فى القاهرة، دراسة خاصة، النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٢٨ .

الأرز أصبحت تحتاج للمزيد من العناية والتوجيه ، وخاصة لمـــا يواجه صادراتنا بالأسواق الرئيسيه من منافسة حادة من قبل الدول المنتجة الأخرى (١) .

لذلك يلزم التوسع في زراعة الأرز على ضوء أحوال الطلب الخارجي مع العمل على تحسين سلالاته المستنبطة والارتفاع بمواصفات تصنيعه (٢) .

وإلى جانب الصادرات التقليدية من السلع المصنوعة السالف بيانها ، فإن منتجات بعض الصناعات الأخرى قد بدأت تشق طريقها إلى الاسواق الخارجية ، على وجه يحقق اسهاما طيبا في نمو التصنيع وتغيير البناء الانتاجي . وفي مقدمة ذلك صادرات السلع الهندسية والغذائية والكيماوية والأدوية .

وقد بلغت قيمة صادرات الصناعات الغذائيه عام ١٩٧١/٧٠ ٨ر١٥ مليون جنيها بنسبة ٦ر١٠ من اجمالي صادراتنا الصناعية ، كما بلغت قيمة صادرات كل من صناعات السلع الهندسية والكيماوية والمعدنية على التوالي ٥ر٥، ٦ر٤ ، ٩ر٣ مليون.

---

(١) من ذلك ما تلقاه صادراتنا من الأرز في أسواق أفريقيا مثلا من منافسة سعرية شديدة من جانب الأرز الصيني ، وخاصة في ظل ما تقدمة بعض الهيئات الدولية من عون للتوسع في انتاج الارز محليا بتلك الدول .

(راجع : دراسات المؤتمر الثاني لتنمية التعاون التجاري مع الدول الافريقية ، المرجع السابق ، ص ٤٠٤) .

(٢) ومن ذلك استنباط الاصناف ذات الحبه الاطـول والاكثر صلابة والتوسـع في انتاج الارز المغلى ، ورفع مستوى الانتاجية بتطوير عملية الدراس واستخدام الآلات الحديثة عن طريق الجمعيات التعاونية ، ونشر الوعي الزراعي السليم بأساليب زراعته .. الخ .

وفي مجال تصنيع الارز ، كان لتولي القطاع العام منذ عام ١٩٦٢ — أمر عمليات تصنيعة باشراف المؤسسة العامة للمضارب، أثره الواضح في تطوير مواصفات انتاجه والارتفاع بأهداف

جنيها فى العام المذكور (١)

ففى صدد صادراتنا من السلع الهندسية (٢) ، نجد أن العديد منها قد بدأ يشق طريق النجاح ، وان كان أغلبها لا يزال ينقصه عنصر التكامل فى مقومات الانتاج ومستلزماته إذ تقوم نسبه كبيرة منها حتى الآن على عملية التجميع التى تعتمد بصفة أساسيه على الأجزاء المستوردة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك انتاج الجرارات الزراعية (٣) .

وتتطلب تنميه صادراتنا من السلع الهندسية ، تعزيز انتاج تلك السلع بكافه المقومات الضرورية وخاصه من السلع الوسيطه ، والعمل على تدعيم الصناعات الثقيلة التى تمد صناعات السلع الهندسية بتلك المنتجات الوسيطة ، للتقليل بقدر ما يمكن من الاعتماد على المستلزمات المستوردة وزيادة نسبة التصنيع المحلى بها (٤) كما تتطلب أحوال المنافسة فى الأسواق الخارجيه تطوير انتاج تلك السلع بملاحقة أحدث تطورات الانتاج المنافس . ويفيد فى ذلك انشاء مراكز بحوث فنية للانتاج على مستوى الصناعه (٥)

---

(١) بيان رئيس الوزراء ، جريدة الاهرام ٣٠ أكتوبر ١٩٧١ .

وقد استهدفت خطط التصنيع الارتفاع بقيمة صادرات السلع الهندسية عام ١٩٧٢/٧١ إلى ١٠ مليون جنيها وصادرات الصناعات الغذائية إلى ١٧ مليونا .

(٢) أهمها سيارات النقل والركوب والموتوسيكلات وكراسى المحاور ومصابيح الفلورسنت والثلاجيات والغسالات .

(٣) تشكل المستلزمات المستوردة الداخله فى انتاج الجرارات الزراعية نسبة كبيرة ترتفع بسعر التصدير — نتيجة التكلفة من النقد الأجنبى — عما يتجاوز الأسعار المنافسه بمبلغ ١٠٠ جنيه فى الوحدة.

(٤) د . مصطفى خليل، موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية، مؤتمر دراسات تنمية الصادرات ، المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦ .

(٥) د . محمد على حسن ، تطور الصناعات الهندسية للتصدير ، بحث مقدم لمؤتمر انظيم

يضاف إلى ذلك ما يتطلبه التسويق الناجح لتلك السلع خارجيا من انشاء مراكز للخدمة والصيانة بالخارج وايفاد الفنيين والخبراء لتمهيد الأسواق أمامها .

وفيما يتعلق بصادرات الصناعات الغذائيه ، فان نمو تلك الصادرات يمثل أهمية خاصة فى المرحلة الحاضرة من التصنيع ، حيث تعتمد تلك الصناعات على المواد الخام الزراعية فى الوقت الذى نسعى فيه للتحول من تصدير الحاصلات الزراعية إلى تصدير المنتجات والسلع المجهزة والمصنعة . وتشكل صادرات تلك الصناعات نسبة كبيرة من انتاجها إذا ما قورنت بغيرها من الصناعات .(١) .

وتتطلب تنمية صادراتنا من انتاج الصناعات الغذائيه العمل على توفير الخامات الزراعية ذات المواصفات العالية ، وتبدو أهمية ذلك مثلا فى صناعات البصل المخفف والخضروات والفواكه المعلبة ، التى يتحدد فيها مستوى الناتج وأسعاره على أساس درجة جودة الخامات المستخدمة فى الانتاج .

ويتطلب توفير تلك الخامات الزراعية اللازمه للصناعات المذكورة ، على وجه منتظم وبالجودة والأسعار المناسبه ، مراعاة تنسيق الانتاج الزراعى مع احتياجات الانتاج الصناعى ، على وجه يتيح للصناعات الغذائية ذات النشاط التصديرى ، التخطيط لكميات الانتاج المقبلة واحتساب التكلفة لغرض الارتباط بعقود التصدير .

فلا تزال بعض الصناعات الغذائية تعانى بصفة شبه مستديمه ، من نقص

---

(١) ففى عام ٦٦/١٩٦٧ مثلا كانت نسبة المصدر من اجمالى قيمة الانتاج من الخضروات والفواكه المحفوظة ٤٠٫٨ ٪ ومن المولاس ٥٤٫٥ ٪ فى حين كانت نسبة المصدر من اجمالى قيمة الانتاج فى صناعات أخرى كالمنتجات المعدنية ووسائل النقل لاتتجاوز ٤٫١ ، ٧ على التوالى .

(الارقام الأصلية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٦٧/١٩٦٨ جدول ٥٦).

الـكميت المتاحه من الخامات الزراعيةاللازمه لسد احتياجات التصدير[1]، فضلا عن تقلب أسعـار تلك الخامات ، وتخلف المواصفات فى بعضهـا عن الوفاء بما يتطلبه الانتاج التصديرى .

كذلك تشكل صادراتنا من منتجات الصناعات الكيماوية ، أهميه متزايدة من اجمالى صادراتنا الصناعية [2] . حيث يسير نمو صادراتها جنبـا إلى جنب مع نمو الانتـاج فى تلك الصناعات . وأهم تلك الصادرات منتجات الأسمدة الكيماوية بأنواعها والمطاط والورق ومصنوعاتها والكيماويات الأساسية ومنتجاتها ومنتجات السليلوز .

ولا يخفى ما يؤدى إليه انتعاش صـادرات تلك الصناعات من تيسير التوسع فيها على وجه يخدم الاحتياجات المحلية [3] فضلا عن تلبية احتياجات التصدير .

---

(١) تضطر صناعات الحلوى والمنتجات المحلاه بالسكر لاستيراد جانب كبير من احتياجاتها من السكر من الخارج ، حيث تصـل قيمة ما تستهلـكة من السكر سنويا إلى ما يقرب من ٥ مليون جنيها . كما تعانى صناعات الزيوت من عجز بذرة القطن بسبب ضغوط الاستهلاك المحلى ، مما يضطرنا لاستيراد ما يقرب من ٦٠ ألف طن من الزيوت سنويا . وكذلك تتأثر القدرة التصديرية لصناعات التجفيف والتعليب والتجميد ، فى انتـاج الاغـذية المحفوظة ـ بالعجز فى المواد الخـام الزراعية اللازمة لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية من البصل المجفف وأنواع الخضر المعلبة كالفاصوليا والخرشوف والطماطم والبامية ، وكذا الخضر المجمدة وعصير المانجو والبرتقال .

(راجع : د . حسن عشماوى ، تنمية الصادرات من الصناعات الغذائية ، دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ ـ ١٠٦) .

(٢) بلغ معدل نمو صادراتها عام ٦٩/١٩٧٠ ٣٩ر١ ٪ كما بلغت نسبتها إلى إجمالى صادراتنا الصناعية فى العام المذكور ٥ ٪ .

(٣) ولتلك الصناعات أهميتها فى توفير مستلزمات الانتاج الصناعى فضـلا عن إ . د الإنتاج الزراعى بمواد التسميد ومقاومة الآفات الزراعية اللازمة .

ومن الصناعات الكيماويه التي تشير تنبؤات نمو الطلب الخارجي عليها، إلى تزايد صادراتها مستقبلا ، صناعات الأسمدة الآزوتية والفوسفاتيه [١] ، مما يلزم لملاحقه التوسع في الانتاج الزراعي [٢] . ومن ذلك أيضـا صادرات لب الورق والورق واطارات الكاوتشوك والبطاريات السائلة . مما يتوقف على توفير عوامل النمو والتقدم لتلك الصناعات ، على الوجه الذي يخدم في آن واحد احتياجات كل من الاستهلاك المحلي والتصدير للاسواق الخارجية .

كذلك فمن الصناعات التي يرجى لصادراتها الأزدهار ؛ صناعه الأدويه [٣] وإن كان ذلك يتوقف هو الآخر على وضع سياسة انتاجيه وتسويقية طويله المدى مع العمل على تذليل الصعوبات الاجرائية التي تواجه تلك الصادرات . [٤] .

وغير ماذكر من إنتاج فروع الصناعة المحلية كثير ، مما يمكن أن تسهم تنمية

---

(١) هذا وإن كانت قيمة صادرات تلك الصناعة لم تتجاوز — عام ١٩٧١/٧٠ — ٦٥٠ الف جنيها .

(٢) ويمكن من أجل التوسع فى تلك الصناعة الاستفادة من استخدام الغازات الناتجة من آبار البترول أو معامل تكريره ومن أفران الكوك . كما تتطلب تنمية صادرات تلك الصناعة العمل على خفض عوامل التكلفة من التيار الكهربائى ونفقات التعبئة والتخزين والنقل ، ويمكن أن يتحقق ذلك بالتوسع فى انتاج الاسمدة المركزة مثل اليوريا .

(راجع : مهندس مرعى احمد مرعى ، تنمية الصادرات من انتاج الصناعات الكيماوية) .

(٣) أرتفعت قيمة صادرات الادوية من ٦٩ ألف جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٩٦٧ ألف عام ١٩٦٦/٦٥ ثم بلغت ٨٥٨ ألف عام ١٩٧١/٧٠ (ج . م. التعبئة والاحصاء).

(٤) كما يحتاج التصدير الناجح للمنتجات الدوائية توجيه العناية الخاصة بعمليات التعبئة والتغليف ، وتوفير الحلول العاجله لمشاكل النقل التي يترتب عليها أرتفاع أسعار النولون .

(راجع : دكتور عبده محمود سلام ، دراسة عن المشاكل التي تواجه تصدير الأدوية ، لمؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ١٤٤) .

صادراته فى تنويع البناء السلعى للصادرات فضلا عن الإسهام فى تنمية القطاع الصناعى فى مجموعه ومثال ذلك صادرات الأسمنت والأحذية والكتب المطبوعة والأثاثات الخشبية ، مما لا يتسع المقام لدراسته السلعية تفصيليا

المبحث الثانى

الصادرات غير المنظورة

يتطلب التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى من أجل التنمية الاقتصادية ، استثمارات لا يتم توفيرها دون صعوبة بالبلدان النامية ذات الموارد المحدودة من رأس المال . غير أن توفير تلك الإستثمارات فى مجـــال الخدمات يـكون عادة أقل كلفة من الإستثمارات فى القطاعين الأولى والصناعى . لهذا كان إسهام النشاط التصديرى فى الإنماء الاقتصادى عن طريق دعم الصادرات غير المنظورة أيسر منالا من إسهام الصادرات السلعية ، حيث يعتمد نمو الصادرات غير المنظورة بصفة أساسية على مقومات توفرها الطبيعة أو الظروف التاريخية أكثر من إعتماده على المزيد من رؤوس الأموال. وذلك كاستغلال مزايا المناخ والموقع ووجود الآثـــار التاريخية فى النشاط السياحى واستغلال فائض القوى البشرية والمهارات والإنتاج الفكرى فى تصدير خدمات عنصر العمل ، هذا بالإضافة إلى أن دورة رأس المال الذى يخصص للانتاج الخدمى تـكون عادة أسرع وأوفر ربحا .

وأهم الصادرات غير المنظورة فى مصر ، السياحة والملاحة البحرية والتأمين وتجارة الترانسيت وتحويلات الإعانات والفوائد والأرباح .

وقد ساهم هذا النوع من الصادرات فى الآونة الأخيرة ، فى تحقيق فائض كبير فى ميزان العمليات الجارية غير المنظورة ، مما خفف إلى حد كبير من العجز الإجمالى الناتج عن أعباء التنمية الاقتصادية فى ميزان العمليات الجارية فى كثير من السنوات.

وقد تجلى ذلك بصورة إيجابية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية حيث كان الفضل لتطور نشاط السياحة وتقدم خدمات الأسطول التجارى المصرى بالإضافة إلى ماتولد عن حصيلة رسوم العبور فى قناة السويس بعد تأميمها من دخل كبير.

وقد بلغت زيادة المتحصلات غير المنظورة عن المدفوعات غير المنظورة خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٧/١٩٦٨ فى المتوسط ٩ر٥١ مليون جنيها سنويا. وبلغ معدل نمو المتحصلات المشار إليها ٣ر٦٪. (١)

ومن أمثلة السنوات التى حققت فيها حصيلة المعاملات الجارية غير المنظورة أرقاما ساعدت على تخفيف العجز الإجمالى فى ميزان المدفوعات، عام ٦٦/١٩٦٧. (٢)

على أن ميزان المعاملات الجارية غير المنظورة لـ ج.م.ع قد تأثر منذ عام ٦٧/١٩٦٨ بشكل واضح بظروف تعطل الملاحة فى قناة السويس نتيجة العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ومانتج عنه من توقف حصيلة رسوم العبور (٣). كما نتج عن الحالة الحربية بمنطقة الشرق الأوسط، انكماش حركة السياحة وهبوط

---

(١) وزارة الخزانة، تطور التجارة الخارجية لـ ج.ع.م. خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠–٦٨/١٩٦٩، المرجع السابق.

(٢) بلغت المتحصلات من المعاملات الجارية غير المنظورة عام ٦٦/١٩٦٧ ٩ر١٧٤ مليون جنيها وبلغ فائض العمليات غير المنظورة فى العام المذكور ٢ر٧١ مليون بزيادة نسبتها ٣٠٪ تقريبا عن فائض العام السابق عليه، مما ساعد على تخفيض العجز الاجمالى فى رصيد العمليات الجارية من ٦ر١١٦ الى ٣ر٧٩ مليون جنيها (المؤشرات الاحصائية.. .. نوفمبر ١٩٦٩).

(٣) بلغت الايرادات المحصلة من رسوم العبور فى القناة عام ٦٦/١٩٦٧ ٩٣ مليون حتى آخر مايو ١٩٦٧ – ونتج عن ذلك هبوط رصيد المعاملات غير المنظورة من ٢ر٧١

التحصلات المتولدة عنها فى أعقاب العدوان .

ونتناول فيما يلى عرضاً لأهم صادراتنا غير المنظورة:

السياحة :

تزداد أهمية نشاط السياحة عالميا مع التطور المستمر فى أوجه النشاط الاقتصادية والاجتماعية ذات الصبغة الدولية والتقدم الفنى والرفاهى الكبير فى وسائل نقل الأشخاص وأماكن إقامتهم من تجهيز بمظاهر الراحة والترفيه فضلا عن انتظام واتساع حركة خطوط المواصلات عبر أنحاء العالم ، وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد المدخرات من الدخل والوقت مما يمكن تخصيصه للراحة والمتعة والإستشفاء والتثقف والرياضة . . الخ .

وللسياحة فى مصر أهمية خاصة تنبع من ثراء الطبيعة فى بلادنا بجمال المناظر واعتدال المناخ إلى جانب وفرة التراث الحضارى العريق من الآثار التاريخية الرائعة، هذا فضلا عن توسط موقع البلاد بين قارات ثلاث .

ولقد شهدت الآونة الأخيرة نهضة سياحية كبيرة ، كان أوج أزدهارها فى السنوات الثلاث من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦ حيث بلغ الدخل السياحى عام ١٩٦٦ ٥٤ مليون جنيها وبلغ تعداد السياح فى ١٩٦٦/٦٥ ٥٦٧ ألف سائح وعدد الليالى السياحية ١٠٤٢٩ ألف ليلة [1] .

مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ـ ٥ر٢١ ثم ـ ٧ر٢٥ مليون فى عامى ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٩/٦٨ .

(مختارات الاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ ، المؤشرات الاحصائية يوليو ١٩٧١).

(١) المؤشرات الاحصائية ، يوليو ١٩٧١ .

فى حين كان عدد السياح عام ١٩٥٢ لا يزيد عن ٧٦ الف سائح وكان الدخل السياحى

وحظى قطاع السياحه باستثمارات كبيرة فى انشاء الفنادق وتيسير خدمة النقل بأنواعها المختلفة (١) كما اخضعت الأماكن السياحية الهامة فى البلاد لتخطيط يهدف إلى ابراز القيمة الجمالية والتاريخية لها مع توضيح المعالم الحضارية لمظاهر تقدمنا (٢) .

على أن نشاط السياحة فى ج.م.ع. لايزال دون المستوى المنشود. فاذا كان هبوط ذلك النشاط عام ١٩٦٧ قد سببته ظروف العدوان الاستثنائية فان استمرار هذا الهبوط انما يتعارض مع ما تتمتع به مصر من ميزات طبيعية وتاريخيه — كما سلف الاشارة اليه — فضلا عن الانخفاض النسبى الكبير لتكاليف اقامه السائح بها (٣) وبذلك تكون مكاسبنا المتولدة عن النشاط السياحى حتى الآن ، أدنى بكثير مما يمكن أن يعتبر استخداما حقيقيا لما يتمتع به البلد من مزايا نسبية فى هذا الخصوص، وما يمكن أن يحققه دخل السياحه من علاج لاختلال ميزان المدفوعات (٤) .

فى حدود ١٨ مليون جنيها . وبعد عام ١٩٦٧ اتجه الدخل السياحى — بعد هبوطه لظروف العدوان — إلى التحسن فبلغ عام ١٩٧٠ ٣١ مليون جنيها .

(١) خصص ضمن اعتمادات مؤسسة السياحة والفنادق لخدمة المواصلات السياحية وحدها مبلغ ٤ر٩ مليون جنيها . كما بلغ إجمالى الاعتمادات المخصصة لتحسين الخدمات السياحية فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية ٢٥ مليون جنيها . وبلغ عدد الفنادق والبنسيونات عام ١٩٦٩/٦٨ ٩٢٥ فندق سعة ٢٢١١٠ غرفة .

(٢) وكان من المشروعات السياحية البارزة على سبيل المثال ، الصوت والضوء وقلعة صلاح الدين .

(٣) التعبئة العامة والاحصاء ، عدد ٦٢ السنة الرابعة ، يوليو ١٩٦٩ ص ٦٠ .

(٤) يقوم الدخل السياحى بدوره الملحوظ فى موازنة ميزان المدفوعات بالعديد من الدول على ما يبدو من الامثله المقارنة الآتية :—

الدخل السياحي ورصيد ميزان المدفوعات فى بعض الدول عام ١٩٦٢

وتتطلب الإستفادة القصوى من النشاط السياحى فى مصر ، تخطيط شامل يقوم على فلسفة إبراز الطابع المتميز البيئة التاريخية والطبيعية ، والمستوحى من تراثنا العريق وحضارتنا القومية ، والملامح المميزة لما اشتمل عليه تكوين وتطور الوسط الإجتماعى الوطنى من تقاليد وعادات وألوان الفنون الشعبية ، مع تطور أساليب عرض تلك المظاهر وفقاً للأسس العلمية الحديثة . هذا إلى جانب العمل على توفير كافه التسهيلات ووسائل الراحة الممكنة للسياح فى إجراءات القدوم والسفر والإقامه .

كما أن علينا أن نهتم بالجانب الدعائى لجذب السياح مع توخى إختيار الوسائل الإعلانية التى تحقق فى الوقت ذاته دخلا مجزيا [1] . وكذا تعزيز أوضاع الوكالات

(مليون دولار)

	الدخل السياحى	نسبة الدخل السياحى إلى الصادرات	ميزان المدفوعات
بريطانيا	٦١٦	٦ ٪	+٥١٠
فرنسا	٦٣٩	١١ ٪	+٧٨٦
هولندا	١٩١	٤ ٪	+٢١٦
النمسا	٣٥٤	٢٨ ٪	+١٨
المانيا الغربية	٥٤٠	٤ ٪	+٥٥٠
ج . ع . م .	٥١	١١ر٣ ٪	ـ ٢٦

(بنك مصر النشرة الاقتصادية ، السياحه ، دراسة مقارنة ، العدد الثالث ١٩٦٤ ص ٨٠ . ومصدر الارقام اللجنة المركزيه للاحصاء ١٩٦٢) .

(١) ومن ذلك مثلا انتاج أفلام سينمائيه على مستوى عالمي تصور الثروة الأثرية ومشاهد الطبيعة الغنية بالجمال، وطبع النشرات واقامة المعارض والمؤتمرات والمهرجانات الفنية ذات الطابع الدولى. التى تعرض فيها الوان فنوننا الشعبية المعبرة عن مظاهر حضارتنا القديمة والحديثه وإقامة المعارض والأسواق التى تعرض منتجات صناعة التذكارات السياحية والاطعمة والمشروبات ذات الطابع الوطنى .

السياحية والمكاتب السياحية بالخارج وتشجيع ومكافأة الوكلاء السياحيين الاجانب وتمييز أجور العاملين فى المجال السياحى لإستثارة الحوافز ، والاهتمام بالدراسات الفندقية والسياحية (١) .

ويتطلب تطوير المركز السياحى لجمهورية مصر العربية ، النظر للخدمة السياحية نظرة رجل التسويق الناجح للسلعة التصديرية ، والعمل على إشباع طلب الفئات المختلفة من السياح ومتابعة تطورات أذواقهم ، واستخدام الفنون المبتكرة والأساليب العلمية فى تقديم الخدمات السياحية المتنوعة (٢) . هذا بالإضافة إلى توفير أسباب الأمن والثقه للسائح الفرد فى تجواله بمختلف أنحاء البلاد ، دون قصر الرقابة السياحية على الأماكن السياحية المعروفه وحدها أو على برامج الرحلات السياحية الجماعية .

الصادرات غير المنظورة الأخرى :

وإذا كانت السياحة تحتل المركز الرئيسى من صادراتنا غير المنظورة ، فان بنودا أخرى ينتظر لها أن تحقق النجاح فى المستقبل القريب ، كتجارة الترانسيت والملاحة البحرية والتأمين والتشييد والإنشاءات .

وتتزايد الأهمية النسبية لحركة القطاعات المذكورة مع تقدم جهود الإنماء الاقتصادى بما تستلزمه الأخيرة من زيادة الواردات السلعية وإتساع الانفاق على

---

(١) بنك مصر ، السياحه ، المرجع السابق ، ص ١٠٧

(٢) كارضاء السائح التواق للمعرفة والثقافة بتوضيح المدلولات التاريخية والحضاريه لآثارنا العريقة . وتوفير وسائل العلاج والاستجمام لقاصدى الراحه والاستشفاء فى جو بلادنا الدافىء الجاف . وعرض ألوان الفن الشعبى الرفيع وعقد الدورات الرياضية ومواسم الصيد للمهتمين بالفنون والآداب والرياضة .

الخدمات اللازمة لاستيرادها كالنقل البحرى والتأمين البحرى ومكافآت الخبرة الأجنبية .

فنمو طاقة النقل البحرى الوطنيه ، فضلا عما يؤدى إليه من تدعيم نشـــاط التجارة الخارجية نتيجة تدبير إمكانيات نقل صادراتنا ووارداتنا بواسطة أسطولنا التجارى الوطنى ، يمـكن أن يعتبر موردا هاما لحصيلة النقـد الأجنبى الصافية ، وتتسع خدمات الملاحه البحرية للأسطول التجاري الوطنى — فى هذا الصدد — لتشمل نشاط نقل البضائع المتبادلة بين الموانىء الأجنبية ، والقيام بمهمة حجز الفراغات وتقديم الخدمات المختلفة للسفن الأجنبية مقابل عمولات مجزيه ، فضـلا عن تزويد السفن المذكورة بمواد التموين المختلفـــه من المنتجات المحلية ، والقيام بعمليات إصلاح السفن والخـــدمات التى يتطلبها تداول البضائع فى عمليات الأقطرمة ، بالموانىء المصرية .

وقد حظى نشاط النقل البحرى بمصر فى الآونة الأخيرة بالاهتمام(١) ، فخصصت له الـكثير من الإستثمارات بهدف الارتفاع بطاقته وزيادة حمولته . كما بذلت الجهود لتطوير أجهزة قطاع الخدمات البحرية كأعمال الوكالة البحرية والتوريدات وإصلاح السفن والشحن والتفريغ . ووجهت شركات التجارة الخارجية إلى منح الأولوية فى نقل الصادرات والواردات المصرية للأسطول التجارى الوطنى .

وكذلك عنيت المؤسسة العامة للنقل البحرى بتذليل مشـاكل وعقبات النقل البحرى وتهيئة الإمكانيات الحديثه بالموانىء ورفع طاقه التخزين وتطهير الأرصفه

(١) تقرر منذ عام ١٩٦١ تأميم شركات الملاحة البحرية فاخضع هذا النشاط لرقابة الدولة وتوجيهها كما انشئت عام ١٩٧١ وزارة للنقل البحرى . وأنشىء معهد لدراسات النقل البحرى عام ١٩٧٢ ، وكانت مشكلات النقـــل البحرى محل دراسة مستفيضة بمؤتمر نقـــل البضائع الذى عقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٠ .

وتدعيم الأسطول بالبواخر المثلجه وبواخر نقل البضائع الجافه والبترول [١] .

وبالرغم من الجهود المشار إليها فان قطاع النقل البحرى لم يقم بعــد بدوره المنشود فى توفير ما يمكن توفيره من حصيله النقد الأجنبى ، ففى جانب المتحصلات من الملاحة ، لم يظهر تحسن منتظم وإن كانت قد ارتفعت بشكل ملحوظ فى بعض السنوات كعام ١٩٦٥ إلا أنها عادت للتناقص المستمر بعد ذلك حتى بلغت عام ١٩٦٨ ٣ر٣ مليون جنيه . وفى جانب مدفوعات الملاحه لم يظهر كذلك تناقص ملحوظ يشير إلى خفض أعباء ميزان المدفوعات فى هذا الخصوص إلا بعد عام ١٩٦٧ [٢] . ولا تزال نسبة ما يتكفل أسطولنا التجارى بنقله من تجارتنا الخارجية فى حدود ١٥ ٪ تقريبا ، مما يدعو لضرورة الإسراع بتدعيم إمكانيات ذلك المرفق الهام فى السنوات المقبله ، سواء لخدمة تجارتنا الخارجية أولزيادة حصيلة النقد الأجنبى [٣] .

أما متحصلات النقــد الأجنبى من قطاع التأمين فتمثل هى الأخرى موردا له

---

(١) راجع مهندس محمد محمود صبحي ، النقل البحرى ودوره فى الاقتصاد القومى ، يوليو ١٩٧٠ ــ شركة النصر للتصدير والاستيراد ، ص ٩ ــ ١٠ .

(٢) تطورت أرقام ميزان المدفوعات عن حساب الملاحه فى الفترة ٥٠/١٩٦٨ على الوجه التالى : (مليون جنيه) .

	١٩٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٦٦	٦٧	١٩٦٨
متحصلات الملاحه	٧ر٥	١ر٩	٢ر١٥	٦ر١٢	٦ر١٠	١ر٨	٣ر٣
مدفوعات الملاحه	٠ر٧	٣ر٩	٨ر١٤	٨ر٩	٧ر١١	٢ر٩	٠ر٥

(البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧١ ، العدد الثانى).

(٣) راجع : أديب الضبع، تنمية الصادرات غير المنظورة التى يحققها قطاع النقل البحرى . دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ .

أهميته ، وإن كانت تلك المتحصلات قد أبدت تناقصا خلال الستينات بعد أن كانت قد تزايدت فى الخمسينات . أما مدفوعات التأمين فقد أبدت تناقصا ملحوظا خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات ، غير أنها عادت للارتفاع منذ عام ١٩٦٦[(١)] حيث أدى ذلك إلى وجود عجز فى صافى حساب التأمين فى ميزان العمليات الجارية بلغ عام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ٧ر٠ ، ١ر١ مليون جنيها على التوالى .

ويتطلب تدعيم نشاط التأمين ليأخذ وضعه المناسب ضمن صادراتنا غير المنظورة ، العمل على توسيع النطاق النوعى لنشاط شركات التأمين المصرية ، ليشمل المساهمة بنصيب ما فى عمليات التأمين التى تعقدها الشركات الأجنبية بالخارج فيما يعرف بعمليات إعادة التأمين المتبادلة . كما ينبغى العمل على وضع قيود على التأمين الخاص بالواردات تكفل إلزام المستوردين بالتأمين لدى الشركات الوطنية بدلا من تحميل ميزان المدفوعات بأعباء التأمين لدى الشركات الأجنبية [(٢)] .

وفى نطاق نشاط التجارة الدولية يضاف إلى المتحصلات من التجارة العابرة أو الترانسيت ، مايمكن أن يحققه التوسع فى العمليات التجارية المتعددة الأطراف أو

---

(١) تطور حساب المتحصلات والمدفوعات الجارية للتأمين فى ميزان المدفوعات عن الفترة ١٩٦٨/٥٠ (بالمليون جنيه) .

	١٩٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٦٦	٦٧	١٩٦٨
المتحصلات	٢ر٠	٤ر٠	٦ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٣ر٠
المدفوعات	٣ر١	٠ر١	٥ر٠	٣ر٠	٤ر٠	١ر١	٤ر١

(البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٧١ العدد الثانى) .

على أنه يلاحظ أن البند الخاص بالتأمين فى تقديرات ميزان المدفوعات لا يتضمن حتى الآن غير أنواع التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والحريق دون التأمين على الواردات والصادرات .

(٢) دكتور محمد على عرفة ، التأمين كعنصر من عناصر الصادرات غير المنظورة ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

عمليات التصدير غير المباشرة من حصيلة تضاف إلى دخل الصادرات غير المنظورة . ومن ذلك عمليات التعاقد على شراء بعض السلع من بعض البلاد المنتجة وبيعها مباشرة للبلاد المستهلكة. والوساطة لتسوية الحسابات الدائنه والمدينة التى تنشأ عن الاتفاقيات التجارية والتى تتم بموجبها عمليات تصدير واستيراد متعددة الأطراف(١).

كذلك فان تصدير خدمات فائض الأيدى العامله من الخبرات المحليه ، يعتبر من الصادرات غير المنظورة التى يمكن أن تتولد عنها حصيله طيبه من النقد الأجنبى، الذى يحوله للبلاد المواطنين العاملين بالخارج .

ويعتبر تصدير فائض الأيدى العامله ، أفضل استغـــلال للطاقات العاطلة من الموارد البشريه التى تزيد عن حاجة الانتاج المحلى ، مما تتحمل به نفقه الإنتـاج فى كثير من القطاعات كعبء بغير موجب .

وإذ يتضمن تصريف الطاقات البشرية الفائضه تصـــديرا لخبرات ومهارات ودرايات تخصصية تتميز بها بعض فئات القوى العامله المصرية ، فان التوسع فى ذلك يعتبر من نوعا استغلال المزايا النسبية التى نتمتع بها فى بعض المجالات الإنتاجية ، وعلى الأخص فى مجال الانتاج الزراعى وقطاع التشييد والانشاءات .

ويتطلب تنميه هذا النوع من الصادرات تشجيع هجرة القوى البشريه الزائدة عن حاجه الإنتاج ،والتمهيد لاستيطانها بالبلاد التى تحتاجها كالدول الأفريقية وبعض الدول العربيه والمانيا الغربيه وبلاد أمريكا اللاتينية واستراليا وكندا .

ومن أوجه الاستفادة الطيبه من الخبرات الزراعية المتوافرة لدينا ، العمل على إنشاء

---

(١) محمد احمد غانم ، العمليات الدولية ، النشرة الاقتصـادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، ابريل ١٩٧٠ ، عدد ١٨ .

شركات زراعية تمارس نشاطها بالدول ذات الأراضى الزراعية الوفيرة والتى تعانى من نقص عنصرى العمل والتنظيم .

ولقد ابلى قطاع التشييد والانشاءات المصرى فى السنوات الأخيرة بلاء حسنا فى مجال تصدير الخبرات ، بفضل ما أكتسبه خبراؤنا من سمعة طيبة وكفاءة عاليه فى هذا الميدان [1] . هذا بالاضافة إلى ما تتميز به عناصر التكاليف الانشائية من انخفاض نسبى .

وفى ذلك ما يدعو العمل على الاستمرار فى تنمية نشاط القطاع المذكور بالخارج عن طريق تشجيع مكاتب الخبرة الهندسية على زيارة البلاد النامية المستوردة لخدمات التشييد والانشاءات ودراسة احتياجاتها منهـــا ، والعمل على توحيد المواصفات القياسية النمطية لمواد البناء والتشييد ، وتسهيل اجراءات النقد والسفر والجمارك وتحسين وسائل النقل والاتصال. وكذا اعداد المزيد من أنواع الخبرات والمهارات المطلوبه وخاصة من فئات الفنيين ذوى التعليم المتوسط والعمال المهنيين المهرة . كما يجب تشجيع الشركات المصرية ذات السمعه الطيبه والامكانيات المناسبة ـ دون غيرها ـ على الدخول فى العطاءات العالمية للمشروعات العمرانية الكبيرة [2] .

---

(١) ويدل على ذلك امتداد نشاط بعض شركاتنا فى رقعة كبيرة من بلدان العالم العربى وغيرها ، حيث اضطلعت بتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى كمشروع قناة كركوك فى العراق ومشروع المدينه الرياضية وشبكة المجارى المدينه فى ليبيا ومشروعات شبكات المجارى وشق الطرق والانشاءات الحكومية فى الكويت ، والفندق السياحى الكبير فى السودان وبناء المساكن الشعبية فى كل من يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

(٢) قارن : مهندس حسن محمد حسن ، تنمية الصادرات غير المنظورة فى قطاع التشييد ودراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨ .

الباب السادس

تنظيم وتخطيط نشاط التصدير

فى ظل جهود الإنماء الإقتصادى فى ج.م.ع.

مقدمــــة

أن الدور الذى يليق بقطاع التصـــدير أن يضطلع بـه فى إطار جهود الانماء الاقتصادى — وفى ضوء ما أوضحناه من الأهمية النسبيه لذلك النشاط فى دائرة الاقتصاد القومى بالدول النامية — لا يمكن أن يتخذ موقفه المؤثر الفعال من تحقيق الـكفاءة الاقتصادية لإستخدامات المـوارد المتاحه ، سعيا وراء الاستفادة المثلى من التخصص الدولى ، كما لا يمكن أن يساهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى فضلا عن علاج مظاهر الاختلال فى ميزان المدفوعات ، دون أن تتوافر له من القدرة والـكفاءة التنظيمية فى ظل تحكم الدولة ، ومن الترشيد والتخطيط ، ما يجعله أداة طيعة لجهود الانماء الاقتصادى .

لهذا كان من الأهميه بمكان ، أن نتعرض هنا إلى أوضـاع كل من الهيكل التنظيمى ، والعمل التخطيطى لنشاط الصادرات فى مصر ، لنتبين إلى أى حد تتوافر لهذا النشاط فرصة العمل المثمر والجهود الخلاقة لتعبئة الطاقات المتولدة عنه بمعرفة الدولة ووضعها فى خدمة الانماء الاقتصادى .

ونقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصلين على الوجه التالى :

الاول : الأوضاع التنظيمية لنشاط التصدير فى مصر .

الثانى : تخطيط وترشيد نشاط التصدير فى مصر .

الفصل الاول

الاوضاع التنظيمية لنشاط التصدير

فى جمهورية مصر العربية

لا يمكن لنشاط التجاره الخارجية ، حتى فى ظل التخطيط الرشيد؛ أن يسهم بفعالية فى عمليه التنمية الاقتصاديه ، إذا لم تسانده أوضاع تنظيمية ملائمة توجه إجراءاته وتراقب تنفيذ برامجه على وجه يضمن الالتزام الدؤوب بأهداف الخطة الشامله للتنمية .

ونتناول هنا بالبيان والتعقيب ، الخطوط العريضة لتنظيم الصادرات والهرم الادارى لأجهزة الدولة القائمة بتوجيه ومراقبة نشاط التصدير ، والأسس التى تحكم ممارسة الشروعات للعمليات التصديريه ، وذلك على التقسيم التالى :

مبحث أول — تنظيم الصادرات وأجهزة توجيهها والرقابة عليها .

مبحث ثان — ملاحظات على أوضاع تنظيم ورقابة الصادرات .

مبحث ثالث — أسس ممارسه المشروعات لعمليات التصدير .

المبحث الأول

تنظيم الصادرات واجهزة توجيهها والرقابة عليها

إن حركة الصادرات — ضمن النشاط الاجمالى لقطاع العالم الخارجى — لم يعد من المتصور أن يترك سيرها للقوى التلقائية الفرديه وفقا لنظام السوق الحر ، بل أصبحت سيطرة الدولة عليها وتوجيهها لها ، ضرورة تقتضيها بعض الاعتبارات الاقتصادية الهامة كمواجهة اختلال ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئه ؛ وسد

احتياجات الاستيراد من السلع الرأسماليه ، وأهميه القضاء على أوجه الاختلال فى توزيع المواد والمحافظة على ثروة البلاد من التسرب للخارج ، والتحكم فى انتقالات رأس المال ومكافحه التهريب ، وتنظيم التبادل التجارى مع الدول ذات الاقتصاديات المخططة التى تربطنا بها اتفاقيات للدفع والتجارة (١) .

وتتضمن دراسة تنظيم وتوجيه ومراقبه قطاع الصادرات، بيان الأجهزة المباشرة لسلطة التنظيم والرقابة وإختصاصاتها فى إباحة أو حظر تصدير الحاصلات والمنتجات التصديريه المختلفة ، ووضع الشروط والمواصفات اللازمة للتصدير ، أو تقييد تصدير بعض السلع باشتراطات أو قيود خاصة ، أو ممارسة الرقابة على تطبيق تلك القيود والاشتراطات .

وفيما يتعلق بادارة حركة الصادرات والرقابة عليها ، لم يكن هناك تنظيم تشريعى شامل يضطلع بذلك حتى عام ١٩٥٤ ، إذ اقتصر الأمر قبل التاريخ المذكور على صدور قانون عام ١٩٣٩ (٢) يتطلب لإمكان تصدير بعض السلع والمنتجات الحصول على ترخيص بذلك من وزارة المالية ، وصدور قانون آخر عام ١٩٤٠ بفرض الرقابة على صادرات الحاصلات الزراعية (٣) . وبالتطبيق للقانون الأخير صدرت سلسلة من قرارات وزارة المالية تتضمن الشروط والأوضاع الخاصة بالرقابة على صادرات حاصلات بعينها (٤) . كما أصدرت وزارة المالية فى يناير ١٩٥٥ تعليمات

---

(١) قارن : Hansen and Marzouk, op. cit., p. 179

(٢) قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ .

(٣) قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ .

(٤) كالقرارين الوزاريين رقمي ٢٧ ، ١٣٠ لسنة ١٩٤١ بمراقبة تصدير الثوم والبيض، وقرارات مراقبة تصدير الكتان عام ١٩٤٦ ، وبـذور التقاوى عام ١٩٥٤ ، والبصل المجفف عام ١٩٥٦ ، والطماطم عام ١٩٥٧ ، وحبوب الينسون عام ١٩٤٩ .

تنفيذية عامه لنظام التصدير ، تضمنت بيانا تفصيليا بالسلع الخاضعه لقيود التصدير .

وفي عام ١٩٥٩ صدر أول تنظيم تشريعي شامل للنظام العام للتصدير في مصر ، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٥٩ ، فتضمن القواعد والأحكام والقيود التي يسير عليها نظام التصدير . كما صدرت بالتطبيق للقانون المذكور اللائحه التنفيذيه بقرار وزير الاقتصاد رقم ٧٢٥ لسنه ١٩٥٩ ، وتبع ذلك عدة قوانين وقرارات وزارية معدلة للقانون واللائحه المشار إليهما .

وبصدور القانون المشار إليه صارت حركة الصادرات خاضعة بصفة شاملة لسلطان الدولة وتوجيهها ، حيث خول وزير الاقتصاد (والتجارة الخارجية) الاختصاص الشامل بإباحة أو حظر تصدير الحاصلات والسلع المختلفه وفقا لحالة الإنتاج والاحتياجات المحلية . كما خول سلطة تنظيم أوضاع الرقابة على بعض الحاصلات والمنتجات وتقرير الاشتراطات والقيود لذلك ، وتنظيم إصدار تراخيص التصدير فيما يتطلب الحصول على تراخيص بتصديره .

وإضفاء لصفة الالزام على ما تضمنه النظام المذكور من أحكام فرض القانون العقاب على من يخالف تلك الأحكام .

وهكذا أسفر صدور ذلك التنظيم الشامل للصادرات عن المعالم الآتية : تعيين سلطة عليا مسئوله عن إباحة أو حظر أو تقييد تصدير الحاصلات والسلع المختلفه وهي وزارة الاقتصاد . وفرض الرقابة على تصدير بعض الحاصلات والمنتجات . وتقييد بعض الحاصلات والمنتجات بصدور ترخيص بالتصدير أو بحصص معينه . وحظر تصدير بعض الأصناف . وفرض رسوم تصدير على البعض الآخر .

ويقضي نظام الرقابة الذي فرض على تصدير بعض الحاصلات الزراعية والحيوانيه ومنتجاتها والسلع المصنوعه والمواد الخام باشتراط التثبت من توافر مواصفات الجودة في تلك السلع والمنتجات من واقع معاينتها بمعرفة السلطات المختصه ، وتصدر بتحديد

الشروط والمواصفات المشار إليها قرارات من وزير الاقتصد والتجارة الخارجية بالنسبه للحاصلات الزراعيه ، أو عن الجهات الادارية المنوط بها تنفيذ القوانين الخاصه ببعض المنتجات .

وقد ألحق بالقرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنه ١٩٥٩ الصادر باللائحه التنفيذيه لقانون نظام التصدير ، بيان تفصيلى بالسلع والمنتجات والحاصلات الخاضعه للرقابه[١] وصدرت قرارت تاليه من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه بفرض الرقابه على الكثير من الحاصلات والمنتجات الأخرى وتحديد الشروط والمواصفات التى تضمن صلاحيتها للتصدير من حيث السلامه ومستوى الجودة [٢] .

وتقوم باجراءات الرقابة مكاتب حددت مواقعها فى المدن الهامة وموانىء التصدير تتبع حاليا ومنذ يوليو ١٩٧١ الهيئه العامة الرقابة على الصادرات والواردات، وكانت من قبل تتبع وكالة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه لشئون الصادرات .

وبالاضافه الى دور مكاتب الرقابه على الصادرات فى فحص السلع والحاصلات المصدرة بالتطبيق لقرارات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المشار اليها ، تختص

---

(١) الجدول رقم ٢ الملحق بالقرار المذكور ، وقد تضمن القرار مجموعات السلع والحاصلات المشار اليها وأهمها من مجموعة المحاصيل الزراعية والحيوانيه الارز وبذور السمسم والفول السودانى والكتان، ومن مجموعة الخضر الطازجه البطاطس والبصل والثوم والخرشوف وتتكون المجموعات الاخرى من الخضر الجافة والموالح والفواكه الحلوه والنباتات الطبية والزهور .

(٢) ومن أمثله القرارات الحديثة فى هذا الصدد ، قرارات وزارة الاقتصاد أرقام من ١٢٦ إلى ١٤٢ لعام ١٩٦٩ وكذا من ٣٥٤ إلى ٣٦٤ لنفس العام . ويتولى كل قرار من تلك القرارات وضع الحد الادنى من المواصفات اللازم توافرها فى السلعة وقواعد تصنيفها الى رتب ونسب تجاوز المواصفات المسموح بها فى كل رتبه واشتراطات التعبئه وطريقة حزم الطرود والبيانات التى توضع عليها وإجراءات الفحص والرسوم التى تحصل عنه .

بعض الأجهزة الأخرى التابعة لوزارتي الزراعه والصناعة بالرقابة النوعيـه على بعض السلع المصدرة ، كاختصاص مصلحه الحجر الزراعي بفحص الحاصلات والمنتجـات الزراعيه للتحقق من خلوها من الآفات [1] . واختصاص مصلحة الرقابه الصناعية وهيئه التوحيد القياسي بفحص السلع المصنوعة لمراجعه مستوى جودتها وتوافر المواصفات القياسيه الضروريه بها . وكذا اختصاص اللجنه المشكله من قبـل وزارة الصناعه والكهرباء ، بفحص طرود هدايا منتجات خان الخليلي والتي يشتريها السياح وتشحن لهم بعد مغادرتهم البلاد [2] كذلك تفرض مصلحه الجمارك رقابتها على الوسائل المصدرة ضمن ممارستها لسلطتها في التفتيش الجمركي على الصادرات [3] ، والتحقيق من استيفاء الاشتراطات التصديريه التي تتطلبها كافة الاجهزة والجهات المعنية .

وبالنظر لما لوحظ أخيرا من قصور اجراءات الرقابة على الصادرات ــ بالصورة الجاري عليها العمل ــ عن تحقيق المرونه والسرعه اللازمين لمواجهه متطلبات تنمية الصادرات من العنايه الخاصه بعمليه الرقابه سواء من حيث نوعية السلع المصدرة أو وسائل تهيئتها للتصدير [4] . فقد صدر قرار قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٧٧٠ لسنه ١٩٧١ ، بانشاء هيئه عامه مستقلة تسمى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

---

(١) قرار وزارة الزراعة رقم ٧٥ لسنه ١٩٦٧ .

(٢) قرار وزارة الصناعة والكهرباء والسد العالي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ .

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٤) المذكرة التفسيرية لوزير الاقتصـاد والتجارة الخارجية ، مؤرخه ١٩٧١/٥/٢٤ بشأن انشاء الهيئه العامة للرقابة على الصادرات والواردات . وقـد ورد في المذكرة أن انشاء الهيئة المذكورة يعتبر تمشيا مع مبادىء الاصلاح الاداري في فصل الاعمال التنفيذيه عن جهاز الوزارة وإسنادها لهيئات مستقله تكون بحكم تنظيمها قادرة على وضع لوائح خاصة منظمه للعمل .

لممارسه الاختصاصات الواردة فى القانونين ٣٠٢ لعام ١٩٥٩ ، ٩٥ لعام ١٩٦٣ . على أن تتولى الهيئه المذكورة اعداد الاحصائيات الخاصه بحركة التجارة الخارجيه وإنشاء صندوق لموازنه أسعار الصادرات عن الحاصلات الزراعية .

وإلى جانب الرقابه على نوعيه السلع المصدرة فقد قيد تصدير بعض الحاصلات والمنتجات بالحصول على تراخيص أو موافقات خاصه ، فضلا عن تقييد تصدير بعضها بقيود كمية فى شكل حصص أو حدود معينه للقيمه أو الوزن .

ففيما يتعلق باشتراط الحصول على تراخيص بالتصدير، يتطلب تصدير بعض السلع كالأرز والفول السودانى والفوسفات والمنجنيز والمنتجات الصوفيه [1] الحصول مقدما على ترخيص بالتصدير من هيئة الرقابه على الصادرات والواردات وتصدر الهيئـــة المذكورة تراخيص التصدير بالتطبيق لقرارات وموافقات لجان البت الساميه المنشأة فى يوليو ١٩٧١ والمختصة بالبت فى العروض المقدمه للتصدير .

كما قيد تصدير بعض الاصناف بالحصول على موافقات ادارية من بعض الجهات كلجنة الانتاج الحربى وإدارة التعبئة [2] ، ووزارة الزراعه [3] ، ووزارة التموين

---

(١) نظم اجراءات الحصول على تلك التراخيص قرار وزير الاقتصـــاد رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ وحددت الاصناف الخاضعه لنظام تراخيص التصدير بالجـدول رقم ١ الملحق بالقرار المذكور . وكانت تتولى اجراءات اصدار التراخيص قبل يوليو ١٩٧١ لجنة مشتركة برئاسة مدير عام التصدير بوزارة الاقتصاد .

(٢) وأهم الاصناف التى يتطلب تصديرها موافقة اللجنة المذكورة عربات النقل والركوب والجرارات ومحركات وسائل النقل والآلات الانتاجية والمولدات والمحركات الـكهربائية .

(٣) قانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٠ بتقييد تصدير أشجار فسائل نخيل البلح بموافقة وزارة الزراعة .

والتجارة الداخلية (١) .

كذلك قيد تصدير بعض الأصناف بحدود حصص معينة سنوية أو موسمية تقوم بتطبيقها مصلحة الجمارك مباشرة مع مراعاة الشروط والأوضاع المقررة لكل صنف (٢) كما يسمح بتصدير بعض الأصناف عن طريق الجمارك مباشرة إذا اتخذت صفة الهدايا الجزئية (٣) أو العينات التجارية فى حدود ما قيمته عشرين جنيها. (٤)

وأخيرا فمن السلع والمنتجات ما تقرر حظر تصديره ، كليه لعدم كفاية الناتج المحلى منها للاستهلاك . (٥)

وبالاضافة إلى ما سلف بيانه من معالم تنظيم ومراقبة الصادرات ، خول القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ وزير الاقتصاد فرض رسوم صادر لاتجاوز ٢٠ ٪ من القيمة على سلع التصدير التى تشير احوال عرضها وظروف الطلب المحلى والخارجى عليها إلى إمكان تحملها بالرسوم المذكورة ، وصدر بالتطبيق لذلك قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ ببيان السلع التى اخضعت لرسم الصادر بواقع

---

(١) قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ بتقييد تصدير الفول الصحيح والمجروش بترخيص الوزارة .

(٢) وأهم تلك الاصناف الاسمنت والقطن الاسكرتو والسكينه والسجاد والكليم اليدوى والمصنوعات الجلدية والجبرى الطازج والعسل الاسود .

(٣) ومن تلك الاصناف المصنوعات الجلدية وأصناف الزينه من العاج والمرمر ، والاقمشة التريكو من القطن المصرى والمشروبات الروحية ومصنوعات البلاستيك والزجاج والورق ومشغولات خان الخليل .

(٤) قرارى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٤٤٤ لسنة ١٩٦٦ .

(٥) تضمن تلك الاصناف الجدول رقم ١ الملحق بالقرار الوزارى ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ فقرة أولا: وأهمها القمح والذرة والشعير والدقيق وزيت البوية والاخشاب واللحوم والطيور . . . الخ .

٢٠٪ من قيمتها وهي الارز والبصل والفول السوداني والبترول الخام ومنتجاته والبصل المجفف (١) .

وبتخويل وزير الاقتصاد تلك السلطه الدائمه أصبحت عمليه فرض رسوم الصادر أو الأعفاء منها تتسم بمرونه اكثر ، تمكن من اعادة النظر فى أوضاع الرسم على ضوء الظروف المتغيرة . إذ لم يعد تقرير الرسم أو الإعفاء منه يتطلب فى كل مرة قــرار جمهورى بالترخيص بفرضه أو الغائه (٢) .

ويتشكل البناء التنظيمى لادارة وتوجيه قطاع التصدير فى الوقت الحــاضر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ، والهيئه العامة لمراقبه الصادرات والواردات ، والمؤسسه المصرية العامه للتجارة ، ولجان البت السلعيه ، والغرف التجاريه ، والتمثيل التجارى .

وقد عرضنا فيما سبق لاختصاصات كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه ، والهيئة العامة لمراقبة الصادرات والواردات ، ونشير هنا إلى أن اختصاصات الهيئــه المذكورة كانت تتولاها فيما سبق يوليــو ١٩٧١ وكالة الوزارة لشـــئون التصـــدير (٣) .

---

(١) على أن بعض تلك الحاصلات والمنتجات قد أعفى فيما بعد من رسم الصادر كلية ، كما أعفى البعض الآخر فى بعض المواسم .

(٢) مثال ذلك فيما سبق صــدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، القرار الجمهورى بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص بفرض رسم على الاسفنات ، والقرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم على الارز وكسره ورجيع الـكون .

(٣) يضم مجلس ادارة الهيئة الجديدة وكلاء كل من وزارات الاقتصاد والخزانة والصناعة والبترول والاصلاح الزراعى والتموين والتجارة الداخلية ومدير عام كل من مؤسسة التجارة والقطن .

وتتولى المؤسسه العامه للتجارة على رأس قطاع الأعمال العام القائم بنشاط التجارة الخارجية ـ والمشكل من شركات التصدير والاستيراد ـ اقتراح سياسات التصدير سلعيا وجغرافيا ، والاشراف على تنفيذها بواسطة لجان سلعيه عشرين لبت فى عروض التصدير والاستيراد (١) ، انشئت فى يوليو ١٩٧١ وكانت تتبع المؤسسه حتى هذا التاريخ تسع مجالس سلعية (٢) كما كانت توجد مجالس لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعيه عددها عشرة ، وكذا لجان لمتابعه تصدير تلك الحاصلات بنفس العدد (٣).

ويستكمل عمل الاجهزة المحلية فى توجيه وإدارة حركة الصادرات ، جهاز التمثيل التجارى الخارجى ، وتضطلع بذلك الادارة العامة للتمثيل التجارى التابعه لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ، التى تتولى إعداد الدراسات السوقيه عن الأسواق الحاليه

---

(١) انشئت اللجان المذكورة بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧١ .

(٢) أحدها للحاصلات الزراعية انشىء فى ديسمبر ١٩٦٧ ، والباقى للسلع المصنوعة غير الزراعية ، انشئت فى اكتوبر ١٩٦٦ . وكانت المجالس المذكورة تختص بتوزيع أهداف التصدير المعتمدة ـ سلعيا وجغرافيا ـ على الشركات وتحديد طرق الدفع ونوع العمله ، والمفاضله بين العروض المقدمة وتقرير أفضلها ، والاشراف على عقود التسليم والنقل وتذليل مشاكل التنفيذ ، وإعداد الدراسات اللازمة لتحديد مواصفات السلع وتقييم عناصر التكلفة ، فضلا عن متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتنظيم حركة التصدير .

كما نص فى قرار إنشاء المجلس السلعى للحاصلات الزراعية على اختصاصه بوضع السياسة التفصيلية لتصدير الحاصلات الزراعية فى ضوء الاهداف السنوية المقررة ، والعمل على تنمية تصدير الحاصلات الزراعية بكافة الوسائل والنظر فى الخلافات التى تنشأ بين المصدرين والمستوردين وايجاد الحلول لها .

(٣) وكان يسبق تلك المجالس مكاتب لتسويق وتصدير الحاصلات ـ ملحقة بالهيئة العامة لتنمية الصادرات والواردات ـ انشئت تباعا منذ عام ١٩٥١ .

لصادراتنا وعن امكانيات فتح أسواق جديدة لها ، وتقوم بالاتصالات اللازمة مع السلطات الحكوميه فضلا عن دوائر المال والتجارة فى الخارج لتيسير تصريف الصادرات ، والاشراف على مساهمة الدولة فى المعارض الدوليه .

كما تقوم الغرف التجاريه [١] بدور لا يزال محدودا فى مجال دراسة وتوجيه حركة صادراتنا فى الاسواق الخارجية ، مما سنتناوله بالتعليق حالا .

المبحث الثانى

ملاحظات على أوضاع تنظيم ورقابة الصادرات

نجمل ملاحظاتنا على الأوضاع الحالية لتنظيم قطاع الصادرات والرقابة على الحاصلات والسلع التصديرية ، فيما يلى :ـ

أولا : تعدد سلطات الرقابة وتداخل اختصاصات الأجهزة وتعقد وطول الإجراءات ، فتخضع مراحل العمليات التصديرية لإجراءات طويلة متعددة تفرضها كل من أجهزة الرقابة على الصادرات والادارة العامة للنقد ومصلحة الجمارك والرقابة الصناعية والحجر الزراعى . وإلى جانب تعدد السلطات فان إجراءات الكثير منها يعيبه التعقيد والبيروقراطيه .

كما تتداخل اختصاصات بعض الأجهزة مع البعض الآخر ، على وجه يؤدى إلى عدم وضوح المسئوليات وعدم تحديد العلاقات [٢] . ولا يمكن أن يفسر التطابق الذى يبدو

---

(١) بدأ التنظيم التشريعى للغرف التجارية منذ عام ١٩٢٣ وأعيد تنظيمها عام ١٩٥١ ، كما انشىء الاتحاد العام للغرف التجارية فى مارس ١٩٥٥ .

(٢) ومن أمثله ذلك ما كان يبدو من التطابق التام فى الاختصاصات العامة المنوطة بكل من المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه المنشأ فى ديسمبر عام ١٩٦٧ من ناحيه ، ومجالس تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية المنشأة فى أكتوبر ١٩٦٦ من ناحية أخرى . كذلك كان يبدو =

أحياناً بين إختصاصات أكثر من جهة ، بوحدة الهدف لدى كل منها . فاما أن الأحدث يلغى الأقدم ، وإما أن تنسق الاختصاصات بينها فى توزيع محكم يضمن تحديد المسئوليات والعمل المتكامل .

ولا يخفى ما أسفرت عنه التجربة دائما من أن شيوع الاختصاصات بين الأجهزة الاداريه المختلفه ، إنما يفضى إلى ضياع المسئوليات وتشتتها ، لما يترتب على عدم الالتزام المحدد لدى كل جهاز من إعتماد كل جهة على الأخرى .

ومن صور تعدد إجراءات العملية الواحدة بتعدد الجهات ، تكرار عملية الفحص للسلعه أو الرسالة الواحدة ، حيث يقوم فنيين من ذوى التخصص الزراعى — تابعين لأكثر من جهة مثلا — بفحص الرسالة الواحدة من أصناف الحاصلات الزراعية ، ليتثبت البعض من توافر المواصفات المقررة فيما يتعلق بالنوع والرتبة ومستوى الجودة ، ويتأكد البعض الآخر من خلو السلعة المصدرة من الآفات .

لذلك فان سياسة تنمية الصادرات لابد من أن تتضمن العمل على إعادة النظر فى تلك الاجراءات جميعا بهدف تبسيطها وإختصار مراحلها والوقت اللازم لانجازها عن طريق تعاون السلطات المختلفه على تجميع مراحل الاجراءات فى حيز مكانى واحد بقدر ما يمكن ، والعمل على تدبير تواجد الرئاسات المسئولة فى مواقع العمل ، لامكان البت الفورى فيما يعرض من مشاكل وصعوبات فى التنفيذ . والعمل كلما أمكن على توحيد جهة الفحص وإجراءاته طالما كان القائمين عليه من ذوى التخصص الواحد

= الاختلاط فى كثير من الاختصاصات بين لجان متابعه تصدير الحاصلات الزراعية وبين كل من المجلس السلعي لحاصلات الزراعيه ومجالس تسويق وتصدير تلك الحاصلات كالاختصاص بتنسيق العمل بين كل من أجهزة الانتاج والتجارة ، ومتابعة تحقيق الاهداف التصديرية .

فى الشئون الزراعية . وذلك تجنبا لما يؤدى اليه تكرار عملية الفحص بما تستتبعه من تكرار فتح الطرود على وجه ينتج عنه تمزيق العبوات أو إتلاف المشمول .

وعسى أن يكون فى إنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، نواة لتلافى تلك الأوضاع جميعا ، سواء بالنسبة للصادرات من الحاصلات الزراعيه أو السلع المصنوعه ، إذ تختص الهيئة المذكورة حتى الآن بالرقابة على صادرات الحاصلات الزراعية فحسب ، وقد سبق أن اقترح البعض تكوين جهاز مركزى للرقابة على جودة الإنتاج ومطابقة مواصفاته القياسية ، يكون اختصاصه شاملا لكافة السلع ، سواء منها ماىوجه للتصدير أو للاستهلاك المحلى[1]. على أننا نرى أن تظل مراقبة الصادرات مستقلة ، بالنظر لما تتطلبه السلع المصدرة غالبا من مواصفات خاصه قد لا يشترط توافرها فيما ينتج للاستهلاك المحلى ، هذا فضلا عن السرعه والمرونه التى تتطلبها إجراءات الفحص والمراجعة على الرسائل المصدرة . ونرجو أن يتم قريبا تنظيم نشاط هيئة الرقابة على الصادرات بما يكفل شمول اختصاصها الرقابة على كافة أنواع السلع المصدرة سواء من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعه .

ثانيا : يجب تكوين الأجهزة القائمه على تنظيم وتوجيه نشاط التصدير ، عدم تفرغ المسئولين فيها لتلك الأعمال . فأمناء لجان البت حاليا من كبار العاملين بمؤسسة التجارة وكذلك رؤساء اللجان ونوابهم من القطاعات المختصة سلعيا . وكذلك كان أعضاء المجالس السلعية ومجالس التسويق والتصدير فيما سبق — فضلا عن اللجان المتخصصه التابعه لها — غير متفرغين . وبرغم ما لغالبية هؤلاء من خبرات مفيدة ودرايات ممتازة بهذا النشاط بحكم إحتكاكهم بالتطبيق — كل فى عمله الأصلى —

---

(١) راجع : دكتور محمود عساف ، سياسات التصدير ، المرجع السابق ص ٤٨ .
ويقترح الرأى المشار اليه تمثيل وزارات الصناعة والزراعة والتموين فى الجهاز المشار اليه ، وأن يكون تابعا للمؤسسة العامة للتجارة .

فإن إنصراف جهودهم بصفة رئيسية إلى مسئولياتهم فى مواقع عملهم ، يجعل من غير اليسور إعطاء العناية الكافية لاختصاصهم بالمجالس واللجان المشار إليها ، وخاصة ما يتطلب منها إجراء البحوث والدراسات المتخصصه والميدانيه .

ثالثا : فى تركيز سلطة إصدار تراخيص التصدير لدى الهيئة العامة للرقابة بالقاهرة حاليا — كما كان لدى اللجنة المشتركة للتصدير بالإدارة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد فيما سبق — تكثيف للعمل فى حيز واحد على وجه نراه غير مناسب . فإذا ما كان إصدار تلك التراخيص وفقاً لأسس ومبادىء تضعها الهيئة فى ضوء السياسة العامة للتجارة الخارجية . فإنه يكون من الأوفق تفويض بعض الإدارات أو المكاتب الفرعية بالمواقع ذات الأهمية الخاصه فى نشاط التصدير ، سلطة إصدار التراخيص المذكورة ، مع التزام المبادىء والأسس السالف الإشارة إليها . وذلك تحقيقاً للامركزية التنفيذية والمرونه والسرعه وتوزيع عبء العمل .

رابعا : لوحظ تركيز الإهتمام فى العديد من القطاعات الموجهه لنشاط التصدير على الصادرات الزراعية دون صادرات السلع المصنوعة ، ومن ذلك ما سبق وجوده من لجان متابعه متخصصه لتصدير الحاصلات الزراعية . مع عدم وجود ما يماثلها فى مجال تصدير السلع المصنوعه ، وذلك بالرغم من أهمية متابعة تنفيذ أهداف خطط التصدير بالنسبة للسلع الأخيرة ، وما هو معقود على تنميتها والتوسع فيها من آمال كبار ، تحقيقاً لسياسة تنويع الصادرات وإرساء لدعائم النهضه الصناعية فى البلاد .

خامسا : وفى صدد نشاط التمثيل التجارى ، يلاحظ أن جهود التمثيل لاتزال تتطلب المزيد من الدعم والتطوير ، فلابد من تعزيز وحدات التمثيل التجارى فى الخارج بالخبراء المتخصصين فى المجالات المتصله بالنشاط التصديرى ، والتوسع فى

إنشاء مكاتب جديدة للتمثيل فى المراكز التجارية الهامه ، وكذا العمل على تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين جهاز التمثيل التجارى وبين فروع شركات التجارة الخارجية بالأسواق الأجنبية (١) .

فلابد من رسم سياسة مترابطه بين القطاعات المختلفه فى مجال التمثيل التجارى الخارجى حتى يمكن تعزيز قوة مساومتنا التجارية فى الخارج ، وتحقيق الاستخدام الاقتصادى الامثل للأجهزة الممثلة لتلك الأنشطه والعمل على توفير الامكانيات اللازمه لقيام مكاتب التمثيل التجارى بمهمة الارشاد والتوجيه والمعاونة لفروع شركات التجارة فى الخارج (٢) . ويقترح البعض تجميع كل الفروع الوطنيـة التى تمثل الأنشطه المختلفـة بالمراكز التجارية بالخارج - كمكاتب التمثيل التجارى والسياحة والنقل والغرف التجارية ومكاتب الشركات التجارية — فى كيان واحد يتحقق بواسطته تنسيق جهود تلك الفروع وكفاية أدائها لأعمالها وتبسيط مراحل الاجراءات المتعلقه باختصاصاتها (٣) .

سادساً : كذلك فإن نشاط الغرف التجارية واتحادها العام فى مجال توجيه الصادرات وتنشيطها ، لايزال دون المستوى الملائم ، وإن كان مشروعا بقانون جديد للغرف واتحادها تجرى دراسته فى الوقت الحاضر ، تسند أحكامه للغرف مهمـة المشاركة فى تخطيط التجارة الخارجيـة والتنسيق بين أجهزة الانتاج والتصدير والاستيراد من جهة والتوزيع والنقل والتخزين من جهه أخرى . فضلا عن التعرف

(١) راجع : توصيات مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ٢٣ أكتوبر ١٩٦٩ (النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، يناير ١٩٧٠) .

(٢) هانى أبو ريده ، رأى فى مناقشة أساليب تنمية الصادرات غير التقليديه ، دراسات مؤتمر تنميه الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٣) دكتور فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٩ .

على مشاكل التجارة الخارجية ودراســـة اتجاهاتها وتقديم المقترحات لتنظيمها وتذليل مشاكلها (١).

وعلى أى الأحوال فإن نشاط الغرف التجارية يحتاج للتطوير، على الوجه الذى سارت عليه نظم الغرف التجارية فى دول الاقتصاديات الاشتراكيه المخططه التى تقوم فيها الغرف المذكورة بدورها فى تنمية التبادل التجارى وتنشيط الصادرات وتنسيق جهود كل من قطاعات التجارة والانتاج(٢)، وكذا فى الدول الرأسماليه التى تقوم فيها الغرف التجارية جهوداً كبيرة فى هذا المجال وخاصة فى إعداد البحوث والدراسات المتعلقه بتنمية الصادرات (٣) .

المبحث الثالث

اسس ممارسة المشروعات لعمليات التصدير

ونتناول فى هــذا المبحث ، مبدأ إحتــكار الدولة لنشــاط التجارة الخارجية ، ومبدأ قصر نشاط التجارة الخارجية على الشركات التجارية ، ومبدأ التخصص النوعى ثم التخصص الاقليمى .

أولا : مبدأ إحتــكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية .

لقد أصبح اضطلاع الدولة بنشاط التجارة الخارجية ـ عن طريق قيام أجهزة

(١) عزت محمد غيضان ، دور الغرف التجاريه ومسؤلياتها فى ظل نظامنا الاشتراكى ، يونيو ١٩٧٠ (شركة النصر للتصدير والاستيراد ، مذكرات الدورات التدريبيه) .

(٢) مثال ذلك الغرفه التجاريه فى تشيكوسلوفاكيا . راجع دكتور خليل حسن خليل ، تنظيم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاديات الاشتراكيه ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٥ ص ٤٧ .

(٣) مثال ذلك نشاط الغرفة التجاريه البريطانية . راجـــع د . الفونس عزيز ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٠ ، ص ٦٥ ـ ٦٨ .

حكومية مختصه بإدارة العمليات التجارية مع الخارج ، وتعيين المشروعات والهيئات التى تمارس هذا النشاط ـ هو الأسلوب الذى يرى فيه الكثيرون ضمانا لاسهام قطاع العالم الخارجى فى تحقيق النمو الاقتصادى فى ظل النظام الاشتراكى المخطط (١) . إذ تقتضى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فى ظل النظام المذكور احتكار الدولة لنشاط التجارة الخارجية التى توضع إمكانياتها — برغم ما تتمتع به مشروعاتها من استقلال قانونى وإدارى - فى إطار الخطه العامه ، حيث يستهدف ذلك النشاط تحقيق أعلى أربحيه ممكنه مع مراعاة المصالح العامة للاقتصاد القومى فى مجموعه (٢).

وفى مصر كانت الظروف المحيطه بنشاط التجارة الخارجية حتى النصف الأول من الخمسينات ـــ من تحكم الأجانب فيها بالإضافه إلى قلة مستغلة من المصريين ، فى صورة يتسرب من خلالها الفائض الاقتصادى المتولد عن ذلك النشاط ، إلى خارج البلاد نتيجة سيطرة بيوت التصدير الأجنبية (٣) على تجارة القطن والعمليات المتصلة بها من

(١) ويترتب على احتكار التجارة الخارجيه فى الدول الاشتراكيه ، فصل القطاع المذكور عن كل من قطاعى الانتاج والتجارة الداخليه ، وإيجاد مركزيه فى تخطيط التجارة الخارجيه وفى تحديد أهداف سياسه التبادل التجارى ، فضلا عن مركزيه الادارة ، وإضطلاع هيئه واحدة مسئولة بسلطه التقرير والبت فى المسائل الجوهريه المتعلقه بمباشرة التجارة وتتمتع أجهزة التجارة باستقلال قانونى وأقتصـــادى فى ممارسة عمليات التبادل الخارجى وما يتصل به من أنشطه ، كخدمات التأمين والنقل والائتمان ، وتعتبر أجهزة التجارة المتخصصه هى همزة الوصل بين الخارج وبين الاجهزة ، الانتاجية والمشروعات المحلية . (راجع : د. احمد جامـــع ، التجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكي ، مجله مصر المعاصرة ، عـدد يناير ١٩٧٠ ص ٨ ، ١٢ ، د . زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ٥٨٤) .

(٢) د . خليل حسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) فقد تبين أن بيوت التصدير التى تم تأميمها عام ١٩٦١ لم يكن من بينها أكثر من ١٨ ٪ مملوكا للمصريين . (راجـــع د . فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، مصر المعاصرة . يوليو ١٩٦٢ ، ص ١٢) .

حلبج وكبس ... الخ فضلا عن تحكم التوكيلات الأجنبيه فى تجارة الواردات [١] ، كانت تلك الظروف وغيرها من الأوضاع التى وطدت من علاقة التبعية التى ربطت إقتصادنا بمصالح المراكز الرأسمالية والنفوذ الاستعمارى ، دافعا للاقتناع بضرورة انتزاع هذا النشاط الهام من أيدى تلك الأقليات المحتكرة — التى كان الاستغلال طريقها للاثراء الفاحش ، والتى نزع بعضها إلى تهريب الثروات للخارج بالطرق غير المشروعه — ووضعه تدريجيا بين يدى الشعب ممثلا فى القطاع العام .

وقد بدأ السير فى ذلك الاتجاه بإصدار قرار تمصير وكالات التجارة الأجنبية عام ١٩٥٧ [٢] ، ثم تتابعت بعد ذلك خطا التحول الاشتراكى ، بتأميم الشركات التجارية الكبرى [٣] والبنوك وشركات التأمين وإنشاء المؤسسه الاقتصاديه ثم توسيع دائرة القطاع العام بانشاء ٣٩ مؤسسه عامه تتبعها ٤٣٨ شركة ، ثم صدر الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ فأخضع تجارة الاستيراد جميعها للقطاع العام وكذا ثلاثة أرباع تجارة الاستيراد .

وترتب على تلك الاجراءات جميعا سيطرة الدولة على التجارة الخارجيه

---

(١) وكان من المصحيح فى ظل تلك الاوضاع أن تتناول السياسة الوطنيه بالتعديل هيكل التجارة الخارجية — التى بلغت أهميتها النسبية فى بعض الاونة ٥٠٪ من الدخـــل القومى ، اذ لم يكن من الميسور التحكم فى اتجاهات التبادل الخارجى ، وتوفير مستلزمات الانماء الاقتصادى المستوردة من السلع الرأسمالية والوسيطة ، على الوجه الذى تمليه مصلحة الاقتصاد القومى (قارن : خطاب الرئيس أنور السادات فى عيد الثورة ، يوليو ١٩٧٢ ، الاهرام فى ٢٥ يونيو ١٩٧٢ ص ٤) .

(٢) قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ .

وتحقيق رقابتها خاصه على قطاع التصدير (١) .

ثانيا : مبدأ تركيز نشـــاط التبادل الخارجى فى أيدى مؤسسات التجارة الخارجية ، بالرغم مما ثار من خلاف فى الرأى حول أفضلية الأخذ بمبدأ تركيز نشاط التجارة الخارجية فى أيدى مؤسسات التجارة أم إشراك القطاع الإنتاجى فى هذا النشاط (٢) ، فإن حجج الرأى الأول كانت فيما يبدو هى الأقوى بالنظر لما يتوافر لمؤسسات التجارة الخارجية المتخصصه من مقدرة على تنسيق التبادل التجارى الخارجى ، ومنع المنافسات الضارة بالاقتصاد القومى والربط بين عمليات الاستيراد والتصدير على وجه يضمن الحصول على أفضل الأسعار للصادرات وأقلها للواردات . كما أن تلك المؤسسات هى التى تستطيع أن تقـدر مدى أهمية الاحتفاظ بأسواق معينة — حتى مع وجود خسارة مؤقتة فى التعامل الحاضر معها — وهى أيضا بحكم إتساع حجم عملياتها الخارجية ، التى تتمكن من تحقيق مزايا الإنتاج الكبير وتقسيم العمل

---

(١) تم اشتراك القطاع العـــام بواقع ٥٠ ٪ من رأس المـــال فى شركات التصدير ، وأنشئت المؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة المصرية العامة للقطن لتولى الإشراف الكامل على نشـاط شركات التصـــدير ، كما تركز تصـــدير الســـلع التى ينتجها القطاع العـام فى أيدى شركاته .

(٢) أستند أنصـار الرأى القائل بأفضلية إشراك القطاع الإنتاجى فى عمليات التجارة الخارجية إلى ما تقتضيه الاتجاهات الموضـوعية للانتاج والتجارة الدولية مما نتج عن الثورة الحديثة والمستمرة فى الفنون الانتاجية فتطلب وجود علاقه مباشرة بين الانتاج والبيع ، وضرورة إعلام العملاء المستوردين فى الخارج بما يهمهم الإلمام به عن خصائص السلع الجـديدة وأوجه وإمكانيات استخدامها . هذا فضلا عن أهمية متابعة المشروعات المنتجه لتطورات التقدم الفنى فى مختلف الصناعات عن طريق اتصالها بالأسـواق الخارجية ، على وجه يساعدها على تحسين أسـاليب انتاجها ومجاراة التطورات الحديثة فى الإنتاج ، مما يؤدى إلى تنمية التجارة الدولية بصفة عامة . (راجع د. أحمد جامع « التجارة الدولية فى الإقتصاد الاشتراكى » ، المرجع السابق ص ٢٤) .

وخاصة بما توفره من نفقات الشحن والنقل وتجهيز السفن والحصول على التخفيضات الكبيرة فى هذا الصدد . فضلا عن ترشيد حجم المخزون وإنشاء الادارات المتخصصه لبحوث التسويق وعمليات الترويج والدعاية وكذا إنشاء الفروع الخارجية بالحجم الذى يتلاءم مع أهمية العمليات ، مما لا تتوافر إمكانياته لدى وحـــدات الانتاج المختلفة (١) .

وفى جمهورية مصر العربية ، رغم المبدأ الذى تقرر عام ١٩٦٧ من قصر عمليات التجارة الخارجية على مؤسسة التجارة وشركاتها — عدا الحالات التى رخص بها استثناء من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لاعتبارات تتعلق بطبيعة بعض السلع أو أهميتها الخاصة — فان القطاع الانتاجى قد أتيح له المشاركة بنسبة كبيرة فى نشاط التصدير دون التزام بمعايير محددة تضمن قصر تلك المشاركة على الحالات التى تحقق فيها وحدات الانتاج مزايا تسويقيه معينه تبرر ذلك .

بل لقد عاد المسئولون للعدول تقريبا عن المبدأ المشار إليه ، فيما تقرر فى يونيو ١٩٧١ من إطلاق حق كافة القطاعات ـ العام والتعاونى والخاص ـ فى مباشرة عمليات التصدير باستثناء بعض المحاصيل والسلع الرئيسية — كالقطن والبترول — التى قصر تصديرها على وحدات القطاع العام (٢) .

---

(١) كما تعتبر المؤسسات المتخصصة فى التجارة الخارجية أقدر على حصر المشاكل الخاصة والمميزة لنشاط التجارى كتلك المتعلقة بعوامل المنافسة وآثار التكتلات الاقتصادية ومشاكل التمويل والنقل البحرى والتأمين .. الخ ومواجهة الضغوط التى تمارسها المشروعات الاحتكارية الضخمة بالأسواق ، كما تعتبر أقدر على قياس كفاءة القطاع وتقدير العائد الإجتماعى المباشر وغير المباشر الناتج عن نشاط التبادل التجارى الخارجى (راجع : د. الفونس عزيز ، تنظيم التجارة الخارجية المرجع ص ٢٨٣ — ٢٨٥) .

(٢) تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جريدة الأهرام فى ٣١ يوليو ١٩٧١

ويرى البعض أن التنظيم الأنسب لمارسة عمليات التجارة الخارجية لدينا ، هو التنظيم المركزى النوعى ، الذى يقوم على أساس إنشاء جهاز متخصص يلحق بكل مؤسسة يكون مسئولا عن تسويق جميع منتجات الوحـــدات التابعة لها ، أو على الأقل مســاندة الجهود التسويقيه لمنتجاتها الجديدة . إذ يعتبر هذا التنظيم فى نظر ذلك الرأى هو الأكثر ملاءمة للتشكيل النوعى الذى يتخذه حاليا هيكل القطاع العام فى مصر (١) .

ومن تطبيقات نظام التخصص التسويقى النوعى لوحدات الانتاج فى بعض عمليات التصدير لدينا ، ما أتاحته المؤسسه المصرية للغزل والنسيج لبعض الشركات الكبرى ذات الامكانيات الوفيرة والنشاط التصديرى الناجح القائم على الخبرة الطويله وتوافر الأجهزة الفنيه والتجارية المتخصصه ، فضلا عن كبر حجم الصناعة وضخامة حجم العمليات التصديرية نسبيا لتلك الشركات (٢) .

---

(١) قارن : دكتور طلعت عبد الملك ، تنظيم التصدير فى القطاع العام ، سلسلة دراسات المعهد القومى للادارة العليا ، رقم ٥ الطبعة ١٩٦٥ ص ١٤، ١٥ . ويجمع النظام المذكور فى نظر هذا الرأى بين المزايا الرئيسية فى كل من نظام المركزية المطلقة فى نشاط التجارة ونظام اللامركزية بقيام الوحدات الإنتاجية بهذا النشاط ، مع تلافى عيوب كل منهما . إذ يتيح التنظيم المركزى النوعى الفرصة لتعبئة الخبرات التصديرية المتخصصة لدى كل قطاع سلعى فى شكل وحدة تسويقية كبيرة ، ويساعد على تنسيق سياسات الانتاج والتصدير والاستفادة من مزايا الحجم الكبير ، مع إعطاء الاهتمام الكافى للسلع المختلفة أو مجموعاتها المتشابهة . وهو كذلك يؤدى إلى إيجاد مركز إحتكارى قوى للسلعة ، فضلا عن تنظيمه للمنافسة بين الشركات التابعة للمؤسسة الواحدة.

(٢) تبلغ قيمة صادرات كل من شركة المحلة الكبرى وكفر الدوار سنويا فى المتوسط ٦،١٠ مليون جنيها على التوالى . كما أن منتجات الغزل والنسيج تعتبر أهم صادراتنا من السلع المصنوعة ، ويتوقف تطور هـــذه الصناعة وتوسعها فى الوقت الحاضر على انتعاش صادراتها للأسواق الخارجية مما يتطلب ربط سياسة التصدير باعتبارات الجودة فى الانتاج وبكفاءته الفعلية. ولما كانت منتجات الغزل والنسيج من السلع التى تتمتع بمواصفات متباينه ، فان الجهاز الانتاجى

على أن المبررات الموضحة لإسناد النشاط التصديرى لشركات المنتجة فى قطـــاع الغزل والنسج ، لا تنطبق على غيره من القطاعات الانتاجية الأخرى ، والتى أصبح قيامها بعمليات التصدير يعد خروجا على مبـــدأ قصر نشاط التبادل الخارجى على وحدات مؤسسة التجارة ، فضـــلا عما أدى اليه من تمييع المسئوليه فى مجال الالتزام بتحقيق الأهداف التصديرية . .

ولقد أدى شيوع ممارسة نشاط التجـــارة الخارجية عندنا بين شركات مؤسسة التجارة وبين شركات الإنتاج المختلفة ، إلى تحرر القطاعات السلعيه المختلفة من الإلتزام بأى قيد على تصريف منتجاتهامن الداخل والخارج ، ممايتعدم معه الاستقرار اللازم لسياسة التبادل التجارى خاصة مع دول الاتفاقات فضلا عن ضياع العمولات التى يمكن أن تحصل عليها شركات التجارة من نشاطها التجارى مع دول العملات الحرة[1].

كما أدت تلك الأوضاع إلى تفاوت الأسعار التعاقد عليها بالنسبة إلى السلعة الواحدة وقيام المنافسة الضارة بين الجهات المحلية المختلفة التى تمارس نشاط التبادل التجارى الخارجى ، وتكالب بعض تلك الجهات على استيراد احتياجاتها عن الطريق القروض أو التسهيلات من بلاد العملات الحرة رغم إمكانية الحصول عليها من بلاد الاتفاقيات بشروط معقولة[2] .

— يكون هو الأقدر على التعرف على تطور رغبات المستهلكين ومقتضيات تطور الإنتاج .
(راجع : محمد عبد الله مرزبان ، المرجع السابق ص ٢٦٥).

(١) من بيان لوزير الاقتصـاد والتجارة الخارجية فى مؤتمر صحفى بشأن التنظيم الجديد للتجارة الخارجية (جريدة الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦) .

(٢) من حـــديث لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن أبعاد التنظيم الجديد للتجارة الخارجية ، مجلة الأهرام الاقتصادى عدد ٢٨٣ أول يونيو ١٩٦٢ .

لكل ذلك فقد أضحى من الضرورى لسياسة تنمية الصادرات ، العمل على وضع حد لتلك التناقضات ، وتقرير الوضع الحاسم لاختصاص مؤسسة التجارة بنشاط التبادل الخارجى ، أو الأخذ فى القليل بنظام المركزية النوعية السالف الاشارة اليه . مع وضع مبادىء محددة تحكم تنسيق العلاقة بين قطاعى الانتاج والتجارة الخارجية (١) بما يضمن تدعيم التعاون بينها ، حتى يمكن تحقيق أقصى نفع للاقتصاد القومى من وراء نشاط التبادل التجارى الخارجى ، وموازنة الهيكل السلعى والتوزيع الجغرافى لكل من الصادرات والواردات بما يتمشى مع أهداف التنمية الاقتصادية .

ويتطلب تنسيق نشاط قطاع التجارة الخارجية مع نشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وضع صيغة تنظيمية ملائمة تشرف عليها جهة مسئولة ذات تشكيل مشترك(٢) ، ويمكن أن تقوم بهذا الدور فى الوقت الحاضر الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

كما ينبغى أن تقوم العلاقة بين شركات التجارة الخارجيه ووحدات الانتاج على أسس واضحة تستمد من روابط تعاقدية يلتزم بها كل من الطرفين ، ويتفق فيها على شروط جزائية عند المخالفه . وقد أوصى مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة عام ١٩٦٩ بأن تأخذ صيغة التعامل بين قطاعى الانتاج والتجارة شكل عقود سنوية أو

---

(١) ويفيد فى ذلك عقد اللقاءات والمؤتمرات الدورية المشتركة بين ممثلى القطاعات المختلفة ذات الصله بنشاط التبادل الخارجى ، لدراسة مايثور فى العمل من مشكلات وتوفير الحلول المناسبة لها ، كما يحسن التوسع فى ايفاد البعثات النوعية المشتركة لدراسة أحوال الأسواق الخارجية الهامة.

(راجع : محمد أحمد غانم ، أهم مشاكل التجارة الخارجية فى ج.ع.م. ، ١٩٦٩ دراسة مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ٤ أكتوبر ١٩٦٩ ص ١٦ .

(٢) سبق أن اقترح البعض أن يقوم بهذا الدور المجالس السلعية مع تطوير تكوينها وأسلوب عملها .

(د. الفونس عزيز ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٨) .

طويله الأجل (١) .

ثالثا : ضرورة تفرغ شركات التجارة الخارجية لنشاط التبادل الخارجي وحده ـ دون غيره من عمليات التجارة الداخلية ـ حيث لوحظ أن البعض من تلك الشركات تنفق الكثير من الجهود في عمليات الانتاج والتسويق الداخلي للسلع التي تقوم بتصديرها ، سعيا وراء تحقيق أقصى قدر من الأرباح (٢) ، الأمر الذي يترتب عليه تشتيت جهودها وتحملها بأعباء متنوعه ، على وجه يتنافى مع مبادىء التخصص النوعي في نشاط الشركات والمؤسسات العامة .

رابعا : مراعاة مبدأ التخصص السلعي بين شركات التجارة الخارجية ، فمن أسس تنظيم ذلك النشاط في الاقتصاد المخطط ، العمل على توزيع الاختصاصات بين الشركات المختلفة بحيث تختص كل منها بمجموعه محددة من السلع التي تتشابه أو تتجانس في الخصائص وطرائق التسويق ، حيث يفيد ذلك في توفير عنصر الخبرة المتخصصه والالمام الدقيق بخصائص السلع ومميزاتها واوجه إستعمالها .

---

(١) من توصيات المؤتمر المذكور (النشرة الشهرية لشركة النصر للتصدير والاستيراد يناير ١٩٧٠ ص ٤٥) .

(٢) من ذلك أن شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ، تتولى زراعة وتجهيز الكتان الخام ثم تصديره ، كما تقوم بصناعة تجفيف البصل . ومن الغريب أن بعض العمليات المذكورة ينتهي بخسارة صافية كما هو الشأن في إنتاج وتصدير الكتان كما أن مصنع تجفيف البصل لا يستخدم أكثر من نصف طاقته حيث لا يتم تشغيله غير نصف شهور السنة . كذلك تنشغل بعض شركات التجارة الخارجية بالتسويق المحلي للفضة المتخلفة عن عملية فرز البصل والفول السوداني وغيرهما من المحاصيل .

(يراجع : د. فؤاد مرسي ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، والمؤسسة المصرية العامة للتجارة ، أهم القضايا التي تواجه التنظيم الحالي لقطاع التجارة الخارجية دراسة مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة في أكتوبر ١٩٦٩ ، نشرة شركة النصر للتصدير والاستيراد ، يناير ١٩٧٠ ، ص ٢٨) .

وكان مبدأ التخصص السلعى بين شركات التجارة الخارجيه قد طبق جزئيا فى شكل احتكار بعض الشركات لمجموعات من السلع ، إلا أنة بالرغم من عدم اكتمال التجربة نتيجه التردد فى تعميم المبدأ ، فقد عدل عن هذا النظام حديثا [١] بدعوى إطلاق حرية الشركات فى المنافسة على العملاء ، سعيا للحصول على أفضل الشروط والاسعار . ولا تزال بعض الشركات تجمع بين إستيراد المواد الغذائية وقطع غيار السيارات وتصدير الحاصلات الزراعية . فى الوقت الذى يتخذ فية مبدأ التخصص النوعى بالعديد من الدول ذات الاقتصاد المخطط صورة غاية فى الدقة والاحكام تصل كما فى تشيكوسلوفاكيا مثلا — إلى إسناد كافة عمليات التصدير التى تتم بالنسبة لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع لمجموعات تجارية مستقلة أو أقسام فرعية متخصصه ، حيث يلتزم كل قسم أو مجموعه بتحقيق الهدف التصديرى للسلعه وفقا للخطه الموضوعه [٢] .

ويرى البعض أن فى تطبيق مبدأ التخصص السلعى الكامل بين شركات التجارة الخارجية عندنا ، ما يغنى عن الدور الذى كانت تلعبه المجالس السلعيه المتخصصه إلى وقت قريب [٣] . كما أنه الأسلوب المنطقى الذى يمكن عن طريقه تبسيط الاجراءات وتحقيق التناسق والتكامل بين اختصاصات مختلف الأجهزة المتصلة بنشاط التجارة [٤] . وذلك فضلا عن القضاء على ظاهرة التنافس والتسابق

---

(١) اعتمدت لجنة الخطة الوزارية فى ٢٧ يونيو ١٩٧١ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالغاء الاحتكار السلعى لبعض شركات التجارة الخارجية . على أنه قد رؤى أخيرا العودة لنظام التخصص ، بحسب ما أعلنه المسئولون أخيرا (تصريح نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه ، الاهرام الاقتصادى ، منتصف ديسمبر ١٩٧٢ ص ٨) .

(٢) يراجع : د. خليل حسن خليل ، تنظيم قطاع التجارة الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٣) د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٤) هانى أبوريده ، رأى فى مناقشة معوقات تصدير الصادرات التقليدية المرجع السابق .

الضار بين الشركات الوطنية — التابعة للقطاع العام — للحصول على الصفقات، على وجه يفضى إلى الهبوط بأسعار السلع التصديرية .

على أن تطبيق مبدأ التخصص السلعى يجب أن يكون فى الحدود التى تضمن عدم التضخم فى حجم المشروعات ، إلى الحد الذى يهدد بضياع جانب من الموارد ويجاوز الحجم الأمثل المناسب لتكوين المشروع [١] . كما أن تطبيق المبدأ ليس من شأنه أن يتعارض مع إمكانية تنظيم التخصص الجغرافى من داخل المشروع كلما اقتضت الحالة.

خامساً — مبدأ التخصص الجغرافى :

كذلك فكثير ما يتطلب التنظيم السليم لنشاط التجارة الخارجية ، إتباع مبدأ التخصص الجغرافى لشركات التجارة [٢] بحيث تختص بعضها بأسواق دول معينه أو مناطق معينة ، على وجه ينتفى معه وجود المنافسة الضارة بين الشركات الوطنيه فى تلك الأسواق ، وتتمكن به كل منها من تخصيص الأمكانيات اللازمه لتثبيت أقدامها بتلك الأسواق فضلا عن فرض السعر الملائم لسلع التصدير .

وقد طبقت المؤسسة العامه للتجارة عندنا سياسة التخصص الجغرافى جزئيـــا ، فاختصت بعض شركاتها بأسواق معينة على وجه مطلق ، كما اختصت بعض الشركات بسلع معينة إلى بعض الأسواق وخاصة دول الاتفاقيات .

على أن ذلك التوزيع ينبغى أن يخضع من حين لآخر للفحص والمتابعه حتى يكون استمراره رهنا بمدى نجاح الشركات المتخصصة فى تحقيق أهـداف تخصصها ، مع مراعاة تغير ظروف التعامل فى الأسواق المختلفة ، مع مرور الزمن [٣] .

---

(١) د. خليل حسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) تبدو أهمية التخصص الجغرافى على وجه الخصوص فى حالة الدخول إلى أسواق جديدة بما يتطلبه تركيز الجهود التسويقيـــة فيها من توفير إمكانيات كبيرة كانشاء مكاتب أو معارض خارجيه ، وكذا فى التعامل مع البلاد التى تربطنا بها اتفاقيات التجاره والدفع .

(٣) قارن : د. محمود صاف ، سياسيات التصدير ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

سادسا : التوسع فى انشاء المكاتب والفروع الخارجية :

ويفيد ذلك كثيرا فى الأحوال التى تقتضى فيها المصلحة ، قصر التعامل فى سوق ما على منشأة معينه ، حتى يمكن التعمق فى دراسة أحوال السوق والتعرف عليها بطريقه فعالة مع تحقيق الاستمرار فى المعاملات مع تلك الأسواق وتنميتها .

وقد بلغ عدد الفروع والمكاتب الخارجية لشركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة ما يقرب من أربعين مكتبا وفرعا .

على أنه ينبغى أن يكون التوسع فى انشاء تلك المكاتب والفروع بالقدر الضرورى[1] فقط وعلى ضوء دراسات كافية تؤكد نفعها .

---

(١) فيقتصر إنشاء المكاتب الجديدة على الحالات التى تشير فيها الدلائل إلى احتمال نمو حجم التبادل التجارى مع السوق التى ينشأ بها الفرع ، على وجه يمكن معه تغطية النفقات فى فترة مناسبة من أرباح وعمولات العمليات مع تلك السوق .

(راجع : المرجع السابق مباشرة ، ص ٥٧) .

الفصل الثانى

تخطيط وترشيد النشاط التصديرى فى ج.م.ع.

نتناول هنا فى مباحث ثلاث ما يلى :ـ

المبحث الأول ـ أهمية تخطيط وترشيد نشاط التصدير للانماء الاقتصادى .

المبحث الثانى ـ الأوضاع الراهنه لتخطيط نشاط التصدير فى مصر .

المبحث الثالث ـ تقييم أوضاع تخطيط ومتابعه نشاط التصدير فى مصر .

المبحث الأول

اهمية تخطيط وترشيد نشاط التجارة الخارجية لتدعيم جهود التنمية

بعد أن أوضحنا فيما سبق من أجزاء البحث ، ما يحتله نشاط التصدير من أهمية نسبية فى دائرة النشاط الاقتصادى ، وما يمكن أن يضطلع به من دور حيوى متشعب الجوانب ، فى دفع خطا التنمية الاقتصادية ، يتبين إلى أى حد يعتبر تخطيط التجارة الخارجية ـ فى اتساق محكم مع خطط الانماء الاقتصادى الشاملة أداة لا غنى عنها من أجل بلوغ أهداف التنمية .

فمن جهة نجد أن ثمة إرتباط وثيق بين العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وبين المجاميع الرئيسية فى الهيكل الاقتصادى القومى وهى الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار . لهذا فان وضع خطة شاملة لهذه العلاقات تربط حركة مختلف القطاعات داخل الاطار العام لعملية التنمية الاقتصادية ، يعتبر أمر لا بد منه ، إذ لا يمكن تحديد الأهداف الخاصة بقطاع العالم الخارجى ، مستقلة عن الأهداف العامة لخطة الانماء الاقتصادى (١)

(١) G.A.T.T., Conferance sur la Promotion des Exportations, 1967; p. 381 ;

ومن جهة أخرى فان أداء النشاط التصديرى لدوره الانمائى وخاصة فى دفع حركة التغيير الهيكلى للبناء الانتاجى ورفع معدل التكوين الرأسمالى وتحرير الاقتصاد النامى من علاقات التبعية الاقتصادية التى ساعد عليها تقسيم العمل الدولى الراهن ، يتطلب السيطرة الفعالة على التجارة الخارجية وتوجيهها فى ظل خطط محكمة متناسقة فى كل من الزمن القصير والطويل .

فلكى يتسنى إستخدام نشاط التصدير فى رفع معدل التكوين الرأسمالى على الوجه السابق بيانه ، وفى تغيير النمط السلعى للعرض الاجمالى ، بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة من توزيع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك وتوفير التناسق اللازم فى توزيع عوامل الانتاج بين القطاعات المختلفة ، لا بد من وضع النسب الصحيحة بين المعروض من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية ـ حيث تستخدم لذلك المعاملات الفنيه التى تتوقف على المستويات الفنية السائدة فى الانتاج والطاقات الإنتاجيه المتاحة . ومن خلال جداول المدخلات والمخرجات ، يمكن استخراج معادلة للمدخلات المستوردة ومعادلة نصيب الصادرات فى الانتاج النهائى ، أى تحديد ما يوجه من الانتاج للسوق المحلية وما يوجه لأغراض التصدير [(١)] .

ويذهب البعض ـ تعبيرا عن الدور القائد الذى يقوم به قطاع التجارة الخارجيه فى تحديد المعالم الأساسية لخطة التنمية الاقتصادية ـ إلى إعتبار تخطيط التجارة فى جوهرة تخطيطا للاستثمار فى جملته [(٢)] . وذلك نتيجة تأثير الصادرات على القدرة الاستيرادية

— د. موريس مكرم الله واصف « ضرورة إعادة النظر فى الوضع الحالى لتخطيط قطاع العالم الخارجى الأهرام الاقتصادى ابريل ١٩٦٩ .

(١) I. Sachs, op. cit, pp. 99—100 .

(٢) د. الفونس عزيز ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية فى ج.ع.م ١٩٧١ ، دراسة مقدمة لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث بدمشق ، ديسمبر ١٩٧١ ص ٣ .

التى يتوقف عليها إلى حد كبير تحديد معدلات نمو الدخل المستهدفه فى خطة التنمية، مما يعتبر معه تخطيط الصادرات بمثابة أداة رئيسية لتحديد نمط توزيع استثمارات خطة التنميه وتوجيه الوحدات الانتاجيه نحو السلع التى تنتجها نوعا وكما . مع أخـذ التطورات التكنولوجية فى الخارج فى الاعتبار فى المدى الطويل . فليس من المتصوب فى تخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة أن يوضع قطاع التجارة الخارجية على قدم المساواة مع باقى القطاعات الاقتصادية ؛ بل يجب أن يصبح قطاع التجارة الخارجية ـــ فى نظر ذلك الرأى ــ المدخل الرئيسى فى إعداد الخطة الشامله للتنمية ، مما يمكن معه اتاحة قيام ذلك القطاع بدوره القائد فى تحديد استراتيجية التنمية وأهدافها (١) .

وأيا ما كان فى هذا الرأى من إعتدال أو مغالاة ، وبرغم الخلاف فى الرأى بين الاقتصاديين فى شأن تحديد دور التجارة الخارجيه فى النشاط الإقتصادى القومى ، وما إذا كانت تعتبر الحافز الرئيسى الدافع للنمو ــ عن طريق زيادة الصادرات وما يتبعها من زياده الانتاج وتشجيع التغيير التكنولوجى ــ أو قطاع موازنة يتم عن طريقة الاستعانة بالأسواق الخارجية للتمكن من التوسع الانتاجى ، بهدف معـادلة الموارد والاستخدامات ـــ فى شكل موازنة للانتاج والاستهلاك المحلى بفضل الاستفادة من المزايا النسـبية التى يتمتع بها البلد فى انتاج بعض السـلع . . . . فأيا كانت وجهة النظر فى دور التجارة الخارجيه فى إطار جهود التنمية ، فان أسلوب التخطيط هو السبيل لتحديد دور تلك التجارة كأداة هامة للعمل على النهوض بمستوى الدخل القـومى (٢).

---

(١) راجع د. حسن محمود ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، بالاشارة إلى التجربة المصرية ، ١٩٧١ ، مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث ص ٤٣ و ٤٥ .

(٢) راجع د. محمد سلطان أبوعلى ، التخطيط الاقتصادى وأساليبه ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٧ ، ص ٢٣٠ .

كذلك فان بعض الاختناقات التى تولدها ظروف التنميـة الاقتصاديه بالبلدان النامية ، يتوقف التغلب عليها إلى حد كبير على التخطيط السليم لقطاع التجارة الخارجية إذ يتصل بنشاط التجارة الخارجيه فى مرحله التنمية بعض المشكلات التى يمـكن أن تتحول إلى عنق زجاجة تعوق جهود التنمية ، ما لم توضع الخطة الشامله التنميه على هدى أوضاع التعـامل التجارى مع العـالم الخارجى . هـذا بالاضافة الى ضرورة التخطيط الطويل المدى ، من أجل الخروج على النمط التقليدى لتقسيم العمل الدولى الذى فرضته القوى الأستعمارية ومراكزها الاحتكارية على البلاد النامية [1] .

وإذ نشير هنا لأهمية تخطيط نشاط التجارة الخارجية بالتناسـق مع الخطط الشاملة للإنماء الإقتصادى ، ونحن بصدد دراسة الدور الإنمائى للصادرات فى مصر فإننا ننبه إلى أن تخطيط ذلك النشاط عندنا لا يزال فى مرحلة أوضح الجهود فيها هى مجرد وضع برامج كمية وقيميه لمبادلاتنا التجارية مع الخارج خلال فترات زمنية محددة ، على وجه لا يترابط مع احتياجات العمل الإنمائى وأهدافه الموضوعة ضمن خطط التنمية الإقتصادية الشاملة . فلا يزال أسلوب التخطيط الحالى للصادرات والواردت فى مصر يعنى اعتبارهما من المتغيرات التابعـة ذات الأهمية الثانوية غير الاستراتيجية فى تحديد أهداف الاستثمار والانتاج والاستهلاك ونمط التصنيع ، مما يؤدى إلى وضع برامج الاستثمار دون اعتداد بالأثر الصافى للمشروعات الصناعية على ميزان المدفوعات أو مدى حاجة الأسواق العالمية إلى إنتاجها [2] ,

هذا فى الوقت الذى يتزايد فيه الاهتمام لدى دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططه ، بتخطيط نشاط التجارة الخارجية من أجـل تحقيق زيادة إنتاجية العمل

---

(١) قارن : د. فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السـابق ، ص ٢٠ ، د. حسن ابراهيم ، أهمية التجارة الخارجية ، المرجع السابق ص ٢ .

(٢) د. حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

الوطنى وحماية اقتصـاد الدولة من القوى الخارجية الضارة باستقراره أو استقلاله ، وتحقيق التعاون مع الدول الاشتراكية الأخرى (١).

كما تطورت بوجه عام أساليب الفن التخطيطى فى مجال التجارة الخارجية ، إلى درجة تنوعت معها مناهج تحديد حجم وهيكل تلك التجارة ، ومن ذلك استخدام النموذج القرارى Decisional Model أو أسـلوب البرمجه الخطيه ، وكذا ما اتبعته بعض الدول الاشتراكية من أساليب تخطيطيه متطوره ، كاستخدام الجبر لما يعرف بنموذج البرمجه الخطيه على مستويين Two Level Planning الذى يقسم بمقتضاه الاقتصاد القومى إلى قطاعات يضم كل منها إنتاج سلعة أو مجموعة سـلعية متجانسه ، وما لجأت إليه بعض الدول المذكورة من اسـتبدال الأسلوب العملى — الذى يتم على عدة مراحل — بأسلوب البرمجه (٢) .

كما ظهر فى الدول ذات الاقتصاد الاشتراكى المخطط ، ما عرف بيحوث فعالية التجارة الخارجية ، التى تستخدم لتحديد الهيكل الأمثل أو الأرشد للعلاقات الاقتصادية والتجارية لتلك الدول مع العالم الخارجى ، وذلك بغية النهوض بكفاءة الاقتصـاد القومى — من خلال عمليـات التبادل التجارى الخارجى فى ظل التقسيم الدولى

(١) يراجع فى ذلك: د. خليل حسن خليل . تنظيم قطاع التجارة . المرجع السابق. ص٦ ، زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية . المرجع السابق ص ٢٧٧ وما بعدها .

(٢) حيث تبدأ تلك المراحل باعداد البيانات الأولية اللازمة لتقـدير السلع الداخله فى حركة الواردات والصادرات ثم موازنة التجارة عنـد أدنى مستوى ممـكن . وذلك بمعادلة الصـادرات بالواردات — بما يتطلبه ذلك من تحديد الاستثمارات اللازمة لإنتاج الصادرات بالقدر اللازم لتمويل الواردات ، وتتضمن المرحله الأخيرة من الأسلوب العمـلى المشار إليه ، العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية من الحد الأدنى ، وذلك من خلال المفاضله بين صناعات التصدير وصناعات الإحلال محل الواردات .

(راجع : د. محمد سلطان أبو على . المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٨) .

للعمل — على الوجه الذى يتضمن الإستخدام الأرشد للعمل الاجتماعى والتغلب على مشكلة ندرة الوارد المتاحه فى مواجهة الاحتياجات العديدة المتنافسه للانماء الاقتصادى وعلى الأخص للتقدم الصناعى [١] .

وأهم أساليب التحليل التى استخدمتها الدول المذكورة لتقدير فعالية نشاط التجارة الخارجية تحليل أربحية التجارة الخارجية للتعرف على النتيجة المالية للنشاط التجارى الخارجى وتحليل الفعالية الاقتصادية للتجارة الخارجية بتقدير كافة النتائج الاقتصادية — المباشرة وغير المباشرة — المترتبه على التبادل التجارى الخارجى فى مجرى الإنتاج الاجتماعى للاقتصاد القومى ، وكذلك تحليل الفعالية الاجتماعية للتجارة الخارجية للكشف عن الفوائد الشامله — الاقتصادية وغير الاقتصادية — التى تعود على المجتمع من تجارته وخاصة فى مجال تحرير البلد من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الرأسمالية العالمية . واستخدمت الدول المذكورة فى ميدان تحليل أربحية وفعالية التجارة الخارجية عددا من المؤشرات الخاصة أهمها مؤشر فروق الأثمان — لتحديد النتيجة المالية للنشاط التجارى معبرا عنه بالنقود على ضوء مقارنة الأثمان الداخليه بالأثمان الخارجية . ومؤشر النقد الأجنبى لإظهار النتيجة الصافيه لانتاج وتصدير السلع التى تدخل فى إنتاجها مواد مستوردة وكذا مؤشر المواد المستخدمه ومؤشر العمل الوطنى الحر ومؤشر علاقات التبادل [٢] .

---

(١) راجع: دكتور احمد جامع . التجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكى . مصر المعاصرة ابريل ١٩٧٠ ص ٢٠١ — ٢٠٣ ويشير الكاتب إلى :

Sagalov, Des Méthodes des Détermination de l'Efficacité Economique du Commerce Extérieure en Pologne, 1962.

(٢) وكما تستخدم تلك المؤشرات لقياس الأربحية والفعالية لنشاط التصدير الاجمالى يمكن استخدامها أيضا فى نطاق شرائح خاصة من ذلك النشاط أو لبعض السلع التصديرية الهامة ولتقدير أربحية الاستثمارات المتعلقة بانتاج سلع التصدير أو التوزيع الجغرافى للصادرات .

(راجع : دكتور احمد جامع . التجاره الخارجية... المرجع السابق ص ٢٦٤ — ٢٧٦).

وبالرغم مما هو ظاهر من نفع وأهمية استخدام مؤشرات تقدير فعالية التجارة وأربحيتها ، فان ما يتوافر لدينا فى مصر عن استخدامها وتطبيقاتها العملية لغاية فى الضآلة . إذا لم تكن محل دراسة أى من الأجهزة المختصة بتوجيه وتخطيط نشاط التجارة .

على أنه إذا كان الهدف من استخدام أساليب ترشيد واختبار فعالية نشاط التجارة الخارجية المشار اليها ، هو بوجه عام تحديد الهيكل الأمثل لذلك النشاط تحقيقا لأفضل استخدام للعمل الاجتماعى . مما يتوقف تطوره بمرور الزمن على تقدم الأساليب والفنون التخطيطيه، فان الأولوية الزمنية فى الوقت الحاضر يجب أن تكون لمعيار تقييم فعاليه أو كفاءة النشاط التصديرى على ضوء مدى اسهامه فى رفع معدل التنمية الاقتصادية .

فلم تعد تنمية الصادرات — فى إطار جهود التنمية — هدفا فى حد ذاتها وإنما يجب أن يقاس النشاط التصديرى بمدى مساهمته فى التكوين الرأسمالى حجما ونوعا وبالتالى مدى فاعليته فى رفع معدل التنميه الاقتصادية ، ومن أجل هذا كانت ضرورة وضع الصادرات فى المجال التخطيطى فى علاقة مباشرة بالواردات ، وكذا وضع التجاره الخارجية فى جملتها فى علاقه مباشرة بالتنمية الاقتصادية (١) . حيث تقتضى موازنة الاستخدامات مع الموارد إجراء الربط بين أى زيادة تستهدف للموارد المتاحه — المتمثلة فى الناتج المحلى مضافا إليه الواردات — مع الزيادة فى الاستخدامات التى تتضمن الاستهلاك بشقيه والاستثمار العينى والصادرات (٢) .

---

(١) د. فؤاد مرسى . التخطيط الراهن للتصدير . المرجع السابق ص ٢٩ ، ٣٢ .

(٢) وتستند نماذج التخطيط جميعا سواء منها بنى على الموازين المادية أو أنماط تنبرض أو تشنيرى وبرونو أو فرتش على هذه العلاقة . ويوصى البعض بأن تتبع كل من الدول النامية النمط التخطيطى — لاستثماراتها — الذى يتلاءم مع ظروفها مع مراعاة الدور الرئيسى الذى تلعبه التجاره الخارجية بها .

وبذلك يكون مؤشر نجاح التجارة الخارجية فى القيام بدورها الانمائى ، هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الطاقه الاستيراديه مع استخدام تلك الطاقه على أفضل وجه يكفل الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى . حيث يتضمن ذلك تحويل القدر المتاح من حجم الصادرات إلى طاقه قصوى للاستيراد، إلى جانب استخدام تلك الطاقه الاستيرادية لشراء أكبر حجم ممكن من السلع الضروريه لبرامج التنميه [1] .

وتحتم التخطيط السليم لنشاط التجارة الخارجيه — بالتناسق مع خطط التنميه الاقتصادية — فى مصر فى الوقت الحاضر اعتبارات عديدة أهمها فيما يتعلق بمبادىء التنظيم الاقتصادى وأسس السياسه الاقتصادية ، ان الدولة قد اختارت بالفعل الأخذ بمبادىء التنظيم الاشتراكى لبنائها الاقتصادى بما يتطلبه ذلك من تخطيط محكم للأنشطه والقطاعات الاقتصادية المختلفه ، كما أن آمالها العريضه فى الانماء الاقتصادى السريع انعكست على خططها للتنميه بمعدلات عاليه لا يتسنى بلوغها إلا فى ظل التخطيط الاقتصادى الذى تعبأ من خلاله قوى وطاقات قطاعاتها الرئيسيه المختلفه ، ومن بينها قطاع التجارة الخارجيه .

ولقد كان فى سيطرة الدولة على أجهزة التجارة الخارجيه — بموجب قرارات التأميم فى بداية الستينات وما وضعه الميثاق الوطنى من مبادىء — إلى جانب نمو علاقاتنا التجارية مع دول الكتلة الاشتراكية ، ما يتيح إمكانية إخضاع ذلك النشاط للتخطيط بما يكفل تحقيق الاستقرار لمبادلاتنا التجارية مع الخارج ، وتنسيق سياسة

— (راجع : دكتور جرجس مرزوق . أهمية تخطيط التجاره الخارجية ، محاضرة فى معهد التخطيط القومى . مذكره ٥٢٣ عام ١٩٦٤ ص ١٦) .

(١) I. Sachs, op. cit; p. 140.

التجارة الخارجيه مع الخطط الشامله للانماء الاقتصادى [1] . وخاصة مع ما يشكله نشاط التجارة الخارجيه من أهمية نسبيه كبيرة فى الاقتصاد المصرى تجعل منه مؤثرا هاما فى تحديد معدل نمو الدخل القومى بها [2].

المبحث الثانى

الأوضاع الراهنة لتخطيط وترشيد نشاط التصدير فى مصر

ونتناول بالبيان هنا الأجهزة القائمه بإعداد خطط التصدير فى مصر ودور كل منها ، ثم الأسس التى يجرى إعداد الخطط وفقا لها .

§ ١ — أجهزة واجراءات اعداد ومتابعة خطط التصدير وترشيد الصادرات فى مصر :

على رأس الهرم التنظيمى لجهاز التخطيط الاقتصادى القومى فى مصر ، اللجنة الوزارية لشئون الخطه والاقتصاد [3] . — ويرأسها فى الوقت الحاضر رئيس الوزراء —

(١) دكتور زكريا نصر : فى تخطيط التجارة الخارجيـة . معهد الدراسات المصرفية . محاضره ١٩٦٤ . ص ٢ — ٥ .

(٢) بلغت نسبة قيمه التجارة الخارجية إلى الدخل القومي فى مصر فى الفترة ٥٠/١٩٦٥ ٣٦ ./. ر (البنك الأهـلى المصرى ، أثر النمو الاقتصادى على التجارة الخـارجية ، النشرة الاقتصادية عام ١٩٦٤ عدد ٣ ص ١٨٠ .)

(٣) انتهجت ج.ع.م نظام التخطيط الاقتصادى منذ عام ١٩٥٥ ، فأنشئت لجنة التخطيط القومى بموجب القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ ثم انشىء كذلك مجلس أعلى للخطة بقرار من رئيس الجمهوريه فى يناير ١٩٥٧ ليختص بوضـع خطة قومية شامله طويله الأجل للنهوض الاقتصادى والاجتماعى ، ونص القرار المذكور على اختصـاص لجنة التخطيط القومى باعداد خطة استخدام الموارد فى الانتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك ، وبوضع النظم الخـاصة بوسائل توفـير العملات الأجنبيه . وفى يوليو ١٩٦٠ صدر قراران جمهوريان أحدهما يحدد تفصيلا اختصـاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومي والثانى ينص على اختصاص كل وزارة باعداد مشروع الخطة =

يليها وزارتا التخطيط القومى والاقتصاد والتجارة الخارجيه . وتضطلع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ـ بصفه رئيسيه ـ بإعداد خطه التبادل التجارى الخارجى تعاونها فى ذلك الأجهزة التابعه لها والمتمثلة أساساً فى الإدارة العامة للنقد والمؤسسة العامة للتجارة (الخارجية) .

وتقوم اللجنة الوزارية للخطة والاقتصاد بوضع سياسة التجارة الخارجية وفقا لاختصاصاتها الصادر بها قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٨٠ لعام ١٩٦٧ فتضع أسس تنظيم الاستيراد وما يلزم لدفع عجلة الصادرات . وذلك إلى جانب اختصاصها بدراسة الخطه العامه للتنميه الاقتصادية ووضع الأسس العامه المتعلقه بميزانية الدولة والميزانية النقدية ومتابعة سير تنفيذ الخطه ، وتضم اللجنة المذكورة أربعه عشر وزيرا فضلا عن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ونائب رئيس جهاز المحاسبات ومحافظ البنك الأهلى .

وتشرف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه على ما تقوم به كل من الادارة العامة للنقد والمؤسسة العامة للتجارة من مراحل إعداد مشروع خطه التجارة الخارجيه [1] .

وتمتد الخيوط الأولى لاعداد خطة التجارة الخارجيه لتبدأ بما تقوم به الادارة

= العامة والخطط السنوية لما يدخل فى اختصاص كل منها . كما انشئت فى نفس العام لجنة وزارية للتجارة الخارجية والنقد تختص بوضع سياسه التصدير والاستيراد بما يتفق وأهداف التنمية والعمل على زيادة حصيله النقد الاجنبى وتشجيع الصادرات وموازنة المدفوعات . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية ٢٠٦٣ لسنة ١٩٦٠ باسناد اختصاصات اللجنة المذكورة للجنة الوزارية للشئون الاقتصادية المنشأة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٩٦ لسنة ١٩٦٠ .

(١) كانت لجنة الخطة قد قررت فى ٩ يونيو ١٩٦٦، انشاء مجلس أعلى للتجارة الخارجية على مستوى وزارى تمثل فيه جميع الوزارات ذات الصلة بعمليات التجارة الخارجية . فيختص بوضع خطة وسياسة التجارة الخارجية وكذا الخطة السنوية لميزانية النقد الأجنبى . وتنفيذا =

العامة للنقد من تقديرات لميزانية النقد الأجنبي ـ التي تعرض على لجنـــة الميزانيه النقدية لمناقشتها واقرارها . ومن المعروف أن أهداف ميزانية النقد الأجنبي المباشرة تنحصر في تدبير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة بخطة التنمية خــلال السنة التالية وفقا لما تقرره الموازنة العامة لتلك المشروعات من اعتمادات مالية وتقوم المراقبة العامة للميزانية النقدية باعداد التقديرات عن المتحصلات من الصـــادرات المستهدفة ـ المنظورة وغير المنظورة ـ والقروض والتسهيلات الائتمانية مستعينة في ذلك بتقديرات وزارات الانتاج كالزراعة والصناعة(١) . أما تقديرات الاستخدامات فتتم عن طريق جمع البيانات من القطاعات المختلفه ، بموجب نماذج وكشوف حصر توزع عليها ويوضح فيها كل قطاع احتياجاته ، وتناقشها لجنة الميزانية النقدية في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية واعتمادات الميزانية العامة واتجاهات الطلب الاستهلاكي المحلي . ثم يجرى على أثر ذلك إعداد الموازنة العامة للميزانية النقدية ، وفقا لأولويات

لذلك صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل أمانة عامة للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية . على أن فـكره المجلس الأعلى للتجاره الخارجية وأمانته العامة لم يقدر لها حتى الآن أن توضع موضع التنفيذ . وإن كانت الفـكرة قـد تجددت مؤخرا في ديسمبر ١٩٧٢

(١) وتحدد الحصيلة المستهدفة من تصدير الحاصلات الزراعية والسلع المصنوعة والمنتجات الاستخراجية على أساس متوسط تقديرى للمتحصل من قيمة الصادرات الفعليه خلال السنوات الماضيه ، مع ترجيح هذا المتوسط ، وفقــا لدراسات الأسواق الخارجية خــلال العام السابق لاعداد الميزانية ، كما تقـدر متحصلات الصادرات غير المنظوره بمعرفة المراقبة العامة للميزانية مباشره ، وبنفس الطريقة مع الاسترشاد بالبيانات الواردة بمـــيزان المدفوعات عن السنوات السابقة مع ترجيحها وفقا لتوقعات زياده امكانيات مختلف الخدمات التى تؤدى للعالم الخارجي كصادرات غير منظوره .

(راجع : محمود صدقي مراد ، دكتور فؤاد مرسى ، ميزانية النقـــد الاجنبي والتمويل الخارجي للتنمية ، مع دراسة على ج . ع . م ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٥ ـ ١٩٥) .

بنود الانفاق ، كما يدبر تمويل العجز باستعمال القروض والتسهيلات الائتمانية[1] .

وتقوم المؤسسة العامة للتجارة على أثر ابلاغها بالخطة النقدية ، باعداد مشروع الخطة العامة للتجارة الخارجية على ضوء تقديرات الخطة النقدية وما يتجمع لديها من بيانات من القطاعات المختلفة — بشأن توزيع احتياجات كل قطاع فى حدود ماخصص له من حصص نقدية .

وكانت مؤسسة التجارة تمهد إلى المجالس السلعية ـ المنشأة عام ١٩٦٦ — قبل إلغائها[2] ـ ببيان الاحتياجات كما عبرت عنه القطاعات المختلفة فى ضوء الحصص النقدية ، حيث تقـــوم تلك المجالس بتبويب وتصنيف تلك الاحتياجات ، وتوافى المؤسسة بنتائج دراستها ومقترحاتها بشأن تلك البيانات .

ثم تقوم المؤسسة على ضوء ذلك ، باعداد مشروع الخطة العامة للتجارة الخارجية وتعرضه على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الذى يتولى عرضه بعد اقراره على اللجنة الوزارية للخطة والاقتصاد لمناقشته واعتماده .

وبالغاء المجالس السلعية ـ الســالف الإشاره إليها — بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٤١ لسنة ١٩٧١ ، الذى أنشئت بموجبه لجان البت فى عمليات

---

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ١٩٦ .

(٢) كانت قد انشئت عشره مجالس سلعه نوعيه لتسويق وتصدير الحاصـلات الزراعية بقرار وزير الاقتصاد والتجاره الخارجية رقم ٥٠٠ لعام١٩٦٦ ، وكان من اختصاصاتها اعداد البيانات اللازمة لخطط التصدير ووضع وتعديل السياسات التنفيذيه للتصدير فى ضوء الاهداف السنوية المقرره من حيث التوزيع السوقى لسلع التصدير وطريقة الدفع ونـــوع العمله . وفى نوفمبر ١٩٦٧ انشىء المجلس السلعى للحاصـــلات الزراعيه بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٦٧ وأوكل إليه الاعداد للخطة العامة للتصدير فى شأن الحاصلات الزراعيه وما يتصل بها من دراسات عن سياسة التصدير فى تطوير الانتاج والعبوات ونظام وأوضاع الرقابة على الحاصلات التصديرية وعناصر التكلفه .

التصدير والاستيراد ، لم تعد هناك أجهزة معاونة تشارك بدراساتها المبدئية ، مؤسسة التجارة فى إعدادها لخطة التجارة الخارجية ، حيث اختصت اللجان الأخيرة بتنفيذ الخطط الموضوعيه وفقا لسياسات التصدير والاستيراد التى تقررها المؤسسة فى ضوء الحصص النقدية التى تصدر بها الميزانية النقديه .

وكان المسئولون قد صرحوا منذ فبراير ١٩٧١ باتجاه النية لانشاء مجالس التخطيط السلعى تتبع مباشرة وكالة الوزارة لشئون الميزان التجارى التى تتفرع بدورها من مجلس أعلى للتجارة الخارجية ـ أعلن أيضا عن اتجاه النيه لانشائه على أن تتولى مجالس التخطيط السلعى المشار اليها إجراء الدراسات العامة لاحتياجات البلاد من مجموعات السلع المختلفة ، وامكانيات الانتاج الزراعى والصناعى فى ضوء الخطط المعتمدة وتحديد أهداف التصدير من بعض السلع ، والوقوف على حركة الانتاج المثيل بالخارج ومستويات الأسعار العالمية [1] غير أن التنظيم المعلن عنه لم يوضع هو الآخر موضع التنفيذ بعد ، شأنه شأن مشروع المجلس الأعلى للتجارة الخارجية السالف الإشارة اليه .

أما فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية فى مصر ، فان اختصاص المتابعة يترنح فى الوقت الحالى دون وجود سلطة محددة تتولى مسئوليته على الوجه الذى يجعل من تخطيط التجارة عملا ايجابيا بناء .

ففى مستويات السلطة العليا تختص اللجنة الوزاريه لشئون الخطة والاقتصاد بمتابعة خطة التجارة الخارجية ، ضمن ما تختص به من متابعه سير الانتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفه ، وفقا لخطة التنمية العامه ، وتقييم نتائج عمل تلك القطاعات .

---

(١) تصريحات وزير الاقتصاد والتجاره الخارجيه ، جريده الاهرام ، ٢ فبراير ١٩٧١ .

وفيا عدا ذلك فان الاختصاص بمتابعه خطه التجارة الخارجيه ، الذى كان قد اسند لكل من المجلس الأعلى للتجارة الخارجية (١) ، والمجالس السلعيه ولجان متابعه تصدير الحاصلات الزراعيه (٢) ، لم يعد يناط بجهه محددة مع توزع فكرة المجلس الأعلى والغاء كل من المجالس السلعيه ولجان المتابعه المذكورة .

§ ٢ — أسس اعداد خطط التصدير ومعايير ترشيد النشاط التصديرى

رأينا من خلال عرض صورة البناء التنظيمى لأجهزة تخطيط التجارة الخارجيه فى مصر ودور كل منهـا فى عمليه التخطيط ، أن الأساس الذى تبنى عليه خطة التجارة الخارجيه عنـدنا حتى الآن ، هو تقديرات الميزانيه النقديه — التى تمثـل الايرادات والمصروفات السنويه من النقد الأجنبى والتى يتم بموجبها توزيـع نشاط التبادل التجارى الخارجى مـع الدول المختلفه بحسب نوع العملات والدول المتاح التعامل معها وكذا وفقا للمجموعات السلعيه السلع المصدرة والمستوردة .

وهكذا يمـكن القول أن خطة الصادرات فى الوقت الحاضر ، تنبع فى اتجاهاتها من أوضاع ارتباطاتنا فى التعامل النقدى مع العالم الخارجى ، بدلا من صدورها على

---

(١) كان القرار الصادر بأنشاء الامانه العامه للمجلس الاعلى للتجارة الخارجيه عام ١٩٦٦ ينص على اختصاصها بمتابعه التنفيذ الفعلى للخطه السنوية على المستوى العام ، فى ضوء الاهداف التى يقررها المجلس الأعلى ، وباعداد التقارير الخاصه بتقييم ما يتم انجازه بصفة دورية .

(٢) كانت المجالس السلعية التى مارست عملهـا من عام ١٩٦٦ حتى ١٩٧١ تختص بمتابعه تنفيذ الموافقات الصادره منها ومدى استجابة القطاعات المختلفة للقرارات ومدى تحقيقها لأهداف التصدير . كما كانت لجان متابعة تصدير الحاصلات الزراعية العشر المشكلة عام ١٩٦٦ تختص بتقييم سير العمل شهريا بالنسبة لحركه الصادرات ، ومتابعه تنفيذ قرارات المجالس السلعية واعداد تقارير دوريه عن كافه المشاكل التى تعترض التنفيذ وتتطلب اجراء أيه تعديلات فى الاهداف .

أساس مادى تصوره الموازنات السلعيه من واقع امكانيات الانتاج السلعى وحالة الطلب على ذلك الانتاج بالأسواق الخارجية .

ويعتبر هذا المظهر للاختلال الجذرى فى عملية تخطيط صادراتنا ـ نظر البعض ـ هو السبب الرئيسى فى ركود الصادرات وتخلف الارقام المحققه فيها عن الأرقام المستهدفه ، نتيجه القصور الكبير فى الأسلوب الذى يتم به اعداد الخطة على النحو المذكور (١) .

فبالإضافة إلى الاعتماد على الجانب النقدى فى تخطيط حركة الصادرات ، لا يزال تقدير امكانيات الانتاج التصديرى يقوم على سياسة تحديد الفائض المتاح للتصدير ـ أى المتبقى من الاستهلاك المحلى ـ دون تحديد أهداف للقطاع الانتاجى يلتزم بها فى اعداد ما تتطلبه حركة الصادرات من السلع التصديريه .

وهكذا يبدو قيام تخطيط الصادرات على أسلوب يتسم بالسلبيه ، مما ينصرف فيه الاهتمام عـادة للسلع والحاصلات التصديريه التقليديه . وبذلك يتخذ قطاع التجارة الخارجيه موقف القطاع التابع لقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى الرئيسية عما يتحدد للاخيرة من أهداف وما تحققه من نتائج ، وهو وضع يتنحى من خلاله النشاط التصديرى عن القيام بدور ايجابى فى تحديد نمط أو استراتيجية التنميه الاقتصاديه (٢)

وفى ظل الوضع المذكور ، كثيرا ماتطغى احتياجات الاستهلاك المحلى على الاهداف

---

(١) دكتور طلعت عبد الملك ، تخطيط التصدير ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات عام ١٩٦٦ ، جامعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا ، ص ٥٤٠ .

(٢) د. موريس مكرم الله ، ضـرورة اعاده النظر فى الوضع الحالى .... المرجع السابق .

التصديرية الموضوعه فتتلاشى كميات الفائض التصديرى المقدرة(١) أمام انفجار الطلب المحلى على بعض السلع . مثلما حدث خلال تنفيذ الخطة الخمسيه الأولى من تعويق الاستهلاك المحلى لتحقيق الارقام المستهدفة فى تصدير منتجات المطاط والورق والأرز(٢) .

وفى صدد ترشيد نشاط التصدير فى مصر ، يلاحظ بوجه عام ، عدم استخدام المؤشرات السالف الإشارة اليها للتحقق من فاعلية الانتاج للتصدير ، وخاصة فيما يتعلق بمؤشر النقد الأجنبى ، وهو ما يترتب عليه اتجاه سياسة التصدير لاختيار بعض المشروعات دون التعرف على مدى تأثيرها على حصيله النقد الأجنبى الصافية ، حيث أدى التوسع فى الانتاج التصديرى فى بعض الحالات إلى تناقص صافى حصيله النقد الأجنبى المتولدة عن ذلك الانتاج نتيجة ارتفاع تكلفة مستلزامات الانتاج المستوردة وكثيرا ما أدى السعى لتحقيق اكبر حصيله من العملات الأجنبية دون استخدام مؤشرات الاربحية على الوجه السليم الى تصدير بعض السلع كالمنسوجات الجيفة ، بأسعار تقل احيانا عن نفقة الانتاج بل وتقل عن اسعار الغزل المستخدم فيها كما تم تصدير بعض السلع الهندسية والمعدنية بأقل من عبء تكلفة الآلات والمواد المستوردة لإنتاجها بالعملات الحرة (٣) .

ويمكن القول بوجه عام ان قيام أسلوب تخطيط الصادرات عندنا على سياسة فائض الانتاج ، قد أدى الى اغفال استخدام معايير قياس المنفعه الاقتصاديه التى تعود

---

(١) مثلما حدث عام ١٩٧١/٧٠ من تعديل أهداف التصدير للبصل الطازج من ١٠٠ إلى ٧٥ ألف طن وللأرز من ٧٠٠ إلى ٥٠٠ ألف طن والثوم من ١٠ إلى ٨ آلاف طن (تصريح لوزير الاقتصاد والتجارة ، جريدة الأهرام ، أول يونيه ١٩٧١) .

(٢) دكتور احمد فؤاد شريف . تخطيط تنمية الصادرات . المرجع السابق . ص ٥٦٠ .

(٣) دكتور فؤاد مرسى . تنظيم التجارة الخارجية . المرجع السابق . ص ١٩ .

على الاقتصاد القومى من علاقات التبادل التجارى الخارجى ، فضلا عن معايير الأربحية المختلفة ، كما أدى الى قصور الصادرات الفعليه المحققة عن المستهدف وفقا للموازين السلعيه نتيجة عدم الدقة فى تقدير احتياجات الاستهلاك المحلى [1] .

المبحث الثالث

تقييم اوضاع تخطيط التصدير فى مصر

وعلى ضوء ماسبق من استعراض الأوضاع القائمة لعملية تخطيط نشاط التجارة الخارجية فى مصر وتوجيه سياستها ، نبدى مايلى من ملاحظات ومقترحات تتناول :

أولا : أسس ومبادىء تخطيط النشاط المذكور ثم الأوضاع التنظيمية للاجهزة القائمة على هذا التخطيط .

ففيما يتعلق بأسس ومبادىء تخطيط النشاط التصديرى ،لاحظنا أن أهم ما يميزها بحسب ما يجرى عليه العمل الآن ، القناعة بتصريف الفائض الانتاجى ، واتخاذ قيود الارتباطات النقديه مع العالم الخارجى نقطة بدء فى تحديد معالم نشاط التجارة سلعيا وجغرافيا .

وبذلك يقصر جهد القطاع التصديرى عن القيام بدوره الإنمائى ـ وفق ماسبق أن أوضحنا ـ فلا تتحدد مشاركته فى تحقيق أهداف التنميه الاقتصاديه على هدى استراتيجية واضحة المعالم لتلك التنمية .

فمن أجل توجيه نشاط التصدير وتعبئة إمكانياته فى خدمة أهداف التغيير الهيكلى فى بناء الإنتاج على وجه يدفع خطأ التصنيع ، والإسراع بمعدل تكوين رأس المال ، يجب أن توضع أهداف محددة للانتاج التصديرى بالتناسق مع أهداف باقى القطاعات فى إطار تخطيط شامل طويل المدى لكل من الاستثمار والاستهلاك والتصدير

---

(١) دكتور موريس مكرم الله ، ضرورة إعادة النظر .. المرجع السابق ،

والاستيراد وتكون تلك الأهداف النابعة من استراتيجية العمل الإنمائى على الوجه السالف بيانه، هى نقطة البدء فى توجيه وتخطيط العمل التصديرى، لا الارتكاز على سياسة تصريف الفائض الإنتاجى كأمر واقع ، أو القبوع فى نطاق ماتحدده الأوضاع الراهنة لارتباطات التعامل الخارجى بالنقد الأجنبى.

ويتضمن ربط خطة التجارة الخارجية بأهداف التنمية الاقتصادية ، وضع نظام صارم للاولويات فى توزيع الاستثمار ، يهدف الى توفير عوامل تنمية القدرات الانتاجية والارتفاع بكفاءة استخدام العمل الاجتماعى ، من خلال توجيه الجهاز الانتاجى نحو انتاج السلع التى تتطلبها استراتيجية التنميه كما ونوعا ، باستغلال المزايا النسبية التى يتمتع بها البلد فى ضوء أحوال الطلب الخارجى ، ويتضمن ذلك بالتالى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من الواردات . كما يتضمن تنسيق خطة التجارة الخارجية مع أهداف التنميه الاقتصادية فى المدى القصير ، العمل على تعبئة الفائض الإقتصادى المتولد عن نشاط التصدير وزيادته ، لتغذية تمويل استثمارات التنمية ، ومراعاة الدقه فى توزيع استخدامات النقد الأجنبى المتاح على القطاعات المختلفة ، وموازنة الصادرات مع الواردات بما يكفل علاج مشكلة اختلال ميزان المدفوعات .

وبوجه عام فان الأولوية والمبادرة فى وضع خطة التجارة الخارجية يجب أن تكون بتحديد الهيكل الأمثل لعلاقات الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد ، على هدى الأهداف العريضة للانماء الاقتصادى والاستراتيجية المختارة له — بما يكفل اسهام نشاط التجارة الخارجية فى الإسراع بمعدلات التنميه . ثم يأتى بعد ذلك دور الميزانية النقدية لتكون الأداة التنفيذية لتحقيق الأهداف الرئيسية التى تعبر عنها الموازين السلعية وفقا لخطط الإنماء الشاملة ، فتقوم الميزانية النقدية بترجمة تلك الأهداف فى شكل موازنة لحساب العمليات الجارية لمبادلاتنا مع العالم الخارجى ،سواء

من الناحية السلعية أو من حيث التوزيع الجغرافى .

وبذلك يقتضى لخطة التجارة الخارجية أن تستوحى الأهداف الكلية للانماء الاقتصادى من خلال الدراسة العميقة لمتطلبات ذلك الإنماء فى الأجل الطويل، من تطوير لقوى الانتاج ورفع مستواه الفنى ودفع التكوين الرأسمالى عن طريق تدعيم الطاقة الاستيراديه ، وما قد يقتضيه كل ذلك من توجيه استخدامات الموارد الاضافية المتاحة نحو الاستثمار فى ميدان الانتاج التصديرى ، أو تخصيص جانب معلوم من الانتاج الجارى لأغراض التصدير ، مع الاسترشاد فى ذلك بما يتمتع به البلد من مزايا نسبية فى انتاج بعض السلع ، وما تشير به تطورات الطلب الخارجى على منتجاته التقليدية وغير التقليدية.

أما الاعتماد على عملية الموازنة النقدية لمتحصلات ومدفوعات النقد الأجنبى ـ وما تقف عنده دراسات أجهزة الميزانية النقدية فى إعداد تقديراتها من حدود التنبؤ السطحى السريع بحجم كل من العرض والطلب خلال فترة الميزانية على ضوء مؤشرات أحوال الانتاج والطلب المحلى والخارجى والأسعار (١)، فهو مالم يعد منطقيا ، يلائم احتياجات التخطيط الطويل المدى للانماء الإقتصادى . وجدير بالذكر أن مايعد من دراسات بوزارة التخطيط القومى فى شأن تقديرات الانتاج والاستهلاك ، لا يعتبر حتى الآن من الأركان الأساسيه فى عمليه تخطيط التجارة الخارجية .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن تخطيط التبادل التجارى الخارجى فى مصر، لا يشمل حتى الآن ، رسم سياسه للصادرات غير المنظورة ، بالتكامل مع الصادرات السلعية ، وعلى الوجه الذى يخدم أهداف التطور الإقتصادى ، اذ لايوجه من جهود التخطيط

---

(١) كما أن السلطات النقدية بحكم طبيعة عملها ومسؤليتها ، إنما يحكم عملها فى المقام الاول ، اعتبارات الموازنة النقدية للاوضاع القائمة للتعامل النقدى الخارجى ـ فى ضوء واقعها الحاضر ـ مما يجعلها تعتمد على المتوسطات التقديرية خلال السنوات الماضية ـ وخاصه فى مجال تقدير حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ـ من ترجيحها وفقا للتوقعات الاجمالية السالفه الاشاره اليها .

الأنمائى لصادرتنا من الخدمات ، غير سياسات جزئية على مستوى القطاعات المختلفة كالمؤسسة العامة للنقل البحرى ووزارة السياحة والمؤسسه العامة للتأمين ، بالأضافة الى ماتجريه الادارة العامة للنقد ، من تقديرات لميزان العمليات غير المنظورة .

وفيما يتعلق بالأوضاع التنظيميه للاجهزه القائمة بتخطيط التجارة الخارجيه ، نجد أن أهم ما يستلفت النظر فيها ما يلى : ـ

اولا : عدم استقرار التنظيم العام لهيكل الجهـــاز التخطيطى لنشاط التجاره الخارجية ، حيث يتعرض من آن لآخر لتغيرات هيكلية عديدة [1] ، ينعدم معها انتظام وتتابع عمل السلطه التخطيطية التى تتمتع باستقرار الفكر التحليلى المتصل ، وحضور البيانات المنتظمة والدراسات المتطورة لأوضاع التجارة الخارجية وصلاتها الحيه بأوضاع وتطورات الكيان الأنتاجى والطلب المحلى والخارجى .

هذا فى حين أن مقتضيات التخطيط السليم للتجارة الخارجيه فى ظل الأنماء الأقتصادى ، تحقيق الاستقرار لهيكل التنظيم العام لتلك الجهات القائمة بالتخطيط ، وتجنب إحداث التغييرات الهيكلية المتلاحقة التى تنال من صفة الأنتظام والأستمرار للعمل التخطيطى المترابط .

ثانيا : عدم تركيز مسئولية تخطيط نشاط التجارة الخارجية فى يد جهـــة مركزية متفرغة :

فمما يؤسف له أن ما تكرر الأعلان عنه من العمل على إنشاء مجلس أعلى للتجاره الخارجية ، وكذا مجالس التخطيط السلعى ، لم ينفذ حتى الآن .

---

(١) ومن ذلك فى مستوى سلطه التخطيط الاقتصـادى العليا تناقل مسئولية التخطيط من لجنه التخطيط القومى عام ١٩٥٥ إلى المجلس الاعلى للخطه عام ١٩٥٧ ثم اللجنة الوزاريه للتجارة الخارجية والنقد عام ١٩٦٠ ثم اللجنه الوزاريه للشئون الاقتصادية عام ١٩٦٦ وأخيرا لجنه الخطة والاقتصاد عام ١٩٦٧ .

ولقد أصبح وجود جهة مركزية مسئولة — على وجه مستقر — عن تخطيط نشاط التبادل التجارى الخارجى، أمرا ضروريا لامكان وضع طاقات ذلك القطاع فى خدمة الأنماء الاقتصادى مع تنمية تلك الطاقات إلى أقصى الحدود الممكنة . ومن أجل هذا نرى الأسراع بالنظر فى إنشاء جهاز مركزى متفرغ لتخطيط نشاط ذلك القطاع الهام ، بدلا من الاعتماد على أسلوب اللجان أو المجالس غير المتفرغة على اختلاف مستوياتها ، حيث لا تكفى تلك اللجان والمجالس بحسب تكوينها وطبيعة سير أعمالها للاضطلاع بمسئولية العمل التخطيطى الكامل لنشاط التجارة الخارجية وخاصة لعدم تفرغ أعضائها لهذا العمل [1] .

فيستطيع مثل ذلك الجهاز المقترح ـ الذى يمكن أن يضم إدارات متخصصة مزودة بالكفايات العلمية والخبرات العمليه ـ المتفرغه لاجراء البحوث والدراسات المتعلقه باجراء خطه التجارة ، وما تقتضيه تلك الدراسات من تجميع للبيانات والمعلومات سواء من جانب قطاعات الانتاج والأجهزة المحليه للتجارة الخارجيه ، بشأن كميات ونوعيات الانتاج والتكلفه الانتاجيه ، أو من أجهزة الاتصال

(١) فاللجان الوزاريه ، ينشغل أعضاؤها بحكم مراكزهم العليا ، بمسئوليات أساسيه عديدة ، كل فى نشاط وزارته ، ولا تربطهم بعمليه تخطيط التجارة ـ فى مستواها الشامل ـ سوى اجتماعات اللجان أو المجالس المذكورة والاعداد لها . وإذا كان لدى كل وزير أجهزته التابعة التى تقوم بالدراسات التحضيرية فان كل منها يعنى أساسا بما يدخل فى اختصاص وزارته ، دون أن يربط الدراسات جهد موحد يقوم على البحث التحليلى الشامل والمنسق .

وحتى جهاز الامانة العامة التى كانت قد انشئت كنواة للمجلس الاعلى للتجارة الخارجية ـ الذى كان مزمعا انشائه عام ١٩٦٦ ـ كانت هي الاخرى تتكون من أعضاء غير متفرغين يحتلون أصلا مراكز رئيسية فى القطاعات والاجهزة المختلفة .

(٢) ومن الرأى أن يتبع الجهاز المذكور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، على أن يكون برئاسة نائب وزير متفرغ ، يمكن اشراكه فى عضوية اللجنة الوزارية لشئون الخطة والاقتصاد .

الخارجى والتسويق ، مما يلزم لتصوير إحتياجات وأحوال وتطورات الطلب والأسعار المنافسة بالأسواق الخارجيه . ثم تحليل تلك البيانات وفق منهج علمى يمهد لامكانيه التنبؤ السليم باتجاهات وإمكانيات العرض المحلى وأحوال الطلب بالأسواق الخارجيه وذلك فى سبيل تنسيق الامكانيات والأهـداف الاجماليه بين كل من الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد وتحـديد الحجم والهيـكل الأمثل التجارة الخارجيه .

ثالثا : ضرورة تحديد الصيغه التنظيميه للاجهزة المشاركة فى وضع خطه التجارة الخارجيه .

على أن تحقيق النفع من فـكرة انشاء الجهاز المركزى المقترح لتخطيط التبادل التجارى الخارجى ، انما يرتبط بمنحه السلطات الـكافية التى توفر له فرصة العمل الايجابى المتكامل ، مع تنسيق الاختصاصات بينه وبين الأجهزة الأخرى المعنيـه — بموجب قرار جمهورى يضع لـكل من الأجهزة المشار اليها خطوطها الواضحه ، لتكون التزامات مرتبطة بخطه الأداء التنظيمى المتناسق مع أهداف التنميه الاقتصاديه — وتحديد الصيغة التنظيميه المحـكمه لتوفير المشاركة الفعالة لإعداد خطة التبادل التجارى على وجه يدعم جهود التنميـه الاقتصاديه .

ويمكن أن تحدد تلك الصيغة التنظيمية ، على أساس التزام كل من الأجهزه التاليه بموافاة الجهاز المركزى لتخطيط التبادل التجارى الخارجى بالآتى :—

(١) تتولى وزارة التخطيط إعداد الموازين السلعية للموارد والاسـتخدامات وتقديراتها لـكل من الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد ، على أن تختص تلك الوزارة بصفة مطلقة بتقدير مايتعلق بالإنتاج والاستهلاك فى ضـــوء تحليلها ودراستها للبيانات التى تمدها بها القطاعات المختصه ، وما يتمشى مع اتجاهات خطه

التنمية الاقتصادية لهذين القطاعين(١) .

وبذلك تكون وزارة التخطيط هى المختصة بتقدير المستهدف تصديره ، من الإنتاج المحلى على ضوء الامكانيات التى تعبر عنها مباشرة قطاعات الانتاج ، كما تختص باعداد تقديرات الطلب المحلى للاستهلاك المباشر وغير المباشر فى مجال اعداد الخطة الاستيرادية .

(٢) تتولى الإدارة العامة للنقد إعداد بيان موارد واستخدامات النقد الأجنبى المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات ، وإعداد موازين التوزيع الجغرافى للتبادل التجارى مع مختلف الدول والمناطق فى ضوء الاتفاقيات القائمة للتجارة والدفع وبيان حدود المديونية النقدية والإمكانيات المتاحة من القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية مع كل دولة أو كتلة دوليه .

على أن يكون عمل الإدارة العامة للنقد فى هذا الصدد هو مجرد موازنة تقديرية يخطر بها الجهاز المركزى لتخطيط التبادل التجارى . لتكون فقط فى اعتباره عند التخطيط لسياسة التجارة الخارجية فى ضوء الاعتبارات الرئيسية السابق بيانها ، فلا تكون ملزمة للجهاز أو قاطعة فى التحديد النهائى للموازنة السلعية والجغرافيه .

(٣) توافى المؤسسة العامة للتجارة ، الجهاز بخطة للموازين السلعية والجغرافية من واقع مايتجمع لديها عن طريق شركات ووحدات الإنتاج والتجارة المحليه من بيانات ، عن احتياجات القطاعات المحلية من الواردات وعروض الموردين الأجانب فضلا عن عروض التصدير من الوحدات المحلية وطلبات المستوردين .

---

(١) على أن يتميز دور وزارة التخطيط فى هذا الصدد عن دور أجهزة المؤسسة العامة للتجارة ، فيما تقوم به الاخيرة من تجميع للبيانات عن الانتاج والاستهلاك ، والذى لا يمكن أن يعتد به بصورة قاطعة فى هذا الخصوص .

وبهذا تصور مؤسسة التجارة من خلال تلك الموازين ، حجم العرض والطلب الفعليين ـ بحسب البيانات المستمدة مباشرة من الوحدات المحلية للانتاج والتجارة ـ فيما يتعلق بالصادرات والواردات .

(٤) يمد التمثيل التجارى ، الجهاز بدراساته الميدانية عن الأسواق الخارجية سواء فيما يتعلق بتطورات الانتاج والأسعار الخاصة بالواردات والمنتجات المثيلة المنافسة للصادرات أو تطورات الطلب العام الخارجى على الصادرات المحلية ، وتحركات أسعارها والعوامل المؤثرة فيها . على أن يتم تطوير نشاط التمثيل التجارى ليقوم فى هذا الصدد بدور أكثر فعالية ، وأن تصير تبعيته المباشرة لجهاز تخطيط التبادل التجارى المقترح .

(٥) توافى الأجهزة المتخصصة ـ التى يمكن أن تسهم دراساتها فى مجال استكمال العناصر التخطيطيه للتبادل التجارى الخارجى ـ الجهاز بما تمده من بحوث ودراسات . ومن ذلك ماتستطيع أن تقوم به الغرف التجارية وجهاز الأسعار ومعهد بحوث ودراسات التبادل التجارى الدولى من دراسات .

وعلى ذلك يمكن تلخيص حركة تجمع البيانات التحضيريه لخطة التجارة الخارجيه من الأجهزة المختلفة المشاركة فى مسئوليه توجيه التجارة الخارجيه حيث تصب فى الجهاز المركزى لتخطيط التبادل التجارى الدولى ، على الوجه الآتى :ـ

التصدير		الاستيراد	
البيان	الجهة	البيان	الجهة
١ ـ الانتاج الاجمالى المتاح للتصدير	وزارة التخطيط	١ ـ تقديرات الطلب الاجمالى المحلى للاستهلاك	وزارة التخطيط
٢ ـ تقديرات المعروض من وحدات الانتاج للتصدير	مؤسسة التجارة	٢ ـ الاحتياجات التفصيليه للقطاعات المحليه من الواردات	مؤسسة التجارة

٣ ـ الطلب العام بالأسواق الخارجيه — التمثيل التجارى — ٣ ـ تطورات الانتاج والأسعار بالخارج — التمثيل التجارى

٤ ـ طلبات المستوردين الأجانب — مؤسسة التجارة — ٤ ـ عروض توريد أجنبيه — مؤسسة التجارة

٥ ـ اتفاقيات التجارة والدفع والالتزامات الخارجيه — إدارة النقد — ٥ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية . — أدارة النقد

كما يوضح الشكل التالى الهيكل التنظيمى لعلاقات الأجهزة المشتركة فى تخطيط التبادل الدولى الجارى، عن طريق امداد الجهاز المركزى للتبادل التجارى الخارجى بالبيانات والموازين السلعيه والدراسات اللازمه : (شكل رقم ٩)

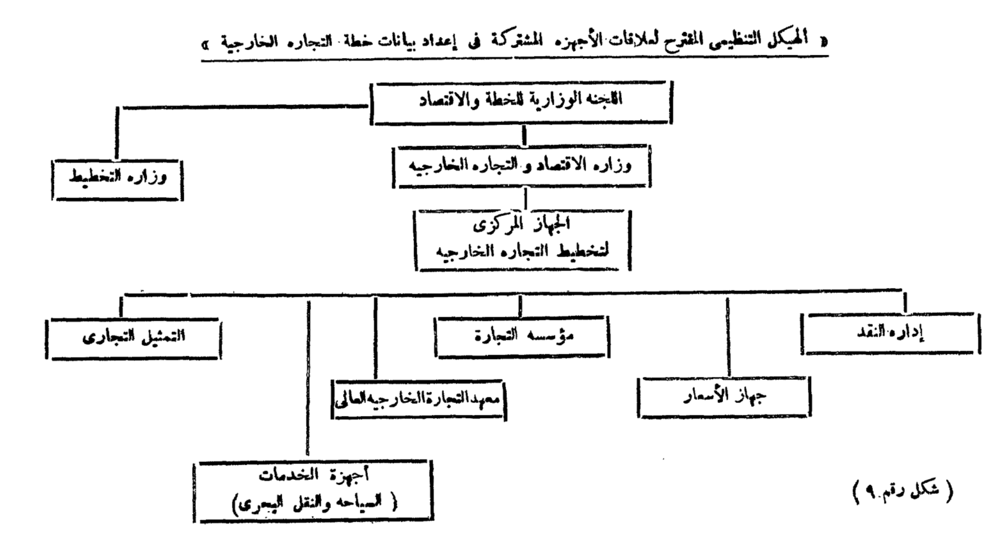
وتقتضى الصيغه التنظيميه المقترحه لعملية تخطيط نشاط التجارة الخارجية ، ضرورة تحقيق التأثير المتبادل ـ فى هذا الصدد ـ بين أجهزة التخطيط الاقتصادى المختلفه ، فيتاح مثلا لدراسات وزارة التخطيط فى شأن التقديرات الشاملة للانتاج والاستهلاك ، أن تكون محل إعتبار رئيس عند وضع خطه التجارة الخارجية ، وأن تشترك الوزارة المشار إليها اشتراكا فعالا فى الأعداد للخطة المذكورة [١] . ويقابل ذلك أن يتاح لدراسات جهاز تخطيط التجارة الخارجية ، التأثير لدى وزارة التخطيط عند وضع الخطه الشاملة للتنمية ، فتكون مقترحات الجهاز

---

(١) فالملاحظ ـ كما سبق التنويه ـ أن وزارة التخطيط ، لا تساهم فى تخطيط التجارة الخارجية حتى الآن بأكثر من تحـديد الاهداف الاجمالية للقطاع ضمن أهداف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، مما يتطلب سرعة النظر فى تغيير ذلك الاسلوب ، وما يستلزمة ذلك من أجراء تعديلات جذرية فى الاوضاع التنظيمية المتصلة باعداد خطة التجارة الخارجية بكل من وزارة التخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية .

(راجع : دكتور موريس مكرم الله واصف ، المرجع السابق) .

« الهيكل التنظيمى المقترح لعلاقات الأجهزه المشتركة فى إعداد بيانات خطة التجاره الخارجية »



(شكل رقم ٩)

المذكور فى شأن الاستثمارات الجديدة الهادفة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من نشاط التبادل التجارى الخارجى ؛ موضع أعتبار . كما يجب أن تؤثر دراسات كل من الجهتين المشار إليهما ، على أوضاع أرتباطاتنا النقديه بالعالم الخارجى ويكون لها تأثير فى مجـال رسم سياستنا فى التعاون الاقتصادى الدولى ومبادىء الميزانية النقدية .

وبذلك يتحقق النفـع الشامل من الجهود التخطيطية فى كافه المجالات فنتجنب الكثير مما يحدث الآن ، من انفراد كل جهاز بتخطيط ما يدخل فى اختصاصه من أعمال ، دون إعتبار للاهداف العامة الأخرى .

رابعا : يجب الاهتمام بوضـع خطة طويلة أو متوسطة للمدى التبادل الدولى فى السلع والخدمات ، تـكون أهدافها تحقيق الأداء الأمثل لذلك القطاع فى إطار خطه التنمية الاقتصاديه الشامله ، وما تتطلبه الاستراتيجيه المختـــارة للعمل الانمائى ، مما يتضمن تنويع التركيب السلعى والتوزيع الجغرافى للصادرات فى اطار أهداف التغيير الهيكلى للبنـاء الانتاجى والنهوض بالقدرة الإنتاجية ورفع مستوى التقدم الفنى فى أساليب الانتاج ، واسترشادا باتجاهات وتطورات الطلب بالاسواق الخارجية حيث يستهدف ذلك جميعه تحقيق أقصى وفر ممكن فى العمل الوطنى وتحرير الاقتصاد القومى من أوضاع التبعيه الاقتصادية للاقتصاديات الرأسمالية ، مما لا يتـأتى إلا من خلال خطط مرسومة للاجل الطويل .

خامسا : أن يشمل تخطيط التبادل الخارجى بمعرفه الجهاز المقترح ، الصادرات غير المنظور ، فتخصص لها إدارة مستقلة ، حيث لا يتناولها فى الوقت الحاضـــر تخطيط شامل ، لا من جانب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيه ولا من جانب المؤسـسة العامة للتجارة .

سادسا : ينبغى تدارك ما يبدو فى عمليه متابعة تنفيذ خطه التجارة الخارجيه

من تشتت ، وضياع للمسئولية ، حيث لا يختص بها فى الوقت الحاضر جهاز معين تتوافر لديه الامكانيات الكافية .

ومما يجافى المنطق أن يقتصر أمر تلك المتابعة ـ وخاصة بعد الغاء المجالس السلعيه ولجان المتابعة ـ على اللجنه الوزاريه للخطة والاقتصاد ، الامر الذى ينأى بها عن الممارسة الفعلية التى تقوم على الرقابة والمراجعة والتقييم . وكان قد أعلن ضمن ما أعلن عنه المسئولون فى فبراير ١٩٧٠ من تعديلات مزمع أجرائها فى تنظيم التجارة الخارجية ، عن أتجاه النية إلى إنشاء مجالس للتخطيط السلعى ، تتضمن اختصاصاتها متابعه التنفيذ الذى يجرى بمعرفه شركات التجارة الخارجيه . غير ان هذه المجالس لم يقدر لها أن تظهر للوجود حتى الآن .

وتتطلب متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية ، الاسترشاد بمعايير موضوعيه قوامها التعرف على فعالية نشاط التجارة فى انجازات التنمية الاقتصادية . دون الاقتصار على المراجعة الرقمية بمقارنة الأرقام المحققة بالأرقام المستهدفة . فتكون المتابعة عملا مترابطا بناء يمكن عن طريقه التعرف على الثغرات ومسببات تخلف المحقق الفعلى عن الأهداف المقررة ، واستخلاص النتائج الشاملة من واقع تحليل تلك المسببات ، واقتراح مايمكن من أوجه العلاج لمشكلات التنفيذ ومعوقاته .

ويمكن أن يتم عن طريق المتابعة الرشيدة فى هذا الصدد توفير المرونة للعمل التخطيطى ، بحيث يجرى تعديل الأهداف والوسائل أولا بأول وفقا لتغير الظروف المتعلقة بالانتاج المحلى أو بالطلب الخارجى .

ولما كانت عمليه متابعة تنفيذ خطط التجارة الخارجية على الوجه الوضح ، تتطلب اسنادها إلى جهة واحدة مسئولة تتوافر لديها الامكانيات اللازمة وتستمد المعلومات والبيانات المنتظمة من واقع تقارير القطاعات المختلفه لتخضعها للدراسة والتحليل واستقصاء الحقائق .

وبالنظر لما يمكن أن تضفيه المتابعة الناجحة على خطة التجارة ذاتها من مرونة تتحقق من خلال اعادة النظر فيها على فترات دورية قصيرة ـ كل نصف سنة مثلا ـ وإمكان تعديل أهدافها على ضوء ماتكشف عنه المتابعة للتنفيذ الفعلى ، مما يحقق الملاءمة المستمرة بين أهداف الخطة وتطورات كل من الانتاج والاستثمار والاستهلاك، فضلا عن تناسب الطاقة الاستيرادية مع متطلبات التنمية الاقتصادية(١) .

لتلك الأسباب فاننا نحبذ اسناد مسئولية متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية ، للجهاز المركزى لتخطيط التجارة الخارجيه الذى اقترحنا انشاءه .

U.N. , Planning, The External Sector, Techniques, (١) Problems and Policies, 1967.

الباب السابع

سياسات وتدابير تنمية الصادرات في ج.م.ع.

كان تركيزنا فيما سبق من البحث، على دراسه مركز النشاط التصديرى فى إطار جهود الانماء الاقتصادى، ومايمكن أن يتخذه توجيه طاقات ذلك النشاط من اتجاهات تخدم أهداف النهوض بالقدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ودفع عجلة التصنيع والارتفاع بمستوى أساليب الانتاج وفنونه. وتضمن ذلك تناول أوضاع التكوين السلعى للصادرات واتجاهاتها الجغرافية. بالاضافة إلى تنظيم النشاط التصديرى وأسس تخطيطه وترشيده على الوجه الذى يخدم أهداف التنمية الاقتصادية فى مصر.

على أنه مما يكمل من نفع الدراسة، أن نتجاوز قليلا بحث علاقة وموقع نشاط التصدير من الجهود الاجمالية للتنمية، لنعرج على سياسات ووسائل انماش الصادرات ذاتها، وما يوجه من تدابير تقليدية ومستحدثة للارتفاع بالقدرات الذاتية لهذا القطاع ووسائل تعزيز المركز التنافسى لصادراتنا الوطنية.

واذا كان هذا الحيز من البحث، لايتسع بطبيعة الحال لدراسة تفصيلية مستفيضة لكافة وسائل وتدابير تنمية الصادرات، فانه لاغنى عن تناول ما يمثل أهمية خاصة منها فى مجال سياسة انماش الصادرات المصريه، وبوجه خاص مايشير واقع التجربة والتطبيق العملى إلى ضرورة تدعيم استخدامه وتطويره من تلك الوسائل والتدابير.

وبرغم أن وسائل وتدابير تشجيع الصادرات قد بدأ استخدامها تقليديا، بهدف تحقيق فائض للميزان التجارى أو علاج اختلاله، فان استخدامها اليوم، قد

شاع من أجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية البعيدة وفى مقدمتها دفع خطا التصنيع ودعم القدرة الانتاجية من خلال التغيير الهيكلى فى البناء الانتاجى .

ولقد أصبح الاختيار والمفاضلة بين الوسائل المختلفة ــ المباشرة وغير المباشرة ــ لاعانة الصادرات وتشجيعها بالبلدان النامية من الأمور الدقيقة التى تحفها الصعوبة . إذ تواجه استخدام كل منها مشكلات معينة[1] ، كما أن مايسمى من تلك التدابير بصفة أساسيه لحماية الصناعات الناشئة كسياسة التعريفة الجمركية مثلا ، يتحتم اقترانه بوسائل أخرى لتشجيع تصــدير منتجات الصناعات المحمية . وتدعيم مركزها التنافسى بالأسواق الخارجية وتعويض ارتفاع نفقة الانتاج محليا عن الأسعار السائدة بالخارج للمنتجات المثيلة .

وحيث يقوم استخدام وسائل تشجيع الصادرات على تكلفة يتحمل بها الاقتصاد القومى، فان من الضرورة بمكان ، أن يكون اختيار تلك الوسائل ، بناء على تحليل اقتصادى كاف يضمن أن يكون استخدام كل وسيلة بما يخصص لها من موارد ــ هو أفضل البدائل التى تحقق النفع للاقتصاد القومى فى مجموعه ، بما يشمله ذلك من مراعاة أثر الاجراء محل الدراسة ــ ليس فقط على حجم تصــدير السلعة ــ بل على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى . فضلا عن وجوب المفاضلة بين الاجراءات البديلة بما يكفل اختيار أفضلها أثراً وأقلها تكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومى . كما يلزم فى

(١) فتقرير الاعانات المالية المباشرة مثلا يتطلب موارد تمويلية طائلة قد يصعب تدبيرها فى المراحل الاولى للتنمية ، كما أن الالتجاء لسياسه فرض الضرائب على الانتاج الزراعي بهدف تشجيــع الاستثمار فى الميدان الصناعى ، يعوقه فى الدول المذكورة صعوبات التحصيل الضريبي لضعف الـكفاءة الادارية . كذلك فان استخدام سياسة التعريفة الجمركية الحامية أنما ينصب تأثيره على تدعيم انتـاج الصناعات التحويلية للسوق المحليـة ، دون رعاية خاصة لهـدف تنمية الصادرات .

هذا الصدد أن تجرى المفاضله الدقيقة بين المنتجات التصديرية المختلفة ، وخاصة من السلع المصنوعة والنصف مصنمة ، لمنح الأولوية فى التشجيع لتلك الصناعات التى ينتظر من وراء تنمية صادراتها تحقيق وفورات خارجيه فى الانتاج بصورة ملحوظه .

كذلك ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان ، أن تكون المنتجات المستهدف تشجيع تصديرها ، مما يتوافر له من مستوى الجودة ، مايتلاءم مع احتياجات الأسواق الخارجية وتطور طلب المستهلكين فيها ومراعاة ظروف المنافسه التى تواجهها السلعه التصديريه فى الخارج . ولاشك أن تلك الاعتبارات جميعا مما يهم بصفه خاصه سياسات تصدير السلع المصنوعه من انتاج الدول الناميه[1] .

وتقسم دراستنا عن سياسات ووسائل انعاش الصادرات إلى فصول ثلاثه على الوجه الآتى :

الأول : سياسه أثمان الصادرات .

الثانى : تنميه القدرات التصديريه .

الثالث : رفع كفاءة الخدمات المعاونه لنشاط التصدير .

---

(١) C.N.U.C.E.D, Encouragements aux Exportations Industrielles 1970, p. 4.

الفصل الاول

سياسة أثمان الصادرات

ونتناول فى هذا الفصل بيان دور السياسه السعريه للسلع التصديريه فى تعويض فروق التكلفه ومستوى الكفايه بين الانتاج المحلى وبين المنتجات المثيله بالخارج ، ووسائل مواجهه عوامل المنافسه السعريه الخارجيه . وذلك على التقسيم التالى :

مبحث أول – أوضاع السياسه السعريه لصادرات ج.م.ع. وأهميه تخطيطها .

مبحث ثان – وسائل تعويض فروق التكلفه والكفايه الانتاجيه .

مبحث ثالث – وسائل مواجهه عوامل المنافسه السعريه الخارجيه .

المبحث الأول

اوضاع السياسة السعرية لصادرات ج.م.ع. واهمية تخطيطها

لم يعد أمر تكون الأثمان الخاصه بالسلع التصديريه ، وتأثيره على مستوى الانجاز التصديرى بالدول النامية التى تشق طريق تطورها الاقتصادى المخطط ، ليحتمل أن يترك لتلقائية جهاز الثمن بالسوق . ففى اطار جهود الانماء الاقتصادى ، لابد وأن تخضع أثمان الصادرات لنظام تخطيط سعرى ، يكون جزءا لا يتجزأ من سياسه تنميه الصادرات ؛ ويقوم على دراسه وتحليل كل عوامل التكلفه الانتاجيه وأحوال الطلب الخارجى ، كما يرتبط بالسياسه العامه للأسعار .

وفى ج.م.ع لا تخضع أسعار الصادرات حتى الآن ؛ لسياسه شاملة تقوم على الدراسه والتحليل ، بل يترك أمرها لأساليب اجتهادية فى تحديد أسعار سلع

التصدير المختلفة ؛ لاترابطها مبادىء موحدة تستند إلى أسس علميه لحساب التكلفه[1].

ويؤدى ذلك إلى عدم ارتباط قطاعات الانتاج بأهداف معينه للتصدير حيث يتجه بعضها لتفضيل البيع للسوق المحلية ، كلما كان فى ذلك ربح أوفر من وجهه نظر المشروع ، ومن ذلك اتجاه المنتجين فى القطاع الزراعى إلى انتاج المحاصيل التى تدر عائدا أكبر وأسرع فى السوق المحليه ؛ مما قد يضر بأهداف التصدير .

كذلك يؤدى عدم وجود سياسة سعريه رشيدة للصادرات عندنا إلى منافسة ضارة بين وحدات الانتاج فيما يتعلق بالسعر الذى تعرضه كل منها التصدير بمقتضاه . ومن صور ذلك ما يظهر من تفاوت وإضطراب فى مستويات الأسعار الذى تعرض بها جهات القطاع العام المختلفة ، بعض سلع التصدير [2] ، وما يتمكن به القطاع الخاص من منافسة القطاع العام بتخفيض النفقات عن طريق التنصل من تطبيق الحد الأدنى للاجور وأعباء التأمينات وغيرها [3] .

ويحتل العامل السعرى فى السياسه التصديريه أهميه كبرى فى مراحل التنمية الاقتصاديه ، حيث تنعكس تقلبات الأسعار على قيمة حصيله الصادرات ، مما يؤثر

---

(١) قارن محمد احمد غانم ، المشاكل والعقبات التى تواجه العمل التصديرى فى ج.ع.م وأساليب حلها ، سبتمبر ١٩٦٩ ، ص ٧ .

(٢) من أمثله ذلك الاختلاف الكبير بين الاسعار التى يعرض بمقتضاها تصدير البصل المجفف من قبل شركات مؤسسه التجارة من جهة وشركات المؤسسة العامة للسلع الغذائية من جهه أخرى .

(تقرير منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية ، عن معوقات تصدير البصل المجفف فبراير ١٩٦٧ ص ١٩) .

(٣) كما قد يقاوم البعض ما تفرضه الحكومة من حــد أدنى لاسعار بعض الحاصلات كالبطاطس ، وذلك عن طريق خفض كميات الانتاج ، مما يؤثر على كمية المتاح للتصدير .

(د . فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١٩) .

بالتالى على معدلات النمو من خلال تأثيره على معدل التكوين الرأسمالى وعلى القدرة الاستيرادية (١) وتبدو خطورة هذا التأثير فى مصر ـ كما فى غيرها من الدول التى تشكل الحاصلات الزراعيه جانبا كبيرا من صادراتها ـ حيث يحتل القطن الخام والارز نسبة كبيرة من قيمة صادراتنا الاجمالية .

ولا يخفى ما يواجه سياسات تثبيت الأسعار للصادرات من الحاصلات الزراعيه والمنتجات الاولية بوجه عام ـ من صعوبات ترجع إلى تعذر التحكم فى عرضها وعدم دقة حساب نفقاتها ـ من جهة ـ وتقلبات الطلب عليها فى المدى القصير ، وتراخيه فى الزمن الطويل ، من جهة أخـرى . هذا بالإضـافة إلى أن المغالاة فى استخدام سياسات تحقيق الاستقرار لأسعار الصادرات قد تؤثر بالضـرر على معدلات نمو الدخل (٢) .

وإذا كانت صادراتنا من القطن الخام تحظى بحكم أهميتها النسبية بعناية خاصه فى مجال تخطيط السياسة السعرية للصادرات (٣) . فمما لايغيب عن البال أن صادرات

---

(١) G. Maynard, Econ. Development and the Price Level, 1962, p. 46.

(٢) A. Macbean, Export Instabiliy..., op. cit., p. 248.

(٣) حيث تراعي خطط السياسة القطنية بقدر الامكان تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب لكل صنف من الاصناف ، وذلك على ضوء أحوال السوق العالمية واحتياجات المغازل المحلية . وجرت سياسة الاسعار على تحديد سعر موحد للتعامل فى الاقطان المختلفة . ويرتبط تحديد أسعار البيع بمـا يظهره المركز الاحصائى للقطن الخام فى العالم ، فضـلا عن التقارير والبيانات التى تتجمع لدى المؤسسة المصرية العامة للقطن نتيجة الدراسات التى يجريها بالاسواق الخارجيه مبعوثو شركات التصدير . وقد اقتضى تنظيم سياسة التسويق القطني تعطيل بورصه القطن بالاسكندرية عام ١٩٦١ لعدم تمكنها من التوفيق بين الاسعار المحلية والعالميه ، كما أخضعت الدولة لملكيتها البيوت المالية المتعامله بالقطن على ما سبق بيانه .

القطن بصفه عامة ، إنما تتأثر فى المقام الأول بعوامل العرض والطلب الدوليين[١].

وإذا كانت الدراسة التى تؤسس عليها أية سياسة سعريه ، يتعلق جانب منها بالعرض الدولى السلعة — وخاصة بالنسبة للمنتجات الاوليه — فان جانبا أهم ينبغى أن يوجه لجانب العرض المحلى فى المجال الإنتاجى لسلع التصدير .

فمن الظواهر الواضحة فى إطار مشا كل صادرات ج . م . ع . ما تشير اليه مقارنات الأرقام من الزيادة الملحوظة فى الأسعار التى تعرض بها منتجاتنا التصديريه عن الأسعار العالميه السائدة للمنتجات المثيلة ، وذلك بنسبة تتراوح بين ١٥ ٪ ، ٤٠ ٪ [٢] .

ويرجع ذلك بصفة رئيسية — كما سجلته بعض التقارير والدراسات[٣]، إلى إرتباط تحديد تلك الأسعار بعوامل التكلفة الإنتاجيه ، وما ثبت من إرتفاع أسعار التكلفة المحليه لبعض سلع التصدير بصفه متزايدة عاما بعد آخر ، مما ينتج عن تزايد الأجور وأسعار مواد التعبئة أو غير ذلك من العوامل [٤] . ويعتبر ذلك من أخطر مسببات ضعف القدرة التنافسية للصادرات بالأسواق الخارجيه .

لذلك يحتاج تخطيط السياسة السعريه للصادرات — كما هو واضح — إلى جهود

---

(١) من أمثله ذلك تأثير هبوط أسعار القطن الخام فى الولايات المتحدة على أسعاره العالمية بالانخفاض . وكذا انخفاض حصيله صادرات الدول النامية من القطن، كالبرازيل وسلفادور وسوريا والمكسيك عام ١٩٦٧/٦٦ بسبب زيادة العرض لوفرة المحصول .

(N.U., Etude sur L' Econ. Mond,. 1966 II, p. 73.)

(٢) د . فؤاد مرسى — تنظيم التجارة الخارجيه المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) تقارير منظمه تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية فى فبراير ١٩٦٧ عن المشاكل والصعوبات التى تواجه صادراتنا من الحاصلات الزراعية .

(٤) كعدم توافر التسهيلات التسويقية المختلفة كالنقل، والتخزين والمواصلات بالاضافة إلى تأثير التعريفات الجمركية الحامية بالارتفاع على أثمان المستلزمات المستوردة للانتاج التصديرى.

ومفاهيم تختلف عن مثيلتها فى مجال الأعمـــان المحليه ، مما يرجـع لعامل المنافسه الخارجية ؛ وما يتضمنه سعر التصدير من عناصر تكلفه خاصة [١] .

ويعبر A. Cairncross عن أهمية عامل النفقة الانتاجية فى نجـاح الانجـاز التصديرى بالدول النامية، بتأكيده أن مدى اتساع الأسواق الرئيسية أمام صادرات الدول المذكورة ، إنما يتوقف على مدى نجاحها فى خفض مستوى النفقة الانتاجية لتلك الصادرات . كما قرر الـكاتب المذكور أن فشل الدول الناميه فى خفض أثمان صادراتها من المنتجات الأولية ـ قياسا على ما فعلته الدول المتقدمه فى أثمان صادراتها الصناعية ـ كان سبباً رئيسيا لتخلف النشاط التصديرى عن تحقيق المـكاسب المنشوده من ورائه بالبلاد النامية ، فلم يكن السبب فى نظره هو التناقص النسبى فى نمو الطلب العالمى على تلك الصادرات [٢] .

ولقد كان احتفاظ بريطانيا بمستوى حصيلتها من الصادرات فى بعض الآونه ـ برغم تناقص نصيبها من حجم التجارة العالمية ـ بفضـل انخفاض نفقات انتاج سلع التصدير الذى ارتبط بإتساع الأسواق ، نتيجة نمو الإنتاج وتحقيق الوفورات

---

(١) ويدخل فى ذلك أنواع من الخصم الذى ينتج عن تسويق السلع الحديثة أو مقابل الدعاية والاعلان خاصة فى الاسواق الجديدة ، ونفقات التجهيز الخاص وعمولات التصدير وتأمين النقل ومصروفات التمويل .... الخ .

(راجع : M. C. Nuscheler, Couts et Detérmination dès Prix dans le Commèrce D' Exportation, Confèrance sur la Promotion des Exportations, G.A·T.T., 1967, p. 214.

(٢) ويدلل كيرنـكروس على نجاح عامل الانتاجية فى تعزيز المركز التنافسى لصادرات البلاد الناميه بمثال جهود الملايو فى خفض نفقة أنتاجها من المطاط الطبيعي بفضل تطوير أساليب الانتاج، مما ساعدها على الأحتفاظ بأسواق محصولها بالرغم من منافسة المنتجات الصناعيه البديله له.
(A. Cairncross, Factors in Econ. dev., op. cit , p. 200.)

الكبيرة [1] .

ومن ذلك تتبين ضرورة الأسراع بتخطيط سياسة الصادرات فى مصر على أسس سعرية سليمه تقوم على الدراسه والتحليل ، سواء أكان ذلك فى نطاق تحديد التكلفة الإنتاجيه لسلع التصدير وما تسفر عنه دراسة من التعرف على مدى مايجب تحقيقه من الاتجـاه بتلك النفقه إلى الأنخفاض ، وتوجيه القطاعات المنتجة للسلع التصديرية إلى ذلك ـ أو دراسة ومتابعه تطورات الأرقام القياسيه لأسعار الصادرات للتعرف على اتجاه نسبة التبادل والعمل على ترشيد خطط الانتاج والتسويق من أجل تحقيق أفضل وجوه النفع من وراء نشاطنا التصديرى .

ولا يقتصر الأمر هنا على متابعة تطورات الأرقام القياسيه للاسعار السنوية الأجمالية للصادرات ، بل يلزم مقارنه الأرقام القياسيه لكل سلعة من السلع ، بل ولكل رتبة من رتبها ـ ثم مقارنه الأرقام القياسية التجميعيه الموسمية لمجموع الرتب بالنسبة لسلع التصدير الموسمية . وبهذا يمكن الوقوف على مدى التطور فى أسعار السلع المصدرة ومايقابله من تطور للاسعار العالميه ،فيتضح مدى الربح أو مقدار تغير الكسب من عمليات الإنتاج ، وتتحدد مزايا التخصص والعائد النسبى من هذا التخصص فى ظل التجارة الدوليه ، كما توضع على ضوء ذلك سياسات التسويق الصادرات .

وقد تسفر مثل تلك الدراسات عن وجوب التصدير لبعض الأسواق [2] مع بعض التضحيه فى السعر ، إذا ما استهدف فتح أسواق جديدة للبيـع بالعملات

---

(١) P. Groves, Planning for the Growth of an advanced Industrial Economy (Planning and Growth, Edit., Birmingham & Ford, 1966, p. 103.)

(٢) دكتور نجيب قلادة : التعريفة الجمركيه كاداة للسياسة الاقتصادية ١٩٦٥ ، ص١٩٦

الحره ، مع ما يمكن أن يرتبط به ذلك من تخطيط لرفع السعر مستقبلا بطريقه تدريجية [١] .

ومما ينبهنا إلى أهمية الدراسات السعريه فى قطاع الصادرات ، أن نلقى نظرة على بعض نماذج سياسه الاثمان للسلع التصديرية فى دول الاقتصاديات الاشتراكيه المخططه . ففى تشيكوسلوفاكيا توجد إدارة مستقلة للاثمان بوزارة التجارة الخارجية تقوم بدراسة الاثمان فى كل أسواق العالم نظريا وعمليا [٢]

وتقضى دراسات الأسعار فى مشـــروعات التجارة الخارجيه بالاقتصاديات الاشتراكيه إلى تقدير أرىحية عمليات التصدير ، وذلك من خلال مقارنه النفقه الـكلية للسلعه المصدرة . بالايراد المتحصل نتيجه بيعها بالأسواق الخارجيه ، حيث أن الطريق المتاح لزيادة أرىحيه نشاط التصدير تـكون بمحاولة زيادة الأثمان التى تباع بها السلعه فى الخارج إما باختيار أفضل أسواق البيع أو باتباع أساليب أكفأ للتعامل التجارى أو العمل على تطوير نوعيه الانتاج من حيث المواصفـات الفنيه

---

(١) محمد احمد غانم : أهم مشاكل التجارة الخارجية .. المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) وفضلا عن ذلك يوجد فى تشيكوسلوفاكيا بكل مشروع للتجاره الخارجية قسم للاثمان وأبحاث السوق يختص بتقدير أسعار السلع المختلفه ومراجعة كيفية إقرارها بواسطة الاقسام التجارية فى المشروع ، ويوصى بالتعامل مع الاسواق الافضل . كما يعد القسم بحوثا فى الاسعار والبيوع تشتمل على دراسة لتطورات الاسواق العالمية . ويقوم بمراجعة أسعار جميع العقود ، ويجرى تحليـلا للصادرات وتقييما لنسبة التبادل التجارى . ويشتمل القسم على مكتبة فنية كامله ويقوم بتنظيم القراءات المتخصصه للعاملين بالمشروع التجارى .

(راجع دكتور خليل حسن خليل ـ تنظيم قطـاع التجارة الدولية فى الاقتصاديات الاشتراكية محاضرة ، المرجع السابق).

وطريقه التشطيب والتذايب أو تقصير مواعيد التسليم ..... الخ [1] .

ومن وجهه تقـدير الأربحية لتحديد أولويات الاستثمار فى قطاع الإنتاج التصديرى فى جمهورية مصر العربية ، قد آن الأوان لاستخدام ما أشـار به Tinbergen من ضرورة التعمق فى دراسة أولويات مشروعات التصدير على أساس الأسعار العالمية والطلب الخارجى . وخاصة فى ظروف التنمية الاقتصـادية . حيث ينبغى أن تـكون المفاضلة بين أوجه الاستثمار المختلفة على أساس مقارنة المتوسـط المرجح للـكتل الاستثمارية المختلفة[2] ، توطئة لاختيار أنسبها .

ولـكى يمـكن تقدير زيادة الدخل المترتبة على الاستثمار ، يجب التعرف على أسعار المنتجات النهائية ومستلزمات الانتاج . وحتى تعبر الأسعار عن الندرة النسبية لتلك المنتجات ، يجب أن يكون تقويم المشروعات فى القطاع الدولى على أسـاس الأسعار العالمية (الواردات cif والصادرات fob) ويحبذ B. Hansen هذا الاتجاه فى شأن ج م ع ، حيث تختلف الأسعار المحلية اختلافا بينا عن الأسعار العالمية نتيجة لتنظيم الرقابة على الصادرات والواردات وأوضاع التعريفة الجمركية التى تستهدف حماية الصناعات المحلية وموازنة ميزان المدفوعات . فاستخدام الأسعار العالمية فى تقويم المشروعات المنتجة لغرض التصدير إنما يـكفل تحقيق الـكفايه فى الانتاج والتجارة والنشاط الاستثمارى ، ويـكفل بالتالى اسـتثمار الموارد المحدودة فى المشروعات الأكبر فائدة ، والأكثر تحقيقا للميزات النسبية من نشاط التجارة الخارجية . ويتطلب استخدام تلك الطريقة تحديد أسعار للصرف تـكفل التوازن فى ميزان المدفوعات خلال فترة الخطة . وذلك إلى جانب اختيـار الـكتل المثلى

---

(١) راجع د. احمد جامع ـ التجارة الخارجيه فى الاقتصاد الاشتراكى، المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(٢) حيث تتضمن كل كتله استثمارية المشـروع الاستثمارى الاصـلى والمشروعات المـكمله له والملحقه به .

للمشروعات الاستثمارية[1] .

ومن الواضح أن تخطيط سياسة لأسعار الصادرات فى مصر على دعائم من الدراسة والبحث ، وعلى الوجه الذى يمكن أن يسهم بصورة فعالة فى انعاش الصادرات وتحقيق فعالية النشاط التصديرى فى اطار برامج التنمية الاقتصادية ، انما يرتبط بتحقيق تلك الفكرة التى تكررت الدعوة إليها منذ فترة ليست بالقصيرة وهى انشاء جهاز مركزى للأسعار يقوم بتخطيط ومتابعه سياسة الأسعار على المستوى القومى .

وقد وضعت وزارة التخطيط أخيرا مشروعا ـ تجرى دراسته فى الوقت الحاضر ـ لانشاء ذلك الجهاز المنتظر ليتولى تخطيط سياسه الأسعار ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتحديد مايخضع من السلع للتسعير . ويتجه الرأى إلى جعل اختصاصات الجهاز المذكور تشمل تحديد السلع التى تحتاج إلى اعانة تصدير من الدولة ، ومقدار هذه الاعانة والسلع التى يتطلب تثبيت أسعارها انشاء صناديق خاصة للموازنة وكذا دراسة تكاليف الإنتاج كأساس للتسعير ، ووضع سياسة التوسع فى الصادرات ، ودراسة الأسعار العالمية لمختلف السلع والخدمات ، وتحديد أكثر السلع التصديرية تحقيقا للفائدة ، للعمل على التوسع فى انتاجها . وسيباشر الجهاز المقترح اختصاصاته بالتعاون مع كافة أجهزة الدولة العلمية والاحصائية والانتاجية المختصه[2] .

ولاشك فى أهمية وفاعلية قيام مثل هذا الجهاز، الذى يختص بكل مايتعلق بالسياسة السعرية على المستوى القومى ، مما يمكن أن ينعكس أثره بطبيعه الحال على سياسة أسعار سلع التصدير .

---

(١) دكتور جرجس مرزوق ، أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، محاضرة معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٥٣٣ عام ١٩٦٤ .

(٢) جريدة الاهرام فى ١٣ مارس ١٩٧١ ص ٤ .

هذا وإن كانت بعض الاختصاصات السالف توضيحها ، مما يتعلق بالسياسة التصديرية ، ينبغى ـ فيما نراه ـ أن يجرى توزيعها بين الجهاز المذكور والجهاز الذى اقترحنا انشاءه لتخطيط التجارة الخارجيه ودراسات الأسواق ، مع تنسيق التعاون بين الجهازين على وجه يحقق التكامل بين جهودهما فى هذا الصدد .

وعلى أيه حال فانه يرجى من وراء ماتم أخيرا من اسناد اختصاص موازنة أسعار الصادرات والواردات للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات[1] أن يكون ذلك بمثابة خطوة إيجابية على هذا الطريق .

وبغير الجهود التنسيقيه والدراسات الشاملة التى يمكن أن تقوم بها مثل تلك الأجهزة ، فان سياسة أسعار الصادرات لايمكن أن تأخذ مكانها الصحيح من السياسة السعرية للاقتصاد القومى فى مجموعه ، حيث يمكن فقط من خلال تلك الدراسات الشاملة ، على أسس موحدة من أنظمة التكاليف[2] مراعاة وتقدير بعض الاعتبارات المتعلقه بالمصلحة العامة للاقتصاد القومى .

ومن قبيل ماتتطلبة السياسة السعرية للصادرات على الوجه المشار اليه ، ماتتجة إليه تلك السياسة أحيانا من العمل على رفع أسعار البيع لبعض الحاصلات الزراعية

---

(١) نص القرار الجمهورى ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بانشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، على أن يكون من اختصاص الهيئه، موازنة أسعار الصادرات والواردات بما يكفل العمل على استقرار حجم الانتاج وتنميته، وبما يحقق فائضا مستقرا ومتزايدا للتصدير ، وخلق الوعى التصديرى والتوسع فى الانتاج المخصص للتصدير .

(٢) وربما يساعد على ذلك تنفيذ ماتضمنته توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج للتصدير المنعقد فى فبراير ١٩٦٩ ، من الدعــوة للاخذ بأنظمه التكاليف فى جميع الوحدات الانتاجيه وتحديد الاسس والقواعد التى يسترشد بها فى تحليل عناصر التكاليف فى اطار موحد على مستوى كل مؤسسه .

التصديرية ، لتشجيع المنتجين على زيادة انتاجها[1] ومايحدث أحيانا من التضحية بالبيع بأقل من التكاليف الكليه لانتاج السلعة ، فى حالة ارتياد أسواق جديدة أو ترويج سلعة حديثه [2].

كذلك فمما يمكن أن تفيد به تلك الدراسات السعرية فى الوقت الحاضر ، تنسيق أسعار الصادرات مع أسعار الواردات فى صدد تطبيق اتفاقيات الدفع والتجارة ، على وجه يكفل المحافظة على مصالحنا التجارية وتحسين معدل التبادل الدولى ، فى التعامل مع الدول التى تربطنا بها الاتفاقيات . فلا يتوقف مستوى الأسعار على ظروف الحسابات المركزية أو أهداف موازنة المديونية بقدر ماتتوقف على السياسة السعريه العامه المستوحاة من ظروف تسويق السلعه وعوامل التكلفه ومستويات الأسعار العاليه .. الخ وقد أبرزت تجربه التعامل مع دول الاتفاقيات المذكورة ، كثيرا من مظاهر الاضطراب السعرى الذى ينبغى الانتباه اليه والعمل على تلافيه فى اطار سياسه سعريه رشيدة ومترابطه لصادراتنا .

---

(١) إذ قد تجد الدولة فيما يترتب على هذا الاجراء من زيادة الانتاج ما يعوض الاعباء التى تتحملها فى سبيله ، وقد كان من أسباب تناقص المساحة المزروعة قطنا فى مصر فى وقت من الاوقات انخفاض أسعاره على وجه صرف المنتجين إلى زراعة محاصيل أخرى. وقد طبقت الهند تلك السياسة عندما قامت برفع أسعار القمح ، حيث قامت فى نفس الوقت بخفض سعر السماد مساهمة فى تخفيض نفقة انتاجه (الاهرام الاقتصادى ، أكتوبر ١٩٦٩ عدد ٣٤٠ مقال افتتاحى) .

(٢) وذلك كما فى الحالات التى يكتفى فيها بتغطية سعر السلعة من النقد الاجنبى لما انفق عليها من هذا النقد (راجع : د . فؤاد شريف ، تخطيط التصدير ، مؤتمر دراسات تنمية الصادرات المرجع السابق ، ص ٥٠٠ .

المبحث الثانى

وسائل تعويض فروق التكلفة والكفاية الانتاجية

ونتناول فى هذا المبحث وسائل علاج أثر عوامل التكلفه المحليه ، كما يلى .

- الاعانات المباشرة لدعم الصادرات .
- خفض أعباء التكلفه وأعان عناصر الانتاج .

اعانات الدعم :

اقتضت عوامل المنافسه المصريه فى الأسواق الخارجية ، أن تأخذ بلادنا — كغيرها من البلاد وخاصة الدول النامية — بسياسة منح الدعم لبعض سلع التصدير التى لا تزال نفقات انتاجها محليا تربو على أسعارها السائدة فى الأسواق العالميه .

وكان من الطبيعى فى تلك المرحله من مراحل التصنيع بالبلاد أن نحرص على حمايه صناعاتنا التحويليه الناشئه ، وتهيئه امكانيات التسويق الخارجى لانتاجها ، عن طريق اعانتها حتى يكتمل نموها وتنضج خبرتها وتستطيع الوقوف أمام تيارات المنافسه القوية للمنتجات المثيلة بالأسواق الخارجيه .

وإذا كانت سياسه دعم الصادرات عندنا ، توجه اليها بعض المآخذ وتعتريها بعض العيوب ، إلا أن ذلك لايقلل من أهميتها أو ينفى ضرورتها . وخاصه فى تلك الآونه التى تتأكد فيها حتميه العمل على تنميه الصادرات بكل الوسائل الممكنه من أجل مساندة جهود التنميه الاقتصاديه وتهيئه امكانياتها ووسائلها .

فالفروق الواضحه فى مستوى التقدم الفنى بين انتاجنا كدولة ناميه ، وانتاج الدول المتقدمه ، وماتسببه ظروف التنميه الاقتصاديه من الحاجة الماسه للعملات الأجنبيه ، ومخاطر تقلبات حصيلة الصادرات ، مع ركود وتناقص معونات التنميه المقدمه على هيئه منح أو قروض للدول الناميه ، وما تلاقيه صادرات الدول

الأخيرة من المنتجات الأوليه من منافسه المنتجات الصناعيه البديلة وتدهور الطلب الخارجى عليها نتيجه التقدم الفنى وسياسات الحمايه بالدول المتقدمه ، كل ذلك إلى جانب مايؤدى إليه تدعيم وانعاش صناعات التصدير من تدبير فرص عمالة أوسع ، قد جعل من نظام اعانات التصدير وسيله ضروريه لانعاش صادرات الدول الناميه، فضلا عن أنها وسيله أيسر تملكها الدول الناميه فى مواجهه العقبات التى تقابلها صادراتها فى الخارج ، ومنها تلك التعريفات المرتفعه التى تفرضها بعض الدول المتقدمه مما يحتاج تذليله إلى جهود كبيرة من جانب الدول الناميه لامكان الحصول على التخفيضات الجمركيه لصادراتها (١) .

وقد كانت أولى خطواتنا للأخذ بأسلوب دعم الصادرات ، عام ١٩٥٣ ، حينما اضطرتنا ظروف المنافسة الأجنبية لصادرات الغزل والنسيج القطنية من إنتاجنا المحلى إلى إنشاء صندوق لدعم تلك الصناعه ، فصدر بذلك القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ ، كما صدر فى نفس العام قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية . وفى عام ١٩٥٥ فرض رسم لدعم صناعة الجلود (٢) كما فرض فى عام ١٩٥٦ رسم لدعم صناعة الدخان وفى عام ١٩٥٧ أنشىء صندوق لدعم الغزل والمنسوجات الحريرية (٣) .

كما توالى الإهتمام منذ ذلك الحين بتدعيم الصناعات المختلفة وتشجيع تصدير المنتجات الوطنية فصدر القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها .

---

(١) E. Kung, S. Gallen., Subsidies To Exports in Developing Countries, International Economics Nov. 1967.

ترجمه محمد سعيد هاشم ـ مجله مصر الصناعية ـ ابريل / يونيو ١٩٦٨ ص ٤٧ .

(٢) قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٤٨٤ لسنه ١٩٥٥ .

(٣) قرار وزارة التجارة والصناعه رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ ، قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وصدرت اللائحة التنفيذية بقرار وزير التجارة والصناعه رقم ٢٤١ لسنه ١٩٥٧ .

وكانت أعراض صناديق الدعم المشار اليها تتلخص فى تشجيع الصناعات المحلية وتيسير تسويق إنتاجها وتوفير إمكانيات البحوث الفنية والتدريب العملى لتطوير ورفع كفاية الصناعة فضلا عن توفير مصادر التمويل اللازمة للقيام بإجراءات التصدير وتحقيق الرقابة اللازمة من ناحية أسعار التصدير ومستوى جودة السلع المصدرة لضمان توافر المواصفات القياسية المطلوبة .

وكان مجال النشاط الرئيسى لصندوق دعم الغزل والنسيج المشار اليه ، تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات وخاصة الشعبية منها فى الأسواق الخارجية . حيث كانت المشكلة الأساسية لتلك المنتجات هى ارتفاع تكلفة إنتاجهـا ، بالنظر لإستخدامها لأقطان متوسطة وطويلة التيلة ، فى حين أن الإنتاج المثيل للدول المنافسة كالهند والباكستان وهونج كونج واليابان يستخدم الأقطان قصيرة التيلة قليلة التكلفة

وكان المورد الرئيسى لتمويل إعانات الدعم المذكورة هو حصيلة رسم ٦٪ الذى فرض على الأقطان الخام التى تدخل عمليات التصنيع بالمغـازل المحلية ، وتحصله فى الوقت الحاضر المؤسسة المصرية العامة للقطن لحساب صندوق الدعم .

وقد أنشئت هيئة عامة لدعم الصناعات عام ١٩٥٨ على أثر صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . ولكن الهيئه المذكورة لم تظهر على أرض الواقع حتى يومنا هذا .

وعندما أنشئت الهيئة العامه لتنمية الصادرات أسند اليها اختصاص تنظيم منح الدعم عن المنتجات التى لا تختص بدعمها صناديق معينة [1] ، وعند تصفية الهيئة

---

(١) فكانت مبالغ اعانات الدعم بميزانيه الدولة تدرج فى ميزانية الهيئه المذكورة ضمن ميزانية الخدمات بالبند ٤٤ الخـاص بدعم الاقتصاد القومى . وقد بلغت اعتمادات الاعانات المذكورة فى ميزانية الهيئة فى كل من عام ٦٣/١٩٦٤ ، ٦٤/١٩٦٥ مليون ونصف فقط من الجنيهات .

وإحالة اختصاصاتها إلى وكالة الوزارة لشئون التصدير ، توقف اعتماد مبالغ الدعم المشار اليها فلم يدرج لحسابها شيء عام ١٩٦٦/٦٥ .

وعندما تقرر العودة لمنح إعانات دعم للصادرات مرة أخرى عام ١٩٦٧/٦٦ أسند اختصاص النظر فى طلبات الإعانة لوكالة وزارة الإقتصاد لشئون التصدير على أن يكون البت فى منح الدعم بقرار من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية بموافقة وزير الخزانة. واستمر العمل بذلك حتى ميزانية ١٩٦٨/٦٧ . وفى عام ١٩٦٨ صدر قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بإحالة الاختصاص بدراسة إعانات الدعم وصرفها ، للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ولكن عدل عن القرار المذكور فى نفس العام لعجز المؤسسة عن تنفيذه بدعوى عدم توافر الأجهزة المتخصصة لذلك لديها .

وقد تقرر نقل اعتمادات الدعم من ميزانية الخدمات لميزانية الأعمال اعتبارا من ميزانية ١٩٦٨/٦٧ . وفى يناير ١٩٦٩ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتنظيم منح إعانات الدعم بمعرفة المؤسسات النوعية المختصة بالاشتراك مع المجالس السلعية . وصدرت على أثر ذلك قرارات وزارة الصناعة بانشاء لجان للدعم بكل مؤسسة نوعية (١) .

كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى يناير ١٩٦٩ تعليمات بالقواعد التنظيمية والإشتراطات التى تلتزم بها لجان الدعم السالفة الذكر ، عند اقتراح منح

---

(١) يشترك فى عضويتهـا مندوبون من وزارت الاقتصاد والتجارة الخارجيه والخزانة والصناعة وتختص هذه اللجان بمراجعة الرسائل المصدرة وحصيلة التصدير ، وتحديد الدعم المستحق للشركات على ضـوء التكلفة الفعلية من واقع الاسس المقررة والاسعار التى يتم التصدير بها .

الإعانات(١). وفى مجال إعانة الصادرات من الحاصلات الزراعية ـ فبالنظر للأهمية النسبية لحصيلتها رغم الإرتفاع النسبي فى التكلفة المحلية لإنتاج العديد منها ـ فقد عملت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تخصيص مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه بميزانية ٦٨/١٩٦٩، أدرج بميزانية المؤسسة العامة للتجارة، وشكلت لجنة فنية من مندوبين من كل من وزارتى الاقتصاد والخزانة ومؤسسة التجارة والمجلس السلعى للحاصلات الزراعية وبشركتى تصدير الحاصلات الزراعية لدراسة طلبات الدعم ورفع التقارير بشأنها لرئيس مؤسسة التجارة ثم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. كما اقترحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على اللجنه الوزارية لشئون الاقتصاد ـ تشجيعا لصادرات القطاع الخاص من الحاصلات الزراعيه ـ اقتطاع جزء من الاعتماد المدرج بميزانيه المؤسسه العامه للتجارة لإعانة القطاع الخاص فى تصدير الحاصلات الزراعيه التى يتقرر دعمها لزيادة تكلفتها عن أسعار تصديرها ـ وذلك إلى بلاد العملات الحرة على أن يودع المبلغ فى حساب خاص لدى أحد البنوك. ويكون الصرف منه للمصدرين بمعرفه البنك مباشرة بناء على القواعد والفئات التى يحددها المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه ويقرها الوزير، وفى عام ١٩٧١ تقرر أن تتولى الهيئه العامه الجديدة لمراقبه الصادرات والواردات الجديدة اختصاص موازنة أسعار الصادرات والواردات

---

(١) وتقضى بالحصول على موافقة المجالس السلعية المختصة ـ لجان البت حاليا ـ على سعر التصدير ووجهته وطريقة السداد، وعلى اعتماد الرقابة الصناعية للتكلفة الصناعية للسلعة والتحقق من استيراد حصيله البيع. وتحتسب مبالغ الدعم وفقا لهذه التعليمات على أساس الفرق بين التكلفة وحصيله البيع فوب، على أن يكون تقدير الخسارة المتحققة للشركة نتيجة لتصدير سلعة ما، من واقع صافى مبيعاتها منها لكافة الاسواق. وتخصم من مقدار الدعم ما يتحقق من مكاسب للشركة نتيجة قيامها بعمليات تصدير السلعة كمبالغ كسب الوقت وفروق بيع العمله الخ. كما يخصم منها أيضا أية غرامات أوتعويضات تتحملها الشركة وتكون ناتجة عن إهمال أو تقصير من جانبها.

مما يتضمن تنظيم عمليه دعم الصادرات من الحاصلات الزراعيه . وفوضت الهيئه وضع لائحه تنفيذية لصندوق موازنة أسعار تلك الحاصلات [1] .

وقد بلغ إجمالى إعانات التصدير للقطاعات الاقتصادية المختلفه عام ١٩٧١/٧٠ ١٧٫٤٥٨ مليون جنيه وفى عام ١٩٧٠/٦٩ ١٧ مليون جنيه فى حين كان إجمالى الإعانات المذكوره عام ١٩٦٩/٦٨ ١٢٫٤ مليون جنيها [2] :

ولاشك أن من يتأمل سياسه إعانات دعم الصادرات فى ج. م. ع ، ليلحظ لأول وهلة مايشوبها من تشتت ، وتخلفها حتى عن الأخذ بتلك المبادىء والأسس التقليـدية التى قامت عليها فكرة حماية الإنتاج المحلى ، وبالأخص حماية الصناعات الوطنية الناشئة فى مواجهة المنافسة الأجنبية فى الداخل والخارج .

ونبدى ملاحظاتنا على الوضع الراهن لسياسة إعانات الدعم المباشرة للصادرات فى ج. م.ع. بإيجاز فيما يلى :

أولا — من حيث الجهات القائمة على تقرير وتنظيم الاعانات . يلاحظ تفرق تلك الجهات دون أن ترتبط عملها سياسة موحدة أو فلسفة عامة تقوم على الدراسة الشاملة لعوامل التكلفه وأسعار التصدير لكافة السلع التصديرية سواء أكانت من السلع المصنوعة أو الحاصلات الزراعية .

وقد سبق أن ذكرنا أن اللجنة الدائمة لدعم الصناعة التى سبق أن تقرر إنشاؤها بموجب قانون تنظيم وتشجيع الصناعة الصادر عام ١٩٥٧ ، لم يظهر نشاطها للوجود

---

(١) البيانات المتعلقة بنظم اعانات الدعم مستقاة من واقع دراسة ميدانية بالاجهزة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والخزانة والتخطيط وصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية .

(٢) منشور الموازنة المالية — الدكتور وزير الخزانة — لعام ١٩٧٠/٦٩ والموازنة العامله للدولة للسنة المالية ١٩٧١/٧٠ .

كما أن السياسات التى تسير عليها نظم صناديق الدعم الخاصة بالمنتجات المختلفة كالغزل والنسيج والأسمدة وغيرها لا يمكن أن تتسع نظرتها لتشمل دراسة المصالح والأهداف العامة للاقتصاد القومى فى مجموعه . كذلك فإن إعانة صادرات الحاصلات الزراعية لا تزال تقوم على نظام يشوبه الوهن والتفكك معتمدا على دراسات ارتجاليه متناثره تقوم بها لجان البت أو المجالس السلعية فيما سبق .

وقد سبق المناداة بإنشاء هيئة موحدة لدعم الصناعة فى مجموعها وأخرى لدعم الحاصلات الزراعية فى مجموعها أو هيئة عامة لدعم السلع التصديرية جميعا ، تستمد مواردها المالية من حصيله رسوم إنتاج خاصة ، تفرض على المواد الأولية الداخلة فى الصناعة أو قيمة الأجور التى تدفعها المنشأة بحيث تحل تلك الهيئة العامة محل الصناديق المختلفة للدعم (١) .

وقد أعلن مؤخرا عن اقتراح تدرسه اللجنة الوزارية للخطه والاقتصاد ، بإنشاء صندوق لدعم الصادرات على المستوى القومى يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢) .

ويذهب رأى إلى وجوب إنشاء صناديق دعم لكل قطاع من قطاعات الانتاج النوعية . يتكفل بتعويض الخسارة الناشئه عن الفروق بين أسعار التصدير والتكلفة مع قيام المؤسسة العامة للتجارة بدور المنظم لتلك العملية ، فتكون المؤسسة وسيطا بين المصدرين وبين الدولة فى تغطية خسائرهم طالما كانت عملياتهم مربحة من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه (٣) . وقد أعلن أن اقتراحا بإنشاء صندوق موازنة

---

(١) رأى الدكتور عبد الرازق حسن — فى تحقيق عن دعم الصادرات — بمجله الاهرام الاقتصادى إعداد نبيل صباغ عدد منتصف نوفمبر ١٩٦٥ .

(٢) صحيفة الجمهورية عدد ٢١ يوليو ١٩٧٠ ص ٤ .

(٣) رأى الدكتور فؤاد شريف — فى بحث عن تخطيط التصدير .

(مؤتمر دراسات تنمية الصادرات م . ق. إدارة عليا ، ١٩٦٦ — ص ٥٥٠)

فى كل مؤسسة ، تجرى دراسته بلجنة الخطه والميزانية بمجلس الشعب [1] .

ويقتضى اختيار الوضع الأصوب لسياسة وتنظيم عملية دعم الصادرات فى ج. م.ع. أن نميز بداءة بين مهمة التخطيط لتلك السياســة ومهمة تنظيم تمويل ومنح الاعانة فى حالة استحقاق الدعم لمشروعات التصدير .

وفى رأينا أن تخطيط سياسة إعانات دعم الصادرات يجب أن ينعقد الاختصاص فيها للجهاز المركزى لتخطيط التجارة الخارجية — الذى اقترحنا إنشاءه فيما سبق من بحثنا — على أن تنتظم الصلة فى الدراسات اللازمه لذلك بين الجهاز المذكور وجهاز تخطيط الأسعار المزمع إنشاؤه . ويشمل التخطيط مهمة إجراء الدراسه اللازمه للتعرف على السلع التى تحتاج إلى تقرير إعانة لها وتحديد مقـــدار الاعانة ومصادر تمويلها على أن يصدر القرار بذلك من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه بموجب سلطه تفويضيه .

أما مهمه التنفيذ وتنظيم منح الأعانات فيمـكن أن يتولاها صندقان رئيسيان أحدهما للصادرات من السلع المصنوعه والآخر للحاصلات الزراعيه ، يكون الأشراف عليهما والتنسيق بينهما لرئيس المؤسسه العامه للتجارة وعلى أن يقصر اختصاص الصندوقين على نشاط إعانات الدعم فقط ، مع إسناد باقى الاختصــاصات الأخرى المتصلة بالتسويق أو التمويل للجهات الأخرى الأكثر اتصالا بها والمتخصصه فيها .

ثانيا : من ناحيه تحديد السلع التى تمنح إعانات للتصدير ، ينبغى أن يراعى اختيارها على أسس اقتصادية ســليمه، بحيث يحقق الانفاق على دعمها أفضل استخدام لمبالغ الاعانة من وجهه نظر الاقتصاد القومى ، فيجب أن تكون السلعه

---

(١) الاهرام الاقتصادى عدد ٣٥٠ مارس ١٩٧٠ ص ٢١ .

ذات أهميه خاصه من حيث قوة الطلب الخارجى عليها ، حتى تسمح مرونة الطلب بزيادة حجم المصدر منها نتيجه للاعانة ، ويقتضى ذلك أن يكون مستوى إنتاجها من حيث الجودة والمواصفات مما يسمح باضطراد رواجها فى الأسواق الخارجيه .

ويجب أن يقوم منح اعانات الدعم للصادرات المختلفة علي سياسة مترابطة تهدف إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصاديه فيكون اختيار السلع ، مما يساعد انتاجه على تنويع الانتاج وزيادة فرص العمالة . كما ينبغى أن تكون آفاق التقدم الانتاجى ومجال تطوير مستوى الانتاجيه وخفض التكلفة فى انتاجها متاحا ، مما يساعد مستقبلا على خفض الاعانة أو الغائها .

ثالثا : ومن ناحية أسلوب منح الدعم ومقداره ، يلاحظ أولا بطء وتعقد اجراءاته ، فمن عرض على اللجان المختلفه والمجالس السلعية والرقابه الصناعية إلى وكالة الوزارة ثم الوزير ، إلى اشتراط موافقة كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه ووزير الخزانة. وهى إجراءات مطولة يجدر النظر فى اختصارها وتبسيطها والعمل على وضع قواعد وأسس واضحه تتجمع معاييرها ومقاييسها لدى جهة واحدة ولتكن مؤسسة التجارة ثم يكون صرف الاعانة مباشرة من أحد الصندوقين الرئيسيين المقترحين .

وبخصوص تقدير فئات الدعم فان مايجرى العمل عليه الآن ، أوضاع لاتزال تتسم بالارتجال ولاتقوم على دراسات كافيه من جهات متخصصة ، وعسى أن يقوم صندوق موازنة الأسعار الجديد فضلا عن الأجهزة المتخصصة المنتظر انشائها — الجهاز المركزى للاسعار وجهاز تخطيط التجارة الخارجية — بدور حيوى فى هذا الصدد .

وتجرى عملية تحديد فئات الدعم بصندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية فى الوقت الحاضر على تحديد تلك الفئات فى بدايه كل موسم على ضوء دراسه مستويات

الأسعار السائدة للاصناف المختلفة بالأسواق العالميه ، كما يتوقف مقدار الاعانة سنويا على حالة الموارد التمويلية المتاحة لدى الصندوق . وتمنح الاعانة عن صادرات الصنف دون تفرقه بين مشروع وآخر من حيث انتاجيته ونفقة انتاجه .

ونرى أنه ـ فضلا عما أشرنا إلية بشأن ضرورة اجراء الدراسات السعريه والتكليفيه بمعرفة أجهزة متخصصة ذات امكانيات أوفر ـ ينبغى أن يتم تحديد تلك الفئات بما يوفر لدى المنتج قدرا من اليقين والثقة ، عن طريق تدبير الموارد الأحتياطية الكافية لمواجهه تذبذبات الأسعار فى الأسواق الخارجية . كما ينبغى أن يكون لعامل التكلفة الانتاجيه أثره عند منح الاعانه ، فإذا كانت المساواة فى تلقى الاعانه بين المشروعات المختلفه دون تفرقة بينها من حيث التكلفة الانتاجيه ، تحقق كسبا أوفر للمشروعات الأكثر كفاءة والأقل نفقة ، فان ذلك يجب أن يصاحبه تمييز من نوع آخر يكون أساسه من ناحيه ، تشجيع ومساعدة المشروعات الناشئه ذات الامكانيات المحدودة بدرجه أكبر من تلك التى تتمتع بحكم وفرة امكانياتها وطول خبرتها بانخفاض فى التكلفه ، ومن جهه أخرى بعث الحوافز التشجيعيه الخاصه لمن يحرز من المشروعات تقدما ملحوظا فى رفع مستوى كفاءته الانتاجيه وخفض النفقه سنه بعدأخرى . وحبذا لو نظم فى هذا الصدد منح مكافأة تشجيعيه خاصه للمشروع الذى يبرز تقدما ملحوظا فى مجال خفض التكلفه ، على أن توزع المكافأة على العاملين الذين ساهموا فى تحقيق ذلك التقدم كل بنسبه جهده وكفاءته .

كما يلاحظ أن فئات الاعانه التى يمنحها صندوق دعم الغزل والمنسوجات والتى تتدرج فى نسب مئويه بحسب « نمرة الغزل » ، يتناولها التعديل التدريجى سنه بعد أخرى فى اتجاه سليم يقوم على مبدأين : أولها تمييز الصادرات إلى أسواق العملات الحرة بعلاوة اضافيه بدأت عام ١٩٦٧/٦٦ بنسبه ٧ر٥٪ من الفئات الأصليه عن صادرات الغزل و ١٠٪ عن المنسوجات . وارتفعت تلك النسبه إلى ٢٠٪ منذ

موسم ١٩٦٨/٦٧ حتى الآن . وثانيها هو التدرج بفئات الإعانه الأصليه للغزل نحو الانخفاض مع الاستبعاد الجزئى لبعض « النمر » من قائمة الأصناف المعانه ومثال ذلك : (١)

نمرة الصنف	فئه الاعانة			
	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
١٠	١٦ر٣	١٣ر٧	١٢ر٦	٧ر٢٤
١٢	١٦	١٣ر٤	١١ر٧٩	٧ر٠٧
١٤	١٥ر٥	١٣	١١ر٤٤	٦ر٨٦

وأما بالنسب الأصليه لفئات اعانه المنسوجات فقد ارتفعت بشكل ملحوظ عام ١٩٦٩/٦٨ ثم عادت للاتجاه نحو الانخفاض التدريجى كما يبدو من الأمثلة الآتيه :

نمرة الصنف	فئه الاعانه الأصليه			
	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
٠	١٦ر٣	٢٢ر١	١٩ر٤٥	١١ر٦٧
١٢	١٦	٢٢	١٩ر٣٦	١١ر٦٢
١٣	١٥ر٧٥	٢١ر٨٥	١٩ر٢٣	—ر

وحبذا لو ارتبط ذلك الإتجاه الذى يسير عليه صندوق دعم الغزل والمنسوجات فى السنوات الأخيرة ، بفلسفة ثابتة تقوم على المبادىء التالية لسياسة الدعم من

(١) مصدر البيانات صندوق دعم الغزل والمنسوجات .

الخفض التدريجي لفئات الإعانة ، مع توقيتها بفترة زمنية تتيح للصناعة خفض تكلفتها الانتاجية وتطوير مواصفات إنتاجها حتى تستغنى عن الإعانة كلية فى وقت من الأوقات .

وقد لوحظ انخفاض اعتمادات دعم الصادرات المخصصة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج فى العامين الأخيرين ، فبعد أن كانت قد ارتفعت إلى ٨٫٨ مليون عام ١٩٦٨ تناقصت إلى ٥٫٩ مليون عام ١٩٦٩ ثم إلى ٣٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ [١] .

كما يلزم أن يكون من الإعتبارات الأساسية لسياسة الدعم استخدام معيـــار المكون الأجنبي لحساب ماتتكلفه إنتاج السلع من عملات أجنبية كثمن المستلزمات الإنتاج المستوردة ، فاذا لم تكن حصيلة تصدير السلعة المتمتعة بالإعانة كافية لتغطيه تكلفتها من النقد الأجنبي ، فان إعانتها تصبح أمراً يصعب تفسيره أو تبريره . وقد أوصى بضرورة مراعاة الاعتبار المشار اليه — عند تقرير إعانات الدعم — مؤتمر الانتاج الذى انعقد بالقاهرة عام ١٩٦٥ .

ولقد ثبت من خلال بعض الدراسات لحساب العائد الصافى للنقد الأجنبى الناتج عن بعض أوجه نشاط التصدير ، أنه بعد استنزال ماتتكلفة بعض السلع من مستلزمات الانتاج المستوردة ، لاتكاد حصيلة صادرات الصناعة من النقد الأجنبي تغطى ما أنفق على تلك المستلزمات . وربما يكون ذلك مما يقلل من الدلالة الحقيقية لمعدلات نمـو بعض الصادرات المصرية التى تمنح دعما [٢] .

---

(١) الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٠ .

(٢) وزارة الخزانة — الادارة العامة للبحوث ،
تطور التجارة الخارجية لـ ج . ع . م خـــلال الفترة ٦٠/٥٩ — ١٩٦٨/٦٧ مذكرة رقم ٣٨ ص ٦ .

بل أن مثل تلك الأوضاع بما تؤدى اليه من خفض أسعار الصادرات — كنتيجة لمنح الإعانات — قد تعكس آثارا غير موافقة على قيمة العملة المحليه فتفضى إلى تدهورها ، كما قد تؤدى إلى تدهور نسبة التبادل الخاصة بالصادرات ، نتيجة بيع المنتجات المصدرة بأسعار أقل مع استيراد السلع المصنوعة من الدول المتقدمه بنفس الأسعار السابقة (١) .

ولاتقاس تكلفة النقد الأجنبى لسلع التصدير فقط بقيمة مستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة ، بل أن المواد الخام المحلية القابلة للتصدير عند توجيهها للانتاج المحلى بدلا من تصديرها ، إنما تعتبر نوعا من تكلفة النقد الأجنبى يساوى ما كان يمكن أن يحققه تصديرها من حصيلة من تلك العملات .

وقد ثبت من احتساب سعر تصدير المتر من بعض الأقمشة الشعبية للاسواق الخارجية ، أنه يقل عن سعر تصدير القطن الخام المحلى الذى استعمل فى إنتاجه ، فيما لو صدر بحالته الأولية دون تصنيع . وفى هذا مايدعو فى نظر البعض إلى توجيه منح إعانات الدعم إلى صناعات أخرى قد تحقق إعانتها نفعاً أكثر للاقتصاد القومى (٢) .

رابعا : وأخيرا فان إطلاق منح إعانات الدعم لصادرات بعض المنتجات دون تحديد لمدى زمنى مناسب ، يعتبر من المظاهر الضارة لنظام دعم الصادرات ، وهو مايبدو معه انعدام وجود سياسة واضحة لنظام أو تخطيط معلوم يصاحبه متابعة هادفة لذلك النظام .

ولسنا هنا بصدد بيان أهمية مبدأ توقيت الإعانة من الناحية النظرية ، فهو قديم قدم نظرية الحماية فى السياسة التجارية . ولكن المشكلة تكمن من الناحية العملية فى

(١) E. Kung. S. Calldn op. cit.

(٢) رأى الدكتور عبد الرازق حسن صنادية . دعـــم الصـــادرات ـ المرجع السابق .

ظاهرة التصاعد المستمر لمبالغ دعم الصادرات ، على وجه يجعل من استمرار تحميل ميزانية الدولة بتلك المبالغ ، ثغرة تستنزف الفائض الذى تحققه وحدات القطاع العام . وهو ما يتطلب ضرورة المسارعة إلى تقييم للموقف ، بهدف العمل على تحسين اقتصاديات إنتاج السلع التى تحصل على دعم والوصول بالاعانة إلى أقل حد ممكن مع توفير قدر من الانتاج التصديرى بعائد اقتصادى مجز . إذ أنه بدون ذلك يمكن أن تنقلب سياسة الدعم إلى عقبة فى سبيل تقدم الصناعة ، مما يؤدى اليه تواكل المسئولين فى وحدات الانتاج دون توافر الحافز لديهم على خفض تكلفة الانتاج والأسعار . هذا فضلا عما تحمله الاعانات لميزانية الدولة من أعباء تقتطع من الموارد السيادية فتؤثر على إمكانياتها فى الانفاق العام بوجوهه المتعددة [1] .

فخطورة الاتجاه المذكور هو فيما يمكن أن يؤدى اليه بوضعه الراهن إلى جعل الدعم هو المبدأ العام الذى يطبق على المشروعات التى تباشر نشاط التصدير، ولا يخفى أن ذلك يمثل تكاليف يقع عبؤها على أفراد المجتمع ، هذا بالاضافة إلى أن عدم وجود أفراد المجتمع. هذا سياسة واضحة للدعم قد يترك المجال مفتوحا لتدهور الانتاجية [2] .

وتتجه سياسة الموازنة العامة للدولة فى الوقت الحاضر إلى تخفيض أعباء الخزانة العامة من المبالغ المخصصة لدعم الصادرات ، عن طريق الدعوة لاعداد الدراسات الاقتصادية لوضع الأسس اللازمه لتحديد أرقام الاعانات والعمل على تدعيم اقتصاديات هذه الصناعات ، بزيادة إمكانياتها التصديرية من خلال رفع كفايتها الانتاجية بالقدر الذى يمكنها من امتصاص قيمة الدعم وتقليل حاجتها اليه تدريجيا [3] .

---

(١) دعم الصادرات فى ج . ع . م — دراسة بالاهرام الاقتصادى — مارس ١٩٧٠ عدد ٣٥٠ .

(٢) دكتور طلعت عبد الملك، تقدير الموقف التصديرى، سلسله دراسات المعهد القومى للادارة العليا ، رقم ٣٨ ، عام ١٩٦٦ .

(٣) تصريح لمصدر مسئول بوزارة الخزانة — جريدة الجمهورية فى ٢١ يوليو ١٩٧٠ ص ٤ .

وينبغى دائما مراعاة التدرج فى تطبيق مبدأ توقيت إعانة التصدير ، تمهيدا لالغائها ، كما يحسن توفير العلم مقدما لدى المنتجين والمصدرين عن المدى الزمنى لمنح الاعانة وعن نظام التـدرج فى تخفيضها . وينبغى بوجه عام تنظيم متابعة تقييم نظم إعانات التصدير أولا بأول لتحقيق ملاءمتها على الدوام مع الظروف المتغيرة للانتاج المحلى وأحوال السوق الخارجية (١) .

وقد تضمنت توصيات مؤتمر القاهرة لتنظيم وإدارة الانتاج المنعقد فى فبراير ١٩٦٩ ضرورة العمل مستقبلا على الحد من اللجوء الى دعم الصادرات ، مع وضع رنامج زمنى لتخفيض إعانات التصدير تدريجيا ، والاهتمام بعلاج الأسباب التى تدعو أصلا إلى منح تلك الاعانات .

خفض أعباء التـكلفة وأثمـان عناصر الانتاج التصـديرى :

يتطلب تحسين المركز التنافسى لصـادرات أى بلد أن يوضع فى مكان الاعتبار من سياسة تنمية الصادرات العمل على البيع بأسعار تنافسية ، والدأب على تخفيض نفقة إنتاج الوحدة المنتجه من السلعة التصديرية إلى أدنى حد ممـكن ، عن طريق زيادة الانتاجيـة فى كل من الانتاج الزراعى والصناعى بتطوير فنون الانتـاج وأساليبه (٢) .

ولقد كانت مشـكلة التـكلفه الإنتاجيه لسلع التصدير الوطنيه وارتفاع أعبائها المحليه على وجه يفوق قدرتها على الانطلاق — فى خضم المنافســه العالمية —

(١) C.N.U.C.E.D , Encouragement aux Exportations Industrielle, 1970 p. 13.

وكذلك محمد عباس زكى، التصدير : مشكلاته ودعمه . بحث مقدم لمؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج والتصدير ــ فبراير ١٩٦٦ .

(٢) A. Maizels, Exports and Econ. G , op. cit., p. 270; U.N.I.D.O., Industrial Dev., op. cit, p. 133.

إلى أسواق التصدير المختلفة ، ولا تزال، هي حجر الزاوية في قضية تنمية الصادرات بجمهور مصر العربية .

وقد كان خير تصوير لذلك هو ما قرره نائب رئيس الوزراء لشئون الصناعة – عام ١٩٦٦ في بيانه الافتتاحي لمؤتمر دراسات تنمية الصادرات الذى نظمه المعهد القومي للادارة العليا في العام المذكور – حينما أوضح أن من أهم أسباب قصور القدرة التنافسية للسلع المصدرة المصنوعة ارتفاع تكلفتها الانتاجيه بالنسبة لمثيلاتها في الخارج وأن أهم عناصر الزيادة في التكلفه يرجع لأعباء التمويل والفوائد والقروض الأجنبية والقروض المحليه ، وتركيز ضغط الانفاق على الوحدات الانتاجية أيضا في مجال تمويل النشاط الجارى للدورة الانتاجية . هذا بالاضافة إلى زيادة التكلفه الناتجة عن نقص الخبرة والدراية الفنيـــه اللازمه لدى العمال ووجود فائض في العمالة والادارة العليا يزيد عن الاحتياجات الحقيقية للانتاج . وهي جميعها أعباء تؤدى إضافتها لتكلفة الانتاج الصناعى عندنا إلى عجز ذلك الانتاج عن منافسة السلع المثيله في الأسواق الخارجية . وهي أوضاع يجب العمل بكل الوسائل الممكنه على تلافيها في خططنا المقبله ، وليس من المتصور بطبيعة الحال أن نستمر في منح دعم على الدوام لبعض الشركات الصناعية بينما تظل تكلفة إنتاجها غير قادر على المنافسة . وتتجسم المشكلة بصفة خاصه بالنسبه للمنتجات التى تدخل كسلع وسيطه في إنتاج سلع أخرى مثل المنتجات المعدنية . إذ ينتج عن ارتفاع أسعارها ، ارتفاع تكلفه إنتاج السلع النهائية مثل منتجات الصناعات الهندسية [1] .

وللدول المختلفه وسائلها العديدة التى تستخدمها لتخفيض عناصر التكلفة في الانتاج التصديرى . إذ تلجأ الدول المتقدمه والناميه على السواء إلى وسائل تخفيض

---

(١) دكتور مصطفى خليل، موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية «دراسات مؤتمر تنمية الصادرات » جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٦ .

الضرائب ومنح التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات إلى جانب الاعفاءات الجمركية وخفض تعريفات النقل البرى والبحرى والجوى للصادرات [١].

أما فى جمهورية مصر العربية ، فيما عدا ما تتمتع به بعض المواد المستوردة من نظم السماح المؤقت ورد الرسوم Drawback فان عناصر الانتاج المختلفة المساهمة فى الانتاج التصديرى ، لاتتمتع بمزايا تذكر ، فى مقام العمل على انعاش النشاط التصديرى وخفض عناصر التكلفة لسلع التصدير المختلفة . وبذلك يتساوى الانتاج للتصدير مع باقى قطاعات الانتاج المحلى فى تقاسم عناصر الانتاج المختلفة والتنافس عليها ، هذا على عكس الحال فى العديد من الدول التى تنبهت إلى أهمية وسائل تشجيع الصادرات عن طريق تمييز الانتاج التصديرى بمعاملة خاصة سواء من حيث إمداده برؤوس الأموال اللازمه للاستثمارات أو تخفيض أسعار باقى عناصر الانتاج اومنح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية للدخل المتولد عن نشاط التصدير ، وإعطاء ما يخصص لأغراض انعاش الصادرات وترويجها وفتح أسواق جديدة لها .

ففى مجال رأس المال ، يؤدى تشجيع الاستثمار فى صناعات التصدير نفس الدور الذى تؤديه الإعانات المباشرة للصادرات . بل وتتميز سياسة التشجيع المذكورة بما يمكن أن تمنحه من أولوية لتلك الصناعات التصديرية الأكثر إحتياجا لعنصر رأس المال . وتتجلى أهمية ذلك لدى الدول النامية بصفة خاصه ، حيث يؤدى تقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالى إلى صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمه لصناعات التصدير . وبمقتضى السياسة المذكورة تعمل الحكومات على التوسع فى الاقراض للاستثمار فى صناعات التصدير بأسعار فائدة تقل

---

(١) M. Schnebli, Promotion des Exportations a' l' Echelon Gouvernemental (Conferances, Sur la Promotion des Export., G.A.T.T. 1967, p. 382.

بشكل ملحوظ عن الأسعار السائدة ومن قبيل ذلك ما فعلته استراليا عام ١٩٦٢ من قيام بنوكها التجارية الكبرى بفتح حسابات خاصة للاقراض بالأجل لبعض الانفاقات الرأسمالية لتمويل الانتاج التصديرى .

كما تقرر بعض الحكومات التخفيضات المالية والضريبية لتشجيع استخدام راس المال فى الاستثمار لغرض التصدير ، كما هو الحال فى فرنسا واليابان وسويسرا (١) .

وفى جانب عنصر العمل ، يعانى الانتاج التصديرى لدينا من تلك الظاهرة العامة التى تسود قطاعنا الصناعى ، وهى ارتفاع التكلفة بسبب تراكم طاقه فائضه من العمال تزيد عن الحاجه الفعلية للانتاج. مما يشكل عبئا على نفقة الأجور ، لايقابله عمل منتج .

وتسبب ضغوط بعض القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الوقت الحالى دائما لرفع مستويات الأجور دون نظر إلى ارتباط مستوى الأجور بالانتاجية الحقيقية. ومن ذلك ما تمارسه التشكيلات النقابية وما يسببه اتساع حجم القطاع العام واتجاهات التعليم والعمالة المتزايدة .. الخ .

ويؤدى هذا الاتجاه إلى فقدان أهم ميزة نسبية متوافرة لدينا — فى مجال التحكم فى مستوى التكاليف — وهى ميزة الانخفاض النسبى لمستويات الأجور ، تلك الميزة

---

(١) C.N.U.C.E.D., Encouragements aux Expertations., 1970 p. 21.

كذلك تساهم السلطات الرسمية فى بعض الدول فى منح الضمان للائتمان التصديرى طويل ومتوسط الاجل ولتسهيل تصدير السلع Assurance Credit d' Expertation الرأسمالية ، وتعتبر إعادة الخصم التى يقوم بها البنك المركزى للائتمان الممنوح لصادرات من جانب البنوك التجارية بمثابة إعانة غير مباشرة للصادرات تعادل الفرق بين سعر الفائدة السائد فى السوق والسعر الممنوح به الائتمان .

التى يمكن أن يعوض عن طريقها ما يسببه ارتفاع تكلفة رأس المال للوحدة ، إذا شئنا مجاراة مستويات التكلفة للسلع المنافسه بالخارج . لذلك فان سياسة الأجور عندما تحتاج الى تخطيط يتجه بها إلى خدمة أهداف تنمية الصادرات فاذ كان تخفيض الأجور من الأمور المتعذرة لإضراره بالحوافز ، فانه من الممكن إجراء تمييز فيها يتمشى مع أهداف التنمية وبصفة خاصة هدف إنماش الصناعات التصديرية ، مع التزام قاعدة تنظيم ارتفاع الأجور بمعدل يقل قليلا عن معدل نمو الانتاجية [١].

كما يمكن التغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة الأجور فى صناعات التصدير عن طريق تحسين إنتاجية العامل من خلال التوسع الرأسى فى بعض المصانع القائمة . واستخدام العمالة الفائضة فى الصناعات الموجودة ، بالتوسعات التى يمكن إضافتها كامتداد لنفس الوحدات الإنتاجية القائمة ، بدلا من تعيين عدد جديد من العمال فيها [٢].

وعلى أى حال فان موضوع العمل على الاستفادة قدر ما يمكن من انخفاض الأجور ، فى مجال اختيار الصناعات التصديرية ، يجب أن ينال عندنا مايكفى من الدراسة والبحث وعلينا باتباع ماينصح به J. Hicks [٣] من استغلال أنواع المهارات والخبرات المتوافرة أصلا لدى السكان ، والتعرف على كيفية تحويل مايمكن تحويله منها إلى فروع الإنتاج التصديرى التى تتاح أمامها فرصة المنافسة بالأسواق الخارجية.

كما تتطلب سياسة خفض التكلفة للسلع التصديرية مراعاة إزالة أثر القيود والضرائب المفروضة على معدات والانتاج المواد الخام — وخاصة المستورد منها —

---

(١) دكتور احمد فؤاد شريف — تخطيط تنمية الصادرات — بحث دراسات مؤتمر تنمية الصادرات — المعهد القومى للادارة العليا — ١٩٦٦ ص ٥٦٣ .

(٢) بيان الدكتور مصطفى خليل — المرجع السابق ص ٦٨ .

(٣) J. Hicks, International Trade: The Long View, 1963.

(محاضرة للبنك المركزى المصرى ، ١٩٦٣ ، ص ٢٩)

مما يدخل في إنتاج سلع التصدير. ومن ذلك مثلا مايخصص من إعانات لسلع التصدير المصنوعة بقصد تعويضها عن الأثر الجانى السلبي الذي يسببه فرض ضرائب جمركية عن عناصر الانتاج المستوردة من الخارج. حيث يتطلب الأمر فى تلك الحالة أن يتناسب مقدار الإعانة مع فئات التعريفة المطبقة على تلك العناصر وبحسب نسبة مساهمتها فى إنتاج السلعة التصديرية، ويرى البعض أفضلية نظام الاعانات المباشرة المذكورة على نظم السماح المؤقت والدورباك والمناطق الصناعية الحرة، بالنظر لما تتطلبه الأخيرة من إجراءات مطولة وما يلاقيه تطبيقها من صعوبات إدارية، فضلا عن شعور المصدر أو المنتج حيالها بعدم التيقن .

كذلك فانه فى حالة خضوع المواد المستوردة للحظر أو التحديد الكمى، يمكن أن تمنح لاحتياجات صناعات التصدير منها — استثناء — تراخيص خاصة، كما هو متبع فى الهند . وفى حالة ما إذا كانت بعض المواد الداخلة فى إنتاج السلع التصديرية تباع محليا بسعر أعلى من سعر تصديرها، فانه يمكن تعويض المصدرين عن ذلك بطريق الاعانة، مع تمويل منح تلك الاعانة من حصيلة الفرق المتحقق من المبيعات المحلية للمواد الأولية [1] .

كذلك فان استخدام سياسة الاعفاءات والتخفيضات الضريبية فى مجال خفض الأعباء المالية على الانتاج التصديرى، يمكن أن تكون أداة فعالة فى تنمية الصادرات وتدعيم قدرتها التنافسية فى الجانبين السعرى والنوعى . وتطبق تلك الاعفاءات والتخفيضات على أنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة . وهذه الضرائب إما أن تكون مفروضة أصلا على قيمة الانتاج أو على المبيعات من السلعة، أى على الاستهلاك وغالبا ماتكون فئات تلك الضرائب مرتفعة وخاصة على السلع الكمالية

(1) C.N.U.C.E.D. /Encouragements aux Exp., op. cit, p. 18

ومثالها ضريبة الانتاج التى تفرض فى كثير من الدول على المنتجات البترولية والكحولية . والاعفاءات والتخفيضات التى تقرر فى شأن ضرائب الانتاج التى تجبى دفعة واحدة والتى تتميز بسهولة تطبيقها. اما الأعفاءات من ضرائب الاستهلاك حيث تستحق ، الضريبة على السلعة عند تداولها ، فيصعب احتساب مايجب رده من الضريبة عند تصدير السلعة ، لذلك تسير بعض الدول على تقرير فئات متوسطة تحكمية لرد الضرائب على كل مجموعه سلعية معينة (١) .

وفى مجال الضرائب على الدخل ، تقرر كثير من الدول الإعفاءات الكلية أو الجزئية من الضرائب المستحقة على الدخل من أرباح النشاط التصديرى كما تستبعد من الوعاء الضريبى بعض الانفاقات الموجهه لتنمية الصادرات ، كذلك يسمح لشروعات الصناعات التصديريه بتكوين أرصدة احتياطيه معفاه من الضريبة . وتمنح بعض الإعفاءات المالية المؤقته لمشروعات الانتاج التصديرى الناشئة لمساعدتها على الوقوف فى مجال المنافسة .

ومن التخفيضات الضريبية التى تقرر لنشاط التصدير ما يتوقف على حجم الدخل أو مقدار الأرباح المتحققه من التصدير كما هو الحال فى الأرجنتين واليابان وجمهورية الصين والهند وغيرها . ومنها مايتوقف على معدل تزايد الدخل المتحقق من التصدير كالنظام المطبق فى نيوزيلانده .

---

(١) ومن أمثله تطبيقات الاعفاءات والتخفيضات الضريبية عن رسوم وضرائب الانتاج والمبيعات ، ما يجرى عليه العمل فى الهنـــد من إعفاء الصادرات من الضرائب على المبيعات Impots sur le vents ورد رسوم الانتاج Droits d' accis عن المواد الداخله فى إنتاج سلع التصدير . فضلا عن التخفيضات التى تتمتع بها بعض المواد الداخلة فى الانتاج كالسكر وغزل القطن والورق . كذلك تطبق مزايا مشابهة لتشجيع الصـــادرات فى كل من اليابان وايرلندا وباكستان والبرازيل وسويسرا والمملكة المتحدة . . . الخ .

وفى مجال الضرائب الاخرى المختلفة، تمنح بعض الدول الإعفاءات والتخفيضات فى تطبيق الضرائب على المرتبات والأجور والضرائب العقاريه والضرائب على المبادلات المالية والضرائب على القيمة المضافة ، مما يمكن أن يكون له أثره الفعال فى تشجيع الصادرات عن طريق تخفيض الأعباء المالية على المصدرين . والأمثلة عديدة لذلك فيما اتبعته بعض الدول كاستراليا والبرازيل وشيلى والمانيا الأتحادية واليونان [١] .

وفى ج . م . ع . لم يحظ النشاط التصديرى بعد بمثل ما يحظى به مثيله فى نظم العديد من البلاد الأخرى ، وخاصة فى مجال تسهيلات رأس المال وعلاج أثر أرتفاع أثمان عناصر التكلفه الانتاجية والأعباء المالية المختلفة ، والاعفاءات والتخفيضات الضريبية المتعددة الأشكال والأنواع، وغير ذلك من الوسائل المستخدمة فى البلاد المذكورة لإنعاش الإنتاج التصديرى وتنمية الصادرات .

فنيما عدا نظم السماح المؤقت ورد الرسوم والمناطق الحرة التى يقررها القانون الجمركى فى ج . م . ع للمواد والأدوات المستوردة لغرض إعادة تصديرها بعد التصنيع ــ مما سيرد بيانه فى المبحث المقبل ــ تقتصر الأعفاءات المقررة لتخفيف من أعباء الضرائب المحليه على المواد والمنتجات المصدرة على ما تقرر من إعفاء السلع المنتجة محليا ، مما يفرض عليها من ضريبة انتاج إذا تمت أجراءات التصدير تحت رقابة مصلحة الجمارك خلال سنة من وقت صرف السلعة من المصنع ، مع استيفاء الاشتراطات التى تقررها المصلحة المذكوره. وكذا جواز رد الضرائب الانتاج التى يكون قد تم تحصيلها بالفعل على ما يصدر من تلك السلع [٢] .

CNUCED. Encouragements aux Exp. op. cit, p. 35-45 (١)

(٢) قرار وزير الخزانة رقم٢ لسنة ١٩٦٣، مادة٢٠١ من القانون رقم٦٦ لسنة١٩٦٣ ، مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ ، قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠٧ لسنة ١٩٥٦ ، مرسوم بقانون ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ .. الخ .

كما اعفيت المنشآت التجارية والصناعية فى المناطق الحرة من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المستحقة على صافى أرباحها الناتجة من مبيعاتها خارج ج.م.ع ، وكذا من الضريبة على القيم المنقولة ، وذلك بشرط أن تكون لدى تلك المنشآت حسابات منتظمة تعتمدها مصلحة الضرائب (١) .

كذلك كان من التسهيلات التى تقرر اتاحتها لوحدات القطاع العام فى مجال تحصيل ورد ضرائب الانتاج المحصلة عن الغزل المصدر بحالته والداخل فى انتاج المنسوجات المصدرة، ما تقرر عام١٩٦٩ من جواز إجراء المقاصة بين إجمالى الضريبة المستحقه على الغزل المنتج وما يقابل الضريبه على النزول المصدرة (٢) .

ولا يزال الهيكل الضريبى العام عندنا ـ كما نرى ـ فى حاجة إلى التعديل بادخال الكثير من نظم الاعفاءات والتخفيضات الهادفه لتشجيع الانتاج التصديرى وتنميه نشاط الصادرات بوجه عام .

وقد ورد ضمن توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج المنعقد فى فبراير ١٩٦٩ الدعوة للعمل على تحديد تكلفة الصادرات عن طريق إعفائها من بعض آثار السلطان السيادى للدولة فى فرض الضرائب والرسوم المختلفة .

المبحث الثالث

وسائل مواجهة عوامل المنافسة السعرية الخارجية

ونتناول فى هذا المبحث وسائل علاج إثر أرتفاع عوامل التكلفة الخاصة بعناصر الإنتاج المستوردة الداخلة فى إنتاج سلع التصدير ، ووسائل التحكم فى أسعار العمله فيما يتصل بتأثيرها على أثمان الصادرات .

---

(١) مادة ٩٦ من القانون رقم ٦٦ لسنه ١٩٦٣ .

(٢) قرار الادارة العامه للجمارك فى ١٨/٥/١٩٦٩ .

فنقسم دراستنا فى هذا المبحث إلى : -

- وسائل التعريفه الجمركيه .
- الرقابة على الصرف .

وسائل التعريفة الجمركيه :

أصبح لسياسة التعريفه الجمركيه أهميتها القصوى فى نطاق السياسات التجارجية التى تلعب دورا حيويا فى مراحل التنميه الإقتصاديه . وتستخدم سياسة التعريفة الجمركية بالبلاد النامية بصفه رئيسية لتشجيع الانتاج المحلى عن طريق إعفاء المواد الأولية ومعدات الإنتاج اللازمة له والحد من الواردات المنافسة لتلك الانتاج ، إلا أنه لوحظ أن ذلك الاتجاه بمفرده يؤدى فقط إلى نفع تلك المشروعات التى تنتج للسوق المحلية دون تلك التى تنتج لأغراض التصدير ، وذلك بسبب ما قد تحتاجه الأخيره من لوازم انتاجية أخرى كالأجزاء الملحقة ومواد التغليف والتعبئة مما لا يتوافر محليا ، فضلا عن اختلاف ظروف السوق المحلى عن ظروف السوق الخارجية وما يسود الأخيرة من منافسة قوية ، وهو ما قد ينتج عنه عجز الإنتاج التصديرى المحلى عن منافسة مثيله بالخارج .

وهذا هو ما يدعوا إلى ضرورة إعادة النظر فى بعض أوضاع التعريفات الجمركية بالدول النامية على وجه يكفل التوفق بين امكانيات الانتاج المحلى للصناعات المختلفة - وخاصه صناعات التصدير - وجو المنافسة الخارجيه بالأسواق العالمية [1]. ومن أجل ذلك لجأت كثير من الدول إلى أنظمه رد الرسوم الجمركية والسماح المؤقت والمناطق

(١) F. Liebich, Les Mesures de Politique Commerciale et leur Effet tant sur les Echange que le Developpement Industrielle (Conférances sur la Promotion des Exp., op. cit.).

الحره . وأخذت ج.م.ع. بالنظم المذكورة على ما سنعرضه بايجاز فيما يلى :

نظام رد الرسوم « الدروباك » . Drawback .

يقضى القانون الجمركى[1] برد الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك عن المواد الأجنبية التى استخدمت فى صناعة المنتجات المحلية عند إعادة تصديرها إذا تم ذلك خلال سنة من تاريخ سداد الضرائب (يجوز مدها بقـــرار من وزير الخزانة) بشرط اثبات دخول المواد المستوردة فى انتاج المصنوعات المصدرة . وتعين المصنوعات التى ترد عنها الضرائب والمواد التى تدخلها والشروط اللازمة بقـرار من وزير الخزانة . و يجوز عند تعذر التعرف على المـواد المستوردة لتغير معـالمها نتيجة العمليات الصناعية ، الاكتفاء بأن تـكون المنتجات المصدرة مما يدخل فى صنعها عادة الأصناف التى تم استيرادها .

ولاشك فيما يؤدى إليه نظام الدروباك من إزالة أو تخفيف الأثر السلبى للضرائب الجمركية على المواد المستوردة الداخله فى إنتاج سلع التصدير .

وتأخذ الـكثير من الدول ذات النشاط التصديرى الناجح بنظم متطـــورة للدروباك ، حبذا لو اقتبسنا منها مايساعدنا على تطوير استخدام اسلوب رد الرسوم ليكون من الأدوات الفعالة فى تنشيط وتنمية الصادرات[2] .

---

(١) الفصل السابع من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) ففى اليابان مثلا ، حيث يجرى نظام الدروباك المعمول به ـ والمعدل فى عام ١٩٦٥ باحتساب مبالغ الرسوم الواجب ردها على كل سلعة مصدرة بحسب العمليات التصنيعيه التى تجرى عليها ، يوجد تقدير مسبق لفئات المبالغ الواجب ردها من الرسوم عن المواد الاولية الهامه وهذا التقدير يحتسب مقدما على ضـوء الصادرات الفعلية من تلك المنتجات مقسمة على خمس مجموعات رئيسية . وعند إتمام التصدير ترد الضرائب على أساس الفئات المشار اليها بموجب قرار من السلطات الجمركية . ويبلغ عدد السلع التصديرية المتمتعه بالدروباك فى اليابان ٦٨ سلعة ولقد تم تبسيط إجراءات رد الضريبة واختصار خطواتها بموجب النظام المعـدل السالف الاشارة اليه .

=

السماح المؤقت : Admission Temporaire

ويتميز نظام السماح المؤقت ، بتلافى ماينشـأ عن تطبيق نظام الدروباك من صعوبات عملية ناشئة عن تعقد مراحل الإنتاج أحيانا إلى درجة تحول دون التوصل إلى تحديد دقيق للمبالغ الواجب ردها ، فضلا عما تستلزمه إجراءات استرداد الضرائب من وقت قد يطول ، على وجه يقلل من مقدار الحافز التشجيعى لدى المصدرين من وراء تمتعهم بهذا النظام .

وقد طبق نظام السماح المؤقت فى جمهوريه مصر العربية منـذ عام ١٩٥٢[1] ولـكن النظام بدأ متعثرا محدود الأثر نتيجة لبعض القيـــود والاشتراطات التى تضمنها ، مما دعا إلى تطويره بقوانين لاحقة . إلى أن صدر قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات الوزاريه المنفذة له ، فقضت أحكام السماح المؤقت بالقانون المذكور ، بالاعفاء المؤقت من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عن المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها فى البلاد ، وكذا الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكلة صنعها ، واشترط القانون تقديم ضمان مصرفى بقيمة الضرائب والرسوم ، وإتمام التصدير خلال سنة من تاريخ الاستيراد مع جواز مد المدة بقرار

= وفى الهند تنقسم السلع التى تتمتع بالدروباك إلى قسمين: أحدهما يتمتع برد ٩٨٪ من الضرائب المحصله والآخر يتمتع برد كامل الضريبة . ومن السلع ما يرد عنه الضريبة بفئات محددة ومنها ما يتوقف رد الضريبة عنه على ضوء احتساب جمله المطلوب رده من كافة المنتجين والمصدرين (ويبلغ عدد الاخير ٢٦٥ سلعة) وبالاضافة للسلع التصديريه المقرر رد الضريبة عنها يمكن لأى مصدر أن يعرض أمر استرداد ما سدده من ضرائب عن أى مواد أخرى تدخل فى انتاج سلع التصدير . وغيرذلك من أمثلة نظم الدروباك المتطورة الكثيرة كما هوالحال فى كندا والارجنتين وسيلان والمكسيك و"باكستان والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا .

(CNUCED., Encour. aux Expert., op. cit., p. 47)

(١) قانون ٤٣٢ / ١٩٥٢ .

من وزير الخزانه . واعفى القانون المواد والأصناف المذكورة من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير . وقضى باختصاص وزير الخزانه بالاشتراك مع وزير الصناعة بتعيين الأصناف والمواد التي يسرى عليها النظام ، كما قرر أنه في حالة تغير معالم المادة المستوردة نتيجة العمليات الصناعية التي تمت عليها يمكن النظر في الاكتفاء بأن تكون المنتجات المصدرة مما يدخل في صنعها عادة الأصناف المستوردة[1] .

وقررت وزارة الخزانة اعفاء البضائع الواردة إلى المؤسسات العامة أوالشركات التابعة لها والخاضعة لنظام السماح المؤقت من التأمين النقدى أو الضمان المصرفى والاكتفاء بتعهد من المؤسسة بضمانها لسداد الضرائب والرسوم على مايتخلف تصديره بالمخالفه لأحكام ذلك النظام[2] كما قررت وزارة الخزانه تفويض مدير عام الجمارك في الموافقه على اطالة مدة السنة اللازمة لاعادة التصدير[3] . وتقرر كذلك سريان نظام السماح المؤقت على ماتستورده شركات مصانع القطاع الخاص بشرط الحصول مقدما على موافقة مصلحة الرقابة الصناعيه وإدارة النقد ، مع إيداع تأمين أو ضمان مصرفى بقيمه الضرائب المستحقة[4] .

على أنه قد لوحظ أن تطبيق نظام السماح المؤقت فى ج.م.ع لايزال يجرى حتى الآن فى نطاق محدود نسبيا ، ويرجع ذلك إلى أن أحكامه لم تكن منذ بداية تطبيقه تتسم بالمرونة الكافية ، مما استدعى تطويرها مع الزمن كما أن اجراءاته لا تزال تحتاج للمزيد من التبسيط ، يضاف إلى ذلك أن وحدات القطاع العام وقد شغلتها المشاكل التنظيمية لتطوير أوضاعها فى ظل مرحلة التحول الاشتراكى ، لم

(١) الفصل الخامس من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) قرار وزارة الخزانة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ .

(٣) قرار وزاره الخزانة ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٤) قرار وزير الخزانة ٧٧ لسنة ١٩٦٧ .

توجه العناية الكافية فى الفترة الماضية لإستغلال إمكانيات تطبيق نظام السماح المؤقت بما يتطلبه ذلك من دراسات ، وهى أمور ينبغى العمل على تداركها فى الفترة المقبلة، بتوجيه الجهود اللازمة للاستفادة من إمكانيات تطبيق النظام المذكور إلى أقصى حدود ممكنة من أجل تنمية صادراتنا، على أن يوضع ذلك ضمن برنامج مدروس فى إطار الخطط الإنتاجية . كما يحتاج تطبيق النظام فى نطاق القطاع الخاص ، لقيام البنوك التجارية بتوفير الامكانيات المادية اللازمة لقطاع المذكور ، فضلا عن الخبرة الضرورية التعامل مع الأسواق الخارجية . وذلك عن طريق ما يمكن أن تمنحه تلك البنوك من التسهيلات المصرفية والمساهمة فى التمويل ، ووضع خبراتها الفنية وعلاقاتها بمراسليها فى الخارج فى خدمة القطاع المذكور .

كما يجب النظر فى امكان التجاوز عن شرط ايداع تأمين نقدى أو ضمان مصرفى بقيمة الضرائب الجمركية المستحقة ، وذلك فى الحالات التى يكون فيها المركز المالى المنشأة القطاع الخاص مليئا ، أو النظر فى الاكتفاء بتغطية الضمان لنسبة معينة من قيمة الضرائب المستحقة .

وفى مجال إستفادة الحرفيين من نظام السماح المؤقت ، ينتظر البعض أن تقوم الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية التى انشئت فى أواخر عام ١٩٦٩ بتقديم التسهيلات اللازمة للحرفيين بالتطبيق لنظام السماح المؤقت عن طريق تنظيم عمليات استيراد المواد اللازمة للانتاج من الخارج والإشراف على تصنيعها وإعادة تصديرها (١) .

وفى نظم السماح المؤقت المتطورة ببعض الدول المتقدمة ما يدعونا للنظر فى استحداث ما تتضمنه من مزايا لإدخاله على النظام المذكور عندنا — من ذلك مثلا

---

(١) بنك بور سعيد — المجلة الاقتصادية — نظام السماح المؤقت ودوره فى تنمية الصادرات — دراسة خاصة — عدد ابريل / سبتمبر ١٩٦٩ ص ٨ — ١٠ .

ما يتضمنه النظام الفرنسى من جواز تطبيق السماح المؤقت على البضائع المستوردة التى تخضع لعمليات تصنيع متعاقبة تتم بمعرفة منشآت مختلفة . وجواز تصدير بديل مصنع من غير المواد المستوردة، متى كان تصنيعه قدتم من مواد معادلة للمواد المستوردة من الناحيتين الفنية والحكمية . وكذا جواز اتمام إعاده التصدير بالتطبيق لنظام السماح المؤقت مع استخدام مواد بديلة لتلك المواد المستوردة المتمتعه بالاعفاء ، فى حالة وصول المواد الأخيرة فى تاريخ لاحق إذا ما استدعى ذلك تنفيذ صفقات عاجلة للخارج (١) .

ونرى أن استخدام نظام السماح المؤقت مع تطويره وتبسيط إجراءاته ، ما يمكن أن يقوم بمساهمة فعالة فى انعاش صناعات التصدير وخاصة فى مجال مواد التغليف والتعبئة . ويتوقف الامر إلى حد كبير على سعى وحدات القطاع العام والمؤسسات العامه إلى تنظيم الاستفادة منه مع الالتزام باحكامه حتى تستغل التيسيرات التى يتيحها لتحقيق الصالح العام ، مع توفير الامكانيات التمويلية والفنية اللازمه لنشر الاستفادة منه فى نطاق القطاع الخاص .

نظام المناطق الحرة :

يتميز نظام المناطق الحرة على غيره من نظم تنشيط التجارة التى تهدف إلى تحرير حركة السلع من أعباء الضريبة الجمركيه وقيودها ـ كنظم السماح المؤقت والدروباك والترانسيت والايداع .... الخ ـ وذلك بالنظر لارتباط تطبيق النظم المذكوره بالاجراءات والقيود الجمركية كسداد الضرائب ثم ردها فى حالة الدورباك وعرض المراجعة والرقابة الجمركية فى النظم الأخرى المذكوره . فى حين يسمح نظام المناطق الحره بحريه تبادل السلع داخل المنطقه وإقامة الصناعات الخفيفة وصناعات

---

(١) المرجع السابق مباشرة ص ٣ .

التجميع .... الخ مما يخلق رواجا كبيرا للمنطقة ويوفر للدولة فرص الحصول على ايرادات وفيرة متنوعة من العملات الاجنبية .

ويقضى نظام المناطق الحره فى ج م ع[1] بجواز انشاء المناطق الحره فى موانىء وبلاد الجمهورية بقرار من وزير الخزانة ويكون شغلها بتراخيص من مصلحة الجمارك يعتمـــد من الوزير . والعمليات التى يرخص بها فى تلك المناطق هى : تخزين البضائع العابره وكذا البضائع الوطنية ، وإجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج - ولو بمـواد محليه - وإعاده التعبئة ، وكذا إجراء تجميع وتجهيز وإصلاح وسائل النقل المختلفة أو إجراء أية عمليات صناعية أخرى يمكن أن تحقق نفعا من مزايا المناطق الحرة بالاستفادة من موقع البلاد الجغرافى. وتعفى السلع الأجنبية التى ترد للمناطق الحره وكذا الآلات والمهمات المستورده لمنشآتهـا من الخضوع للاجراءات الجمركية العادية والضرائب الجمركية . وتستوفى الاجراءات الجمركية وغيرها الخاصة بالتصدير على ما يدخل المنطقة الحرة من المواد والمنتجات المحلية . ولا تخضع السلع المستورده للمنطقة الحره والمصدره منها لقيود الاستيراد والتصدير .

وتوجد فى جمهورية مصر العربية ثلاث مناطق حره،الأولى فى بور سعيد وقـد بدأت فى شـكل مجموعة من مخازن الترانسيت ومخازن الفحم الحجرى وصهاريج البترول ومخازن التبريد وورش إصلاح السفن . والمنطقة الثانية بالاسكندرية وتضم بعض الصناعات الصغيره . والثالثة بالسويس وكان المتوقع قيام العديد من الصناعات وعمليات التخزين بها نظراً لموقعها الجغرافى الهـــام ، لولا ما وقع من ظروف العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ . والملاحظ أن النشاط الغالب فى المناطق المذكوره ذو صفة تجارية .

---

(١) قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الباب الرابع .

هذا وإن كان حجم تجـارة الترانسيت فى ج . م . ع . بوجه عام لايزال دون المستوى الذى يتناسب مع موقع البلاد . بل لقد تناقص الرقم القياسى لحجم التجارة المذكورة من حيث الكمية من ١٠٠ عام ١٩٣٤ إلى ٦٦ عام ١٩٦٢ (١) .

وفى عام ١٩٦٥ كان مجلس الوزراء قد قرر تحويل بور سعيد إلى ميناء تجارة حرة مع إعطاء الأولوية فيها لمشروعات إعادة التعبئة والفرز والتنظيف كما اظهرت بعض دراسات وزارة الاقتصاد أهمية عمليات الخلط والتعبئة والتخزين بالمنطقة ـ للسلع التموينية المتبادلة بين اسواق الشرق الأقصى وأفريقيا والسوق الأوربية وكذا صناعات التجميع والملابس الجاهزة والسجاير والأدوية . . . . الخ .

على أن نجاح تطبيق نظام المنطقة الحرة ـ سواء فى بورسعيد أو غـيرها من المواقع فى ج.م.ع ـ يتطلب المزيد من الاهتمام بتوفير كافة الامكانيات لممارسة أنشطة الخدمات المختلفة كالمرافق العامة والمخازن والأرصفـة وتنظيم عمليات الاتصال والتمويل والخدمات المصرفية ، وتطويرها على وجه يكفل الحصول على أكبر حصيلة ممكنة من النقد الأجنبى(٢) .

وإذا كانت ظروف عدوان عام ١٩٦٧ قد حالت فى الوقت الحاضر دون ازدهار نشاط المنطقة الحرة فى بورسعيد ، فان الأمل كبير فى استغلال امكانيات ذلك النظام مستقبلا ، لما يحققه من تصدير عنصر العمل الوطنى واستغلال الجهـد البشرى والكفاءات والخبرات المتاحة لدينا فى أعمال النشاط الصناعى والتجارى بتلك المناطق فضلا عن خلق امكانيات أفضل لانتاجنا التصديرى فى مجال المنافسـة الخارجية للمنتجات الأجنبية المثيلة

---

(١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، مناطق التجارة الحرة ـ دراسة خاصة ـ ديسمبر ١٩٦٥ ص ٧٤ .

(٢) المرجع أعلاه ص ٨٥ .

ويأخذ قانون الجمارك المصرى كذلك بنظام المستودعات[1] الذى يسمح بتخزين المواد والسلع الأجنبية فى أماكن يرخص بها من وزير الخزانة بناء على اقتراح مصلحة الجمارك لمدة ستة شهور يمكن مدها عند الاقتضاء ثلاثة شهور أخرى. ويرخص فى تلك المستودعات بإجراء بعض عمليات الخلط والتعبئة كمزج المنتجات الأجنبية بأخرى أو بمواد محلية بقصد اعادة تصديرها وكذا نزع الأغلفة والنقل من وعاء لآخر وغير ذلك مما يستهدف صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها.

وهو نظام يختلف عما هو متبع فى فرنسا. حيث يوجد إلى جانب نظام السماح المؤقت Admission Temporaire نظام آخر يسمى المستودعات الصناعية Entrepots Indu strielle الذى يستطيع بموجبه المستورد لمواد أولية أجنبية أن يحصل على اعفاء من الضرائب المستحقة على تلك المواد بشرط تعهده بتصدير نسبة معينة من انتاجه[2].

وهو نظام يجمع كما نرى بين مزايا نظام المستودعات ونظام السماح المؤقت كما يفضل مزايا نظام المناطق الحرة فيما يتيحه من استخدام أكثر – ودون قيود أو إجراءات – للمواد وعناصر الانتاج الوطنية.

وهكذا يبدو من استعراضنا لوسائل تنشيط الصادرات الوطنية عن طريق

---

(١) القانون الجمركى ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مواد ٧١ ، ٧٨ .

(٢) ويتميز النظام المذكور بتجنب ضياع الوقت والجهد اللازمين لأتمام الاجراءات الجمركية المتبعة فى نظام السماح المؤقت. كما يتميز النظام الفرنسى بامكان تمتع أى مستورد به مقابل تقديم ضمان بسيط باعادة التصدير. ويكون ذلك فى صورة عقد يبرم بين المستورد ومصلحة الجمارك تحدد مدة سريانه لفترة عامين.

راجع : (CNUCED., Encour. aux Exportations.. op. cit, p. 49)

وسائل التنظيم الجمركي لأوضاع السماح المؤقت ورد الرسوم والمناطق الحرة والمستودعات — وماذكرناه على سبيل التمثيل للنظم المقارنة والمتطورة فى بعض دول العالم — ماتستلزمه الافادة من تلك النظم من اهتمام السلطات الحكومية المختلفه بتطوير الأساليب الإدارية والإمكانيات التمويلية والخدمات المتصلة بها وتبسيط الاجراءات وتكوين الكفايات والخبرات اللازمة ، فضلا عما يجب على المؤسسات العامة المختلفة ووحدات القطاع العام من تخصيص الدراسات الكافية للافادة العملية من تطبيق تلك النظم[١] .

سياسة ضرائب الصادرات :

ومما يتصل كذلك بوسائل السياسة الجمركية لتشجيع الصادرات ، مبدأ التقليل قدر الامكان من فرض ضرائب على الصادرات .

ومن المعروف أن تلك الضرائب تستخدم عادة فى الدول المنتجة للمواد الأولية — فقليل ماتستخدمها الدول الصناعيه — ويستهدف من فرضها فى الدول النامية إما اعتبارها مصدر ايراد للدولة — وخاصة لسهولة اجراءات تحصيلها اداريا —

(١) إذ أنه من الملحوظ أن وحدات القطاع العام — سواء منها مشروعات التجارة أو الصناعه — لم تعط حتى الآن أهتمامها الكافى لإستغلال امكانيات تطبيق النظم المذكورة ، مما قد يرجع إما لإنشغالها بصفة رئيسية بتحقيق الكسب المباشر والسريع من نشاطها المخصص للسوق المحلية ، أو لنقص لدى شركات القطاع العام فى الخبرات اللازمة المتخصصة فى مجالات التجارة الخارجية . أو لبطء وتعقد بعض الاجراءات الحكومية التى تخشى أمامها وحدات القطاع العام المذكورة من الدخول فى تجارب معقدة وأعباء تمويلية قد تسبب تعطيل بعض مواردها المالية أو ابطاء معدل دورتها التجارية. وهي جميعها أمور تستدعى نهوض كل من الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام لتذليل مشاكلها ومعوقاتها على وجه سريع يلاحق أهداف تنمية نشاطنا التصديرى بكافة الوسائل الممكنة .

وإما لهدف تشجيع الصناعة المحلية[1] .

ولكن ضريبة الصادر قد تؤثر على حجم الصـــادرات ، كما أن عبئها غالبا مايقع على عاتق المصدر والمنتج المحلى . مما يجب معه مراعاة عدم فرضها إلا فى الحدود التى تسمح بها أحوال المنافسة الخارجية لأسواق السلعة المصدرة .

وقد راعى تلك الاعتبارات ، المشرع المصرى عند إصدار التعريفة الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنه ١٩٦١ فاقتصر فرض تعريفه الصادر على بعض أصناف محددة ـ وردت فى جدول حرف «ب» من التعريفة ـ لغرض الحد من تصديرها بحكم عدم وجود فائض كبيرمنها عن الاحتياجات المحلية، كالعسل الأسود والنلال وأوتار العضلات والسلاتة والقطن الخام الأشمونى وخردة وفضلات بعض المعادن .

وكانت الضريبة المقررة على صادرات القطن قد روعى فى فرضها الاعتبارات المالية ، استناداً على الميزة الخاصة التى تتـوافر فى الأقطان المصرية[2] إلا أنه نظرا لما يواجه سوق القطن من عوامل المنافسة الخارجية فقـــد رؤى تخفيض الضريبة المذكورة عام ١٩٥١ . وفى عام ١٩٥٩ ألغيت تماما بالنسبة للاقطان الطويلة التيله والطويله الوسط من أصناف الجيزة والدندرة وكذا فضلات القطن. كما فرض رسم تصدير على الأسفلت عام ١٩٥٥[3] .

(١) وقد استخدمتها فى تحقيق الغرض الأول بعض دول أمريكا اللاتينيه وآسيا وهى فى شيلى تبلغ ٨٠٪ من ايرادات الدولة. كما استخدمتها فى تحقيق الغرض الثانى السويد والنرويج لتشجيع صناعات الأخشاب المحلية .

(Krause, Internat. Econ., op. cit, p. 120)

(٢) فرضت لتمويل الدعاية للقطن المصرى بموجب القانون ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ وتولت تحصيلها مصلحة الجمارك لحساب عمليات الدعاية للقطن .

(٣) قانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٩٨ لسنة ١٩٦٠ .

ويحذر البعض من أثر ضريبة الصادر على القطن المصرى بالنظر لأن السوق التى تواجهه سوق منافسة وليست احتـــكارية والطلب عليه يتصف بالمرونة كما أن تلك الضريبة تضاف إلى عناصر التكلفة التى تنفق على عمليات تصريفه[١] .

أما السلع تامة الصنع عندنا ، فلم يفرض على أى منها ضريبة للصادر تمشيا مع ظروف انتاجها وتسويقها .

استخدام وسائل الرقابة على الصرف فى تشجيع الصادرات :

هناك ارتباط وثيق بين سياسة تنمية الصادرات وسياسة أسعار الصرف . وفى الدول النامية على وجه الخصوص ، ينتج عن الأعباء الثقيله للتنمية الاقتصادية مظاهر للتضخم الداخلى تؤدى إلى اختلال فى ميزان المدفوعات وبالتالى إلى تدهور فى أثمان صادرات تلك الدول من المنتجات الأولية . وفى مثل تلك المراحل ترتفع أســـعار الصرف ، نتيجة لاتجاه السياسة الاقتصاديه والماليه لعـــلاج الموقف عن طريق سياسه التعريفة الجمركية والتحديد الكمى للواردات[٢] .

كما تتجه السياسة الاقتصاديه فى تلك الأحـــوال — بهدف تشجيع الصناعات التصديرية — إلى استخدام وسائل منح الاعانات المباشرة وغير المباشرة ، حيث يعتبر استخدام تلك الوسائل بمثابة عناصر معوضة لارتفاع أسعار الصرف . وبعد تعقد وتشابك الصورة على هذا النحو قد لايكون امام الحكومة إلا التفكير فى استبدال الوضع باجراء تخفيض قيمه العملة واستخدام سعر صرف موحد ، حيث يعتبر إجراء تخفيض قيمة العمله فى هذا الصدد مســـاويا فى أثره — بوجه عام —

---

(١) قارن د. نجيب قلادة — التعريفة الجمركيه كاداه للســياسة الاقتصادية — رسالة دكتوراه — كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ١٩٦٥ ص ١٣٦ .

(٢) دكتور طلعت عبد الملك ، دور التصدير فى عملية التنمية ، دراسات المعهد القومى للادارة العليا مذكرة رقم (٢٦) ١٩٦٦ ، ص ١٨ .

لتطبيق تعريفة جمركية موحدة على جميع الواردات مضاف إليها منح إعانات الصادرات بفئات مساوية لفئات التعريفة .

وقد استخدمت بعض صور تخفيض قيمة العملة فى مصر ـ فى بعض الفترات ـ ثم عنها . مثال ذلك منح علاوات التصدير ، وكذا نظام احتجاز المصدرين لبعض حصيلتهم من التصدير إلى أسواق معينة لاستخدامها فى استيراد بعض السلع من الدول المذكورة أو بيعها للمستوردين الوطنيين بسعر مجز وقد طبق ذلك النظام فى الفتره من أوائل عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥ تحت اسم نظام حسابات استحقاق الاستيراد(١) . وعادت مصر لاستخدام نظام علاوات التصدير عام ١٩٥٧ (٢) .

كما عادت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٦٩ إلى الموافقه ـ فى حدود ضيقة على مبدأ دعم الصادرات من الحاصلات الزراعية غير التقليديه لأسواق العملات الحرة عن طريق منح علاوة مناسبة تغطى الخسارة وتسمح بنسبة ربح معقولة ، وايداع حصيلة هذه الصادرات لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجيه لاستيراد بعض السلع الضرورية التى تسمح طبيعتها بتحمل فروق الأسعار السابق

---

(١) دكتور محمد لبيب شقير ـ العلاقات الاقتصادية الدولية ـ ١٩٥٨ ص ٣٦٤ .

(٢) وكان ذلك بهدف تصريف الاقطان بالعملات الصعبة ، فتقرر (منح المصدرين علاوات بنسب تختلف باختلاف نوع العملة . وقد طبق هذا النظام فى الفترة من مارس إلى أغسطس من العام المذكور بفئات علاوة تتراوح ما بين ٧ ٪ ، ٢٠ ٪ ثم تناقصت الفئات إلى ٥ ٪ فى الشهرين الأخيرين من العام ، كما تقرر إعانة لحصيله صادرات البصل من الدولار أو المارك الألمانى أو الفرنك السويسرى بنسبة ٢٠ ٪ فى الفتره من ابريل حتى أول يونيه ١٩٥٧ . (راجع : محمد صدقي مراد ـ دكتور فؤاد مرسى ـ ميزانية النقد الأجنبى المرجع السابق ص ١٥)

تعويض الصادرات بقيمتها .

وقد كان سبب التردد فى استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة فى الظروف الحاضرة هو ماسبق أن حذر منه البعض من الأثر الضار الذى قد يسببه هذا الاجراء على أسعار صادرات بعض المنتجات القليله المرونه ، وهو ماقد يؤدى بالتالى إلى مزيد من اختلال ميزان المدفوعات ، وكذا ماردده البعض من احتمال تأثير الاجراء المذكور بالضرر على حركة دخول رأس المال أو على التوزيع المحلى للدخول[١] . وكذا مايراه البعض من أن استخدام ذلك الاجراء فى نطاق الظروف الاقتصادية الحاضرة فى ج.م.ع قد يسبب بعض الاضرار والمشاكل الاقتصادية التى فى مقدمتها رفع نفقات الانتاج وتكاليف المعيشه[٢] .

إلا أن ذلك جميعه لايقلل من الأهمية المسلم بها لاستخدام إجراء التحكم فى سعر الصرف فى مجال مواجهة مظاهر الاختلال العميقة التى يتعرض لها ميزان المدفوعات. بل أن الصعوبة التمويلية والمشاكل الادارية التى تحيط بنظم اعانة الصادرات تدفع البعض إلى تفضيل الحصول على نفس النتائج عن طريق إجراء تخفيض العمله ، فهى تخلق للمصدرين فرصا أفضل للبيع ، دون تحميل للممولين باعباء ضريبية جديدة[٣] .

ونرى وجوب استخدام وسائل الرقابه على الصرف من أجل تشجيع النشاط التصديرى فى جمهوريه مصر العربية ، وخاصة فى مجال علاج المشاكل التى تواجهها الصناعات التصديرية والناشئة عن ارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة فرض التعريفات

---

(١) CNUCED., Encouragements aux Exp., op. cit, p. 8

(٢) ماهر واصف ـ التنمية الاقتصاديه وأثرها على ميزان المدفوعات ـ المرجع السابق ص ٦٠ .

(٣) E. Kung & S. Gallen, op. cit, p. 47

الجمركية الحامية على بعض عناصر الانتاج المستوردة ، ووجود العوامل التضخمية الناجمه عن ظروف التنمية الاقتصادية ، وتلافيا لما ينتج عن الارتفاع المصطنع فى قيمة العمله الوطنية من خلق سوق سوداء للعملات الأجنبيه .

وتعتبر نظم علاوات التصدير وحق احتفاظ المصدرين بأرصدة من النقد الأجنبي — لاستيراد مايلزمهم من المواد الخام ومستلزمات الانتاج — صورا من التخفيض الجزئى لقيمة العملة . وقد أخذت بتلك النظم بعض الدول النامية كالهند وأندونيسيا وباكستان .

وعن طريق تلك النظم يرخص للمصدر بالاحتفاظ بجانب من حصيلة النقد الأجنبي المتولد عن صادراته لاستخدامه فى استيراد المواد الخام ومعدات الانتاج اللازمة لاستخدامه الخاص[١] .

وقد ينظم احتفاظ المصدرين ببعض حصيلة صاداراتهم من العملات الأجنبية فى

---

(١) ويطبق هذا النظام فى فرنسا منذ عام ١٩٤٨ وعدلت احكامه عام ١٩٥٨ وتمنح بمقتضاه علاوة للمصدرين تميزهم بفئات خاصة مرتفعة ، ويسمح للذين يقومون بتصدير ٢٠٪ فأكثر من انتاجهم بالاحتفاظ بأرصدة أكبر من النقد الأجنبى وتمنح هؤلاء بطاقات خاصة تميزهم عن سواهم . كما يرخص للمصدر باستخدام رصيده المذكور من العملات الأجنبية أما للوفاء بمصروفات مستحقة عليه للخارج أو لاستيراد مستلزمات الانتاج التى يحتاجها .

وتطبق يوغوسلافيا نظاما مشابها منذ عام ١٩٦٦ حيث تصل نسبة ما يسمح باحتجازه من حصيله صادرات بعض السلع والخدمات إلى ١٠٠٪ أحيانا ، كما هو الحال فى حصيله تنفيذ المشروعات الانشائية الكبرى وخدمات التأليف والنشر والفنون ، كما تطبق نظام حسابات المصدرين فى الجزائر فى حدوده ٪ من متحصلات المصدر حيث يسمح له باستخدامها فى استيراد ما يلزمه وتسديد ما يستحق عليه للخارج من عمولات أو نفقات إعلان وسفر وذلك من منطقة الفرنك .

(UNCTAD, Encouragent aux Exp., op. cit, p. 32 : راجع)

صورة شهادات بقيمة علاوة التصدير يمكن استخدامها فى سداد قيمة الواردات . وتأخذ سيلان بذلك النظام حيث يحصل المصدر على شهادات بنسبه ٢٠٪ من قيمة صادراته. وهذه الشهادات قابلة للتحويل وتمنح فقط عن صادرات بعض السلع المصنوعة المستهدف تشجيع تصديرها كالفواكة المحفوظه ومنتجات البلاستيك والمطاط . وفى باكستان تتفاوت نسبة قيمه شهادات حق الاستيراد من قيمة الصادرات ما بين سلعه وأخرى وفقا لدرجة التصنيع .

كما تستخدم سياسة الرقابة على الصرف فى الدول المختلفة وسائل متنوعه لتشجيع الصناعات التصديرية ، كالسماح للمشروعات الصناعيه التى تنتج التصدير ، بالاستيراد عن طريق الدفع الآجل على أن يكون السداد من حصيله الصادرات من السلع المصنوعة كما هو متبع فى باكستان . وكمنح الأولوية فى خطة توزيع استخدامات النقد الأجنبى لصناعات التصدير ، كما هو الحال فى جمهورية الصين وتونس وتركيا . وكاستخدام نظام أسعار الصرف المتعددة وتمييز صناعات التصدير بأسعار خاصة ، والسماح للمصدرين بالتصرف فى حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبيه أو بعضها فى السوق الحرة دون تقيد بسعر معين .

وبوجه عام فان الدول المختلفة تتجه للتوسع فى استخدام علاوات التصدير أو تعدد أسعار الصرف ، حيث تعتبر تلك الوسائل من الوجهة التحليليه ، من قبيل إعادة التصدير التى توجه فى المعتاد لعمليات استيرادية بهدف تدعيم الصناعات التصديرية (١) .

كذلك فمن مجالات استخدام السياسة المصرفية والنقديه لتدعيم نشاط التصدير فى خدمه أهداف التنمية الاقتصاديه ، إتخاذ التدابير المالية والنقدية الكفيلة بتوجيه

---

(١) UNCTAD, Encourag. aux Export., op. cit, p. 16

الزيادة فى الدخل ، المتولدة عن الصادرات إلى الإدخار ، والعمل على وضع حصيلة النقد الأجنبى الناتجة عن ذلك فى خدمة استثمارات التنمية الأقتصادية [١] .

كما ينصح البعض باستخدام وسائل الرقابة على الصرف لتحقيق استقرار الدخول فى مواجهه تقلبات الصادرات [٢] .

(١) إذ يعتمد إجراء تخفيض العمله مثلا على وجود موارد غير مستغلة، يسمح استغلالها بزياده الانتاج، وإلا وجب العمل على إعادة توزيع الدخل من الطبقات المستهلكة إلى الطبقات المدخرة حتى يمكن زيادة الصادرات .

(راجع : د . محمد سلطان أبو على ، التخطيط الاقتصادى وأساليبة ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ ،

R. Nurkse, Problems of Capital F., op. cit, p. 98)

(٢) ويكون ذلك عن طريق تنظيم وصرف حصيلة الصادرات للمصدرين ، حيث تسدد تلك الحصيلة بحساب خاص بالبنك المركزى ، ولا يصرف منها فى الحال للمصدرين إلا بنسبة معينة مع احتجاز الباقى لحين انتهاء موسم تصدير المحصول ـ بغرض تحقيق موازنة دخل المصدرين وتخفيف عوامل التقلب التى قد تحل بتصدير المحصول ـ إما باقتطاع نسبه فى حالة ارتفاع الأسعار أو منح اعانات فى حالة انخفاضها .

(A. Macbean, Export Instab..., op. cit., p. 232)

الفصل الثانى

تنمية القــــدرات التصــــديرية

لا تقتصر سياسة تنمية الصادرات على استخدام وسائل الدعم – المباشرة وغير المباشرة – التى توجه فى إطار السياسة المصرية للصادرات ، لتعويض فروق الأثمان والتكلفة الإنتاجية ، تمكينا لها من خوض ميدان المنافسة الخارجية .

بل أن التطوير النوعى لمستوى الإنتاجية وإجادة الإنتاج وإتقانه واستغلال طاقاته الفائضه وتأسيس السياسة التسويقية على الدراسة العلمية الجادة للأســواق الخارجية فضلا عن تكوين الكفايات القادرة واستنهاض الحوافز الفردية لدى كل من العاملين فى وحدات القطاع العام وأصحاب المشروعات التصديرية الفردية ، لتشكل جميعا ركنا هاما من أركان سياسة تنمية الصادرات .

فالسلعة الجيدة والفكرة المبتكرة والحذق فى فنون الإنتــاج والتسويق مع استخدام أساليب البحث العلمى المتطور ، هى مفاتيح التقدم اللازم للدخول فى حلبة المنافسة الحادة والسباق الصاخب للصادرات ، بالأسواق الدولية .

لهذا فان تعزيز العناصر المشار إليها يعتبر من الدعامات المكملة لجهود تنميــة الصادرات .

ونتناول بالدراسة تلك العناصر فى مبحثين :

١ – بحوث تحسين الانتاج ودراسات السوق ومراقبة الجودة .

٢ – تكوين الكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز الخاصة .

المبحث الأول

بحوث تحسين الانتاج ودراسات الاسواق ومراقبة الجودة

تفرض طبيعة المنافسة فى الأسواق الدولية ، اتساع أفق المفاضلة أمام المستهلك الخارجى لاختيار السلعة التى توافق رغباته من بين إنتاج الدول المختلفة مع تفضيل السلعة الأجود ذات السعر الأقل .

لهذا كان حرص كل دولة على أن تتميز سلعها التصديرية بما ينعش الطلب عليها بالأسواق الخارجية من خصائص تتعلق بمستوى الجودة والملامح المميزة (١) .

ومن أجل ذلك فقد عنيت الدول المختلفة بتخصيص أجهزة للدراسة والبحث ، تعنى باستخدام التقدم العلمى والتكنولوجى فى تطوير نوعية الانتاج وتحسينه إلى جانب العمل على النهوض بمستوى الانتاجية .

وفى ج. م.ع. ، بالرغم من التوسع الكبير فى تهيئة إمكانيات البحث العلمى وإنشاء وزارة مستقلة لهذا الغرض فضلا عن أجهزة البحث المختلفة على المستوى القومى . فإن عناية خاصة لم توجه نحو تطوير إنتاج السلع التصديرية ورفع مستوى الانتاجية فيها والتجاوب المستمر مع احتياجات الطلب الخارجى لتلك السلع .

ففى مجال الانتاج الزراعى ، وبرغم الاتجاه الرئيسى فى التنمية الزراعيـــة نحو التوسع الرأسى نجد أن الأساليب العلمية المتطورة لم تأخذ طريقها بعد للاســـتخدام العملى فى رفع الانتاجية للمحاصيل التصديرية الهامه ، وإذا كان ثمة ارتفاع نسبى فى إنتاجية بعض تلك الحاصـلات لدينا فإنما يرجع أســاسا إلى مهارة العمل اليدوى

---

(١) H. Wenhold - Stunzi, Donnés Fondamentales sur le Marketing d' Exportation (Conferances sur Promotion des Exportations-CNUCED. G.A.T.T. 1967, p. 60)

والخبرة العريقة التى يتميز بها الفلاح المصرى قبل أن ترجع للتقدم التكنولوجى فى الانتاج الزراعى [1] .

بل أن بعض حاصلاتنا من الصادرات غير التقليدية ، قد ثبت عدم رواجها بالأسواق الخارجية بسبب انخفاض مستوى جودتها [2].

فمن أهم الأسلحة التى يجب أن تتزود بها برامج التنمية فى القطاعين الزراعى والصناعى على السواء وبصفة خاصة فى مجال السباق التنافسى لسلع التصدير، النهوض بمستوى الانتاجية عن طريق استخدام أساليب البحث العلمى سعيا وراء زيادة الانتاج وخفض التكليفه . ومن ذلك فى مجال حاصلات التصدير الزراعية وجوب تخصيص البحوث والدراسات الكافية لاستغلال الأساليب العلمية فى إقامة المزارع النموذجية وكذا فى وسائل مقاومة الآفات الزراعية . فينبغى تهيئة الامكانيات اللازمه لانشاء المزارع النموذجية لحاصلات التصدير وإلحاقها بمحطات التعبئة ومصانع التغليف لتحل تدريجيا محل المزارع المتناثرة التى تتكبد شركات التصدير نفقات كبيرة النقل من مراكز الانتاج إلى محطات التعبئة ثم إلى موانىء التصدير [3] ومن قبيل بحوث مقاومة الآفات، ماقامت به مصلحة الحجز الزراعى ومصلحة وقاية المزروعات فى مصر من اختبارات تأثير التبخير بالغازات لمقاومة حشرة فراش الدرنات على خواص درنات البطاطس .

---

(١) دراسات تحليلية ـ الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء . عدد٦٤ عام١٩٦٩ ص ٦٠ .

(٢) ومثال ذلك ما تضمنته بعض تقارير منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية فى مجال دراسة مقومات التصدير المتعلقة بالانتاج ، من تخلف مستوى رتبة انتاج الكتان المصرى عما تتطلبه الأسواق الخارجية من أصناف ممتازه صحية طويله التيله .

(منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية . تقرير فبراير ١٩٦٧ ص ١٧) .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، تطور التجارة الخارجية ـ مايو ١٩٦٨ ص ٨٩.

ومن وسائل رفع مستوى الانتاجية والجودة فى إنتاج سلع التصدير الصناعية ، ما تحرص عليه برامج الانتاج الصناعى فى بعض الدول من تطبيق مبدأ التخصص المحكم فى إنتاج سلع معينه أو مجموعات متماثلة من السلع مما يساعد على الارتقاء بمستوى الانتاج بما يناسب متطلبات أسواق التصدير من مواصفات (١) .

كذلك فمن وسائل رفع الانتاجية ، فى صناعات التصدير — اجل تخفيف العبء على ميزان المدفوعات — ضرورة العمل على التزام للمعاملات القطية فى سبيل الحد من استخدام السلع الانتاجية الوسيطة المستورده ، كأحد معايير الكفاية فى الانتاج . ويفيد فى ذلك كثيرا تشكيل اللجان الفنيه من الخبراء والمتخصصين فى مختلف الأجهزة للتوصل إلى استخدام بعض المواد المنتجة محليا كمستلزمات للانتاج بدلا من بعض السلع المستورده (٢) .

استغلال الطاقة الانتاجية الفائضة عن طريق تحسين الانتاج :

وقد تتطلب برامج تنمية الصناعات التصديرية لدينا ، العمل على استغلال الطاقه الانتاجية التى كثيرا ما تعانى من وجودها مشروعات الانتاج التصديرى ، حيث يكون الطريق إلى استغلال تلك الطاقه هو تعديل نمط الانتاج وتحسين نوعيته

---

(١) ومن قبيل ذلك ما تمكنت به بلغاريا من منافسة معظم أسواق العالم فى انتاج بعض الاصناف كالطماطم والفلفل والنبيذ من حيث الجودة والأسعار من خلال تجربتها لزراعة بعض الخضروات والفاكهة فى البيوت الزجاجية النموذجية .

(H. Wenhold. Stunzi, op. cit, p. 70)

(٢) ماهر واصف التنمية الاقتصاديه وأثرها فى ميزان المدفوعات المرجع السابق ص ٦١ .

انظر كذلك : مناقشة الدكتور مصطفى خليل عن موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وخفض نفقته وفى سبيل ذلك ينبغى على سياسة التصنيع الاهتمام بتخصيص الاستثمارات اللازمه لتحقيق تلك الأهداف . فإذا كان استغلال الطاقة الفائضة لغرض تنمية الصادرات ، يتطلب العمل على بيع السلعة بأسعار اقل من الأسعار المنافسة أو بيعها فى المواسم المناسبة لتصريفها بالأسواق الخارجية ، فإن وسائل ذلك هى ملاءمة الإنتاج مع احتياجات الأسواق الخارجية وتحسين نوعيته ومراقبة جودته ـ عن طريق استخدام نظام التوحيد القياسى ، والعمل على ضمان استمرار توريد السلعة وملاءمة تغليفها ـ وذلك إلى جانب إتباع السياسة التسويقية الناجحه لتسويقها . وفى كثير من الصناعات القائمة فى بعض الدول النامية ـ كالصناعات الكيميائية والمعدنية ، يكفى استغلال جزء من الطاقه الإنتاجية الفائضة لإمكان تحقيق نجاح كبير فى تصدير الناتج المتولد عن تلك الطاقة الفائضة بالوسائل السالفة الذكر .

وقد يفيد تطوير الإنتاج من أجل استغلال الطاقه الفائضه لأغراض التصدير ، فى العمل على تنويع الإنتاج بما يوافى احتياجات الأسواق الخارجية (١) .

ويعتبر موضوع استغلال الطاقة الإنتاجية الكامنه لإنتاج سلع التصدير ، من مشاكل المدة القصيرة التى يمكن عن طريق الاهتمام بها أن تصبح عاملا حيويا فى توجيه الناتج الصناعى نحو الأسواق الخارجية ، ويؤدى ذلك إلى غزو الأسواق العالمية بتلك السلع وإنشاء علاقات تجارية جديدة ، فضلا عن اكتساب الخبرات

(١) وإن كان ذلك يتطلب الحرص على إجراء التحليل الدقيق بمعرفة الاخصائيين الفنيين فى الصناعة لدراسه امكانيات التغيير والتطوير . ومن المفيد أجراء مثل تلك الدراسة على فترات ، بصفة دورية للتعرف على الامكانيات الزائدة عن الحاجة فى أى جانب من جوانب الانتاج للعمل على توجيهها لخدمة أغراض التصدير . كما ينبغي الحرص على التمييز في هذه الصدد بين الطاقة الفائضة الحقيقيه ـ التى يمكن أن تؤخذ فى الحسبان عند تقدير الحجم الاحتمالى للصادرات ـ وبين الفائض الصورى الناتج عن نقص الكفاية الفنيه للانتاج أو سوء توزيع الموارد .

الجديدة نتيجة الاتصال بتلك الأسواق (١) .

ويفيد كثيرا فى مجال سياسه تنمية الصادرات فى ج. م.ع. تخصيص الدراسات اللازمة العمل على استغلال ما يوجد من طاقات فائضة فى العديد من صناعاتنا التى تنتج لأغراض التصدير ، من ذلك مثلا صناعة الدراجات التى ثبت أن إنتاجها لا يستوعب إلا نسبة بسيطة من طاقتها الإنتاجية — مما اقتصر فى وقت من الأوقات على ٣٠ ٪ من تلك الطاقه — وكان من نتيجة ذلك ارتفاع نفقة إنتاجها إلى درجة تحول دون غزو بعض الأسواق الهامه بإنتاجها كالأسواق الافريقية مثلا . وكذا ما يوجد من طاقة فائضه بصناعة المنسوجات ، مما ترجع أسبابه إلى عوامل عديده ينبغى أن تخضع للدراسات التحليلية الدقيقه .

رفع مستوى التعبئة والتغليف :

كذلك يعتبر تحسين مستوى التجهيز النهائى لسلع التصدير ، بما فى ذلك عمليات التعبئة والتغليف ، من الوسائل الهامه لرفع القدرة التنافسية لصادراتنا فى مختلف الأسواق . فضلا عن توفير المظهر الذى يرضى أذواق المستهلكين .

وقد ثبت من واقع بعض الدراسات التى أجريت للتعرف على مشاكل ومعوقات نمو صادراتنا من بعض السلع ، أن مشاكل التعبئة والتغليف كانت من المعوقات الرئيسية فى هذا الصدد. من ذلك مثلا ، ماأثر على تسويق الموالح — برغم الأهمية النسبية التى تحتلها بين قائمة صادراتنا من الحاصلات غير التقليدية — من عدم متانة صناديق التعبئة نتيجة الأخشاب المستعملة منها ورداءة حزمها بالشنابر ، وكذا عدم العناية بتسقيف الثمار

---

(١) N.U., Utilisation de la Capacité Excedentaire a' l'Exportation, 1969,

تقرير لجنة خبراء الطاقة الفائضة ، ريودى جا نيرو ، ٢٠ — ٢٦ .

رداءة داخل الصندوق والإهمال فى تدوين البيانات الـكافية أو تثبيتها على الصناديق فضلا عن رداءة وسوء مظهر الورق المستخدم فى تغليف الثمار [١] .

ولا تخفى أهمية العناية بعمليات التعبئة والتغليف لنجاح تسويق صادراتنا — الأمر الذى قد يتطلب العمل على توفير عبوات خاصـة للتصـدير تختلف عن تلك المستخدمة فى الانتاج للسوق المحلية مع مراعاة تغيير شـكل العبوات بما يلائم أذواق المستهلـكين فى الأسـواق المختلفة من حيث حجم العبوة ولونها واللغـة المطبوع بها البيانات . هذا فضلا عن ملائمة نوع التغليف وطريقة التعبئة وفقا لمقتضيات الشحن والنقل . ويمـكن التوسع فى الاسـتفادة من نظم السماح المؤقت والدروباك فى توفير المواد اللازمة لعمليات التعبئة والتغليف .

وقد يتطلب إعداد السلعه لأغراض التصـدير إجراء بعض التجهيزات الخاصـة عليها [٢] . كما يتطلب اتقان وإحكام التجهيز النهائى والتعبئة لبعض السلع التى تنتج فى ج. م.ع. خصيصا للتصدير ، كالبصل والثوم المجففين والجبرى المجمد والسماردين المملحه والأعشاب البحرية — أن يكون المصدر هو المنتج حتى تنال السلعة العنايه الكافية فى مراحل التعبئة والتغليف .

---

(١) منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية. تقرير عن مشاكل تصدير الموالح فى ج . ع . م . فى فبراير ١٩٦٧ .

كما تعددت الشكوى في بعـض الاسواق من وصـول بعض منتجات الصناعات الغذائيه المعلبه وقـد تبدل الورق المرقوم عليه بيانات الصنف من علبة لاخرى وهو ما حملت بعض الشركات على تداركة فيما بعد باستعيراد علب الصفيح المطبوع عليها بيانات (سياسات التصدير ، دكتور محمود عساف ، اكتوبر ١٩٦٩ ، ص ٩٣) .

(٢) من ذلك ما يلزم من اضافه بعض المواد الـكيماوية لوقاية بعض الحاصلات الزراعيه من الحشرات وتغطية ثمار بعض الفواكه بمادة شمعية لحفظها أو اعداد العبوات الخاصة المجهزة بالتهوية أو المحفظ ن الرطوبه .

وجدير بالذكر أن الكثير من الدول قد قامت بإنشاء مؤسسات خاصه بتطوير فنون التغليف والتعبئة ، من أجل خدمه أهداف التصدير ، وتقوم تلك المؤسسات بتقديم خدماتها ومشورتها للمنتجين والمصدرين ، فى كافة ما يعترضهم من مشاكل التعبئه والتغليف ، ومثالها : Packing Institute فى كل من الهند واليابان وايرلندا [١] .

نظم التحكم فى جودة إنتاج السلع المصدرة :

ومن الأمور الضرورية لتنمية صادراتنا ، العمل على إزكاء روح الاهتمام بالجودة لدى القائمين على الانتاج ، ورفع شعار أهمية وأولوية التصدير والعمل على تنميته بين العاملين على اختلاف مستوياتهم ، والسعى لتمييز السلع المصدرة بمواصفات أرقى توضع خصيصا لتحقيق كسب منتجاتها للأسواق المختلفه .

وترتبط جودة الإنتاج إلى حد كبير ، بالمواصفات التى توضع لها ومدى الالتزام بها . ومن هنا كان الاهتمام بوضع مواصفات موحدة تضمن حدا معينا من الجودة .

وكانت أولى الهيئات الحكومية التى عنيت بوضع مواصفات محلية فى مصر هى مصلحة الكيمياء فيما يتعلق بالمنتجات الكيمائية ثم الأجهزة الفنيه بوزارة الصحه فيما يتعلق بمواصفات بعض المنتجات الغذائية والاعلاف والأسمدة .

وأنشئت فى عام ١٩٥٧ هيئة عامه لوضع المواصفات القياسية للسلع المصنوعة والخامات اللازمه لها . كما أنشئت فى نفس العام الهيئة العمومية للتوحيد القياسى — التى لحقت بوزارة الصناعة — للعمل على رفع مستوى جودة السلع المصنوعة . إلا أن ممارسة تلك الهيئة لاختصاصاتها على وجه إيجابى لم يحدث إلا بعد تطوير

---

(١) راجع : سياسات التصدير . دكتور محمود عساف ١٩٦٩ ص ٩٦ ،
CNUCED, Encouragements aus Exp., op. cit p. 71

اختصاصاتها عام ١٩٧١ . ويلاحظ ان دور هذه الهيئة ، هو كما عبرت عنه اللجنة الدائمة لمتابعة جـودة المنتجات الصناعية عام ١٩٦٨ ، دور فنى إرشـادى يقوم على دراسه خطوط الانتاج وإرشاد الوحـدات الانتاجية إلى الوسـائل العلمية الحديثه لضبط الجودة . أما دور الفحص والمراجعة على المنتجات النهائيه من السلع المصنوعة فتختص به مصلحه الرقابه الصناعيه التى تتولى التفتيش على المصانع ومطابقه إنتاجها على المواصفات المحـددة لمستويات الجودة (١). ويتولى صندوق دعم الغزل والمنسوجات مراجعه تنفيـذ المواصفات القياسيه على منتجات الغزل والنسيج حيث يتوافر لدى المعامل والخبراء المتخصصين لذلك .

كما تختص مكاتب الرقابه على الصادرات — التابعه حاليا للهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات — بمراقبه توافر الشروط والمواصفات المقررة للصادرات من المنتجات الزراعيه والحيوانيه ، على ما سلف بيانه (٢) .

وعلى أية حال فان صادراتنا وخاصة من السلع المصنوعة لاتزال فى حاجة إلى المزيد من تنظيم أوضاع الرقابة عليها لضمان ضبط جودتها بما يلائم مسـتويات الانتاج العالمية .

ولا يقتصر الأمر بطبيعة الحال على توفير مواصفات قياسية تمثل الحد الأدنى للخصائص المطلوبة فى السلع التصديريه ، بل إن ما نرنو إليه فى الوقت الحاضر هو العمل الدائب على الارتقاء بالانتاج إلى مايفوق المواصفات القياسية ، مما يعتمد على جهود التطوير وروح الابتـكار .

---

(١) دكتور عمرو غنايم . مؤشرات جودة الأنتاج بحث . مجلة الـكفاية الانتاجية وزارة الصناعه عدد ، أكتوبر ١٩٦٩ ، ص ١٧ .

(٢) الباب السادس ، فصل أول ، مبحث أول .

وتوفر الكثير من الدول في الوقت الحاضر ، الأجهــزة المتخصصة لمعاونة المنتجين لسلع التصدير ، على تطوير انتاجهم والأرتقاء به[1] .

الدراسات السوقية للصادرات :

وقد تطلب التقدم الفني الهائل والتسابق الكبير في مجال المنافسة التجارية بين دول العالم استخدام الدراسات السوقية ، ليس فقط في التعرف على احتياجات الطلب الاستهلاكي في الخارج ـ في الحاضر والمستقبل ـ بل لتكون أداة طيعه للتأثير على ذلك الطلب بكافة الوسائل الممكنة كالدعاية أو تحسين المنتجات ، هذا فضلا عن تحليل المشاكل التسويقية وتوفير الحلول المناسبة لها[2] .

فدراسات السوق تغطي كل مايتعلق بظروف عرض السلعة وتوزيعها وتحديد منافذ تصريفها وثمنها وسلوك مستهلكيها .

وفيما يتعلق بالطلب على السلعة تتناول دراسات السوق ، التعرف على مدى قابلية السوق لاستيعاب السلع المصدرة .[3]

وتعتمد بحوث تقدير الطلب على التنبؤ بمستقبل السوق ، فمن الاستثمارات الناجحة في مجال التجارة الخارجية مايتنظر ظهور ثماره بعد فترة من الزمن وفي

---

(١) ومن أمثلة تلك الاجهزة المعهد القومي الهندى لتصميم الانتاج الصناعى،الذى يقوم بامداد المشروعات المختلفة بالنماذج الجديدة المبتكرة للانتاج . وهو ما تقوم به في اليابان أيضا منظمة J E. T. R. O. وفي المملكة المتحدة Design Centre ويساعد المركز الأخير المنتجين على الابتكار وتطوير انتاجهم وتمتد خدماته إلى العديد من الدول النامية .

(CNUCED, Encourag. aux Exp., op. cit, p. 70)

(٢) M.W. Spicer, Le Role de la Recherche et de l' Analyse en Matière de Marketing dans les Affaires Commerciales (Conferances sur la Promotion des Export. (GATT., 1967, p. 388.)

(٣) فالتفاصيل يمكن الرجوع إلى : H. Wenhold. Stunzi, op. cit p. 5

هذا الصدد ، يمكن أن يسترشد الباحث بالتجارب السابقه لبعض الدول[١] . كما تدخل فى الحسبان أية مؤثرات أخرى على الاستهلاك كأثر التغيرات الموسمية والعوامل الانتاجية والمناخية[٢] .

وتتناول دراسات السوق كذلك تقديرات انتاج السلع المثيلة بالبلد المستورد على ضوء اتجاهات الخطط القومية الطويله المدى للانتاج فيها[٣] :

وفى جمهوريه مصر العربية يؤدى تخلف الدراسات السوقية اللازمة لتصريف صادراتنا إلى كثير من الارتجال فى رسم سياسة التسويق ، إذ يقتصر الاهتمام بالتصدير لدى المشروعات المختلفه على محاوله التخلص من الفائض دون ارتباط بأهداف تصديريه واضحة تؤخذ فى الحسبان عند تقدير كفاءة المشروع . ويؤدى ذلك إلى معامله إدارة المشروع للاسواق الخارجية وكأنها إمتداد طبيعى للسوق المحلى فينصب الاهتمام على المواصفات الانتاجية المرتبطة بأذواق المستهلكين فى الداخل دون اهتمام بدراسة الأسواق الخارجية ، للتعرف على خصائصها واحتياجاتها ونوع

---

(١) كما يدخل فى اعتباره عوامل التقدم الفنى والتطور فى انتاج بعض المواد الصناعية البديله ويضع الباحث أمامه الروابط بين المتغيرات عن فتره ماضية على وجه يمكنه من استخلاص الخطط المقبلة للتصدير ، آخذا فى الحسبان التأثير المستقبل لبعض العوامل المتغيره كمعدلات نمو الدخل ومعاملات المرونه .

(٢) Ministre de Commerce du Canada, A La Conquéte Des Marchés du Monde, 1967, p. 12.

(٣) ويقوم تنظيم بحوث تسويق الصادرات فى البلاد المتقدمة على تعيين مجموعتين من المتخصصين أحداهما فى العاصمة تضطلع بالدراسة التحليلية لأسواق الصادرات ، وأخرى تقوم بدراسة الأسواق فى الخارج . وتنظم مراحل بحث المجموعة الأولى على أساس توفير كافة البيانات اللازمة ، من المراجع والوثائق والاحصائيات التجارية ، والمعلومات الوافية عن التعريفات الوطنية وكافة النظم التجارية .

ومواصفات المنتجات المنافسة ، مستعينه فى ذلك بأساليب تحليل المسلسلات الزمنيه والارتباط الاحصائى وطرق الاستقصاء[١] .

ويقتصر نوع الدراسات السوقيه الجاريه الآن بجمهوريه مصر العربيه ، على ماتقوم به المؤسسه العامه للتجارة[٢] فى الصورة السالف بيانها فى الباب السابق[٣] .

هذا فى حين أن بحوث التسويق فى الكثير من دول العالم ، لايقتصر القيام بها على الاجهزة الرئيسيه التابعه لوزارة التجارة بل تشارك فى القيام ببعضها أجهزة فرعيه ذات اختصاص نوعى بالنسبه لبعض المجموعات السلعيه كما تقوم ببعضها اتحادات المنتجين والمصدرين وبعض الهيئات المهنيه، وكذا معاهد البحوث والدراسات المتخصصه فى التجارة الخارجيه وتسويق الصادرات . هذا إلى جانب ماتقوم به بعض المكاتب الخاصة للدراسات التسويقيه وبعض المشروعات التجاريه والصناعيه[٤] .

كما يكلف باجراء الدراسات السوقيه بالخارج الملحقين التجاريين ، والوكلاء

---

(١) راجع: دكتور طلعت عبد الملك — تقدير الموقف التصديرى — سلسلة دراسات م.ق أدارة عليا ، رقم ٢٨ ، عام ١٩٦٦ .

(٢) وكانت قد انشئت عام ١٩٦٠ منظمة لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية فى ج.م.ع وكان ضمن اختصاصاتها أعداد البحوث والتقارير والدراسات عن حركه انتاج وتجارة الدول المنافسة وأسعار التعامل السائدة فى الخارج . . . ولكن تلك المنظمه قد صفي وضعها فى أواخر عام ١٩٦٢ منذ أن آلت اختصاصاتها لوكالة الوزارة لشئون التصدير ثم المؤسسه التجارة.

(٣) وهو ماسبق أن عقبنا عليه بملاحظاتنا التى أوضحنا من خلالها ضآلة وسطحية الجهود المخصصة لتلك الدراسات وعدم توافر الامكانيات اللازمة لها ، مما اتبعناه باقتراح انشاء جهاز مركزى يختص باجراء تلك الدراسات والتخطيط لسياسة التجاره الخارجية فى مجموعها . كما سبق أن أبدينا ملاحظاتنا على الدور المحدود الذى يقوم به التمثيل التجارى فى هذا الصدد فى الوقت الحاضر .

(٤) GA.T.T., L'Etude de Marchès.., op. cit.

التجاريين أو مندوبى أجهزة التجارة الخارجية المعينين بالخارج . وترتب المعلومات بعد جمعها ثم تنشر فى مطبوعات دوريه متخصصه تحت اشراف وزارة التجـــارة الخارجية لتوضع بعد ذلك تحت طلب المصدرين ، وتعتبر الدراسات السوقيه المشار إليها ذات أهميه بالغه فى مجال التعريف بالاتجاهات المتاحه لتصريف صادراتنا من المنتجات المختلفه . وقد بدأت الدول النامية تولى مثل هذه الدراسات المذكورة اهتمامها (١) .

المبحث الثانى

تكوين الكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز الخاصة

تتميز تجارة الصادرات عن سواها من عمليات البيع بالدقه والصعوبة وتعقـــد الاجراءات ويرجع ذلك فى المقام الأول لوجود الفاصـل المكانى الـكبير بين

---

(١) ففى الهند مثلا يقوم بتلك الدراسات ، الممثلون التجاريون فى الخارج ، فضلا عن وجود بعض مكاتب استشارية للهند بالمراكز الهامة بالدول المختلفة ، وتعاون فى ذلك أيضـا إدارة المعلومات والاحصـاءات التجاريه التابعة لوزارة التجارة ، وكذا المعهد الهندى للتجارة الخارجية ، ومجالس تنمية الصادرات والمكاتب السلعية واتحاد منظمات التصدير .

وتستعين اسرائيل فى ذلك بملحقيها التجاريين إلى جانب وجود مستشارين اقتصاديين لحسابها فى العواصم الهامة ، يقومون باعداد الدراسات السوقية فضلا عن معاونتهم للمصدرين على التعاقد مع الوكلاء التجاريين . كما يوجد أيضا فى اسرائيل معهد للصادرات ومنظمة للمصدرين يتعاونان مع وزارة التجارة والصناعة فى هذا المجال .

كذلك توجـــد فى الدول المتقدمه أمثلة ناجحة لأجهزة البحوث السوقية كالمركز القومى للتجارة الخارجيه فى فرنسا C. N. C. E. وغرفة الصادرات فى ايرلندا Coras Trachtala ومنظمة TETRO فى اليابان و ICE فى ايطاليا وغيرها مثلا .

(راجع : C.N.U.C.E.D, Encouragement aux Exp., op. cit)

طرفى المبادلة ، مما يتطلب من العاملين فى المجال التصديرى القدرة على ممارسة بعض الاجراءات التى تحتاج لمستوى خاص من الخبرة والدربة والحذق كاجراءات عمليات الشحن والتأمين والتعامل المصرفى ، وضرورة التعرف على لغات وتقاليد التعامل مع مختلف الدول المستوردة ، فضلا عن مواجهة بعض المواقف التى يتطلب اتخاذ القرارات فى شأنها توافر امكانيات تنظيمية معينه وتحمل تبعات المخاطر المختلفة التى يتعرض لها العمل التصديرى[1] .

أهمية توفير الكفايات التصديرية المدربة :

ومن أجل ذلك فقد أصبحت ممارسة العمل فى ذلك المجال تتطلب التخصص المتزايد وتوفير الكفايات المدربة سواء فى المشروعات التجارية أو الأجهزة الحكومية المتعاملة معها . وذلك من أجل تكوين الدراية والخبرة اللازمة للعمل فى تلك الميادين واتخاذ القرارات السليمة على هدى الامكانيات المتاحة وظروف السوق . لذلك تقوم الكثير من الأجهزة الحكومية فضلا عن المنظمات التجارية ، باعداد البرامج الخاصة لتكوين الكفايات اللازمه لنشاط انماش الصادرات سواء كان ذلك فى مجال الدراسة النظرية أو التدريب العملى للعاملين فى ميادين تسويق الصادرات والراغبين فى الالتحاق بمثل تلك الأعمال[2] .

ولم يوجه الاهتمام فى جمهورية مصر العربية لاعداد مثل تلك البرامج والدراسات التأهيلية للعمل التسويقى فى نشاط التصدير حتى الآن[3] . ويعتمد فى

---

(١) H. Wenhold-Stunzi, op cit , p. 57

(٢) CNUCED., Encouragements aux Exp., op. cit , p. 69.

(٣) عدا ما تقوم به شركة النصر للتصدير والاستيراد من عقد دورات تدريبية خاصة للعاملين فيها . حيث توجد إدارة خاصة للتدريب بالشركة المذكورة .

الوقت الحاضر على الخبرات المكتسبه لبعض العاملين خلال عملهم الطويل فى قطاع التجارة الخارجية . دون توجيه عناية خاصة لتدريب الأعداد الكبيرة من العاملين الجدد المعينين فى شركات التجارة الخارجية أو فى الأجهزة الحكومية المتصله بذلك النشاط .

وقد غدا من أبرز العقبات النقائص فى عملية وضع سياسة تسويق صادراتنا عدم توافر المران أو الخبرة الكافية لانتهاج الاستراتيجية المناسبة للاسواق الخارجية[1] كما لم توجه الأجهزة القائمة على أمر التجاره الخارجية عندنا بعد ، مايلزم من جهود لتوفير الكفاءات المتخصصة فى استخدام مؤشرات أربحيه وفعالية التجارة[2] .

ولابد لنا إذا ما استهدفنا رفع كفاءة النشاط التصديرى والاسراع بتنميتة ، أن نعمل على إعداد الكوادر الخاصة بما يلزمها من دراسات نظرية متخصصة وتدريب عملى على شئون التسويق الخارجى سواء فى النطاق المحلى أو فى الأسواق الخارجية، وبالأخص فى تلك المرحلة التى تضاءل فيها نشاط القطاع الخاص ـ بما يتوافر لديه من خبرات عملية طويله فى ذلك المجال ـ كنتيجة طبيعية لتولى وحدات القطاع العام أمر الغالبية العظمى من نشاط التصدير وفقا لاتجاهاتنا الاشتراكية التى حددها الميثاق الوطنى .

كما ينبغى علينا أن نسارع فى مدى قصير للمشاركة فى اعداد برامج التأهيل

---

(١) دكتور عبد العزيز الشربينى ـ نحـو استراتيجية جديدة لتسويق صادراتنـا من المنتجات المصنوعة ـ دراسات المعهـد القومى للادارة العليا ، رقم ٣ طبعة ثانية عام ١٩٦٥ ص ١٨ .

(٢) د. موريس مكرم الله ، تخطيط قطاع العالم الخارجى المرجـع السابق ؛ د . زكريا نصر ، تخطيط التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ١ .

الخاصة بدراسات التسويق الخارجى التى تقوم باعدادها الدول الأخرى أو المنظمات الدولية المختلفة . وأن نعمل على إيفاد المبعوثين لحضور تلك البرامج تمهيدا للاستفادة بهم فى إدارات وأجهزة البحوث التسويقية المختلفة ، كما يجب العمل فى المدى الطويل على بذل كافة الجهود الممكنة لانشاء المعاهد المتخصصة اللاحقة بالجامعات لتدريس إدارة مشروعات التجارة على أن تتضمن برامج الدراسه فيها فن دراسه السوق ، مع اشتراط التكوين الاقتصادى الأساسى فى المتقدمين للالتحاق بتلك المعاهد(١) .

ولا تقتصر أهميه الإعداد الفنى والتدريب فى شئون تسويق الصادرات على العاملين فى مشروعات التجارة الخارجيه فحسب ، بل إنه من الأمور الضروريه كذلك العاملين فى الأجهزة الحكومية المتصله بذلك النشاط . إذ يتوقف نجاح ذلك النشاط ومرونة الاجراءات المتعلقه به على مدى تفهم ومعاونه الأجهزة المهيمنه على توجيه نشاط التصدير والرقابه عليه (٢) .

فلابد من تفهم المسئولين بأجهزة الدولة ـ المتصله بعمليات التجارة الدوليه ، كأجهزة الإنتاج والتجارة والتصدير والنقد والجمارك ـ لطبيعه تلك العمليات وما يميز ظروف السوق الخارجيه عن ظروف السوق المحليه ، مما يتطلب السرعه والحسم فى إتخاذ الإجراءات(٣) .

كما ينبغى الاهتمام بعمل التوعيه الكافيه للقضاء على ظاهرة التصارع على الاختصاصات ونزعه الحصول على أكبر نصيب منها تحت شعار الرغبه فى التصدير .

ويقوم بتنظيم برامج التأهيل والتدريب المشار إليها فى الدول المختلفه معاهد

---

(١) GA.T.T., L' Etude des Marchés.., op. cit, p. 16

(٢) H. Wenhold, Stunzi, op. cit, p. 26

(٣) محمد احمد غانم ـ أهم مشاكل التجاره الخارجية فى ج.م.ع . ١٩٦٩ ص٢٢.

متخصصه[١] كذلك تنظم الكثير من الدول من آن لآخر حلقـات دراسيه وبرامج دورات تدريبيه لتنميه الصادرات وفنون تسويقها وبحث مشكلاتها[٢] .

استنهاض الحوافز الدافعة لنشاط تنمية الصادرات :

نظرا لاهمية الجهود الموجهة لتنمية الصادرات من وجهة نظر الاقتصاد القومى، مع ما تتميز به أعمـال النشاط التصديرى من طبيعة خاصه تجعل من الدوافع البشريه للعاملين فيها عنصرا له وزنه فى الإجادة والتفانى والحماس لأنجاز تلك الإعمال على وجه يحقق صالح للشروع والمصالح الاقتصادية القومية فى آن معا ، فان العمل على استنهاض الحوافز الفردية يعتبر فى عداد الوسائل ذات الأهمية فى مجـال انماش الصادرات .

---

(١) من أمثلتها فى ايطاليا المعهد الايطالى للتجاره الخارجية ICE وفى ايرلندا تقوم بهـا غرفه التجارة ، ، وفى النرويـج مدرسة اعـداد المصدرين التى قام بأنشائها اتحاد الصنـاعة والتجارة بالتعاون مع المجلس القومى للصادرات. كما تقوم بعض الدول فى مجال تبادل المساعدات بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع للجات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتنظيم البرامج الخاصة باعداد الكفايات التصديرية لصالح الدول الناميه. كما ينظم مركز تجارة الدوليه الدورات المتخصصه فى هذا المجال لموظفى الأجهزه الحكومية العاملة فى نشاط التجارة الخارجية بالدول الناميه .

راجع : C.N.U.C.E.D., Encouragement aux Exp., op. cit, p. 69.)

(٢) ومن أمثلة ذلك دورات Techniques d' Exportation التى تنظمها فى فرنسا هيئة الدراسات التدريبية L-E.S T.E.F بالاشتراك مع المنظمة الامريكية O.E.A وكذلك ما تنظمه فى الباكستان إدارة تنميه الصادرات بإشراف المعهد التجارى الوطنى والمعهد الادارى للمشروعات بجامعة داكا .

راجع: (G.A.T.T, I.T.C., Colloque, Formation à la Promotion des Exportation, Geneve 1966).

فاذا ما استهدف ضمان تحقيق النتائج الإيجابية المطلوبه من العمل التصديرى فان الإعتداد بالدوافع الشخصية وحرية التصرف ، لدى القائمين بهـذا النشاط ، تسكون من الأسس الضرورية لنجاحه .

فينبغى عدم الاعتماد فى جهـــود تنمية الصادرات على موظفين بالمعنى التقليدى للوظيفة،دون توجية الاهتمام الخاص ببعث الايمان وحب العمل والتفانى لدى العاملين فى هذا الميدان ، فتنمية الصادرات لا تقوم فقط على وضع نظام أو خطة بل تعتمد إلى حد كبير على إيمان وحماس القائمين بالتصدير [١] .

لذلك فقد تنبهت الدول المختلفه لأهمية العمل على تشجيع الحـوافز فى مجالات العمل التصديرى [٢] .

وفى جمهورية مصر العربية، يتطلب النشاط التصديرى تدعيم وتنويـع وسائل

---

(١) دكتور احمد فـؤاد شريف . بعض التجارب الناجحه فى تنمية الصادرات . بحث . دراسات مؤتمر تنمية الصادرات . جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا،١٩٦٦ص١٢٧ .

(٢) راجع: دكتور احمد فؤاد شريف المرجع الموضح أعلاه ص ٥٦٦ . نفس المؤلف ، تخطيط تنمية الصادرات ، دراسات تنمية الصادرات ، المرجع السابق ، ص ١٢٧

وقـد طبقت يوغوسلافيا نظام الحوافز فى المجال التصديرى على أثر خروجهـا عن نظام البيروقراطية المركزية عام ١٩٥٠ وتقرير ملـكية المشروعات لمجموع المنتجين وإدارتها ذاتيا فكان نصيب المنتجين المباشرين من الارباح المحققة يشكل حافزا حقيقيا قد يصل الى ٩٠٪ من اجمالى الدخل السنوى الكل منهم ، حيث ساعد ذلك على إشاعة الشعور بينهم بأنهم هم الملاك الحقيقيون للمشروعات ، مما حرصوا معه على بذل أقصى جهد ممكن والتخلص من فائض العمالة الزائده . كما أهتمت بريطانيا فى وقت مبكر باجراء ما يعرف بنظم حوافز التصدير Export Incentive Systems فقررت بعض الاعفاءات والتخفيضات الضريبية والمزايا النقدية لتشجيع المصدرين على بذل الجهود الاستثنائيه وتنمية روح الابتكار بينهم .

استنهاض الحوافز لدى العاملين ،وخاصة بعد دخولنا إلى مرحلة التحول الاشتراكى وما اقتضته من تغليب نشاط القطاع العام فى ميدان التجارة الخارجية ، حيث كان الأساس فى حركة تجارة الصادرات فيما سبق،الحوافز الشخصية الربح لدى المصدرين الأفراد وشركات القطاع الخاص ، الأمر الذى كان يدفعهم إلى بذل أقصى الجهود الممكنة لتحقيق نمو الصادرات ، مع ما يستلزمه ذلك من جهود تسويقية نشطة واتصالات مستمرة بالعملاء فى مختلف الأسواق ، فضلا عن حرصهم على مواجهة عوامل المنافسة المختلفة بكل الوسائل الممكنة . وهى جهود ليس من المعتاد بذلها من قبل العاملين فى وحدات القطاع العام ، ما لم تدفعهم اليها الحوافز المادية ودوافع المبادرة الشخصية .

وكثيرا ما أبرز المسئولون ، كما أوضحت دراسات المؤتمرات التى تعقد لمناقشة مشاكل التصدير والتجارة الخارجية بصفة عامة [1] أهمية توسيع سلطات ممثلى

---

(١) أبرز الدكتور لبيب شقير فى بعض تصريحاته عن تنظيم التجارة الخارجية (الاهرام ٦ يونيو ١٩٦٦) أهمية تمييز العاملين فى قطاع التجارة الخارجية سواء من ناحية اللوائح الخاصة بالموظفين وبدل السفر أو باعطائهم الامكانيات المالية وتشجيعهم بالحوافز المستمرة . نظرا لما ينفرد به العمل فى القطاع المذكور من الاعتماد على المرونة والسرعة وبذل الجهود الشخصية فى العلاقات التجارية مما يعتمد على البراعة الخاصة والحاسة التجارية . كما أوضح ضرورة ترك الحرية لكل شركة فى وضع النظام الذى يربط بين زيادة الانتاج والحوافز طبقا لظروف كل حالة وعلى أساس جملة نشاط الوحدة فى مجموعة وفى المدى الطويل . وقد تضمنت توصيات مؤتمر تنظيم وإدارة الانتاج للتصدير (فبراير ١٩٦٩) نفس المبادىء المشار إليها ودعت إلى تعديل لوائح العاملين بالقطاع العام بما يتناسب مع مستويات المعيشة فى الاسواق الخارجية والتقريب بين فئات العاملين الذين يسافرون فى نفس المهنة. كما نبه مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة(١٩٦٩) إلى أهمية تطوير الاوضاع الوظيفية بكل شركة بما يكفل توفير الاطمئنان لدى العاملين فى شركات القطاع العام — الذين اكتسبوا خبرة مفيدة فى أعمال التجارة الخارجية — إلى مستقبلهم .

الشركات التجارية والقائمين على إدارتها ، فى المجال التصديرى ، وضرورة تحريرهم من قيود اللوائح المالية الحكومية ، وإفراد المعامله المالية الخاصة لهم ، وإمدادهم بكافه التسهيلات ومنحهم سلطة البت فى الصفقات (١) ، ويجب التمييز فى هذا الصدد بين الشركات التى تعمل فى التصدير للاسواق التى يسودها جو المنافسه ، وبين تلك التى توجه صادراتها إلى بلاد الاتفاقيات ، إذ يحتاج النوع الأول بصفة خاصة إلى إتساع سلطه المسئولين وتحررهم من القيود الإدارية . وفى دراسه تطبيقيه قام بها الاقتصاديان ماندل بسوم وستيبلر تبين أن النظم المعمول بها فى الدول الأكثر نجاحا فى مجال التصدير — كالمانيا الأتحادية والصين الشعبيه — هى التى تسمح للقائمين على المشروعات بقدر كبير من المرونة والحرية (٢) .

ومن المشاكل المرتبطة بنظام الحوافز فى نشاط التصدير بجمهوريه مصر العربية ما أدى اليه احتساب توزيع الأرباح وتقرير علاوات العاملين وبدلات التمثيل — فى بعض الأحيان — على أساس ما يتحقق من أرباح ، دون تمييز بين البيع للسوق المحليه والتصدير للخارج . فى حين أنه من المعروف أن أسعار التصدير كثيرا ما تقل عن أسعار البيع للسوق المحليه . وهو ماعولج فى وقت ما بتقرير محاسبة الشركات المكلفه بأهداف تصديرية فى هذا الصدد على أساس سعر يفوق سعر البيع المحلى بالنسبة لصادراتها (٣) .

---

(١) أبعاد التنظيم الجديد للتجارة الخارجية — حديث لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية — الاهرام الاقتصادى أول يونيو ١٩٦٧ عدد ٢٨٣ ص ٣١ .

(٢) دكتور احمد فؤاد شريف — تخطيط تنمية الصادرات — المرجع السابق

(٣) ومن النظم المتقدمة لشحذ حوافز المصدرين ببعض الدول ما يقضى به برنامج =

ويحذر البعض فى مجال تقرير الحوافز المادية للعاملين بنشاط التجارة الخارجية ، من ترك الفرصة أمام البعض للحصول على دخول استثنائية نتيجة الأرباح الطارئة لفروق الاسعار ، وهو ما يجب أن يشترط من أجلة ربط الحوافز الماديه بالاداء الحقيقى العاملين (١) لمكافأة من يقوم منهم بجهود خاصة ممتازة (٢) .

كما تستخدم بعض الدول نظام الحوافز فى التشجيع على روح الابتكار فى الانتاج التصديرى ـ بما فى ذلك التجهيز والتعبئة ـ أو التفوق فى مجال البحوث التسويقية ونشاط تنميه الصادرات . ومن ذلك ما تخصصه وزارة التجارة الخارجيه فى بلجيكا من مكافآت تشجيعيه لكل من يقوم بجهود واضحه فى مجال دراسات الأسواق الخارجيه سواء فى نطاق الاجهزة الحكوميه أو الاتحادات التجاريه أو الصناعية أو القطاع الخاص . وما تقدمه فى الدانمارك هيئه AELE تحت إشراف وزارة التجارة الخارجية والصناعة من إعانات تصل إلى ٥٠ ٪ من النفقات التى يوجهها المشروع التصديرى لجهود تنمية الصادرات وكذا ما يؤديه فى باكستان صندوق تنمية أسواق الصادرات Export Market Dev. Fund من مساعدات تتراوح

جوائز التصدير Export Award Programme فى استراليا ، الذى تنظمه الغرف الصناعية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ، وما تجرى عليه الحكومة اليابانية من توجيه خطابات تقدير تتضمن التهنئة من قبل رئيس الحكومة إلى المصدرين الذين يقومون بنشاط بارز . وما تقدمه المملكة المتحدة منذ عام ١٩٦٦ تحت اسم : Queen's Awrard Sckeme وكذا فى الولايات المتحدة باسم : Presidential Award

(١) دكتور مصطفى خليل : موقف الصادرات بين الخطتين الاولى والثانية . المرجع السابق : وفى هذا الصدد أوصى مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة (أكتوبر ١٩٦٩) بضرورة توسعه معايير تقيم الأداء لشركات التجارة الخارجيه بما يشمل الاعتداد بجهود الشركة فى فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا ومدى الزيادة فى الصادرات وفى توفير العملات الحرة .

(٢) دكتور زكريا نصر : فى تخطيط التجارة الخارجية المرجع السابق : ص ١٠ .

ما بين ٧٠ ، ١٠٠ ٪ من نفقات تنمية الصادرات التى ينفقها المصدر فى مجـــال الدراسات السوقيه وفتح منافذ جديدة للبيع ونشاط النشر والاعلان .. الخ(١) .

تشجيع القطاع الخاص :

إن مبدأ سيطرة القطاع العام على وسائل الانتاج الرئيسيه والانشطه الاقتصاديه الهامه ــ وقد توخى تحقيق خير المجتمع وفقا للاتجاهات الاشتراكية ــ لا تناقضه إتاحه الفرصه لتحقيق أقصى إستفادة ممكنه من نشاط القطاع الخاص فى هذا الميدان . ومن أجل ذلك أتاح الميثاق مشاركة القطاع الخاص فى جهود التنمية الاقتصاديه فى إطار الخطه الشاملة (٢) .

ورغم إتجاه التطبيق الاشتراكى فى مجال التجاره الخارجيه إلى تحقيق الاشراف الكامل للدولة وإدخال نشاط الاستيراد بأكمله فى إطار القطاع العام . إلا أن تقديرا خاصا لاهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص فى تجارة الصادرات قد حـدا بنصوص الميثاق إلى إستثناء جانب من تلك التجارة ، من الدخول فى إطار القطاع العام فقرر الميثاق أن يتاح للقطاع الخاص القيام بمسئولية ربع النشاط التصديرى مع تشجيع الدولة له فى ذلك .

وترجع أهميه النشاط الخاص فى تجـــارة الصادرات ــ كغيرها من القطاعات الاقتصاديه الاخرى ــ إلى ضرورة مراعاة ظروف المرحله الحاليه من تحولنا الاشتراكى ، والعمل على الاستفادة من عنصر المبادرة الخاصة فى النشاط الاقتصادى وعـدم

---

(١) CNUCED; Encouragement aux Exp., op. cit, P. 61

(٢) وقد قرر السيد رئيس الجمهوريه فى برنامج العمل الوطنى الذى أعلنه فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ أن موقفنا النظرى من القطاع الخاص قائم على دوره اللازم لعملية التنميـــة فلابد وأن فيسر له القيام بمهمته وأن نرسم له بوضوح خط سيره .

تجاهل تأثير الاعتبار الواقعى المتمثل فى عدم اكتمال خبرتنا التجاريه وتكوين الهيكل الاقتصادى الذى خلفته لنا الرأسمالية والاستعمار ، وأهميه الدور الذى يمكن أن تلعبه الرأسمالية الوطنيه فى النشاط الاقتصادى القومى (١) .

كما يقوم نشاط القطاع الخاص بدور هام فى مجال تنويع الصادرات وتنشيط تصدير السلع غير التقليدية . فمن السلع ما يتميز إنتاجه بطبيعة خاصة تلائم نشاط القطاع الخاص (٢) . وبذلك يساهم القطاع الخاص فى تحقيق سياسة تنويع الصادرات وفتح مجالات تصدير جديدة مما يساعد على موازنة الهيكل السلعى لصادراتنا . كما تساعد مشاركة القطاع الخاص فى النشاط التصديرى ، على حشد كل الطاقات الوطنية الممكنة لتنمية الصادرات ، فضلا عن استغلال ما يتمتع به بعض مصدرى القطاع المذكور من الخبرات الخاصة العريقه فى الانتاج والتسويق والاتصالات الخارجية بالأسواق (٣) .

إلا أن القطاع الخاص فى مجال النشاط التصديرى تتعثر خطاه فى الوقت الحاضر لما يعترضه من عقبات لايقوى على تذليلها دون أن تسانده فى ذلك الجهود الحكومية أو معاونة القطاع العام . وقد أدى ذلك إلى تناقص نسبة ما يضطلع به القطاع الخاص من إجمالى الصادرات فى بعض السنوات إلى ٢ ٪ بدلا من نسبة ٢٥ ٪ التى

---

(١) الدكتور فؤاد مرسى من مقال عن « مشاكل القطاع الخاص » بجريدة الاهرام مارس ١٩٦٨ .

(٢) وينطبق ذلك على الصادرات غير التقليدية من السلع التى يستطيع ذلك القطاع عرضها للتصدير بأسعار تنافسية نتيجة عدم تحمله بأعباء إدارية كبيرة فى التكلفة الإنتاجية والتى يكون حجم الناتج الكلى منها محدود نسبيا .

(٣) محمد أحمد غانم (دور القطاع الخاص فى تنشيط العمل التصديرى ، بحث غير منشور ، سبتمبر ١٩٦٩ .

أتاحها الميثاق . كما أدت مشاكل القطاع الخاص فى مجال التصدير إلى توقف عدد كبير من مصدرى القطاع المذكور بلغ ١٣٥٠ عن ممارسة ذلك النشاط ، حيث لم يبق منهم بهذا العمل سوى ١٥٠ مصدرا .

وتتلخص شكوى مصدرى القطاع الخاص — كما عبروا عنها للمسئولين — فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفى المؤسسة العامه للتجارة — فيما يلاقيه منتجو ومصدرو الحاصلات الزراعية من مساوئ، نظام الجمعيات التعاونيه فى إجراءات تسويق تلك الحاصلات — وخاصة لانخفاض الأسعار التى تحاسبهم على أساسها تلك الجمعيات فضلا عن تعقد وطول الإجراءات التى يستلزمها التصدير بالجهات الرسمية المختلفه . وهو ما يتعارض مع مقتضيات السرعه اللازمه لتصدير بعض الأصناف القابلة للتلف كالخضروات الطازجه والزهور [1] .

ومن القضايا الرئيسية ذات الصبغه العامه بين مشاكل التصدير لدى القطاع الخاص ما يفرضه نظام تخصص بعض شركات القطاع العام فى تصدير بعض السلع من العمولات التى يلتزم بأدائها مصدرو القطاع الخاص عند التجائهم إلى تلك الشركات بحكم احتكار الأخيرة لتصدير السلعة ، وذلك دون أن تقوم الشركات المذكورة

(١) الاهرام : عدد خاص عن الانتاج والتصدير — أكتوبر ١٩٦٧ .
كما تتركز متاعب مصدرى السلع المصنوعة من القطاع الخاص ، فيما يلاقونه نتيجة ، عدم أولويات التعاقد والتسليم لوحدات القطاع العام ، وضآلة الحصص المخصصة لهم من الانتاج وتأخر مصانع القطاع العام فى تسليمهم السلع المتعاقد على تصديرها . فضلا عن الإهمال فى استيفاء المواصفات المطلوبة للجودة والتغليف . فاذا أضفنا إلى كل ذلك مشاكل منتجى القطاع الخاص الناشئة عن عدم توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن قصور الموارد والتسهيلات التمويلية اللازمة لتدعيم إنتاجهم ، لتبين أن نشاط ذلك القطاع لا يلقى التشجيع الكافى من أجهزة الدولة حتى وقتنا الحاضر .

بأى مجهود يذكر فى إجراءات التصدير . ومن المعروف أن مثل تلك العمولة إنما تستحق فى حالة قيام الشركة الوسيطه بإجراء مفاوضات البيع والشراء أو بدور الوكالة التسهيليه . أما أن تتقاضى عمولات بالقدر المعمول به دون أن يقابلها جهد معين ، فأمر يستوجب إعادة النظر فيه . كذلك يستوجب نظام الأسواق المغلقة على النشاط التصديرى لبعض الشركات ، — وبرغم الاعتبارات التى دعت للأخذ به — مراجعته من آن لآخر ومن حالة لحالة ، مع إتاحة الفرصة لنشاط القطاع الخاص التنافس مع وحدات القطاع العام فى تلك الأسواق كلما أفاد ذلك ، خاصة وأن ذلك قد يساعد على سد بعض الثغرات التى تتخلف عن الإهمال أو القصور فى جهد شركات القطاع العام .

ويجب أن تتضمن الخطط التصديرية الطويلة الأمد ما يكفل التأكيد الواضح لاشتراك القطاع الخاص فيها بنسبة معلومه ، لامكان تحقيق الاستقرار والاستمرار لنشاط ذلك القطاع ، ومعاونته فى المجال التمويلى وتوفير مستلزمات الانتاج والمواد الخام الضرورية وتسهيل إجراءات السفر للمصدرين ذوى السمعه الطيبه وتيسير ما يستلزمه ذلك من وسائل التشجيع التى يمكن أن تتيحها له الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام ، كما يجب العمل على تنفيذ ما أوصى به مؤتمر الانتاج والتجارة (أكتوبر ١٩٦٩) من ضرورة تكوين اتحاد عام لمصدرى الحاصلات الزراعية — ليقوم بدور مماثل لما يقوم به إتحاد الصناعات لصالح مصدرى السلع المصنوعة — على أن يتولى التنسيق بين عمل هذا الاتحاد وبين وحدات القطاع العام — المؤسسة العامة للتجارة .

الفصل الثالث

رفع كفاءة الخــــدمات المعاونة

لنشاط التصدير

إن كفاءة العمل التصديرى ونجاحه لا يتوقفان فقط على إنتاج جيد وسياســه تسويقية ناجحه ، فمرونة الإجراءات التصديرية وتوافر الخدمات المعاونة لنشاط التصدير بالقدر ومستوى الكفاءة المناســبين ليتوقف عليهما إلى حد كبير ، انطلاق ذلك النشاط إلى مدارك النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائه .

فتوافر الخدمات المعاونة لنشاط التصدير ، كعمليات النقل والشحن والتخزين وتخطيط السياســة التسويقية ، والتسهيلات الائتمانيه والخــدمات المصرفية والدعاية والتأمين .. الخ تمثل جميعها عناصر فعالة فى تسهيل عمليات التصدير وتبسيط إجراءاتها وتيسير سرعة إنجازها .

كما وأن ما يترتب على رفع كفاءة الخدمات المذكورة من خفض أســعارها ، يساعد على تخفيض عناصر التــكلفه فى النفقات التسويقية لسلع التصدير ، مما يمــكن لها من اجتياز أسوار المنافسه لأسعار المنتجات المثيله فى الأسواق العالمية .

ونتناول فيما يلى دراسة لأوضاع خدمات النقل وتوفير الائتمان والخدمة المصرفية والتأمين على الصادرات وأهمية تطوير إمكانيات تلك الخدمات بجمهورية مصر العربية مع بيان التطبيقات المقارنة فى الدول المختلفه .

نقل الصادرات :

تشــكل نفقة النقل جانبا كبيرا من التــكلفة التسويقية للسلع المختلفة ، مما يؤثر على أسعار تصديرها . فيتوقف عليه بالتالى قدرتها على منافسه الإنتاج الخارجى المثيل

فتشتمل تلك النفقة على مصاريف النقل الداخلى إلى موانى، التصدير ثم النقل من مخازن التصدير إلى أرصفة الشحن ثم إلى البواخر ، ثم أولون النقل البحرى (١) .

ويعتبر توافر خـــدمة النقل من أهم العوامل التى تساهم فى التخصص الجغرافى للمناطق والدول بل أن نوع التجارة ، التى تنشأ بين البلدان المختلفـة قد يتوقف بصفة عامة على نفقات النقل (٢) .

وقد تسبب قصور خدمة النقل البحرى لدى الدول الصغرى فى حدوث اختناقات كبيرة لتجارتها خلال الحربين العالميتين نتيجة لعجز فراغات الشحن المتاحـه لديها لنقل صادراتها ، الأمر الذى نبه تلك الدول إلى أهمية تدعيم أساطيلها البحرية من أجل تعزيز درجة استقلالها الاقتصادى (٣) .

وفى دول الاقتصاديات الاشتراكيه المخططه أصبحت خدمة النقل البحرى من الأنشطه التى تضطلع بها الدولة ، بالنظر لما يحتله نشاطه من أهمية بالغة لتدعيم النظام الاقتصادى ورغبة فى تجنب أثر الضغوط الخارجية ومشاكل ميزان المدفوعات .

ولا تزال طاقة النقل البحرى فى ج. م. ع. حتى اليوم قاصرة عن الوفاء بمتطلبات حركة الصادرات المصرية ، والتى تتزايد من عام لآخر ، فضـــلا عما يرجى لها من تضاعف وتنوع فى المستقبل القريب . فنسبة لنقل — من إجمالى تجارتنا الخارجية — على بواخر مصرية ، لم يتعد عام ٦٨/١٩٦٩ ٦ر٤٪ وكانت عام ٦٤/١٩٦٥ ٨ر٣٪ . وقد تبين من خلال أبحاث مؤتمر النقل الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٧٠ أن

---

(١) راجع: C.Clough, The Economic Development of Western Civilization, 1969, p. 323

(٢) راجع: Enk & Salera, Internat. Econ., 1951 p. 191.

(٣) Krause, Internat. Econ., op. cit, p. 274

حمولة الأسطول التجاري المصري لا تزال هي نفس حمولته التي كان عليها عام ١٩٦١ فلم تتعد ١٨٦ ألف طن ، بل إن وحدات الأسطول قد تناقصت كفاءتها بمرور الزمن والاستعمال [١] .

كما نتج عن عجز طاقة الأسطول على الوجه الموضح ، عدم تمكننا من تنفيذ شروط الاتفاقيات التي عقدناها مع بعض الدول ، والتي تقضي بتعهدنا بالقيام بنقل أكثر من ٥ر٨ ٪ من تلك التجارة [٢].

وقد بدأ تنظيم مرفق النقل البحري في ج. م. ع. على وجه شامل منذ إنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ، وصدور قانون تنظيم المرفق عام ١٩٥٩ [٣]

ولا شك أن قطاع النقل البحري في ج. م. ع. لا يزال في حاجة إلى الامكانيات الوفيرة للارتفاع بطاقته وكفاءته إلى المستوى الذي يتلاءم مع أهداف خدمة تجارتنا الخارجية .

فالاعتمادات الاستثمارية التي تخصص للقطاع لا تزال أرقامها أدنى بكثير مما تتطلبه حاجته الملحة [٤].

---

(١) وقد بلغت جملة وزن صادراتنا من السلع الجافة عام ١٩٨٦/٦٢ ٢ر٦٣٨ر٠٠٠ طن لم ينقل منها على بواخر مصرية سوى ٢٠٠٤٨٠ طن وقد نتج عن اعتمادنا في نقل تجارتنا الخارجية من البضائع الجافة فقط — على السفن الأجنبية ، تحميل ميزان مدفوعاتنا في العام المذكور ما قيمته ٢٩ر٤٩٧ر٧٥٨ الف جنيه بالعملات الاجنبية .

دكتور لطفي عبد العظيم : الاستثمارات الصناعيـة وعمليات النقل البحري — الاهرام الاقتصادي منتصف أغسطس ١٩٦٩ ع. د ٣٣٦ ص ٧ .

(٢) الاهرام الاقتصادي ، أسطول النقل التجاري — تحقيق أول يوليو ١٩٧٠ عدد ٣٥٢ ص ١٧ .

(٣) قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ . ثم صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) يبدو ذلك جليا من مقارنة أرقام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٦٨/٦٧ حيث نجد المخصص للاستثمارات العينية للنقل الداخلي يبلغ ٢ر٣٢ مليون جنيه في حين أن —

وقد اقتصر حجم الاستثمارات المنفذة في تعزيز الأسطول منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن على ٨ ملايين جنيها، بينما تحملت الدولة مقابل عمليات النقل البحرى لتجارتنا الخارجية خلال المدة المذكورة ما يقرب من ٤٥٠ مليون جنيه من العملات الأجنبية [١] .

كما تتزاحم المشاكل العملية والمعوقة لانطلاق نشاط ذلك القطاع الحيوى دون أن تنال العناية اللازمة لتوفير الحلول المناسبة لها . ويتجلى ذلك فى ظاهرة عدم تحديد برامج زمنية واضحة لتصدير السلع المختلفة ـ وحتى فى حالة وضع برامج لتصدير بعض السلع فان الشركات المصدرة غالبا ما تتخلى عن تنفيذها ـ وكذا عدم التزام الشركات المصدرة بمواعيد تنفيذ طلباتها المتعلقة بحجز فراغات الشحن على البواخر ، مما ينتج عنه تحملها بقيمة نولون الفراغات المذكورة دون مقتضى [٢] .

هذا فضلا عن عدم العناية بإعداد الدراسات اللازمة لمتطلبات شحن كل نوع من أنواع السلع التصديرية وخاصة من الحاصلات الزراعية مما يؤدى إلى وصول الكثير منها تالفا وما يتبع ذلك من فقدان الثقة فى المصدر المصرى .

كذلك تؤدى أوجه القصور فى تخطيط عمليات وإمكانيات النقل البحرى [٣] إلى عدم ثبات مستوى أسعار النوالين ، مما يعرقل وضع التقديرات السليمة للأثمان وسياسات التصدير [٤] .

ـــ ما خصص للاستثمارات العينية للنقل الخارجي لم يجاوز ٤٤٥٧ ألف جنيه .
(خطة التنمية والاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر عام ٦٧/٦٨ جدول (٤) .

(١) الاهرام الاقتصادى ـ أسطول النقل التجارى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) تقرير الشركة العربية لأعمال النقل البحرى لمؤتمر تنمية الصادرات عام ١٩٦٩ .

(٣) دكتور لطفى عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٤) تقرير رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لأعمال النقل البحرى ، المرجع السابق .

وفى مرحلة شحن الصادرات ، تتعرض الطرود للكثير من العنف والخشونة فى تداولها بالأرصفة بواسطة الحمالين إلى حد يعرضها قبل تستيفها بالبواخر إلى تمزيق العبوات وإتلاف المشمول .

نتيجة لكل ذلك فقد وجب أن تتضمن سياستنا لتنمية الصادرات مزيدا من الاهتمام فى توزيع إستثمارات خطط التنمية الجديدة ، بمرفق النقل البحرى ومايتصل به من مرافق وخدمات النقل الداخلى — من مراكز الانتاج إلى موانىء التصدير — بما يشمله ذلك من تطوير إمكانيات الشحن الآلى وتوسيع مساحات الموانىء وزيادة عدد الأرصفة ، وبناء البواخر والناقلات ذات الحمولات الضخمة ، والتوسع فى استخدام نظام أوعية الـ "Containers" .

كما يتحتم الاهتمام بتخطيط برامج زمنيه واضحة وشاملة لنقل الصادرات الرئيسية ، بالتعاون بين المؤسسة العامة للتجارة ومؤسسة النقل البحرى ، تضمن توفير الفراغات وتنظيم استغلال برامج الرحلات الملاحية على الوجه الأكمل وبصفة منتظمة .

ويفيد كثيرا فى تذليل مايعترض عمليات الشحن والنقل البحرى من مشاكل ومعوقات ، تواجد مراكز ممثلة لمؤسسة النقل البحرى بالموانىء ، تمنح الصلاحيات الكافية لتوفير الحلول العاجلة لتلك المعوقات .

ولا تقتصر أهمية تدعيم مرفق النقل فى مجال انعاش الصادرات ، على مرفق النقل البحرى ، بل إن تطوير إمكانيات النقل بالسكك الحديدية من مراكز الانتاج والتعبئة والتجهيز ، وتمييز نقل الصادرات بواسطتها ، بفئات نولون خاصة[1] ، وكذا

---

(١) تمنح الصادرات فى الهند والمكسيك تخفيضات خاصة فى أجور النقل بالسكك الحديدية .

تدعيم نقل الصادرات جوا ـ وخاصه تلك الحاصلات السريعه التلف أو التى يتطلب تسويقها سرعه نقلها ـ لتعتبر من الوسائل الهامة لتعزيز حركة الصادرات .

كما ينبغى العمل على توفير امكانيات التخـــزين والحفظ الـكافيه لتنظيم تخزين الصادرات بالموانىء تمهيدا لشحنها فـور تراكى البواخر الناقله لها . على أن تـكون أسعار التخزين فى المستوى الذى لايسبب ارتفاعا كبيرا فى نفقات التصدير ، حيث يلاحظ عزوف بعض الشركات المصدرة عن التخزين بالميناء نتيجه ارتفاع فئـــات الأرضية الخاصه بالتخزين .

التأمين على الصـــادرات :

تتعـــدد أنواع المخاطر التى تتعرض لها الصادرات ـ على وجه أصبح معـــه لموضوع التأمين عليها أهمية خاصة فى مجال العمـــل على النهوض بها وانعاشها[1]

ونظرا لـكون بعض تلك المخاطر ليست ذات طابع تجـــارى ـ مما لاتغطيه عادة عمليات التأمين المعتـادة ـ فان تغطيتها بالبلاد المختلفة فى الوقت الحاضر تتم بمعاونة الدولة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة[2] .

---

(٢) وتندرج المخاطر المشار اليها تحت مجموعات رئيسية تضم بصفة أسـاسيه تلك التى التى تتعرض لها السلعة المصدرة خلال نقلها من بلد المنشأ إلى جهة الوصول كجنوح السفينه أو أو غرقها أو ما تتعرض له بالبر كانقلاب إحدى وســائل النقل أو التلف الناشىء عن وقوع حرائق وكذا ما يحـدث بتدخل فعل الإنسان كالسرقة وإهمال طاقم السفينة وما يحـدث نتيجة العوامل الجوية كبلولة الامطار والصدأ ، يضاف إلى ذلك المخاطر الناشئة عن عوامل سياسة أو اجتماعية كالعمليات الحربية والاضرابات وإجراءات الاعتقال والإستيلاء . كما يغطى التأمين مخاطر عدم الدفع ســواء منها التجارية الناشئه عن سوء المركز المالى للمستورد أو السياسية الناتجة عن وقوع إضطرابات سياسية أو هزات نقدية .

(٢) Dr. Karl Haffner, Le Cadre de l' Assurance a l' Exportation, Conferances sur la Promotion des Exportations (C.N.U. C.E.D., G. A. T. T. 1967. p. 170)

وقد تطور نظام التأمين البحرى منذ نشأته من القرن الرابع قبل الميلاد حتى أصبح ركنا أساسيا من أركان التجارة الدولية الحديثة[1] .

وقد بدأ نشاط التأمين البحـــرى فى مصر على أيدى وكلاء لشركات التأمين الأجنبية ، لم يرعوا المصالح القوميه للبلاد إلى أن دخلت شركات التأمين المصرية إلى ميدان التأمين البحرى على أثر صدور القانون رقم ١٥٦ لســنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابه على هيئات التأمين ، ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنه ١٩٥٧ بتمصير الهيئات التأمينية فى جمهورية مصر العربية ، ومنذ صدوره حدث تطور ملحوظ فى سوق التأمين العربى على السفن إذ بدأت الشركات العربية فى قبول تغطية جزء رئيسى من سفن الأسطول العربى وإعادة التأمين على الباقى فى الأســواق العالمية[2] وفى عام ١٩٦١ تقرر تأميم شركات التأمين فى ج م ع بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ . كما انشئت فى عام ١٩٦٢ المؤسسة المصرية العامة للتأمين لتنظيم ذلك القطاع والرقابة على نشاطه .

ومع الاتجاه نحو قصر التأمين على صادراتنا لدى الشركات المصرية ، يجب على المؤسسة العامة للتأمين العمل بكافة الوسائل الممكنه على تنظيم خدمه التأمين البحرى بما يكفل تشجيع الصادرات وازدهارها سواء من ناحية تبسيط اجراءاته أو رفع مستوى الخدمة أو خفض فئات أسعاره .

كما يجب العمل على إعادة صياغة وثائق التأمين البحرى فى مصر ، بما يجعل

---

(١) راجع: دكتور محمود سمير الشرقاوى (الخطر فى التأمين البحرى، ١٩٦٦) ، وفى تفصيل أهمية وتطور التأمين البحرى يرجع إلى دكتور ثروت عبد الرحيم: الاعفاءات المسموحات فى التأمين البحرى ١٩٦٦ .

(٢) تقرير الاتحاد الدولى للتأمين البحرى المنعقد فى لشبونة فى سبتمبر ١٩٦١ .

شروطها تتمشى مع مواقع ظروف تجارتنا، مع الاسترشاد بالدراسات المقارنة للتشريعات الحديثة فى هذا الصدد[1] .

ضمان ائتمان الصادرات : Export Credit Insurance

ظهر بعد الحرب العالمية الأولى - وكنتيجة للتقلبات التى سببتها الأحداث الدولية من مخاطر سياسية كبيرة تعرضت لآثارها التجارة الدولية - اتجاه لدى الحكومات الأوروبية لتغطية تلك المخاطر بنظام للتأمين تتحمل الدولة مسئوليته بصفة أساسية فيما يعرف بضمان الأئتمان التصديرى .

وقد وجهت تلك السياسة كوسيلة فعالة لانعاش الصادرات والمحافظة على توازن الميزان التجارى فى الدول المذكورة ، نظرا لما يمنحه هذا التأمين أو الضمان للقرض التصديرى من ميزة فى مجال المساومة البيعية ، وخاصة فى مجال تسويق السلع الانتاجية[2] .

ولم تعرف نظم التأمين والإئتمان فى جمهورية مصر العربية حتى الآن ، استخدام ضمان ائتمان الصادرات المذكور . وربما كان ذلك لحداثة عهدها نسبيا بانتاج وتصدير السلع الانتاجية التى يتطلب تسويقها منح الائتمان المتوسط الأجل .

هذا فى حين أن ذلك النوع من التأمين قد انتشر استخدامه فى الكثير من الدول ، حيث قامت للاضطلاع بمسئوليته مؤسسات بعضها تملكه الدولة كما هو الحال فى كندا واليابان . وبعضها فى شكل شركات أهلية تقوم بالتأمين كوكيله عن الدوله كشركة HERMES الألمانية ، وبعضها فى شكل شركات تضطلع أساسا

(١) د. ثروت عبد الرحيم ، المرجع أعلاه ، ص ٣٦ .

(٢) P. Christe, Financement Bancaire des Exportation (G.A.T.T., Conferences sur la Promotion des Exp op. Cit. p.348

بتغطية المخاطر التجارية وتشارك الدولة فى تحمل المخاطر السياسية كالمتبع فى إيطاليا.

ومن أمثلة المخاطر السياسية التى يغطيها نظام التأمين المذكور فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٢ ماتسببه الحروب والثورات وإجراءات الاستيلاء ونزع الملكية ومايترتب على الاجراءات الحكوميه من الغاء أو عدم تجديد تراخيص الاستيراد أو التصدير أو فرض أية لوائح تعوق دخول السلعة فى البلد المستورد(١).

وقد بلغت قيمة الصادرات المؤمن عليها والممولة بأئتمان قصير ومتوسط الأجل فى عام ١٩٦٧ فى كندا ٢٣٨ مليون دولار ، وفى ألمانيا الاتحادية ١٩٠٠٠ مليون مارك وفى المملكة المتحدة ١٨٨٩ مليون جنيه استرلينى(٢) .

وفى جمهورية مصر العربية أصبح علينا ـ كما هو شأن غيرنا من الدول النامية ـ إذا شئنا تدعيم صادراتنا من السلع الصناعية التى اعتادت الدول المتقدمة أن تمنح مستورديها آجالا فى السداد عن طريق نظام ضمان الائتمان التصديرى ـ أن نعمل بالضرورة على توفير نفس وسائل الضمان والائتمان المذكور وبأسعار فائدة منخفضه نسبيا(٣) .

الائتمان والخدمة المصرفية :

للتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية تأثيرها الكبير فى مدى انسياب ومرونة اجراءات التجارة الدولية ،ومدى مايتحقق لعملياتها من سرعة وكفاءة . وتضطلع الخدمة المصرفية بدور هام فى نشاط الصادرات ، وذلك من خلال مايتاح

(١) Louis Joudgnoli, The Role of the Medium Term Export Garantees The Southern Econ. Jour. Apr. 1968, p552 .

(٢) U. N., Export Credits and Dev. Financing, 1969.

(٣) أنظر C.N.U.C.E.D., Encouragement aux Exp., op. cit., p. 22 .

للبنوك منحه من ائتمان ، لتمويل عمليات التصدير ، فضلا عن قيامها بدور رئيسى فى التحرى عن المراكز المالية للمستوردين بالخارج ، مما يتوقف عليه ثقة المصدر بعملائه الخارجيين . هذا فضلا عن دورها فى اتمام اجراءات تبادل المستندات التجارية بين أطراف الصفقة التصديريه ، كتبادل بوالص الشحن وكمبيالات الدفع وكذا فتح الاعتمادات المستندية Documentary Credits. وقد كان للدور الكبير الذى لعبه النظام المصرفى فى بريطانيا أثره الدافع فى نمو تجارتها منذ أواخر القرن التاسع عشر(١).

وتعانى الدول النامية بصفة عامة من ضعف مواردها من رؤوس الأموال ، وخاصة لتنفيذ برامج التنميه الطموحه ، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على امكانيات تمويلها لتجارتها الخارجيه (٢) .

وتبدو أهميه دور التسهيلات الائتمانية والخدمه المصرفيه، ليس فقط فى مجال تصدير المنتجات الصناعيه من السلع الرأسمالية ، بل كذلك فى مجال تسويق الحاصلات الزراعيه الهامه .

وتتمثل صعوبات التمويل فى صدد تصدير الحاصلات الزراعيه فيما تتعرض له

---

(١) H. Nagaoka, Economics of Import anol Export Trade, 1930, p. 175.

(٢) ويضاعف من أثر ذلك ما تضطرها إليه أوضاع الرقابة على مدفوعاتها الخارجيه ويدفع ذلك كله بالدول المذكورة إلى الالتجاء لسياسة الاتفاقيات الثنائية وتجميد متحصلاتها من الصادرات . كما تضطر فى مبادلاتها مع الدول المتقدمه إلى الاعتماد على قيام الاخيرة بعبء التمويل ، وهو ما يتعذر بطبيعة الحال فى مبادلاتها مع بعضها البعض ، اللهم إلا إذا قامت بالتمويل بعض مؤسسات التجارة الخارجية الكبرى بالدول الغربية .

[راجع: H. Bachmann, Les Pays Peu Developpés et le Marché Mondiale, Conferances Sur la Promotion des Exp. GATT. op cit.]

من مخاطر نتيجة احتمالات عدم الوفاء إذا كانت الاعتمادات الصادرة عن بنوك الدولة المستوردة غير معززة وهو ما يجب أن تتولى الدولة المصدرة علاجه بضمان الحكومه إذا كانت السلعه المصدره من المحاصيل الرئيسيه . كذلك تتعرض الحاصلات الزراعيه المصدرة لاحتمالات تلف البضائع أثناء الشحن لسبب أو لآخر ، أو احتمالات عدم مطابقة للواصفات لشروط التعاقد(١) .

وقد تطورت خدمات البنوك فى هذا الصدد ، حيث أصبحت النظم التى تتبعها فى ترتيبات الدفع من عوامل تشجيع الصادرات وتنمية التبادل التجارى بوجه عام ، ويبدو ذلك جليا فى تطور نظم الدفع من نظام الدفع الفورى إلى نظم فتح اعتمادات مستندية Credit documentaire والشحن مقابل ايداع المستندات Contre remise de documents هذا فضلا عما يمكن أن يقدمه البنك المراسل فى بلد المصدر من تعزيز الائتمان الذى ينشئه بنك الاصدار فى بلد المستورد مما يعرف بنظام Crédits Confirmès كما تضطلع البنوك بوجه عام بمسئولية الفحص الدقيق لكافة المستندات فى العمليات التى تتم بموجب اعتمادات مستندية ، أو تتوثق من استيفاء المستندات للاشتراطات المطلوبة من الناحيتين القانونيه والتجارية. ويقوم البنك التجارى باجراءات تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب المصدر وتسليم مستندات الرسالة فى حدود التعليمات التى يتطلبها المصدر وفقا لظروف الحالة(٢) .

---

(١) حسن زكى احمد ، تمويل الحاصلات الزراعية والصعوبات التى تواجه البنوك فى سبيل التمويل ، محاضرة ، فبراير ١٩٦٥ ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى المصرى . محاضرات ١٩٦٥ ، ص ٢٤ ، ٢٧ .

(٢) يرجع فى تفصيل بيان دور البنوك فى الخدمات المصرفية فى مجال تبسيط اجراءات التصدير وتمويل الصادرات إلى F. Christe, op. cit, المرجع السابق الإشارة إليه — ص ٣٣٠ إلى ص ٣٤٦ ؛ وكذا سياسات التصدير للدكتور محمود صاف ، ١٩٦٣ ، ص ٧٦ .

وفى جمهورية مصر العربية ، لاتخفى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه البنوك التجارية فى تشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجارى ، وبصفة خاصة فى مجال فتح أسواق جديدة لصادراتنا من المنتجات المصنوعة .

وقد كانت الصبغة الغالبة على النشاط المصرفى فى مصر فيا مضى ، هى سيطرة المؤسسات الاجنبية عليه (1) . ولم يؤسس أول بنك مصرى صميم سوى عام ١٩٢٠ وهو بنك مصر . ورغم ذلك فقد استمر الطابع الأجنبى للنشاط المصرفى حتى صدر قانون تمصير البنوك عام١٩٥٧، على أثر ما ظهر فى تلك الفترة من تخلف البنوك عن سد احتياجات تمويل قطاعات الاقتصاد القومى الداخليه ، وخاصه النشاط الصناعى. هذا فضلا عن إمتناعها فى وقت ما ، عن تمويل محصول القطن . ومنذ صدور القانون المذكور أصبحت معالم السياسة المصرفية تتحدد على أساس المصالح الاقتصادية القومية ، كما أصبحت البنوك تعتمد على موارد محليه . إلا أن إسهام النشاط المصرفى فى تشجيع التجارة الدولية وخاصة عمليات التصدير، مازال يقوم أساساً على التعامل فى الإئتمان القصير الأجل ، إذ يقتصر استخدام الإئتمان الطويل والمتوسط الأجل على الأغراض العقارية والصناعيه ، ويقتصر دور البنوك عندنا على تيسير وتمويل عمليات التجارة الخارجية فى شكل قروض قصيرة الأجل .

كما أن بعض شركات التأمين التى تقوم بسداد الكمبيالات المتعلقة بالتجارة الداخلية لصالح البنوك ، لا تباشر ذلك بالنسبه للائتمان المتعلق بالتجارة الخارجية . وقد حدث أن تدخلت الحكومة مباشرة عام ١٩٥٥ لضمان الكمبيالات المتعلقة

---

(1) فحتى عام ١٩٢٠ كانت الغالبية العظمى من البنوك ، فروعا لبنوك أجنبية ومتخصصه فى تمويل التجارة الخارجية — إذ كان ينصب نشاطها الأساسى على تمويل عمليات تصدير القطن وغيره من المواد الأولية .

بصادرات القطن لدول أوربا الشرقية ، فى حالة توافرضمان البنوك المركزية فى الدول المذكورة لتلك الكمبيالات .

وتقتضى سياسه تنمية صادراتنا من المنتجات المصنوعة وخاصة إلى أسواق البلاد العربية والأفريقية ، العمل على تيسير منح الائتمان المتوسط الأجل للمصدرين ، مما يتيح لهم منافسة المنتجات الأجنبية المثيلة عن طريق منح آجال المشترين،خاصة وأن أسواق الدول المذكورة تعتبر من أهم الأسواق التى يمكن أن تستوعب جزءاً كبيراً من منتجات التصنيع ، نظراً لاعتمادها الكبير على إستيراد احتياجاتها تقريباً من تلك المنتجات .

كما أنه من الضرورى أن تتدخل الدولة للتأمين على هذا الائتمان . ومما يسهل ذلك فى الوقت الحاضر أن غالبية صادراتنا الصناعية حالياً من سلع الاستهلاك التى لاتحتاج فى تمويلها لآجال طويلة[1] .

ولاتقتصر أهمية توفير التسهيلات الائتمانية والمصرفية ، على تمويل عمليات التصدير فحسب ، بل إن إسهامها فى تدعيم الانتاج الصناعى الموجه للتصدير ، يمكن أن يكون أداة فعالة فى التمكين للنشاط التصديرى من خدمه أهداف التنمية الاقتصادية .

وتعانى قطاعات الانتاج التصديرى من مشكلة القصور فى التمويل ، فضلا عن بطء وتعقد الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات النقدية وفتح الاعتمادات ،

---

(١) دكتور يسرى على مصطفى — التجارة الخارجية ودور البنوك فيها ـ محاضرة ـ معهد الدراسات المصرفية — مجموعة محاضرة عام ١٩٦١ .

ولقد انتشرت مؤسسات تمويل وتأمين الإئتمان التصديرى فى الدول المختلفة ومن أمثلتها فى المانيا الاتحادية مؤسستى .K. F. W. ، A. K. A اللتان تقومان بمنح الائتمان المتوسط والطويل الأجل لتمويل الصادرات ، وفى فنزويلا هيئة التنمية .C. V. F التى تمنح الائتمان متوسط الأجل لصادرات من السلع الرأسمالية مما يصل أجله إلى خمس سنوات .

(C. N. U. E. D., Encouragements avx Exp. op cit, p. 34) .

وترجع مشكلة التمويل هنا إلى ارتفاع أسعار الفائدة على رأس المال اللازم لمشروعات الانتاج التصديري مما ينعكس على نفقة إنتاجها وبالتالى على أسعار التصدير ، فتنعدم معه قدرة ذلك الانتاج على المنافسة الخارجية . ويحدث ذلك فى الوقت الذى تكلف فيه تلك المشروعات بتحقيق أهداف تصديرية معينة وفقاً للخطة العامة . وقد اقترح البعض لعلاج تلك المشكلة إقامة صندوق للاستثمار تودع فيه فوائض أرباح الشركات لتخصيصها لأغراض تمويل المشروعات التى تتطلبها الخطة[1] .

وفى خصوص تنظيم وتنسيق عمليات التمويل الخارجى لتجارتنا الخارجية بصفة عامة — دعا البعض إلى وجوب تركيز تلك العمليات فى بنك واحد لا مكان تنسيق الإستفادة من التسهيلات المتاحة من مختلف المراسلين — يعمل على تحقيق أهداف تنمية تجارتنا الخارجية ويجرى بنفسه المقاصات الضرورية طبقاً لاعتبارات تنمية الاقتصاد المصرى ، فضلاعن وجوب اشراكه فى إعداد تقديرات خطة الميزانية النقدية[2].

ولعل فى إنشاء بنك التجارة الدولية المصرى أخيراً — عام ١٩٧٢ — مايكفل تغطية كافة الاعتبارات المشار إليها ، مما يرجى أن تظهر آثاره فى القريب العاجل . وذلك فى إطار سياسة ائتمانية متكاملة تضعها المؤسسة المصرية العامة للبنوك ، على وجه يخدم أهداف تنمية الصادرات ، فضلا من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ، ذلك بحكم ما ينعقد للمؤسسة المذكورة من إختصاص تخطيط السياسة الائتمانية وتوزيع التسهيلات الائتمانية .

---

(١) دكتور مصطفى خليل — موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية — المرجع السابق ص ٥٤-٥٧ .

(٢) دكتور فؤاد مرسى : تنظيم التجارة الخارجية — مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٧ ص ٣٠ .

الباب الثامن

تنمية الصادرات المصرية فى إطار الجهود الدولية

لاتقتصر أهمية العمل الدولى فى سبيل انعاش الصادرات فى ج.م.ع على جهودنا الخارجية وحدها ، بل إن المشكلات الكبيرة التى تعترض أسواق صادراتنا بالأسواق الدولية ، لتؤكد ماينبغى أن تضطلع به الجماعة الدولية وبالأخص الدول المتقدمة ، من دور جوهرى فى مجال التعاون الدولى ، من أجل توفير الحلول لتلك المشكلات التى تجابه صادرات الدول النامية بوجه عام ، وخاصة لما هو ملاحظ من عمق التأثيرات التى تتولد عن اضطراب مستوى النشاط الاقتصادى بالدول المتقدمة ـ وكذا عن الاتجاهات غير الملائمة لسياساتها التجاريه الدوليه ـ على استقرار الأسواق العالمية للمنتجات الأولية ، وعلى معدل الزيادة فى صادرات الدول النامية من تلك المنتجات .

فإذا كان للسياسات المحلية الوطنية ووسائلها ـ على الوجه الذى استعرضناه فى الباب السابق ـ دورها فى تنمية وانعاش الصادرات داخل اطار العمل القومى ، فإن قدرة تلك السياسات تنحصر فى التخطيط الطويل المدى لنمو الصادرات ، بالتكامل مع جهود وأهداف التنمية الاقتصادية ومحاولة تلطيف آثار التقلبات فى حصيلة الصادرات على باقى أجزاء الجهاز الاقتصادى[1] . أما تحرير حركة الصادرات فى المجال الخارجى ، ودفعها فى طريق ميسرة إلى مختلف الأسواق فأمر يستلزم الجهود الخارجية فى نطاق العمل الدولى .

---

(١) دكتور محمد زكى شافعى : مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الأولية محاضرة بمجموعة محاضرات معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤ م

وبالاضافة إلى الجهود العامة الجماعة الدولية ـ متمثلة فى الهيئات والمنظمات الدولية ـ فإن الجهود المشتركة الخاصة للدولة مع بعض الدول التى تتوافق مع سياستها فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى من أجل تنشيط التجارة وتوسيع آفاق التبادل التجارى ، يمكن أن تثمر بقدر وفير فى تنمية صادراتنا إلى مختلف الأسواق، سواء كان ذلك فى محيط تعاملنا مع المجموعات الكبرى من الدول ذات الوزن الاقتصادى الكبير فى تيار التجارة الدولية المعاصر ـ كالدول الصناعية المتقدمة وكمجموعة دول الكتلة الاشتراكية ـ أو فى إطار التعاون الاقليمى بين الدول النامية ، وخاصة مع تلك التى تربطنا بها صلات التقارب الاقتصادى والحضارى والجوار كالدول العربية أو الدول الأفريقية .

وتقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الاول : دور المنظمات الاقتصادية الدولية ودول الأسواق الرئيسية فى تنشيط صادرات ج.م.ع .

الفصل الثانى : التكامل الاقتصادى الاقليمى مع الدول النامية الأخرى .

الفصل الاول

دور المنظمات الدولية ودول الاسواق الرئيسية

فى تنشيط صادرات ج.م.ع

فى مناسبة دراسة سياسه توجيه التوزيع الجغرافى لصادرات الدول النامية فى إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية بها - بالقسم الأول - سبق أن تناولنا بالبيان ، أهمية سعى الدول المذكورة للخروج عما فرضه عليها نمط تقسيم العمل الدولى الذى خلقته القوى الرأسمالية المسيطرة على كيان العلاقات الاقتصادية الراهنة بين الدول. وأبرزنا مايقع على كاهل السياسة الانمائية فى الدول النامية من ضرورة التخطيط فى الزمن ، الطويل، لتنويع أسواقها بما يكفل لها تحرير اقتصادياتها من علاقات التبعية التى ربطتها باقتصاديات الأسواق الرأسمالية للدول الصناعية المتقدمة . كما نوهنا إلى أهمية اقتناع الدول الصناعيه المتقدمة بضرورة التخفيف من قيود التجارة التى فرضتها فى وجه صادرات البلدان النامية ، والعمل على حل مشاكل تجارة الدول الأخيرة وتغيير التقسيم الحالى للعمل الدولى بما يتيح الفرص المتكافئة فى توزيع مكاسب التجارة دوليا ، ويقضى على أحد الأسباب الجوهرية لظاهرة التفاوت الكبير فى مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

كما تناولنا فيما سبق بالبيان الموجز دور المنظمات الإقتصاديه الدولية فى ميدان العمل على علاج مشكلات تجارة الدول النامية والتخفيف من حدة تقلبات حصيلة صادراتها .

وإذ لاتختلف ج.م.ع فى هذا الصدد عن حالة غيرها من البلدان النامية ، فى غمار مساعيها لانعاش صادراتها واستغلال طاقاتها لدفع عجلة الانماء الاقتصادى بها،

فإننا نكتفى هنا ـ فى صدد الحديث عن جهود المنظمات الدولية ـ بالاشارة إلى أهمية جهود « الجات » ومؤتمر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنمية فى دعم صادرات ج.م.ع .

أما فى صدد التعامل التجارى مع الأسواق الرئيسية الكبرى ، فاننا نكتفى بما سلف ايضاحه عن أهمية التقليل من الاعتماد على أســواق الدول الرأسمالية المتقدمة فى التوزيع الجغرافى النسبى لصادراتنا ، وإن كان هذا لايعنى التقليل من الحجم أو القيمة المطلقة لصادراتنا إلى تلك الأسواق ، حيث لاتزال تلك الأســواق تشكل أهمية كبيره ، كمنافذ رئيسية لصادراتنا وكمصدر للعملات الحرة اللازمة لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم العمل على استمرار تعـاملنا مع تلك الأسواق بل وتدعيم هذا التعامل فى ظل سياسة تحررية تقوم على تنويع الأسواق ؛ كما يدفع السعى الدائم فى اطار المفاوضة مع تلك الدول للتخفيف من قيـودها التى تفرضها على صادراتنا سواء من السلع المصنوعة أوالمنتجات الأولية [١].

وإذ تدخل دراسة تنمية صادراتنا إلى أسواق الدول الناميه الأخرى ضمن بحثنا لتنمية الصادرات من خلال صور التعاون الاقتصادى الاقليمى بالفصل التالى ، فإن مايبقى هنا من بحث دور الأسواق الرئيسية ، هو دراسة تنمية الصادرات المصرية عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية .

ونتناول هنا فى مبحثين :

---

(١) وفيما تم بين ج. م.ع. دول السوق الاوروبية المشتركه — فى ديسمبر ١٩٧٢ — من توقيع اتفاق تجارة تفضيلى ، تمنح بمقتضاه تخفيضـات فى الرسوم الجمركية بواقع ٥٠ ٪ على المحاصيل الزراعية، ٥٥ ٪ على السلع الصناعية ، وذلك على واردات دول السوق من الصادرات المصرية ، مثال طيب على دور الجهود الدولية فى هذا الخصوص (جريدة الأهرام ، ١٩ ديسمبر

أولا : دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تنمية صادراتنا .

ثانيا : تنمية الصادرات عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية .

المبحث الأول

نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية وتنمية صادرات ج.م.ع

حيث لايتسع المقام لمناقشه تفصيليه لدور نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية المختلفة فى تنمية صادرات جمهورية مصر العربية ، فاننا نكتفى هنا بالإشارة إلى أثر جهود كل من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

آثار الاتفاقية العامه للتعريفات والتجارة (الجات) على صادرات ج.م.ع .

لاشك أن انضمام ج م.ع للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ــ كاتفاقية متعددة الأطراف، تخدم العلاقات التجارية بين مجموعة الدول الأعضاء ــ كان بمثابة خطوة ضرورية للاستفاده من مزايا ذلك النوع من التنظيم ،إلى جانب ماتحققه مصر من تنظيم تجارتها الخارجية مع الكثير من الدول ، عن طريق استخدام الاتفاقيات الثنائية للتجارة .

فمن المعروف أن اتفاقية الجات التى وقعت فى اكتوبر عام ١٩٤٧ ونفذت من أول يناير ١٩٤٨ ،قد أصبحت تضم واحد وتسعين دولة ــ مابين عضوية كاملة وغير كاملة ــ تمثل تجارتها الخارجية أكثر من ٨٥٪ من اجمالى حجم التجارة العالمية[١] .

---

(١) ومن أهــدافها العمل على رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتنمية الثروات والدخول والتبادل التجارى وتشجيع التنمية الاقتصادية لدى الدول الاعضاء، وذلك عن

وقد اهتمت دول الاتفاقية اهتماما خاصا بمشكلات التجارة الخارجية ـ وخاصه مايتعلق منها بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية ، منذ عام ١٩٥٨ ، على أثر التقرير الذي قدمه الاقتصادى هابرلر عن اتجاهات التجارة الدولية . كما تحقق عن طريق تنفيذ الاتفاقية تقدما ملحوظا في سبيل تخفيض التعريفات الجمركية والتخفيف من القيود الكمية[1] . وأنشىء عام ١٩٦٤ مركز دولى للتجارة الخارجية يتبع الجات GA.T.T. International Trade Center بهدف مساعدة الدول النامية فى التوسع فى تجارة الصادرات وتزويدها بالدراسات السوقية وعقد الدورات التدريبية فى شئون تسويق الصادرات .

وقد انضمت ج.م.ع انضماما مؤقتا لاتفاقية الجات منذ نوفمبر ١٩٦٢ إلى أن صدر قرار قبولها للعضوية الكاملة فى فبراير عام ١٩٧٠ .

وتنبع المزايا التى تحققت لجمهورية مصر العربية فى شأن تنمية صادراتها ، كنتيجة لانضمامها لاتفاقيه الجات ، من استفادتها من التخفيضات الجمركية التى يتبادلها الأطراف المتعاقدون ، مما أسفرت عنه المفاوضات المتعددة بينها ، وكان آخرها مفاوضات كيندى راوند التجارية ، والتى ترتب عليها تحقيق تخفيضات جمركيه يبلغ متوسطها ٣٠٪ على السلع الصناعيه . ويمكن أن يحقق ذلك بطبيعه الحال ، انعاشا كبيراً لصادراتنا من السلع المذكورة إلى الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة إذا صاحبته جهود التمثيل التجارى المصرى لخلق الظروف الملائمة لترويج

طريق استخدام وسائل تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيف القيود الكمية وأوضاع التمييز فى التجارة وحل المنازعات .

(١) النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد — دراسة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . إعـداد محى الدين رجب ، عدد ابريل ١٩٧٠ ، ويشير المرجع إلى : دكتور حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة .

منتجاتنا المصنوعه بالأسواق الخارجية ، وتجنيبها لآثار المعاملات التمييزية التى تتعرض لها فى مجال المنافسة(١) .

كما تفيد جهود الجات ، صادرات ج م ع من خلال إهتمام أعضائها بمشاكل تجارة الدول النامية بصفة عامة ، مما يدخل حالياً فى اختصاص لجنة التجارة والتنميه. وجدير بالذكر انه أنه قد أضيف إلى الاتفاقية فصل خاص بالتجارة والتنمية ينظم مبادىء معاونه الدول الناميه فى إنعاش صادراتها وأسلوب تبادل المزايا بينها وبين الدول الأخرى .

كذلك حققت ج م ع نفعا مؤكدا من اشتراكها فى لجنه المنسوجات القطنيه وما أسفرت عنه جهودها من عقد إتفاقيات المنسوجات القصيرة والطويلة الأجل ، وهو ما أمكن من خلالة زيادة حصص مصر من صادراتها من المنسوجات والوقوف فى وجه إجراءات التحديد الكمى التى مارستها كل من المملكة المتحدة وايطاليا على وارداتها من المنسوجات(٢).

ومن المبادىء العامه للاتفاقيه ، التى من شأنها إنعاش صادراتنا بأسواق الدول الأخرى الأطراف ، مبدأ المساواة فى المعاملة مع السلع الوطنية، وذلك بخضوع السلع المستوردة بالدول المذكورة لنفس معاملة السلع المحليه دون تمييز. وكذا مبدأ تعميم شرط الدوله الأولى بالرعاية ، بإمتداد أية ميزة تمنحها دولة عضو لدولة أخرى إلى جميع الدول الأعضاء .

---

(١) كما إستفادت ج. م. ع من انضمامها للاتفاقية ، بما تتيحة لها العضوية من حق التشاور المباشر مع أية دولة عضو تقبل على توجيه أى إجراءات تمييزية من شأنها الاضرار بالصادرات المصرية ، وبما يحق لها أن تمارسه من رفع الأمر إلى باقى أعضاء الأتفاقية الشكوى من تلك الاجراءات عند الاقتضاء .

(٢) اسماعيل احمد كامل — المزايا التى حققتها ج . م .ع . من انضمامها للجات ، النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير ، عدد أبريل ١٩٧٠ ، ص ٨٠ .

ومنذ توقيع الاتفاقيه العامه ، قوى الاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة . ويفيد ذلك الاتجاه صادرات ج م ع — وغيرها من الدول الناميه — إلى أسواق الدول المتقدمه ، خاصه وأنه لا يمس حقها في إستخدام ما أجيز للدول الأعضاء ممارسته من فرض القيود الضروريه لتلافى الاختلالات الشديدة فى موازين مدفوعاتها أو فى حالة ما إذا ترتب على إزالة القيود الاضرار البالغ بصناعاتها الوطنيه[1] .

فمن المعروف أن نشاط الجات القائم على فلسفه الحريه التجاريه قد اتسع مع تطور المشاكل الاقتصاديه العالميه ، فاتجه للاهتمام بالمشكلات الخاصه بالتخلف والتنميه . ومن ذلك ما تحقق من تعديل نص المادة ١٨ من الاتفاقيه ، من أتاحه الفرصه أمام الدول النـــامية لتكييف سياساتها التجاريه بما يتفق واحتياجات حمايه الصناعات الناشئه فيها .

كما ظهر إهتمام الجات بمشكلات التنميه والتجارة بالدول الناميه ، من خلال إقرارها لبعض المشروعات الهامه فى هذا الصدد مثل « إعلان تشجيع تجاره الدول الأقل تقدما » (عام ١٩٦١) وكذا « برنامج العمل » (عام ١٩٦٣) الذى تضمن وجوب العمل على إلغاء القيود الكميه والرسوم المرتفعه المفروضه بالدول المتقدمه على صادرات الدول الناميه من المنتجات الأوليه . وخفضها بالنسبه للسلع المصنوعه والنصف مصنوعه[1] .

كما أفادت جهود الجات فى مجابهه أثر قيام التكتلات الاقتصاديه الكبرى بالدول الغربية كالسوق الأوروبيه المشتركة ، إذ اتجهت الانظار إلى المنظمات الدوليه

---

(١) حازم الببلاوى — نظرية التجارية الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٨ .

(٢) دكتور زكريا نصر — العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٥١١ .

القائمة وأهمها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتخفيف هذه الآثار الضارة التى تحيق بالدول النامية نتيجة إحتكار بعض الدول المتقدمة ـ فى إطار تكتلها ـ لشراء المنتجات الأولية من الدول النامية والتحكم فى أسعارها على وجه يجعل تقدم وإزدهار الأولى على حساب الأخيرة . فالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تهدف فيما تهدف إليه إلى تحقيق مزايا تفضيلية للدول الأعضاء فيها تجابه بها ما تحققه بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى من مزايا خاصة(١) .

وعلى أية حال فإن مدى ما تحققه الاتفاقية المذكورة من إزالة العوائق التى تواجه صادرات الدول النامية ، إنما يتوقف على ما تتوصل إليه الدول الأعضاء عن طريق المفاوضات، إذ تفرض مبادىء الاتفاقية ضرورة الأستناد ـ فيما يتقرر فى نطاقها ـ على الأتفاق المتبادل عن طريق المساومة بين الدول الأعضاء، وبدون تمييز بين الدول بعضها البعض . وربما يكون فى تلك المبادىء السبب فى تباطؤ ظهور الآثار النافعة لاتفاقية الجات تجاه الدول النامية ، نظراً لتوقف نتائج الأعمال الصادرة عنها على استعداد وقابلية الدول المتقدمة الكبرى فى العمل على تخفيف القيود المفروضة على صادرات الدول الناميه إليها . وربما كان هذا الوضع هو الصخرة التى تصطدم بها كل الجهود الجارية فى سبيل مساعدة الدول الناميه على تكريس تجارتها الخارجية فى خدمة التنمية الاقتصادية لديها . فما زال على الدول المتقدمة أن تعمل فى إطار الجات على تخفيض التعريفات المفروضة على وإرداتها من الدول النامية من السلع المصنوعة ـ مما تتمتع الأخيرة بالمزايا النسبية فى إنتاجه ـ هذا فضلا عن وجوب تخفيف القيود الصحيه واشتراطات التعبئة والتغليف وغيرها من القيود المفروضة

---

(١) دكتور رفعت لبيب مقياس ـ الاتفاقيات التفضيليه والتكتلات الاقتصادية المعاصرة، وما ينبغى أن تكون عليه، ١٩٧١ ، ص ٢٢٤ .

على تلك السلع . ولقد لوحظ بالفعل أن كثيراً من المعوقات التى وضعت فى سبيل صادرات الدول النامية ، قد نشأت بعد قيام إتفاقية الجات وبالمخالفة لمبادئها ومبادىء ميثاق منظمة التجارة الدوليه ، وهو مايدعو لضرورة النظر فى تركيز الجهود الدولية وخاصة من جانب الدول المتقدمة ، العمل على تلافيه وإزالة أسبابه ، فى اطار عمل الجات (١) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنعاش صادراتنا :

لا شك أن إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى دورته الأولى بجنيف عام ١٩٦٤ كان كما وصفه البعض « من أهم الأحداث الاقتصادية الدولية فى السنوات الأخيرة وخاصة لما أتاحه من الاستعراض الشامل للمشكلات الكبرى التى تواجه الدول المتخلفة فى علاقاتها مع الخارج « كما أن مجموعة نتائج أعمال المؤتمر ووثائقه ، أصبحت من الناحية الفنيه بمثابة مراجع هامة لموضوع التجارة والتنميه فى الوقت الحاضر ، مما ينبغى على الدول الناميه مواصلة دراسته وتحليلة للاستفادة منه فى نطاق جهودها من أجل التنميه(٢).

وإلى جانب نفع المؤتمر فى مؤازرة وتعزيز الجهود الدوليه الموجهه لتحقيق التعاون الاقتصادى الدولى من أجل الرفاهيه العاليه بصفه عامه ومعاونة الدول الناميه بوجه خاص ، فإن من بين مبادئه التى أعلنها وتوصياته التى أقرها ما يخدم بصفه خاصه، العمل على علاج تلك المشاكل الملحه التى تواجه تجارة الدول الناميه .

لهذا فان ذيوع ما تضمنته المبادىء والتوصيات التى أعلنها المؤتمر ، ومتابعه

---

(١) H. Johnson, Econ. Policy Toward Less Dev. Count. 1968, p 129.

(٢) قارن : دكتور زكريا نصر ــ العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص٤٠٣ .

أجهزته بالتعاون مع المنظمات الدوليه الأخرى لتنفيذها ، مع المثابرة على تحليل ودراسه ما أثير فى المناقشات من مشكلات لا تزال تبحث عن حلول ، تعتبر بمثابه خطوات فى بدايه الطريق ، يمكن الدول النامية أن هى صمدت وتكاتفت فيما بينها أن تستغلها إلى جانب جهودها المحليه ، من أجل إنعاش صادراتها وتثبيت أقدامها فى الأسواق الدوليه وإنقاذ معدلات تبادلها من التدهور .

فقد تضمنت المبادىء العامه التى أعلنها المؤتمر ، توجيه الدول المختلفه إلى تحقيق تقسيم العمل بما يرعى مصالح واحتياجات الدول النامية ، وتوجيه وحث الدول المتقدمة على معاونه الدول الناميه فيما تتخذه من تدابير لتنويع الهياكل الانتاجية لديها ، مع تهيئة الظروف التجاريه اللازمة لتحقيق زيادة سريعة فى حصيلة صادرات الدول النامية وإنعاش تجارتها .

كما دعت مبادىء المؤتمر إلى وجوب قيام التجارة بين الدول المختلفة على أساس المعاملة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، مع تمييز الدول النامية ببعض الإمتيازات سواء عن طريق التفضيل فى التعريفات الجمركية ، أو غيره من أوجه التمييز . كما إشتملت تلك المبادىء العامة قيام صور التكامل الاقتصادى الإقليمى بين الدول النامية كوسيلة لتوسيع تجارتها وتنويع هياكلها الإنتاجية ومؤازرة جهودها من أجل التنمية .

وإلى جانب المبادىء العامة التى أعلنها المؤتمر ، تضمنت مجموعة المبادىء الخاصة التى نادى بها ، ما يحث الدول النامية على التخطيط لتوسيع تجارتها فيما بينها والنهوض بالتصنيع والإرتقاء بأساليب الإنتاج وإتخاذ ما يلزم لتعويض آثار تدهور معدلات التبادل الخاصة بالمنتجات الأولية[1] .

كما حرص المؤتمر فى دورتى انعقاده الثانية والثالثة عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ ، على

---

(1) CNUCED., lère Sess. 1964, Acte Final et Rapport, vol. 1.

مواصلة جهوده ومتابعة توصياته فى صدد تنمية تجارة الدول المتخلفة وتشجيع مشروعات التكامل والتعاون الاقتصادى الإقليمى فيما بينها ، وذلك عن طريق إعطاء تلك المحاولات الصبغة العمليه وإدخال الأسلوب الإيجابى فى حل مشاكلها[1]

وهكذا تسعى جهود مؤتمر التجارة والتنمية لايجاد الإطار التنظيمى المناسب لعرض وعلاج المشكلات والعقبات التى تكتنف طريق الدول النامية فى سبيل إنعاش تجارتها بصفة مباشرة ، لتكون محل اعتبار الدول المتقدمة . فضلا عن الجماعة الدولية[2] .

ولا شك أن مساهمة جمهوريه مصر العربية فى نشاط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى جانب غيرها من الدول الناميه الناهضه[3] لأمر ذو أهمية ، لما يمكن أن تحققه جهود الدول المذكورة من توجيه أعمال المؤتمر وتوصياته لتسويه

---

(١) فكان أن اقترحت مجموعة الخبراء المختصه ، ذلك الاقتراح الذى تحمست له وعززه كافة الدول النامية الأعضاء فى المؤتمر والذى من مقتضاه أن تتولى الدول النامية ذاتها إعداد الخطط الكاملة التى ترى ضرورتها لإنعاش التجارة وزيادة أواصر التعاون الاقتصادى فيما بينها ، فتكون بمثابة ترجمة واضحة لاحتياجات تلك الدول وأهدافها فى ضوء علاقاتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية ، على الوجه الذى يخدم أهداف التنمية الاقتصادية لديها . وأبرز اقتراح لجنة الخبراء امكانية مساهمة كافة الأجهزة العاملة فى حقل التعاون الاقتصادى الاقليمى لدى الدول المشار اليها فى اعداد تلك الخطط ، فضلا عن مساهمة ... المختصة بذلك فى نطاق هيئة الأمم المتحدة
(CNUCED. I' Sess ... 1964 . Acte Final et Rapport, Vol. I,P N.V. No. 64. 11 ... .11)

(٢) UNCTAD, Trad ... Expansion and Econ. IntegrationAmong Dev Count. and ... the Role of Internat. Assistance (Proceedings of 2nd. Se... ..., 1968, Vol. 5. p. 34-36.

(٣) حضر المؤتمر مندوبو ١٢٠ دولة ، ١٣ منظمة دولية ، وبلغ عدد الدول النامية فى المؤتمر ٧٧ دولة .

قضية حرب التخلف فى العالم، ودعم أواصر التعاون الاقتصادى والسياسى بين الدول من أجل علاج تلك المشاكل الخطيرة التى تواجهها صادرات الدول النامية وخاصة من منتجاتها الأولية. وقد كان فى انتخاب الدكتور عبد المنعم القيسونى لرئاسة دورة الانعقاد الأولى المؤتمر فى مارس عام ١٩٦٤ تشريفا دوليا لدور جمهورية مصر العربيه وحافزا لها على المضى فى الاهتمام برسالتها فى هذا الميدان(١) .

وهكذا تبدو أهمية ذلك الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الجهود الدولية — عن طريق نشاط المنظمات الدوليه المختلفة — فى إنعاش صادراتنا وتنميتها ،

على أن جهود التعاون الاقتصادى الدولى رغم كل ما سبق بيانه، لاتزال تحتاج إلى الحماس البناء والدعم الخالص ، وخاصه من جانب الدول المتقدمه — ذات الامكانيات المادية الوفيرة والخبرات المصقولة فى هذا الميدان — حتى تؤتى ثمارها الناضجة فى شكل حلول واقعيه لمشاكل تجارة الدول النامية وإنعاش صادراتها سواء من المنتجات الأولية أو السلع المصنوعة .

فمما يؤسف له — على الرغم من الاهتمام الكبير الذى أولته المنظمات الدوليه لمشاكل التجارة الدوليه فى المنتجات الأولية — أن ما تمنى التعاون الدولى تحقيقة — لصالح الدول النامية — من نتائج لا يتناسب بحال مع جسامة هذه المشاكل أو ما يتمخض عن تفاعلها من عرقلة جهود البلاد النامية فى سبيل تحقيق نموها الاقتصادى السريع . إذ لم تتجاوز مظاهر هذا التعاون فى كثير من الأحيان ، عقد عدد محدود من الاتفاقيات وإقامة بعض حلقات الدراسة العلمية وبعض الدراسات والمشاورات حول مشكلات تجارة المنتجات الأوليه فى نطاق أجهزة الأمم المتحدة والجات .

---

(١) دكتور زكريا نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٤ .

هذا فى حين أن إيجاد حلول ناجعه لمشاكل الدول النامية من الناحيه الواقعية ، لا يقتصر على معالجة تلك المشاكل بالأساليب التقليديه المألوفة ، بل يتعداها إلى ضرورة إقامة بنيان جديد للتخصص الدولى يتيح الفرصة أمام الدول النامية لزيادة صادراتها من السلع المصنوعة والنصف مصنعة فضلا عن وجوب قيام التنظيم الايجابى الفعال للتعاون الاقتصادى العالمى ، على وجه يكفل تجنيب تلك الدول المخاطر التقلبات العنيفة فى أسواق منتجاتها الأولية وما يسببه ذلك الاتجاه الطويل المدى من تراخى نموحصيلتها من تصدير تلك المنتجات ، بما يعكسه ذلك من عرقلة جهود النمو الاقتصادى للدول المذكورة(١) .

وعلى أية حال فان القياس الكمى أو التقييم المحدد ، لما أسفرت عنه جهود المنظمات الدوليه من نتائج — فى صالح انعاش صادرات ج . م . ع أو غيرها من البلدان الناميه — أمر لايتيسر بلوغة فى مثل هذا الحيز من الدراسة أو بغير بيانات وإمكانيات خاصة. إلا أن ما نستطيع تأكيده بلاريب هو أن جهود مثل تلك المنظمات إنما يتوقف نجاحها وتأثيرها الايجابى فى واقع الاقتصاد الدولى ، على نوايا الدول الصناعيه الغنيه ، التى سبق أن رأينا كيف لاتزال تتحكم فى كيان وحركة الاقتصاد العالمى ، بدوافع تمت لسيطرة الاستعمار وأسلوب التجميع الرأسمالى ، أكثر مما تمت لمنطق التعايش البناء للنهوض بمستويات المعيشة لشعوب العالم كافه فالشوط طويل يحتاج لجهد متصل وتضحيات أساسها يقظة الضمير لدى حكومات وشعوب الدول المتقدمه ، التى يجب أن تقتنع بضرورة تغيير الأسس الحاليه لتقسيم العمل الدولى .

وهنا تبدو أهميه دور المنظمات الدوليه المشار إليه فى التنبيه المستمر للضمير

(١) دكتور محمد زكى شافعى ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الاولية محاضرة ، مجموعة محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ ويشير المرجع الى :ـ
U.N. World Economic Survey, 1958, 1962.

العالمى بالمشكله وتوجيه الدول نحو تقسيم العمل الأمثل لتدبير حلولها . وليس المقصود هو تخلى الدول المتقدمه عن صناعات بعينها للدول الناميه ، بل إن المعيار يجب أن تحكمه التفرقه بين الصناعات النمطية البسيطه التى يمكن أن تتخصص فيها الدول الناميه — والصناعات المعقـــدة التى تحتاج لـكفاءة إنتاجيه عاليه يناسبها ما بلغته الدول المتقدمة من تطور ، فيتم استخدام مبدأ تقسيم العمل على وجه تتحقق معه الرفاهية الاقتصاديه المشتركة للعالم أجمع(١) .

وأخيراً ، إذا كان ما توضح هو دور بعض الجهود الدولية العامة ، الذى قامت — والذى يمكن أن تقوم — به المنظمات الدولية المشتركة ، مما يمكن أن يدفع بحركة صادراتنا إلى النمو والازدهار . . . ! فما هو الدور المحدد الذى يمـكن أن تساهم به ج . م . ع من خلال دولاب العمل الدولى وفى إطار نشاط أجهزته المتخصصة . . ؟ وهل يكون موقفها ضمن غيرها من الدول النامية . . . موقف المتأمل لتتابع الأحداث فى سلبية من ارتصوا طابورا ينتظرون عطف الدول الغنية، تقدمه لهم فى شكل عون متى شاءت. . . . ؟ إن الأجابة يجب أن تـكون واضحة... فعلينا أن ننشط إلى إتخاذ دورنا الإيجابى فى إطار العمل الدولى المشترك . . . أنها قضيتنا وقضية غيرنا من الشعوب النامية التى سيطرت على مقدراتها مخططات الدول الصناعية الـكبرى بمـا وراءها من إطماع السيطرة والاستغلال . . . فاذا كانت الدول الأخيرة قد استشعرت — بذاتها — أخيراً وجوب تقديم يد العون لانقاذ مصالح الدول النامية فى ميدان تجارتها الخارجية ، وبضرورة الأخذ بيدها لتحقيق برامجها فى التنمية الاقتصادية من أجل رفاهية المجتمع الإنسانى جميعه ، . . . فقد

(١) H. Wenhold-Stumzi, Données Fondamentales sur la Marketing d'Exportations. op. cit p. 71).

بقى أن نتبنى نحن قضيتنا مع غيرنا من الدول النامية التى نهضت من سباتها المستردمافاتها وتعوضه .... وليكن لنا خططنا وأفكارنا البناءة فى هذا الميدان ... ولتكن لوفودنا وممثلينا فى المنظمات الدوليه المختلفة آراءهم ومقترحاتهم الايجابية الفعالة ... ولنحرص دائما فى دقة على إعداد الكفايات الناضجة والعناصر المثقفة المتخصصة المخلصة ، ليكون تمثيلها لنا فى تلك المنظمات والمحافل منتجا مفيداً فعالا ، من أجل كسب قضيتنا وعلاج مشاكل تجارتنا وتنميه اقتصادنا ، وهى قضية ومشاكل العالم الثالث جميعه ... والمجتمع الدولى فى وقتنا الحاضر مهيأ للنقاش والمساجلة كما لم يكن عليه الحال فى وقت مضى .

المبحث الثانى

تنمية الصادرات عن طريق التعاون مع دول الكتلة الاشتراكية

لما كان التغلغل الرأسمالى — بفعل القوى الامبريالية — فى مقدرات ومصالح الدول النامية ، قد أضحى واضحا ، كأحد الأسباب الرئيسية لبقاء الدول المذكورة فى أوضاع تخلفها الاقتصادى ، وتعويق جهودها الانمائية ، فضلا عن تسلط الدول الامبريالية على تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وإتجاهات وتركيب التجارة بينها وبين الدول النامية — كما سلف البيان — مما جعل من تلك العلاقات أداة لتدعيم مركز القوة الذى تملكه الدول الامبرياليه[١] .

فقد كان من الضرورى أن نتجه لتدعيم علاقاتنا التجارية مع البلاد الاشتراكية ذات النظم المخططه ، والتعاون معها من أجل بلوغ تقسيم دولى للعمل ، يقوم على

(١) راجع : A. Hirshman, National Power and Structure of Foreign Trade, 1945, p. 13.

مبدأ التكاليف المقارنة ، ويقضى — كما يشير أوسكار لانج[1] — على أوضاع الاستغلال التى تمارسها الدول الغنية على الدول الفقيرة .

وتوالى السير فى هذا الاتجاه فى الوقت الحاضر ، فرصة ظهور وتصنيع مجموعة كبيرة من الدول الاشتراكية التى يمكن بإنماء علاقات التعاون الاقتصادى معها، إرساء تيار التبادل التجارى على أسس ثابتة — من خلال اتفاقات طويلة الأجل — تحرر تجارتنا من هزات وتقلبات حجم وأسعار الصادرات والواردات ، فضلا عن تنسيق خطط التنمية الاقتصادية وضمان إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .

فنتيجة التحكم فى العلاقات الاقتصادية بين البلاد الاشتراكية ، يمكن أن يسهم تعاوننا المخطط معها ، فى التطوير المستمر لتقسيم العمل الدولى وتخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية، حيث يؤدى التعاون المشار إليه - بين الدول الاشتراكية والدول النامية بوجه عام — إلى تضافر العمل التخطيطى على المستويين المحلى والدولى ، من اجل تطوير الهياكل الاقتصادية غير المتوازنة البلاد المتخلفة ، مع كفالة تحقيق نموها الاقتصادى فى الأجل الطويل .

وإذا كانت آفاق التوسع فى تصدير منتجاتنا الأولية إلى الدول الاشتراكية فى المستقبل ، محدودة كما تشير التوقعات المؤسسة على حجم السكان وتطورات نصيب الفرد من الدخل[2]، فإن التفاؤل كبير بالنسبة لصادراتنا من السلع المصنوعة إلى تلك الأسواق . وإن كان ذلك يتطلب إعطاء المزيد من المرونة لنمط التبادل الثنائى بين الدول الاشتراكية والدول النامية بوجه عام — كما سنرى حالا — مع تحرك هذا النمط نحو المبادلات المتعددة الأطراف . كما يحتاج الأمر إلى أن تعمل الدول

(1) O. Lange, Problems of Capital Economy, Warsowa, 1953, P. 127.

(2) بول باران ، المرجع السابق ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ .

الاشتراكية على زيادة وارداتها من السلع المصنوعة من الدول النامية ، من أجل معاونة الأخيرة فى الإسراع بمعدلات نموها الاقتصادى[1] وقد احتلت تجارتنا مع دول الكتلة الاشتراكية فى الآونة الأخيرة بالفعل ، أهمية نسبية كبيرة . فبلغت صادراتنا إلى تلك الدول عام ٥٩/١٩٦٠ (٤٥٫٧٪) من إجمالى الصادرات المصرية ، وحققت صادراتنا إليها بعد ذلك نموا بلغ معدله السنوى فى المتوسط ١٧٫٩٪ خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥[2] ، واضطرد نمو الأهمية النسبية لتلك الصادرات بعد ذلك حتى بلغت صادراتنا إلى أسواق دول منظمة الكوميكون ٥٦٫١٪ من إجمالى الصادرات عام ١٩٧١/٧٠ حيث كانت قيمتها ١٩٠٫٤ مليون جنيها فى العام المذكور[3] .

وقد سبق أن رأينا كيف أن استراتيجية الإنماء الاقتصادى ، تتطلب فى مثل حالتنا ، العمل الدائب على التخلص من علاقات الارتباط الشديد بالاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمى ، والتوسع فى التبادل التجارى مع دول الكتلة الاشتراكية فضلا عن الدول النامية الأخرى .

على أن هذا الاتجاه الزاحف نحو تقوية علاقات تبادلنا التجارى مع الأسواق الجديدة المشار إليها ، لا تعضد الارتكان عليه بصفة مطلقة ، فى شأن أسواق الكتلة الاشتراكية ، دلائل قوية تفيد استمرار نمو وإضطراد نموه .

فبالرغم من معدلات النمو الاقتصادى الفائقة ، التى حققتها دول الكتلة الاشتراكية فى الآونة الأخيرة ، فان حجم الأهمية النسبية لتجارتها ، ضمن تيار التجارة الدولية ،

---

(١) A. Maizels, Exports, and Econ. G., op. cit., p. 872.

(٢) U,N, Monthly Bulletin of Stats, Mar 1966, jul, 1968.

(٣) ج . م . التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢ .

لايزال محدودا[1] ، ولم تزل قدرتها على التأثير فى أحوال الأسـواق العالميه ضعيفه ، كما يلاحظ أن الجانب الأكبر من حجم التبادل التجارى للبلاد الاشتراكية الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصاديه المتبادلة « الـكوميكون » ، إنما يتمثل فى تيار التبادل فيما بين بعضها البعض[2] .

وبالرغم من حرص الدول الاشتراكية فى خططتها الاقتصادية على مد يد العون الاقتصادى للدول الناميه ـ فى صورة زيادة وارداتها من الأخيرة ، على صادراتها اليهاـ وذلك مراعاة للظروف الاقتصادية والسياسية للدول الناميـــة المتحررة حديثا ، وتشجيعا لصادراتها من المحصولات التقليدية ، وتقوية مركزها فى مجال المسـاومة التجارية بالأسواق العالمية ، وتحقيق الاستقرار لحصيلة صادراتها ، وذلك عن طريق اتفاقيات التبادل التجارى الطويله الأمد . بالرغم من ذلك ، فان الأمل ضعيف فى أن تتمكن تلك الدول الإشتراكيه من التأثير الـكبير لصالحنا ـ فى المستقبل القريب ـ فى مجال تحديد أسعار التبادل لصالح تجارتنا الخارجية ، مما لايزال التأثير الأكبر فيه للدول الرأسمالية ذات النفوذ المسيطر على ميدان المبادلات التجاريه الدولية[3] .

---

(١) إذ لم تتجاوز نسبة صادرات الدول الاشتراكية إلى الصادرات العالمية عام ١٩٦٠ ٧ر١١ ٪ هبطت عام ١٩٧٠ إلى ٧ر١٠ :

(UN. Handbook of Internat. T. and Dev. Stats. 1972, Tab. 1.3)

(٢) تجاوزت نسبة صادرات الدول الاشتراكية إلى بعضها البعض عام ١٩٦٧ الى إجمالى صادراتها ٦٠ ٪ كما بلغت صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض عام ١٩٦٩ ٦ر٦ ٪ من حجم الصادرات العالمية فى حين لم تتجاوز صادراتها إلى باقى العالم ٩ر٣ ٪ .

(UN. Etude sur le Commerce Inter. et Dev. 1970, Tab 3; UN. Monthly Bulletin & Stat. June 1968)

(٣) دكتور فوزى منصور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ ، ص ١٨ .

سياسة الاتفاقات الثنائية للتجارة :

ومما يتصل بمركز صادراتنا إلى دول الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ، موضوع استخدام اتفاقيات التجارة والدفع ، بالتطبيق لسياسه التعامل الثنائى فى المبادلات التجارية الخارجية — مما نرى من الأنسب تناوله فى هذا الموضع من الدراسة .

فضلا عن أن استخدام الاتفاقيات الثنائية المشار إليها ، يعتبر هو الأسلوب الطبيعى الملائم للعلاقات التجارية بين الدول ذات الاقتصاد الاشتراكى المخطط — بحسب نظامها الاقتصادى — وبين غيرها من الدول ، فانه يناسب على وجه الخصوص تنظيم علاقاتها مع غالبية الدول النامية ، التى تخضع المعاملات النقدية فيهـا لرقابة الدولة ولا تتمتع عملاتها بالقابلية للتحويل إلى عملات أجنبية ، حيث تتضمن تلك الاتفاقيات تنظيم عمليات الدفع وتمويل التجارة والتسهيلات الائتمانية المختلفة[1] .

وقد لجأت ج.م ع لاستخدام الاتفاقيات الثنائية بوجه عام ، على إثر خروجها من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ وتجميد احتياطياتها النقدية لدى بريطانيا[2] ، إذ تطلب حرصنا على تصريف محصول القطن وغيره من الصادرات التقليدية ، اتباع سياسة الاتفاقيات الثنائية ، حيث كان باكورتها اتفاق مصر وفرنسا فى يونيو ١٩٤٨ ثم توسعت مصر فى عقدها عام ١٩٥٣ ، على أثر امتناع المملكة المتحدة عن شراء الكميات التى اعتادت استيرادها من القطن المصرى ، فكان لابد لمصر من التخلص من حالة الارتباط بسوق واحدة لتصريف محصولها الرئيسى . ومنذ عام ١٩٥٧ بدأ تحول

(١) راجع : دكتور احمد صادق القشيرى ، الثنائية الحديثة فى قانون التجارة الدولية ، مجله السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٠ .

(٢) إذ لم يكن لدى الدول الاوروبيه التى كانت تسعى كل منها لبناء إقتصادها فى ذلك الحين ، احتياطيات كافية من النقد القابل للتحويل ، بما يكفى امداد قيمه وارداتها .

مصر فى عقد الاتفاقيات من دول الغرب إلى دول آسيا وافريقيا الحديثه الاستقلال ، وبالأخص مع دول الكتلة الاشتراكية .

ولاشك فى نفع سياسة الاتفاقيات الثنائية لفتح الأسواق الجديدة لصادراتنا، عن طريق تعريف البلاد الأخرى الأطراف بالمنتجات القابلة للتصدير وإعطاء ميزات تسويقية يمكن أن يتضمنها الاتفاق التجارى جنباً إلى جنب مع اتفاق الدفع ـ ويساعد ذلك بطبيعة الحال على دفع عجلة صادراتنا وخلق وسائل دفع خارجيه لم يكن من المتصور تدبيرها بدون الارتباط بالاتفاقيات[1] .

على أن تحفظات عديدة قد اثيرت ضد التوسع فى استخدام سياسة الاتفاقات الثنائية للتجارة ، تدعو للنظر فى اخضاع الاعتماد عليها فى جانب من تجارتنا ، لمعايير واعتبارات تضمن تحقيق النفع الكامل منها دون أن تلحق الضرر بأى عنصر من عناصر تجارتنا الخارجية . فهناك مايراه أنصار حرية التجارة فى الاتفاقات التجاريه الثنائية ـ وخاصة مايشتمل منهـا على تحديد حصص السلع المتبادلة ـ من اعتبارها مظهرا لتقييد التجاره ، ويعيبون على الاتفاقات المذكورة ماتؤدى إليه من تمييز فى التبادل مع بعض الدول وارتباط تنفيذها بحدود المديونية المتفق عليها وبمدى كفاية الأرصدة لدى الدول الأطراف ، فضلا عن ارتباط نجاحها بتذليل مشاكل تسديد المدفوعات[2] .

---

(١) توفيق لبيب ـ اتفاقات التجارة والدفع الثنائية . محاضرة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفيه ، البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٥ .

(٢) على محمد نجم ، اتفاقات التجارة والدفع وأثرها فى التجارة الدوليه . محاضرة ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية لعام ١٩٦٣ .

ومن المعروف أنه كثيرا ماترتفع حدود مديونيتنا مع الدول التى تربطنا بها اتفاقيات للتجارة ، ومن ذلك ماحدث لدينا منذ عام ١٩٥٧ حينما ارتفعت الأرصدة المدينة مع دول الاتفاقيات ـ خلاف الدول الاشتراكية ـ حيث بلغ العجز معها ٢٨ مليون جنيه فى العام المذكور بعد أن كان فى العام السابق عليه ٦ ملايين جنيها. أما دول الكتلة الشرقية ـ فقد ارتفع عجز الميزان معها إلى ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ بعد أن كان يحقق فائضا قدره ٧ مليون جنيه عام ١٩٥٥(١) .

وهكذا يؤدى التوسع فى الارتباط بالاتفاقيات المذكورة إلى تقييد امكانيات الدولة فى تغطية حدود مديونيتها مع الدول المختلفة بما يحقق التوازن لعلاقاتها التجارية على وجه مرن . لذلك فقد لزم العمل على التوصل إلى الوسيلة الملائمة لإتاحة استخدام الفائض مع بعض دول الاتفاقيات لتسوية العجز مع أسواق الدول الأخرى .

ويجب ألا يكون استخدام تلك الاتفاقيات ـ بهدف تسهيل التبادل التجارى والتغلب على مشاكل ندرة العملات الأجنبية القابلة للتحويل ـ على حساب الاحتياجات الحقيقية المتبادلة بين مصر وغيرها من الدول الأطراف ، فلا يؤدى الأخذ بها إلى التخلى عن اشتراطات جودة السلع المستوردة أو تمتعها بمواصفات معينة أو الحصول عليها بأفضل الأسعار .

فقد يحدث أن يكون استخدام تلك الاتفاقات مفيدا لتجارة الدولة متعارضا مع مصالحها، فى حالة ماإذا كان عقدها مع بعض الدول المتقدمة تحت ضغط ماتعانية الدوله الناميه من نقص فى العملات الأجنبية الحرة ، فينعكس ذلك على أسعار وارداتها من الدول المتقدمة بالارتفاع الواضح عن الأسعار العالمية السائدة .

---

(١) دكتور فؤاد مرسى ، ميزانيه النقد الأجنبى والتمويل الخارجي للتنمية ، ١٩٦٧ ص ١٠٨ .

كما أن ارتباط الدولة بعدد كبير من الاتفاقات المذكورة ، قد يضطرها إلى تخصيص الجانب الأكبر من صادراتها لتنفيذ تعهداتها الناشئة عن تلك الاتفاقات ، مما يضيق من آفاق النمو المرغوب فيه لتجارتها مع سائر الدول الأخرى ، وخاصة تلك التى يكون التصدير اليها مقابل عملات حرة .(١)

لكل هذا فقد نبه البعض إلى تجنب خطر المغالاة فى التوسع فى عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية ، على وجه يؤدى إلى تجميد اتجاهات التبادل التجارى وتقييد حرية البلاد فى توجيه تجارتها الخارجية ، وربط حركة صادرات البلد وأسعارها بصادرات وأسعار البلاد الأخرى الأطراف فى تلك الاتفاقيات. ولهذا كانت الدعوة إلى وجوب احلال الترتيبات المتعددة الأطراف محل الترتيبات الثنائية مع مرور الزمن كلما أمكن ذلك(٢) .

كما يبرز البعض — ضمن الأضرار الناتجة عن التوسع فى عقد الاتفاقيات الثنائية، ماينتج عن ذلك من تواكل أجهزة التجارة الخارجية وتراخى جهودها فى نشاط التسويق الخارجى بأسواق العملات الحرة .

ومن أجل ضمان تحقيق الاتفاقيات المذكورة النفع المرجو منها — على وجه متعادل — دون تضحية بأهمية واكتمال مواصفات السلع المستوردة ، يقترح البعض أن يشتمل كل اتفاق على قائمتين السلع إحداهما تتضمن سلع التصدير الأساسيه والتى يجب أن يكون تبادلها مقابل واردات أساسية كمستلزمات الانتاج والمواد التموينية ، والثانية تتضمن الصادرات من السلع المصنوعه والمنتجات غير التقليديه ويقابلهـا

---

(١) د . رفعت مئياس ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) د . فؤاد مرسى ، تنظيم التجارة الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

الوادات الأقل أهمية ، هذا فضلا عن وجوب تضمين الاتفاقات للمواصفات المحددة للسلع المتفق على تبادلها وبرامج تسليمها . كما ينصح هذا الرأى بوجوب اناطة تنفيذ الاتفاقات المذكورة بالمنشآت الحكومية للتجاره الخارجيه ، لضمان توجيه تنفيذها بما يحقق تصريف سلع التصدير غير التقليدية والحصـــول على الواردات ذات الأولوية(١) .

كذلك ينصح البعض بوجوب تنمية امكانيات الاستفادة من سياسة الاتفاقات التجاريه عن طريق إعادة النظر فى الدور الذى تؤديه تلك الاتفاقات وطبيعتها وشروطها وخاصة فيما يتعلق بتنظيم أوضاع حد المديونية،والعمل على التوسع فقط فى عقد الاتفاقات طويلة الأجل والتى تستهدف حماية الاقتصـــاد القومى من تقلبات الأسواق العالمية وتحديات الاحتكارات الخارجية والتكتلات الاقتصادية الدولية ، وضمان تحقيق أهداف خطة الصادرات والواردات بما يخدم أغراض التنميـــة الاقتصادية . هذا فضلا عن وجوب إجراء المتابعه المستمرة لأوضاع اتفاقات التجارة والدفع الثنائية ، على ضوء التطبيق ، بمعرفة لجنة مشتركة من وزارتى التخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية(٢) .

ونرى أن الاتجاه فى ج.م.ع للتوسع فى الاعتماد على الاتفاقات الثنائية ـ وإن كان قد استند منذ البداية على اعتبارات جدية وقوية أهمها مواجهة ضغوط الحصار الاقتصادى والحرص على توفير عامل الاستقرار لتجارتنا الخارجيه وضمان تصريف حاصلاتنا الرئيسية فى انتظام واستمرار ـ إلا أن السير فى هـــذا الاتجاه يجب الا يتعارض مع مبدأ الحصول على السعر الأفضل ـ من وجهة نظر الاقتصادالقومى

---

(١) دكتور محمود عساف ، سياسات التصدير ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩ .

(٢) ماهر واصف ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

لكل من الصادرات والواردات ، فضلا من هدف تنمية حصيلتنا من العملات الحرة وهو أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا التصديرية .

وإذا كان الطريق الأيسر أمام شركات التجارة الخارجية عندنا هو الإستناد إلى الاتفاقات الثنائية ، فان ذلك الاعتبار أيضا ، يجب ألا يؤدى إلى اهمال أمر تصريف صادراتنا من المنتجات غير التقليديه ، وفتور روح الاجتهاد لدى تلك الشركات فى ارتياد الأسواق الجديده والتوسع فى النشاط التسويقى بأسواق العملات الحرة.

الفصل الثانى

تنمية الصادرات من خلال صور التعاون الاقتصادى الاقليمى

مقدمة :

كان التركيز الجغرافى لاتجاهات صادراتنا ، على أسواق دول الغرب وخاصة بريطانيا – إلى عهد قريب – من أخطر مواطن الضعف فى نشاط تبادلنا الخارجى. وكان يحكم ذلك الاتجاه – ولا يزال – عوامل قوية من الواقع والتاريخ ، كالأهمية الاقتصادية الكبرى لتلك الأسواق – على المستوى العالمى – والنمو السريع فى الدخل وكذا التقدم الصناعى الكبير الذى أحرزته اقتصاديات الدول المذكورة ، فضلا عن الروابط التاريخية والسياسيه التى ربطت بينهـا وبين الدول النامية على اختلافها ، بروابط هيمنت بقوة وإحكام على شكل نمط تقسيم العمل الدولى ، فساعدت على المغالاة فى انكباب الدول النامية على التخصص فى انتاج وتجارة المنتجات الأولية ، على الوجه الذى يخدم فى المقام الأول مصالح الدول الإستعمارية ذات الإنتاج الصناعى القوى .

وحينما استتبعت تحولات الموازين السياسيه – على أثر التحديات الاقتصادية التى مارستها فى مواجهتنا دول الغرب منذ عام ١٩٥٦ – توثق الروابط الإقتصادية وإتساع ميدان التبادل التجارى بين ج.م.ع وبين دول الكتلة الأشتراكيه ، حدث تغير كبير فى هيكل التوزيع الجغرافى لأتجاهات صادراتنا ، ونما حجم صادراتنا بشكل ملحوظ مع الدول المذكورة على الوجه السالف بيانه .

وهكذا نجد أن التأثير الاساسى على اتجاهات صادراتنا ، كان فى أغلب الأحيان لعوامل السياسة الخارجية وروابطها ، وكان النفوذ الأقوى بين تلك العوامل لتطورات العلاقات مع القوى الاقتصادية الكبرى المستندة إلى روابطنا السياسية والتاريخية مع دول الغرب الرأسمالية ـ وعلى رأسها بريطانيا ـ فى آن مضى ، ثم روابط الصداقة والتعاون مع دول الإقتصاديات الإشتراكية فى الوقت الحاضر .

ورغم وضوح ذلك التـــأثير الذى مارسته الروابط السياسيه بيننا وبين بعض الدول ، على تحديد الاتجاهات الرئيسيه لتجارتنا الخارجيه فان تعاطفنا القوى والمشترك مع الدول الناميه الأخرى ـ وبخاصة تلك التى تجمعنا معها صلات التقارب الأقليمى ووحدة الآمال وأحيانا وحدة اللغة والدين ... الخ ـ التعاون الإقتصادى من أجل تغيير تلك الأوضاع ، لم تثمر حتى الآن فى تدعيم صلات التبادل التجارى بيننا وبينها ، على الوجه الذى تتحقق به تلك المنافع العظيمه والمؤكده للتعاون الإقتصادى الأقليمى بين الدول المشار اليها .

ونقسم دراستنا فى هذا الفصل على الوجه الآتى : ـ

المبحث الأول ـ أهمية التعاون الإقتصادى الأقليمى بين ج.م ع. والدول النامية وما يعترضه من مشكلات .

المبحث الثانى ـ أهم إتجاهات ومحاولات التعاون الإقتصادى الاقليمى لجمهورية مصر العربية : ـ

أ ـ مع الدول العربية .

ب ـ مع الدول الافريقية .

المبحث الثالث ـ مقومات نجاح التعاون الاقتصادى الاقليمى بين جمهورية مصر العربية والدول النامية .

المبحث الاول

اهمية التعاون الاقتصادى الاقليمى بين ج.م.ع. والدول النامية الاخرى

إن توجيه سياسة التجارة الخارجية فى ظل استراتيجية الأنماء الاقتصادى كما سلف بيانه ، بما يتضمنه من ترشيد لاتجاهات التبادل التجارى على الوجه الذى يمكن أن يخدم فى المقام الأول هدف تطوير الهيكل الإنتاجى ، ليتطلب منا ومن الدول النامية الأخرى ، القيام بعمل إيجابى مخطط فى كل من المدى الطويل والقصير .

وإذ سبق أن رأينا ضرورة وحتمية تغيير نمط التوزيع الجغرافى للصادرات ، نحو التقليل من الاعتماد على أسواق الدول الغربيه المتقدمة — لكسر شوكة نفوذها المسيطر على العلاقات الإقتصاديه الدولية — والاتجاه لتنويع الاسواق بالتعاون مع كل من الدول ذات الاقتصايات الاشتراكية المخططة والدول النامية الاخرى . فان طبيعة العمل الانمائى وإتحاد المصلحة فيما بين الدول النامية فى التصدى لمظاهر التخلف الاقتصادى ، إنما تفرض عليها توخى طريق التعاون الاقليمى من أجل رعاية مصالحها الاقتصادية المشتركة وتحقيق الإستفادة المثلى من تجارتها الخارجيه كأداة هامة لبلوغ أهدافها فى التنميه الإقتصادية فى الزمن الطويل ، بما يتضمنه ذلك من العمل المنسق للتنمية الصناعية المشتركة فى غمار تطوير الدول المذكورة لابنيتها الأنتاجية ، والتعاون على تغيير النمط الراهن لتقسيم العمل الدولى من خلال التكتل الرشيد فى مواجهة نفوذ القوى المسيطرة على المجتمع الاقتصادى الدولى .

فليس أحق بحمل لواء التصدى للتغيير ، من أصحاب المصلحة أنفسهم ، وليس فى مقدور الدول الفقيرة أن تحدث جديدا فى بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية وتقسيم العمل الدولى ما لم تتضافر جهودها فى صورة عمل مشترك مخطط ، سبيله التغيير الهيكلى فى داخل تلك الدول أولا والمطالبة الجماعية الملحة ، فى ميدان المفاوضة الدوليه ثانيا .

كذلك فان السبيل أمام الدول المذكورة لحل مشاكل تجارتها الخارجية وتذليل عقبات نموها الاقتصادى فى المدى القصير ،هو توحيد جهودها أيضا فى إطار التعاون الاقليمى ، سواء لمقاومة أثر تقلبات حصيلة صادراتها التقليدية، أو إستغلال ما تتمتع به بعض صادراتها من مركز إحتكارى فى تحقيق أقصى كسب ممكن من تجارتها الخارجية .

ولا يزال التعاون الاقتصادى الاقليمى بين ج . م ع وغيرها من الدول النامية ـ بوجه عام ـ ضعيفا محدود الاثر على حجم المبادلات التجارية بينها وبين تلك الدول ، وبيان ذلك أن إجمالى نسبه صادرات ج . م . ع . إلى دول أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبيه والدول الآسيويه ـ من جملة الصادرات المصرية ـ عام ١٩٧١/٧٠ لم يتجاوز ٢٦٫٥ ٪ كما كانت نسبة وارداتها من الدول المذكورة ٢٠٫٣ ٪ من إجمالى الواردات المصرية [١] .

ولا تشذ ج م ع فى ذلك عن مستوى التبادل التجارى فيما بين الدول الناميه بوجه عام ،حيث قاربت نسبة صادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض عام ١٩٧٠ خمس قيمة صادراتنا الاجمالية [٢] . ولم يجاوز معدل النمو السنوى المتوسط لصادرات الدول المذكورة إلى بعضها البعض فى الفترة ١٩٦٧/٦٠ ٤٫٣ [٣] .

كما أكدت بعض الدراسات الهامه [٤] . أن جزءا طفيفا جدا من النجاح

---

(١) كانت تنمية صادرات ج.م.ع. إلى كل من دول أفريقيا ، وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى عام ١٩٧١/٧٠ ٦٫٤ ، ٠٫٤ ، ٠٫٦ ٪ على التوالى من جمله الصادرات المصرية . (ج م التعبئه والإحصاء ، النشرة الشهريه للتجارة الخارجيه ، فبراير ١٩٧٢) .

(٢) U.N. Handbook of I.T. and Dev. Stat., 1972. Tab.3.1

(٣) Ibid. Tab. 4.4

(٤) U.N. Indust. Dev. Survey, 1969, op. cit., p. 141.

المحدود الذى حققته الدول النامية فى الآونة الاخيرة، كان يرجع إلى التعاون الاقليمى فيما بين الدول المذكورة . إذ كانت زيادة صادرات الدول النامية إلى بعضها البعض من السلع المصنوعة أقل بكثير من زيادتها فى اتجاه الاسواق الرئيسيه الاخـرى ، وكانت الزيادة الملحوظه فى صادرات الدول النـاميه إلى بعضها البعض ، فى نطاق المنتجات الاولية (SITC – ٤) حيث بلغت نسبتها إلى الصادرات الصناعية الاقليمية فيما بينها مرتين إلى مرتين ونصف فى عام ١٩٦٥ .

وبوجه عام فإن محاولات التعاون الاقتصادى الإقليمى فيما بين الدول الناميه ، لم تسفر الغالبية منها[1] — عن نجاح ملحوظ حتى الآن — فى تطوير هيا كل التجارة بينها ، ومثال ذلك الجهود المبذولة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجهود التعاون بين كل من إيران وباكستان وتركيا وبين دون آسيا الجنوبيه وفيما بين الهند وج م ع ويوغوسلافيا[2] .

على أن ما أسفرت عنه حتى الآن ، تجارب التعاون الاقليمى الاقتصادى بين الدول النامية من نتائج متواضعة ، لا يقلل من الأهمية الكبيرة التى يجب أن تحتلها جهود التكامل الاقتصادى بين تلك الدول . وقد تعاظم الاقتناع بأهمية مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لدى كافة الدول ، سواء منها دول الغرب المتقدمة أو دول أوربا الشرقية[3] أو الدول النامية .

---

(١) باستثناء اتفاقات السوق المشتركه لدول أمريكا الوسطى CACM ، ومفاوضات تبادل المزايا التفضيلية التى تمت فى اطار منظمة التجاره الحرة لدول أمريكا اللاتينيه .

(٢) راجع: U.N.C.T.A.D., Special Problems in World Trade and Dev., Proceedings of 2nd. Sess., 1968, Vol. 5, p. 25.

(٣) ومن أمثلتها بين الدول الاوروبية ، منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (عام ١٩٤٨) والمجتمع الاوروبى للفحم والصلب (عام ١٩٥١) ، ومنظمه التجارة الحرة (عام ١٩٦٠) . وبين الدول الاشتراكية ، مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (عام ١٩٤٩).

وقد تلمست الدول النامية في إقامة التنظيمات الاقتصادية الاقليمية المختلفة علاجا لمشكلات التجارة والدفع التي نشأت بعد انهيار قاعدة الذهب إبان الأزمة المالية الكبرى وما ولدته القيود التي فرضت على التجارة وشيوع التجارة الثنائية بدلا من التجارة المتعددة الأطراف .

غير أن ما تستهدفه جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي لتدعيم روابط التجارة ودفع قوى التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية في الوقت الحاضر ، أصبح يجاوز بكثير مجرد التغلب على مشكلات التجارة والدفع في المدى القصير ، ليشمل حشد الطاقات والجهود التنسيقية المشتركة للنهوض بالقدرات الانتاجية لاقتصاديات الدول الأطراف ، من أجل رفع مستوى المعيشة لشعوبها[1] ، بما يتطلبه ذلك في المدى الطويل ، من دفع حركة التصنيع والنهوض بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي بكل منها وزيادة حجم الانتاج وخفض نفقته كنتيجة لإمتداد وتكامل الأسواق وإزالة قيود التجارة وخاصة في مواجهة إنتاجها الصناعي . حيث يتضمن كل ذلك ترشيد استخدامات الموارد على أفضل وجه[2] . كما ينتج عن التكامل الاقتصادي الاقليمي في المدى

---

(١) راجع في تفصيل ذلك ، دكتور احمد الغندور ، الاندماج الاقتصادي العربي ، ١٩٧٠ معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٥٠ — ٥٤ ؛ د. محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، ١٩٥٨ ، معهد الدراسات العربية العالية ، ص ١٧٥ — ١٧٨ .

(٢) يراجع في ذلك : B. Singh, op. cit., P. 389;

G. Meier, Leading Issues., op. cit., p. 411.

ويوضح أثر التكامل الاقتصادي في إشاعة مظاهر التقدم الفني في الانتاج وخفض نفقته نتيجة تحقيق الوفورات الخارجية والداخلية وتحقيق الحجم الأمثل للمشروعات :—

B. Balassa, The Theory of International Integratation, 1962, pp. 101-106, 120-130;

U.N., Indust. Dev. Survey, 1969, op. cit., op. 145.

القصير التغلب على مشاكل موازين المدفوعات الناشئة عن ظروف التنمية الاقتصادية وتحسين أسعار الصادرات وضمان استقرار حصيلتها والمحافظة على نسب التبادل فى صالح تجارة الدول الاطراف . هـذا بالاضافة إلى إمكان أستناد الدول النامية المستقلة حديثا ، على مشروعات التـكامل الاقتصادى لاقامة ذاتيتها الاقتصادية المستقلة عن الدول الاستعمارية بعد زوال الروابط التقليدية التى كانت تربطها بها[1] .

على أن استفادة ج م ع من سياسة التـكامل الاقتصادى الاقليمى فى تدعيم تبادلها التجارى وإنعاش صادراتها — عن طريق تنويع إتجاهاتها الجغرافية وفتح الأسواق الجديدة لها — إنما هى رهن بتخطى العقبات والصعوبات التى تقوم فى وجه مشروعات التـكامل الاقتصادى المشار إليها ، مع توخى الاختيار الرشيد لاتجاهات محاولات التـكامل ، فى نطاق الدول التى تتوافر لها مقومات الصلاحية للتعاون فى إقامة مشروعات ناجحة للاندماج الاقتصادى .

وذلك ما نتناوله بالبيان فى المبحثين القادمين .

المبحث الثانى

أهم اتجاهات التعاون الاقتصادى الاقليمى لجمهورية مصر العربية

إن ضعف علاقات التبادل التجارى أو التعاون الاقتصادى بين مجموعات الدول النامية التى تتبع كل منها إحدى القارات إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، وضآلة الأمل فى أن تحصل عملية التصنيع والجهود الانمائية فى تلك الدول على مكاسب جوهريه — فى الامد القصير — من خلال التعاون الاقليمى بينها ، وذلك بسبب الصعوبات التى

(١) يراجع : دكتور سعيد النجار ، الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ ؛ دكتور فؤاد هاشم عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ؛ د . محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ — ٢١١ .

تعترضه فى الوقت الحاضر — لاينبغى أن يقلل من شان وأهمية التعاون الاقتصادى بين الدول التابعة لقارة الواحدة أو للمنطقة الواحدة(١).

لذلك فان آمالا كباراً يمكن — بل يجب — أن تتركز فى آفاق النجاح التى تنتظر من مشروعات التكامل الاقتصادى بين ج م ع وبين كل من الدول العربية والدول الأفريقيه ، وخاصة لما يمكن أن يصاحب جهود إنماش التبادل التجارى(٢) بين ج م ع وكل من هاتين المجموعتين ، من دفع لقوى التنمية الإقتصادية ، خاصة فى مجال التنسيق الصناعى لدى كل من الدول الأطراف فى تلك المشروعات .

§ ١ — التعاون الاقتصادى بين ج م ع والدول العربية :

تمثل أسواق الدول العربية بالنسبة لصادرات مصر ، الامتداد الطبيعى الذى يمكن أن تنطلق فى إتجاهه تلك الصادرات ، إذا ما دعمته جهود التعاون الاقتصادى الفعالة بينها وبين تلك الدول . فاذا أضيف إلى هدف تدعيم روابط التبادل

---

(١) راجع: U.N. Industrial Dev. Survey. 1969, op. cit., p. 141,
حيث تفرق الدراسه فى صدد بيان آفاق النجاح المتاحة أمام مشروعات التكامل الاقتصادى الاقليمى — وما حققته من انجازات — بين كل من أمريكا اللاتينيه وأفريقيا وآسيا من جهه ، وبين الدول النامية داخل كل من هذه المناطق الثلاث مع بعضها البعض من جهة أخرى — حيث تعتبر الأخيرة أقرب إلى الفكرة السائدة عن التعاون الاقليمى . وتشير الدراسة إلى أن التدفقات التجارية للسلع المصنوعه بين الدول الداخله فى كل منطقة ، قد ازدادت خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٥ بمعدل يزيد بأربعة أمثال معدل الزيادة فى القيمه الجاريه للتجارة فى السلع المصنعه بين المناطق الرئيسيه أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيه .

(٢) نركز دراستنا هنا بصفة خاصه على ما يتعلق بانماش التبادل التجارى بين الدول المذكورة ، كأحد الانجازات الهامه لمشروعات التكامل الاقتصادى الاقليمى ، حيث لا يتسع المقام لدراسة كافة جوانب التعاون الاقتصادى الاقليمى .

التجارى ، العمل على النهوض بطاقات العمل الانمائى المشترك لاقتصاديات الدول المذكورة ، فإن هدف بناء الوحدة الشاملة القائمة على التكامل الاقتصادى الاقليمى بين تلك الدول، يصبح ضرورة لبناء القاعدة العريضة العميقة لاقتصاد عربى ذو هيكل متكامل ومرن ، وإقامة الصناعات الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى[1] ، فضلا عن استغلال الوضع الاحتكارى لبعض السلع التى تنتجها تلك الدول بالاعتماد على تكاملها فيما بينهم[2] ، مما يعزز مركزها فى مجال المساومة الخارجية ، هذا بالاضافة إلى تقوية شوكتها فى تصفية آثار الاستعمار القديم ومحاصرة التسلل الاقتصادى للاستعمار الجديد ، بما يشمله ذلك من مقاومة مخاطر التوسع الاسرائيلى اقتصاديا وسياسيا .

وترجع حتمية التعاون الاقتصادى بين الدول العربية أساسا إلى عوامل تتصل بالواقع الاقتصادى والسياسى الذى تعيشة تلك الدول . واشتراكها فى خصائص ومظاهر متشابهة للتخلف الاقتصادى ، مما نتج عن ظروف تاريخية واقتصادية واحده تقريبا ، أدت إلى شيوع سمات واحده للتخلف بها ، تتمثل فى ضعف القدرة الانتاجية لاقتصاد كل منها ، نتيجة انعدام التناسق بين الموارد الإنتاجية المتاحة[3] ،

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك : دكتور فوزى منصور ، العلاقات الاقتصاديه الدولية للبلاد العربية ، مصر المعاصره ، يناير ١٩٦٩ ، ص ١٩ ، دكتور عبد الكريم صادق بركات ، مقدمة فى اقتصاديات الدول العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٣٠٠ ، دكتور سعيد النجار ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، ر. نيركس ، انماط من التجارة الدوليه ... المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢) من السلع التى يمكن للدول العربية استغلال المركز الاحتكارى فى انتاجها وتسويقها ، البترول الذى تبلغ نسبة صادرات الدول العربيه منه إلى إجمالى الصادرات العالميه ما يقرب من ٤٨ ٪ ، والاقطان الخام طويله التيله الممتازة التى تبلغ نسبتها ٨٨ ٪ من إجمالى الصادرات العالمية منها ، ولا تخفى أهمية صادرات تلك الأقطان لجمهورية مصر العربية .

(٣) من مظاهر انعدام التناسب المشار اليه فى ج.م.ع. الضغط السكانى على رقعة محدودة من =

وإنخفاض مستوى الفن الانتاجى وأساليب الإنتاج ونظمة . فكانت أبرز مظاهر التخلف الاقتصادى بتلك الدول هى اعتمادها على إنتاج المواد الأولية فى الغالبية العظمى من نشاطها الاقتصادى — بل وتركيز كل منها على محصول واحد أو عدد محدود من المحاصيل — الوضع الذى أدى إلى إهمال القطاع الصناعى وضآلة أهميته النسبية فى تلك الدول ، حيث اقتصر الانتاج الصناعى فيها على السلع الخفيفة الاستهلاكية كالغزل والنسيج والمنتجات الغذائية والورقية والجلود والسجائر ، مع تأخر مستوى الفنون الانتاجيه بها إلى ما دون المستوى المناسب .

ومن جهة التكوين الاجتماعى ، يساهم فى إبراز ظاهرة التخلف الاقتصادى بالبلاد العربية تفشى الأمية وشيوع الكثير من العادات والتقاليد المتأخرة والعزوف عن الهجرة ، وتخلف المستوى التنظيمى ... الخ .

يضاف إلى كل ذلك — بل ويتقدم عليه فى الأهمية — ما اصطبغت به اقتصاديات الغالبية من الدول العربيه ، من الخضوع لعلاقة التبعية لاقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية ، مما سبق إبرازه كسبب رئيسى للتخلف الاقتصادى الذى تعانيه تلك البلاد ، بما عكسه من عرقلة التقدم الصناعى بها وسيطرة مراكز النفوذ الأجنبى على النشاط الاستثمارى وتوجيهه للانتاج الأولى ، وإختلال أوضاع تجارتها الخارجية

=الأرض الزراعية ، وافتقار السودان إلى الأيدى العامله ورأس المال والخبرات الفنيه، ونقص الدراية الفنية اللازمة لاستغلال البترول فى ليبيا ، وما تشكو منه العراق من نقص الأيدى العامله بها بالاضافة إلى عدم وجود منافذ بحريه ، وكذا ما تشكو منه سوريا من قله الأيدى العامله والعجز فى مياه الرى . وعدم وجود الموارد الطبيعية التى يمكن استغلال دخل البترول فيها بكل من الكويت والمملكه السعودية ، ونقص الثروه المعدنية وحجم السكان فى لبنان ... الخ .

(راجع : إدارة التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ، إقتصاديات الدول العربية والتعاون المشترك بينها ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٣ .

وضآلة نصيب الفرد منها .... الخ[1] .

وهكذا تبدو ضرورة التعاون الاقتصادى بين ج م ع والبلاد العربية الأخرى من أجل التغلب على العقبات والصعاب التى تقف فى سبيل جهود الانماء الاقتصادى لكل منها ، وأهمها عقبة ضيق السوق وعدم كفاية بعض العناصر الانتاجية ، فضلا عن إتاحة تنسيق العمل الانمائى على وجه يكفل تحقيق الأستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية لتلك الدول مجتمعة ، مع التنسيق المحكم للانتاج والتجارة الاقليميه فيما بينها[2] .

فاذا كان ذلك هو شأن التكامل الاقتصادى الاقليمى لصالح الجهود الانمائيه بالبلاد العربية بصفه عامة ، فإن نفع التكامل لدفع حركة المبادلات التجارية بين البلاد المذكورة ، يعتبر الصدى الاسرع إنطلاقا من بين نتائج التعاون الاقتصادى بصوره المختلفة .

فاذا تأملنا حال التدفقات التجارية بين ج م ع والدول العربية ، بالرغم من مشروعات التعاون الاقتصادى التى ترتبط بها ، لوجدناها لاتزال ضعيفه محدودة ، إذا لم تتجاوز صادراتنا إلى كل من دول اتفاقيه الوحدة العربية الاقتصادية ، وإلى دول الجامعه العربية عامة ٦٫٥٪ ، ٩٫٨٪ على التوالى من إجمالى صادراتنا

---

(١) فى بيان خصائص الاقتصاديات الراهنة للبلاد العربية ومظاهر تخلفها ، يرجى الرجوع الى : دكتور محمد طه بدوى ، دكتور عبد الفتاح الصيفى ، الوحدة العربية ، فلسفتها السياسيه ومقوماتها الاقتصاديه ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٦ — ١٧٩ ، دكتور محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ، ص ٦ — ٥٧ .

(٢) راجع : الدكتور القندور ، المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٩ — ٦٢ ؛ دكتور شقير ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

عام ١٩٧١/٧٠[1] .

ويبرر البعض انخفاض حجم التبادل التجارى بين الدول العربية — وكذا بين الدول النامية بوجه عام — بوجود صفة التنافس الانتاجى[2] بين تلك الدول حيث تتخصص غالبيتها فى انتاج المواد الأولية وبصفه خاصة فى الحاصلات الزراعية ، مما يجعل مبدأ التقارب الاقتصادى بينها — فى نظر هؤلاء الاقتصاديين — أمر عديم الجدوى .

إلا أن رأيا آخر[3] يخالف ذلك مقرراً أن التكامل الاقتصادى على العكس قد ينعدم نفعه عندما يتم بين إقليمين أحدهما أصلا زراعى والآخر صناعى ، حيث يكون التبادل التجارى القائم سلفا بين الاقليمين فى حالة تشبع أو إستنفاذ لفرص التبادل الممكنة ، بغير قيام الاتحاد ، وبحيث تغدو إقامة الاتحاد بين مثل هذين الاقليمين عديمة النفع حتما . هذا فى حين أن قيام الوحدة الاقتصادية بين دولتين متنافستين فى إنتاجهما ، يمكن أن يؤدى إلى شحذ المنافسة على إجادة الانتاج وخفض نفقته على وجه يرتفع بمستوى كفاءة استغلال الموارد المتاحه لدى كل من

---

(١) كانت قيمة صادراتنا إلى دول اتفاقية الوحدة عام ١٩٧١/٧٠ ٢٢ مليون جنيها وإلى دول الجامعه العربيه ٣٠٫٢ مليونا .

(ج . م . التعبئة والاحصاء ، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ، فبراير ١٩٧٢)

(٢) يرجع فى تفصيل مناقشة فكرة الاقتصاديات المتنافسه والاقتصاديات المتكامله إلى:
B. Balassa, The Theory of Econ. Integration, 1962, pp. 29-34.

(٣) دكتور محمد سعيد النجار ، الوحدة الاقتصادية . . . ، المرجع السابق ، ويستند هذا الرأى على ما قرره فاينر من تحقق النفع الشامل لقيام الاتحاد الجمركى — سواء بالنسبة للدول الأعضاء فيه أو الرفاهية الاقتصادية العالمية ، كلما انخفضت درجة التكامل وزادت درجة التنافس بين الصناعات التى كانت تتمتع بالحماية لدى الدول الاعضاء قبل قيام الاتحاد .

الاقليمين(١) .

وإذا كانت اقتصاديات البلاد العربية متماثلة متنافسة من الوجهة الاجمالية، نتيجة تخصصها — فى النطاق الدولى — فى إنتاج المواد الأولية ، فان تقدير مدى تأثير التنافس أو التكامل على علاقاتها التجارية ، يجب أن يقوم على النظر بين التخصيص لأنواع السلع التى تنتجها كل منها ، إذ قد يتنافس اقتصادان بحكم تخصصهما الاجمالى فى المنتجات الأولية ، فى حين أن استعراض أنواع السلع التى ينتجانها لايفصح إلا عن تنافس محدود جداً . وحتى فى حالة قيامهما بانتاج سلعة واحدة ، فإنهما قد تعتبران أقل تنافسا إذا وجد اختلاف كبير فى خصائص ومميزات الناتج فى كل منهما .

وباستعراض أهم السلع التصديرية للبلاد العربية نجد أن الصفة التنافسية بينها تكاد تكون منعدمة(٢) .

وقد أجرى البعض دراسة تحليلية(٣) ، على أوضاع السلع الرئيسية المتبادلة فى تجارة الدول العربية ، أسفرت عن أن تماثل الإنتاج فى العديد من تلك الدول ؛

---

(١) فعند تنافس الانتاج الصناعى ، يترتب على إزالة الحواجز الجمركية إتساع انتاج مجموعة من السلع وانكماش مجموعة أخرى وفقا لمستوى الكفاءة الانتاجية التى يتمتع بها كل بلد فى انتاج مجموعات السلع المختلفة . وعند تنافس الانتاج الزراعى —وانتاج المواد الاولية بصفة عامة— فان توزيع التخصص الانتاجى بينهما يقوم كذلك على المزايا النسبية التى تتحدد بمدى الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج اللازمة لكل سلعه . وإن كان ذلك الاثر يقتصر على حالة قيام اتحاد جمركى ، دون حالة قيام وحدة إقتصاديه، حيث يترتب على الأخيرة حرية انتقال عناصر الانتاج بما يؤثر على أوضاع المزايا النسبية .

(٢) د . هقير ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، المرجع السابق ، ص ٩١—٩٢

(٣) د : ابراهيم شحاته ، د . حازم الببلاوى ، التعاون الاقتصادى العربى ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، أول ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٠ .

ليس هو السبب فى ضعف روابط التجارة بينها ، بل إن هذا التماثل المزعوم فى السلع الرئيسية المتبادلة بين الدول المذكورة ، ليس إلا مجرد تصور عشوائى ينطوى على تعميم خاطىء ، إذ يقتصر التماثل الانتاجى — الذى يعكس حالة التنافس — على محاصيل محدودة من إنتاج دول عربية محددة .

فاذا أخذنا أمثلة على ذلك من مجموعات السلع الرئيسية المتبادلة بين الدول العربية ، لوجدنا مثلا ، أن إنتاج تلك الدول من الحبوب وإنتاجها من الخضر والفاكهة والانتاج الحيوانى ، شبه متكامل . وإنتاجها من المواد الزراعية المستخدمة فى الصناعات التحويلية وأهمها القطن الخام ، ليس دائما متنافس ، فاذا أخذنا بمعيار طول التيله فان إنتاج القطن السورى لا يتنافس مع إنتاج القطن المصرى . فلا تثور الصعوبة هنا إلا بشأن الأنتاجين المصرى والسودانى من الأقطان طويلة التيله الممتازة ($1\frac{3}{8}$ بوصة) حيث تقوم الدولتان بانتاج ٧٠٪ من الأنتاج العالمى منها . وبرغم ذلك فان تنافس مثل هذه المحاصيل لا يجوز أن يقف فى سبيل التعاون الإقتصادى بين الدول المذكورة .

لذلك إذا نظرنا إلى منتجات المناجم والتعدين العربية ، نجد أن أهمها البترول . والجانب الأكبر من إنتاجها منه يصدر إلى العالم الخارجى وخاصه إلى دول الغرب الصناعية . وعلى ذلك فان أوضاع تجارة البترول لا تتعارض البتة مع قيام التعاون الاقتصادى بين الدول العربية .

أما صادرات الدول العربية من السلع المصنوعة والنصف مصنعة ، فهى لاتزال تمثل أهمية ثانوية سواء فى إنتاجها أو فى حجم تبادلها بينها ، وليس تماثل الإنتاج هنا هو السبب فى ذلك ، بل المرجع هو ضآلة حجم القطاع الصناعى فى الهياكل الصناعية لتلك البلاد .

مشروعات التعاون الاقتصادى العربى ، فى مجال تدعيم التبادل التجارى :

بالنظر إلى أن مايهم بحثنا من مشروعات التعاون الاقتصادى العربى ، هو ما يتعلق بانعاش التبادل التجارى بين ج م ع والدول العربيه ، فاننا نكتفى بالتعرض السريع لأهم اتفاقات التعاون الاقتصادى الإقليمى العربى فى هذا المجال . ومن صور التعاون الاقتصادى العربى المشار إليها ، ما اتخذ شكل الاتفاقات الثنائية ، ومنها ما اتخذ شكل اتفاقيات جماعيه للتعاون الجزئى أو لتحقيق الوحده الشاملة .

فمن خلال صيغة الإتفاقات الثنائية ، استخدمت الدول العربية المختلفة منذ عام ١٩٥٣ أسلوب الاتفاق الثنائى لتيسير انتقال السلع بين كل دولتين متعاقدتين ، ضمنت بعضها شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية[١] . ثم استخدمت الصيغة الثنائية لغرض تحقيق الوحدة الإقتصادية بين البلاد العربية منذ عام ١٩٥٧[٢] .

ومن خلال صيغة الإتفاقات الجماعية للتعاون الاقتصادى عقدت اتفاقيات هامة لتسهيل التبادل التجارى وتوحيد جداول التعريفة الجمركية . ففى عام ١٩٥٣ أقر مجلس الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت بين

---

(١) من الامثله ، اتفاق مصر مع ليبيا فى يونيو ١٩٥٢ ، وقد تطور هذا النوع من الاتفاقات إلى النص على تبادل المعامله التفضيليه الخاصة فى شكل اعفاءات جمركية أو معامله تفضيلية لبعض السلع ، كاتفاقية ج . م . ع مع سوريا فى يناير عام ١٩٦١ كما استخدم الشكل الثنائى فى عقد اتفاقات لتيسير انتقال رؤوس الاموال بين دولتين عربيتين إما لعقد القروض أو لتثبيت سعر العمله .

(٢) كاتفاق الوحدة السوريه المصرية فى سبتمبر عام ١٩٥٧ والوحدة بين العراق ومصر فى اكتوبر عام ١٩٥٨ ، لغرض تحقيق التكامل الاقتصادى وانعاش التبادل التجارى وتنسيق السياسات الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية .

دول الجامعة ، وتضمنت إعفاء إنتاج الدول الأطراف المتبادل بينها — من الحاصلات الزراعية وغيرها من المنتجات الأولية والحيوانية المدرجه بالجدول حرف « أ » الملحق بالإتفاقية — من الضرائب الجمركية ، ومنح المعاملة التفضيلية لإنتاج الدول الأطراف المتبادل من السلع المصنوعة وتسهيل تجارة الترانسيت عبر اقاليم الدول الأطراف(١) .

كما وافق المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى يناير ١٩٥٦ على اتفاقية تنظيم استخدام جدول موحد للتعريفة الجمركية(٢) . كذلك عقد فى ديسمبر ١٩٥٩ اتفاق تنظيم تجارة الترانسيت بين ج.م.ع وسوريا ولبنان والأردن والسعودية وانضمت إليه الكويت ، ويقضى بتحرير البضائع المتداولة من انتاج الدول الأطراف عبر اقاليم تلك الدول من قيود الترانسيت والاتفاق على نقل بعض السلع بطريق السكك الحديديه . وفى سبتمبر ١٩٥٣ وافق مجلس الجامعة العربية كذلك على اتفاقية تسديد

---

(١) وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقده فى ١٩٥٣/٩/٧ وتناولتها التعديلات بموافقة المجلس الاقتصادى فى ١٩٥٤/١٢/١٠، ١٩٥٦/١/٢٥، ١٩٥٦/٢٩، ١٩٥٧/٥/٢٩، ١٩٥٩/١/١٤ ، ١٩٦٠/٢/١٣ .

وقد تضمنت الاتفاقية النص على عدم جواز اخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى أحد البلاد الأطراف بأى بلد آخر طرف إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضه على المنتجات المحلية المثيله . كما نصت على تمتع المنتجات الصناعية العربية بمعاملة تفضيلية فى شكل تخفيض فى ضرائب الاستيراد نسبته ٢٥ ٪ عن الأصناف المدرجه بالجدول « ب » و ٥٠ ٪ من الاصناف المدرجة بالجدول « جـ » . كما نصت على الأخذ بالمعامله التفضيليه بين الدول الاطراف فيما يتعلق بنظام الاستيراد والتصدير .

(٢) وافق عليها المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٦/١/٢٥ وتعهدت بمقتضاها الدول المتعاقدة بتنظيم تعريفاتها الجمركية طبقا لجدول التعريفة الموحد المرفق بها والذى وافق عليه المجلس فى دور انعقاده الثالث .

مدفوعات المعاملات الجاريه وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية ويقضى بتسهيل مدفوعات المعاملات الجاريه بين الدول المتعاقدة والسماح بانتقال رؤوس الأموال للاستثمار فى المشروعات العمرانية .

كما أقر المجلس الاقتصادى فى ٣ يونيو ١٩٥٧ إتفاقية انشاء مؤسسة مالية عربية للإنماء الاقتصادى بغرض توثيق الروابط الاقتصادية والتعاون بين الدول العربية فى مجال تنمية مواردها بالعمل على تشجيع المشروعات الإنتاجية على النحو المخطط سواء بإقراضها أو ضمان قروضها أو المساهمة فيها أو إعداد الدراسات الفنية لها[١] .

اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية :

وافق المجلس الإقتصادى لجامعة الدول العربية فى يونيو ١٩٥٧ على مشروع اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية ووقعت الإتفاقية كل من الأردن وسوريا والعراق وج.م ع واليمن والمغرب والكويت . وأهداف الإتفاقية المذكورة هى إقامة وحدة اقتصادية كاملة تحقق حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحريه انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحريه الإقامة والعمل والنقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمساواة فى حقوق التملك والأيصاء والإرث . ومن أجل ذلك تقضى الاتفاقيه بالعمل من جانب الدول الأطراف على جعل أقاليم الدول الأطراف منطقة جمركية واحده تخضع لادارة موحدة تسود فيها تشريعات وتعريفة واحدة ، وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية والضريبية والنقدية .. الخ وتوجيه سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمه النقدية . وقد نصت الإتفاقية على تنفيذ أحكامها على مراحل .

(١) ووسائل ذلك المساعدة على تمويل المشروعات الانتاجية التى تساهم فى التنمية الاقتصادية والعمل على توظيف رؤوس الأموال بما يحقق لها أفضل الاستخدامات والعمل على جذب رؤوس الاموال الخاصة لاستثمارها فى المشروعات الكبيرة .

وأصدر مجلس الوحدة الإقتصادية العربية فى أغسطس عام ١٩٦٤ قرارا بإنشاء السوق العربية المشتركة لتحقيق أهداف الوحدة من خلال تحقيق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية الأخرى المنتجة فى إحدى الدول الأطراف مع البدء بإعفاء بعض المنتجات المذكورة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم والتخفيض التدريجى للضرائب من البعض الآخر، على مراحل زمنيه خمس. وكذا حرية تبادل بعض المنتجات الصناعية مع البدء بالإعفاء التدريجى لها من الضرائب والرسوم والقيود الإدارية. واتفق على أن تطبق الدول المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الإقتصادية[1].

وفى مايو عام ١٩٦٨ أقر المجلس الاقتصادى العربى فى دورته الثانيه عشر مشروع اتحاد المدفوعات العربى الذى يضم البلاد الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية، بغرض ايجاد تنظيم متعدد الأطراف لتسويه المدفوعات بين الدول الأطراف — كبديل عن استخدام اتفاقيات الدفع الثنائية — وتولى عمليات المقاصه بين الأرصدة الدائنه والمدينه لكل من الدول الأعضاء.

وفى ابريل ١٩٧٠ عقدت اتفاقية تعاون اقتصادى بين الجمهوريات الثلاث مصر والسودان وليبيا، وانضمت إليها فى نفس العام سوريا، وتضمنت الاتفاق على قيام

---

(١) كما سمح للدول الأطراف — عند الاقتضاء — بطلب استثناء بعض المنتجات من الاعفاء أو التخفيض أو التحرير من القيود لفترة زمنية محددة، ونصت الاتفاقية على عدم جواز منح إحدى الدول الاطراف، إعانات دعم لصادراتها إلى الاطراف الاخرى، إذا كان لدى الاخيره انتاج مماثل من السلع المصدرة اليها كما نصت على الالتزام بعدم فرض قيود أو ضرائب جديدة من الدول الاطراف على المبادلات السلعية فيما بينها — وكذا عدم فرض رسوم أو ضرائب على السلع الواردة من الدول الاطراف — تفوق ما هو مفروض على الانتاج المحلى لكل منها.

الدول الأطراف بكل مامن شأنه تحرير المنتجات الوطنية والتدرج فى إزالة الحواجز والقيود الإداريه والنقدية واستكمال عناصر التكامل الاقتصادى (١).

كما تحقق التكامل الاقتصادى بين مصر وليبيا وسوريا ، دفعة كبيرة باعلان الاتحاد بين الدول الثلاث عام ١٩٧٢ أعقبه إعلان إقامة الوحدة الإندماجية الكاملة بين كل من ج. م. ع. والجمهورية العربية الليبية ، مما شكلت اللجان المتخصصه لوضع اسسه ودعائمه فى وقت قريب . كما صدر قرار مجلس رئاسة الوحدة فى يناير ١٩٧٣ بوضع خطة موحدة لكل من التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية فى مصر وليبيا .

وفى صدد تقييم ما تم من محاولات التعاون الاقتصادى الاقليمى بين الدول العربية لتقدير أثره على انعاش المبادلات التجارية بين تلك البلاد . يلاحظ أولا ما سبق أن نوهنا عنه من وجود التباعد الكبير بين صياغة الاتفاقات المنشئه لصور التعاون المذكور ، ومانتصدى له من أهداف كبرى — وبين إمكانيات التنفيذ ووسائله ، وقد يرجع ذلك أساسا إلى التفاؤل الكبير والحماس السياسى نحو تحقيق التكامل ، دون إعطاء المشاكل التى تعترض هذا التحقيق ، ما تستوجبه من الدراسة والعمل على توفير الحلول المناسبة لها (٢). فبالرغم من شمول الأهداف التى ترنو إلى تحقيقها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، حتى وصفها البعض بأنها فى صورتها الحاليه تعتبر كاملة الاركان ولا تحتاج الى أى إضافة أو تعديل (٣) إلا أنه قد أخذ عليها تركيزها

---

(١) من حيث تحرير انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وكفالة حرية الاقامة والعمل والنقل والترانسيت، مع تبادل الخبرات الفنيه وتشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية المشتركة.. الخ.

(٢) ويبدو ذلك مثلا من مقارنة نصوص كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية روما — التى انشئت عوجبها السوق الاوروبية المشتركة — حيث إقتصرت الاولى على تقرير أهداف عريضة لا تفي بأغراض التنفيذ ، بالرغم من اتجاهها إلى تحقيق أقصى درجات التكامل الاقتصادى ، بينما تضمنت الثانية خطه واقعية ومحددة للعمل .

(راجع : د . سعيد النجار ، الوحده الاقتصادية بين البلاد النامية ، المرجع السابق ، .

(٣) د . موريس مكرم الله ، تدعيم التعاون الاقتصادى العربى ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٩ ص ٩١ .

المورد الأساسى لتمويل الحصول على الواردات من المعدات الرأسمالية(١) .

واللاحظ أن البلاد العربية لم تحرز تقدما مناسبا فى تحسين معدل نمو القطاع الزراعى بها منذ بداية الخمسينات ، بالرغم من أهمية ذلك لانتعاش التجارة الاقليمية فيما بينها حيث يتوقف إنتعاش تلك التجارة على تحقيق معدل ملائم لنمو القطاع الزراعى ، أكثر من توقفه على تحرير تلك التجارة من القيود المختلفة(٢) .

ويجب أن تتخذ التنمية الزراعية شكل التوسع الأفقى والرأسى فضلا عن تحسين مستوى الانتاجية من خلال إدخال الأساليب الحديثة وإستخدام المخصبات والعناية ببحوث التربة وتطوير استنباط السلالات .

خامسا : من الاعتبارات الأساسية التى يجب مراعاتها عند إقامة التكامل الاقليمى وتحرير التجارة بين الدول النامية :- وجوب المحافظة على المصالح الحيويه لكل دولة من الدول الأطراف . فبالنسبة للصناعات القائمة بكل منها . ينبغى مراعاة ألا يترتب على الالتزامات الناشئة من تحرير التجارة ، تخفيض من حجم العمالة فى تلك الصناعات ، كما ينبغى أن يكفل تنظيم تلك الالتزامات منع انتشار أو نمو انشطه اقتصادية لاتتمتع بالكفاءة المناسبه للانتاج بنفقات منخفضة . وفى مجال الانتاج الزراعى يجب ألا تنشأ عن الالتزامات المذكورة ما يؤثر بالضرر على فرع الانتاج التى تشكل غالبية نشاط السكان فى بعض الدول العربية الاطراف .

ويتصل بذلك ضرورة العمل على اتخاذ التدابير الخاصة التى تضمن للدول الأقل نموا — الأعضاء فى التكامل — تحقيق نفس المعدل من المكاسب الناتجة . وخاصة من حيث تنويع الهيكل الانتاجى والعمالة — كالذى يتحقق للدول الأخرى

---

(١) دكتور لبيب شقير — العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية — المرجع السابق ص ٢٢٩

(٢) د . احمد الغندور — الاندماج الاقتصادى العربى — المرجع السابق ص ١٢٨ .

الأعضاء[1] . ومن ذلك مثلا أن يتفق على التدرج فى إزالة قيود التجارة التى تحمى الإنتاج الصناعى فى الدول الأقل نموا — بدلا من إزالتها دفعة واحدة — وكذا منح تفضيل فى المعاملة لصادرات تلك الدول والعمل على تعويضها عن فقدان جانب من الإيراد الضريبى كنتيجة لتحرير الواردات . هذا فضلا عن إقرار النظم التى تؤدى إلى التدفق الرأسمالى نحو الدول المشار اليها ، وكذا إعفائها من بعض أعباء الالتزامات الناشئة عن التكامل، وتشجيع قيام الاستثمارات لديها وتيسير إنتقال عنصر العمل الفائض عندها إلى غيرها من الدول الأعضاء الأكثر تقدما .

سادسا : كذلك يجب العمل على مد أثر اتفاقات التفضيل الخاصة ـ المعقودة بين بعض الدول النامية من ناحية ، وبعض الدول المتقدمة من ناحيه أخرى ـ لتشمل تعامل الدول الناميه جميعا بين بعضها البعض ، فيما يتضمنه من التمتع بمزايا تفضيلية من حيث معاملة التعريفه الجمركية ونظم الاستيراد وغيرها . ويعتبر الغموض الذى يحوط مسألة قيام الدول النامية الأطراف فى الاتفاقات المذكورة بعد تطبيقها ليغطى تعاملها مع غيرها من الدول النامية الأخرى ومدى حقها فى ذلك ، من قبيل المعوقات أمام انماش تجارتها ، وتحقيق تعاونها الاقتصادى فيما بينها ، وهو ما يجب أن تتداركه بالاجلاء والتصحيح الجهود الدوليه وخاصة من جانب الدول المتقدمه[2] .

سابعا : كما يجب العمل على تعزيز خطا التكامل الاقتصادى الاقليمى بين الدول الناميه ، باقرار الترتيبات الخاصة بالدفع بين تلك الدول ، وتذليل كافة الصعوبات والمشكلات المتعلقة باختلال موازين مدفوعات الدول الاعضاء ، والعمل على توفير التسهيلات الائتمانيه التى يمكن عن طريقها علاج مظاهر العجز فى تلك الموازين . وقد أوصت سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة فى دراسة لها مقدمة

---

(١) U.N.C.T.A.D., Special Problems in World Trade, op. cit, p. 27.

(٢) Ibid., p. 34

بالدورة الثانية للمؤتمر بنيودلهى عام ١٩٦٨ عن دور العون الدولى فى إنعاش التجارة وتدعيم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، بضرورة الاهتمام بعقد اتفاقات دولية حاسمة لتنظيم مسألة ترتيبات الدفع المتعددة الأطراف بين الدول النامية ، وبضرورة إقرار خطط واضحة بشأنها، يساهم فى تنظيمها وتعزيز إمكانياتها صندوق النقد الدولى[1] وقد غدا من الأهميه بمكان لسياسة التكامل الاقتصادى العربى ، التعجيل بانشاء اتحاد المدفوعات العربى وصندوق النقد العربى لسد احتياجات التعامل النقدى بين تلك الدول وتيسير سبله .

ثامنا : كذلك فان من الاعتبارات التى ينبه البعض إلى مراعاتها عند إقامه مشروعات التكامل الاقليمى ، وجوب الاهتمام بعامل المسافة بين الدول الأعضاء، إذ يجب أن تكون المسافة بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك داخل السوق المشتركة أصغر أو على الأقل مساوية للمسافة بين مراكز الانتاج الخارجية ومراكز الاستهلاك فى السوق ولا يقتصر الأمر هنا على المسافة بمعناها الجغرافى ، بل المقصود هو المسافة الاقتصادية التى تتحكم فيها نفقة النقل ، إذ قد تلغى الرسوم الجمركية وسائر قيود التجارة بين بلدين ، ويبقى الحاجز المكانى قائما لا يمكن تخطيه . لهذا فان إزالة الحواجز الجمركية مثلا بين دولتين كالجزائر واليمن أو بين تونس والعراق لا تؤدى إلى خلق سوق مشتركة[2].

وعلى أية حال فان هذا الاعتبار ضئيل الخطر نسبيا فيما يتعلق بمشروعات التكامل التى تساهم فيها ج م ع بالنظر لتوسط موقعها الجغرافى الممتاز بين دول الشرق الاوسط، وفى الطرف الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية يحدها البحران الأبيض المتوسط

(١) UNCTAD, Trade Expansion and Econ. Integration Among Developing Coun., Proceedings of 2end Sess., Vol. 5 p. 36.

(٢) دكتور سعيد النجار ـ الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ـ المرجع السابق .

والأحمر . وإن كان الأمر يتطلب — على أية حال — التخطيط المحكم من جانب ج.م.ع. فى سياسة تكاملها الاقليمى مع مختلف الدول العربية والافريقية ؛ بما يقوم على مبدأ إتصال الأسواق ، ولو بأسلوب الإنتشار الجغرافى التدريجى الذى تمتد من خلاله الرقعة الاقليمية لمشروعات التكامل ، فى زحف متصل متلاحم أيا كانت وجهته الجغرافية .

تاسعا : كذلك فإن من وسائل تحقيق النضج والصقل لمشروعات التعاون الاقليمى بين الدول الناميه فى الوقت الحاضر ، الاستفادة من إمكانيات معاونة الهيئات والمنظمات الدولية — للدول المذكورة — فى هذا الصدد . وقد تضمنت المبادىء العامة التى أعلنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ ، دعوة الدول المختلفة إلى تشجيع قيام التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ؛ فى شكل تجمعات إقليمية ، كما دعت سكرتارية المؤتمر المذكور خلال دورته الثانية عام ١٩٦٨ إلى ضرورة إنشاء لجنة خاصة لتقوية وتدعيم الروابط التجارية فيما بين الدول النامية بعضها البعض .

وفى هذا الصدد يجب أن تسعى الدول النامية للاستفادة من الخبرات الخاصة التى يمكن أن يهيئوها المؤتمر — بالتعاون مع الحكومات والاجهزة الاقليمية المختلفة فى مجال المساعدات الفنية ، من أجل بلوغ أهداف انماش تجارة الدول النامية ، فضلا عما يمكن أن تساهم به أجهزة البحوث المتخصصة والملحقه بهيئه المؤتمر فى دراسة المشاكل العملية التى تعترض تجارة الدول المشار إليها واقتراح الحلول المناسبة لها .

ويمثل العون المالى الدولى لازالة عوائق التجارة وتنميه التبادل بين الدول النامية ، أهمية خاصه فى مجال تعزيز خطط التنمية الاقتصادية والتغلب على معوقاتها بتلك الدول ، ومساعدتها على توزيع استخدامات الموارد المتاحة لها على أفضل وجه ممكن .

ومن اوجه الانفاق الهامة للعون المالى الخارجى فى هـــذا الصدد ، تمويل بناء الأساس الاقتصادى المتوازن للتـكامل الاقليمى ، وتمويل الاستثمارات اللازمة فى الدول الأقل نموا لازالة مخاوفها من آثار التـكامل الاقتصادى مع غيرها من الدول النامية ، والإنفاق على الدراسات التمهيدية المستفيضة للاستثمارات المشتركة التى يمكن قيامها فى إطار الأسواق المشتركة . وتوجه موارد التمويل الخارجى كذلك لإدخال وسائل الإنتاج الحديثة وتدريب العمال على وجه يكفل تعويض الصناعات المحلية فى الدول النامية عن الآثار الناتجة عن قيام التـكامل ، كما توجه تلك الموارد إلى تدعيم جهود المؤسسات التمويلية الدولية مثل .I.F.C لمعاونة الدول النامية فى تمويل المشروعات التى تستهدف تحقيق التـكامل بالأسواق المشتركة (١) .

عاشرا : ومن العوامل الهامة لنجاح التـكامل الاقتصادى الأقليمى ، بكافة صوره ، توافر الإيمان الـكافى بضرورته لدى الدول الأطراف فيه ، مع وجود

---

(١) كذلك تبدو أهمية دور العون الدولى الخارجى — التكامل الاقليمى للدول النامية — فى مجال توفير وتنظيم ترتيبات الدفـع الضرورية لتدعيم التعامل النقدى المشترك لتلك الدول فى اطار أسـواقها المشتركة . وقـد أكدت ذلك تقارير خبراء .U.N.C.T.A.D حيث أبرزت أهمية الدور الذى يمـكن أن يلعبه صندوق النقد الدولى I.M.F فى دعم جهـود تمويل التنمية والتغلب على مشاكل المدفوعات التى تعوق نمـو التجارة بين الدول النامية ، كما أوصت التقارير المذكورة بضرورة قيام الدول المتقدمه بالمساهمة أيضا فى تلك الجهود . وقد كان فى العون الخارجى الذى قدمته الولايات المتحدة الامريكية لاتحاد المدفوعات الاوربى ، مثالا قويا على أهمية مثل ذلك العون لتدعيم الجهود الاقليمية المشتركة فى صدد انعاش تجارتها .

كما يمـكن للمؤسسات المالية ذات الصبغة الدولية ، توفير ما يحتاجه المركز التنافسى لبعض صادرات الدول النامية من تنظيم الائتمان التصديرى وضـمان الائتمان بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والاقليمية فى هذا الصدد .

(U. N.C.T.A.D:, Special Problems..., op. cit , p. 32).

النوايا الصادقة والعزيمة القوية للتعاون على تحقيق الأهداف المشتركة له وتغليب مصلحة الجماعة وإن تطلب الأمر تضحيات جزئية من الدول الأعضاء لفترة قصيرة (١) .

فكم من مشروعات التكامل الإقتصادى ، قد وقف الأمر بشأنها عند مجرد عقد الإتفاقية المنشئة لها دون أن يتبعها الحماس الكافى والإرادة المتصلة لوضع تفاصيلها موضع التنفيذ . كما كان فى تراخى بعض الدول العربية فى التصديق على بعض الإتفاقيات الهامة التى أقرها المجلس الاقتصادى العربى ـ لمدد طويلة ـ وأهمها اتفاقية المؤسسة المالية العربية ـ عائقاً يحول دون التعجيل بالاستفادة من تنفيذ تلك الإتفاقيات .

حادى عشر : التجمع الإقليمى عن طريق القيام بالمشروعات المشتركة :

ان أسلوب التكتل الإقليمى عن طريق توجيه أو تنسيق الإطار التنظيمى للنشاط الاقتصادى بالدول الاطراف ، لا يكفل تذليل كافة العقبات التى ترجع للتفاوت فى درجة النمو ، وهو ما تخشى معه الدول الاقل نموا من اختلال توزيع مزايا التعاون بينها وبين الدول الاكثر نموا ، كما تقصر أساليب التكتل المذكور عن تخطى عقبة اختلاف الفلسفة السائدة بين الدول - من ناحية مدى أخذها بأسلوب التخطيط المركزى — والدليل على ذلك إعراض بعض الدول التى تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالى الحر ـ كدول غرب أوربا عن الانضمام لاتفاقية الكوميكون برغم ما تتيحه نصوصها من امكان انضمام الدول المختلفة اليها .

ومن أجل ذلك كله ظهر أسلوب الاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة بين الدول المختلفة . حتى تلك التى تختلف فيما بينها من ناحيه فلسفة النظم الاقتصادية

(١) دكتور عبد الكريم صادق بركات ، مقدمة فى اقتصاديات الدول العربية ، ١٩٦٢

والاجتماعية ، ويشيع الاعتقاد بين الاقتصاديين بأن هذا الأسلوب من أساليب التعاون الاقتصادى ، سوف يلعب دورا كبيرا فى المستقبل القريب . ويدلل البعض على ذلك بأن قيام مثل تلك المشروعات بين الدول الأوربية الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة كان من أسباب نجاحها[1] .

وقد يتطلب التنسيق الاقتصادى على مستوى المشروعات العامة لدى الدول الأعضاء فى التكامل الاقتصادى ، أما إنشاء شركات جديدة تقوم بالإنتاج والتسويق أو بأحدهما ، أو ادماج بعض المشروعات القائمة التى تنتج سلعا متجانسة فى شركة مشتركة تخضع لادارة واحدة . ويفيد هذا الأسلوب فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى فيما يمكن أن يوفره من تخصيص الموارد المالية الكافية للابحاث وتطوير الانتاج لتحقيق التقدم التكنولوجى المستمر ـ كما أن إنشاء الشركات الجديدة المشتركة فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى يمكن أن يخلق النجاح نتيجه تشجيع رؤوس الأموال العربية فى البلاد التى تتوافر لديها الأموال ، على الاستثمار فى مثل تلك المشروعات مع توفير مايتطلبه انشاء مثل تلك المشروعات من إمكانيات كبيرة للدراسة والاعداد . ومن المشروعات الحيوية التى يتطلب الأمر العمل على انشائها تحت هذه الصورة ، مجالات الانشاءات وتكرير ونقل وتوزيع البترول والتنقيب عنه والملاحة البحرية والجوية وإعادة التأمين والتجارة الخارجية[2] . وتسد المشروعات المذكورة الثغرة التى يسببها عزوف الحكومات المختلفة عن الدخول فى الاتفاقات التى تضعها تحت طائلة القانون الدولى العام تجنبا لما يترتب على ذلك من الحد من سلطانها .

---

(١) دكتور حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ـ ١٩٦٨ ، ص ٢٣٤ .

(٢) د . موريس مكرم الله ـ تدعيم التعاون الاقتصادى العربى ـ المرجع السابق ص ٩٨ ـ ١٠١ .

ويتسع ذلك النوع الجديد من صور التكامل الاقتصادى ليشمل مشروعات قد تضم عناصر ينتمى بعضها إلى القطاع الخاص أو القطاع العام - فى دول تتبع نظاما اقتصاديا رأسماليا - وتنتمى عناصرها الأخرى إلى هيئات ومؤسسات عامة فى دول اشتراكية . ويطلق البعض على تلك المشروعات مشروعات التعاون عبر الدولى . ومن أمثلتها الشركة المشتركة السوفيتيه الأثيوبيه التى تأسست عام ١٩٦٤ للقيام بعمليات التبادل التجارى بين البلدين . ومن أمثلة المشروعات عبر الدولية التى تقوم بين مؤسسات القطاع العام فى دول اشتراكية ، وبين مشروعات القطاع الخاص فى دول ذات نظام رأسمالى ، الاتفاق البترولى المعقود بين ج.م.ع والمؤسسة العامة للبترول فيها - من ناحيه - وشركة بان أمريكان للزيت من ناحية أخرى (أكتوبر ١٩٦٣) والمسمى فابكو ، وكذا مشروع ويبكو (فبراير ١٩٦٤) . وتمثل هذه المشروعات المشتركة عبر الدولية فى الوقت الحاضر أحد الأبعاد الهامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، حيث تتميز بتحقيق الاستقرار القائم على وجود إطار تنظيمى أو هدف وظيفى للعلاقات الاقتصادية[1] .

وقد اقترح البعض استغلال هذا الشكل من أشكال التعاون الاقتصادى بين ج.م.ع والاتحاد السوفيتى فى مجال النشاط الاقتصادى والتجارى مع الأسواق الخارجية لكل منهما ، مع التركيز على الأسواق الأفريقية والعربية ، حيث تتميز تلك الأسواق بحداثة استقلالها وسعيها للتنمية الاقتصادية[2] .

ومن قبيل تلك المشروعات ماتقرر بموجب ملحق الخطوات التنفيذيه لإتفاقية

---

(١) الثنائيه الجديدة فى قانون التجارة الدولية - دراسة - دكتور احمد صادق القشيرى - مجله السياسه الدولية - يناير ١٩٧٠ .

(٢) محمد احمد غانم : محاضرة « التعاون بين ج. م. ع. والاتحاد السوفيتى مع الاسواق الثالثة » فى جمعية الصداقة العربية السوفيتية - مارس ١٩٦٩ .

التـكامل الأقتصادى بين ج.م.ع والسودان وليبيا ، المنعقدة فى أبريل ١٩٧٠ من إنشاء شركة مشتركة لتنمية تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء توفر لهـا الامكانيات والتسهيلات الممكنة من تلك الدول .

ونرى أن التوسع فى هذا النوع من المشروعات المشتركة يعتبر من الأساليب الفعالة لتدعيم التعاون الأقتصادى الأقليمى وانعاش التبادل التجارى فى المرحله الراهنة بين ج.م.ع وبين الدول العربية والأفريقية على وجه الخصوص . فهو الأسلوب الذى يمـكن عن طريق استخدامه فى ميدان التـكامل الاقتصادى بيننا وبين الدول المذكورة ، تعميق حيز تعاملنا التجارى معها ، فضلا عن تنسيق الاستثمارات وتقسيم العمل ، بصورة مباشرة لاتعوق انطلاقها ، معوقات ترجع إلى اختلاف الفلسفة الأقتصادية أو الأسس التنظيمية أو التفاوت فى مستوى نمو الهيـكل الأنتاجى بين الدول الأطراف ، وهو المنطلق الواقعى الذى يمـكن فى ظل التخطيط السليم ـ والطويل المدى ـ أن يسمح بالتطور التدريجى المتزن لعلاقات التعاون الأقتصادى التى ننشئها مع سائر دول المنطقه العربية أو الأفريقية .

ونرى أن يبدأ نشاط المشروعات المشتركة التى تساهم فيها ج.م.ع بتلك التى يمـكن إقامتها بين ج.م.ع وليبيا ، حيث نقترح اعطاء الأولويه لمشروعات تـكرير وتوزيع البترول والصناعات البتروكيماوية ، على أن يكون موقعها بالمنطقة الساحلية الممتدة بين العلمين والسلوم لتنضمن تعمير تلك المنطقه والنهوض بها واستغلال موقعها المتوسط بين البلدين .

الخلاصــــــــــة

وفى ختام بحثنا ، نوجز ما عرضناه من عناصر رئيسيه الدراسة، وما إنتهينا إليه من نتائج فيما يلى :

ففى القسم الأول تناولنا بالدراسة دور النشاط التصديرى بين جهود الانمـــاء الإقتصادى عامة،لدى ذلك النوع من البلدان النامية التى تتشابةأوضاع مشكلةالتخلف الاقتصادى فيها مع جمهورية مصر العربية ، من حيث إنعـــدام التناسب فى عوامل الانتاج ، على وجه يهبط بإنتاجية العمل ومن ثم بالقدرة الانتاجية لـلكيان الاقتصادى الذى تغلب عليه صبغة الانتاج الأولى ، ويتميز بالـكثافة النسبية فى الســكان مع قلة فى رؤوس الأموال المنتجة .

وحيث تتباين وجهات النظر إلى مشكلة التخلف الاقتصادى ، وتتطور مفاهيم عمليه التنمية الاقتصادية بسرعة خلال الآونة الأخيرة ، مع تطور الوعى الاقتصادى والسياسى لدى البلدان النامية وهى بسبيل تحررها من قيود النظرة التى إصطبغت ، بالنزعة الاستعمارية إلى مشكلة التخلف الاقتصادى ـ منذ بداية علاج موضوع التنمية الاقتصادية فيما تلا الحرب العالميه الثانية ـ فقد وجدنا المدخل الطبيعى لدراسة اسهام النشاط التصديرى فى الانماء الاقتصادى بالبلاد المشار اليها ، هو فى التعرف قبل كل شيء على نمط التنمية الاقتصادية الملائم لمشكلة التخلف الاقتصادى ـ كما تعانى منهـا تلك البلاد .

فركز الباحث جوهر المشكلة فى ضعف القدرة الانتاجية لاقتصاديات البـــلاد المذكورة نتيجه إختلالهيا كلها الانتاجيةوغلبة الانتاج الأولىفى نشاطها الاقتصادية مع إنعدام التناسب فى المـــوارد الانتاجية على وجه هبط بمستوى إنتاجية العمل

إلى حد لا يتناسب البتـه مع ما بلغته إنتاجيته فى البلاد الصناعيه المتقدمه .

وأوضحنا كيف يتحتم على البلدان النامية أن تقيم عملية الانماء الاقتصادى على الاسراع بتطوير هيا كلها الانتاجية نحو الارتفاع بالأهمية النسبية للنشاط الصناعى بزيادة الاستثمارات للنهوض بقدرات أجهزتها الانتاجية ، حيث يعتمد ذلك على تعبئه الفائض الاقتصادى المتاح لديهـا وتحرير وإستخلاص ما يتسرب منه للخارج نحـو مراكز السيطرة الرأسماليه ، نتيجة الأوضاع الإستعمارية المتحـكمه فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة .

وبدأ منطلقنا لدراسة دور النشاط التصديرى فى الانمـاء الاقتصادى للبلدان النامية بتوضيح أهمية الدور الانمـائى للصادرات فى التاريخ والفـكر الاقتصاديين . حيث استعرضنا الانجـــازات الانمـائيه لنشاط التصدير فى مراحل التاريخ الاقتصادى المختلفه ، مع التمييز بين تجارب مضت وكان للنشاط المذكور دوره الرائد فى رفع قـوى النمو الأقتصادى من خلالها ، حيث كان ذلك بفضل انتعاش الطلب العالمى على صادرات بعض البلاد ، وبين تجارب حديثه يقوم نشاط التصدير من خلالها بدفـع عجله الانمـاء الاقتصادى معتمدا على التنميه الصناعيه وتطوير الهيا كل الانتاجية وتدعيم القدرات التنافسيه لانتاج بعض البلاد .

ثم أننى عرضنـا لدور الصادرات فى الانمـاء الاقتصادى كما عبر عنه الفـكر الاقتصادى فى مراحله المختلفه ، عـا تأكدت من خـلاله أهميه نشاط التصدير كمحدد رئيسى لمعدلات النمو الاقتصـادى فضـلا عن النظر اليه كمحفز للتطوير التـكنولوجى للانتـاج والأساليب المستخدمه فيه . وألقينا الضوء على ما يتطلبه التفاؤل بنتائج وثمـار الأخذ بمبدأ المزايا النسبية وفقا للنظرية التقليدية فى التجارة الخارجية ، من ضرورة الاعتداد بعوامل التغير فى حجم الموارد واستخداماتها ، مما

تعتمد عليه الاستفادة من نشاط التجـارة فى ظل التطور الديناميكى لاقتصاديات البلدان النامية نحو تحقيق أهداف الانماء الاقتصادى بها .

وفى تحديد لأوجـه إسهام النشاط التصديرى فى الانمـاء الاقتصادى للبلدان النامية محل الدراسة، بدأ الباحث ببيان أثر نشاط التصدير فى الانتاج الجارى ، حيث عرضنا ما أسفرت عنه المقارنات الاحصائية والدراسات التحليلية من إرتباط واضح بين معدلات نمـو الصادرات ومعدلات النمو فى الناتج الحقيقى الاجمالى ، فضلا عن نصيب الفرد من الدخل ، وذلك فى عدد كبير من البلاد على اختلاف درجات تقدمها الاقتصادى ، وعبر فترات من الزمن ليست بالقصيرة . كما نوهنا عن تلك الاهمية الخاصة التى احتلها الانجـاز التصديرى كمحدد رئيسى لمعدل النمو الاقتصـادى فى العديد من نماذج النمو الاقتصادى ، كما صاغها الفيف من أبرز الاقتصاديين .

ثم عرجنا على بيان دور النشاط التصديرى المحدد فى عملية الانماء الاقتصادى، كما ينبغى له أن يساهم فى مسيرة تلك العملية ، بكل من الزمن الطويل والزمن القصير . حيث ركزنا الضوء فيما يتعلق بالزمن الطويل ، على دور نشاط التصدير — إذا ما تآلف مع جهود التنمية الاقتصادية — فى تطوير القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الإنتاجى ، فى إنطلاق نحو التصنيع . وذلك نتيجة ما يمكن أن يتيحه التوسع فى الصادرات الصناعية ، من دفع قوى النمو أمام الإنتاج الصناعى وأجتذاب لجانب كبير من القوة العاملة نحو العمل فى النشاط المذكور .

كما أوضحنا أهمية نشاط التصدير فى المجال التمويلى لبرامج استثمارات التنمية فى الزمن القصير، وتعزيز حركة التكوين الرأسمالى اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية وذلك من خلال ما تشكله حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى من أهمية لتدعيم القدرة الاستيرادية لمعدات ومستلزمات الانتاج، فضلا عن علاج حالة اختلال موازين

للدفوعات المصاحبة لجهود التنميه الاقتصادية ، والمتمثلة فى الفجوة التجارية المتزايدة لدى البلاد محل الدراسة .

وكان من الضرورى ونحن بصدد التعرف على حقيقة مركز النشاط التصديرى — فى البلاد المذكورة — ووزنة النسبى من بين طاقاتها المتاحة فى سبيل العمل الانمائى ، أن نحيط بدراسة تحليلية للمركز الراهن لصادرات الدول النامية وما يقف فى سبيل هذا القطاع الهام من عوائق تحول دون إنبعاث تأثيره الانمائى إلى سائر جوانب الكيان الاقتصادى بها، تناولنا الكيان الحاضر والتطورات الحديثة لصادرات الدول المشار إليها ، وتكوينها السلعى وإتجاهاتها الجغرافية . ثم أوضاع كل من العرض والطلب وتحركات الأثمان الخاصة بتلك الصادرات ، وما تمكسة من إتجاهات لنسب التبادل الخاصة بتجارتها . وأظهرنا من خلال تحليل تلك الأوضاع جميعاً ما يعانى منه المركز الراهن لتلك الصادرات ، من قلة مرونة العرض بسبب غلبه المنتجات الأولية على التكوين السلعى لصادرات الدول النامية ، وتقلبات الطلب فى الزمن القصير ، مع إتجاه الطلب فى أسواقها الرئيسية — المتمثلة فى الدول الصناعية المتقدمة — للتراخى فى الزمن الطويل ، فضلا عن إتجاه الأسعار للهبوط ونسبة التبادل للتدهور مع مرور الزمن .

وفى إستعراض لمعوقات نجاح النشاط التصديرى فى دفع التنميه الاقتصاديه ، بدأنا ببيان تأثير الدور التاريخى للاستثمار الأجنبى فى ميدان التصدير بالبلاد المذكورة ، وما أدى إليه من تعويق الانماء الاقتصادى بها نتيجة حرص الدول الرأسمالية على تكريس ذلك الاستثمار فى خدمة المصالح الاستعمارية وتدعيم أوضاع التبعية التى تربط بعجلتها اقتصاديات البلاد النامية ، على وجه لا يسفر إلا عن تدفق الفائض الاقتصادى المتولد بالأخيرة فى إتجاه الدول الاستعماريه الأم . كما عرضنا المعوقات الداخلية التى ترجع لتأخر البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية

فى البلدان النامية ، ممانبهنا من خلاله الى أهمية العمل على إزالة تلك المعوقات من أجل التمكين للنشاط التصديرى من القيام بدورة الانمائى المناسب بها .

وفى إشارة إلى المركز الذى ينبغى أن تحتله سياسة تنمية الصادرات فى إطار الاستراتيجية الشاملة للانماء الاقتصادى ، نبهنا إلى مايجب أن تتوخاة السياسة الاقتصادية فى مجال الاختيار بين التركيز على الانتاج فى أى من الاتجاهين — السوق المحلية أم السوق الخارجية — أبدينا تأكيدنا لضرورة الانتاج للسوقين معاً ، حيث تستخدم سياسة تنمية الصادرات للأسواق الخارجية ـ مع تنويعها بما يكفل التوسع فى تصدير السلع المصنوعة — كأداة للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير والتطوير التكنولوجى للانتاج ، لمجاراة المستويات السائدة الخارجية للانتاج المثيل ، فضلا عن حسن تخصيص استخدامات الموارد الاقتصادية المتزايدة ، وذلك مع ترشيد سياسة التصدير والانتاج التصديرى على الوجه الذى يخدم أهداف الانماء الاقتصادى .

وكانت الخطوة الطبيعية بعد ذلك أن نعرض لسياسة انعاش الصادرات وكيفية النهوض بقدرات النشاط التصديرى وتعبئة طاقاته لدفع التنمية الاقتصادية . فتناولنا موضوع تنويع الصادرات وركزنا على ضرورة الارتفاع بنسبة الصادرات الصناعية فى سبيل تحقيق هدف تطوير القدرة الانتاجية والتغيير الهيكلى للبناء الاقتصادى ، وأشرنا إلى أهمية تحرير الفائض الاقتصادى المتولد عن الصادرات وتوجيهه لخدمة أهداف التنمية كما عرضنا لأهم التدابير التى يعتمد عليها لتحقيق الأهداف السالفة الذكر ، ومايتحتم على السياسة الاقتصادية مراعاته من أجل تدعيم القدرات الانتاجية والتنظيمية للقطاع التصديرى وكذا أهم وسائل تشجيع الصادرات وموازنة أثمانها ، فضلا عن أسس سياسة توجيه التوزيع الجغرافى للصادرات، فى اطار استراتيجية التنمية الاقتصادية لكل من الزمن الطويل والزمن القصير .

ولدى بحث دور التصدير فى الانماء الاقتصادى بجمهورية مصر العربية ،وذلك بالقسم الثانى من الدراسة - بدأنا بلورة مشكلة التخلف الاقتصادى فى مصر ، وعرض ما تم من جهود انمائية وما يلائم علاج المشكلة فى وضعها الراهن من نمط التنمية الاقتصاديه .

ثم عرضنا إنجازات النشاط التصديرى بين أدوات الإنماء الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية ، حيث أوضحنا معالم الصورة الراهنه لمركز وكيان نشاط التصدير فى الاقتصاد المصرى ، والتطور التاريخى لهذا النشاط ، والقدر الذى أسهم به حتى الآن فى جهود الانماء الاقتصادى بالبلاد ، مما تبدى لنا من خلاله ضآلة الدور الذى قام به فى هذا الصدد ، لما أحاط بتجارة مصر الخارجية وعلاقاتها الاقتصاديه الدولية من ظروف كان أهمها تأثرها بتوجيه السيطرة الاستعمارية لتخصصها فى الانتاج الزراعى ، على وجه حال دون انطلاق قوى التصنيع ونمو نصيب الانتاج الصناعى من نشاطنا الاقتصادى ومن التسكوين السلعى لصادراتنا. وأبرزنا كيف يمكن لسياسة تنويع الصادرات فى مصر — بالتكامل مع جهود التنمية الاقتصادية — أن تسهم فى المستقبل القريب فى انماش الصناعة وتقدمها ، وبالتالى دفع عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد على الوجه السالف بيانه بالقسم الأول من الدراسه .

وعرضنا تحليلا لتطور حجم الأنتاج الصناعى فى فروع الصناعة الرئيسية بالبلاد مقترنا فى نموه بانماش صادرات السلع المصنوعة من منتجات تلك الصناعات ، فضلا عن زيادة حجم العمالة بها وارتفاع الأجور فى نطاقها ، بمعدلات فاقت معدلات نمو الإنتاج فى تلك الصناعات .

كما تناولنا بالدراسة التحليلية مركز ودور كل من الصادرات الرئيسية فى اطار عملية تنويع الصادرات وبالتالى فى التغير الهيكلى للبنيان الاقتصادى حيث تضمن

ذلك فضلا عن صادرات السلع المصنوعة ، صادراتنا الهامة غير المتطورة من الخدمات .

وفى تأمل فاحص للأوضاع الراهنة لتنظم القطاع التصديرى وتخطيط نشاطه فى مصر ، أجرينا دراسة شامله ألقينا بها الضوء على مواطن الضعف والقصور فى تلك الأوضاع ، مما ظهر من خلاله أن تخلف القطاع المذكور عن أداء دوره فى التنمية الاقتصادية كان من أسبابه الرئيسية تشتت وتعقد تنظيم القطاع والرقابة عليه وتاخر أسلوب تخطيطه وعدم ترشيد نشاط التصدير على الوجه الذى يخدم العمل الانمائى للاقتصاد المصرى . وأوصينا فى ضوء ذلك بضرورة الاهتمام بعملية تخطيط نشاط التباول التجارى وتركيزها فى يدجهاز مسئول يضطلع بتلك المهمه فى اطار صيغه تنظيميه مقترحة للربط بين جهوده وجهود الجهات الأخرى المعنية بالتخطيط الاقتصادى البـــلاد .

وفى عرض موجز لسياسات وتدابير تنمية الصادرات فى ج . م . ع . ، تناولنا بالتحليل أوضاع السياسه السعريه للصـــادات المصريه ، وما ينبغى الاسترشاد به لتخطيط تلك السياسه من أسس ، واهم ما يستعان به من تدابير لتعويض فروق التـكلفه والـكفايه الانتاجيه بين الأنتاج المحلى لسلع التصدير والأنتاج الخارجى المنافس ووسائل مواجهه العوامل المختلفه للمنافسه السعريه بالخارج .

كما عرضنا لأهميه تنمية القدرات التصديرية فى مصر ، سواء عن طريق تدعيم بحوث تحسين الانتاج ودراسات السوق ومراقبه الجودة ، أو تـكوين الـكفايات التصديرية وتشجيع الحوافز الخاصة ، أو رفع كفاءه الخدمات المعاونية لنشاط التصدير كالنقـل والتأمين والخدمات المصرفية . واستعرضنا فى هذا الصدد — بالدراسة المقارنة — ما تتبعة مختلف الدول ذات النشاط التصديرى الناجح ، من إجراءات وتدابير متطورة لتشجيع الصادرات وتعزيز جهود الإنتاج التصديرى

وأخيراً تضمنت دراستنا لوسائل تنمية الصادرات المصرية فى إطار الجهود الدولية، الإشارة إلى ماينعقد من آمال على دور المنظمات الدوليه فى الآونة الحاضرة، فى إيقاظ ضمير القوى المسيطرة على مقدرات المجتمع الاقتصادى الدولى ، للعمل على تغيير نمط التخصص الدولى ، بما يتيح علاج المشاكل الراهنه لصادرات البلدان النامية بصفه عامة ، وإزاله عوائق التقدم الاقتصادى أمام تلك البلاد ، مما يمكن أن تتقاسم ج.م.ع ثماره بالاشتراك مع غيرها من البلاد الساعيه فى طريق التنمية الاقتصادية . كما أشرنا إلى أهمية التقليل من إعتماد التوزيع الجغرافى لصادراتنا على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، وضرورة الاستمرار فى تدعيم صلاتنا التجارية مع دول الاقتصاديات الإشتراكية المخططة ، مع العمل على تلافى ما أبرزة التطبيق فى سياسه الإتفاقات الثنائية للتجارة والدفع ، مع تلك البلاد من مآخذ .

ثم أولينا موضوع تدعيم نشاطنا التصديرى عن طريق التكامل الإقتصادى الاقليمى — مع الدول الناميه الأخرى وخاصة البلاد العربية والإفريقية — إهتماما خاصا ، فألقينا الضوء على ما يعترض ذلك التكامل من مشكلات واستعرضنا أهم إتجاهات ومحاولات التعاون الاقتصادى الاقليمى لـ ج . م . ع . ثم عرضنا أهم مقومات النجاح للتعاون الاقتصادى الأقليمى بين ج . م . ع . والدول النامية الأخرى .

وفى ضوء ماسقناه من بيان لحقائق الواقع الحاضر كنتائج التطور التاريخى فضلا عن التحليل النظرى لدور التصدير فى حركة الانماء الاقتصادى بالبلدان النامية .

نستخلص فى وضوح أن ذلك النشاط سواء فى مصر أو فى غيرها من البلدان السائرة على درب التطور الاقتصادى — فى مثل والها وإمكانياتها — إن كان قد تخلف فيما مضى ، عن القيام بدوره الحقيق به فى عملية الإنماء الإقتصادى برغم مايتمتع به من أهمية نسبية مرموقة فى إطار النشاط الإقتصادى بتلك البلاد ، فلم يكن

السبب فى ذلك هو عدم صلاحية قطاع التصدير فى حد ذاته للقيام بدور دافع للتنمية بل الأمر يرجع للأحوال التى توجد عليها أنشطة التصدير فى تلك البلاد ، والظروف الاقتصادية المحيطة بها دوليا ومحليا .

ولهذا كان تحذيرنا فى إهتمام ، إلى أن مناقشة الدور الإنمائى لنشاط التصدير عبر الأزمنة المختلفة ، لاينبغى أن يكون الهدف منه — كما إنساق فيه البعض — الحكم على قدرة هذا النوع من النشاط ، فى بعث قوى التنمية ، فى شكل تكرار نمطى للتجارب السابقة . إذ يجب أن يكون الحكم على الأمور فى ضوء الظروف الجديدة التى تمارس فيها بعض العوامل المستحدثة تأثيرها التقدمى ، كالاستقلال السياسى للشعوب المتخلفة ويقظة الوعى الوطنى لتحرير اقتصادياتها من اوضاع التبعية ، وانتشار أسلوب التخطيط الاقتصادى وذيوع الدعوة لمبادىء المساواة بين الدول . حيث يمكن البلدان النامية فى ظل تلك الظروف ، العمل على استغلال الطاقات الكامنة الكبيرة التى تتولد عن نشاط صادراتها وتعبئة فائضها الاقتصادى لمساندة جهود التنمية الاقتصادية .

• • •

وفى ختام بحثنا . — نقرر أن ما عرضناه كان بمثابة الخطوط العامة لدور النشاط التصديرى بين جهود الإنماء الإقتصادى فى بلادنا — وغيرها من البلدان محل الدراسة — تلك معالم الطريق فى هذا الموضوع المتشعب الجوانب ، نعرضها فى رجاء صادق وتطلع متفائل ، لخطوات أخرى مستقلة ، تتناول من الموضوع زواياه وقضاياه الفرعية الهامة ، بما يستحقه كل منها من دراسة متخصصة ، يقدرها الله لنا أو لغيرنا ، من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم لأمتنا .

قائمة المراجع

اولا ـ المراجع العربية

ا ـ الكتب

١ ـ ابو حلاوة، حسن احمد، اقتصاديات التنمية فى المجال التخطيطى .
رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١٩٦٦

٢ ـ ابو على ، د. محمد سلطان ، التخطيط الاقتصادى وأساليبه
دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٦٦

٣ ـ الامام ، د. محمد محمود ، التخطيط الاقتصادى من أجل التنمية الاقتصادية.
القاهرة ، ١٩٦٣ .

٤ ـ الببلاوى ، د . حازم ، نظرية التجارة الدولية .
منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٨

٥ ـ ــــــــ ، التنمية الزراعية : مع اشارة خاصة للبلاد العربية . من مطبوعات
معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ ـ البراوى ، د . راشد ، ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر
فى العصر الحديث. الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٤٨

٧ ـ الجريتلى ، د . على ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر .
القاهرة ، ١٩٦٢ .

٨ ـ الشرقاوى، د. محمود سمير، الخطر فى التأمين البحرى .
الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦

٩ ـ الغندور ، د. احمد ، الاندماج الاقتصادى العربى . معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٠ ـ القاضى ،د. عبدالحميد محمد ، تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة . رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، ١٩٦٩ .

١١ ـ المصرى ، د. محمد زكى ، العلاقات الاقتصادية الدولية . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧

١٢ ـ النجار، د. محمد سعيد ، التجارة الدولية . القاهرة ، ١٩٥٩

١٣ ـ باران ، بول ، الاقتصاد السياسى والتنميه . ١٩٦٢ ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٤ بتلهيم ، شارل ، التخطيط والتنمية. ١٩٦٦، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة .

١٥ ـ بدوى ، د محمد طه ، و د. عبد الفتاح الصيفى ، الوحدة العربية . فلسفتها السياسيه ومقوماتها الاقتصاديه. الاسكندرية، ١٩٦٦ .

١٦ ـ بركات ، عبدالكريم صادق ، مقدمة فى اقتصاديات الدول العربيه مؤسسة شباب الجامعات . اسكندرية ، ١٩٦٧

١٧ ـ بريبش ، راؤول ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنميه . ١٩٦٤ ترجمة جرجس عبده مرزوق ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٦

١٨ ـ حجير ، د. محمد مبارك ، تمويل التنمية الاقتصادية . محاضرات معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

١٩ ـ حمدى ، د. محمد مظلوم ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر .
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣

٢٠ ـ دويدار ، د. محمد حامد ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى .
المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧

٢١ ـ ———— مقدمة فى الاقتصاد السياسى .
المكتب المصرى الحديث الاسكندرية ، ١٩٧٢

٢٢ ـ رشاد ، محمد ، المشكلة الاقتصادية وحلولها علماء وعملا .
القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٣ ـ زكى ، رمزى زكى ، مشكلة الإدخار ، مع دراسة خاصه عن البلاد الناميه
الدار القومية للطباعه والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥

٢٤ ـ سويزى ، وبول ، بول باران ، رأس المال الاحتكارى ، ١٩٦٦ ،
ترجمه حسين فهمى مصطفى ، الهيئه العامة للتأليف والنشر ،
القاهرة ، ١٩٧١

٢٥ ـ شافعى ، د. محمد زكى ، التنمية الاقتصادية ، جزئين ،
دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٠

٢٦ ـ ———— ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية .
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦

٢٧ ـ شمتا ، جمال ، التسويق العالمى للبترول ، دراسة خاصة .
شركة النصر للتصدير والاستيراد ، إدارة البحوث ،
سبتمبر ١٩٧٠

٢٨ ـ شحاته ، د. ابراهيم ، د. حازم الببلاوى ، التعاون الاقتصادى العربى .
ملحق الاهرام الاقتصادى . القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٩ ـ شرايحة ، د. وديع ، مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو ، مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية .

معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٠ ـ شقير ، د. محمد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية .

مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣١ ـ ـــــــ ، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣٢ ـ صبرى ، على ، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى

الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤

٣٣ ـ عبدالرحيم ، د. ثروت ، الاعفاءات والمسموحات فى التأمين البحرى .

البصرة ، ١٩٦٦

٣٤ ـ عجمية ، د. محمدعبدالعزيز : و د. صبحى تادرس قريصة ، دراسات فى المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، الاسكندرية ؛ ١٩٦٦

٣٥ ـ ـــــــ ، دراسات فى التطور الاقتصادى .

الدار القومية للطباعه والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٤

٣٦ ـ عساف ، د. محمود ، سياســات التصدير .

جمعيه إدارة الأعمال العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٧ ـ عوض ، د. فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى .

دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩

٣٨ـ غزلان، د. محمد ابراهيم ، دراسات فى إقتصاديات المجتمع العربى .
طبعة ثانية ، مطبعة التجارة ، الاسكندرية ، ١٩٦٢

٣٩ ـ فارجا ، يوجين ، رأسمالية القرن العشرين . ١٩٦١ . ترجمة
أحمد فؤاد بلبع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧

٤٠ ـ فاينر ، جيكوب ، التجارة الدوليه والتنمية الاقتصادية ، ١٩٥٢،
ترجمه متى السقانى ، مكتبه الانجلو ، القاهرة . ..

٤١ ـ قريصة ، د. صبحى تادريس ، دراسات فى المشاكل الاقتصاديه المعاصرة .
(انظر : عجميه)

٤٢ ـ قلادة : د. نجيب . التعريفه الجمركيه كأداة للسياسه الاقتصاديه .
رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعه الاسكندريه. ١٩٦٥.

٤٣ ـ كيرك : جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط . ترجمـه عمر
الاسكندرى مراجعه د. سليم حسن، مركز كتب الشرق
الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٧

٤٤ ـ لطفى ، د. على ، النمو الاقتصادى بين المذاهب الكبرى .
القاهرة ، ١٩٦٦

٤٥ ـ لنيـين ، الامبرياليه أعلى مراحل الرأسماليه، الترجمه العربيه،
دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠

٤٦ — متياس ، د. رفعت لبيب ، الاتفاقات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة . وما ينبغى أن تكون عليه ، الاسكندرية ، ١٩٧١ .

٤٧ — مراد ، محمود صدقى ، د. فؤاد مرسى ، ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية .
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٨ — مرسى ، د. فؤاد ، دروس فى العلاقات الاقتصادية الدولية .
دار الطالب ، الاسكندرية ، ١٩٥٥ .

٤٩ — مونيه ، هنرى ، مشكلة تنمية الاقتصاد القومى . تعريب مريت غالى ، القاهرة ، ١٩٥٣

٥٠ — زامق ، د. صلاح الدين ، مقدمة فى التجارة الخارجية .
القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥١ — نصر ، د. ذكريا احمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية
القاهرة ، ١٩٦٦ .

٥٢ — ———— الاقتصاد المصرى : هيكله وتطوره ، القاهرة ١٩٥٦ .

٥٣ — نيركسه ، راجنار ، أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .
١٩٦٢ ترجمة د. جلال أمين ، مراجعة د. محمد زكى شافعى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ١٩٦٩ .

ب — مقالات وبحوث ومحاضرات

١ — أبو اسماعيل ، د. أحمد ، « بعض جوانب البنيان الصناعي في مصر » .
مجلة مصر المعاصرة ، عدد أبريل ١٩٦٤

٢ — ابراهيم ، د. حسن محمد ودانيال رزق « أهمية التجارة الخارجية في البلاد النامية » ، من بحوث مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧١ .

٣ — الأهرام الاقتصادى ، « صناديق دعم الصادرات » ، تحقيق إعداد نبيل صباغ
الأهرام الاقتصادى ، عدد منتصف نوفمبر ١٩٦٥ .

٤ — ———— ، « صادرات الغزل والنسيج في ج.ع.م. » . تحقيق في عدد خاص عن الانتاج والتصدير ، أكتوبر ١٩٦٧

٥ — ———— ، « دراسة عن دعم الصادرات في ج.ع.م »
الأهرام الاقتصادى عدد « ٣٥٠ » ، مارس ١٩٧٠ .

٦ — ———— ، « أسطول النقل التجارى » تحقيق ،
الأهرام الاقتصادى ، أول يوليو ١٩٧٠ .

٧ — ———— ، الموانئ المصرية وأسواق العملات الحرة » .
الأهرام الاقتصادى ، عدد « ٢٦٥ » ، نوفمبر ١٩٧٠

٨ — ———— البواب ، سيد أحمد ، « عوامل النمو في التعدين والصناعة والكهرباء في الخطة الخمسية الأولى للتنمية »
مجلة مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٦٧ .

٩ — الإمام ، د. محمد محمود : « دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم (٧٨٤) ، يونيو ١٩٦٧ .

١٠ — السحار ، عبد الحميد جودة ، « تصدير البشر والفنون والآداب » .
من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات
، جماعة خريجي المعهد القومي للادارة العليا . ١٩٦٦ .

١١ — السياسة الدولية ، « السوق الأوربية المشتركة » دراسة ،
مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير/مارس ١٩٦٨ .

١٢ — الشربيني ، د. عبد العزيز ، « نحو استراتيجية جديدة لتسويق
صادراتنا من المنتجات المصنوعة » .
دراسات المعهد القومي للادارة العليا .
مذكرة رقم (٣) طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥

١٣ — الصيرفي ، د. صلاح الدين ، « التجارة الخارجية للاقليم المصري
وأثرها على الدخل » .
المحاضرات العامة لجامعة الاسكندرية ، ١٩٥٩

١٤ — ، « بعض مشاكل التنمية الاقتصادية »
المحاضرات العامة لجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٠ .

١٥ — الضبع ، أديب ، « تنمية الصادرات غير المنظورة التي يحققها قطاع النقل
البحري » ، من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، جماعة
خريجي المعهد القومي للادارة العليا ، ١٩٦٦

١٦ — العبود ، د. عبد الأمير : حول الاحتكار الحكومي لتجارة

العراق الخارجية ، مجله القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة . العدد (٢٣) ، ١٩٧٠ .

١٧ — المشاوى ، د . حسن ، « تنمية الصادرات من الصناعات الغذائية » دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

١٨ — الفيل ، احمد محمد ، « برامج التوسع الزراعى الأفقى وتخفيض البطالة الزراعية فى مصر » كلية الزراعة ، جامعه اسكندرية ، ١٩٦١ .

١٩ — القشيرى ، د . احمد صادق « الثنائية الجديدة فى قانون التجارة الدولية » مجله السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٠ .

٢٠ — المحجوب ، د . رفعت ، « السياسه المالية والتنمية الاقتصادية » من رسائل التخطيط القومى ، ١٩٥٩

٢١ — النجار ، د . محمد سعيد ، « الوحدة الاقتصادية بين البلاد الشامية » مجله مصر المعاصرة ، عدد رقم (٣١٨) ، أكتوبر ١٩٦٤ .

٢٢ — بركات ، محمد رشدى ، « التمثيل التجارى الدبلوماسى » مجله مصر الصناعية ، ابريل / يونيو ١٩٦٨ .

٢٣ — البنك الأهلى المصرى ، « أثر النمو الاقتصادى على التجارة الخارجية » ، النشرة الإقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، مجلد (١٨) ، عدد (٣) ، ١٩٦٥

٢٤ — ——————— ، « التنمية الاقتصادية واثرها فى ميزان المدفوعات » ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . مجلد (١٢) ، عدد (٣) ١٩٥٩

٢٥ — ——————— ، « تخطيط الصناعة » نشرة البنك الأهلى المصرى ، عدد ٢ ، ٣ ، عام ١٩٦٢ .

٢٦ — ——————— ، تطور الصادرات المصرية خلال سنوات الخطة الخمسية

الأولى وما بعدها « العدد الأول ، عام ١٩٧٠ .

٢٧ — بنك بور سعيد « نظام السماح المؤقت ودوره فى تنمية الصادرات » . المجلة الاقتصادية لبنك بورسعيد ، عدد ابريل / سبتمبر ١٩٦٩ .

٢٨ — البنك المركزى المصرى ، « اتجاهات تجارة الدول النامية خلال الفترة ٥٦ / ١٩٦٥ » المجلة الأقتصادية للبنك المركزى المصرى ، العدد الثالث ١٩٦٧ .

٢٩ — ———— ، « اتجاهات أسواق القطن الخام فى المواسم الأخيرة » العدد الثالث والرابع عام ١٩٦٨ .

٣٠ — بنك مصر ، « تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية » النشرة الإقتصادية لبنك مصر ، السنة (١٤) عدد سبتمبر ١٩٦٩ .

٣١ — ———— ، « التجارة الخارجية ، ماذا تمثل بالنسبة للاقتصاد القومى ، تطورها عبر خطة التنمية » . العدد (١ ، ٢) مارس / يونيو ١٩٦٦ .

٣٢ — ———— ، « مناطق التجارة الحرة » ، النشرة الإقتصادية لبنك مصر ، عدد ديسمبر ١٩٦٥ .

٣٣ — ———— ، « السياحة : دراسة مقارنة » النشرة الإقتصاديه لبنك مصر ، العدد الثالث ١٩٦٤

٣٤ — جامع ، د . احمد « التجارة الخارجية فى الإقتصاد الاشتراكى » . مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧٠ .

٣٥ — حسن ، مهندس حسن محمد ، « تنمية الصادرات غير المنظورة فى قطاع التشييد » دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٣٦ — حسن ، د . محمد ، على ، « تطوير الصناعات الهندسية للتصدير » من دراسات مؤتمر تنظيم وإدارة الإنتاج للتصدير، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ .

٣٧ — خليل ، د . خليل حسن ، « تنظيم قطاع التجارة الدولية فى الاقتصاديات الاشتراكية » ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٥

٣٨ — خليل ، د . مصطفى ، « موقف الصادرات بين الخطتين الأولى والثانية فى ج . ع . م . من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٣٩ — زكى ، د حسن « تمويل الحاصلات الزراعية والصعوبات التى تواجه البنوك فى سبيل التمويل » . محاضرات معهد الدراسات المصرفيه ، البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٥ .

٤٠ — زكى ، محمد عباس « تطور التجارة الخارجية فى مصر » محاضرة ، برنامج الدورات التدريبية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، يونيو ١٩٧٠ .

٤١ — ———— ، « التصدير : مشكلاته ودعمه » ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم وإدارة الإنتاج للتصدير ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٩ .

٤٢ — سرور ، د ايهاب ، « الاقتصاد العربى والسوق الأوروبية المشتركة » مجلة الأهرام الاقتصادى، عدد (٣٦٧)، أول ديسمبر ١٩٧٠ .

٤٣ — سلام ، د . عبده محمود ، « بعض المشاكل التى تواجه تصدير الأدوية » ، من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٤٤ — سلطان ، فؤاد ، « نظام المدفوعات والتجارة الخارجية لـ ج . ع . م . » . محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى المصرى ، ١٩٦٦ .

٤٥ — شافعى ، د . محمد زكى ، » العلاقات الإقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة اقتصاديا » . مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٢ .

٤٦ — ———— ، « الإنماء الاقتصادى فى ج . ع . م . » مصر المعاصرة ،

٤٧ — ———— ، « قابلية العملة للتحويل والبلاد المتخلفة اقتصاديا » رسائل التخطيط القومى ، رقم (٥٣) .

٤٨ — ———— ، مشاكل التجاره الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الأوليه محاضرات معهد الدراسات المصرفيه ، عام ١٩٦٤ .

٤٩ — شركة النصر للتصدير والاستيراد ، « العلاقات الإقتصادية بين الدول الأفريقيه الاستوائيه و ج . ع . م » ، مجلد ، عن المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية ، ديسمبر ١٩٦٩ .

٥٠ — ———— ، « تقييم المجالس السلعية » تحقيق ، النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، عدد رقم (١٨) ، ابريل ١٩٧٠ .

٥١ — ———— ، «حول مؤتمر الارز الأول فى القاهرة» ، دراسة خاصه ، إعداد سمية الصاوى ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ،

٥٢ — ———— ، « دراسات المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية » النشرة الأقتصاديه لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، عدد ديسمبر ١٩٦٩ .

٥٣ ـــ ـــــــــــــ ، « هل استفادت الدول الأفريقية من إنتسابهـا للسوق الأوربيه المشتركة » حديث لأحـد خبراء السوق ، النشرة الأقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، عدد أغسطس ١٩٦٩ .

٥٤ ـــ شريف ، د. احمد فؤاد ، « بعض التجارب الناجحه فى تنمية الصادرات . بالاشارة إلى ج .ع. م . » من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ المرجع السابق .

٥٥ ـــ ـــــــــــــ ، « تخطيط تنمية الصادرات » ، المرجع المذكور أعلاة .

٥٦ ـــ صبحى ، مهندس محمد محمود ، « النقـل البحرى ودوره فى الأقتصـادى القومى » ، دراسة ، مراقبة التدريب لشركة النصر للتصدير والاستيراد يوليو ١٩٧٠ .

٥٧ ـــ صدقى ، يوسف ، « تنمية صادرات الصناعات الهندسية » ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٥٨ ـ عبد العظيم ، د. لطفى ، « الاستشارات الصناعية وعمليات النقل البحرى » الأهرام الإقتصادى ، عدد منتصف أغسطس ١٩٦٩ .

٥٩ ـــ عبد الملك ، د. طلعت ، « تقدير الموقف التصديرى » . بحث . سلسلة دراسات المعهد القومى للادارة العليا ، رقم (٢٨) ، ١٩٦٦ .

٦٠ ـــ ـــــــــــــ ، « حول مؤشرات النجاح فى تنمية الصادرات » . بحث ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ، ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٦١ ـ ـــــــــــــ ، « دور التصدير فى عملية التنمية » دراسات المعهد القومى للادارة العليا ، مذكرة رقم (٢٦) ، ١٩٦٦ .

٦٢ — ———————— ، « تنظيم التصدير فى القطاع العـــام » ، دراسات المعهد القومى للادارة العليا ، مذكرة رقم (٥) ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٥ .

٦٣ — ———————— ، « تخطيط التصـدير » ، دراسات مؤتمـر تنمية الصادرات، ١٩٦٦، المرجع السابق .

٦٤ — عجمية ، د . محمد عبد العزيز ، « مذكرات فى اقتصـــاديات التجـارة الخارجية » ، الاسكندرية ١٩٥٥ .

٦٥ — عرفة ، د . محمد على ، « التأمين كعنصر من عناصر الصادرات غير المنظورة » ، دراسات مؤتمر تنميه الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

٦٦ — عزيز ؛ د . ألفونس ، « تنظيم التجارة الخارجية » . مصر المعاصره ، عدد ابريل ١٩٧٠ .

٦٧ — ———————— ، « تطور التجاره الخارجية ، وعـلاقتها بالتنمية فى ج . ع . م . » دراسة لمؤتمر الأقتصاديين العرب الثالث، دمشق ١٩٧١

٦٨ — عمر ، د . حسين ، « تطور الاقتصـــاد فى مرحلة التحول الاشتراكى » مصر المعاصره ، أكتوبر ١٩٦٦ .

٦٩ — غانم ، محمد احمد، «المشاكل والعقبات التى تواجه العمل التصديرى فى ج.ع.م وأساليب حلها» ، بحث غير منشور ، سبتمبر ١٩٦٩ .

٧٠ — ———————— ، «دور القطاع الخاص فى تنشيط العمل التصديرى ، بحث غير منشور ، سبتمبر ١٩٦٩ .

٧١ — ———————— ، «التعـاون بين ج . م . ع . والاتحاد السوفيتى مـع الأسواق الثالثة»، النشره الأقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد عدد أغسطس ١٩٦٩

٧٢ — غانم ، محمد احمد ، أهم مشاكل التجارة الخارجية فى ج ع م » دراسة مقدمة لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة، بحث غير منشور، اكتوبر ١٩٦٩

٧٣ — ———— ، التجارة الخارجية فى السبعينات ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، يونيو ١٩٧٠

٧٤ — ———— ، « العمليات الدوليه » ، النشرة الاقتصادية لشركة النصر للتصدير والاستيراد ، ابريل ١٩٧٠

٧٥ - غنايم ، د . عمرو ، « مؤشرات جودة الانتاج . » مجله الكفاية الانتاجية (وزارة الصناعة) ، عدد كتوبر ١٩٦٩ .

٧٦ — غيضان ، عزت محمد ، دور الغرف التجارية ومسئولياتها فى ظل نظامنا الاشتراكى » . مذكرة للدورات التدريبية لشركة النصر للتصدير والاستيراد يونيو ١٩٧٠ .

٧٧ — فهمى ، د . فوزى رياض ، « تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ومركزنا الدولى » مجله مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٦ .

٧٨ — قريصة ، د . صبحى تادرس بعض العوامل المحددة لسياسة إدخارية رشيدة مجلة مصر المعاصر ، ابريل ١٩٦٧ .

٧٩ — مرزبان ؛ محمد عبد الله ؛ تنمية الصادرات فى قطاع الغزل والنسيج » ؛ دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦، المرجع السابق.

٨٠ مرزوق ، د . جرجس ، « أهمية تخطيط التجارة الخارجية » . معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (٥٣٣)، ١٩٦٤ .

٨١ . مرسى ، د . فؤاد ؛ « تنظيم التجارة الخارجية » مجلة مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٦٧ .

٨٢ — ــــــــــــــ ، « مشاكل القطاع الخاص » ، جريدة الاهرام ،
مارس ١٩٦٨ .

٨٣ — ــــــــــــــ ، « التخطيط الراهن للتصدير » مجلة مصر المعاصرة ،
أكتوبر ١٩٦٩ .

٨٤ - مرعى ، مهندس مرعى احمـــد ؛ « تنمية الصادرات من الصناعات
الكيماوية » من دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦
المرجع السابق.

٨٥ — مصطفى ، . د يسرى على ، « التجــارة الخارجية ودور البنوك فيها » ،
محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦١ .

٨٦ — معهد التخطيط القومى ، « الاطار المبـــدئى لتخطيط القوى العامله فى
السنوات ٦٥/١٩٨٠ » معهد التخطيط القومى مذكرة
رقم (٦١٢) ، ١٩٦٥ .

٨٧ مكرم الله ، د. موريس ، « تدعيم التعاون الاقتصادى العربى » .
مجلة مصر المعاصرة ؛ ابريل ١٩٦٩ .

٨٨ — ــــــــــــــ ؛ « ضرورة اعادة النظر فى الوضع الحالى لتخطيط قطاع
العالم الخارجى . » مجلة الاهرام الاقتصادى ، ابريل ١٩٦٩ .

٨٩ — مندور ؛ قبطان محمد بهى الدين ، « النقل البحرى بالكنتينرز »
مجلة الاهرام الاقتصادى ، عدد (٣٤٧) ؛ فبراير ١٩٧٠ .

٩٠ — منصور ، د. فوزى ، « العلاقات الاقتصادية الدولية للبـــلاد العربية »
مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ .

٩١ — نجم ، محمد على ، « اتفاقات التجارة والدفع وأثرها فى التجارة الدولية »
محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٣ .

٩٢ ـ نصر ، د. زكريا أحمد ، « فى تخطيط التجارة الخارجية » محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ .

٩٣ ـ همام ، د. عز الدين ، « تسويق الأرز فى ج . ع . م »
معهد التخطيط القومى، مذكرة(٦٣٤) ، ابريل١٩٦٦.

٩٤ ـ واصف ، ماهر عزيز ، « التنمية الاقتصادية واثرها على ميزان المدفوعات ». بحث ، معهد التخطيط القومى ، اكتوبر ١٩٦٦ .

٩٥ ـ ياسين ، د. محمد حسن ، « مؤشرات النجاح فى التصدير : دراسة على مستوى المشروع » دراسات مؤتمر تنميـة الصادرات ١٩٦٦ ، المرجع السابق .

ج ـ التقارير ، دراسات أجهزة وهيئات ، ومتنوعات أخرى

١ ـ الإتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة العربية ، التقرير الإقتصادى العربى الاتحاد العام للغرف العربية ، بيروت ، سنوات مختلفة

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،
النشره الشهرية للتجاره الخارجية ، سنوات مختلفة .

٣ ـ ———— ، المؤشرات الاحصائية لـ ج . م . ع . سنوات مختلفة .

٤ ـ ———— ، الكتاب السنوى للاحصاءات العـامة ؛ سنوات مختلفـة .

٥ ـ ———— ، مختارات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، سنوات مختلفه .

٦ ـ ———— ، مشكلة السكان فى ج.ع.م. ، ١٩٦٥ .

٧ — ———— ؛ تطور التجارة الخارجية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الأقتصادية والأجتماعية ؛ مرجع (٢ — ٦٠٠) ، مايو ١٩٦٨ .

٨ — ———— ، دراسات تحليليه ، عدد (٦٤) ، ١٩٦٩ .

٩ — ———— ، التجارة الخارجيه وعلاقتها بالدخل المحلى فى ج.ع.م نشرة التعبئة العامة والأحصاء، عدد(٧٤) ؛ سبتمبر ١٩٧٠ .

١٠ — الشركة العربيه المتحدة لأعمال النقل البحرى ، « تقرير رئيس مجلس الإداره لمؤتمر تنميه الصادرات ، دراسات مؤتمر تنمية الصادرات ١٩٦٦ المرجع السابق .

١١ — المؤسسة المصرية العامة للتجارة ، أهم العقبات التى تواجه التنظيم الحالى لقطاع التجارة الخارجية ، دراسه مقدمه لمؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة أكتوبر ١٩٦٩ .

١٢ — الهيئه العـامة لتنمية الصادرات ؛ سلسله الدراسات السوقية ، عن دول القاره الأفريقيه ، القاهره ؛ يونيو ١٩٦٣ .

١٣ — مصلحه الجمارك ؛ « التقرير السنوى لتجارة مصر الخارجية » ، سنوات مختلفة من ١٩٥٥ : ١٩٦٢ .

١٤ — منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية؛ تقرير عن إنتاج وتسويق الخضر فى الأسواق العالميه ؛ رقمى (٢٨٢، ٢٩٠) ديسمبر ١٩٦٧ .

١٥ — ———— ؛ تقارير عن مشاكل تصـدير البصل والموالح ، فبراير ١٩٦٧ .

١٦ — مؤتمر تنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية « التوصيات » القاهرة ديسمبر ١٩٦٩ .

١٧ — مؤتمر القاهرة للاقتصاد والتجارة ، «التوصيات» القاهرة أكتوبر ١٩٦٩

١٨ — هيئه الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستعمار ، مكتب الأعلام ، ١٩٧٠

١٩ — وزارة الأقتصاد والتجارة الخارجيه ، دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى ، يوليو ١٩٦٢

٢٠ — ———— ، مؤشرات التطور الأقتصادى ، يوليو ١٩٦٢

٢١ — ———— ؛ تصريحات الوزير عن أبعاد التنظيم الجديد للتجارة الخارجيه ، الأهرام الإقتصادى ، عدد أول يونيو ١٩٦٧

٢٢ — ———— ؛ اقتصاديات الدول العربيه والتعاون المشترك فيما بينها . و التمثيل التجارى » ، ١٩٦٧

٢٣ — وزارة التخطيط « خطه التنميه الأقتصاديه والاجتماعيه» لعام ٦٧/١٩٦٨

٢٤ — ———— «تقارير متابعه وتقييم النمو الاقتصادى» سنوات مختلفه

٢٥ — وزارة الخارجية ، «تقرير عن العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقيه » الادارة الاقتصاديه ، ١٩٦٦ .

٢٦ — وزارة الخزانه ، البيان المالى والاقتصادى للسيد وزير الخزانه؛ عن الموازنه العامه للدولة للسنه المالية ٦٩/١٩٧٠

٢٧ — ———— ، تطور التجارة الخارجية لـ ج.ع.م خـلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ : ٦٨/١٩٦٩ ؛ الادارة العامه للبحوث ، مذكرة رقم (٣٨) ، ١٩٧٠

٢٨ — وزارة السياحه ، مشاكل التسهيلات السياحيه فى الدول النامية ، نشرة البحوث السياحية ، العدد السادس ، ديسمبر ١٩٦٩

ثانياً - المراجع الأجنبية

A — BOOKS

1. **Albert, Paul**, *Economic Development*, Collier-Macmillan Ltd., New York, 1968

2. **Bachmann, H.**, *Les Pays Peu Developpés et le Marché Mondiale.* Conferances sur la Promotin des Exportations, G.T.T., 1967.

3. **Balassa, Bela**, *Trade Prospects for Developing Countries.* Richard D., Irwin I.N.C. U.S.A., 1964.

4. ——————, *The Theory of Economic Integration.* G. Allen & Unwin Ltd., London, 1962.

5. **Baldwin, Robert,** *Economic Development and Export Growth*: A Study of Northern Rhodesia 1920-1960. Berkeley Univers. of California Press, 1966.

6. **Beckerman**, *Europ's Needs and Resources.* Twentieth Century Fund, 1961.

7. **Birmingham W.,** *The Economic Development of Ghana.* in, Planning and Growth, Birmingham & Ford. G. Allen & Unwin Ltd., London, 1966.

8. **Byé, Maurice**, *The Role of Capital in Economic Development.* in, Economic Development of Latin America, Ellis, Wallich, 1961.

9. **Cairncross, A.** , *Factors in Economic Development.* G. Allen & Unwin Ltd., London, 1965.

10. ————— , *Local and Foreign Investment : 1880-1913* Cambridge, 1953.

11. **Christe, F.** , *Financement Bancaire d' Exportation.* in Confernances sur la Promotion des Exportations, G.A.T. T., 1967.

12. **Clement, M.** , *Trade and Relative Factor Prices.* in, Theoretical Issues in International Economics, Clement & Pfister & Rothwell, Horgton Miffle, Boston, 1967.

13. **Clough, C.** , *The Economic Development of Western Civilization.* McGraw-Hill Book Co. Inc. New York, 1959.

14. **Dobb, M.** , *Political Economy and Capitalism.* Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1950.

15. **Dudley** , *Our Development World.* London, 1953.

16. **El-Beblawi, Hazem**, *Interrelation Agriculture-Industrie, et le Developpement Economique*, Thése de Doctorat, Paris, 1964.

17. **El-Kammash, Magdy,** *Economic Development and Planning in Egypt.* Fredrick A. Preager, New-York, 1968.

18. **Enke & Salera**, *International Economics.* Printice-Hall, Inc., New York 1951

19. **Ford, A.** , *Economic Development : A. Theoretical Outline*, in, Planning and Growth in Rich and Poor Countries, Edit., by Bermingham and Ford, op. cit.

20. **Freyssinet, J.,** *Le Concept de Sous - Developpement -* Mouton & Cie, Paris, 1966.

21. **Froumkin, J.,** *Economic Development: Principles and Patterns.* H. Williamson & J. Putrick, U.S.A., 1961.

22. **Galbraith, John K.** *Economic Development.* Harvard Univers. Press, U.S.A. 1969.

23. **Groves, P. ,** *Planning for the Growth of an Advanced Industrial Economy.* in, Planning and Growth, Birmingham, op. cit.

24. **Hafner, Karl,** *Le Cadre de l'Assurance à l'Exportation.* in, Conferances sur la Prom. des Exp., G.A.T.T., op. cit.

25. **Hansen, B., & Marzouk, G.,** *Development and Economic Policy in Egypt.* North Holland Publishing Co., Amesterdam, 1965.

26. **Harris, S. E.,** *International and Interregional Economics* McGraw-Hill Book Co., London, 1957

27. **Hicks, J.,** *Essays in World Economics.* Oxford University Press, London, 1959.

28. **Higgens, B.,** *Economic Development: Principles., Problems, and Policies.* Constable & Co. Ltd., New York, 1959.

29. **Hill., O. ,** *Le Choix de Marchês d'Exportation.* dans, A La Conquéte de Marchés du Monde, Ministre de Commerce, Canada, 1967.

30. **Hirshman, A.,** *The Strategy of Economic Development.* Yale Univers. Press, New York, 1958.

31. ————; *National Power and the Structure of Foreign Trade.* University of California Press, 1945.

32. Hoffman, W., *The Growth of Industrial Economies.* 1958

33. Issawi, Charles, *Egypt in Revolution : An Economic Analysis.* Oxford Univ. Press, London 1963

34. Johnson, Harry, *Economic Policies Towards Less Developed Countries.* G. Allen & Unwin Ltd., London, 1968.

35. Keesing, D., *Outward Looking Policies and Economic Development.* in, Economic Development : Challenge and Promise, Edit, Spiegelglass & Welsh, , 1970

36. Kindelberger, C., *Economic Development.* McGraw-Hill Book Co. Inc., New York; 1965.

37. ————, *Economic Growth in France and Britain 1851 : 1950.* Harvard Univ. Press, 1964.

38. ————, *The Terms of Trade : A European Case Study.* Champman, John Wiley and Sons, London , 1956.

93. Kirschen, Duprez, *Megistos " A World Income and Trade Model for 1975".* North Holland Publishing Co., New York; 1970.

40. Kramer D'Arlin & Root, *Intenational Trade.* South Western Publishing Co.;U.S.A., 1959

41. Kramar, R., *International Marketing.* Seconed ed., South Western Publishing Co.; U.S.A., 1964

42. Krause, W., *Economic Development.* Wads worth Publishing] Co., San Francisco, 1961

43. ———————— , *The International Economy.* Houghton Mifflin Co., New York, 1955.

44. **Lacharrière, G.,** *Commerce Exterieur et Sous-Devloppement.* Press Universitaire de France, Paris, 1964.

45. **Lamfalussy, A.,** *The United Kingdom and the Six : An Essay in the Economic Growth in Western Europe.* Yale University, 1963.

46. **Leibenstein,** *Economic Bachwardness and Economic Growth.* John Wiley & Sons, Inc., New York, 1957.

47. **Lenin** , *Imperialism.* Edit. 1933.

48. **Lewis. A** , *The Theory of Economic Growth* 7th. Imp. Unwin Univers. Book., London, 1963.

49. **Liebich, F.** , *Les Mesures de Politique Commerciale et leur Effet Tant sur les Echange que sur le Developpement Industrielle.* (Conferances sur la Promotion des Exp., G. A. T. T., op. cit.)

50. **Ligthart & Abbai,** *Economic Development in Africa, South of Sahara.* Edit. E. Robinson, 1967

51. **Macbean, A. I.,** *Export Instability and Economic Development.* George Allen & Unwin Ltd., London, 1966.

52. **Maizels, A.,** *Exports and Economic Growth of Developing Countries.* Cambridge University Press, London 1968.

53. ———————— , *Growth and Trade.* Cambridge Univers. Press, London, 1970.

54. ————————, *Industrial Growth and World Trade*. Cambridge Univer. Press, London, 1963.

55. **Marx, K.** , *Capital*. Progress Publishers, Moscow, 1965

56. **Meier, Gerald**, *International Economics of Development : Theory and Policy*. Harper and Row, New Yourk, 1968.

57. ————————, *International Trade and Development*. Harper and Row, New York, 1963.

58. ————————, *Leading Issues in Development Economics.* Oxford Univers. Press, New York, 5th. Printing, 1967.

59. **Meier G., & Baldwin, R.**. *Economic Development : Theory, History, Policy*. John Willey & Sons New York, 1957.

60. **Miguel, Echenique**, *The Foundation & Process of Industrial Development in Peurto-Rico*. in, Methods of Industrial Development, O. E. C. D., 1961.

61. **Mountjony A.**, *Industrialization and Underdeveloped Countries*. Hutshison and Co. Ltd, London, 1968.

62. **Myint, H.**, *The Economics of The Developing Countries.* Hutshison & Co. Ltd., London, 3ed Edit,1967

63. **Mynard, G.**, *Economic Development and the Price Level.*, Macmillan, London, 1962.

64. **Myrdal, Gunnar**, *An International Economy*. Harper & Brothers, New York, 1956.

65. ————————, *Economic Theory and Underdeveloped Regions*. Methuen, London, 1965.

66. **Nagaoka, H** , *Economics of the Import and Export Trade.* The Bedrok Series, Pitman, London, 1930.

67. **Nath, S.** , *Indian Economic Development,* in, Planning and Growth in Rich and Poor Countries Edit. Birmingham & Ford op., cit

68. **Nurkse, R.**, *Equilibrium and Growth in World Economy* Cambridge, London, 1961.

69. ——————, *Problems of Capital Formation in Under— developed Countries.* B. Blackwell, New York, 1958.

70. **Nuscheler, M. C.**, *Couts et Determination de Prix Dans le Commerce d'Exportation.* (Conferances Sur la Promotion des Exp., GAT.T., op. cit.)

71. **Ohlin, B.**, *La Politique du Commerce Exterieur.* III, Dunod, Paris, 1956.

72. **Okun, Bernard & Richardson R.**, *Studies in Economic Development.* Holt Rinhart and Winston, New York, 1962.

73. **Ostavski, M. & Sadouski Z.**, *Economic Growth and Equilibrium in Foreign Trade.* in International Trade and Development: Theory and Policy, Warsowa, 1966.

74 **Pfister, L.**, *Theoretical Issues in International Economics.* (Clement, Pfister, Rothwell) Houghton Mifflin Co., Boston, 1967.

75. **Prest, A. R.**, *Public Finance in Underdeveloped Countries.* Weidenfeld and Nicolson, London., 1968.

76. **Rees, H.**, *The Economic Development of Siera-Lion.* in, Planning and Growth, Edit. Birmingham. op. cit.

77. **Robinson, E. A.**, *Economic Development for Africa South of Sahara.* Macmillan, London, 1967.

78. **Robinson, J.**, *Essays in the Theory of Economic Growth.* MacMillan and Co. Ltd, London, 1962.

79. **Roll, Eric**, *A History of Economic Thought.* Faber and Faber Ltd, London, 1953.

80. **Rosenthal, Morris**, *Techniques of International Trade.* Mc Graw-Hill Book Co., New York, 1950.

81. **Rothwell, K** , *The Adjustment Mecanism in International Payments.* in, Theoretical Issues in International Econ., Clement.., op. cit.

82. ——————, *Trade and Relative Factor Supplies.* Ibid

83. **Sachs, Ignacy**, *Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries.* Asia Publishing House, Bombay, 1965.

84. **Saper, J., & Swenery T.**, *Finance and Development.* I.M.F., Dec. 1965.

85. **Schelling, T.C.**, *International Economics.* Allyn and Bacon Inc., Boston, 1958.

86. **Schnebli, M.**, *Promotion des Exportation á l'Echelon Gouvernemental.* (Conferances sur la Promotion des Exportations, GAT.T op. cit.

87. **Singer, H.**, *International Development: Growth and Change.* McGraw-Hill Book Co., New York, 1967.

88. **Singh, Bright**, *Economic Development*. Asia Publishing House, Bombay, 1966.

89. **Smith, Adam**, *Wealth of Nations*. Cannan Edition, 1862

90. **Snider, d,**. *Introduction to International Economics.* Fourth Edit. Richard D. Irwin Inc., Illinois 1967.

91. **Spengler, J.**, *Demographic Patterns in Economic Development*, in, Econ. Dev., Williamson & Patrick, Prentice Hall, U.S.A., 1961

92. **Spicer, M.W.**, *Le Role de la Recherche et de L'Analyse en Matiere de Marketing dans les Affaires Commerciales*. (Conferance sur la Promotion des Exp. GATT., op. cit)

93. **Speigelglass & Welsh**, *Economic Development : Challenge and Promise.* Prentice Hall, New Jersy, 1970.

94. **Stern, Robert**, *Foreign Trade and Economic Growth in Italy*. Fredrick A. Preager ·Pub, New Yorke, 1967.

95. **Tarshis, Lorie**, *Introduction to International Trade and Finance*. Sec. Prin., John Wiley & Sons Inc. New Yorke, 1959.

96. **Towle, Lawrance**, *International Trade and Commercia Policy*. 2ed. Edit., Harper, New Yorke, 1956.

97. **Varticar, V.**, *The Role of Commercial Policy in Economic Development.* in, Econ. Dev., Spiegelglass & Welsh, op. cit,

98. **Vigodsky, S.**, *Capitalist Economy.* Progress Publishers, Moscow, 1966.

99. **Viner, J.**, *International Trade and Economic Development.* Oxford University Press, London, 1953.

100. **Wenhold, H.**, *Donnés Fondamentale Sur le Marketing d'Exportation.* (Conferance sur Promotion des Exp , GA.T.T., op. cit.)

101. **Williamson, H., & Buttrick, J.**, *Economic Development : Principles and Patterns.* Prentice Hall, U.S.A., 1961.

B — ARTICLES

1. **Aziz, Alfonse**, " Economic Develpment", **The Institute of National Planning.** Mem. No. 678, Cairo, 1966.

2. **Balassa, Bela**, " The Impact of the Industrial Countries Tariff Structure on their Imports of Manufacturs of the L.D.C." **Economica,** Nov. 1967.

3. **Bldwin, Robert**, "Export Technology and Development & Subsistance Level." **Economic Journal,** March 1963.

4. **Ball, R** , " Capital Imports and Economic Development." **Kyklos,** Vol. 15, F-3, 1962.

5. **Bagwati, J.**, " International Trade and Economic Development." **American Econ. Review,** Dec. 1958.

6. ——————, " Immiserizing Growth ", **Review of Economic Studies,** Vol. 25, June. 1958.

7. ————, "Indian Balance of Payments: Policy and Exchange Actions." **Oxford Econ. Papers,** Feb. 1962.

8. **Bhatia, M.,** " Terms of Trade and Econ. Development: A Case Study of India 1861-1939 ", **Indian Econ. Jour.,** April-June 1969.

9. **Black, J .,** " Trade and National Growth Rate " **Oxford Econ. Papers,** March 1970.

10. **Bognar, J.,** " The Economico Political Background of the Planning of International Trade." **The Institute of National Planning, Cairo.** Memo. No. 573, 1965.

11. **Bruton, Henery.** " Growth Models and Under - developed Economies. " **Jour. of Political Econ.,** Dec. 1955.

12. **Cairncross, A.,** " International Trade and Econ. Development. " **Economica.** Vol. XXVIII, Aug. 1961.

13. **Chenery, H. B.,** "Comparative Advantages and Development Policy, Survey of Econ. Theory." **American Econ. Assoc., Royal Econ. Society,** Vol. II, 1965.

14. ————, "Development Alternatives in an Open Economy" **Econ. Jour.,** Mar. 1962.

15. ————, & Strout, A., "Foreign Assistance and Econ. Development" **Amer. Econ. Rev.,** Sep. 1966.

16. **Chif, I.,** " Direct Investments, Terms of Trade and Balance of Payments" **Quarterly Jour. of Econ.,** Feb. 1942.

17. **Churanek Milos**, "Long Term Interdependance Between the Foreign Trade Gap and Balance of Payment". **I. N. Planning, Cairo**, Memo. No. 660, June 1966.

18. **Cohen, B.**, "The Stagnation of Indian Exports 1951—61" **The Quarterly Jour. of Econ.**, Nov. 1964

19. **Crouchley, A.**, "A Century of Econ. Development 1837—1937 : A Study in Population and Production in Egypt".
Egypt Contemporaine, XXX, Feb. 1939.

20 **Davis, M.**, "Export Quotas and Allocative Efficiency Under Market Instability." **Amer. Jour. Agriculture Econ.**, Aug. 1968.

21. **El-Lebeady, Abd-El Rahman**, "The Treatment of Foreign Trade in Development Planning, **I. N. Planning, Cairo**, 1964.

22. **Emery, R.**, "The Relation of Exports and Economic Growth," **Kyklos**, Fasc 2, 1967.

23 **Haberler, G.**, International Trade and Econ. Development, **National Bank of Egypt**, 1959.

24. **Hamid, S. & Hassan, A.**, Imports Requirments For Exports Plan." **I. N. Planning, Cairo**, Memo No. 591, Aug. 1965.

25. **Haring, J.**, "International Trade as an Engine of Growth", **Economica Internazionalie**, Vol. XIV, Feb. 1961.

26. ————, **& Humphry J.**, "Simple Model of Trade Expantion" **Western Econ. Jour.**, Spring 1964.

27. **Hensley, J. & Schwartz E.,** The Terms of Trade and Balance of Payments, and Development Problems, **Weltwirts-Chaft, Archiv.,** March 1968.

28. **Hicks, J.,** International Trade, the Long View" **Central Bank of Egypt.** 1963.

29 **Johnson,** Harry, "Economic Expantion and International Trade." **Manchester School,** May **1955.**

30. **Joudagnoli Louis,** "The Role of the Meduim **Term Export** Guarantees." **The Southern Econ. Jour.,** Apr. 1968.

31. **Kravis, Irvin,** "Trade as Handmaiden of Growth". **The Econ. Jour.,** Dec. 1970

32. **Kung. E. & Gallen, S.** "Subsidies to Exports in Developing Countries. **International Economics.** Nov. 1967.

33. **Lary, H.,** "**Trade** of the L.D.C.'s Manufacturs Point the Way." **Columbia Jour. of World Business,** 1966.

34. ————, "Economic Development and the Capacity to Import," Lecturs, 1958, in, Leading Issues in Dev. Econ., Meier, op. cit.

35. **Lang, Oskar,** "Economic Development, Planning and the International Cooperation," Lecture, **Central Bank of Egypt,** 1961.

36. **Lewis A.,** "Aspects of Industrialization." **National Bank of Egypt,** 1953.

37. **Linsel, H.,** "Industrial Growth, Trade and Economic Cooperation." **l'Egypt Contemporaine,** July 1967.

38. **Myint, H.**, "The Classical Theory of International Trade and Underdeveloped Countries." **Econ. Jour.**, June 1958.

39. **Myrdal, G.**, "Development and Underdevelopment" **National Bank of Egypt.** Fiftieth Anniversary Lectures, 1956.

40. **North, D.**, "Location Theory and Regional Economic Growth." **The Jour. of Political Econ.** June 1955.

41. **Nurkse, R.**, "International Trade Theory and Economic Policy." **in Econ. Development of Latin America**, 1962, op. cit,

42. **Patel, S.**, "Exports Strategy for the Next Decade," **The Economic Weekly**, Jul. 1961.

43. **Paul, S. & Mote V.**, "Competitivness of Exports : A Microlevel Approach." **The Economic Jour.**, Apr. 1970.

44. **Prebisch, R.**, "The Economic Development of Latin American and its Principal Problems.", **Econ. Bulletin for Latin Amer.**, Feb. 1962.

45. ————, "Commercial Policy in Underdeveloped Countries", **Amer. Econ. Rev.**, Papers and Proceedings, May 1959.

46. **Ranio, G.**. "Trade, Aid and What?" **Kyklos**, Vol. 17, F. 2. 1964.

47. **Rao, V. K.**, Some Reflections on the Industrial Revolution Now in India, in, Leading Issues in Dev. Econ., Meier, op. cit.

[illegible] "Some Basic Questions on Foreign

Trade Planning." I.N. **Planning, Cairo,** Memo No. 922, 1971.

49. **Short, B.,** "Export Promotion in Underdeveloped Countries." **American Econ.,** Fall, 1969

50. **Singer, H.,** "Trade and Investment in Underdeveloped Areas." **Amer. Econ. Rev.,** XL., 1950.

51. ————, "Problems of Industrialization of Underdeveloped Countries." **International Social Sience Bulletin,** Vol. VI, No. 2. 1954.

52. **Weaver, H. & Winakar, I.,** "Impact of U.S. Cotton Textile Quotas on Underdeveloped Countries.', **Southern Econ. Jour.,** July 1968

53. **Wilson, T. & Sinha, R.,** "The Income Terms of Trade of Developed and Developing Countries." **Econ. Jour.,** Dec. 1969.

54. **Wu. S. & Wassing, D.,** "Three Phases of Growth in a Developing Economy, Relative to International Trade." **The Indian Econ. Jour.,** Jul-Sep. 1970.

C. International Reports, Studies and Other Sources

1. **G.A.T.T.** (General Agreement of Tariffs and Trade), **Trends in International Trade.** A Report by a Panel of Experts, Gneva, 1958

2. ————, Colloque, **Formation à la Promotion des Exportation,** I.T.C., Géneve, 1966.

3. ————, **Conferance sur la Promotion des Exportation.** 1967

4. **I.B.R.D.** (International Bank of Reconstruction and

Development.), **Supplies Credits**. Report by the Stuff, Feb. 1968.

5. **I.L.O.** (International Labour Organization.), **Yearbook of Labour Statistics**, 1971.
6. **I.M.F** (International Monetary Fund.), **International Financial Statistics**, Apr. 1970.
7. Leage of Nations, **Industrialzation and Foreign Trade**, 1945.
8. **O.E.C.D.** (Organisation of Economic Cooperation & Development.), **Methods of Industrial Development, Papers and Proceedings.** 1962.
9. **O.N.U.D.I.** (Organisation d' N.U. pour le Developpement Industriel.), **Promotion des Industries Orientées vers L'Exportation,** 1969.
10. Ministre de Commerce de Canada, **A la Conquéte des Marchés du Monde.** Edité par Mary Hill, Ottawa, 1967.
11. **U.N.** (United Nations), **Industrial Development Survey.** New York, 1969.
12. ―――――― ; **Mèsure de L'Effort de Developpement.** 1970
13. ―――――― , **Planning the External Sector : Techniques, Problems and Policies.**1967
14. ―――――― , **Etude sur le Commerce International et le Developpement.** 1970.
15. ―――――― , **Utilisation de la Capacité Excedentaire à l'Exportation.** 1969.
16. ―――――― , **Export Credits and Development Financing.** 1969.

17. ———————, Towards a New Trade Policy for Development. 1964.

18. ———————, Instability in Export Markets in Underdeveloped Countries. 1953

19. ———————, Planning for Economic Development, 1963.

20. ———————, Industrialization and Productivity. Econ. Bulletin for Asia and the Far East, 1958.

21. ———————; Review of Economic Conditions in the Middle East. 1951.

22. ———————, World Economic Survey. (Different Years).

23. ———————, Etude sur L'Economie Mondiale (Diveres Anneés.)

24. ———————, U.N. Statistics Yearbook. (Different Years).

25. ———————, U.N. Monthly Bulletin of Statistics. (Diffrent Years)

26. ———————, Handbook of International Trade and Development Statistics. (Different Years)

27. U.N.C.T.A.D (U.N. Conferance of Trade and Development.), Encouragement aux Exportations Industrielles. 1970.

28. ———————, Trade Prospects and Capital Needs in Developing Countries. 1968.

29. ———————, Review of Recent Trends in Trade and Development. 1968.

30. ———————, Le Role de L'Entreprise Privé dans le Pays en Voie de Developpement. 1968.

31. ———————— , **The Question of the Granting and Extension of Preferances in Favour of Developing Countries** . Proceedings of Second Sess., Vol. III, 1968

32. ———————— , **Special Problems in World Trade and Development.** Proceeding of Second Sess., Vol. V, 1968.

المحتويات

القســـم الأول

الباب الثالث

الباب السادس

الباب السابع

الباب الثامن

تصويب الأخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
الفصل الثانى	الفصل الثالث	١	٣٦
على	هلى	٣	٣٣
فى انتاج أى سلعة	فى أى سلعه	٩	٤٢
الانتاجى	الانتاحى	١٥	٤٣
Growth 1957	Progress	الأخير	٤٦
دفع	رفع	١٠	٦٨
اتخاذ	اتحاذ	١٨	»
الجديدة التى طرأت	التى طرأت الجديدة	٢٠	٧٥
الفكر	الفكو	٢	٧٦
فاينر	ماينر	٢٣	»
قيمت	طبعت	٦	٧٧
مرور	مروو	١٤	٧٨
العرض	الفرض	٥	٨٠
الأولية	الدولية	١١	٨١
وتربط	وترتط	١	٨٤

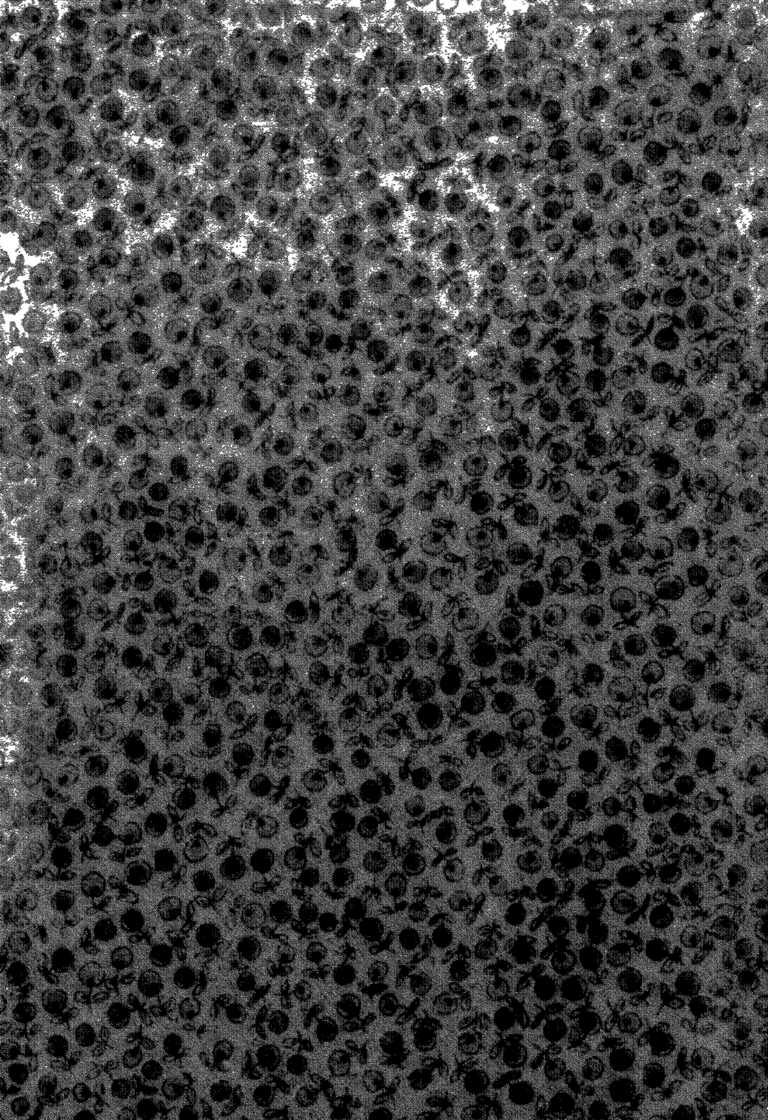
الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٥	٢١	———	1959
٨٧	٣	تمتير	تعتبر
٩٤	١٥	النجاج	النجاح
١٠٣	٦	لعتبئة	لتعبئة
١٠٤	٦	القروض	الفروض
»	١٢	لقطاع	بقطاع
١٠٥	٥	وهو مايعرض	وهو يعرض
١٠٨	٤	المتحدة	المتحدة و
١١١	١٤	تضاعف	مضاعف
١٢٣	٩	مع النمو	مع نمو
١٢٤	٤	سواة	سواء
١٣٧	١١	تحسين	تحسن
»	»	صالح	صالح البلد
١٤٠	٧	١و٨	١و١١
١٤٤	الأخير	فى مواجهة	———
١٥١	٢٣	ثم	تم
١٦٩	٨	بسبة	نسبة
»	٩	مامه	عامة
١٦٩	١٠	١٩٠٠	١٩٥٠
٢٠٧	١٩	للتصريفات	للتعريفات

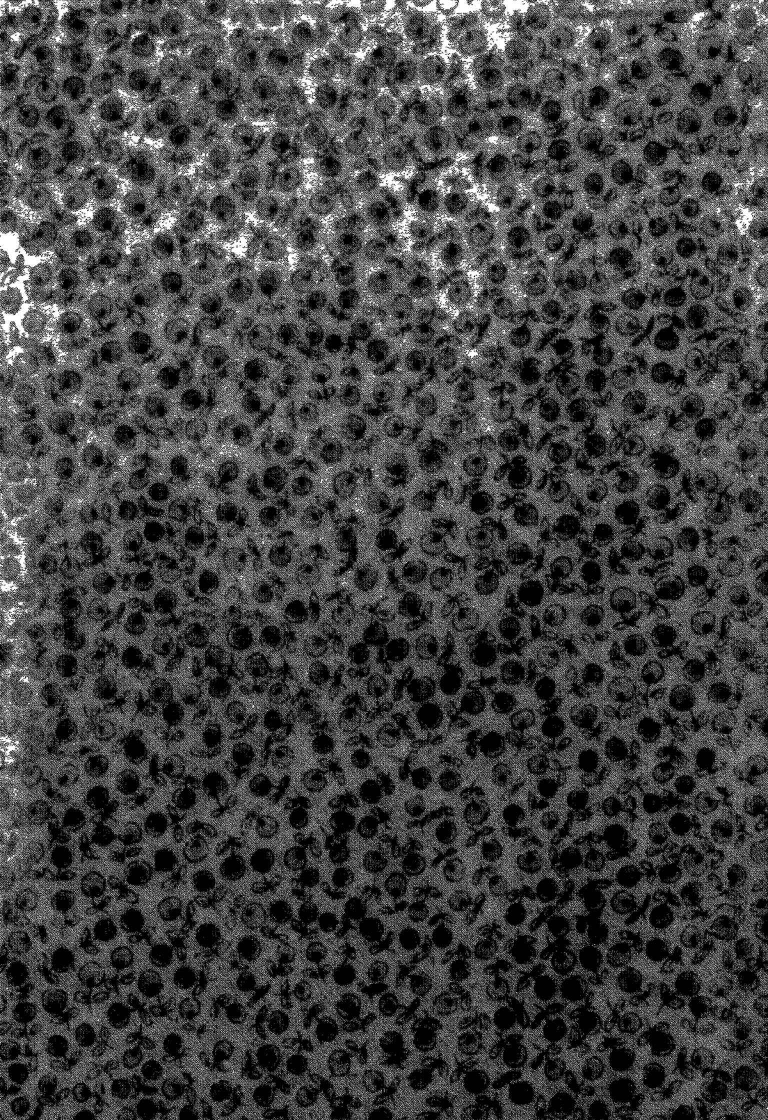
الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٩	مرجع هامش(١) UN. Handbook of I. T. and Dev. 1972. Tab 4. I1		
٢٢١	الأول	يشارل	يشارك
٢٢٤	الأخير	= ١٠	= ١٠٠
٢٢٦	٧	الدولى	الدول
»	٨	أنه	أنها
٢٣٣	٧	إليها	إليه
٢٣٧	١٤	بوضمها	بوصفها
»	١٧	وتتناول	نتناول
٢٣٩	١٩	التقدمية	التعدين
٢٥١	١٣	منها	منها إنتاج
٢٥٦	١٩	والدول	من الدول
٢٧٢	٧	٣ -	المبحث الثانى
٢٧٩	١	نسكشف	تسكشف
»	٦	أيدته	أبدته
٢٩٠	٦	تخفيف	على تخفيف
٣٢٤	١٨	حق ١٩٠	حتى ١٩٧٠
٣٢٦	٢	تفاوت	التفاوت

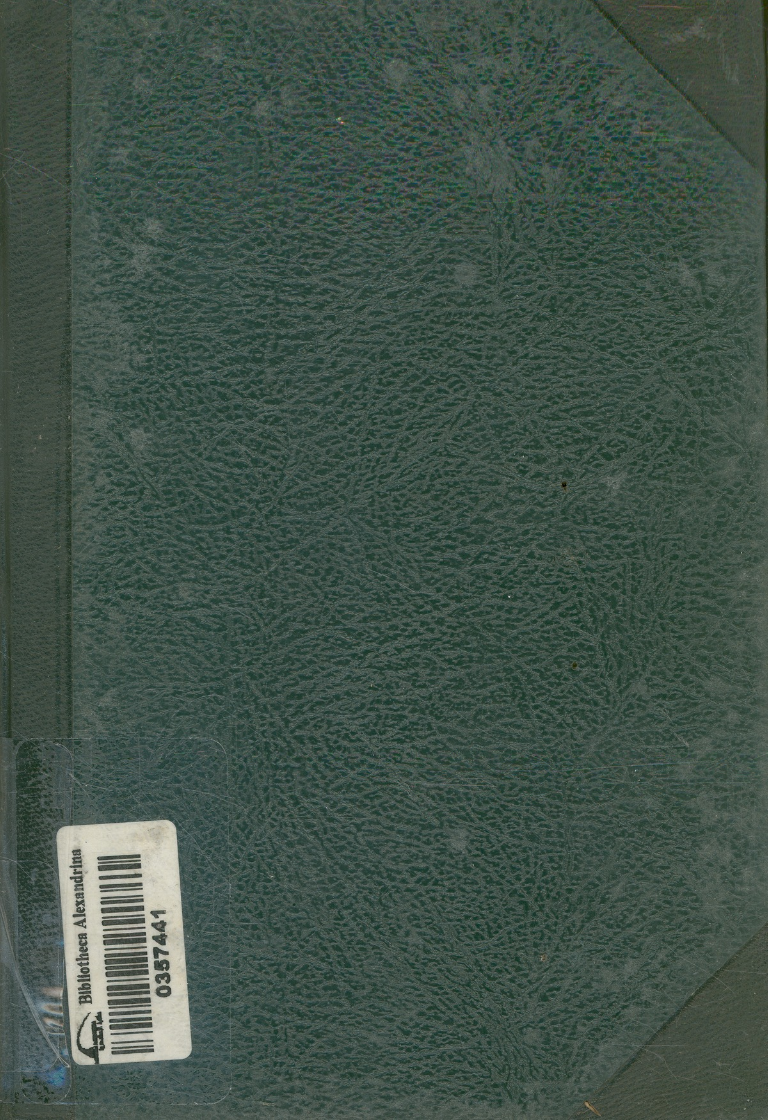
الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
الاجمالى	الاجمالى والسكان	٢	»
٢ر٢١	٢ر٩١	٤	٣٣٢
١٩٦١/٦٠ =	١٩٦١/٦٦ =	١٦	٣٣٣
المتوسط	التوسط	١٠	٣٣٦
المدخرات	المدخوات	٣	٣٤١
٤ر٤٠٧	٤ر١٠٧	٥	»
معتادة	مضادة	١٢	٣٦٥
أرجأت	أوجات	٢٣	»
والواردات خلال ١٩٦٥/٦٠	خلال ١٩٦٥/٦٠ والواردات	٢	٤٠٦
خضوع كبير لتأثير	خضوع لتأثير كبير	١١	٤٠٩
١٩٦٥/٦٤	١٩٦٥/٩٤	٣	٤٢١
فيها	فيهما	١٨	٤٣٠
المجفف	المخفف	٩	٤٤٨
عن	من	١٥	٤٩١
المستصوب	المسصوب	٤	٤٩٢
التجارة	الجذارة	١٢	٤٩٨
تطفى	تطمى	١٦	٥٠٤

مطابع عابدين ٦ ميدان عرابى اسكندرية
ت: ٨٠٤٣١١ ـ ٨٠٤٧٤٠

رقم الإيداع ١٩٧٣/١٩٩٢






Bibliotheca Alexandrina
0357441